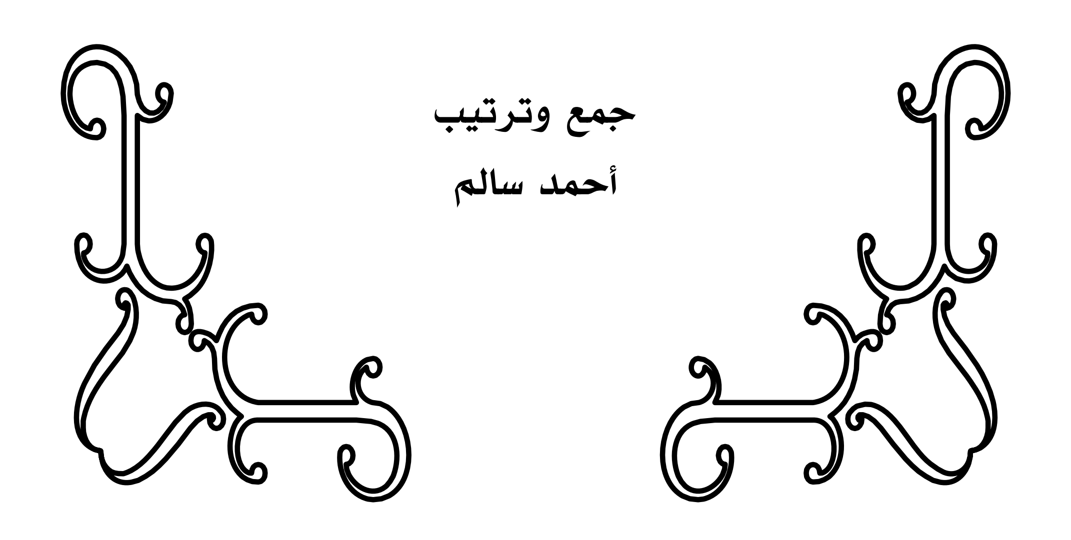


معجم التعريفات

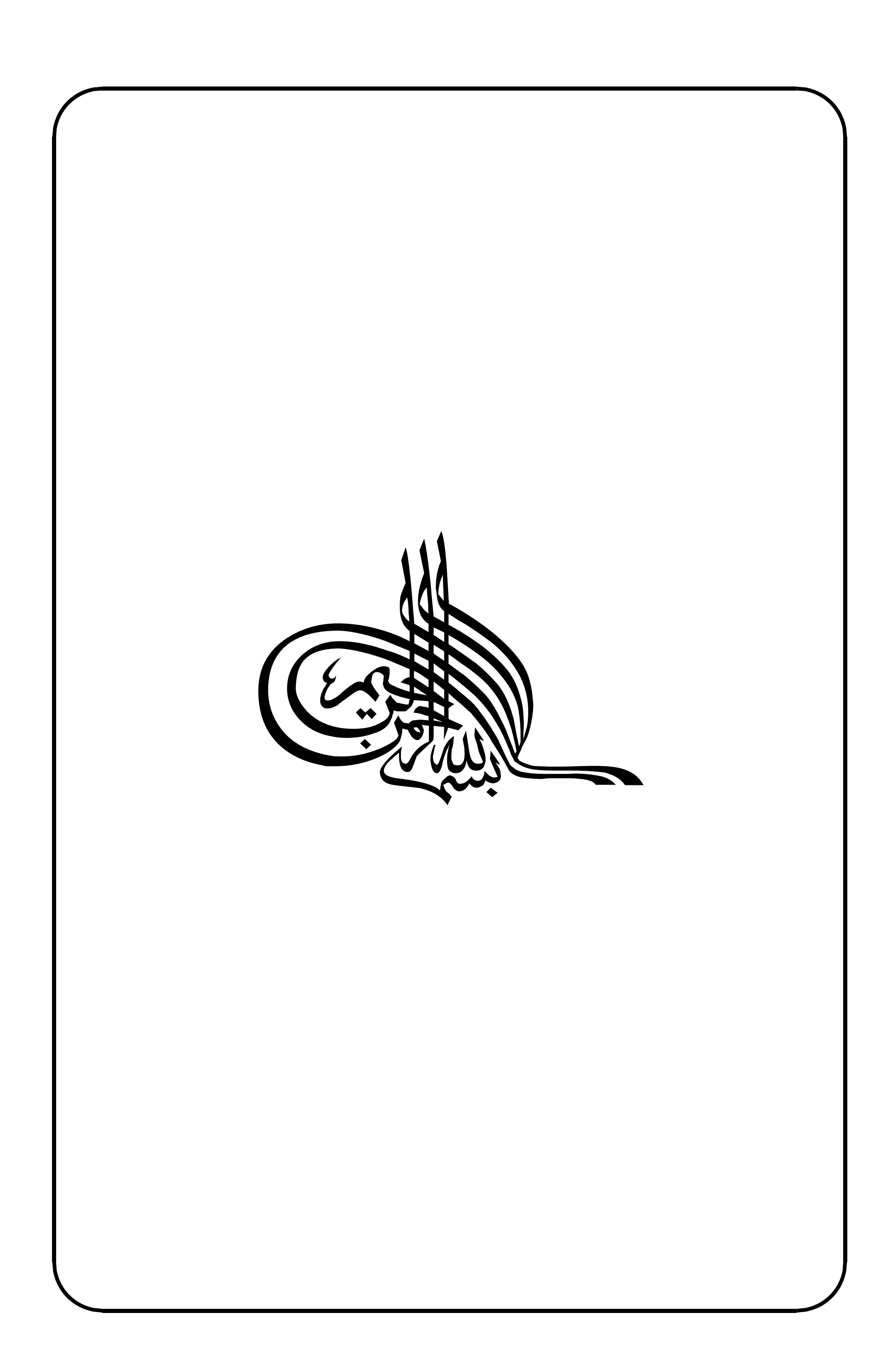
والفوائد والتقسيمات الاعتقادية

في مصنفات ابن عثيمين



جمع وترتيب

أحمد سالم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

وبعد ..

• فهذه باكورة ثلة من الدراسات الشرعية التي أريد لها أن تجعل من مصنفات الشيخ الإمام محمد بن صالح العثيمين محلًا للبحث والدرس واستخراج عقد العلم من بين طيات ستة آلاف ساعة صوتية وحزمة من الكتب والرسائل التي خلفها وراءه سماحة الشيخ الإمام، فكان بها حي الأثر، وإن كان ميت الجسد.

كم مات قوم وما ماتت مآثرهم ... وكم عاش قوم وهم في الناس أموات

وهذا الكتاب الذي بين يديك أخي الكريم يجمع بين دفتيه:

١- التعريفات التي وضعها الشيخ لعدد كبير من المصطلحات العقدية.

٢- ما يتعلق بهذه المصطلحات من تقاسيم وأنواع.

٣- ما يذكره الشيخ من ضوابط وفوائد تتعلق بهذه المصطلحات.

وكل ما تقدم مرتبًا على حروف المعجم، ثم تلقى بعد ذلك:

٤- بابًا مفردًا لعدد من الفروق بين المصطلحات العقدية.

٥- ثم تجد بين يديك واسطة العقد؛ وهو باب عقد لبيان ما يقرب من مائتي شبهة بدعية واعتراض واستشكال= قام الشيخ بدفعها ورفعها وبيان الحق وتقرير اعتقاد أهل السنة والجماعة.

• وتلك النقاط آنفة الذكر (**التعريفات، والضوابط، والتقسيمات، والفروق، ورد الشبه**) كان الغرض من إفرادها هي أنها عقد العلم، وهي التي ينبغي على الطالب أن يقتنصها من بين تضاعيف أي كتاب أو شرح ثم يعمد إليها بعد ذلك فيحفظها ويضبطها ويحسن تصويرها في نفسه، وذلك هو ضبط العلم حقًا . .

• نعم . . فكثير ما وجه إلي هذا السؤال: كيف أستفيد الفائدة المثلى من أي كتاب أقرأه أو أي شيء أدرسه؟

• وكنت أجيب يومها بإجابة واحدة ثبتني عليها وصية مشايخي وما استقرأته من طرائق أهل العلم وأخيرًا . . ما ذقت حلاوته بنفسي، وها أنا ذا أقدم لك تطبيقًا عمليًا على هذه الإجابة ليكون أبلغ في البيان:

فالطريقة التي تمكنك من ضبط العلم والاستفادة من مصادره التي بين يديك هي أن تعمد إلى الكتاب أو النص فتقرأه قراءة واعية متبصرة، حتى إذا فرغت من قراءتك عمدت إلى دفترك فسجلت الآتي:

١- التعريفات التي ينص عليها الشارح.

٢- التقسيمات والأنواع.

٣- الضوابط والقواعد.

٤- الفروق.

٥- الإشكالات التي قام الشارح بتوضيحها وبيانها.

٦- الإشكالات التي قامت في ذهنك، ولم تجد لها بيانا بين كلام الشارح.

٧- الأدلة التي يقيمها الشارح حجة على القضية التي يعرضها.

● وبعد أن دونت ما تقدم فإنك تعمد إليه فتحفظه وتصوره في نفسك حتى تبديه من طرف لسانك من غير حاجة إلى مراجعة دفترك، ثم تتوجه بما أشكل عليك إلى شيخ أو صاحب فيوضحه لك حتى تضمه إلى محفوظك السابق.

وليكن معلومًا أن تطبيقك لهذا المنهج إنما يكون بحسب الكتاب الذي تدرسه وأهميته في مرحلتك العلمية، فليس كل كتاب يحتاج لتطبيق هذه الطريقة بتمامها.

● ثم اعلم أنك كلما تقدمت في تدرجك الدراسي فإنك ستضم القرين إلى قرينه ويقل الكم الذي يجب عليك حفظه ودرسه، وإنما تدخل عقلك وصدرك المواد الجديدة فحسب . . حتى إذا مضى عليك في الطلب زمنٌ، وجدت في

صدرك علمًا راسخًا مضبوطًا متقررًا يصحبك إلى أي مكان وينفعك في أي زمان بمشيئة الله.

• **ولعل سائلًا يسأل فيقول**: هل هذا هو الوجه الأوحد للاستفادة من جمعك هذا؟

وأجيب: لا بالطبع .. ودونك البيان:

١- فثاني ما يلقاك من فوائد هذا الجمع هو تمكنك من جمع المواضع المهمة التي تكلم فيها الشيخ عن قضية بعينها، وطريق ذلك أنك إذا كنت تبحث عن مجمل رأي الشيخ في **قضية التوسل**، وما يتعلق بها مثلًا، فما عليك إلا أن تعمد إلى هذا الجمع فتفتح حرف التاء منه فستلقى في نهايته مصطلح التوسل وتحته زبدة جامعة لمهمات كلام الشيخ عن هذا المصطلح، حتى إذا انتهيت من قراءة ما بين يديك وجدت في خاتمته عزوًا للمواضع المهمة الأخرى التي تكلم الشيخ فيها عن هذا المصطلح، فبات بين يديك إذا فهرسًا مرتبًا لأهم القضايا العقدية التي تكلم عنها الشيخ، نعم قد يكون غير شامل أو مستوعب، ولكن فيه الغنية لمن أراد الوقوف على أطراف تقريرات الشيخ في قضية بعينها.

٢- وثالث ما يلقاك من فوائد هذا الجمع هو أنك تستطيع استشراح كلام الشيخ بكلام الشيخ نفسه؛ فربما فسر بعض كلام العالم بعضا.

٣- ورابع ما يلقاك من فوائد هذا الجمع هو أنه يمكنك استخدام حواشيه لتكميل العزو إلى كتب الشيخ أو غيرها من كتب أهل العلم فتجتمع لك على مر الأيام مادة مرتبة صالحة للإفادة في كل مصطلح وقضية.

٤- وخامس ما يلقاك من فوائد هذا الجمع هو الباب الأخير والذي تم فيه جمع ردود الشيخ على الشبه، وأنت بفطنتك وحسن متابعتك واطلاعك قادر -

بإذن الله على تكميل ردود الشيخ وغيره على الشبه والاعتراضات فينفتح لك بذلك باب بكر لم أر له من قبل والجًا.

فتلك إذًا خمسة كاملة، ولعل القارئ الفطن واجد فوق ذلك ما يسره.

❑ **الطبعات التي اعتمدت عليها:**

١- «شرح العقيدة الواسطية» - دار ابن الجوزي.

٢- «القول المفيد» - دار ابن الجوزي.

٣- «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ» - القسم الخاص بالاعتقاد، وأعبر عنه كثيرا بقولي: «فتاوى العقيدة» - دار الثريا.

٤- «شرح رياض الصالحين» - دار الوطن.

٥- «أحكام من القرآن الكريم» - دار الوطن.

٦- «شرح القواعد المثلى» - دار الآثار.

٧- «شرح الأربعين النووية» - دار الضياء.

٨- «شرح العقيدة السفارينية» - دار البصيرة.

٩- «شرح نظم الورقات» - دار ابن الجوزي.

١٠- «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» - دار ابن الجوزي.

١١- «التعليق على السياسة الشرعية» - دار الوطن.

١٢- كل المطبوع من تفسير الشيخ، وقد اعتمدت فيه على النشرة المعتمدة التي تصدرها مؤسسة الشيخ عن دار ابن الجوزي ودار الثريا.

١٣- «فقه العبادات» - دار الوطن.

١٤- «شرح لمعة الاعتقاد» - دار الوطن.

❑ **منهجي في العمل:**

١- رتبت المصطلحات على حروف المعجم من غير اعتبار -في الغالب- لجذر الكلمة، وإنما بحسب صورتها التصريفية.

٢- أعرض الجزء الذي تم اختياره من كلام الشيخ المتعلق بالمصطلح المذكور وعند نقلي من أكثر من مصدر أضع علامة (*) قبل بداية الفقرة التي تحوي النقل عن المصدر الجديد مسبوقة بالعزو إلى المصدر الأصلي للنقل المتقدم.

٣- بعد انتهائي من عرض الجزء الذي تم اختياره لنقله أقوم بعزوه إلى مصدره في البداية -غالبًا- ثم أعقبه بذكر باقي المصادر التوسعية.

٤- ربما شاب النقل بعض التكرار، ولكنه عند التأمل تكرار نسبي، فالنقول وإن اشتركت في شيء فلا بد من وجود فروق وزوائد استدعت التكرار فليتأمل.

٥- في بابي الفروق ودفع الشبه لم أقم بعملية الترتيب السابقة لتعذرها؛ فاكتفيت بترقيم الفروق والشبه تسلسليًا مع عزو النقل إلى مصدره.

٦- احتوى مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين على كم هائل من شروحه المشهورة، فلا يسارع لائم إلى عذلنا على عدم نقلنا عن شرح كشف الشبهات مثلا، فأنبه إلى أنه تم النقل عنه ضمن النقل عن مجموع فتاوى الشيخ.

٧- اعلم أنه لم يكن من وكدي مناقشة الشيخ أو التعليق على شيء مما كتب؛ فليس لي هم في هذا الكتاب إلا الجمع بقطع النظر عن اختلافي مع سماحة الشيخ في شيء يسير مما ذكر.

٨- لم أتصرف في النقولات المذكورة إلا في مواضع نادرة جدًا، وقد

انحصر تصرفي في حذف بعض الأشياء التي لا صلة لها بالمصطلح المذكور أو في تعديل افتتاحية النص بما يناسب المقام.

٩- ربما استدعى الأمر أن أشير في نهاية المصطلح إلى وجوب الرجوع إلى مصطلح آخر، فلتنتبه إلى ذلك.

١٠- أرجو أن يتنبه القارئ إلى أن هناك بعض المصطلحات كمصطلح الحكم، والصفات، والإيمان، والتوحيد، قد تضمنت في تضاعيفها فوائد مهمة جدًا، فأرجو أن يتنبه إليها القارئ وليقتنصها وليدعو لناقليها.

• بقي أن أنبه على أنه سيعقب هذا الكتاب كتاب آخر جمعت فيه منثور الفوائد العقائدية والتي وقعت في غير مظانها من كتب الشيخ مرتبًا على أبواب الاعتقاد، فأسأل الله أن يتم نشره على خير.

• **وأختم مقدمتي لها الجمع بما قاله السيوطي عن أهمية معرفة القواعد والضوابط والفروق والتقاسيم، قال** رَحِمَهُ اللَّهُ **في مقدمة كتابه** «الأشباه والنظائر»: «ولعمري، إن هذا الفن لا يدرك بالتمني، ولا ينال بسوف ولعل ولو أني، ولا يبلغه إلا من كشف عن ساعد الجد وشمر، واعتزل أهله وشد المئزر، وخاض البحار وخالط العجاج، ولازم الترداد إلى الأبواب في الليل الداج، يدأب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيلًا، وينصب نفسه للتأليف والتحرير بياتًا ومقيلًا، ليس له همة إلا معضلة يحلها، أو مستصعبة عزت على القاصرين فيرتقي إليها ويحلها، يرد عليه ويرد، وإذا عذله جاهل لا يصد، قد ضرب مع الأقدمين بسهم والغمر يضرب في حديد بارد، وحلق على الفضائل واقتنص الشوارد: وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد يقتحم المهامه المهولة الشاقة، ويفتح الأبواب المرتجة، إذا قال الغبي لا طاقة، إن بدت له شاردة ردها إلى

جوف الفرا، أو شردت عنه نادة اقتنصها ولو أنها في جوف السماء.

له نقد يميز به بين الهباب والهباء، ونظر يحكم إذا اختلفت الآراء بفصل القضاء، وفكر لا يأتي عليه تمويه الأغبياء، وفهم ثاقب لو أن المسألة من خلف جبل قاف لخرقه حتى يصل إليها من وراء، على أن ذلك ليس من كسب العبد، وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء».

اللهم إنا نسألك من فضلك ..

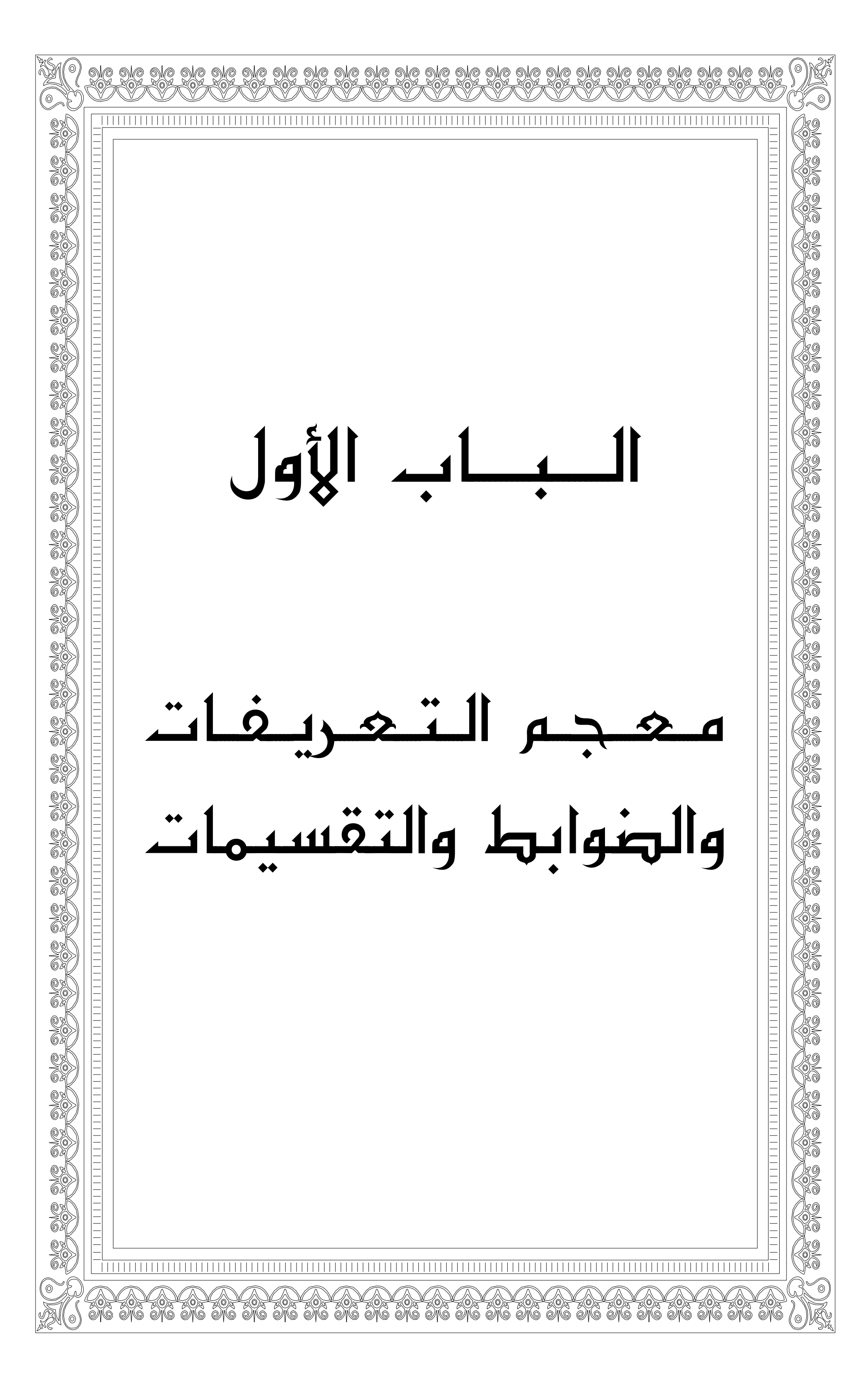
وختامًا ..

فأسأل الله أن يثقل بهذا العمل موازين حسناتنا، وأن يجعله حجة لنا لا علينا، وأن يرزقنا شكره، ولا يحرم من أعان عليه أجره ..

وصلّ اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

وكتب

أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري



البـــاب الأول

معجم التعريفات والضوابط والتقسيمات



الاتباع

❑ اتباع العلماء والأمراء:

اتباع العلماء والأمراء في تحليل ما حرم الله أو العكس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يتابعهم في ذلك راضيًا بقولهم، مقدمًا له، ساخطًا لحكم الله، **فهو كافر**؛ لأنه كره ما أنزل الله، وكراهة ما أنزل الله كفر؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۝٩﴾ [محمد: ٩]. **ولا تحبط الأعمال إلا بالكفر**، فكل من كره ما أنزل الله فهو كافر.

القسم الثاني: أن يتابعهم في ذلك راضيًا بحكم الله، وعالمًا بأنه أمثل وأصلح للعباد والبلاد، ولكن لهوىً في نفسه تابعهم في ذلك، فهذا لا يكفر، ولكنه فاسق.

فإن قيل: لماذا لا يكفر؟

أجيب: بأنه لم يرفض حكم الله، ولكنه رضي به وخالفه لهوى في نفسه، فهو كسائر أهل المعاصي.

القسم الثالث: أن يتابعهم جاهلًا، يظن أن ذلك حكم الله فينقسم قسمين:

الأول: أن يمكنه معرفة الحق فهو مفرط أو مقصر فهو آثم، لأن الله أمر بسؤال أهل العلم عند عدم العلم.

الثاني: أن يكون جاهلًا ولا يمكنه معرفة الحق بنفسه فيتابعهم بفرض

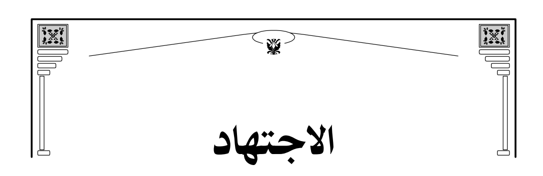
التقليد يظن أن هذا هو الحق فلا شيء عليه؛ لأنه فعل ما أمر به وكان معذورًا بذلك، ولذلك ورد عن رسول الله ﷺ: «**أن من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه**»، ولو قلنا بإثمه بخطأ غيره للزم من ذلك الحرج والمشقة، ولم يثق الناس بأحد لاحتمال خطأه(١).

❑ **أتباع أئمة الكفر والبدعة:**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **أما بالنسبة لأتباع هؤلاء الأئمة؛ فينقسمون إلى قسمين:**

القسم الأول: الذين جهلوا الحق، فلم يعلموا عنه شيئًا، ولم يحصل منهم تقصير في طلبه، حيث ظنوا أن ما هم عليه هو الحق؛ فهؤلاء معذورون.

القسم الثاني: من علموا الحق، ولكنهم ردوه تعصبًا لأئمتهم؛ فهؤلاء لا يعذرون، وهم كمن قال الله فيهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢](٢).



الاجتهاد

الاجتهاد لغة: بذل الجهد لإدراك أمر شاق.

واصطلاحًا: بذل الجهد لإدراك حكم شرعي.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٢/ ١٩٧)، و«القول المفيد» (٢/ ١٥٧، ١٥٨)، وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٧/ ٧٠).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٧١)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ٣٧: ٤٦)، وانظر: «نونية ابن القيم» شرح ابن عيسى (٢/ ٤٠٢، ٤١٣)، و«طريق الهجرتين» (ص/ ٥٠٧). وانظر: مصطلحي «ضوابط التكفير»، و«العذر بالجهل».

والاجتهاد له شروط منها:

١- أن يعلم من الأدلة الشرعية ما يحتاج إليه في اجتهاده كآيات الأحكام وأحاديثها.

٢- أن يعرف ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه كمعرفة الإسناد ورجاله وغير ذلك.

٣- أن يعرف الناسخ والمنسوخ ومواقع الإجماع حتى لا يحكم بمنسوخ أو مخالف للإجماع.

٤- أن يعرف من الأدلة ما يختلف به الحكم من تخصيص أو تقييد أو نحوه؛ حتى لا يحكم بما يخالف ذلك.

٥- أن يعرف من اللغة وأصول الفقه ما يتعلق بدلالات الألفاظ كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ونحو ذلك؛ ليحكم بما تقتضيه تلك الدلالات.

٦- أن يكون عنده قدرة يتمكن بها من استنباط الأحكام من أدلتها.

والاجتهاد يتجزأ فيكون في باب واحد من أبواب العلم، أو في مسألة من مسائله، والمهم أن المجتهد يلزمه أن يبذل جهده في معرفة الحق ثم يحكم بما يظهر له فإن أصاب فله أجران: أجر على اجتهاده وأجر على إصابة الحق؛ لأن في إصابة الحق إظهارًا له وعملًا به، وإن أخطأ فله أجر واحد والخطأ مغفور له؛ لقوله ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**» وإن لم يظهر له الحكم وجب عليه التوقف وجاز التقليد حينئذٍ للضرورة لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «إن التقليد بمنزلة أكل الميتة، فإذا استطاع أن يستخرج الدليل بنفسه فلا يحل له التقليد» وقال ابن القيم ﷺ في «النونية»:

العلم معرفة الهدى بدليل ما ذاك والتقليد يستويان[١].

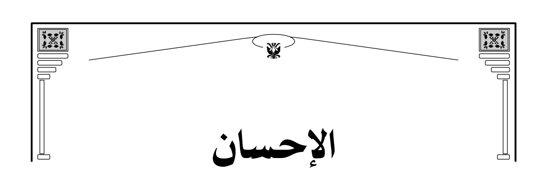


الإجماع

الإجماع لغة: العزم والاتفاق.

واصطلاحًا: اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد ﷺ على حكم شرعي بعد النبي ﷺ وهو حجة لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

وقول النبي ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**». رواه الترمذي[٢].



الإحسان

الإحسان ضد الإساءة، وهو أن يبذل الإنسان المعروف ويكف الأذى فيبذل المعروف لعباد الله في ماله، وجاهه، وعلمه، وبدنه[٣].

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٤٦، ١٤٧)، و«شرح نظم الورقات» (ص/ ٢٢٩: ٢٣٨).
(٢) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٩٠)، و«شرح نظم الورقات» (ص/ ١٤٦).
(٣) «فتاوى العقيدة» (٦/ ١١٦).

* **والإحسان ينقسم - كما تقدم - إلى قسمين:**

١- إحسان في عبادة الله.

٢- وإحسان إلى عباد الله.

فالإحسان في عبادة الله لا نفسره بأحسن من تفسير رسول الله ﷺ حيث قال: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**».

أما الإحسان إلى عباد الله فهو بذل المعروف إليهم بالمال والبدن والجاه وبعضهم قال: هو بذل الندى وكف الأذى وطلاقة الوجه بذل الندي يعني العطاء كف الأذى ألا تؤذي أحدًا لا بقولك ولا فعلك وطلاقة الوجه ألا تقابل الناس بوجه عابس مكفهر[1].

* ذرية إبراهيم وإسحاق انقسموا إلى قسمين: **محسن وظالم.**

وهذا يشمل: الإحسان المطلق، ومطلق الإحسان، والظلم المطلق، ومطلق الظلم.

فمطلق الإحسان يشترك معه مطلق الظلم؛ لأن من جمع حسنات وسيئات ففيه مطلق الإحسان ومطلق الظلم، أي ليس فيه الإحسان الكامل؛ لأن عنده ظلمًا، وليس فيه الظلم المطلق؛ لأن عنده إحسانًا.

فيكون الإحسان المطلق والظلم المطلق متقابلان، الإحسان المطلق هو الذي إذا فعل معصية ذكر الله فاستغفر، فرفع عنه أثر المعصية.

والظلم المطلق هو الكافر الذي ظلم بالكفر، كما قال تعالى: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

---

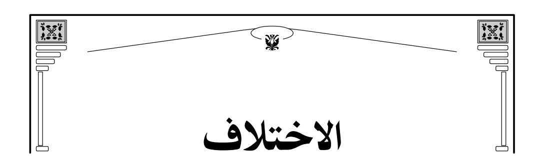
(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٨٢، ١٨٣).

فذرية إبراهيم وإسحاق ينقسمون إلى ثلاثة أقسام عند التفصيل:

أ- **المحسن المطلق:** هو المؤمن الذي إذا فعل فاحشة أو ظلم نفسه ذكر الله فاستغفر لذنبه ومن يغفر الذنوب إلا الله.

ب- **الظالم المطلق:** وهذا الكافر.

جـ- **من عنده مطلق الإحسان:** وهو المسلم الذي عنده معاصي، ومطلق الظلم وهو كذلك المسلم الذي عنده معاصي، فإن كثرت معاصيه على طاعاته صار إلى الظلم أقرب، وإن كثرت طاعاته على معاصيه صار إلى الإحسان أقرب(١).



الاختلاف

الاختلاف في الأصل قسمان:

١- اختلاف تنوع.

٢- واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه:

أ- أن يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقًا مشروعًا كاختلاف القراءات وصفة الأذان والإقامة وغيرها مما شرع جميعه، وإن كان قد يقال: إن بعض أنواعه أفضل، ثم نجد لكثير من الأمة من الاختلاف مما أوجب اقتتال طوائف منهم؛ وهذا عين المحرم، ومن لم يبلغ مبلغ الاقتتال فإن في قلبه من

---

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢٦٠، ٢٦١).

الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر أو النهي عنه ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ب- أن يكون كل واحد من القولين هو معنى القول الآخر، لكن اختلفا في العبارة: كالاختلاف في ألفاظ المدود والتعريفات ونحوها، ولكن الجهل والظلم يحمل إحدى الطائفتين على ذم الأخرى.

جـ- أن يكون كل واحد من القولين غير الآخر في المعنى، لكن لا ينافيه ثم يحصل الاختلاف والنزاع الكثير.

د - أن تكون طريقتان كلاهما مشروع وحسن في الدين، لكن سلك رجل أو قوم طريقة، وسلك رجل أو قوم الطريقة الأخرى، ثم يحصل الاختلاف والنزاع.

وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من بغى فيه على الآخر وفي كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» أن أكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الاختلاف بين الأمة وإلى العداوة والبغضاء وسفك الدماء واستباحة الأموال من هذا القسم.

وأما اختلاف التضاد: فهو أن يكون كل واحد من القولين منافيًا للآخر؛ فهذا الخطب فيه أشد، فإنك تجد كثيرًا من هؤلاء المتنازعين يكون في قول منازعه حق وباطل؛ فيرد القول كله، فيصير مبطلًا في بعض رده كما كان منازعه مبطلًا في بعض قوله كما رأيته لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة، ولكثير من الفقهاء في مسائل الفقه، أما أهل البدعة فالأمر فيهم ظاهر.

القسم الثاني من الاختلاف الذي ذكره في القرآن، فهو ما حمدت فيه

إحدى الطائفتين وهم المؤمنون وذمت الأخرى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ثم الاختلاف قد يكون في التنزيل والحروف كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه حين «**سمع رجلًا يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ بخلافها فأخذ بيده إلى النبي ﷺ وذكر له ذلك فعرف في وجهه الكراهية، وقال: كلاكما محسن ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**».

وقد يكون الاختلاف في التأويل، وأكثر ما يكون ذلك لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه وجمع حواشيه وأطرافه[١].



الخلاف في الفروع

الفروع: جمع فرع، وهو لغة: ما بني على غيره.

واصطلاحًا: ما لا يتعلق بالعقائد، كمسائل الطهارة والصلاة ونحوها.

والاختلاف فيها ليس بمذموم حيث كان صادرًا عن نية خالصة واجتهاد لا عن هوى وتعصب؛ لأنه وقع في عهد النبي ﷺ ولم ينكره حيث قال في غزوة بني قريظة: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**»، فحضرت الصلاة قبل وصولهم، فأخر بعضهم الصلاة حتى وصلوا بني قريظة، وصلى بعضهم حين خافوا خروج الوقت، ولم ينكر النبي ﷺ على واحد منهم رواه البخاري، ولأن الاختلاف فيها موجود في الصحابة وهم خير القرون؛ ولأنه لا يورث عداوة ولا

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٦٠: ١٦٢).

بغضاء ولا تفرق كلمة بخلاف الاختلاف في الأصول.

وقول المؤلف: «**المختلفون فيه محمودون في اختلافهم**»، ليس ثناء على الاختلاف؛ فإن الاتفاق خير منه، وإنما المراد به: نفي الذم عنه، وأن كل واحد محمود على ما قال؛ لأنه مجتهد فيه مريد للحق فهو محمود على اجتهاده واتباع ما ظهر له من الحق وإن كان قد لا يصيب الحق وقوله: «**إن الاختلاف في الفروع رحمة وإن اختلافهم رحمة واسعة**»، أي: داخل في رحمة الله وعفوه حيث لم يكلفهم أكثر مما يستطيعون، ولم يلزمهم بأكثر مما ظهر لهم، فليس عليهم حرج في هذا الاختلاف، بل هم فيه داخلون تحت رحمة الله وعفوه؛ إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد[(١)].



الأدلة السمعية

تنقسم إلى قسمين: خبر، وطلب.

فمن الخبر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. فالآية فيها نفي صريح للتمثيل.

وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. فإن هذا وإن كان إنشاء، لكنه بمعنى الخبر؛ لأنه استفهام بمعنى النفي.

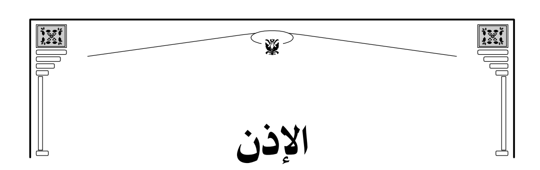
وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. فهذه كلها تدل على نفي المماثلة، وهي كلها خبرية.

---

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٨).

وأما الطلب، فقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. أي: نظراء مماثلين. وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

فمن مثل الله بخلقه؛ فقد كذَّب الخبر وعصى الأمر، ولهذا أطلق بعض السلف القول بالتكفير لمن مثَّل الله بخلقه، فقال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رحمه الله: «من شبَّه الله بخلقه؛ فقد كفر»؛ لأنه جمع بين التكذيب بالخبر وعصيان الطلب[1].



الإذن

إذن الله عز وجل ينقسم إلى قسمين: إذن شرعي، وإذن كوني.

فما تعلق بالخلق فهو إذن كوني، وما تعلق بالشرع فهو إذن شرعي، هذا هو الضابط، ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. الإذن هنا شرعيًا، وليس كونيًا؛ لأنه قد أذن الله فيه كونًا لكن لم يأذن به شرعًا، وقوله: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. إذن كوني، وكذلك هنا ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩][2].

*** إذن الله ينقسم إلى قسمين: إذن شرعي، وإذن كوني.**

فما تعلق بالتكوين والخلق فهو إذن كوني، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٠٣)، و«تقريب التدمرية» (ص/ ١٣، ١٤)، و«دروس البلاغة» (ص/ ٣٣، ٦١).
(٢) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٣١٦، ٣/ ٣٦: ٢٢٦)، و«تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٩٠)، و«تفسير جزء عم» (ص/ ٢٧٥).

ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِىۖ﴾ [المائدة: ١١٠]. وما تعلق بالشرع فهو إذن شرعي، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]. وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]. أي: إذن شرعي.

فإن قال قائل: فما الفرق بينهما؟

فالجواب: أن الفرق بينهما: أولًا: أن الإذن الشرعي يكون فيما يحبه الله، والإذن الكوني يكون فيما يحبه وما لا يحبه.

ثانيًا: أن الإذن الكوني يقع فيه المأذون به، والإذن الشرعي قد يقع وقد لا يقع[1].



الإرادة

إرادة الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

١- إرادة شرعية.

٢- وإرادة كونية.

فما كان بمعنى المحبة فهو إرادة شرعية وما كانت بمعنى المشيئة فهي إرادة كونية، فتنقسم الإرادة إلى قسمين: شرعية وكونية.

الشرعية: ما كانت بمعنى المحبة.

والكونية: ما كانت بمعنى المشيئة.

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/٤١٨).

فكل شيء محبوب إلى الله فهو مراد له شرعًا، وكل شيء واقع فهو مراد كونًا؛ لأنه لم يقع إلا بمشيئته، إذن الفرق بينهما: أن الإرادة الشرعية بمعنى المحبة هذا يعني تختص بما يحبه الله.

الإرادة الشرعية قد يقع فيها المراد وقد لا يقع، فالله تعالى يريد الصلاة شرعًا، لكن قد يصلي الإنسان وقد لا يصلي مع أن الله قد أراد الصلاة شرعًا.

١- إذن تختص الإرادة الشرعية بما يحبه الله.

٢- ثانيًا: لا يلزم فيها وقوع المراد.

الإرادة الكونية على العكس يلزم فيها وقوع المراد ولا تختص بما يحبه الله، بل تكون فيما يحبه وما يكرهه.

١- قلنا: إنها أي الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد فإذا أراد الله تعالى شيئًا كونًا وجب، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

٢- ثانيا: أن الإرادة الكونية لا تختص فيما يحبه الله، بل تكون فيما يحبه الله وفي غير ما يحب، ولهذا لو سئلت: هل أراد الله من الزاني أن يزني؟ نعم كونًا أراد ذلك، فكل شيء واقع فإننا نعلم أنه قد تعلقت به الإرادة الكونية.

ولنضرب لهذا أمثلة:

أولًا: إيمان أبي بكر رضي الله عنه من أي الإرادتين؟ **إرادة شرعية وكونية.**

كفر أبي لهب: هل هو مراد بالإرادة الشرعية أو بالإرادة الكونية؟ **الكونية**؛ لأنه واقع ووقوعه يدل على أنه مراد كونًا.

لماذا لم يكن مرادا شرعًا؟

لأنه غير محبوب لله، كل شيء يقع في الكون وهو غير محبوب إلى الله،

فهو مراد كونًا لا شرعًا، إيمان أبي لهب: الله تعالى يريد من أبي لهب أن يؤمن يريد شرعًا، لكن كونًا لا؛ لأنه لو أراد كونًا أن يؤمن لآمن.

*** كفر أبي سفيان: فيه تفصيل:**

كفر أبي سفيان حال كفره مراد كونًا لا شرعًا.

وكفره بعد إسلامه غير مراد لا شرعًا ولا كونًا، هذا هو الواقع.

قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. من أي الإرادتين هذه؟

إذا قلت: أنها شرعية صار معناها أن الكافر يلزم أن يشرح الله صدره للإسلام، الإرادتان كونيتان؛ لأن ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وليس المعنى: فمن يحب الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام؛ لأن الله يحب أن يهدي كل أحد ويلزم من هذا أن يشرح صدر كل أحد.

إذن الإرادة في الآية كونية في الجملة الأولى والثانية.

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] الإرادة كونية وشرعية، إذن البيان كوني شرعي، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] الإرادة هنا شرعية؛ لأن يريد أن يتوب على الجميع.

لكن هل يتوب عليهم أو لا؟

هذا يرجع إلى مشيئته؛ لأنه لو كانت قدرية لتاب الله على كل الناس.

قول هود: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾ [هود: ٣٤] الإرادة هنا كونية.

١- الإرادة الكونية شاملة لما يحبه الله وما لا يحبه، هذا واحد.

٢- الإرادة الكونية لا بد فيها من وقوع المراد.

الإرادة الشرعية بخلاف ذلك:

فإن الإرادة الشرعية تختص بما يحبه الله، ولا يلزم منها وقوع المراد.

فيه إشكال: إذا قال قائل: إذا قلتم إن الله يريد المعاصي بالإرادة الكونية ولكنه يكرهها بالإرادة الشرعية، فكيف يكون في ملكه ما يكرهه؟ هل الله مُجْبَر؟

الجواب: ليس بمُجْبَر لا شك، لكن كيف يكون في ملكه ما يكرهه؟

فالجواب: لا يكون في ملكه ما يكرهه كراهة مطلقة، لكنه يكون في ملكه ما يكرهه كراهة إضافية فيكرهه من وجه ويحبه من وجه آخر، فالمعاصي مكروهة لا شك كما قال تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء: ٣٨] لكنه يريدها كونًا مع كراهته لها شرعًا لحكمة بالغة، فإن وجود المعاصي في بني آدم له حكمة عظيمة منها ما ذكرناه في الليلة الماضية، فإن المعاصي يتبين فيها فضل الطاعات، المعاصي يكون بها الفتنة؛ لأنه لولا وجود من يعصي الله ما عصى أحد الله؛ لأنه لو كان المجتمع كله ما يعصي الله لعد الإنسان نفسه شاذًا وحينئذٍ لا يعصي الله، من ثم تجدون المعاصي تنتشر شيئًا فشيئًا من شخص إلى شخصين إلى ثلاثة إلى أربعة وهكذا، فإذا من الله على العبد وتجنب هذه المعاصي استفاد، استفاد وكسب كسبا عظيمًا.

وفيه فوائد ذكرناها أيضًا مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد والصبر وغير ذلك، فصار الجواب على هذا أن نقول: إن الله يريد المعاصي مع كراهته لها لحكمة بالغة، كما أن الإنسان يأخذ بابنه الذي هو من أحب الناس

إليه ويكويه بالنار، وهو يكره أن يكويه؛ لأنها تؤلمه، لكن يفعل ذلك لما يترتب عليه من المصالح[١].

أقسام الإرادة:

الإرادة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: إرادة كونية: وهذه الإرادة مرادفة تماما للمشيئة، فـ«أراد» فيها بمعنى «شاء»، وهذه الإرادة:

أولًا: تتعلق فيما يحبه الله وفيما لا يحبه.

وعلى هذان؛ فإذا قال قائل: هل أراد الله الكفر؟ فقل: بالإرادة الكونية نعم أراده، ولو لم يرده الله ﷻ؛ ما وقع.

ثانيًا: يلزم فيها وقوع المراد، يعني: أن ما أراده الله فلا بد أن يقع، ولا يمكن أن يتخلف.

القسم الثاني: إرادة شرعية: وهي مرادفة للمحبة، فـ«أراد» فيها بمعنى «أحب»، فهي:

أولًا: تختص بما يحبه الله؛ فلا يريد الله الكفر بالإرادة الشرعية ولا الفسق.

ثانيًا: أنه لا يلزم فيها وقوع المراد؛ بمعنى: أن الله يريد شيئًا ولا يقع؛ فهو سبحانه يريد من الخلق أن يعبدوه، ولا يلزم وقوع هذا المراد؛ قد يعبدونه وقد لا يعبدونه؛ بخلاف الإرادة الكونية.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٢٧، ٣٢٩)، و«تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٤٦٣)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢٠٦).

فصار الفرق بين الإرادتين من وجهين:

١- الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، والشرعية لا يلزم.

٢- الإرادة الشرعية تختص فيما يحبه الله، والكونية عامة فيما يحبه وما لا يحبه.

فإذا قال قائل: كيف يريد الله تعالى كونًا ما لا يحبه؛ بمعنى: كيف يريد الكفر أو الفسق أو العصيان وهو لا يحبه؟!

فالجواب: أن هذا محبوب إلى الله من وجه مكروه إليه من وجه آخر؛ فهو محبوب إليه لما يتضمنه من المصالح العظيمة، مكروه إليه لأنه معصية.

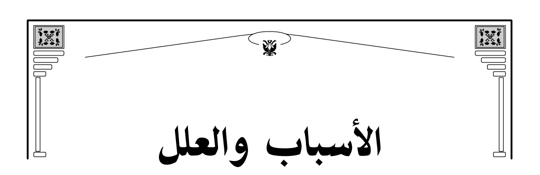
ولا مانع من أن يكون الشيء محبوبًا مكروهًا باعتبارين؛ فها هو الرجل يقدم طفله الذي هو فلذة كبده وثمرة فؤاده؛ يقدمه إلى الطبيب ليشق جلده ويخرج المادة المؤذية فيه، ولو أتى أحد من الناس يريد أن يشقه بظفره وليس بالمشرط؛ لقاتله، كل هو يذهب إلى الطبيب ليشقه، وهو ينظر إليه، وهو فرح مسرور، يذهب به إلى الطبيب ليحمي الحديد على النار حتى تلتهب حمراء، ثم يأخذها ويكوي بها ابنه، وهو راض بذلك؛ لماذا يرضى بذلك وهو ألم للابن؟ لأنه مراد لغيره للمصلحة العظيمة التي تترتب على ذلك.

ونستفيد بمعرفتنا للإرادة من الناحية المسلكية أمرين:

الأمر الأول: أن نعلق رجاءنا وخوفنا وجميع أحوالنا وأعمالنا بالله؛ لأن كل شيء بإرادته وهذا يحقق لنا التوكل.

الأمر الثاني: أن نفعل ما يريده الله شرعًا؛ فإذا علمت أنه مراد لله شرعًا ومحبوب إليه، فإن ذلك يُقَوِّي عزمنا على فعله.

هذا من فوائد معرفتنا بالإرادة من الناحية المسلكية؛ فالأول باعتبار الإرادة الكونية، والثاني: باعتبار الإرادة الشرعية[١].



الأسباب والعلل

الناس اختلفوا في الأسباب والعلل على ثلاثة أقوال:

فمنهم من قال: إن الأسباب والعلل مؤثرة بذاتها، وأنه لا بد لكل سبب من تأثيره في مُسبَّبِه ولابد في كل علة من تأثيرها في معلولها.

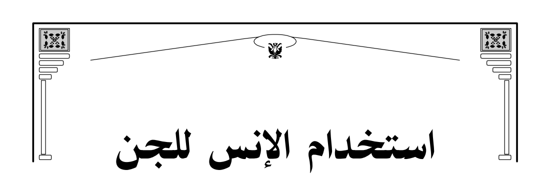
ومنهم من قال: إنه لا تأثير للعلل والأسباب وإنما هي علامات وأمارات فقط فإذا وجد المسبَّبَ أو المعلول لم يقولوا إن ذلك من أجل السبب أو العلة ولكن يقولون: إن ذلك حصل عنده لا به، ولا ريب إن هؤلاء يخالفون المنقول والمعقول، ولا أحد يوافقهم على ما ذهبوا إليه.

القول الثالث: الوسط، يقولون: إن الأسباب والعلل تؤثر في معلولاتها ومسبباتها، ولكن بجعل الله ذلك فيها، فهي ليست مؤثرة بنفسها، بل بما أودعه الله تعالى فيها من الأمر الموجب للسبب أو للمعلول، وهذا القول هو المتعين، وهو الصواب؛ بدليل أن الله تعالى قد يسلب هذه العلة، أو هذا السبب التأثير فلا يبقى له تأثير إطلاقًا. وما قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام بغريبة حيث ألقي في نار تتأجج، فقال الله لهذه النار: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]. فكانت بردًا وسلامًا، مع أنها هي سبب للإحراق، ولكنها صارت

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٢٢، ٢٢٤).

بردًا وسلامًا على إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهذا يدل على أن الأسباب والعلل إنما تؤثر بإرادة الله ﷻ، وجعل هذه العلة هو سبب مؤثرًا[١].



استخدام الإنس للجن

قال ؒ: «وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ أن استخدام الإنس للجن له ثلاث حالات:

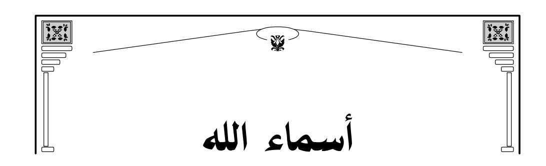
الحال الأولى: أن يستخدمهم في طاعة الله، كأن يكون له نائبًا في تبليغ الشرع؛ فمثلًا إذا كان له صاحب من الجن مؤمن يأخذ عنه العلم، ويتلقى منه، وهذا شيء ثبت أن الجن قد يتعلمون من الإنس، فيستخدمه في تبليغ الشرع لنظرائه من الجن، أو في المعونة على أمور مطلوبة شرعا؛ فهذا لا بأس به، بل إنه قد يكون أمرًا محمودًا أو مطلوبًا، وهو من الدعوة إلى الله ﷻ، والجن حضروا النبي ﷺ وقرأ عليهم القرآن، وولوا إلى قومهم منذرين. والجن فيهم الصلحاء والعبَّاد والزهَّاد والعلماء؛ لأن المنذر لا بد أن يكون عالمًا بما ينذر، عابدًا مطيعًا لله سبحانه في الإنذار.

الحال الثانية: أن يستخدمهم في أمور مباحة، مثل أن يطلب منهم العون على أمر من الأمور المباحة، قال: فهذا جائز بشرط أن تكون الوسيلة مباحة، فإن كانت محرمة؛ صار حرامًا، كما لو كان الجني لا يساعده في أمور إلا إذا ذبح له أو سجد له أو ما أشبه ذلك. ثم ذكر ما ورد أن عمر تأخر ذات مرة في

(١) «تفسير سورة يس» (ص/ ١٦١، ١٦٢).

سفره، فاشتغل فكر أبي موسى، فقالوا له: إن امرأة من أهل المدينة لها صاحب من الجن، فلو أمرتها أن ترسل صاحبها للبحث عن عمر، ففعل، فذهب الجني ثم رجع، فقال: إن أمير المؤمنين ليس به بأس، وهو يسم إبل الصدقة في المكان الفلاني؛ فهذا استخدام في أمر مباح.

الحال الثالثة: أن يستخدمهم في أمور محرمة؛ كنهب أموال الناس وترويعهم، وما أشبه ذلك؛ فهذا محرم، ثم إن كانت الوسيلة شركًا صار شركًا وإن كانت وسيلته غير شرك صار معصية، كما لو كان هذا الجني الفاسق يألف هذا الإنسي الفاسق ويتعاون معه على الإثم والعدوان؛ فهذا يكون إثمًا وعدوانًا ولا يصل إلى حد الشرك[١].



أسماء الله

ذكر الشيخ عدة قواعد في أسماء الله الحسنى:

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى.

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

القاعدة الثالثة: أسماء الله إن دلت على وصف مُتَعدٍ، تضمنت ثلاثة أمور.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٤٦، ٥٤٧)، وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٩/ ٦٢، ٦٣)، و«النبوات» (٢/ ١٠٠٣: ١٠١٥).

القاعدة الخامسة: أسماء الله توقيفية، لا مجال للعقل فيها.

القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين.

القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى وأنواعه[١].

وأسماء الله تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا يصح إلا لله؛ فهذا لا يسمى به غيره، وإن سمي وجب تغييره؛ مثل: الله، الرحمن، رب العالمين، وما أشبه ذلك.

الثاني: ما يصح أن يسمى به غير الله؛ مثل: الرحيم، والسميع، والبصير، فإن لو تلاحظ الصفة منع من التسمي به، وإن لم تلاحظ الصفة جاز التسمي به على أنه علم محض[٢].



الاستسقاء بالنجوم

والاستسقاء بالنجوم أي: نسبة المطر إلى النجوم مع اعتقاد أن الفاعل هو الله - ﷻ، أما إن أعتقد أن النجوم هي التي تخلق المطر والسحاب أو دعاها من دون الله لتنزل المطر؛ فهذا شرك أكبر مخرج من الملة[٣].

فنسبة المطر إلى النوء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- نسبة إيجاد، وهذه شرك أكبر.

(١) «شرح القواعد المثلى» (ص/ ٢٧، ١٠٩).

(٢) «القول المفيد» (٢/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٣) «القول المفيد» (٢/ ٢٤).

٢- نسبة سبب، وهذه شرك أصغر.

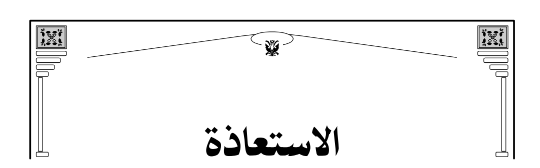
٣- نسبة وقت، وهذه جائزة، بأن يريد بقوله: مطرنا بنوء كذا؛ أي: جاءنا المطر في هذا النوء، أي في وقته.

ولهذا قال العلماء: يحرم أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ويجوز مطرنا في نوء كذا، وفرقوا بينهما أن الباء للسببية، وفي للظرفية، ومن ثم قال أهل العلم: إنه إذا قال: مطرنا بنوء كذا وجعل الباء للظرفية فهذا جائز، وهذا وإن كان له وجه من حيث المعنى، لكن لا وجه له من حيث اللفظ؛ لأن لفظ الحديث: «**من قال: مطرنا بنوء كذا**»، والباء للسببية أظهر منها للظرفية، وهي وإن جاءت للظرفية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝١٣٨﴾ [الصافات: ١٣٧-١٣٨]، لكن كونها للسببية أظهر، والعكس بالعكس؛ فـ «في» للظرفية أظهر منها للسببية وإن جاءت للسببية؛ كما في قوله ﷺ: «**دخلت امرأة النار في هِرَّة**».

والحاصل أن الأقرب المنع ولو قصد الظرفية، لكن إذا كان المتكلم لا يعرف من الباء إلا الظرفية مطلقا، ولا يظن أنها تأتي سببية؛ فهذا جائز، ومع ذلك؛ فالأولى أن يقال لهم: قولوا: في نوء كذا[1].

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٣٢).



الاستعاذة

الاستعاذة: طلب الإعاذة، والإعاذة الحماية من مكروه، فالمستعيذ مُحْتَمٍ بمن استعاذ به ومعتصم به، والاستعاذة أنواع:

الأول: الاستعاذة بالله تعالى وهي المتضمنة لكمال الافتقار إليه والاعتصام به واعتقاد كفايته وتمام حمايته من كل شيء حاضر أو مستقبل، صغير أو كبير، بشر أو غير بشر ودليلها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ إلى آخر السورة وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤﴾ إلى آخر السورة.

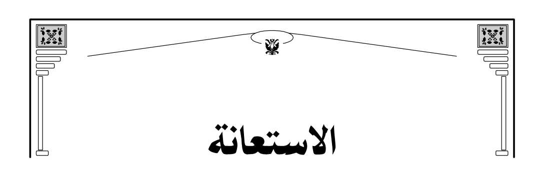
الثاني: الاستعاذة بصفة من صفاته ككلامه وعظمته وعزته ونحو ذلك، ودليل ذلك قوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**» وقوله: «**أعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي**»، وقوله في دعاء الألم: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**»، وقوله: «**أعوذ برضاك من سخطك**»، وقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ فقال: «**أعوذ بوجهك**».

الثالث: الاستعاذة بالأموات أو الأحياء غير الحاضرين القادرين على العوذ، فهذا شرك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦].

الرابع: الاستعاذة بما يمكن العوذ به من المخلوقين من البشر أو الأماكن أو غيرها فهذا جائز ودليله قوله ﷺ في ذكر الفتن: «**من تشرف لها تستشرفه ومن وجد ملجأ أو معاذًا فليعذ به**». متفق عليه، وقد بين ﷺ هذا الملجأ والمعاذ بقوله: «**فمن كان له إبل فليلحق بإبله**» الحديث رواه مسلم، وفي «صحيحه» أيضًا «**عن جابر** رضي الله عنه **أن امرأة من بني مخزوم سرقت فأتي بها النبي صلى اله عليه وسلم فعاذت بأم سلمة** رضي الله عنها . .» الحديث.

و«عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «**يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث . .**» الحديث.

ولكن إن استعاذ من شر ظالم وجب إيواؤه وإعاذته بقدر الإمكان، وإن استعاذ ليتوصل إلى فعل محذور أو الهرب من واجب حرم إيواؤه(١).



الاستعانة

الاستعانة: طلب العون، **وهي أنواع**:

الأول: الاستعانة بالله وهي: الاستعانة المتضمنة لكمال الذل من العبد لربه، وتفويض الأمر إليه، واعتقاد كفايته وهذه لا تكون إلا لله تعالى، ودليلها قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]. ووجه الاختصاص أن الله تعالى قدّم المعمول ﴿إِيَّاكَ﴾ وقاعدة اللغة العربية التي نزل بها القرآن أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص وعلى هذا يكون

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٥٩، ٦٠).

صرف هذا النوع لغير الله تعالى شركًا مخرجًا من الملة.

الثاني: الاستعانة بالمخلوق على أمر قادر عليه فهذه على حسب المستعان عليه، فإن كانت على بر فهي جائزة للمستعين مشروعة للمعين؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وإن كانت على إثم فهي حرام على المستعين والمعين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وإن كانت على مباح فهي جائزة للمستعين والمُعين، لكن المُعين قد يثاب على ذلك ثواب الإحسان إلى الغير، ومن ثم تكون في حقه مشروعة لقوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

الثالث: الاستعانة بمخلوق حي حاضر غير قادر، فهذه لغو لا طائل تحتها مثل أن يستعين بشخص ضعيف على حمل شيء ثقيل.

الرابع: الاستعانة بالأموات مطلقًا أو بالأحياء على أمر الغائب لا يقدرون على مباشرته، فهذا شرك؛ لأنه لا يقع إلا من شخص يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًا في الكون.

الخامس: الاستعانة بالأعمال والأحوال المحبوبة إلى الله تعالى، وهذه مشروعة بأمر الله تعالى في قوله: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ١٥٣].

وقد استدل المؤلف رحمه الله تعالى للنوع الأول بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]. وقوله ﷺ: «**إذا استعنت فاستعن بالله**»[1].

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/٥٨، ٥٩).

* **والاستعانة**: طلب العون بلسان المقال؛ كقولك: «**اللهم أعني**»، أو: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**» عند شروعك بالفعل، أو بلسان الحال، وهي أن تشعر بقلبك أنك محتاج إلى ربك ﷻ أن يعينك على هذا الفعل، وأنه إن وكلك إلى نفسك وكلك إلى ضعف وعجز وعورة، أو طلب العون بهما جميعًا، والغالب أن من استعان بلسان المقال؛ فقد استعان بلسان الحال.

ولو احتاج الإنسان إلى الاستعانة بالمخلوق كحمل صندوق مثلًا؛ فهذا جائز، ولكن لا تشعر نفسك أنها كاستعانتك بالخالق، وإنما عليك أن تشعر أنها كمعونة بعض أعضائك لبعض، كما لو عجزت عن حمل شيء بيد واحدة؛ فإنك تستعين على حمله باليد الأخرى، وعلى هذا؛ فالاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه كالاستعانة ببعض أعضائك، فلا تنافي قوله ﷺ: «**استعن بالله**»[(١)].

الاستعانة نوعان: استعانة تفويض؛ بمعنى أنك تعتمد على الله ﷻ، وتتبرأ من حولك، وقوتك، وهذا خاص بالله ﷻ، واستعانة بمعنى المشاركة فيما تريد أن تقوم به: فهذه جائزة إذا كان المستعان به حيًّا قادرًا على الإعانة؛ لأنه ليس عبادة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢][(٢)].

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٣٦٨، ٣٦٩).

(٢) «تفسير سورة الفاتحة» (١/ ١٤)، و«تفسير جزء عم» (ص/ ١٨).



الاستغاثة

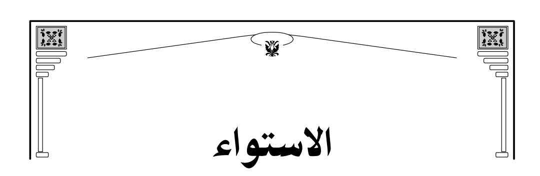
الاستغاثة: طلب الغوث وهو الإنقاذ من الشدة والهلاك، وهو أقسام:

الأول: الاستغاثة بالله ﷻ وهذا من أفضل الأعمال وأكملها وهو دأب الرسل وأتباعهم، ودليله ما ذكره الشيخ رحمه الله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ⑨﴾ [الأنفال: ٩]. وكان ذلك في غزوة بدر حين نظر النبي ﷺ إلى المشركين في ألف رجل وأصحابه ثلاثمائة وبضعة عشر، فدخل العريش يناشد ربه ﷻ رافعًا يديه مستقبل القبلة يقول: «**اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض**»، وما زال يستغيث بربه رافعا يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأخذ أبو بكر رضي الله عنه رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبي الله كفاك مناشدتك ربك، فإنه سينجز لك ما وعدك فأنزل الله هذه الآية.

الثاني: الاستغاثة بالأموات أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين على الإغاثة فهذا شرك؛ لأنه لا يفعله إلا من يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًا في الكون فيجعل لهم حظًا من الربوبية قال الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

الثالث: الاستغاثة بالأحياء العالمين القادرين على الإغاثة، فهذا جائز كالاستعانة بهم، قال الله تعالى في قصة موسى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ﴾ [القصص: ١٥].

الرابع: الاستغاثة بحي غير قادر من غير أن يعتقد أن له قوة خفية مثل أن يستغيث الغريق برجل مشلول، فهذا لغو وسخرية بمن استغاث به فيمنع منه لهذه العلة، ولعلة أخرى وهي الغريق ربما اغتر بذلك غيره، فتوهم أن لهذا المشلول قوة خفية ينقذ بها من الشدة(١).



الاستواء

الاستواء في اللغة: يطلق على معان تدور على الكمال والانتهاء، وقد ورد في القرآن على ثلاثة وجوه:

١- مطلق كقوله تعالى: (﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]. أي: كمل.

٢- ومقيد بـ«إلى» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]. أي: قصد بإرادة.

٣- ومقيد بـ«على» كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]. ومعناه حينئذٍ: العلو والاستقرار.

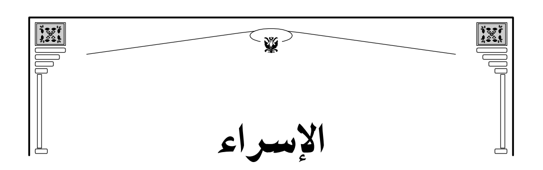
فاستواء الله على عرشه معناه علوه واستقراره عليه، علوًا واستقرارًا يليق بجلاله وعظمته، وهو من صفاته الفعلية التي دل عليها الكتاب، والسنة والإجماع.

فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٦٠، ٦١، ٧/ ٢٨).

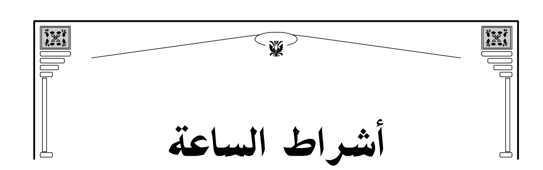
ومن أدلة السنة: ما رواه الخلال في كتاب السنة بإسناد صحيح على شرط البخاري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه**»[١].



الإسراء

الإسراء لغة: السير بالشخص ليلًا، وقيل: بمعنى سرى.

وشرعًا: سير جبريل بالنبي ﷺ من مكة إلى بيت المقدس؛ لقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١][٢].



أشراط الساعة

الأشراط: جمع شرط، وهو في اللغة: العلامة.

وفي الاصطلاح: ما يتوقف صحة الشيء على وجوده، والمراد به هنا: العلامة.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٤٠)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٧٣)، و«فتح رب البرية» (ص/ ٣٩)، و«شرح القواعد المثلى» (ص/ ٢٦٣) وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٣/ ٢٩٤: ٣١٣).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٥١).

فقوله: أشراط الساعة: يعني علاماتها والساعة هي القيامة.

وسميت ساعة لأنها ساعة مشقة وإنذار وساعة عظيمة، وكل شيء يكون عظيمًا فإنه يسمى ساعة؛ لأنها مفزعة، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

وأشراط الساعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم مضى.

٢- وقسم ما زال يأتي.

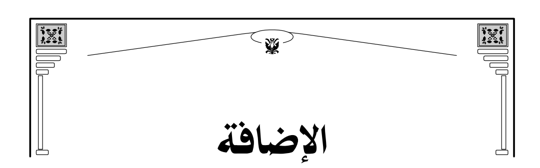
٣- وقسم أكبر وهو الأشراط القريبة منها، وهي الأشراط الكبار.

فمن الأشياء التي مضت: بعثة النبي ﷺ، فإن بعثته وجعله آخر الرسل تدل على أن الساعة قريبة؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**بعثت أنا والساعة كهاتين**»، وذكر السبابة والوسطى يعنى أنهما مقترنان، وليس بيننا إلا كما بين السبابة والوسطى.

وهناك أشراط ما زالت تقع مثل: كثرة المال، كثرة الهرج -يعني القتل-، وتقارب الزمان، وغير ذلك.

وقسم ثالث لم يأت بعد مثل الأشراط الكبيرة: كنزول عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، والدجال، ويأجوج ومأجوج، وما أشبهها[١].

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٣٤، ٤٣٥).



الإضافة

قولهم: رب البيت ونحوه ينقسم أقسامًا أربعة:

القسم الأول: أن تكون الإضافة إلى ضمير المخاطب في معنى لا يليق بالله ﷻ، مثل أن يقول: «أطعم ربك»، فهذا منهي عنه لوجهين:

الوجه الأول: من جهة الصيغة؛ لأنه يوهم معنى فاسدًا بالنسبة لكلمة رب؛ لأن الرب من أسمائه سبحانه، وهو سبحانه يُطْعِمُ ولا يُطْعَمُ، وإن كان لا شك أن الرب هنا غير الرب الذي يُطْعِمُ ولا يطْعَمُ.

الوجه الثاني: من جهة أنك تشعر العبد أو الأمة بالذل؛ لأنه إذا كان السيد ربًا كان العبد مربوبًا والأمة مربوبة.

وأما إذا كان في معنى يليق بالله تعالى مثل: «**أطع ربك**» كان النهي عنه من أجل الوجه الثاني.

القسم الثاني: أن تكون الإضافة إلى ضمير الغائب مثل ربه، وربها، فإن كان في معنى لا يليق بالله كان من الأدب اجتنابه، مثل «**أطعم العبد ربه**»، أو «**أطعمت الأمة ربها**»؛ لئلا يتبادر منه إلى الذهن معنى لا يليق بالله.

وإن كان في معنى يليق بالله مثل أطاع العبد ربه وأطاعت الأمة ربها فلا بأس بذلك لانتفاء المحذور.

ودليل ذلك قوله ﷺ، في حديث اللقطة في ضالة الإبل، وهو حديث متفق عليه «**حتى يجدها ربها**»، وقال بعض أهل العلم: إن حديث اللقطة في بهيمة لا

تتعبد ولا تتذلل كالإنسان، والصحيح عدم الفارق؛ لأن البهيمة تعبد الله عبادة خاصة بها، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾ [الحج: ١٨]. وقال في العباد: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ ليس جميعهم ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨].

القسم الثالث: أن تكون الإضافة إلى ضمير المتكلم فقد يقول قائل بالجواز؛ لقوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣]. أي سيدي، وإن المحظور هو الذي يقتضي الإذلال وهذا منتف؛ لأن هذا من العبد لسيده.

القسم الرابع: أن يضاف إلى الاسم الظاهر فيقال: هذا رب الغلام، فظاهر الحديث الجواز وهو كذلك ما لم يوجد محظور فيمنع كما لو ظن السامع أن السيد رب حقيقي خالق لمملوكه[١].

*** إضافة الله إلى نفسه تنقسم إلى ثلاثة أقسام:**

اعلم أن ما أضافه الله إلى نفسه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العين قائمة بنفسها، وإضافتها إليه من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، وهذه الإضافة قد تكون على سبيل عموم الخلق؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]. وقد تكون على سبيل الخصوص لشرفه؛ كقوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وكقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]. وهذا القسم مخلوق.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ١٠٣، ١٠٤).

الثاني: أن يكون شيئًا مضافًا إلى عين مخلوقة يقوم بها، مثاله قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]. فإضافة هذه الروح إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه تشريفًا؛ فهي روح من الأرواح التي خلقها الله، وليست جزءًا أو روحًا من الله، إذ أن هذه الروح حلت في عيسى عليه السلام، وهو عين منفصلة عن الله، وهذا القسم مخلوق أيضًا.

الثالث: أن يكون وصفًا غير مضاف إلى عين مخلوقة.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

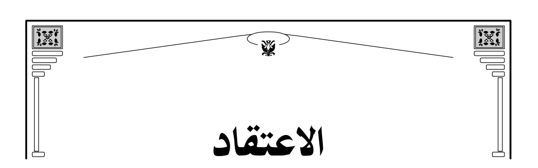
فالرسالة والكلام أضيفا إلى الله من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فإذا أضاف الله لنفسه صفة؛ فهذه الصفة غير مخلوقة، وبهذا يتبين أن هذه الأقسام الثلاثة: قسمان منها مخلوقان، وقسم غير مخلوق.

فالأعيان القائمة بنفسها والمتصل بهذه الأعيان مخلوقة، والوصف الذي لم يذكر له عين يقوم بها غير مخلوق؛ لأنه يكون من صفات الله، وصفات الله غير مخلوقة.

وقد اجتمع القسمان في قوله: «وكلمته»، «وروح منه»، فكلمته هذه وصف مضاف إلى الله، وعلى هذا؛ فتكون كلمته صفة من صفات الله، وروح منه: هذه أضيفت إلى عين؛ لأن الروح حلت في عيسى؛ فهي مخلوقة[1].

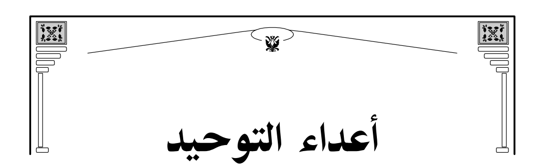
---

(١) «القول المفيد» (١/ ٧٤، ٧٥، ٧٦)، و«تفسير سورة البقرة» (٢/ ٩). وانظر: مصطلح «المضاف إلى الله».



الاعتقاد

الاعتقاد: الحكم الذهني الجازم فإن طابق الواقع فصحيح وإلا ففاسد[(١)].



أعداء التوحيد

نقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإمام محمد بن عبد الوهاب قوله:

أعداؤنا معنا على أنواع:

النوع الأول: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله، الذي أظهرناه للناس؛ وأقر أيضًا أن هذه الاعتقادات في الحجر والشجر والبشر، الذي هو دين غالب الناس أنه الشرك بالله، الذي بعث الله رسوله ﷺ ينهى عنه ويقاتل أهله، ليكون الدين كله لله، مع ذلك، لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلمه ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك، فهو كافر، نقاتله بكفره؛ لأنه عرف دين الرسول، فلم يتبعه، وعرف الشرك، فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول، ولا من دخل فيه، ولا يمدح الشرك، ولا يزينه للناس.

النوع الثاني: من عرف ذلك، ولكنه تبين في سب دين الرسول ﷺ، مع ادعائه أنه عامل به، وتبين في مدح من عبد يوسف والأشقر، ومن عبد أبا علي، والخضر من أهل الكويت، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك، فهذا

(١) «فتاوى العقيدة» (١٨/٤).

أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩]. وهو ممن قال الله فيه: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ١٢﴾ [التوبة: ١٢].

النوع الثالث: من عرف التوحيد، وأحبه واتبعه، وعرف الشرك وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك، فهذا -أيضًا- كافر، فيه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٩﴾ [محمد: ٩].

النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة أهل التوحيد، واتباع أهل الشرك، وساعين في قتالهم، ويتعذر أن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد بماله ونفسه، فهذا -أيضًا- كافر؛ فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان، ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم؛ فعل، ولو يأمرونه بتزوج امرأة أبيه، ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم؛ فعل؛ وموافقتهم على الجهاد معهم بنفسه وماله، مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله ﷺ؛ أكبر من ذلك بكثير،كثير؛ فهذا -أيضًا- كافر، وهو ممن قال الله فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾، إلى قوله: ﴿سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ٩١]. فهذا الذي نقول.

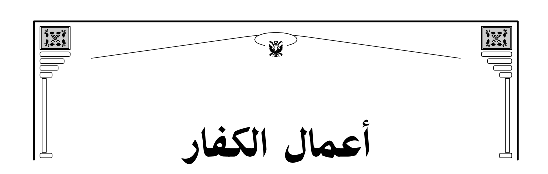
وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه؛ فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله ﷺ.

وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على

قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟! ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

بل نكفر تلك الأنواع الأربعة؛ لأجل محادتهم لله ورسوله.

فرحم الله امرءًا نظر نفسه، وعرف أنه ملاق الله؛ الذي عنده الجنة والنار؛ وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم[(١)].



أعمال الكفار

أعمالهم - يعني الكفار - ثلاثة أقسام: قسم مشروع في ديننا مع كونه مشروعًا لهم أو لا نعلم أنه مشروع لكنهم يفعلونه الآن، وقسم كان مشروعًا ثم نسخه شرع القرآن، وقسم لم يكن مشروعًا بحال لكنهم أحدثوه، وهذه الأقسام إما تكون في العبادات المحضة أو في العادات المحضة وهي الآداب أو تجمع العبادات والعادات.

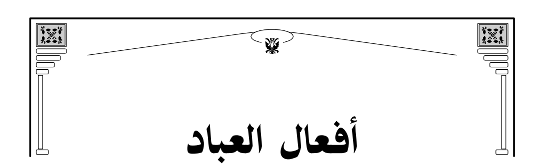
فأما القسم الأول: وهو ما كان مشروعًا في الشريعتين، أو ما كان مشروعًا لنا وهم يفعلونه فمثل: صيام عاشوراء، ودفن الموتى، والصلاة في النعلين؛ فالمخالفة في هذا القسم تكون في صفة ذلك العمل.

القسم الثاني: ما كان مشروعًا ثم نسخ بالكلية كالسبت، ولا يخفى النهي عن موافقتهم في هذا سواء كان واجبًا عليهم فيكون عبادة، أو محرمًا عليهم

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ٣٥، ٣٧).

فيتعلق بالعادات، فليس للرجل أن يمتنع من أكل الشحوم، وكل ذي ظفر على وجه التدين بذلك أو مركبًا من العبادات والعادات كالأعياد فإن العيد المشروع يجمع عبادة وعادة، فإنه يشرع فيها وجوبًا أو استحبابًا من العبادات ما لا يُشْرَعُ في غيرها، ويباح فيها أو يستحب أو يجب من العادات التي للنفوس فيها حظ ما لا يكون في غيرها، ولهذا وجب فطر يوم العيدين، فموافقتهم في هذا القسم المنسوخ من العبادات أو العادات أو كليهما أقبح من موافقتهم فيما هو مشروع في الأصل، ولهذا كانت موافقتهم في هذا محرمة، وفي الأول قد لا تكون إلا مكروهة.

القسم الثالث: ما لم يكن مشروعًا، ولكن أحدثوه من العبادات أو العادات أو كليهما فهو أقبح وأقبح[١].



أفعال العباد

مسألة خلق أفعال العباد هل هي مخلوقة لله؟ أو هي للعباد استقلالًا؟

والمسألة فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب للجبرية، الذين يقولون: إن خلق الله ﷻ شامل لكل حركة في السموات والأرض، وإن الإنسان مجبور على عمله ليس له فيه اختيار، بل الحركة الإرادية الاختيارية، كالحركة الإجبارية التي ليس له فيها إرادة، ويقولون: إن أفعال الإنسان كحركة السعفة بالريح ليس باختياره.

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ٤٠، ٤٢، ٧/ ١٨٩، ١٩٠).

فيقال لهم: إن هذا يلزم منه الفوضى بحيث يفعل كل إنسان ما شاء ويقول: هذا غير اختياري، وأنا مجبور عليه، ويلزم منه أيضًا أن الله إذا عذب الإنسان على معصية كان ظالمًا له، ويلزم عليه أن مدح الطائعين لغو لا فائدة منه؛ لأنه لا يمدح الإنسان على أمر يجبر عليه بدون اختياره، ويترتب عليه أيضا أن ذم العاصين ظلم؛ لأنه ذم لمن لا يختار هذا الفعل، وكما أنه يترتب عليه هذه اللوازم الباطلة فهو أيضًا مخالف للواقع؛ فإن الإنسان يجد الفرق بين فعله الاختياري وبين فعله الاضطراري، يجد الفرق بين أن ينزل من السلم درجة درجة وبطمأنينة واختيار، وبين أن يأتي شخص يدفعه دفعًا حتى لا يتمكن من الوقوف، فالأمر واضح من الناحية الواقعية العقلية، أن هذا القول باطل من أبطل الأقوال، لكن الذي غر أصحابه أن الله ﷻ ذكر أنه خلق كل شيء، وأنه قدر كل شيء، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يريد إلى غير ذلك من الأشياء التي يتعللون بها، لكنهم في الحقيقة نظروا إليها وغفلوا عن النصوص الأخرى الدالة على أن الإنسان فاعل باختياره، ولهذا قابلهم:

أصحاب المذهب الثاني: الذين نظروا إلى النصوص الدالة على أن الإنسان فاعل باختياره وإلى الواقع، فأنكروا أن يكون لله إرادة أو خلق في أفعال العباد، وقالوا: إن العبد مستقل بعمله يفعل ما يشاء، ويترك ما يشاء، وليس لله سبحانه وتعالى تعلق بفعل العبد، وهؤلاء أقرب إلى المعقول من أولئك القوم؛ لأن الإنسان لا شك يجد أنه فاعل بالاختيار، فهو يدخل بيته ويخرج من بيته، ويأتي للمسجد ويخرج من المسجد، ويختار هذا الفعل على هذه الفعل على وجه اختياري لا يشعر أبدًا بأن أحدًا يجبره على ذلك، ولكن ضل هؤلاء بسلبهم إرادة الله ﷻ وخلقه عن أفعال الخلق واعتقادهم أن الإنسان مستقل بما يحدثه،

ولهذا سموا مجوس هذه الأمة؛ لمشابهتهم للمجوس في إثبات فاعلين للحوادث، وهم يقولون بإثبات فاعلين للحوادث، الذي من فعل الله، هذا من فعل الله، والذي من فعل الإنسان، وهذا من فعل الإنسان مستقلًا بها، فلهذا سموا مجوس هذه الأمة، وهؤلاء لا شك أنهم ضالون؛ لأنهم أخرجوا شيئًا في ملك الله عن ملك الله.

المذهب الثالث: أهل السنة والجماعة توسطوا بين القولين وأخذوا بالدليلين، وقالوا: إن الإنسان لا شك يفعل باختياره، ويدع باختياره، وإن له إرادة تامة بقدرة، والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله ﷻ فلو شاء الله ﷻ لسلبه الإرادة، ولو شاء لسلبه القدرة، ولذلك إذا سلب الله العبد الإرادة لم يترتب على فعله حكم فالمجنون مثلًا لا يؤاخذ بأفعاله؛ لأنه لم يفعلها باختياره، والعاجز لا يكلف ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]. إذًا فالله ﷻ هو الذي خلق الإرادة والقدرة في الإنسان، قالوا: والإرادة والقدرة هما السبب في وجود الفعل، فلولا الإرادة ما فعلت، ولولا القدرة ما فعلت، فالإرادة والقدرة هما سبب وجود الفعل، وإذا كانا مخلوقين لله فإن خالق السبب خالق للمسبب، فيضاف فعل العبد إلى الله من هذه الناحية، أي: أن الله هو الذي أوجد فيه سبب الفعل، فصار بذلك فاعلًا، كما أن الإحراق مثلًا بالنار ينسب إلى النار، والذي أودع فيها هذه القوة هو الله ﷻ؛ فلذلك صار إحراق النار بفعل النار مباشرة، لكنه بتقدير الله ﷻ خلقًا، وهو الذي ذهب إليه أهل السنة والجماعة، هو المطابق للمنقول والمعقول والواقع لأنه يجمع بين الأدلة الشرعية، ويصدق الأدلة الحسية، فالأدلة الشرعية إذا جمعتها من أطرافها وجدت أنها تنصب في طريق واحد هو الذي ذهب إليه أهل السنة والجماعة، ولولا هذا الاعتقاد لشلت

الحركة، ولصار الإنسان اتكاليًا، لا يقول ولا يفعل، ولولا هذا الاعتقاد، لم يلجأ الإنسان إلى ربه ﷻ في مهماته وملماته، فهو باعتبار أنه مريد فاعل، يتحرك ويعمل، وباعتبار أنه مخلوق مدبر يرجع إلى الله ﷻ، فلا يكون اتكاليًا، ولا يكون أنانيًا، يعني أنه لن يستغني بنفسه عن ربه، ولن يكون اتكاليًا يقول: إن قدر لي شيء صار، بل هو يعمل مستعينًا بالله معتمدًا عليه[١].

* والناس في هذه المسألة - أعني مسألة أعمال العباد - ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يرون أن الإنسان مجبر على العمل؛ لا يفعل شيئًا باختيار أبدًا؛ وما فعله الاختياري إلا كفعله الاضطراري، فمن نزل من السطح على الدرج درجة درجة هو كمن سقط بدون علمه من أعلى السطح، وهذا مذهب الجبرية من الجهمية، وهو مذهب باطل ترده الأدلة السمعية والعقلية.

القسم الثاني: من يرون أن الإنسان مستقل بعمله، وأن الله ﷻ لا يصرف العبد إطلاقا، فالعبد له الحرية الكاملة في عمله، ولا تعلق لمشيئة الله به، ولا تعلق لتقدير الله وخلقه بعمل الإنسان، وهذا مذهب المعتزلة القدرية؛ وهو مذهب باطل للأدلة السمعية والعقلية.

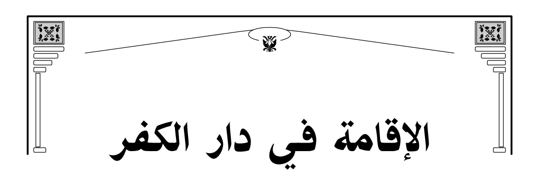
وكلا القسمين مع بطلانهما يلزم عليهما لوازم باطلة.

القسم الثالث: يرون أن فعل العبد باختياره؛ وله تعلق بمشيئة الله؛ فمتى فعل العبد الفعل علمنا أن الله تعالى قد شاءه وقدره؛ وأنه لا يمكن أن يقع في ملك الله ما لا يريد، بل كل ما وقع فهو مراد لله مخلوق له؛ ووجه كون فعل العبد مخلوقًا لله: أن الإنسان مخلوق لله، وفعله كائن بأمرين: بعزيمة صادقة

(١) «تفسير سورة يس» (ص/ ٢٧٢، ٢٧٥).

وقدرة، والله ﷻ هو الذي خلق العزيمة الصادقة، والقدرة، فالإنسان بصفاته وأجزائه وجميع ما فيه كله مخلوق لله ﷻ.

هذا القول الوسط هو الذي تجتمع فيه الأدلة جميعًا؛ لأن الذين قالوا: «إن الإنسان مجبر» أخذوا بدليل واحد، وأطلقوا من أيديهم الدليل الآخر؛ والذين قالوا: «إنه مستقل» أخذوا بدليل واحد، وأطلقوا الدليل الثاني من أيديهم؛ لكن أهل السنة، والجماعة -والحمد لله- أخذوا بأيديهم بالدليلين؛ وقالوا: الإنسان يفعل باختياره، ولكن تصرفه تحت مشيئة الله ﷻ؛ ولهذا إذا وقع الأمر بغير اختياره رفع عنه حكمه: فالنائم لا حكم لفعله، ولا لقوله؛ والمكره على الشيء لا حكم لفعله، ولا لقوله، بل أبلغ من ذلك: الجاهل بالشيء لا حكم لفعله مع أنه قد قصد الفعل، لكنه لجهله يعفى عنه، كل ذلك يدل على أن الله سبحانه وتعالى رحيم بعباده[1].



الإقامة في دار الكفر

الإقامة في بلاد الكفار خطر عظيم على دين المسلم، وأخلاقه، وسلوكه، وآدابه، وقد شاهدنا وغيرنا انحراف كثير ممن أقاموا هناك فرجعوا بغير ما ذهبوا به، رجعوا فساقًا، وبعضهم رجع مرتدًا عن دينه وكافرًا به وبسائر الأديان والعياذ بالله، حتى صاروا إلى الجحود المطلق والاستهزاء بالدين وأهله السابقين منهم واللاحقين، ولهذا كان ينبغي بل يتعين التحفظ من ذلك ووضع الشروط التي تمنع من الهوى في تلك المهالك.

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٥٢، ١٥٣).

فالإقامة في بلاد الكفر لا بد فيها من شرطين أساسيين:

الشرط الأول: أمن المقيم على دينه، بحيث يكون عنده من العلم والإيمان وقوة العزيمة ما يطمئنه على الثبات على دينه، والحذر من الانحراف والزيغ، وأن يكون مضمرًا لعداوة الكافرين وبغضهم، مبتعدًا عن موالاتهم ومحبتهم، فإن موالاتهم ومحبتهم مما ينافي الإيمان، قال الله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١، ٥٢]. وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «**أن من أحب قوما فهو منهم**»، و«**أن المرء مع من أحب**».

ومحبة أعداء الله من أعظم ما يكون خطرًا على المسلم؛ لأن محبتهم تستلزم موافقتهم واتباعهم، أو على الأقل عدم الإنكار عليهم، ولذلك قال النبي ﷺ: «**من أحب قوما فهو منهم**».

الشرط الثاني: أن يتمكن من إظهار دينه، بحيث يقوم بشعائر الإسلام بدون ممانع، فلا يمنع من إقامة الصلاة والجمعة والجماعات إن كان معه من يصلي جماعة ومن يقيم الجمعة، ولا يمنع من الزكاة والصيام والحج وغيرها من شعائر الدين، فإن كان لا يتمكن من ذلك لم تجز الإقامة لوجوب الهجرة حينئذٍ.

قال في «المغني»[1] في الكلام على أقسام الناس في الهجرة: «أحدها من

(١) (٨/ ٤٥٧).

تجب عليه، وهو من يقدر عليها ولا يمكنه إظهار دينه، ولا تمكنه إقامة واجبات دينه مع المقام بين الكفار فهذا تجب عليه الهجرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [النساء: ٩٧]. وهذا وعيد شديد يدل على الوجوب؛ ولأن القيام بواجب دينه واجب على من قدر عليه، والهجرة من ضرورة الواجب وتتمته، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

وبعد تمام هذين الشرطين الأساسيين تنقسم الإقامة في دار الكفر إلى أقسام:

القسم الأول: أن يقيم للدعوة إلى الإسلام والترغيب فيه، فهذا نوع من الجهاد، فهي فرض كفاية على من قدر عليها، بشرط أن تتحقق الدعوة، وأن لا يوجد من يمنع منها، أو من الاستجابة إليها؛ لأن الدعوة إلى الإسلام من واجبات الدين، وهي طريقة المرسلين، وقد أمر النبي ﷺ، بالتبليغ عنه في كل زمان ومكان، فقال ﷺ: «**بَلِّغُوا عني ولو آية**».

القسم الثاني: أن يقيم لدراسة أحوال الكافرين والتعرف على ما هم عليه من فساد العقيدة، وبطلان التعبد وانحلال الأخلاق، وفوضوية السلوك؛ ليحذر الناس من الاغترار بهم، ويبين للمعجبين بهم حقيقة حالهم، وهذه الإقامة نوع من الجهاد أيضًا لما يترتب عليها من التحذير من الكفر وأهله المتضمن للترغيب في الإسلام وهديه؛ لأن فساد الكفر دليل على صلاح الإسلام، كما قيل: **وبضدها تتبين الأشياء**، لكن لا بد من شرط أن يتحقق مراده بدون مفسدة أعظم منه، فإن لم يتحقق مراده بأن منع من نشر ما هم عليه والتحذير منه فلا فائدة من إقامته، وإن تحقق مراده مع مفسدة أعظم مثل أن يقابلوا فعله بسب الإسلام

ورسول الإسلام وأئمة الإسلام وجب الكف، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

ويشبه هذا أن يقيم في بلاد الكفر ليكون عينًا للمسلمين؛ ليعرف ما يدبرونه للمسلمين من المكايد، فيحذرهم المسلمون، كما أرسل النبي ﷺ حذيفة بن اليمان إلى المشركين في غزوة الخندق؛ ليعرف خبرهم.

القسم الثالث: أن يقيم لحاجة الدولة المسلمة، وتنظيم علاقاتها مع دولة الكفر، كموظفي السفارات فحكمها حكم ما أقام من أجله. فالملحق الثقافي مثلًا يقيم ليرعى شؤون الطلبة، ويراقبهم ويحملهم على التزام دين الإسلام وأخلاقه وآدابه، فيحصل بإقامته مصلحة كبيرة، ويندرئ بها شر كبير.

القسم الرابع: أن يقيم لحاجة خاصة مباحة كالتجارة والعلاج فتباح الإقامة بقدر الحاجة، وقد نص أهل العلم رحمهم الله على جواز دخول بلاد الكفار للتجارة، وأثروا ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم.

القسم الخامس: أن يقيم للدراسة، وهي من جنس ما قبلها إقامة لحاجة، لكنها أخطر منها وأشد فتكًا بدين المقيم وأخلاقه، فإن الطالب يشعر بدنو مرتبته وعلو مرتبة معلميه، فيحصل من ذلك تعظيمهم والاقتناع بآرائهم وأفكارهم وسلوكهم، فيقلدهم إلا من شاء الله عصمته، وهم قليل، ثم إن الطالب يشعر بحاجته إلى معلمه فيؤدي ذلك إلى التودد إليه، ومداهنته فيما هو عليه من الانحراف والضلال، والطالب في مقر تعلمه له زملاء يتخذ منهم أصدقاء يحبهم ويتولاهم ويكتسب منهم، ومن أجل خطر هذا القسم وجب التحفظ فيه أكثر مما قبله فيشترط فيه بالإضافة إلى الشرطين الأساسيين شروط:

الشرط الأول: أن يكون الطالب على مستوى كبير من النضوج العقلي الذي يميز به بين النافع والضار، وينظر به إلى المستقبل البعيد، فأما بعث الأحداث (صغار السن) وذوي العقول الصغيرة فهو خطر عظيم على دينهم، وخلقهم، وسلوكهم، ثم هو خطر على أمتهم التي سيرجعون إليها، وينفثون فيها من السموم التي نهلوها من أولئك الكفار كما شهد ويشهد به الواقع، فإن كثيرًا من أولئك المبعوثين رجعوا بغير ما ذهبوا به، رجعوا منحرفين في ديانتهم، وأخلاقهم، وسلوكهم، وحصل عليهم وعلى مجتمعهم من الضرر في هذه الأمور ما هو معلوم مشاهد، وما مثل بعث هؤلاء إلا كمثل تقديم النعاج للكلاب الضارية.

الشرط الثاني: أن يكون عند الطالب من علم الشريعة ما يتمكن به من التمييز بين الحق والباطل، ومقارعة الباطل بالحق لئلا ينخدع بما هم عليه من الباطل فيظنه حقًا أو يلتبس عليه أو يعجز عن دفعه؛ فيبقى حيران أو يتبع الباطل. وفي الدعاء المأثور: «**اللهم أرني الحق حقًا وارزقني اتباعه، وأرني الباطل باطلًا وارزقني اجتنابه، ولا تجعله ملتبسًا علي فأضل**».

الشرط الثالث: أن يكون عند الطالب دين يحميه، ويتحصن به من الكفر والفسوق، فضعيف الدين لا يسلم مع الإقامة هناك إلا أن يشاء الله، وذلك لقوة المهاجم وضعف المقاوم، فأسباب الكفر والفسوق هناك قوية وكثيرة متنوعة، فإذا صادفت محلًا ضعيف المقاومة عملت عملها.

الشرط الرابع: أن تدعو الحاجة إلى العلم الذي أقام من أجله بأن يكون في تعلمه مصلحة للمسلمين، ولا يوجد له نظير في المدارس في بلادهم، فإن كان من فضول العلم الذي لا مصلحة فيه للمسلمين، أو كان في البلاد الإسلامية من

المدارس نظيره؛ لم يجز أن يقيم في بلاد الكفر من أجله؛ لما في الإقامة من الخطر على الدين والأخلاق، وإضاعة الأموال الكثيرة بدون فائدة.

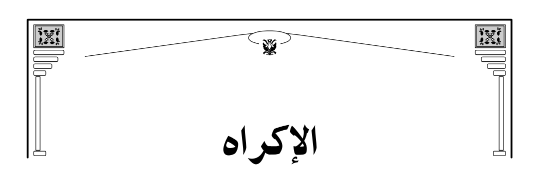
القسم السادس: أن يقيم للسكن، وهذا أخطر مما قبله وأعظم، لما يترتب عليه من المفاسد بالاختلاط التام بأهل الكفر، وشعوره بأنه مواطن ملتزم بما تقتضيه الوطنية من مودة، وموالاة، وتكثير لسواد الكفار، ويتربى أهله بين أهل الكفر، فيأخذون من أخلاقهم وعاداتهم، وربما قلدوهم في العقيدة والتعبد، ولذلك جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «**من جامع المشرك، وسكن معه فهو مثله**». وهذا الحديث وإن كان ضعيف السند لكن له وجهة من النظر، فإن المساكنة تدعو إلى المشاكلة، وعن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين**»، قالوا: يا رسول الله ولم؟ قال: «**لا تراءى نارهما**»، رواه أبو داود والترمذي، وأكثر الرواة رووه مرسلًا عن قيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ. قال الترمذي: «سمعت محمدًا - يعني البخاري - يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ، مرسل».

وكيف تطيب نفس مؤمن أن يسكن في بلاد كفار، تعلن فيها شعائر الكفر، ويكون الحكم فيها لغير الله ورسوله ﷺ، وهو يشاهد ذلك بعينه، ويسمعه بأذنيه، ويرضى به، بل ينتسب إلى تلك البلاد ويسكن فيها بأهله وأولاده، ويطمئن إليها كما يطمئن إلى بلاد المسلمين، مع ما في ذلك من الخطر العظيم عليه وعلى أهله وأولاده في دينهم وأخلاقهم.

هذا ما توصلنا إليه في حكم الإقامة في بلاد الكفر، نسأل الله أن يكون موافقًا للحق والصواب[١].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ٢٥، ٦/ ١٣٤، ١٣٩).



الإكراه

هل الأولى للإنسان إذا أكره على الكفر أن يصبر ولو قتل، أو يوافق ظاهرًا ويتأول؟

هذه المسألة فيها تفصيل:

أولًا: أن يوافق ظاهرًا وباطنًا، وهذا لا يجوز لأنه ردة.

ثانيًا: أن يوافق ظاهرًا لا باطنًا، ولكن يقصد التخلص من الإكراه، فهذا جائز.

ثالثًا: أن لا يوافق لا ظاهرًا ولا باطنًا ويقتل، وهذا جائز، وهو من الصبر، لكن أيهما أولى أن يصبر ولو قتل، أو أن يوافق ظاهرًا؟

فيه تفصيل:

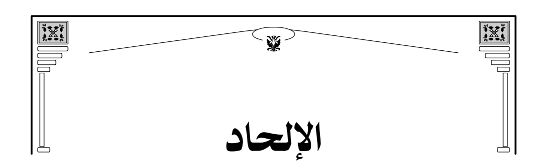
إذا كان موافقة الإكراه لا يترتب عليه ضرر في الدين للعامة؛ فإن الأولى أن يوافق ظاهرًا لا باطنًا، لا سيما إذا كان بقاؤه فيه مصلحة للناس، مثل: صاحب المال الباذل فيما ينفع أو العلم النافع وما أشبه ذلك، حتى وإن لم يكن فيه مصلحة؛ ففي بقائه على الإسلام زيادة عمل، وهو خير، وهو قد رخص له أن يكفر ظاهرًا عند الإكراه؛ فالأولى أن يتأول، ويوافق ظاهرًا لا باطنًا.

أما إذا كان في موافقته وعدم صبره ضرر على الإسلام، فإنه يصبر، وقد يجب الصبر؛ لأنه من باب الصبر على الجهاد في سبيل الله، وليس من باب إبقاء النفس، ولهذا لما شكى الصحابة للنبي ﷺ ما يجدونه من مضايقة

المشركين؛ قص عليهم قصة الرجل فيمن كان قبلنا بأن الإنسان كان يمشط ما بين لحمه وجلده بأمشاط الحديد ويصبر، فكأنه يقول لهم: اصبروا على الأذى.

ولو حصل من الصحابة ﷺ في ذلك الوقت موافقة للمشركين وهم قلة، لحصل بذلك ضرر عظيم على الإسلام.

والإمام أحمد رحمه الله في المحنة المشهورة لو وافقهم ظاهرًا، لحصل في ذلك مضرة على الإسلام[١].



الإلحاد

قوله: «**لا يلحدون . . .**» أي: أهل السنة والجماعة.

والإلحاد في اللغة: الميل، ومنه سمي اللحد في القبر؛ لأنه مائل إلى جانب منه وليس متوسطًا والمتوسط يسمى شقًا واللحد أفضل من الشق.

فهم لا يلحدون في أسماء الله، ولا يلحدون أيضًا في آيات الله، فأفادنا المؤلف رحمه الله أن الإلحاد يكون في موضعين: في الأسماء وفي الآيات.

هذا الذي يفيده كلام المؤلف، قد دل عليه القرآن قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠]. فأثبت الله الإلحاد في الأسماء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ﴾ [فصلت: ٤٠]. فأثبت الله الإلحاد في الآيات.

النوع الأول: أن يسمى الله بما لم يسم به نفسه؛ كما سماه الفلاسفة علة

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٩٩، ٢٣٠).

فاعلة، وسماه النصارى: أبًا، وعيسى: الابن؛ فهذا إلحاد في أسماء الله، وكذلك لو سمى الله بأي اسم لم يسمِّ به نفسه؛ فهو ملحد في أسماء الله.

ووجه ذلك أن أسماء الله ﷻ توقيفية؛ فلا يمكن أن نثبت له إلا ما ثبت بالنص، فإذا سميت الله بما لم يسم به نفسه، فقد ألحدت وملت عن الواجب.

وتسمية الله بما لم يسم به نفسه سوء أدب مع الله، وظلم وعدوان في حقة؛ لأنه لو أن أحدًا دعاك بغير اسمك أو سماك بغير اسمك؛ لاعتبرته قد اعتدى عليك وظلمك هذا في المخلوق، فيكف بالخالق؟!

إذا، ليس لك حق أن تسمي الله بما لم يسم به نفسه، فإن فعلت؛ فأنت ملحد في أسماء الله.

النوع الثاني: أن ينكر شيئًا من أسمائه، عكس الأول؛ فالأول سمى الله بما لم يسم به نفسه، وهذا جرد الله مما سمى به نفسه، فينكر الاسم، سواء أنكر كل الأسماء أو بعضها التي تثبت لله، فإذا أنكرها؛ فقد ألحد فيها.

ووجه الإلحاد فيها: أنه لما أثبتها الله لنفسه، وجب علينا أن نثبتها له، فإذا نفيناها، كان إلحادًا وميلًا بها عما يجب فيها.

وهناك من الناس من أنكر الأسماء؛ كغلاة الجهمية، فقالوا: ليس لله اسم أبدًا! قالوا: لأنك لو أثبت له اسمًا، شبهته بالموجودات، وهذا معروف أنه باطل مردود.

النوع الثالث: أن ينكر ما دلت عليه من الصفات، فهو يثبت الاسم، لكن ينكر الصفة التي يتضمنها هذا الاسم، مثل أن يقول: إن الله سميع بلا سمع، وعليم بلا علم، وخالق بلا خلق، وقادر بلا قدرة .. وهذا معروف عن المعتزلة، وهو غير معقول!

ثم هؤلاء يجعلون الأسماء أعلامًا محضة متغايرة، فيقولون: السميع غير العلم، لكن كلها ليس لها معنى! السميع لا يدل على السمع! والعليم لا يدل على العلم! لكن مجرد أعلام!!

ومنهم آخرون يقولون: هذه الأسماء شيء واحد، فهي عليم وسميع وبصير، كلها واحد، لا تختلف إلا بتركيب الحروف فقط، فيجعل الأسماء شيئًا واحدًا!!

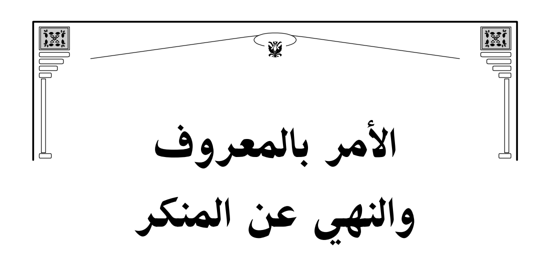
وكل هذا غير معقول، ولذلك نحن نقول: إنه لا يمكن الإيمان بالأسماء حتى تثبت ما تضمنته من الصفات.

النوع الرابع من أنواع الإلحاد في الأسماء: أن يثبت الأسماء لله والصفات، لكن يجعلها دالة على التمثيل، أي: دالة على بصر كبصرنا وعلم كعلمنا، ومغفرة كمغفرتنا.. وما أشبه ذلك؛ فهذا إلحاد، لأنه ميل بها عما يجب فيها، إذ الواجب إثباتها بلا تمثيل.

النوع الخامس: أن ينقلها إلى المعبودات، أو يشتق أسماء منها للمعبودات، مثل أن يسمي شيئًا معبودًا بالإله؛ فهذا إلحاد، أو يشتق منها أسماء للمعبودات مثل: اللات من الإله، والعزى والعزيز، ومناة من المنان، فنقول: هذا أيضًا إلحاد في أسماء الله؛ لأن الواجب عليك أن تجعل أسماء الله خاصة به، ولا تتعدى وتتجاوز فتشتق للمعبودات منها أسماء. هذه أنواع الإلحاد في أسماء الله[١].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٤٢)، و«فتاوى العقيدة» (٥/ ٢٣)، و«شرح القواعد المثلى» (ص/ ١٠٦: ١١٠).



الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المعروف: كل ما أمر به الشرع، فهم يأمرون به.

المنكر: كل ما نهى عن الشرع، فهم ينهون عنه.

لأن هذا هو ما أمر الله به في قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

وكذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطرا**».

فهم يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ولا يتأخرون عن ذلك.

ولكن يشترط للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر أن يكونا على ما توجبه الشريعة وتقتضيه.

ولذلك شروط:

الشرط الأول: أن يكون عالما بحكم الشرع فيما يأمر به أو ينهى عنه، فلا يأمر إلا بما علم أن الشرع أمر به: ولا ينهى إلا عما علم أن الشرع نهى عنه، ولا يعتمد في ذلك على ذوق ولا عادة.

لقوله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦].

فلو رأى شخصا يفعل شيئا الأصل فيه الحل، فإنه لا يحل له أن ينهاه عنه حتى يعلم أنه حرام أو منهي عنه.

ولو رأى شخصا ترك شيئا يظنه الرائي عبادة، فإنه لا يحل له أن يأمره بالتعبد به حتى يعلم أن الشرع أمر به.

الشرط الثاني: أن يعلم بحال المأمور: هل هو ممن يوجه إليه الأمر أو النهي أم لا؟ فلو رأى شخصا يشك هل هو مكلف أم لا، لم يأمره بما لا يؤمر به مثله حتى يستفصل.

الشرط الثالث: أن يكون عالما بحال المأمور حال تكليفه، هل قال بالفعل أم لا؟

فلو رأى شخصا دخل المسجد ثم جلس، وشك هل صلى ركعتين، فلا ينكر عليه، ولا يأمره بهما، حتى يستفصل.

ودليل ذلك أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة، فدخل رجل، فجلس، فقال له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أصليت؟**» قال: لا. قال: «**قم فصل ركعتين وتجوز فيهما**».

ولقد نقل لي أنه بعض الناس يقول: يحرم أن يسجل القرآن بأشرطة، لأن ذلك إهانة للقرآن على زعمه! فينهى الناس أن يسجلوا القرآن على هذه الأشرطة، لظنه أنه منكر!!

فنقول له: إن المنكر أن تنهاهم عن شيء لم تعلم أنه منكر!! فلا بد أن تعلم أن هذا منكر في دين الله.

وهذا في غير العبادات، أما العبادات، فإننا لو رأينا رجلا يتعبد بعبادة، لم يعلم أنها مما أمر الله به، فإننا ننهاه، لأن الأصل في العبادات المنع.

الشرط الرابع: أن يكون قادرا على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا ضرر يلحقه، فإن لحقه ضرر، لم يجب عليه، لكن إن صبر وقام به، فهو أفضل؛ لأن جميع الواجبات مشروطة بالقدرة والاستطاعة، لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإذا خاف إذا أمر شخصا بمعروف أن يقتله، فإنه لا يلزمه أن يأمره، لأنه لا يستطيع ذلك، بل قد يحرم عليه حينئذ. وقال بعض العلماء: بل يجب عليه الأمر والصبر، وإن تضرر بذلك ما لم يصل إلى حد القتل. لكن القول الأول أولى، لأن هذا الأمر إذا لحقه الضرر بحبس ونحوه، فإن غيره قد يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوفا مما حصل، حتى في حال لا يخشى منها ذلك الضرر.

وهذا ما لم يصل الأمر حد يكون الأمر بالمعروف من جنس الجهاد، كما لو أمر بسنة ونهى عن بدعة، ولو سكت، لاستطال أهل البدعة على أهل السنة، ففي هذه الحال يجب إظهار السنة وبيان البدعة؛ لأنه من الجهاد في سبيل الله، ولا يعذر من تعين عليه بالخوف على نفسه.

الشرط الخامس: أن لا يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مفسدة أعظم من السكوت، فإن ترتب عليها ذلك، فإنه لا يلزمه، بل لا يجوز له أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر.

ولهذا قال العلماء: إن إنكار المنكر ينتج منه إحدى أحوال أربعة: إما أن يزول المنكر، أو يتحول إلى أخف منه، أو إلى مثله، أو إلى أعظم منه.

- أما الحالة الأولى والثانية، فالإنكار واجب.

- أما في الثالثة، فهي في محل نظر.

- وأما في الرابعة، فلا يجوز الإنكار، لأن المقصود بإنكار المنكر إزالته أو تخفيفه.

- مثال ذلك: إذا أراد أن يأمر شخصا بفعل إحسان، لكن يستلزم فعل هذا الإحسان ألا يصلي مع الجماعة، فهنا لا يجوز الأمر بهذا المعروف، لأنه يؤدي إلى ترك واجب من أجل فعل مستحب.

وكذلك في المنكر لو كان إذا نهى عن هذا المنكر، تحول الفاعل له إلى فعل منكر أعظم، فإنه في هذه الحال لا يجوز أن ينهى عن هذا المنكر دفعا لأعلى المفسدتين بأدناهما.

ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨] فإن سب آلهة المشركين، لا شك أنه أمر مطلوب، لكن لما كان يترتب عليه أمر محظور أعظم من المصلحة التي تكون بسب آلهة المشركين، وهو سبهم لله تعالى عدوا بغير علم، نهى الله عن سب آلهة المشركين في هذه الحال.

ولو وجدنا رجلا يشرب الخمر، وشرب الخمر منكر، فلو نهيناه عن شربه، لذهب يسرق أموال الناس ويستحل أعراضهم، فهنا لا ننهاه عن شرب الخمر، لأنه يترتب عليه مفسدة أعظم.

الشرط السادس: أن يكون هذا الآمر أو الناهي قائما بما يأمر به منتهيا عما ينهى عنه، وهذا على رأي بعض العلماء، فإن كان غير قائم بذلك، فإنه لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، لأن الله تعالى قال لبني إسرائيل: ﴿۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]، فإذا كان هذا الرجل لا يصلي، فلا يأمر غيره بالصلاة، وإن كان يشرب الخمر، فلا ينهى غيره عنها، ولهذا قال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فهم استدلوا بالأثر والنظر.

ولكن الجمهور على خلاف ذلك، وقالوا: يجب أن يأمر بالمعروف، وإن كان لا يأتيه، وينهى عن المنكر، وإن كان يأتيه، وإنما وبخ الله تعالى بني إسرائيل، لا على أمرهم بالبر، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر ونسيان النفس.

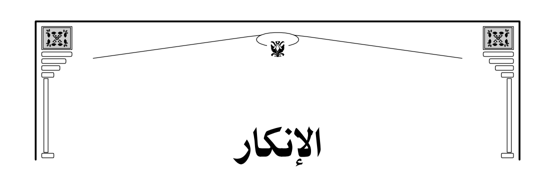
وهذا القول هو الصحيح، فنقول: أنت الآن مأمور بأمرين: الأول: فعل البر، والثاني: الأمر بالبر. منهي عن أمرين: الأول: فعل المنكر، والثاني: ترك النهي عن فعله. فلا تجمع بين ترك المأمورين وفعل المنهيين، فإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر.

فهذه ستة شروط، منها أربعة للجواز، وهي الأول والثاني والثالث والخامس، على تفصيل فيه، واثنان للوجوب، وهما الرابع والسادس.

ولا يشترط أن لا يكون من أصول الآمر أو الناهي كأبيه أو أمه أو جده أو جدته، بل ربما نقول: إن هذا يتأكد أكثر، لأن من بر الوالدين أن ينهاهما عن فعل المعاصي ويأمرهما بفعل الطاعات قد يقول: أنا إذا نهيت أبي،

غضب علي، وهجرني، فماذا أصنع؟

نقول: اصبر على هذا الذي ينالك بغضب أبيك وهجره، والعاقبة للمتقين، واتبع ملة إبراهيم عليه السلام، حيث عاتب أباه على الشرك، فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ إلى أن قال: ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا﴾ قال، أي: أبوه: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٢ - ٤٦]. وقال إبراهيم أيضًا لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٧٤][١].



الإنكار

الإنكار نوعان:

النوع الأول: إنكار تكذيب، وهذا كفر بلا شك، فلو أن أحدًا أنكر اسمًا من أسماء الله أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة مثل أن يقول: ليس لله يد؛ فهو كافر بإجماع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة.

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٣٢٩)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٦٥١)، و«شرح رياض الصالحين» (٢/ ٤٠١).

النوع الثاني: إنكار تأويل، وهو ألا يجحدها، ولكن يأولها، وهذا نوعان:

الأول: أن يكون لهذا التأويل مسوغ في اللغة العربية، فهذا لا يوجب الكفر.

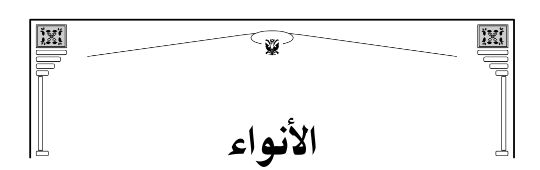
الثاني: ألا يكون له مسوغ في اللغة العربية، وهذا موجب للكفر؛ لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار تكذيبًا، مثل أن يكون ليس لله يد حقيقة، ولا بمعنى النعمة أو القوة؛ فهذا كافر؛ لأنه نفاها نفيًا مطلقًا فهو مكذب حقيقة، ولو قال في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] المراد بيديه: السموات والأرض، فهو كافر؛ لأنه لا يصح في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية، فهو منكر مكذب، لكن إن قال المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة.

قال الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد تحدث أن المانوية تكذب

من يد أي: من نعمة؛ لأن المانوية يقولون: إن الظلمة لا تحدث الخير، وإنما تحدث الشر[1].

(١) «فتاوى العقيدة» (١/ ١٧٦، ١٧٧)، و«القول المفيد» (٢/ ١٨٣).



الأنواء

الاستسقاء: طلب السقيا؛ كالاستغفار: طلب المغفرة، والاستعانة: طلب المعونة، والاستعاذة: طلب العوذ، والاستهداء: طلب الهداية؛ لأن مادة استفعل في الغالب تدل على الطلب، وقد لا تدل على الطلب، بل تدل على المبالغة في الفعل، مثل: استكبر؛ أي: بلغ في الكبر غايته، وليس المعنى طلب الكبر، والاستسقاء بالأنواء؛ أي: تطلب منها أن تسقيك.

والاستسقاء بالأنواء ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: شرك أكبر، وله صورتان:

الأولى: أن يدعو الأنواء بالسقيا، كأن يقول: يا نوء كذا! اسقنا أو أغثنا، وما أشبه ذلك؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنه دعا غير الله، ودعاء غير الله من الشرك الأكبر، قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [المؤمنون: ١١٧]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: ١٠٦].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على النهي عن دعاء غير الله، وأنه من الشرك الأكبر.

الثانية: أن ينسب حصول الأمطار إلى هذه الأنواء على أنها هي الفاعلة بنفسها دون الله، ولو لم يدعها؛ فهذا شرك أكبر في الربوبية، والأول في

العبادة؛ لأن الدعاء من العبادة، وهو متضمن للشرك في الربوبية؛ لأنه لم يدعها إلا وهو يعتقد أنها تفعل وتقضي الحاجة.

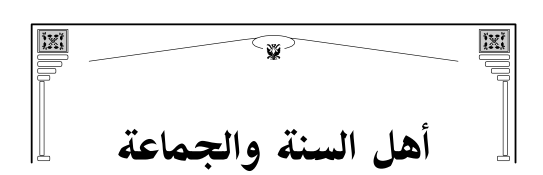
القسم الثاني: شرك أصغر، وهو أن يجعل هذه الأنواء سببًا، مع اعتقاده أن الله هو الخالق الفاعل؛ لأن كل من جعل سببًا لم يجعله الله سببًا، لا بوحيه ولا بقدره؛ فهو مشرك شركًا أصغر.

والمراد بالكوكب: النجم، وكانوا ينسبون المطر إليه، ويقولون: إذا سقط النجم الفلاني جاء المطر، وإذا طلع النجم الفلاني جاء المطر، وليسوا ينسبونه إلى هذا نسبة وقت، وإنما نسبة سبب؛ فنسبة المطر إلى النوء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- نسبة إيجاد، وهذه شرك أكبر.

٢- نسبة سبب، وهذه شرك أصغر.

٣- نسبة وقت، وهذه جائزة، بأن يريد بقوله: مطرنا بنوء كذا؛ أي: جاءنا المطر في هذا النوء، أي: في وقته[1].



أهل السنة والجماعة

إذا سئلنا: من أهل السنة والجماعة؟

فنقول: هم المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب.

وهذا التعريف من شيخ الإسلام ابن تيمية يقتضي أن الأشاعرة والماتريدية

(١) «القول المفيد» (٢/١٨، ١٩، ٣١).

ونحوهم ليسوا من أهل السنة والجماعة؛ لأن تمسكهم مشوب بما أدخلوا فيه من البدع.

وهذا هو الصحيح، أنه لا يعد الأشاعرة والماتريدية فيما ذهبوا إليه في أسماء الله وصفاته من أهل السنة والجماعة.

وكيف يعدون من أهل السنة والجماعة في ذلك، مع مخالفتهم لأهل السنة والجماعة؟!

لأنه يقال: إما إن يكون الحق فيما ذهب إليه هؤلاء الأشاعرة والماتريدية، أو الحق فيما ذهب إليه السلف، ومن المعلوم أن الحق فيما ذهب إليه السلف، لأن السلف هنا هم الصحابة والتابعون وأئمة الهدى من بعدهم، فإذا كان الحق فيما ذهب إليه السلف، وهؤلاء يخالفونهم، صاروا ليسوا من أهل السنة والجماعة في ذلك.

* **أهل السنة والجماعة**: أضافهم إلى السنة؛ لأنهم متمسكون بها، والجماعة، لأنهم مجتمعون عليها.

فإن قلت: كيف يقول: أهل السنة والجماعة، لأنهم جماعة، فكيف يضاف الشيء إلى نفسه؟!

فالجواب: أن الأصل أن كلمة الجماعة بمعنى الاجتماع، فهي اسم مصدر، هذا في الأصل، ثم نقلت من هذا الأصل إلى القوم المجتمعين، وعليه فيكون معنى أهل السنة والجماعة، أي: أهل السنة والاجتماع، سموا أهل السنة؛ لأنهم متمسكون بها؛ لأنهم مجتمعون عليها.

ولهذا لم تفترق هذه الفرقة كما افترق أهل البدع، نجد أهل البدع، كالجهمية متفرقين، والمعتزلة متفرقين، والروافض متفرقين، وغيرهم من أهل

التعطيل متفرقين، لكن هذه الفرقة مجتمعة على الحق، وإن كان قد يحصل بينهم خلاف، لكنه خلاف لا يضر، وهو خلاف لا يضلل أحدهم الآخر به، أي: أن صدورهم تتسع له، وإلا فقد اختلفوا في أشياء مما يتعلق بالعقيدة، مثل: هل رأى النبي ﷺ ربه بعينه أم لم يره؟ ومثله: هل عذاب القبر على البدن والروح أو الروح فقط؟ ومثل بعض الأمور يختلفون فيها، لكنها مسائل تعد فرعية بالنسبة للأصول، وليست من الأصول. ثم هم مع ذلك إذا اختلفوا، لا يضلل بعضهم بعضًا، بخلاف أهل البدع.

إذًا فهم مجتمعون على السنة؛ فهم أهل السنة والجماعة.

وعلم من كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يدخل فيهم من خالفهم في طريقتهم، فالأشاعرة مثلًا والماتريدية لا يعدون من أهل السنة والجماعة في هذا الباب؛ لأنهم مخالفون لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في إجراء صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على حقيقتها، ولهذا يخطئ من يقول: إن أهل السنة والجماعة ثلاثة: سلفيون، وأشعريون، وماتريديون، فهذا خطأ، نقول: كيف يكون الجميع أهل سنة وهم مختلفون؟! فماذا بعد الحق إلا الضلال؟! وكيف يكونون أهل سنة وكل واحد يرد على الآخر؟! هذا لا يمكن، إلا إذا أمكن الجمع بين الضدين، فنعم، وإلا، فلا شك أن أحدهم وحده هو صاحب السنة، فمن هو؟ الأشعرية، أم الماتريدية، أم السلفية؟ نقول: من وافق السنة، فهو صاحب السنة ومن خالف السنة، فليس صاحب سنة، فنحن نقول: السلف هم أهل السنة والجماعة، ولا يصدق الوصف على غيرهم أبدًا والكلمات تعتبر بمعانيها لننظر كيف نسمي من خالف السنة أهل سنة؟ لا يمكن، وكيف يمكن أن نقول عن ثلاث طوائف

مختلفة: إنهم مجتمعون؟ فأين الاجتماع؟ فأهل السنة والجماعة هم السلف معتقدًا، حتى المتأخر إلى يوم القيامة إذا كان على طريقة النبي ﷺ وأصحابه، فإنه سلفي[١].



أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل

وأما المنحرفون عن طريقتهم فهم ثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

١ - **فأما أهل التخييل**: فهم الفلاسفة، والباطنية، ومن سلك سبيلهم من المتكلمين وغيرهم. وحقيقة مذهبهم: أن ما جاءت به الأنبياء مما يتعلق بالإيمان بالله واليوم الآخر أمثال وتخييلات، لا حقيقة لها في الواقع، وإنما المقصود بها انتفاع العامة وجمهور الناس؛ لأن الناس إذا قيل لهم: إن لكم ربًا عظيمًا، قادرًا رحيمًا، قاهرًا، وأمامكم يومًا عظيمًا تبعثون فيه، وتجازون بأعمالكم، ونحو ذلك، استقاموا على الطريقة المطلوبة منهم، وإن كان هذا لا حقيقة له على زعم هؤلاء.

ثم إن هؤلاء على قسمين: غلاة، وغير غلاة.

فأما الغلاة: فيزعمون أن الأنبياء لا يعلمون حقائق هذه الأمور، وأن من المتفلسفة الإلهية -ومن يزعمونهم أولياء- من يعلم هذه الحقائق، فزعموا أن من

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٥٢: ٥٤).

الفلاسفة من هو أعلم بالله واليوم الآخر من النبيين، الذين هم أعلم الناس بذلك.

وأما غير الغلاة: فيزعمون أن الأنبياء يعلمون حقائق هذه الأمور، ولكنهم ذكروا للناس أمورًا تخيلية لا تطابق الحق؛ لتقوم مصلحة الناس، فزعموا أن مصلحة العباد لا تقوم إلا بهذه الطريقة، التي تتضمن كذب الأنبياء في أعظم الأمور وأهمها.

فالطائفة الأولى: حكمت على الرسل بالجهل، والطائفة الثانية: حكمت عليهم بالخيانة والكذب.

هذا هو قول أهل التخييل فيما يتعلق بالإيمان بالله واليوم الآخر.

أما في الأعمال فمنهم من يجعلها حقائق يؤمر بها كل أحد، ومنهم من يجعلها تخييلات ورموزًا يؤمر بها العامة دون الخاصة، فيؤولون الصلاة بمعرفة أسرارهم، والصيام بكتمانها، والحج بالسفر إلى شيوخهم ونحو ذلك. وهؤلاء هم الملاحدة من الإسماعيلية والباطنية ونحوهم.

وفساد قول هؤلاء معلوم بضرورة الحس، والعقل، والشرع، فإننا نشاهد من الآيات الدالة على وجود الله وكمال صفاته ما لا يمكن حصره:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

فإن هذه الحوادث المنتظمة لا يمكن أن تحدث إلا بمدبر حكيم قادر على كل شيء.

والإيمان باليوم الآخر دلت عليه جميع الشرائع، واقتضته حكمة الله البالغة، ولا ينكره إلا مكابر، أو مجنون.

وأهل التخييل لا يحتاجون في الرد عليهم إلى شيء كثير؛ لأن نفور الناس عنهم معلوم ظاهر.

٢- وأما أهل التأويل فهم: المتكلمون من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم.

وحقيقة مذهبهم أن ما جاء به النبي ﷺ، من نصوص الصفات لم يقصد به ظاهره، وإنما المقصود به معان تخالفه، يعلمها النبي ﷺ، لكنه تركها للناس يستنتجونها بعقولهم، ثم يحاولون صرف ظواهر النصوص إليها، وغرضه بذلك امتحان عقولهم، وكثرة الثواب بما يعانونه من محاولة صرف الكلام عن ظاهره، وتنزيله على شواذ اللغة وغرائب الكلام.

وهؤلاء هم أكثر الناس اضطرابًا وتناقضًا؛ لأنهم ليس لهم قدم ثابت في التفريق بين ما يمكن تأويله وما لا يمكن، ولا في تعيين المعنى المراد.

ثم إن غالب ما يزعمونه من المعاني يعلم من حال المتكلم وسياق كلامه، أنه لم يرده في ذلك الخطاب المعين الذي أوَّلُوه.

وهؤلاء كانوا يتظاهرون بنصر السنة، ويتسترون بالتنزيه، ولكن الله تعالى هتك أستارهم، برد شبهاتهم ودحض حججهم، فلقد تصدى شيخ الإسلام وغيره للرد عليهم أكثر من غيرهم؛ لأن الاغترار بهم أكثر من الاغترار بغيرهم؛ لما يتظاهرون به من نصر السنة.

وأما أهل التجهيل فهم: كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف.

وحقيقة مذهبهم: أن ما جاء به النبي ﷺ، من نصوص الصفات ألفاظ مجهولة لا يعرف معناها، حتى النبي ﷺ، يتكلم بأحاديث الصفات، ولا يعرف معناها.

ثم هم مع ذلك يقولون: ليس للعقل مدخل في باب الصفات، فيلزم على قولهم ألا يكون عند النبي ﷺ، وأصحابه وأئمة السلف في هذا الباب علوم عقلية ولا سمعية، وهذا من أبطل الأقوال.

وطريقتهم في نصوص الصفات: إمرار لفظها مع تفويض معناها، ومنهم من يتناقض فيقول: تجري على ظاهرها مع أن لها تأويلًا يخالفه لا يعلمه إلا الله، وهذا ظاهر التناقض، فإنه إذا كان المقصود بها التأويل الذي خالف الظاهر وهو لا يعلمه إلا الله، فكيف يمكن إجراؤها على ظاهرها؟

وقد قال الشيخ رحمه الله عن طريقة هؤلاء في كتاب «العقل والنقل»[1]: «فتبين أن قول أهل التفويض، الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد» ا هـ.

والشبهة التي احتج بها أهل التجهيل هي وقف أكثر السلف على «إلا الله» من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧].

وقد بنوا شبهتهم على مقدمتين:

الأولى: أن آيات الصفات من المتشابه.

الثانية: أن التأويل المذكور في الآية: هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يخالف الظاهر، فتكون النتيجة أن لآيات الصفات معنى يخالف ظاهرها لا يعلمه إلا الله.

والرد عليهم من وجوه:

الوجه الأول: أن نسألهم ماذا يريدون بالتشابه الذي أطلقوه على آيات الصفات، أيريدون اشتباه المعنى وخفاءه؟ أم يريدون اشتباه الحقيقة وخفاءها؟

(١) (١/١٢١).

فإن أرادوا المعنى الأول - وهو مرادهم - فليست آيات الصفات منه لأنها ظاهرة المعنى، وإن أرادوا المعنى الثاني فآيات الصفات منه؛ لأنه لا يعلم حقيقتها وكيفيتها إلا الله تعالى. وبهذا عرف أنه لا يصح إطلاق التشابه على آيات الصفات، بل لا بد من التفصيل السابق.

الوجه الثاني: إن قولهم: «إن التأويل المذكور في الآية هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يخالف الظاهر؛ غير صحيح»، فإن هذا المعنى للتأويل اصطلاح حادث، لم يعرفه العرب والصحابة الذين نزل القرآن بلغتهم، وإنما المعروف عندهم أن التأويل يراد به معنيان:

١- إما التفسير ويكون التأويل على هذا معلومًا لأولي العلم، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا من الراسخين في العلم، الذين يعلمون تأويله». وعليه يحمل وقف كثير من السلف على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]. من الآية السابقة.

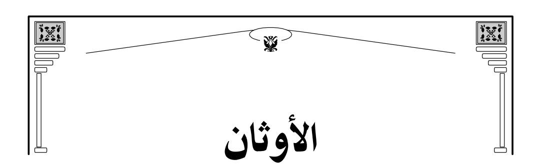
٢- وإما حقيقة الشيء ومآله، وعلى هذا يكون تأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، غير معلوم لنا؛ لأن ذلك هو الحقيقة والكيفية التي هو عليها، وهو مجهول لنا، كما قاله مالك وغيره في الاستواء وغيره، وعليه يحمل وقف جمهور السلف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]. من الآية السابقة.

الوجه الثالث: أن الله أنزل القرآن للتدبر، وحثنا على تدبره كله، ولم يستثن آيات الصفات، والحث على تدبره يقتضي أنه يمكن الوصول إلى معناه، وإلا لم يكن للحث على تدبره معنى؛ لأن الحث على شيء لا يمكن الوصول إليه لغو من القول، ينزه كلام الله وكلام رسوله ﷺ عنه، وهذا - أعني الحث

على تدبره كله من غير استثناء - يدل على أن لآيات الصفات معنى، يمكن الوصول إليه بالتدبر، وأقرب الناس إلى فهم ذلك المعنى هو النبي ﷺ، وأصحابه؛ لأن القرآن نزل بلغتهم، ولأنهم أسرع الناس إلى امتثال الحث على التدبر خصوصًا فيما هو أهم مقاصد الدين.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهما كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ، عشر آيات لا يتجاوزونها حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، قال: فتعلمنا القرآن، والعلم، والعمل جميعًا، فكيف يجوز مع هذا أن يكونوا جاهلين بمعاني نصوص الصفات، التي هي أهم شيء في الدين؟!

الوجه الرابع: أن قولهم يستلزم أن يكون الله قد أنزل في كتابه المبين ألفاظًا جوفاء، لا يبين بها الحق، وإنما هي بمنزلة الحروف الهجائية والأبجدية، وهذا ينافي حكمة الله التي أنزل الله الكتاب، وأرسل الرسول من أجلها[(١)].



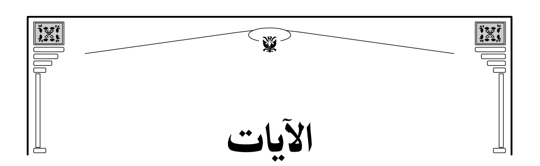
الأوثان

قوله: «**أوثانًا**»: جمع وثن، وهو كل ما نصب للعبادة، وقد يقال له: صنم، والصنم: تمثال ممثل؛ فيكون الوثن أعم. ولكن ظاهر كلام المؤلف أن كل ما يعبد من دون الله يسمى وثنًا، وإن لم يكن على تمثال نصب؛ لان القبور

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٧٧: ٨٣)، و«فتح رب البرية» (ص/ ٨٤: ٩٥).

قد لا يكون لها تمثال ينصب على القبر فيعبد[١].



الآيات

الآيات تنقسم إلى قسمين: آيات شرعية، وآيات كونية.

فالآيات الشرعية: ما جاءت به الرسل من الوحي؛ والقسم الثاني آيات كونية: وهي مخلوقات الله الدالة عليه، وعلى ما تقتضيه أسماؤه، وصفاته، كالشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، وغيرها:

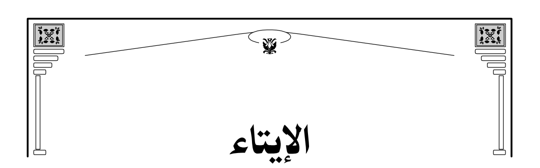
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد[٢]

تنقسم آيات الله تعالى إلى قسمين: كونية، وشرعية؛ فالكونية مخلوقاته، كالشمس، والقمر، والنجوم، والإنسان، وغير ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]. وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم: ٢٢]. وأما الشرعية فهي ما أنزله الله تعالى على رسله من الشرائع، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ [الجمعة: ٢]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [سبأ: ٤٣]. الآية، وكذلك الآية التي نحن بصدد تفسيرها.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٤٢٠).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢٦)، وانظر: (٢/ ٣٦٠).



الإيتاء

الإيتاء المضاف إلى الله تعالى يكون كونيًا، وشرعيًا:

ومنها: أن الإيتاء المضاف إلى الله ﷻ يكون كونيًا، ويكون شرعيًا؛ مثال الكوني قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦]؛ ومثال الشرعي قوله تعالى ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الإسراء: ٢][1].



الإيمان

قال الشيخ في شرحه على «العقيدة السفارينية»:

إيمـاننا قـول وقـصـد وعـمـل تزيده التقوى وينقص بالزلل

• الشرح •

قال المؤلف رحمه الله تعالى في الكلام على الإيمان: «إيماننا قول وقصد وعمل» والكلام على الإيمان في أمور:

أولًا: هل الإيمان هو الإسلام؟ أو هما شيئان متباينان؟

وهذه مسألة مهمة، والجواب على ذلك أن نقول: إذا ذكر الإيمان والإسلام في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، وإن أفرد أحدهما عن الآخر

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ١٨٥).

صارا بمعنى واحد، فهما من باب إذا اجتمعا افترقا، وإذا افتقرا اجتمعا، إذًا لا نقول: الإيمان غير الإسلام، ولا نقول: الإيمان هو الإسلام؛ لأننا إذا أطلقنا أخطأنا، فلا بد من التفصيل على النحو التالي:

فإن ذكرا في سياق واحد؛ فالإيمان غير الإسلام.

والدليل: حديث عمر بن الخطاب ﷺ في قصة جبريل، حين أتى النبي ﷺ، فقال: «**أخبرني عن الإيمان**»، فأخبره بما يخالف ما أخبره به عن الإسلام؛ لأنهما ذكرا في سياق واحد، فجعل النبي ﷺ الإسلام الأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان الأعمال الباطنة، فقال: «**الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**»، وقال في الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره**».

وإن ذكر أحدهما منفردًا عن الآخر دخل هذا في هذا، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]. فالإسلام هنا يشمل الإسلام والإيمان.

فإذا قال قائل: من قال إن الإيمان دين؟ فنقول: قاله النبي ﷺ، فإن النبي ﷺ حين قال: «**أتدرون من السائل؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»، ومما علمهم الإيمان، إذًا «**رضيت لكم الإسلام دينًا**» يشمل الإيمان والإسلام؛ لأنه أفرد أحدهما عن الآخر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]. وهنا يدخل الإيمان؛ لأن الإيمان من الدين ولا شك.

فإن قال قائل: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤]. فما الجواب عن هذه الآية؟

فالجواب: إنهما هنا ذكرا في سياق واحد ففرق الله بينهما، وقد اختلف المفسرون رحمهم الله في هؤلاء الأعراب؛ هل هم مؤمنون ضعيفو الإيمان، أو هم منافقون؟ فمن المفسرين من قال: إنهم منافقون، وقالوا: إن قوله: «ولكن قولوا أسلمنا» يعني الإسلام الظاهر، فإن المنافقين مسلمون ظاهرًا.

ومنهم من قال: بل هم مسلمون حقيقة، لكن إيمانهم ليس تامًا، لم يتعمق في قلوبهم، بدليل قوله: «ولما يدخل لإيمان في قلوبكم» و«لمَّا» هذه تدل على قرب الشيء، كما قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ١- ٨]. وكون الإيمان قريبًا من دخول قلوبهم يدل على انتفاء النفاق عنهم؛ لأن المنافقين نفى الله عنهم الإيمان نهائيًا، فقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]. وهؤلاء لم ينف الله الإيمان عنهم، بل قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، وهذا القول الثاني أقرب من الأول.

قلت (أحمد): وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية؛ كما تراه في مطلع كتابه «الإيمان الأوسط»، وإن كان الأول محتملًا، إذًا هنا فرق بين الإسلام والإيمان.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]. هذه الآية استدل بها بعض العلماء ممن يقولوا: إن الإسلام هو الإيمان مطلقًا؛ لأن الله قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾ والحقيقة أن هذه الآية دليل عليهم وليست دليلًا لهم؛ لأن الله قال: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٣٦﴾، والبيت هو بيت لوط، ومن بينهم امرأته، وامرأته ليست مؤمنة ولكنها مسلمة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ

﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]. أي: أظهرتا الإسلام وهما كافرتان، فامرأة لوط كانت كافرة هلكت مع قومها، فالآية فيها أن البيت مسلم، لكن ليس فيها أن من في البيت مسلمون.

وعلى ذلك فليس في الآية دليل على ما ذهبوا إليه، بل نقول: إن الآية تدل على أن الإيمان غير الإسلام؛ لأن الله أخرج من كان فيها من المؤمنين، وبَيَّنَ أنه لم يسلم أحد في هذه القرية بأكملها، ورسولهم بينهم يدعوهم.

ثانيًا: هل الإيمان تصديق القلب وإقرار القلب واعترافه فقط أو هو شامل للتصديق ومستلزماته؟

والجواب: أن الإيمان في الأصل هو التصديق بالقلب، فأنت عندما تقول: آمنت بالله، لا تحس إلا أنك أقررت به في قلبك، فالإيمان في القلب، وهذا هو الأصل، لكن الإيمان شرعًا أوسع من الإيمان لغة، وهذا من الغرائب؛ لأن القاعدة المطردة أن المصطلح الشرعي أضيق من المصطلح اللغوي.

فمثلًا الزكاة في اللغة: النماء، وفي الاصطلاح: مال خاص، والطهارة في اللغة: النظافة، وفي الشرع: نظافة خاصة، والصلاة في اللغة: الدعاء، وفي الشرع: دعاء خاص، والحج في اللغة: القصد، وفي الشرع: قصد خاص، لكن الإيمان في اللغة: التصديق، ولا يشمل الأعمال الظاهرة، وفي الشرع: يشمل التصديق والأعمال الظاهرة، إذًا فالمصطلح الشرعي في باب الإيمان أوسع منه لغة، على خلاف المعهود.

وعلى كل حال: فالإيمان في الشرع يشمل التصديق، والإقرار الحاصل بالقلب، ويشمل أيضًا ما يلزم منه من الأعمال الصالحة، والدليل على هذا

قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة - أو ستون شعبة - فأعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**». فقول «**لا إله إلا الله**» قول باللسان، وقال: «**إماطة الأذى عن الطريق**»، وهذا عمل بالجوارح، «**والحياء شعبة من الإيمان**»، وهذا عمل قلبي.

وقال النبي ﷺ: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره**»، وهذا اعتقاد قلبي.

وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾، قال المفسرون: أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، والصلاة عمل، وعلى ذلك فإن الإيمان في الشرع يشمل اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح.

ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «**إيماننا قول وقصد وعمل**» ثلاثة أشياء؛ «**قول**» مثل: لا إله إلا الله، «**وقصد**» وهو: الاعتقاد، مثل: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، «**وعمل**»؛ وأدناه إماطة الأذى عن الطريق؛ فالإيمان إذا يشمل الثلاثة.

وكون الاعتقاد إيمانًا واضحًا، أما كون العمل إيمانًا فذلك لأنه لم يحملني عليه إلا الإيمان والاعتقاد الذي في قلبي، ولولا أني اعتقد الثواب في إماطة الأذى عن الطريق ما أمطته، ولكان عملي عبثًا، ولولا أني أعتقد أني أثاب على قولي: لا إله إلا الله، ما قلتها؛ لأنه يكون عبثًا، فلما كان هذا العمل نتيجة للاعتقاد التام في القلب صار إيمانًا، وهذا واضح.

وقد خالف أهل السنة والجماعة في ذلك طائفتان متطرفتان:

الطائفة الأولى: وهم المرجئة الذين جعلوا الإيمان مقتصرًا على القصد فقط، وقالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، ومتى اعترف الإنسان بقلبه

بالله ﷻ فهو مؤمن، سواء عمل أم لم يعمل، ومن كان عنده اعتقاد تام فهو مؤمن كامل الإيمان، وإن زنا وسرق وشرب الخمر، ولم يزك ولم يحج ولم يصم، فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان محمد وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، ولا يدخل النار مهما عمل من المعاصي، وهؤلاء هم المرجئة، وقد عناهم ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في قوله في النونية:

والناس في الإيمان شيء واحد كالمشط عند تماثل الأسنان

والمشط أسنانه سواء، أي: أنهم يقولون: الناس في الإيمان شيء واحد، أفسق الناس وأطوع الناس كلهم واحد في الإيمان، وهذا شيء غريب - نسأل الله العافية - وعلى رأيهم فالعاصي الذي يشرب الخمر ويسرق ويزني ويكذب ويخون - لكنه مؤمن بالله وينتسب للإسلام - عندهم أنه مؤمن كامل الإيمان، والله تعالى يقول: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٩﴾ [الزمر: ٩]. لا يستويان، لكنهم يقولون: إنهم يستوون، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، ولا يستحق دخول النار، ولا يستحق العقاب، وهذا الفكر مناسب لحال الفسقة من أهل العصر؛ إذا نهي عن الفسق يقول: أنا مؤمن كامل الإيمان -على رأي المرجئة.

وأقول: إن هناك ثلاثة جيمات، يجب التنبه والتحذير منها وهي: جهمية وجبرية ومرجئة، فكلها وصف لموصوف واحد؛ فالجهمية هم باعتبار صفات الله ﷻ معطلة؛ ينكرون الصفات، وهم أيضًا جبرية باعتبار أفعال العبد، يقولون: إن الإنسان مجبر على عمله، لا يستطيع أن يتخلص منه، فلو وجدنا شخصين ينزلان من السطح: أحدهما ينزل بتؤده درجة درجة، والثاني دفعناه من

أعلى الدرجة وعجز أن يمسك نفسه، فعندهم الكل سواء وكلهم مجبرون، ومرجئة يقولون: الإيمان هو اعتراف الإنسان بقلبه.

ونحن نلزمهم بأن نقول لهم: إن إبليس عندكم مؤمن كامل الإيمان؛ لأن إبليس مؤمن بالله، ويسأل الله ويدعو الله، فيقول: ﴿قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾﴾ [ص: ٧٩]، فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان، وموحد؛ لأنه مؤمن بالربوبية.

وهؤلاء لاشك أن قولهم مجانب للصواب، وإذا قيل لهم: يوجد آيات وأحاديث فيها وعيد مثل قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. قالوا: هذا للكافر، أي: من يقتل مؤمنًا وهو كافر، وهذا لا شك أنه تحريف؛ لأن الله علق هذه العقوبة على وصف وهو القتل، وهؤلاء تركوا هذا الوصف جانبًا، وأتوا بوصف جديد وهو الكفر، والآية ليس فيها الكفر، فهم ألغوا الوصف الذي رتبت عليه العقوبة، وأتوا بوصف جديد.

ونظير هذا قول بعضهم في قول النبي ﷺ: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**». قالوا: من جحدها، فألغوا الوصف الموجود، واعتبروا الوصف المفقود، وذكر الجحد غير موجود في الحديث، ثم نقول لهم: إذا جحد وجوب الصلاة، ولو كان يصلي الصلوات الخمس كل يوم فهو كافر، فهم ألغوا الوصف الموجود الذي رتب الشارع عليه الحكم، وأتوا بوصف مفقود جديد من عندهم.

ومثل هذه الأشياء إذا تأملها الإنسان عرف أن التعصب للقول سبب للضلال، وأن الإنسان ينبغي أن يستدل ثم يعتقد، لا أن يعتقد ثم يستدل؛ لأنه إذا اعتقد ثم استدل يلوي أعناق النصوص؛ لتوافق ما اعتقد، لكن إذا استدل

أولًا ثم اعتقد بنى عقيدته على الدليل، ووافق الدليل.

وأسأل الله أن يعفو لإخواننا العلماء السابقين واللاحقين، الذين يعتقدون أشياء، ثم يحاولون لي أعناق النصوص إلى ما يعتقدون، وهذا لا شك أنه خطأ، فنحن نؤمن بأن الأحكام مردها إلى الله، فإذا حكم الله أو رسوله بحكم لا نستحي أن نطبقه، ولا نخجل ولا نتهيب، فالحكم ليس إلينا بل نحن منفذون ولا نهيب، فإذا حكم الله على هذا بالكفر فلنقل: كافر، ولا نبالي، وإذا حكم الله على هذا بالإيمان فلنقل: مؤمن، ولا نبالي، أما التحكم، واعتقاد كفر المؤمن أو إيمان الكافر؛ فهذا ليس إلينا.

وأحب أن يتنبه طالب العلم لمسألة مهمة، وهي أن يجعل الدليل متبوعًا لا تابعًا، وأن يحذر من أن يلوي أعناق النصوص إلى رأيه، فإن هذا خطر عظيم، ولهذا جاء في الحديث: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**».

والطائفة الثانية: قالوا: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وإن هذه الأشياء جزء لا يتجزأ من الإيمان، فمن اعتقد ولم يقل أو لم يعمل؛ فإنه كافر، بمعنى أنهم جعلوا القول والعمل جزءًا من الإيمان وشرطًا في وجوده، حتى قالوا: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان، ولو صلى وصام وزكى وحج، ثم اختلف هؤلاء، فقال بعضهم: يكفر، وقال بعضهم: يكون في منزلة بين منزلتين.

وتفرع عن هؤلاء طوائف كثيرة، لكن هذه هي الأصل، فمنهم من يقول الإيمان هو القول فقط، فإذا قال الإنسان بلسانه: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله؛ فهو مؤمن، لكنه مخلد في النار؛ لأن من قال بلسانه، ولم يعتقد بقلبه؛ فهو منافق، وهؤلاء يسمونه مؤمنًا، ولكنهم يقولون: إنه مخلد في النار، وهذا لا شك أنه منافٍ لقول أهل السنة والجماعة، وللقران

أيضا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]. وأيضًا فإن الله سمى هؤلاء الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم منافقين، فكيف نسميهم مؤمنين؟!

إذا أهل السنة والجماعة يقولون: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويستدلون لذلك بأدلة كما ذكرنا فيما سبق، وخالفهم - مخالفة أصلية - طائفتان:

الطائفة الأولى: قالوا: إن الإيمان هو اعتقاد القلب فقط، والأعمال لا تدخل في الإيمان، وهؤلاء هم المرجئة، وعلى رأسهم الجهمية الذين يقولون: إن الناس في الإيمان سواء، وإن الإيمان هو اعتقاد القلب، وأما الأعمال فإنها لا تدخل في الإيمان لا حقيقة ولا مجازًا.

الطائفة الثانية: قالوا: إن الأقوال والأعمال من الإيمان؛ لكنها شرط في وجوده، بمعنى أنه إذا فقد منها شيء فقد الإيمان كله.

فقالوا: من لم يزك فهو كافر، ومن لم يصل فهو كافر، ومن لم يصم فهو كافر، ومن لم يحج فهو كافر، ومن عق والديه فهو كافر، وبعضهم قال: لا نسميه كافرًا، ولا نسميه مؤمنًا، ولكن نقول: هو في منزلة بين منزلتين. وهذا الأخير هو مذهب من يرون أنفسهم أذكياء العالم، وهم المعتزلة، والذي قبله هو مذهب الخوارج.

ولذلك كان موقف الخوارج أشجع من المعتزلة؛ لأن الخوارج قالوا: كافر ولم يبالوا، والمعتزلة قالوا: لا نقول كافر ولا مسلم، بل هو في منزلة بين منزلتين؛ فأحدثوا مرتبة لم ينزل الله بها سلطانًا؛ وهي المنزلة بين منزلتين.

فإن قال قائل: - على مذهب أهل السنة - هل الأعمال شرط في وجود الإيمان؟

فالجواب: أن منها ما هو شرط، ومنها ما ليس بشرط، فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله شرط في وجود الإيمان، ومن لم يقل: أشهد أن لا إله إلا الله شرط في وجود الإيمان، ومن لم يقل: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ فهو كافر، وإن آمن بالله، ولم يصل - والصلاة عمل - فهو كافر، وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإن آمن بالله، لكن لم يزك - والزكاة من الأعمال - فليس بكافر.

وخلاصة ذلك أنه إن فقد الاعتقاد في القلب كفر الإنسان، وإن وجد لكن تخلفت الأقوال أو الأعمال ففيه تفصيل:

فإن دلت النصوص على أنه يكفر كفر، وإلا فلا، فمن آمن بالله تعالى، ولم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فقد ترك قولًا، ولكنه يكفر بذلك، ومن قال: آمنت بالله، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولكن لم يصل؛ فقد كفر - على القول الراجح - ومن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وآمن بالله وصلى، ولكنه لم يزك؛ فليس بكافر، وعند الخوارج كافر، وعند المعتزلة في منزلة بين منزلتين - إلا إن كانوا يرون كفر مانع الزكاة -.

ثم قال: **(تزيده التقوى وينقص بالزلل)**، وهنا يجب تسكين **(ينقص)** من أجل وزن البيت، وإن كان لا يوجد ما يوجب جزمها، لكنها تسكن، وعلى هذا نقول: **(ينقص)** مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها إقامة الوزن للبيت.

وقوله: (تزيده التقوى) أي: تقوى الله ﷻ تزيد في الإيمان.

وهنا مبحث: هل الإيمان يزيد وينقص؟

والجواب على ذلك: أن مذهب السلف: أن الإيمان يزيد وينقص، وقال بعض علماء السلف: الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالت المرجئة: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقالت الخوارج والمعتزلة: لا يزيد ولا ينقص؛ لأنهم يرون أن الإيمان إما أن يوجد كله، وإما أن يعدم كله.

وإذا أردنا تحليل ذلك فإننا نبدأ أولًا بالعقيدة، والعقيدة تزيد وتنقص، بلا شك، والدليل على ذلك عقلي وشرعي.

أما الدليل العقلي: فلأن الاعتقاد مبني على العلم، والعلم مبني على طرق العلم، وطرق العلم تختلف، فلزم من ذلك أن يزيد الاعتقاد وينقص باعتبار طرقه، وهذا دليل عقلي على أن الاعتقاد يزيد وينقص.

ونضرب مثلًا محسوسًا لهذا: فأنت إذا أخبرك رجل ثقة بخبر اعتقدت مخبره، فإذا جاءك ثان وأخبرك بنفس الخبر؛ زاد اعتقادك، فإذا أخبرك ثالث فرابع؛ زاد أكثر، فإذا شاهدت ذلك بنفسك، فإن اعتقادك يزيد أكثر وأكثر، ولهذا قال المحدثون: «**إن المتواتر يفيد العلم اليقيني، أو الضروري**» على خلاف في هذا.

أما الدليل الشرعي: على أن الاعتقاد يزيد وينقص، فمنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وعلى هذا: فالاعتقاد يزيد وينقص بدليلين؛ أحدهما أثري، والثاني نظري، وإن شئت فقل: أحدهما سمعي والثاني عقلي.

فالاعتقاد يزيد وينقص، وأنت بنفسك تحس بذلك، فأحيانًا يكون عندك حضور ذهن وصفاء نفس، فتتعبد لله؛ وكأنك تشاهد الجنة والنار، وأحيانًا تستولي عليك الغفلة، فلا يحصل عندك هذا الاعتقاد، ولهذا لما سأل

الصحابة ﷺ النبي عليه الصلاة والسلام: «**يا رسول الله إذا كنا عندك وذكرت الجنة والنار فكأنما نشاهدها رأي العين، فإذا ذهبنا إلى أهلينا وعافسنا الأولاد والنساء**» -يعني غفلنا-، قال النبي ﷺ: «**يا حنظلة: ساعة وساعة**»، وهذا أمر مشاهد.

والقول - وهو من الإيمان - أيضًا يزيد وينقص؛ فالذي يذكر الله عشر مرات ليس كمن يذكره خمس مرات، فالذي يذكره سبحانه عشرًا ذكره أكثر، إذًا القول يزيد وينقص، وإذا زاد القول زاد الإيمان.

وزيادة القول تكون تارة بالكمية، وتارة بالكيفية، وتارة بهما جميعًا، فالإنسان إذا قال: لا إله إلا الله، موقنًا بها قلبه تمامًا، ملتزمًا لمقتضياتها، فهو أزيد ممن قالها مع الغفلة، والإنسان الذي يقول عشر مرات: لا إله إلا الله، أزيد من الذي يقول خمس مرات، فزيادة القول تكون بالكمية والكيفية.

وعلى هذا: فإذا زاد القول - وقلنا إنه من الإيمان - لزم زيادة الإيمان، وإذا نقص القول؛ نقص الإيمان، ولذلك قال النبي ﷺ للنساء: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن**» قالوا: يا رسول الله ما نقصان دينها؟ قال: «**أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم**». والصيام والصلاة عمل، فجعل النبي ﷺ نقصه من الحائض نقصًا في الدين، إذًا هنا نقص الإيمان بنقص العمل.

وكذلك العمل يزيد وينقص، والزيادة في العمل تكون كمية وكيفية ونوعًا.

ففي النوع: فإن الواجب أفضل من التطوع؛ لقول الله تعالى في الحديث القدسي: «**وما تقرب إلى عبدي بشيءٍ أحب إلي مما افترضته عليه**». فالصلاة في

جنسها أفضل من الصدقة، وكذلك الأضحية - في وقتها - أفضل من الصدقة، وهذا في النوع.

وفي الكمية: فإن من صلى عشر ركعات إيمانه أزيد ممن صلى ركعتين.

وفي الكيفية: فإن من صلى صلاة يطمئن فيها بخشوع وتأنٍ وتدبر لما يقول، ليس كمن صلى صلاة على غير هذا الوجه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤]. وزيادة الإيمان في الآية تشمل زيادة القول والعمل والاعتقاد، فيزدادون إيمانًا، ويزدادون عملًا؛ إذا كانت الآية فيها أمر بأعمال، أو قولًا إذا كان فيها أمر بأقوال.

وإذا تقرر عندنا أن الإيمان يزيد في الاعتقاد والقول والعمل، فلا بد أن نعرف أن هناك أسبابا لزيادة الإيمان.

يقول المؤلف رحمه الله: **(يزيد بالتقوى)**، فتقوى الله عز وجل أحد أسباب زيادة الإيمان، فهذا هو السبب الأول.

والتقوى هي: اتخاذ وقاية من عذابه سبحانه وتعالى بفعل الأوامر واجتناب النواهي؛ فكلما زاد الإنسان من فعل الطاعة زاد إيمانه، وكلما تجنب النواهي مخلصًا لله زاد إيمانه، إذا فعل الطاعة تقربًا إلى الله يزيد في الإيمان، وترك المعصية تقربًا إلى الله يزيد في الإيمان.

السبب الثاني: النظر في آيات الله الكونية أو الشرعية، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [يونس: ١٠١]. وهذه آيات كونية.

والقرآن الكريم قال الله تعالى فيه: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. وهذه آيات شرعية.

فالنظر في آيات الله الكونية مثل أن يجلس الإنسان ساعة، يتفكر في خلق السموات، ويتفكر في خلق الأرض، فهذه المخلوقات العظيمة الواسعة منتظمة منذ الأزل، ليس فيها ما يتناقض أو يتدافع، ليس فيها من خراب: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. فيتأمل فيوقن أنها ممن خلق الله ﷻ، ثم يتأمل -إن شاء- في نفسه، وسيرى من آيات الله فيها العجب العجاب، فهذا الجسم فيه معامل كيماوية عظيمة، مع أننا لا نحس بشيء، ولو أن بيضة مرت على ذارع أحدنا لأحس بتدحرجها، ولكنها تمر في الأمعاء ولكن لا نحس بها، فما الظن لو كنا نحس بمرورها بأمعائنا، كما نحس بمرورها على الجلد؟ ولو كان ذلك لما استطعنا أن ننام وهي تتقلب في أحشائنا، لكن الله ﷻ بحكمته جعل الداخل لا يحس به من أجل ألا يتألم الإنسان عند مرور الطعام والشراب وغيره.

وتأمل أيضًا الإحساس في الجلود؛ فإنه ليس على حد سواء، بل هناك مناطق حساسة جدًا. تحس بأي شيء يمر عليها وتتأثر به، وهناك مناطق لا تحس هذا الإحساس، فباطن القدم لا يحس كباطن اليد؛ لأن باطن القدم لو كان حساسًا كباطن اليد لما استطعنا أن نمشي عليه، لكن من حكمة الله ﷻ أن جعله هكذا غير حساس.

ولو تأملت راحة اليد لوجدت أن من عظيم حكمة الله أنها ليس فيها شعر، ولو كان فيها شعر لتلوث باطن اليد بالطعام وتلوثت الأشياء، ولقل الإحساس بها، ولفقدت الإتقان في فعل الأشياء، ويدل لهذا أنك لو لبست قفازين؛ لفقدت الإتقان في العمل بيدك.

وعلى كل حال فنحن معرفتنا بهذه الأشياء سطحية، لكن لو أنك أتيت واحدًا من الأطباء، وشرح لك ما في الإنسان من آيات لبهرك؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [الذاريات: ٢١]. ولهذا نقول: إن التفكر في آيات الله الكونية يزيد في الإيمان، وهذا ظاهر محسوس.

وكذلك التفكر في الآيات الشرعية يزيد في الإيمان بلا شك، لكن يحتاج إلى أن يكون الإنسان بصيرًا في أحكام الشرع، حتى يعرف الحكمة في الأشياء التي شرعها الله، وهذا يخفى على بعض الناس ولا سيما من أعرض عن ذكر الله، فإنه لا يفتح له باب المعرفة، يقول المعري:

يد بخمس مئين عسجدًا وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

تناقض ما لنا إلا السكون له ونستعيذ بمولانا من النار

كأن الناس هم المشرعون حتى ينتقدهم هذا الانتقاد، خمس مئين عسجد، والعسجد هو الذهب، يعني: خمسمائة دينار دية اليد، فإذا سرق ربع دينار قطعت، فكانت اليد بقيمة ربع دينار؛ لأنه إذا قطعها الإنسان يلزم بخمسمائة دينار، وإذا سرقت ربع دينار قطعت؟! وهذا لا يعرف الحكمة فيه إلا من فتح الله عليه وأقبل بصدق على تأمل شريعة الله لا انتقادها، وإني لأجزم بأن الإنسان الذي يريد أن ينظر إلى الشريعة بانتقاد؛ لن يفتح الله له باب المعرفة، أما الذي ينظر إليها باسترشاد ويطلب الرشد؛ فهذا يفتح الله عليه، ويبين له من الأسرار ما يخفى على كثير من الناس.

ولقد أجاب الشاعر الآخر المعري فقال:

قل للمعري عار أيما عار جهل الفتى وهو عن ثوب التقى عار

يد بخمس مئين عسجدًا وديت لكنها قطعت في ربع دينار

صيانة النفس أغلاها وأرخصها حماية المال فافهم حكمة الباري

يعني: أنها تؤدى بخمسمائة دينار صيانة للنفوس، وتقطع بربع دينار حماية للأموال، وهذه حكمة عظيمة؛ لأن من علم أنه سيضمن خمسمائة دينار إذا قطع اليد أو تقطع يده سوف يحجم، ومن علم أنها ستقطع بربع دينار سوف يحجم عن السرقة وهذه هي الحكمة.

ولهذا فإنه يجب علينا أن نتأمل الآيات الشرعية تأمل استرشاد، لا تأمل انتقاد، حتى يفتح الله لنا من الخير ومعرفة حكمة الله ﷻ ما يخفى على كثير من الناس.

وإذا أردت أن تعرف هذا فانظر أحيانًا وأنت تقرأ الكتاب، فإنك إذا كنت تقرأه قراءة منتقد على مؤلف، فإنك لا تستفيد منه كثيرا، لكن إذا كنت تراجع الكتاب، وتسترشد من مؤلف؛ فإنك تنتفع كثيرًا.

قال المؤلف: (**وينقص بالزلل**) يعني: أن الإيمان ينقص بالزلل، والدليل على ذلك قول النبي ﷺ في النساء: «**ما رأيت من ناقصات عقل ودين**»، قال: ناقصات عقل ودين، وهذا دليل على أن الإيمان ينقص.

والدليل الثاني: وهو دليل عقلي أنه إذا ثبتت الزيادة ثبت النقص؛ لأنه لا تعقل زيادة إلا بوجود مزيد ومزيد عليه، فإذا ثبتت الزيادة بالنص، فقد ثبت النقص أيضًا؛ لأنه لا يتصور زيادة إلا بمقابلة نقص، فمثلًا إذا كان هناك رجل زاد إيمانه، فمعنى ذلك أنه قبل ذلك كان ناقصًا، وهذا من باب التلازم فإنه لا يمكن زيادة إلا بوجود نقص.

ثم اعلم أن نقص الإيمان على قسمين:

الأول: نقص لا حيلة للإنسان فيه، كنقص دين المرأة بترك الصلاة في أيام

الحيض، فإن هذا لا اختيار لها فيه، بل لو أرادت أن تصلي حتى لا ينقص إيمانها لقيل لها: إن هذا حرام عليك، ولو صليت لزاد إيمانك نقصًا. إذا هذا نقص لا حيلة للإنسان فيه ولا يلام عليه؛ لأن هذا لا اختيار له فيه إطلاقًا.

ومثل أن يموت الإنسان صغيرًا، فإن إيمانه ينقص عمن عمر؛ لأن من عمر زاد إيمانه وزادت أعماله، فهذا النقص لا حيلة له فيه، فلا يلام عليه إطلاقًا.

الثاني: نقص باختيار الإنسان، وهذا ينقسم إلى قسمين:

إن كان سببه المعصية أو ترك الواجب فإنه يلام عليه، ويأثم به، وإن كان نقصه بترك تطوع غير واجب فإنه لا يلام عليه لومًا يأثم به، وإن كان على الإنسان أن يجتهد في العمل الصالح، ولهذا قيل لابن عمر ﵄ في المنام: «**نعم الرجل لو كان يقوم من الليل**»، وقال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**يا عبد الله: لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل، فترك قيام الليل**»، وهذا لا شك أنه نوع لوم، لكنه لوم لا إثم به، بخلاف من ترك الواجب أو فعل المحرم؛ فإنه يلام لوما يأثم به.

إذًا نقص الإيمان على قسمين:

الأول: لا يكون للإنسان اختيار فيه، فهذا لا لوم عليه فيه، مثل ترك المرأة الصلاة أثناء الحيض، ومثل من نقص عمله وإيمانه لموته صغيرًا.

الثاني: ما كان للإنسان فيه اختيار، فهذا إن كان واجبًا فهو ملام آثم، وإن كان غير واجب فقد يلام، ولكنه لوم لا إثم فيه.

وقول المؤلف: (**ينقص بالزلل**) (**الباء**) هنا للسببية، والزلل: مصدر زل، يزل، زللًا، وهو مثل الزلق يعني الخروج عن الاعتدال، هذا هو الزلل، فإذا خرج الإنسان عن واجبه نقص إيمانه.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ونحن في إيماننا نستثني من غير شك فاستمع واستبن
نتابع الأخيار من أهل الأثر ونقتفي الآثار لا أهل الأشر

• الشرح •

قال رَحِمَهُ اللهُ: «**ونحن في إيماننا نستثني**» «**نحن**»: ضمير يعود على أهل الأثر؛ لأن هذه العقيدة أو هذه المنظومة مبنية على مذهب أهل الأثر، يعني: نحن أهل الأثر نستثني في إيماننا، والاستثناء في الإيمان أن يعلق بالمشيئة، أي: مشيئة الله، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فنحن نستثني في الإيمان ونرى أنه جائز، لكن على تفصيل في ذلك كما سنذكره إن شاء الله.

وذهب بعض العلماء إلى أن الاستثناء في الإيمان حرام؛ لأنه ينبئ عن شك، فإذا قلت: أنا مؤمن إن شاء الله، كأنك شاك في الموضوع، فيكون الاستثناء حرامًا؛ لأنك شككت هل أنت مؤمن أو غير مؤمن.

وقال بعض العلماء: بل الاستثناء واجب؛ لأنك إذا قلت: أنا مؤمن، ولم تقل: إن شاء الله، فإنك تكون قد زكيت نفسك، وشهدت لها بأنك قمت بكل الواجبات، وتزكية النفس حرام، وعلى هذا فيجب أن تقول: أنا مؤمن إن شاء الله. لئلا تزكي نفسك، قالوا: ولأنك لا تدري فلعلك الآن مؤمن ثم تكفر، والإيمان النافع: هو الذي يوافي به الإنسان ربه ويكون في آخر الحياة.

هذان قولان؛ الأول تحريم الاستثناء، والثاني وجوب الاستثناء، والصحيح أن الاستثناء ينقسم إلى واجب ومحرم وجائز:

فالواجب: إذا كان الحامل على الاستثناء الخوف من التزكية؛ فالاستثناء واجب؛ لأنه إذا جزم به مؤمن فقد شهد لنفسه بأنه مؤمن؛ والمؤمن له الجنة،

فيكون قد شهد لنفسه بأن له الجنة، ولا يجوز للإنسان أن يشهد لأحد بأن له الجنة إلا من شهد له الرسول ﷺ، فإذا كان يخشى من التزكية فالاستثناء واجب.

والمحرم: إذا كان الحامل على الاستثناء التردد وعدم الجزم، فالاستثناء حرام، بل منافٍ للإيمان.

والجائز: إذا كان الاستثناء للتعليل؛ بمعنى أنا مؤمن بمشيئة الله. فهذا جائز؛ لأن هذه هي الحقيقة، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. فالتعليق هنا ليس للتردد؛ لأن الله غير متردد، وإنما هو لبيان العلة، وهي أن دخولكم بمشيئة الله.

ومن ذلك قول النبي ﷺ عند مروره لزيارة القبور: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**» فالإنسان لا يشك في أنه لاحق جزمًا بالأموات، ولكنه أتى بالمشيئة للتعليل، أي: لحوقنا بكم بمشيئة الله تعالى.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. لأن هذا ليس للتعليق، بل هو خبر من عند الله تعالى، وهو سبحانه وتعالى جازم به.

فقول المؤلف رحمه الله: «**ونحن في إيماننا نستثني من غير شك**» فإن كان لشك فهو حرام، بل كفر.

وقوله: «**فاستمع**» يعني: استمع لما أقول، «**واستبن**» يعني: اطلب بيان ما خفي عليك.

وقوله: «**فاستمع**» ولم يقل: فاسمع؛ لأن الاستماع: الإنصات والسماع عن قصد، والسماع يكون عن قصد، ويكون عن غير قصد، ونضرب لهذا مثلًا: لو مررت برجل يغني غناءً محرمًا وسمعته فلا إثم عليك، لكن لو استمعت

وأنصت إليه لكنت آثمًا، ويدل على هذا الفرق قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. قال: «**فاستمعوا له**»، ولم يقل: فاسمعوه؛ لأننا سمعناه من قبل، ولو أننا لم نسمعه لم يقل: «**فاستمعوا له**».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**نتابع الأخيار من أهل الأثر**» «**الأخيار**»: جمع خَيِّر، وهم السلف الصالح؛ لقول النبي ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**» فنحن نتابع الأخيار.

وقوله: «**من أهل الأثر**»، المراد بالأثر: ما روي عن النبي ﷺ، وإن شئت فقل: المراد به ما هو أعم من ذلك، وهو ما ثبت عن طريق الشرع، وضده أو مقابله ما ثبت عن طريق العقل؛ وهو الدليل العقلي، فالأثر: ما كان ثابتًا بالأثر، وعلى رأسه - بالمعنى الأعم - القرآن والسنة، ثم ما روي عن الصحابة والتابعين.

قوله: «**ونقتفي الآثار**»، «**الآثار**»: جمع أثر وهي النصوص الواردة بالشرع. «**لا أهل الأشر**» أي: لا نتبع أهل الأشر والبطر والفرح فيما هم عليه من البدع، وفي هذا إشارة إلى أن هذه المسألة قد اختلف فيها أهل الأثر وأهل الأشر، ونحن نتبع في ذلك أهل الأثر.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولا تقل إيماننا مخلوق ... ولا قديم هكذا مطلوق

فإنه يشمل للصلاة ... ونحوها من سائر الطاعات

ففعلنا نحو الركوع محدث ... وكل قرآن قديم فابحثوا

• الشرح •

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا تقل إيماننا مخلوق ولا قديم» وهذا بحث أحدثه المتكلمون، ولم يكن في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا في عهد الصحابة، وهو: هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ وقد سبق لنا بحث أهم منه وأكثر وقوعًا وهو الاستثناء في الإيمان.

أما هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ فهذا محدث؛ حدث بعد أن حدث القول بخلق القرآن؛ فصار المتكلمون يتحدثون ويتساءلون: هل إيمان العبد مخلوق أو غير مخلوق؟ فإن قيل: مخلوق فهو خطأ، وإن قيل: غير مخلوق فهو خطأ.

ولهذا قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: «لا تقل إيماننا مخلوق ولا قديم» وقديم بمعنى غير مخلوق؛ لأن القديم عندهم هو الشيء الأزلي، الذي لم يخلق من عدم، يعني لا تقل هذا ولا هذا، بل قل: آمنت بالله، أو أنا مؤمن، سواء كان مخلوقًا أو غير مخلوق.

ولهذا يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الإيمان يشمل شيئا محدثًا، والمحدث مخلوق؛ وشيئا غير محدث، وغير المحدث غير مخلوق، قال: «فإنه يشمل للصلاة» والصلاة فيها قول وفعل، فالأفعال التي في الصلاة كلها مخلوقة؛ لأنها صفة حادث، وصفة الحادث حادث؛ لذلك قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ففعلنا نحو الركوع محدث».

والأقوال التي في الصلاة منها مخلوق، ومنها غير مخلوق، ففيها قراءة القرآن، والقرآن غير مخلوق، وهو من الإيمان؛ لذلك قال المؤلف: «وكل قرآن قديم فابحثوا».

فمعنى كلام المؤلف: لا تقل: إيماني مخلوق، ولا غير مخلوق؛ لأنك ستركع والركوع مخلوق، وستقرأ القرآن، والقرآن غير مخلوق، وكل ذلك من الإيمان.

لكن القول الراجح في هذه المسألة: أن إيماننا كله مخلوق، أما قراءة القرآن فإن القراءة التي هي فعل القارئ مخلوقة، وأما القرآن نفسه فغير مخلوق، لكن القرآن ليس هو إيمان العبد نفسه، وإنما القرآن مما يؤمن به العبد، وهناك فرق بين إيماننا، وما نؤمن به، فكلامنا بالقرآن مخلوق، لكن ما نتكلم به غير مخلوق.

ولهذا فإننا نقول: إن كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا فيه نظر، بل الصواب أن نقول: إيماننا كله مخلوق، والقرآن ليس هو الإيمان، ولكن قراءة القرآن هي التي من الإيمان؛ لأن الإيمان عندنا -أهل السنة- قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان.

وعلى هذا فمن قال: إيماني مخلوق فقد صدق، أما ما آمن به ففيه التفصيل؛ منه ما هو مخلوق، ومنه ما هو غير مخلوق، فرسول الله ﷺ مخلوق، وأنا مؤمن به، والقرآن غير مخلوق، وأنا مؤمن به، وكذلك الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ فالملائكة مخلوقون، والكتب غير مخلوقة، والإيمان بالرسل إيمان بمخلوق، واليوم الآخر مخلوق.

فصار المؤمن به منه مخلوق ومنه غير مخلوق، أما مجرد إيمان العبد فإنه مخلوق؛ لأنه حادث، فالعبد لم يكن شيئًا مذكورًا، ثم كان وأحدث الإيمان؛ وعلى هذا فالقول الصحيح أنه يجوز أن يقول الإنسان: إيماني مخلوق؛ لأنني مخلوق[١].

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٩٣: ٤١٧).

* **والإيمان في اللغة**: هو الإقرار والاعتراف المستلزم للقبول والإذعان، وهو مطابق للشرع.

وأما قولهم: الإيمان في اللغة التصديق ففيه نظر، لأنه يقال: آمنت بكذا وصدقت فلانًا ولا يقال: آمنت فلانًا، بل يقال: صدقه، فصدق فعل متعد، وآمن فعل لازم، وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ باستفاضة في كتابه: «كتاب الإيمان».

وقولنا: الإيمان المستلزم للقبول والإذعان احترازًا مما لو أقرَّ، لكن لم يقبل كأبي طالب عم النبي ﷺ، حيث أقر بالنبي ﷺ وأنه صادق لكن لم يقبل ما جاء به - نسأل الله العافية - ولم يذعن ولم يتابع، فلم ينفعه الإقرار، فلا بد من القبول والإذعان، **ولذلك يخطئ خطأ كبيرًا من يقول**: إن أهل الكتاب مؤمنون بالله، وكيف يكون ذلك؟! وهم لم يقبلوا شرع الله ولم يذعنوا له! فاليهود والنصارى حين بعث رسول الله ﷺ كفروا به، وليسوا بمسلمين، ودينهم دين باطل، ومن اعتقد أن دينهم صحيح مساوٍ لدين الإسلام؛ فهو كافر خارج عن الإسلام؛ فالإيمان قبول وإذعان.

قال: الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، هذه ستة أشياء:

أن تؤمن بالله الإيمان بالله يتضمن أربعة أشياء:

الأول: الإيمان بوجوده ﷻ فمن أنكر الله تعالى فليس بمؤمن، ومع ذلك لا يمكن أن يوجد أحد ينكر وجود الله تعالى بقرارة نفسه، حتى فرعون الذي قال لموسى: ما رب العالمين؟ كان مقرًا بالله، قال له موسى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. لكنه جاحد؛ كما

قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

الثاني: الإيمان بانفراده بالربوبية، أي: تؤمن بأنه وحده الرب، وأنه منفرد بالربوبية، والرب هو الخالق المالك المدبر.

فمن الذي خلق السموات والأرض؟ الله ﷻ.

ومن الذي خلق البشر؟ الله ﷻ.

ومن يملك تدبير السموات والأرض؟ الله ﷻ.

الثالث: إيمان بانفراده بالألوهية، وأنه وحده الذي لا إله إلا هو لا شريك له، فمن ادعى أن مع الله إلهًا يعبد؛ فإنه لم يؤمن بالله، فلا بد أن تؤمن بانفراده بالألوهية، وإلا فما آمنت به.

الرابع: أن تؤمن بالأسماء والصفات على الوجه اللائق به، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف، ولا تمثيل، فمن حرف آيات الصفات أو أحاديث الصفات فإنه لم يحقق الإيمان بالله.

قال قوم: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: أي: استولى، ومعناه شرعا ولغة: علا وارتفع على العرش، لكنه علو خاص، ليس العلو العام على جميع المخلوقات، فهذا الذي فسر ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ: استولى لم يحقق الإيمان بالله؛ لأنه نفى صفة أثبتها الله لنفسه، والواجب إثبات الصفات.

ومن قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أي: بقدرتي أو بقوتي، وليس لله يد حقيقة؛ لم يحقق الإيمان بالله، لو حقق الإيمان بالله لقال: لله ﷻ يد حقيقية لكن لا تماثل أيدي المخلوقين، كما قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. لأننا لا نحدث عن الله إلا على حسب ما أخبرنا الله به عن نفسه، فإذا كنا لا يمكن أن نتحدث عن شخص لم نره، وإن كان عندنا في البلد،

فكيف نتحدث عن الله تعالى بلا علم!!

ومن قال: إن الله لا يتكلم بكلام مسموع، ولكن كلامه المعنى القائم بنفسه، وما سمعه جبريل فهو مخلوق، أصوات خلقها الله ﷻ لتعبر عما في نفسه، فهذا ما حقق الإيمان بالله. لأن تفسير «**الكلام**» بهذا المعنى يدل على أن الله تعالى لا يتكلم حقيقة، لأنك إذا قلت: الكلام هو المعنى القائم بالنفس؛ صار معنى الكلام هو العلم، لا أنه المسموع، وعلى هذا فقس.

وعلى هذا فجميع المبتدعة في الأسماء والصفات، المخالفين لما عليه السلف الصالح، لم يحققوا الإيمان بالله، والذي فاتهم من الأمور الأربعة هو: الرابع: الإيمان بأسماء الله وصفاته، فلم يحققوا الإيمان به، ولا نقول: إنهم غير مؤمنين، فهم مؤمنون لاشك، لكنهم لم يحققوا الإيمان بالله، وهم مخطئون مخالفون لطريق السلف، وطريقتهم ضلال بلا شك، ولكن لا يحكم على صاحبه بالضلال حتى تقوم عليه الحجة، فإذا قامت عليه الحجة، وأصر على خطئه وضلاله، كان مبتدعًا فيما خالف فيه الحق، وإن كان سلفيًا فيما سواه، فلا يوصف بأنه مبتدع على وجه الإطلاق، ولا بأنه سلفي على وجه الإطلاق، بل يوصف بأنه سلفي فيما وافق السنة، مبتدع فيما خالفهم.

ومن مسائل الأسماء والصفات التي حصل فيها خلاف معنى حديث: «**أن الله خلق آدم على صورته**» وضجُّوا وارتفعت أصواتهم وكثرت مناقشاتهم، كيف خلق آدم على صورته؟

فحرفه قوم تحريفًا مشينًا مستكرهًا، وقالوا: معنى الحديث: خلق الله آدم على صورته أي: على صورة آدم - الله المستعان - هل يمكن لأفصح البشر وأنصح البشر أن يريد بالضمير ضمير المخلوق؟، بمعنى خلق آدم على صورته

أي: على صورة آدم؟ لا يمكن هذا، لأن كل مخلوق فقد خلق على صورته، وحينئذٍ لا فضل لآدم على غيره. فهذا هراء لا معنى له، أتدرون لما قالوا هذا التأويل المستكره المشين؟

قالوا: لأنك لو قلت: إنها صورة الرب ﷻ؛ لمثلت الله بخلقه، لأن صورة الشيء مطابقة له، وهذا تمثيل.

وجوابنا على هذا أن نقول: لو أعطيت النصوص حقها لقلت خلق الله آدم على صورة الله، لكن ليس كمثل الله شيء.

فإن قال قائل: اضربوا لنا مثلًا نقتنع به، أن الشيء يكون على صورة الشيء، وليس مماثلًا له؟

والجواب نقول: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ثم الذين يلونهم على أضوء كوكب في السماء**» فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجهه؟ أو تعتقد أنهم على صورة البشر لكن في الوضاءة والحسن والجمال واستدارة الوجه وما أشبه ذلك على صورة القمر، لا من كل وجه؟ فإن قلت بالأول؛ فمقتضاه أنهم دخلوا، وليس لهم أعين، وليس لهم أفواه، وإن قلت بالثاني؛ زال الإشكال وثبت أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلًا له من كل وجه.

فالمهم أن باب الصفات باب عظيم، خطره جسيم، ولا يمكن أن ينفك الإنسان من الورطات والهلكات التي يقع فيها إلا باتباع السلف الصالح، أَثْبِتْ ما أثبته الله تعالى لنفسه، وانْفِ ما نفى الله عن نفسه؛ فتستريح.

هل تبحث في أمر يكون البحث فيه تعمقًا وتنطعًا؟

الجواب: لا تبحث.

وقد سئل الإمام مالك رحمه الله عن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟

فأطرق رحمه الله برأسه وجعل يتصبب عرقًا من ثقل ما ألقي عليه وتعظيمه الرب جل وعلا، ثم رفع رأسه وقال: «الاستواء غير مجهول» أي: أنه معلوم في اللغة العربية، استوى على كذا: أي: علا عليه واستقر، وكل ما ورد في القرآن والسنة وكلام العرب أن «استوى» إذا تعدت بـ«على» فمعناه العلو ثم قال رحمه الله: «والكيف غير معقول» معناه: أنَّا لا ندرك كيفية استواء الله على عرشه بعقولنا: وإنما طريق ذلك السمع. وقوله: «الإيمان به واجب» معناه: أن الإيمان باستواء الله على عرشه على الوجه اللائق واجب. ثم قال رحمه الله: «والسؤال عنه بدعة» معناه: أن السؤال عن كيفية الاستواء بدعة؛ لأن مثل هذا السؤال لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أشد منا حرصًا على معرفة الله عز وجل، والمجيب لو سألوه فهو أعلم منا بالله تعالى، ومع ذلك لم يقع السؤال، أفلا يسعنا ما وسعهم؟

الجواب: بلى، فيجب على المسلم أن يسعه ما وسع السلف الصالح، فلا يسأل.

ثم قال الإمام مالك رحمه الله: «ما أراك» أي: ما أظنك «إلا مبتدعًا» تريد أن تفسد على الناس دينهم، ثم أمر به فأخرج من المسجد، أي: مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقل: والله لا أستطيع إخراجه، أخشى أن أدخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤]؛ لأني أمنع هذا من دخول المسجد؛ لأنه لم يدخل ليذكر فيه اسم الله، بل دخل ليفسد عباد الله، ومثل هذا يمنع.

فإذا كان الذي يأكل الثوم والبصل يمنع من دخول المسجد، فكيف بمن يفسد على الناس أديانهم، أفلا يكون أحق بالمنع؟ بلى والله، ولكن كثيرًا من الناس غافلون.

على كل حال هذا المقام مقام عظيم، لكني أحذركم أن تتعمقوا في باب الأسماء والصفات، وأن تسألوا عما لا حاجة لكم به.

يقول بعض الناس: الله تعالى له أصابع، ويقول المحرفون: ليس له أصابع، والمراد بقوله: «**إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن**» كمال السيطرة والتدبير، سبحان الله، أأنتم أعلم أم رسول الله؟ نفوا الأصابع؛ لظنهم أن إثباتها يستلزم التمثيل، فمثلوا أولًا وعطلوا ثانيًا، فجمعوا بين التمثيل والتعطيل.

وجاء آخرون فقالوا: قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن، وأمسك المسواك بين أصابعه وقال: بين أصبعين من أصابع الرحمن (قطع الله هاتين الأصبعين) فهل يحل هذا؟

الجواب: لا يحل، أولًا: هل تعلم أن أصابع الله تعالى خمسة: إبهام وسبابة ووسطى وبنصر وخنصر؟ لا تعلم.

ثانيًا: هل تعلم أن كون القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن: بين الإبهام والسبابة؟ أو بين الإبهام والوسطى؟ أو بين الإبهام والبنصر؟ أو بين الإبهام والخنصر؟ كيف تقول على الله ما لا تعلم؟ أم على الله يفترون؟ فمثل هذا يستحق أن يؤدب لأنه قال على الله ما لا يعلم.

فقالوا: أليس النبي ﷺ لما قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ وضع إبهامه وسبابته على العين والأذن.

نقول: بلى، لكن أنت لست رسولًا حتى تفعل هذا، ثم المقصود من وضع الرسول ﷺ أصبعيه تحقيق السمع والبصر فقط.

وأكرر أن باب الصفات باب عظيم، احذر أن تزل، فتحت رجلك هوة، فالأمر صعب جدًا.

يقول آخرون في قول الله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]. فيشير بيده قابضًا لها على شيء - أعوذ بالله - والآخرون يقولون: قبضته أي: تحت تصرفه، والفرق بينهما عظيم.

فعلى كل حال، أكرر: احذروا في باب الصفات أن تخوضوا في شيء لم يتكلم فيه السلف الصالح.

يقول بعض العلماء: من لم يسعه ما وسع الصحابة والتابعين فلا وَسَّع الله عليه.

وقوله: وملائكته بدأ بالملائكة قبل الرسل والكتب؛ لأنهم عالم غيبي، أما الرسل والكتب فعالم محسوس، فالملائكة لا يظهرون بالحس، إلا بإذن الله ﷻ، وقد خلق الله الملائكة من نور، كما ثبت عن النبي ﷺ، وهم لا يحتاجون إلى أكل وشرب، ولهذا قيل: إنهم صمد أي: ليس لهم أجواف، فلا يحتاجون إلى أكل ولا شرب، فنؤمن أن هناك عَالمًا غيبيًا هم الملائكة.

وهم أصناف، ووظائفهم أيضًا أصناف حسب حكمة الله ﷻ كالبشر أصناف، ووظائفهم أصناف.

والإيمان بالملائكة يتضمن:

أولًا: الإيمان بأسماء من علمنا أسماءهم، مثل أن نؤمن بأن هناك ملكًا اسمه كذا مثل جبريل.

ثانيًا: أن نؤمن بما لهم من أعمال، مثلًا:

جبريل: موكل بالوحي، ينزل به من عند الله إلى رسله.

وميكائيل: موكل بالقطر أي: بالمطر، والنبات أي: نبات الأرض.

وإسرافيل: موكل بالنفخ في الصور.

هؤلاء الثلاثة كان النبي ﷺ يذكرهم عندما يستفتح صلاة الليل فيقول: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل**»، والحكمة من هذا: أن كل واحد منهم موكل بحياة: فجبريل موكل بالوحي وهو حياة القلوب كما قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢]. وميكائيل موكل بالقطر والنبات؛ وهو حياة الأرض، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور؛ وهو حياة الناس الحياة الأبدية.

والمناسبة ظاهرة؛ لأنك إذا قمت من النوم؛ فقد بعثت من موت، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزمر: ٤٢].

إذا كان القيام من الليل بعثًا، وهؤلاء الملائكة الثلاثة الكرام كلهم موكلون بحياة؛ صارت المناسبة واضحة.

كذلك يجب الإيمان بما لبعض الملائكة من أعمال خاصة، فمثلا: هناك ملائكة وظائفهم أن يكتبوا أعمال العباد، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥۖ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ﴿١٧﴾ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٦-١٨]. فهؤلاء موكلون بكتابة أعمال بني آدم، وقال الله ﷻ: ﴿كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ

لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ٩-١١]. يكتبون كل قول يقوله الإنسان، وظاهر الآية الكريمة أنهم يكتبون ما للإنسان وما عليه وما ليس له ولا عليه، وجه كون هذا هو الظاهر: أن قوله ﷻ: ﴿مِن قَوْلٍ﴾ نكرة في سياق النفي مؤكدة بـ ﴿مِّن﴾ فتفيد العموم، لكن ما ليس له ولا عليه لا يحاسب عليه، وإنما يقال: إنه فاته خير كثير.

وذكر أن رجلًا دخل على الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء وإمام أهل السنة، دخل عليه وهو يئن من الوجع، فقال له: يا أبا عبد الله تئن وقد قال طاووس: «إن الملك يكتب حتى أنين المريض» فأمسك الإمام أحمد رحمه الله عن الأنين، وهذا من تعظيم آثار السلف عند السلف.

ومن الملائكة من هم موكلون بالسياحة في الأرض يلتمسون حلق الذكر والعلم؛ فإذا وجدوها جلسوا.

ومنهم ملائكة موكلون بحفظ بني آدم.

ومنهم ملائكة موكلون بقبض أرواح بني آدم.

ومنهم ملائكة موكلون بسؤال الميت في قبره.

ومنهم ملائكة موكلون بتلقي المؤمنين يوم القيامة: ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

ومنهم ملائكة موكلون بتحية أهل الجنة؛ كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤].

ومنهم ملائكة يعبدون الله ﷻ ليلًا ونهارًا، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]. وقال النبي ﷺ: «**أطت السماء وحق لها أن**

تئط» **والأطيط**: هو صرير الرحل على البعير إذا كان الحمل ثقيلًا، فيقول: «**أطت السماء وحق لها أن تئط، ما من موضع أربع أصابع منها إلا وفيه ملك قائم لله أو راكع أو ساجد**».

و«كتبه» **جمع كتاب بمعنى**: مكتوب والمراد بها: الكتب التي أنزلها الله ﷻ على رسله؛ لأنه ما من رسول إلا أنزل الله عليه كتابًا كما قال الله ﷻ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وقال ﷻ عن إبراهيم ونوح: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦]. واعلم أن جميع الكتب السابقة منسوخة، بما له هيمنة عليها وهو القرآن، قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]. كل الكتب منسوخة بالقرآن؛ فلا يعمل بها شرعًا.

واختلف العلماء رحمهم الله فيما ثبت في شرائع من قبلنا، هل نعمل به إلا أن يرد شرعنا بخلافه، أو لا نعمل به؟

من العلماء من قال: إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، **وذلك أن ما سبق من الشرائع**:

١- إما أن توافقه شريعتنا.

٢- وإما أن تخالفه شريعتنا.

٣- وإما أن لا ترد شريعتنا بخلافه ولا وفاقه؛ فيكون مسكوتًا عنه.

فما وافقته شريعتنا فهو حق؛ ونتبعه، وهذا بالإجماع، واتباعنا إياه لا لأجل وروده في الكتاب السابق ولكن لشريعتنا.

- وما خالف شريعتنا فلا نعمل به بالاتفاق، لأنه منسوخ، ومثاله: لا يحرم

على الناس أكل الإبل في وقتنا، مع أنها على بني إسرائيل - اليهود خاصة - كانت محرمة.

- وما لم يرد شرعنا بخلافه ولا وفاقه فهذا محل الخلاف: منهم من قال: إنه شرع لنا، ومنهم من قال: ليس بشرع لنا، ولكل دليل، وتفصيل ذلك في أصول الفقه.

والإيمان بالكتب يتضمن أربعة أمور:

أولًا: أن نؤمن بأن الله تعالى أنزل على الرسل كتبًا، وأنها من عند الله، ولكن لا نؤمن بأن الكتب الموجودة في أيدي هذه الأمم هي الكتب التي من عند الله؛ لأنها محرفة ومبدلة، لكن أصل الكتاب المنزل على الرسول نؤمن بأنه حق من عند الله.

ثانيًا: أن نؤمن بصحة ما فيها من أخبار، كأخبار القرآن وأخبار ما لم يبدل أو يحرف من الكتب السابقة.

ثالثًا: أن نؤمن بما فيها من أحكام؛ إذا لم تخالف الشريعة على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا -وهو الحق.

رابعًا: أن نؤمن بما علمنا من أسمائها، مثل: القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وصحف موسى.

فلو قال رجل: أنا لا أؤمن بأن هناك كتابًا يسمى التوراة؛ فإنه كافر؛ لأن الإيمان بالله يتضمن الإيمان بالكتب.

ورسله أي: أن تؤمن برسل الله ﷺ، والمراد بالرسل: من البشر، وليعلم بأنه يعبر برسول ويعبر بنبي، فهل معناهما واحد؟

الجواب: أما في القرآن فكل من ذكر من الأنبياء فهو رسول، فكلما

وجدت في القرآن من نبي فهو رسول، لكن معنى النبي والرسول يختلف، والصواب فيه: أن النبي هو من أوحي إليه بشرع، وأمر بالعمل به، ولكن لم يؤمر بتبليغه، فهو نبي بمعنى مخبر، ولكن لم يؤمر بالتبليغ، مثاله: آدم عليه السلام أبو البشر نبي مكلف، لكنه ليس برسول؛ لأن أول الرسل نوح، أما آدم فنبي كما صح ذلك عن النبي ﷺ.

فإذا قال قائل: لماذا لم يرسل؟

فالجواب: لأن الناس في ذلك الوقت كانوا أمة واحدة، قليلين؛ وليس بينهم اختلاف، لم تتسع الدنيا، ولم ينتشر البشر فكانوا متفقين؛ فكفاهم أن يروا أباهم على عبادة ويتبعوه، ثم لما حصل الخلاف وانتشر الناس؛ احتيج إلى الرسل، كما قال الله ﷻ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فإذا قال قائل: ما الفائدة من النبي بعد آدم عليه السلام إذا كان لم يؤمر بالتبليغ؟

قلنا الفائدة: تذكير الناس بالشريعة التي نسوها، وفي هذا لا يكون الإعراض من الناس تامًا؛ فلا يحتاجون إلى رسول، ويكفي النبي الذي يذكرهم بالشريعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]، هذه هي الفائدة من النبي؛ لأن هذا الإيراد إيراد قوي، وهو ما الفائدة من النبوة بلا رسالة؟ والجواب ما سبق؛ ولهذا جاء في حديث لكنه ضعيف: «**علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل**»، معناه صحيح، لكنه ضعيف من حيث إنه مسند إلى النبي ﷺ.

وأول الرسل نوح عليه السلام، وآخرهم محمد ﷺ، واعلم بأنك ستجد في بعض كتب التاريخ أن إدريس عليه الصلاة والسلام كان قبل نوح عليه السلام، وأن هناك

بعضًا آخرين مثل شيث، كل هذا كذب، وليس بصحيح.

فإدريس بعد نوح قطعًا، وقد قال بعض العلماء: إن إدريس من الرسل في بني إسرائيل؛ لأنه دائمًا يذكر في سياق قصصهم، لكن نعلم علم اليقين أنه ليس قبل نوح، والدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣]. وقال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَۖ﴾ [الحديد: ٢٦]. فأرسلهم الله وهم القمة، وجعل في ذريتهما النبوة والكتاب؛ فمن زعم أن إدريس قبل نوح فقد كذب القرآن؛ وعليه أن يتوب إلى الله من هذا الاعتقاد.

والرسل عليهم الصلاة والسلام هم أعلى طبقات البشر الذين أنعم الله عليهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾ [النساء: ٦٩]. هذه أربعة أصناف.

فالنبيون يدخل فيهم الرسل؛ وهم أفضل من الأنبياء، ثم الرسل أفضلهم خمسة هم أولو العزم، ذكروا في القرآن في موضعين في سورة الأحزاب وفي سورة الشورى: ففي سورة الأحزاب قال الله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي سورة الشورى قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣]. فسبحان الله، هذه وصية من الله للأولين والآخرين: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ﴾ [الشورى: ١٣]. فهي وصية بإقامة الدين وعدم التفرق في الدين.

وأفضلهم محمد ﷺ كما قال النبي ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم**» ولما التقى بهم في الإسراء أمهم في الصلاة، فإبراهيم إمام الحنفاء صلى وراء محمد ﷺ،

ومعلوم أنه لا يقدم في الإمامة إلا الأفضل، فالنبي ﷺ هو أفضل أولي العزم.

وإبراهيم الخليل عليه السلام يلي مرتبة النبي ﷺ الذي قال الله فيه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]. والذي ابتلاه الله تعالى ببلية لا يصبر عليها إلا أولو العزم.

وقصة ابتلاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام أنه أتاه ابن على كبر، ومعلوم أنه إذا أتى الفريد الوحيد ابن على كبر، سيكون في قلب أبيه في غاية المحبة للبشر، ولما بلغ معه السعي فلم يكن طفلًا لا يهتم به، ولم يكن كبيرا انفرد بنفسه، بل بلغ السعي، أي: بدأ يمشي معه، تعلق قلبه به تماما فامتحنه الله تعالى، بأن رأى في المنام أنه يذبح ابنه، ورؤيا الأنبياء وحي، فقال له: يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك؛ فانظر ماذا ترى، فلم يخيره لكن أراد أن يمتحنه، فجاء الابن في غاية ما يكون من الامتثال والانقياد فقال: يا أبت افعل ما تؤمر، لم يقل يا أبت اذبحني، بل قال: افعل ما تؤمر؛ حتى ينبهه أنه يفعل هذا امتثالًا لأمر الله ﷻ، افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين، فلم يجزم، بل قال: إن شاء الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الكهف: ٢٣- ٢٤]. فاتفق الأب والابن على الاستجابة لأمر الله، فلما أسلما أي: استسلما لأمر الله، وتله أي: أبوه للجبين أي: على الأرض والجبين: الجبهة، وإنما تله على الجبين دون أن يذبحه مستلقيًا؛ لئلا يرى وجه ابنه والسكين تلوح على رقبته، فيخفف هو عن نفسه ويخفف أيضًا على الابن، فلما تله للجبين جاء الفرج من الله ﷻ، فرج الله تعالى عنه: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝١٠٥﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥].

هذه المحبة لهذا الابن وهذا الابتلاء وهذا الامتثال التام يدل على أن محبة الله في قلب إبراهيم عليه السلام أعظم من محبة الولد، فكان إبراهيم خليل الله عز وجل، والخلة: هي أعظم أنواع المحبة، والمحبة أنواعها عشر، وقيل: سبع، لكن أعلاها الخلة، وفي هذا يقول الشاعر لمعشوقته:

قد تخللت مسلك الروح مني   وبذا سمي الخليل خليلًا

لأن محبتها تخللت مسلك الروح، العروق والعظام والمخ وكل شيء.

ففي قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. دليل على أن إبراهيم بالنسبة لله عز وجل، أعلى ما يكون من المحبوب، ففيه إثبات المحبة.

وقال المحرفون الذين يقولون: إن الله لا يحب: إن قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ مأخوذ من الخلة بالكسر، يعني: الافتقار ومعنى ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ أي: فقيرًا إليه.

وهذا من التحريف، فكل إنسان على قولهم يكون خليلًا لله، لأن كل إنسان مفتقر إلى الله عز وجل.

ولكن نقول: الخليل هو الذي بلغ غاية المحبة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أمتي خليلا لاتخذت أبا بكر خليلًا**».

وهناك كلمة شائعة عند الناس: يقولون: إبراهيم خليل الله، ومحمد حبيب الله وموسى كليم الله، ولاشك أن محمدًا صلى الله عليه وسلم حبيب الله؛ فهو حاب الله ومحبوب لله ولكن هناك وصف أعلى من ذلك وهو خليل الله، فالرسول صلى الله عليه وسلم خليل الله، والذين يقولون: محمد حبيب الله قد هضموا حق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن المحبة أقل من الخلة، ولذلك نقول: لا نعلم من البشر خليلًا لله إلا اثنان:

إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، لكن من يحبهم الله كثيرًا كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]. و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤]. وغير ذلك من الآيات.

وقوله: «**واليوم الآخر**» هو يوم القيامة، وسمي آخرًا؛ لأنه آخر مراحل بني آدم وغيرهم أيضًا، فالإنسان له أربع دور، في بطن أمه، وفي الدنيا، وفي البرزخ، ويوم القيامة وهو آخرها.

الإيمان باليوم الآخر يتضمن:

أولًا: الإيمان بوقوعه، وأن الله يبعث من في القبور، وهو إحياؤهم حين ينفخ في الصور، ويقوم الناس لرب العالمين، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٦]. وقال النبي ﷺ: «**يحشر الناس يوم القيامة حفاة غرلًا**»، وأنه واقع لا محالة؛ لأن الله تعالى أخبر به في كتابه وكذلك في السنة، وكثيرًا ما يقرن الله تعالى بين الإيمان به وبين الإيمان باليوم الآخر؛ لأن من لم يؤمن باليوم الآخر لا يعمل، إذ أنه يرى أن لا حساب.

ثانيًا: الإيمان بكل ما ذكره الله في كتابه، وما صح عن النبي ﷺ مما يكون في ذلك اليوم الآخر، من كون الناس يحشرون يوم القيامة حفاة عراة غرلًا بهما، أي: ليس معهم مال، وهذا كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

ثالثًا: الإيمان بما ذكر في اليوم الآخر من الحوض والشفاعة والصراط والجنة والنار، فالجنة دار النعيم، والنار دار العذاب الشديد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «العقيدة الواسطية»**: «ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت مثل: الفتنة

في القبر؛ فإن الناس يفتنون في قبورهم، ويسألون عن ثلاثة أشياء: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟».

رابعًا: الإيمان بنعيم القبر وعذابه؛ لأن ذلك ثابت بالقرآن والسنة وإجماع السلف.

وهنا ننبه على ما نسمعه من قول بعض الناس أو نقرأه في بعض الصحف إذا مات إنسان قالوا: انتقل إلى مثواه الأخير.

وهذا غلط عظيم، ولولا أننا نعلم مراد قائله لقلنا: إنه ينكر البعث؛ لأنه إذا كان القبر مثواه الأخير، فهذا يتضمن إنكار البعث، فالمسألة خطيرة لكن بعض الناس إمعة، إذا قال الناس قولًا أخذ به وهو لا يتأمل في معناه.

«**وتؤمن بالقدر خيره وشره**» وهنا أعاد ﷺ الفعل «**تؤمن**»؛ لأهمية الإيمان بالقدر؛ لأن الإيمان بالقدر مهم جدًا وخطير جدًا.

والإيمان بالقدر يتضمن أربعة أمور:

الأول: أن تؤمن بعلم الله المحيط بكل شيء جملة وتفصيلًا.

دليل ذلك: عموم الأدلة مثل قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وخصوص العلم بالغيب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]. أي: لا يجهل ولا ينسى ما علم.

وقد ذكر الله ﷻ العلم في آيات كثيرة جملة وتفصيلًا:

قال الله ﷻ في الجملة: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢]. أي: أخبرناكم بهذا: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢]. هذا مجمل.

أما التفصيل فقال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]. كلمة «**ما**» اسم موصول، وكل اسم موصول فهو مفيد للعموم؛ فكل شيء في البر الله ﷻ يعلمه، وكذلك كل شيء في البحر فالله ﷻ يعلمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ أي: ورقة في أي شجرة إلا يعلمها، يعلم متى سقطت؟، وأين سقطت؟، وكيف سقطت؟ ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]. أي: حبة، سواء كانت كبيرة، أو صغيرة في ظلمات الأرض إلا يعلمها الله ﷻ، فإذا قدرنا أن حبة بر غاصت في قاع البحر، ففوقها طين، وفوق الطين ماء، وكان ذلك ليلًا أي: في ظلمة الليل، وكانت السماء ممطرة، والغيوم متلبدة، فإن الله عالم بها، وإذا حقق العبد الإيمان بعلم الله، وأنه جل وعلا محيط بكل شيء أوجب له ذلك الخوف من الله، وخشيته، والرغبة فيما عنده جل وعلا؛ لأن كل حركة تقوم بها فالله يعلمها.

ثانيًا: الإيمان بأن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ، مقادير كل شيء إلى يوم القيامة، قال الله ﷻ: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]. أي: في كتاب، وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. وهو اللوح المحفوظ: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. والآيات في هذا متعددة.

وأخبر النبي ﷺ «**أن الله لما خلق القلم قال له: اكتب، قال رب: وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة**» فأمر الله القلم أن يكتب؛ ولكن كيف يوجه الخطاب إلى الجماد؟

الجواب عن ذلك: نعم، من الله يصح لأنه هو الذي ينطق الجماد، ثم إن

الجماد، بالنسبة إلى الله عاقل يصح أن يوجه إليه الخطاب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١]. فوجه الخطاب إليهما، وذكر جوابهما، وكان الجواب لجمع العقلاء «**طائعين**» دون طائعات. والحاصل: أن الله أمر القلم أن يكتب، وقد امتثل القلم؛ لكنه أشكل عليه ماذا يكتب، فقال: ربي وماذا أكتب؟

قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، فجرى في تلك اللحظة بما هو كائن إلى يوم القيامة - سبحان الله من يحصي الحوادث والوقائع إلا الله ﷻ -، وهذا اللوح المحفوظ مشتمل عليها.

واللوح المحفوظ لا نعرف ماهيته، من أي شيء؛ أمن الخشب، أم من حديد، ولا نعرف حجم هذا اللوح ولاسعته؛ فالله أعلم بذلك والواجب أن نؤمن بأن هناك لوحًا كتب الله فيه مقادير كل شيء، وليس لنا الحق أن نبحث وراء ذلك.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة ما يسمى بأقراص الليزر يتسع القرص الصغير لكتب كثيرة، وهو من صنع الآدمي، وأقول هذا تقريبًا لا تشبيهًا، لأن اللوح المحفوظ أعظم من أن نحيط به.

ثالثًا: أن تؤمن بأن كل ما حدث في الكون فهو بمشيئة الله تعالى، فلا يخرج شيء عن مشيئته أبدًا. ولهذا أجمع المسلمون على هذه الكلمة: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فأي شيء يحدث فهو بمشيئة الله.

وهذا عام، لما يفعله ﷻ بنفسه وما يفعله العباد، فكله بمشيئة الله، ودليل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ

يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]. وقال ﷻ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩، ٢٨]. فكل ما حدث في الكون فهو بمشيئة الله، وإذا آمن الإنسان بهذا سلم من عمل الشيطان، فإذا فعل فعلًا وحصل خلاف المقصود، قال ليتني لم أفعل، فهذا من عمل الشيطان، لأن الذي فعلته قد شاءه الله ﷻ ولابد أن يكون، لكن إن كان ذنبا فعليك بالتوبة والاستغفار.

رابعًا: الخلق، ومعناه: الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى خلق كل شيء، فنؤمن بعموم خلق الله تعالى لكل شيء، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. فكل شيء مخلوق لله: السموات، والأرضون، والبحار، والأنهار، والكواكب، والشمس، والقمر، الإنسان، الكل مخلوق لله ﷻ وحركات الإنسان مخلوقة لله؛ لأن الله تعالى خلق الإنسان وأفعاله، وإذا كان هو مخلوقًا فصفاته وأفعاله مخلوقة ولا شك، فأفعال العباد مخلوقة لرب العباد ﷻ، وإن كانت باختيار العباد وإرادتهم لكنها مخلوقة لله، وذلك لأن أفعال العباد ناشئة عن إرادة جازمة وقدرة تامة، وخالق الإرادة والقدرة هو الله سبحانه وتعالى.

وهل صفات الله مخلوقة؟

الجواب: لا، لأن صفاته سبحانه وتعالى كذاته، كما أن صفات الإنسان كذات الإنسان مخلوقة. وسنذكر في الفوائد إن شاء الله أن الناس انقسموا في القدر إلى ثلاثة أقسام: مفَرِّط، ومفْرِط، ومقتصد، أي: مستقيم.

«**قال: صدقت**» القائل: جبريل عليه السلام.

«**ثم قال: أخبرني عن الإحسان**» **الإحسان**: مصدر أحسن يحسن، وهو

بذل الخير والإحسان في حق الخالق: بأن تبني عبادتك على الإخلاص لله تعالى والمتابعة لرسول الله ﷺ، وكلما كنت أخلص وأتبع كنت أحسن. وأما الإحسان للخلق: فهو بذل الخير لهم من مال أو جاه أو غير ذلك.

فقال النبي ﷺ: «**الإحسان أن تعبد الله**» وعبادة الله لا تتحقق إلا بأمرين وهما: الإخلاص لله والمتابعة لرسول الله ﷺ، أي: عبادة الإنسان ربه سبحانه كأنه يراه. عبادة طلب وشوق وعبادة الطلب والشوق يجد الإنسان من نفسه حاثًا عليها، لأنه يطلب هذا الذي يحبه، فهو يعبده كأنه يراه، فيقصد وينيب إليه ويتقرب إليه سبحانه وتعالى.

«**فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» أي: اعبده على وجه الخوف ولا تخالفه، لأنك إن خالفته فإنه يراك فتعبده عبادة خائف منه، هارب من عذابه وعقابه، وهذه الدرجة عند أهل العبادة أدنى من الدرجة الأولى.

فصار للإحسان مرتبتان: مرتبة الطلب، ومرتبة الهرب.

مرتبة الطلب: أن تعبد الله كأنك تراه.

ومرتبة الهرب: أن تعبد الله وهو يراك عز وجل فاحذره، كما قال عز وجل: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٠]. وبهذا نعرف أن الجملتين متباينتان والأكمل الأول؛ ولهذا جعل النبي ﷺ الثاني في مرتبة ثانية متأخرة.

«**قال: فأخبرني عن الساعة**» لم يعد قوله: «**صدقت**» اكتفاءً بالأولى.

والساعة هي: قيام الناس من قبورهم لرب العالمين، يعني البعث، وسميت ساعة؛ لأنها داهية عظيمة، قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [**الحج: ١**]. فقال النبي ﷺ: «**ما المسؤول عنها**» يعني نفسه ﷺ «**بأعلم من السائل**» يعني جبريل عليه السلام، والمعنى: إذا كنت

تجهلها فأنا أجهلها، ولا أستطيع أن أخبرك به، لأن علم الساعة مما اختص الله به ﷻ، قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾ [الأحزاب: ٦٣]. وقال ﷻ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]. ولهذا يجب علينا أن نكذب كل من حدد عمر الدنيا في المستقبل، ومن قال به أو صدق به فهو كافر.

وما نسمع عن بعض أهل الشعوذة أن عمر الدنيا كذا وكذا قياسًا على ما مضى منها فإنه يجب علينا أن نقول بألسنتنا وقلوبنا كذبتم، ومن صدق بذلك فهو كافر؛ لأنه إذا كان أعلم الرسل البشرية وأعظم الرسل الملكية كلاهما لا يعرفان متى تكون فمن دونهما من باب أولى بلا شك.

ولما قال النبي ﷺ: «**ما المسؤول عنها بأعلم من السائل**»، قال جبريل ﵇: «**أخبرني عن أماراتها**» أي: علامات قربها؛ لأن الأمارة بمعنى العلامة، **والمراد**: أمارات قربها، وهو ما يعرف بالأشراط، قال الله ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴿١٨﴾﴾ [محمد: ١٨].

وأشراط الساعة قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام:

- أشراط مضت وانتهت.
- أشراط لم تزل تتجدد وهي الوسطى.
- أشراط كبرى تكون عند قرب قيام الساعة

ومن علامات الساعة ما ذكره ﷺ في هذا الحديث بقوله: «**أن تلد الأمة ربتها**» وفي لفظ: «**ربها**» والمعنى: «**أن تلد الأمة**» أي: الرقيقة المملوكة «**ربها**»

أي: سيدها، أو: «**ربتها**» هل المراد العين أو الجنس؟

والجواب: اختلف في هذا العلماء، فمنهم من قال: إن المراد تلد أن الأمة ربها، يعني أن تلد الأمة من يكون سيدًا لغيرها لا لها، فيكون المراد بالأمة: الأمة بالجنس.

وقيل: **المعنى**: إن الأمة بالعين تلد سيدها أو سيدتها؛ بحيث يكون الملك قد أولد أمته، ومعنى أولدها أي: أنجب منها، فيكون هذا الولد الذي أنجبته سيدًا لها؛ إما لأن أباه سيدها، وإما لأنه سوف يخلف أباه فيكون سيدًا لها.

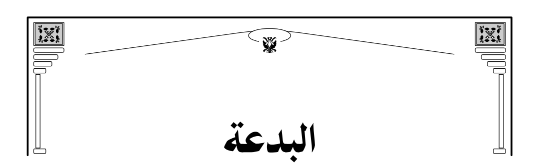
ولكن المعنى الأول أقوى؛ أن الإماء يلدن من يكونون أسيادًا مالكين، فهي كانت مملوكة في الأول، وتلد من يكونون أسيادًا مالكين، وهو كناية عن تغير الحال بسرعة، ويدل لهذا ما ذكره بعد حيث قال: «**وأن ترى الحفاة العراة العالة**» **الحفاة**: يعني ليس لهم نعال، والعراة: أي: ليس لهم ثياب تكسوهم وتكفيهم، العالة: أي: ليس عندهم ما يأكلون من النفقة أو السكنى، أو ما أشبه ذلك، عالة أي: فقراء.

«**يتطاولون في البنيان**» أي: يكونون أغنياء حتى يتطاولون في البنيان أيهم أطول، وهل المراد بالتطاول ارتفاعًا، أو جمالًا، أو كلاهما؟

الجواب: كلاهما، أي: يتطاولون في البنيان أيهم أعلى، ويتطاولون في البنيان أيهم أحسن، وهم في الأول فقراء لا يجدون شيئًا، لكن تغير الحال بسرعة مما يدل على قرب الساعة.

وهنا مسألة: هل وجد التطاول في البنيان أم لا؟ **والجواب**: الله أعلم فإنه قد يوجد ما هو أعظم مما في هذا الزمان، لكن كل أناس وكل جيل يحدث فيه من التطاول والتعالي في البنيان، وكل زمن يقول أهله: هذا من أشراط الساعة،

والله أعلم، لكن هذه علامة واضحة[١].



البدعة

والبدعة لغة: الشيء المستحدث.

واصطلاحًا: ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل[٢].

ومن الناس من يقول: البدع تنقسم إلى قسمين: حسنة وقبيحة بدليل قول عمر في التراويح: «**نعمت البدعة**» وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله ﷺ وليست مكروهة، أو هي حسنة للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس، وهؤلاء يقولون: ليس كل بدعة ضلالة ثم لهم هاهنا مقامان: أحدهما: أن يقولوا: إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح، فالقبيح ما نهى عنه الشارع، وما سكت عنه فليس بقبيح بل قد يكون حسنًا. المقام الثاني: أن يقولوا عن بدعة سيئة: هذه بدعة حسنة؛ لأن فيها من المصلحة كيت وكيت.

والجواب عن المقام الأول: أن القول بأن كل بدعة ضلالة هو نص رسول الله ﷺ؛ فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع، ومن نازع في دلالته فهو مراغم.

---

(١) «شرح الأربعين النووية» (ص/ ٥٦: ٧٥).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٢٣، ٢٤).

ويقال: ما ثبت حسنه فليس من البدع أو مخصوص من هذا العموم.

والمخصص هو الكتاب والسنة والإجماع نصًا أو استنباطًا، وأما عادة بعض البلاد أو قول كثير من العلماء فلا يصلح أن يكون معارضًا لقول الرسول ﷺ حتى يخصص به. لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس حتى من المنتسبين إلى العلم والدين.

وأيضًا لا يجوز حمل قوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**»، على البدعة التي نهي عنها بخصوصها؛ لأن هذا تعطيل لفائدة الحديث؛ فإن ما نهي عنه قد علم بذلك النهي أنه قبيح محرم، سواء كان بدعة أم لا وحمل الحديث على هذا من نوع التحريف والإلحاد، وفيه من المفاسد أشياء:

أحدها: سقوط الاعتماد على هذا الحديث.

الثاني: أن لفظ البدعة ومعناها يكون اسمًا عديم التأثير.

الثالث: أنه إذا لم يقصد بهذا الخطاب إلا المنهي عنه؛ كان كتمانًا لما يجب بيانه وبيانًا لما لم يقصد ظاهره وتلبيسًا محضًا؛ لا يسوغ للمتكلم إلا أن يكون مدلسًا.

الرابع: أنه لو أريد به ما فيه نهي خاص؛ لكان النبي ﷺ أحالهم في معرفة المراد به على ما لا يكاد يحيط به أحد ولا يحيط بأكثره إلا خواص الأمة؛ وهذا لا يجوز بحال.

الخامس: أنه لو أريد به ما فيه نهي خاص من البدع لكان أقل مما فيه نهي خاص، واللفظ العام لا يجوز أن يراد به الصور القليلة أو النادرة.

وأما المقام الثاني: فيقال: هب أن البدع تنقسم إلى حسن وقبيح؛ فهذا لا يمنع أن يكون الحديث دالًا على قبح الجميع وأكثر ما يقال: إذا ثبت أن هذا

حسن فهو مستثنى من العموم؛ لدليل كذا وكذا، أو يقال: إن ثبت أنه حسن فليس ببدعة، فأما ما يظن أنه حسن ولم يثبت حسنه أو ما يجوز أن يكون حسنًا وأن يكون غير حسن فلا يعارض به الحديث.

فأما صلاة التراويح فليست بدعة؛ لأن النبي ﷺ صلاها في الجماعة في أول رمضان ليلتين أو ثلاثًا، وصلاها في العشر الأواخر في جماعة مرات.

وتسمية عمر لها بدعة تسمية لغوية؛ لأن البدعة لغة: تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق. والبدعة الشرعية: كل ما لم يدل عليه دليل شرعي. فإذا كان نص رسول الله ﷺ قد دل على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته، أو دل عليه مطلقًا، ولم يعمل به إلا بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة؛ لأنه عمل مبتدأ، فلفظ البدعة في اللغة أعم من لفظ البدعة في الشريعة[١].

أنواع البدعة:

البدعة أنواع كثيرة: بدع في العقيدة، وبدع في الأقوال، وبدع في الأفعال. أما البدع في العقيدة فإنها تدور على شيئين: إما تمثيل، وإما تعطيل. فالتمثيل: أن يثبت لله تعالى الصفات، لكن على وجه المماثلة، فإن هذا بدعة؛ لأنه لم يكن من طريق النبي ﷺ وخلفائه الراشدين؛ فيكون بدعة، فمثلًا يثبت لله وجهًا، ويجعله مماثلًا لأوجه المخلوقين، أو أن لله يدًا ويجعلها مماثلة لأيدي المخلوقين، وهلم جرّا. هؤلاء مبتدعة لا شك، وبدعتهم تكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ولقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. ولقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. أما التعطيل: فهو

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٩٩، ٢٠١).

أن ينكر ما وصف الله تعالى به نفسه، فإن كان إنكار جحد وتكذيب؛ فهو كفر، وإن كان إنكار تأويل؛ فهو تحريف، وليس بكفر إذا كان اللفظ يحتمله، فإن كان لا يحتمله فلا فرق بينه وبين إنكار التكذيب، مثلا: إذا قال إنسان: إن الله ﷻ قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [**المائدة**: ٦٤]. والمراد باليدين: النعمة، نعمة الدين ونعمة الدنيا، أو نعمة الدنيا ونعمة الآخرة، فهو تحريف؛ لأن النعمة ليست واحدة ولا ألف ولا ملايين ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [**النحل**: ١٨]. فليست النعمة اثنتين، لا بالجنس ولا بالنوع، فيكون هذا تحريفًا وبدعة؛ لأنه على خلاف ما تلقاه النبي ﷺ وأصحابه والأئمة الهداة من بعدهم[١].

* تحريم إحداث شيء في دين الله ولو عن حسن قصد، ولو كان القلب يرق لذلك ويقبل عليه؛ لأن هذا من عمل الشيطان.

فإن قال قائل: لو أحدثت شيئًا أصله من الشريعة، لكن جعلته على صفة معينة، لم يأت بها الدين، فهل يكون مردودًا أو لا؟

والجواب: يكون مردودًا، مثل ما أحدثه بعض الناس من العبادات والأذكار والأخلاق وما أشبهها؛ فهي مردودة.

* وليعلم أن المتابعة لا تتحقق إلا إذا كان العمل موافقًا للشريعة في أمور ستة: سببه، وجنسه، وقدره، وكيفيته، وزمانه، ومكانه.

فإذا لم يوافق الشريعة في هذه الأمور الستة فهو باطل مردود؛ لأنه أحدث في دين الله ما ليس منه.

أولًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في سببه: وذلك بأن يفعل الإنسان

(١) «تفسير سورة الحجرات» (ص/ ١٠).

عبادة لسبب لم يجعله الله تعالى سببا مثل: أن يصلي ركعتين كلما دخل بيته ويتخذها سنة، فهذا مردود.

مع أن الصلاة أصلها مشروع؛ لكن لما قرنها بسبب لم يكن سببًا شرعيًا صارت مردودة.

مثال آخر: لو أن أحدًا أحدث عيدًا لانتصار المسلمين في بدر؛ فإنه يرد عليه، ؛ لأنه ربطه بسبب لم يجعله الله ورسوله سببًا.

ثانيًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في الجنس، فلو تعبد لله بعبادة لم يشرع جنسها فهي غير مقبولة، مثال ذلك: لو أن أحدًا ضحى بفرس، فإن ذلك مردود عليه ولا يقبل منه، لأنه مخالف للشريعة في الجنس، إذ أن الأضاحي إنما تكون من بهيمة الأنعام وهي: الإبل، والبقر، والغنم.

أما لو ذبح فرسًا ليتصدق بلحمها فهذا جائز، لأنه لم يتقرب إلى الله بذبحه أضحية؛ وإنما ذبحه ليتصدق بلحمه.

ثالثًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في القدر: فلو تعبد شخص لله ﷻ بقدر زائد على الشريعة لم يقبل منه، ومثال ذلك:

رجل توضأ أربع مرات أي: غسل كل عضو أربع مرات، فالرابعة لا تقبل؛ لأنها زائدة على ما جاءت به الشريعة، بل قد جاء في الحديث أن النبي ﷺ توضأ ثلاثًا وقال: «**من زاد على ذلك فقد أساء وتعدى وظلم**».

رابعًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في الكيفية: فلو عمل شخص عملًا، يتعبد به لله وخالف الشريعة في كيفيته، لم يقبل منه، وعمله مردود عليه.

ومثاله: لو أن رجلًا صلى وسجد قبل أن يركع، فصلاته باطلة مردودة؛ لأنها لم توافق الشريعة في الكيفية.

وكذلك لو توضأ منكسًا بأن بدأ بالرجل ثم الرأس ثم اليد ثم الوجه فوضوؤه باطل، لأنه مخالف للشريعة في الكيفية.

خامسًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في الزمان: فلو صلى الصلاة قبل دخول وقتها، فالصلاة غير مقبولة؛ لأنها في زمن غير ما حدده الشرع.

ولو ضحى قبل أن يصلي صلاة العيد لم تقبل لأنها لم توافق الشرع في الزمان.

ولو اعتكف في غير زمنه؛ فإنه ليس بمشروع، لكنه جائز؛ لأن النبي ﷺ أقر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الاعتكاف في المسجد الحرام حين نذره.

ولو أن أحدًا أخر العبادة المؤقتة عن وقتها بلا عذر، كأن صلى الفجر بعد طلوع الشمس غير معذور؛ فصلاته مردودة؛ لأنه عمل عملا ليس عليه أمر الله ورسوله.

سادسًا: أن يكون العمل موافقًا للشريعة في المكان: فلو أن أحدًا اعتكف في غير المساجد بأن يكون قد اعتكف في المدرسة أو في البيت، فإن اعتكافه لا يصح لأنه لم يوافق الشرع في مكان الاعتكاف؛ فالاعتكاف محله المساجد.

فانتبه لهذه الأصول الستة، وطبِّق عليها ما يَرِدُ عليك، وهذه أمثلة على جملة من الأمور المردودة؛ لأنها مخالفة لأمر الله ورسوله.

المثال الأول: من باع أو اشترى بعد الأذان الثاني من يوم الجمعة، وهو ممن تجب عليه الجمعة؛ فعقده باطل؛ لأنه مخالف لأمر الله ورسوله.

فلو وقع هذا وجب رد البيع؛ فيرد الثمن إلى المشتري وترد السلعة إلى البائع، ولهذا لما أخبر النبي ﷺ بأن التمر الجيد يؤخذ منه الصاع بصاعين والصاعين بثلاثة قال: رده، أي: رد البيع؛ لأنه على خلاف أمر الله ورسوله.

المثال الثاني: لو تزوجت امرأة بلا ولي فالزواج باطل؛ لأن النبي ﷺ قال: لا نكاح إلا بولي.

المثال الثالث: لو طلق رجل امرأته وهي حائض، فهل يقع الطلاق، أو لا يقع؟

والجواب فيه خلاف بين العلماء، ولما ذكر للإمام أحمد رحمه الله القول بأنه: لا يقع الطلاق في الحيض. قال: «**هذا قول سوء**».

وهذا قول الإمام أحمد رحمه الله وناهيك به علمًا في الحديث والفقه، وقد أنكر هذا القول بعدم وقوع الطلاق، ويرى أن الطلاق في الحيض يقع ويحسب طلقة.

لكن هناك من يقول: إنه لا يقع كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والمسألة خلافية، لكني ذكرتها حتى لا تتهاونوا في إفتاء الناس بعدم وقوع الطلاق في الحيض، بل ألزموهم به؛ لأنهم التزموه، كما ألزم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس بالطلاق الثلاث لما التزموه، مع أن الطلاق الثلاث يعد واحدة في عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر وسنتين من خلافة عمر، لكن لما تجرأ الناس على المحرم؛ ألزمهم به رضي الله عنه قال: إن الناس استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة؛ فلو أمضيناه عليهم.

قلت: هذا لأن الناس الآن تلاعبوا، حيث يأتيك رجل عامي، ويقول: إنه طلق زوجته في الحيض من عشر سنين، فتقول له: فإنه قد وقع، فيقول لك: إنه طلاق في الحيض فيكون بدعيًا، يقول هذا وهو عامي لا يعرف الكوع من الكرسوع؛ لكن لأن له هوى.

فهل يمكن أن نفتي مثل هذا ونقول له: طلاقك لم يقع؟!

الجواب: لا يمكن؛ لأنه أمامنا مسؤولية يوم القيامة، بل نقول: ألزمت

نفسك فلزمك، أرأيت لو أنه حين انتهت عدتها من تلك الطلقة وتزوجها رجل آخر فهل تأتي إليه وتقول: المرأة امرأتي؟!!

الجواب: لا يقول هذا، فإذا كان هو الذي ألزم نفسه بذلك فكيف نفتح له المجال.

على كل حال؛ الطلاق في الحيض أكثر العلماء يقولون: إنه يقع، والذين يقولون: ليس بواقع، قال الإمام أحمد عن قولهم: قول سوء، يعني: لا ينبغي أن يؤخذ به.

المثال الرابع: رجل باع أوقية ذهب بأوقية ونصف، فهذا البيع باطل؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل سواء بسواء**».

المثال الخامس: رجل صلى في ثوب مغصوب، فجمهور العلماء يقولون: تصح صلاته؛ لأن النهي ليس عن الصلاة، وإنما النهي عن الثوب المغصوب سواء صليت أو لم تصل، فالنهي هنا لا يعود إلى الصلاة، فالنبي ﷺ لم يقل: لا تصلوا في الثوب المغصوب، بل نهى عن الغصب وحرمه ولم يتعرض للصلاة.

المثال السادس: رجل صلى نفلًا بغير سبب في أوقات النهي، فعمله هذا مردود؛ لأنه منهي عنه لنفسه.

المثال السابع: صام رجل عيد الفطر، فصومه هذا مردود؛ لأنه منهي عنه لنفسه.

المثال الثامن: توضأ رجل بماء مغصوب، فإنه صحيح؛ لأن النهي عن غصب الماء لا عن الوضوء بالماء المغصوب.

فإذا ورد النهي عن نفس العبادة فهي غير صحيحة، وإذا كان النهي عامًا فإنه لا يتعلق بصحة العبادة.

المثال التاسع: رجل غش إنسانًا بأن خدعه في البيع؛ فالبيع صحيح؛ لأن النهي عن الغش، ولذلك إذا قبل المغشوش بهذا البيع صح البيع، قال النبي ﷺ: «**لا تلقوا الجلب**»، والجلب: هو الذي يأتي به الأعراب إلى البلد من المواشي والأطعمة وغير ذلك، «**فمن تلقى فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار**»، ولم يقل: فإن الشراء باطل، بل صحح الشراء، وجعل الخيار لهذا المتلقى منه، وهو المغشوش المخدوع.

إذًا فَرْقٌ أن ينصب النهي عن العمل نفسه أو عن أشياء خارجة عنه، فإذا كان عن العمل نفسه فلا شك أنه مردود؛ لأنك لو صححته لكان في ذلك محادة لله ورسوله، أما إذا كان عن أمر خارج فالعمل باق على الصحة، والإثم في العمل الذي فعلته وهو محرم.

المثال العاشر: رجل حج بمال مغصوب، بأن غصب بعيرًا وحج عليها، فالحج صحيح، هذا هو قول الجمهور وهو الصحيح، لكنه آثم بغصب هذه الناقة مثلًا أو السيارة؛ لأن هذا خارج عن العبادة، إذ قد يحج الإنسان بدون رحل.

وقال بعضهم: لا يصح الحج، وأنشد:

إذا حججت بمال أصله سحت فما حججت ولكن حجت العير

رواية مسلم: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**» منطوق الحديث: أنه إذا لم يكن عليه أمر الله ورسوله؛ فهو مردود، وهذا في العبادات لا شك فيه؛ لأن الأصل في العبادات المنع، حتى يقوم دليل على مشروعيتها.

فلو أن رجلًا تعبد لله ﷻ بشيء وأنكر عليه إنسان، فقال: ما الدليل على أنه حرام؟ فالقول قول المنكر فيقول: الدليل: هو أن الأصل في العبادات المنع والحظر، حتى يقوم دليل على أنها مشروعة.

أما غير العبادات فالأصل فيها الحل، سواء من الأعيان، أو من الأعمال فإن الأصل فيها الحل.

مثال الأعيان: رجل صاد طيرًا ليأكله، فأنكر عليه، فقال: ما الدليل على التحريم؟ فالقول قوله هو؛ لأن الأصل الحل كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

ومثال الأعمال: غير العبادات الأصل فيها الحل، مثال ذلك: رجل عمل عملًا في بيته، أو في سيارته، أو في لباسه، أو في أي شيء من أمور دنياه فأنكر عليه رجل آخر فقال: أين الدليل على التحريم؟ فالقول قول الفاعل لأن الأصل الحل، **فعليه فنقول: الأقسام ثلاثة**:

الأول: ما علمنا أن الشرع شرع من العبادات؛ فيكون مشروعًا

الثاني: ما علمنا أن الشرع نهى عنه؛ فهذا يكون ممنوعًا.

الثالث: ما لم نعلم عنه من العبادات؛ فهو ممنوع.

أما في المعاملات والأعيان فنقول:

هي ثلاثة أقسام أيضًا:

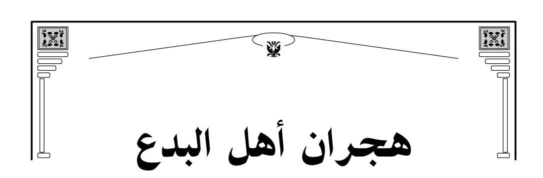
الأول: ما علمنا أن الشرع أذن فيه، فهو مباح، مثل أكل النبي ﷺ حمر الوحش.

الثاني: ما علمنا أن الشرع نهى عنه، كذات الناب من السباع؛ فهذا ممنوع.

الثالث: ما لم نعلم عنه؛ فهذا مباح؛ لأن الأصل في غير العبادات الإباحة[١].

---

(١) «شرح الأربعين» (ص/ ١١٠: ١١٦)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ٢٨٩، ٣٣٣).



هجران أهل البدع

الهجران مصدر هجر، وهو لغة: الترك.

والمراد بهجران أهل البدع: الابتعاد عنهم، وترك محبتهم، وموالاتهم، والسلام عليهم، وزيارتهم، وعيادتهم، ونحو ذلك.

وهجران أهل البدع واجب لقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. ولأن النبي ﷺ هجر كعب بن مالك وصاحبيه، حين تخلفوا عن غزوة تبوك.

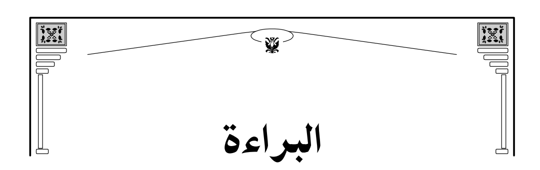
لكن إن كان في مجالستهم مصلحة لتبيين الحق لهم وتحذيرهم من البدعة؛ فلا بأس بذلك، ربما يكون ذلك مطلوبًا لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وهذا قد يكون بالمجالسة، والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة، والمكاتبة.

ومن هجر أهل البدع ترك النظر في كتبهم خوفًا من الفتنة بها، أو ترويجها بين الناس، فالابتعاد عن مواطن الضلال واجب؛ لقوله صلى الله عليه و سلم، في الدجال: «**من سمع به فلينأ عنه فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات**» رواه أبو داود. قال الألباني: وإسناده صحيح.

لكن إذا كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم؛ للرد عليها؛ فلا بأس بذلك لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به وكان قادرًا على

الرد عليهم، بل ربما كان واجبًا؛ لأن رد البدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب(١).



البراءة

ولا يتم الإسلام إلا بالبراءة مما سواه، كما قال الله تعالى عن إبراهيم الخليل ﷺ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦ - ٢٨].

والبراءة نوعان:

الأول: براءة من عمل.

الثاني: براءة من عامل.

فأما البراءة من العمل: فتجنب من كل عمل محرم، سواء كان كفرًا أم دونه، فيبرأ المؤمن من الشرك، والزنى، وشرب الخمر، ونحو ذلك؛ بحيث لا يرضاه ولا يقره، ولا يعمل به، لأن الرضا بذلك، أو إقراره، أو العمل به مضادة لله تعالى ورضًا بما لا يرضاه.

وأما البراءة من العامل:

- فإن كان عمله كفرًا وجبت البراءة منه بكل حال من كل وجه لما سبق من الآيات الكريمة، ولأنه لم يتصف بما يقتضي ولاءه.

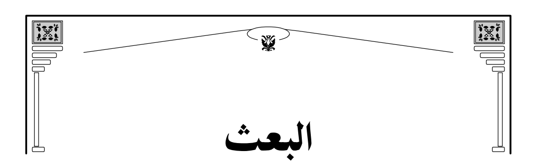
- وإن كان عمله دون الكفر؛ وجبت البراءة منه من وجه دون وجه، فيوالى

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٥)، و«شرح الأربعين النووية» (ص/ ٢٩٢).

بما معه من الإيمان والعمل الصالح، ويتبرأ منه بما معه من المعاصي؛ لأن الفسوق لا ينافي أصل الإيمان، فقد يكون في الإنسان خصال فسوق، وخصال طاعة، وخصال إيمان، وخصال كفر كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ **[الحجرات: ٩-١٠]**. فجعل الله تعالى الطائفتين المقتتلتين إخوة للطائفة المصلحة، ووصفهم بالإيمان مع أن قتال المؤمن لأخيه من خصال الكفر؛ لقول النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**». ولم تكن هذه الخصلة الكفرية منافية لأصل الإيمان ولا رافعة للأخوة الإيمانية، ولا ريب أن الأخوة الإيمانية مقتضية للمحبة والولاية، ويقوى مقتضاها بحسب قوة الإيمان والاستقامة.

وهذا الأصل - أعني أنه قد يجتمع في الإنسان خصلة إيمان، وخصلة كفر - هو ما دل عليه الكتاب والسنة وكان عليه السلف والأئمة، فتكون المحبة والولاية تابعة لما معه من خصال الإيمان، والكراهة والعداوة تابعة لما عنده من خصال الكفر[١].

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ٩، ٥٨، ٤/ ٢٤٤، ٢٤٦).



البعث

البعث لغة: الإرسال، والنشر، و[الإخراج].

وشرعًا: إحياء الأموات يوم القيامة.

والحشر لغة: الجمع.

وشرعًا: جمع الخلائق يوم القيامة لحسابهم والقضاء بينهم.

والبعث والحشر حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين قال الله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿٥٠﴾﴾ [الواقعة: ٤٩، ٥٠].

وقال النبي ﷺ: «**يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء، كقرصة النقي ليس فيها علم لأحد**»(١).



البينات

الله ﷻ لم يدع الخلق هملًا، بل أقام لهم الحجج، وأقام البينات، حتى لا يكون للناس على الله حجة؛ لقوله: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ٨٦].

هذه البينات تنقسم إلى أقسام: شرعية، وعقلية، وحسية؛ أما السمعية:

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٦٠)، وانظر: «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٧٣).

فهي القرآن، **وأما العقلية**: فهي أن كل عاقل يتدبر ما جاء به الرسول ﷺ يعلم أنه حق؛ فإنه ما أمر بشيء فقال العقل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء **فقال العقل**: ليته لم ينه عنه. **وأما الحسية** فظاهرة انتصاراته العظيمة في هذه المدة الوجيزة، وانتصار أصحابه حتى فتحوا مشارق الأرض ومغاربها، مع أنهم كانوا أذلة، مستضعفون في الأرض، يخافون أن يتخطفهم الناس. هذا من أكبر الأدلة على أنه رسول الله حقًا. إذن فالآيات شرعية وحسية[١].



التأويل

التأويل لغة: ترجيع الشيء إلى الغاية المرادة منه، من الأَوْل وهو الرجوع.

وفي الاصطلاح: رد الكلام إلى الغاية المرادة منه، بشرح معناه، أو حصول مقتضاه.

ويطلق على ثلاثة معان:

الأول: «**التفسير**»: وهو توضيح الكلام بذكر معناه المراد به، ومنه قوله تعالى عن صاحبي السجن يخاطبان يوسف: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦]. وقول النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»، وسبق قول ابن عباس رضي الله عنهما: «**أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله**». ومنه قول ابن جرير، وغيره من المفسرين تأويل قوله تعالى أي: تفسيره.

والتأويل بهذا المعنى معلوم لأهل العلم.

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٥١٧).

* المعنى الثاني: مآل الكلام إلى حقيقته، فإن كان خبرًا فتأويله نفس حقيقة المخبر عنه، وذلك في حق الله كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، وإن كان طلبًا فتأويله امتثال المطلوب.

- **مثال الخبر**: قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ﴾ [الأعراف: ٥٣]. أي: ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا وقوع حقيقة ما أخبروا به من البعث والجزاء، ومنه قوله تعالى عن يوسف: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ﴾ [يوسف: ١٠٠].

- **ومثال الطلب**: قول عائشة ﵂: «**كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي يتأول القرآن**»؛ أي: يمتثل ما أمره الله به في قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ٣﴾ [النصر: ١- ٣].

وتقول: فلان لا يتعامل بالربا؛ يتأول قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والتأويل بهذا المعنى مجهول حتى يقع فيدرك واقعًا.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]. فيحتمل أن يكون المراد بالتأويل فيها: التفسير، ويحتمل أن يكون المراد به: مآل الكلام إلى حقيقته بناء على الوقف فيها والوصل.

فعلى قراءة الوقف عند قوله: «**إلا الله**»؛ يتعين أن يكون المراد به مآل الكلام إلى حقيقته؛ لأن حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر لا يعلمها إلا الله ﷻ.

وعلى قراءة الوصل يتعين أن يكون المراد به التفسير؛ لأن تفسيره معلوم للراسخين في العلم؛ فلا يختص علمه بالله تعالى.

فنحن نعلم معنى الاستواء أنه: العلو والاستقرار، وهذا هو التأويل المعلوم لنا، لكننا نجهل كيفيته وحقيقته التي هو عليها، وهذا هو التأويل المجهول لنا.

وكذلك نعلم معاني ما أخبرنا الله به من أسمائه وصفاته، ونميز الفرق بين هذه المعاني، فنعلم معنى الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، ونحو ذلك.

ونعلم أن الحياة ليس هي العلم، وأن العلم ليس هو القدرة، وأن القدرة ليست هي السمع، وأن السمع ليس هو البصر .. وهكذا بقية الصفات والأسماء، لكننا نجهل حقائق هذه المعاني وكنهها الذي هي عليه بالنسبة إلى الله ﷻ.

وهذا المعنيان للتأويل هما المعنيان المعروفان في الكتاب والسنة وكلام السلف.

* المعنى الثالث للتأويل: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح؛ لدليل يقتضيه. وإن شئت فقل: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر لدليل يقتضيه.

وهذا اصطلاح كثير من المتأخرين الذين تكلموا في الفقه وأصوله، وهو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات، وهل هو محمود أو مذموم؟ هل هو حق أو باطل؟

والتحقيق: أنه إن دل عليه دليل صحيح فهو حق محمود يعمل به؛ ويكون

من المعنى الأول للتأويل، وهو التفسير؛ لأن تفسير الكلام تأويله إلى ما أراده المتكلم به سواء كان على ظاهره، أم على خلاف ظاهره، ما دمنا نعلم أنه مراد المتكلم.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]. فإن الله تعالى يخوف عباده بإتيان أمره المستقبل، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى بدليل قوله: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: ٩٨]. فإن ظاهر اللفظ إذا فرغت من القراءة، والمراد: إذا أردت أن تقرأ؛ لأن النبي ﷺ كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ، لا إذا فرغ من القراءة.

وإن لم يدل عليه دليل صحيح كان باطلًا مذمومًا، وجديرًا بأن يسمى تحريفًا لا تأويلًا.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]. فإن ظاهره أن الله تعالى علا على العرش علوًا خاصًا يليق بالله ﷻ، وهذا هو المراد، فتأويله إلى أن معناه استولى وملك تأويل باطل مذموم، وتحريف للكلم عن مواضعه؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح[١].

* والتأويل ليس كله مذمومًا؛ لأن التأويل له معان متعددة، يكون بمعنى التفسير، ويكون بمعنى العاقبة والمال، ويكون بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره.

(أ) يكون بمعنى التفسير:

كثير من المفسرين عندما يفسرون الآية، يقولون: تأويل قوله تعالى كذا

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ١٨٠).

وكذا. ثم يذكرون المعنى وسمي التفسير تأويلًا؛ لأننا أولنا الكلام، أي: جعلناه يؤول إلى معناه المراد به.

(ب) **تأويل بمعنى**: عاقبة الشيء:

وهذا إن ورد في طلب، فتأويله فعله إن كان أمرًا و تركه إن كان نهيًا، وإن ورد في خبر، فتأويله وقوعه.

مثاله في الخبر قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. فالمعنى: ما ينتظر هؤلاء إلا عاقبة ومآل ما أخبروا به، يوم يأتي ذلك المخبر به، يقول الذين نسوه من قبل: قد جاءت رسل ربنا بالحق.

ومنه قول يوسف لما خر له أبواه و إخوته سجدا قال: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]: هذا وقوع رؤياي؛ لأنه قال ذلك بعد أن سجدوا له.

ومثاله في الطلب قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده بعد أن أنزل عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ [النصر: ١]. يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا و بحمدك، اللهم اغفر لي**»، يتأول القرآن. أي: يعمل به.

(ج) المعنى الثالث للتأويل:

صرف اللفظ عن ظاهره.

وهذا النوع ينقسم إلى محمود ومذموم:

فإن دل عليه دليل، فهو محمود، ويكون من القسم الأول، وهو التفسير.

وإن لم يدل عليه دليل، فهو مذموم، ويكون من باب التحريف، وليس من باب التأويل.

وهذا الثاني هو الذي درج عليه أهل التحريف في صفات الله ﷻ.

مثاله قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: ظاهر اللفظ أن الله تعالى استوى على العرش: استقر عليه، وعلا عليه، فإذا قال قائل: معنى «**استوى**»: استولى على العرش، فنقول: هذا تأويل عندك؛ لأنك صرفت اللفظ عن ظاهره، لكن هذا تحريف في الحقيقة؛ لأنه ما دل عليه دليل، بل الدليل على خلافه، كما سيأتي إن شاء الله.

فأما قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [**النحل**: ١]. فمعنى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾، أي: سيأتي أمر الله، فهذا مخالف لظاهر اللفظ، لكن عليه دليل وهو قوله: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [**النحل**: ٩٨]. أي: إذا أردت أن تقرأ، وليس المعنى: إذا أكملت القراءة، قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأننا علمنا من السنة أن النبي ﷺ إذا أرد أن يقرأ؛ استعاذ بالله من الشيطان الرجيم، لا إذا أكمل القراءة؛ فالتأويل صحيح.

وكذلك قول أنس بن مالك: كان النبي صلى الله عليه و سلم إذا دخل الخلاء، قال: «**أعوذ بالله من الخبث والخبائث**». فمعنى «**إذا دخل**»: إذا أراد أن يدخل؛ لأن ذكر الله لا يليق داخل هذا المكان، فلهذا حملنا قوله: «**إذا دخل**» على: إذ أراد أن يدخل: هذا التأويل الذي دل عليه صحيح، ولا يعدو أن يكون تفسيرًا.

لذلك قلنا: إن التعبير بالتحريف عن التأويل، الذي ليس عليه دليل صحيح أولى؛ لأنه الذي جاء به القرآن، ولأنه ألصق بطريق المحرف، ولأنه أشد تنفيرًا عن هذه الطريقة المخالفة لطريق السلف، ولأن التحريف كله مذموم، بخلاف

التأويل، فإنه منه ما يكون مذمومًا ومحمودًا، فيكون التعبير بالتحريف أولى من التعبير بالتأويل من أربعة أوجه[١].



الترادف والتباين

ما هو المترادف والمتباين؟

المترادف: متعدد اللفظ متحد المعنى.

والمتباين: متعدد اللفظ والمعنى.

فحجر وإنسان متباين؛ لأن اللفظ مختلف، والمعنى مختلف، وبشر وإنسان مترادف؛ لأن اللفظ متعدد والمعنى واحد.

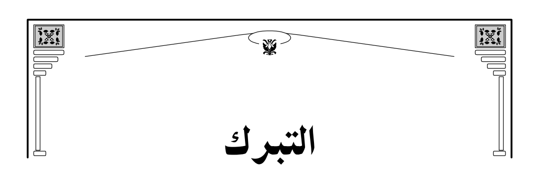
الله، الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس .. الخ.

باعتبار دلالتها على «الله» مترادفة؛ لأنها تدل على شيء واحد، وباعتبار دلالة كل واحد منها على معناه متباينة[٢].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٨٨: ٩١).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (١/ ١٦١).



التبرك

«**تبرك**»: تفعل من البركة، والبركة: هي كثرة الخير وثبوته، وهي مأخوذة من البركة بالكسر، والبركة: مجمع الماء، ومجمع الماء يتميز عن مجرى الماء بأمرين:

١- الكثرة.

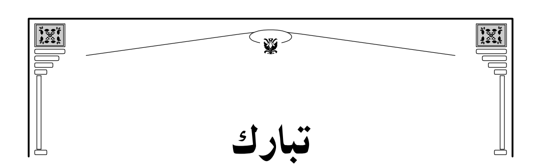
٢- الثبوت.

والتبرك: طلب البركة، وطلب البركة لا يخلو من أمرين:

١- أن يكون التبرك بأمر شرعي معلوم؛ مثل القرآن، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ [ص: ٢٩]. فمن بركته أن من أخذ به حصل له الفتح، فأنقذ الله بذلك أمما كثيرة من الشرك، ومن بركته أن الحرف الواحد بعشر حسنات، وهذا يوفر للإنسان الوقت والجهد . . إلى غير ذلك من بركاته الكثيرة.

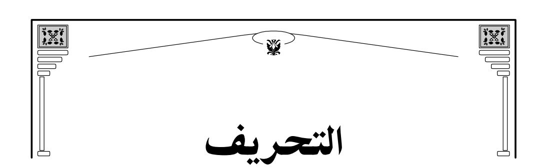
٢- أن يكون بأمر حسي معلوم؛ مثل: التعليم، والدعاء، ونحوه؛ فهذا الرجل يتبرك بعلمه ودعوته إلى الخير؛ فيكون هذا بركة؛ لأننا نلنا منه خيرًا كثيرًا[١].

(١) «القول المفيد» (١/ ١٩٥).



تبارك

«**تبارك**»: قال العلماء: معنى تبارك؛ أي: كثرت بركاته وخيراته، ولهذا يقولون: إن هذا الفعل لا يوصف به إلا الله؛ فلا يقال: تبارك فلان؛ لأن هذا الوصف خاص بالله. وقول العامة: «**أنت تباركت علينا**» لا يريدون بهذا ما يريدونه بالنسبة إلى الله ﷻ، وإنما يريدون أصابنا بركة من مجيئك، والبركة يصح إضافتها إلى الإنسان؛ إذا كان أهلًا لذلك، قال أسيد بن حضير حين نزلت آية التيمم بسبب عقد عائشة الذي ضاع منها: «ما هذه بأول بركتكم يا آل أبي بكر»[١].



التحريف

في هذه الجملة بيان صفة إيمان أهل السنة بصفات الله تعالى، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بها إيمانًا خاليًا من هذه الأمور الأربعة: التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل.

فالتحريف: التغيير وهو: إما لفظي، وإما معنوي، والغالب أن التحريف اللفظي لا يقع، وإذا وقع، فإنما يقع من جاهل؛ فالتحريف اللفظي - يعني - تغيير الشكل؛ فمثلًا: فما تجد أحدًا يقول: «الحمدَ لله رب العالمين» بفتح

(١) «القول المفيد» (٢/ ٥١٥).

الدال، إلا إذا كان جاهلًا . . هذا الغالب!

لكن التحريف المعنوي هو الذي وقع فيه كثير من الناس.

فأهل السنة والجماعة إيمانهم بما وصف الله به نفسه خال من التحريف؛ يعني: تغيير اللفظ أو المعنى.

وتغيير المعنى يسميه القائلون به تأويلًا، ويسمون أنفسهم بـ «**أهل التأويل**»؛ لأجل أن يصبغوا هذا الكلام صبغة القبول؛ لأن التأويل لا تنفر منه النفوس ولا تكرهه، لكن ما ذهبوا إليه في الحقيقة تحريف؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح؛ إلا أنهم لا يستطيعون أن يقولوا: تحريفًا! ولو قالوا: هذا تحريف، لأعلنوا على أنفسهم برفض كلامهم.

ولهذا عبر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتحريف دون التأويل، مع أن كثيرًا ممن يتكلمون في هذا الباب يعبرون بنفي التأويل، يقولون: من غير تأويل، لكن ما عبر به المؤلف أولى لوجوه أربعة:

الوجه الأول: أنه اللفظ الذي جاء به القرآن؛ فإن الله تعالى قال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]. والتعبير الذي عبر به القرآن أولى من غيره؛ لأنه أدل على المعنى.

الوجه الثاني: أنه أدل على الحال، وأقرب إلى العدل، فالمؤول بغير دليل ليس من العدل أن نسميه مؤولًا، بل العدل أن نصفه بما يستحق، وهو أن يكون محرفًا.

الوجه الثالث: أن التأويل بغير دليل باطل، يجب البعد عنه والتنفير منه، واستعمال التحريف فيه أبلغ تنفيرًا من التأويل؛ لأن التحريف لا يقبله أحد، لكن التأويل لين، تقبله النفس، وتستفصل عن معناه، أما التحريف بمجرد ما نقول:

هذا تحريف. ينفر الإنسان منه، إذا كان كذلك؛ فإن استعمال التحريف فيمن خالفوا طريق السلف أليق من استعمال التأويل.

الوجه الرابع: أن التأويل ليس مذمومًا كله، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**»، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]. فامتدحهم بأنهم يعلمون التأويل[1].



التزكية

التزكية لها ثلاث متعلقات:

الأول: في حق الله.

الثاني: في حق الرسول.

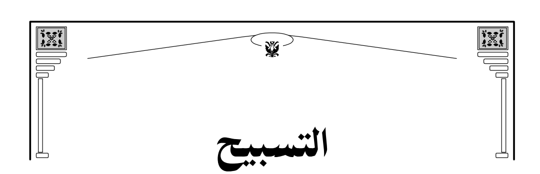
الثالث: في حق عامة الناس.

في حق الله تعالى يتزكى من الشرك فيعبد الله تعالى مخلصًا له الدين، في حق الرسول يتزكى من الابتداع؛ فيعبد الله على مقتضى شريعة النبي ﷺ في العقيدة، والقول، والعمل، في معاملة الناس يتزكى من الغل والحقد والعداوة والبغضاء، وكل ما يجلب العداوة والبغضاء بين المسلمين يتجنبه، ويفعل كل ما فيه المودة والمحبة[2].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٨٦: ٨٨)، وانظر: «فتاوى العقيدة» (٤/ ٢١).

(٢) «تفسير جزء عم» (ص/ ١٧٢).



التسبيح

التسبيح بمعنى التنزيه، وتنزيه الله معناه: تنزيهه عما لا يليق به في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه، فمعنى التسبيح في «سبحان الله»: تنزيه الله تعالى عما لا يليق به الذي لا يليق بالله ﷻ أمران:

أحدهما: النقص في صفاته، الثاني: مماثلة المخلوقين فيها، على أنه يمكن أن نرد الثاني إلى الأول، ونقول: إن مماثلة المخلوقين نقص؛ لأن مماثلة الكامل بالناقص يجعله ناقصًا.

لكن التسبيح نوعان:

تسبيح بلسان المقال، وتسبيح بلسان الحال.

أما التسبيح بلسان الحال فهو عام ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].
وأما التسبيح بلسان المقال، فهو عام كذلك، لكن يخرج منه الكافر، فإن الكافر لم يسبح الله بلسانه؛ ولهذا يقول تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]. ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩]. فهم لم يسبحوا الله تعالى؛ لأنهم أشركوا به، ووصفوه بما لا يليق به.

فالتسبيح بلسان الحال يعني: أن حال كل شيء في السموات والأرض تدل على تنزيه الله ﷻ عن العبث وعن النقص، حتى الكافر إذا تأملت حاله، وجدتها تدل على تنزه الله تعالى عن النقص والعيب.

وأما التسبيح بلسان المقال، فيعني: أن يقول: سبحان الله[١].



التشبيه والتكييف والتمثيل

التكييف:

التكييف: حكاية كيفية الصفة؛ كقول القائل: كيفية يد الله، أو نزوله إلى السماء الدنيا كذا وكذا.

التمثيل، والتشبيه:

التمثيل: إثبات مثيل للشيء.

والتشبيه: إثبات مشابه له. فالتمثيل يقتضي المماثلة، وهي المساواة من كل وجه، والتشبيه يقتضي المشابهة، وهي المساواة في أكثر الصفات، وقد يطلق أحدهما على الآخر، والفرق بينهما وبين التكييف من وجهين:

أحدهما: أن التكييف أن يحكي كيفية الشيء، سواء كانت مطلقة أم مقيدة بشبيه، وأما التمثيل والتشبيه فيدلان على كيفية مقيدة بالمماثل والمشابه.

ومن هذا الوجه يكون التكييف أعم؛ لأن كل ممثل مكيف، ولا عكس.

ثانيهما: أن التكييف يختص بالصفات، أما التمثيل فيكون في القدر والصفة والذات، ومن هذا الوجه يكون التمثيل أعم؛ لتعلقه بالذات والصفات والقدر.

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٣٤٥)، و«شرح رياض الصالحين» (١/ ١٨٩)، و«تفسير سورة يس» (ص/ ١٣١)، وانظر: (ص/ ٣١٤)، و«تفسير سورة الحديد» (ص/ ٣٥٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٦٠، ٣٦١).

ثم التشبيه الذي ضل به من ضل من الناس، على نوعين:

أحدهما: تشبيه المخلوق بالخالق.

والثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق.

فأما تشبيه المخلوق بالخالق، فمعناه: إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال، والحقوق، والصفات.

فالأول: كفعل من أشرك في الربوبية، ممن زعم أن مع الله خالقًا.

والثاني: كفعل المشركين بأصنامهم، حيث زعموا أن لها حقًا في الألوهية، فعبدوها مع الله.

والثالث: كفعل الغلاة في مدح النبي ﷺ، أو غيره مثل قول المتنبي يمدح عبد الله بن يحيى البحتري:

فكن كما شئت يا من لا شبيه وكيف شئت فما خلق يدانيكا

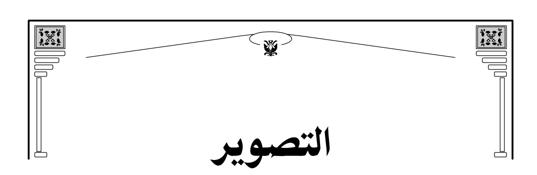
وأما تشبيه الخالق بالمخلوق فمعناه: أن يثبت لله تعالى في ذاته، أو صفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك، كقول القائل: إن يدي الله مثل أيدي المخلوقين، واستواءه على عرشه كاستوائهم، ونحو ذلك.

وقد قيل: إن أول من عرف بهذا النوع هشام بن الحكم الرافضي، والله أعلم.

والتشبيه: إثبات مشابه لله، فيما يختص به من حقوق أو صفات، وهو كفر؛ لأنه من الشرك بالله، ويتضمن النقص في حق الله؛ حيث شبهه بالمخلوق الناقص.

والتمثيل: إثبات مماثل لله فيما يختص به من حقوق أو صفات، وهو كفر؛ لأنه من الشرك بالله وتكذيب؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١].

ويتضمن النقص في حق الله، حيث مثله بالمخلوق الناقص(١).



التصوير

التصوير له أحوال:

الحال الأولى:

أن يصور الإنسان ما له ظل كما يقولون؛ أي: ما له جسم على هيكل إنسان أو بعير أو أسد أو ما أشبهها؛ فهذا أجمع العلماء فيما أعلم على تحريمه، فإن قلت: إذا صور الإنسان لا مضاهاة لخلق الله، ولكن صور عبثا؛ يعني: صنع من الطين أو من الخشب أو من الأحجار شيئا على صورة حيوان وليس قصده أن يضاهي خلق الله، بل قصده العبث أو وضعه لصبي ليهدئه به؛ فهل يدخل في الحديث؟

فالجواب: نعم، يدخل في الحديث؛ لأنه خلق كخلق الله، ولأن المضاهاة لا يشترط فيها القصد، وهذا هو سر المسألة، فمتى حصلت المضاهاة ثبت حكمها، ولهذا لو أن إنسانا لبس لبسا يختص بالكفار ثم قال: أنا لا أقصد التشبه بهم؛ نقول: التشبه منك بهم حاصل أردته أم لم ترده، وكذلك لو أن أحدا

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٢١: ٢٣)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٩٧: ١١٧)، و«فتح رب البرية» (ص/ ١٧، ١٨).

تشبه بامرأة في لباسها أو في شعرها أو ما أشبه ذلك وقال: ما أردت التشبه؛ قلنا له: قد حصل التشبه، سواء أردته أم لم ترده.

الحال الثانية:

أن يصور صورة ليس لها جسم بل بالتلوين والتخطيط فهذا محرم لعموم الحديث، ويدل عليه حديث النمرقة حيث أقبل النبي ﷺ إلى بيته، فلما أراد أن يدخل رأى نمرقة فيها تصاوير، فوقف وتأثر، وعرفت الكراهة في وجهه، فقالت عائشة رضي الله عنها: ما أذنبت يا رسول الله؛ فقال: «**إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم**» فالصور بالتلوين كالصور بالتجسيم، وقوله في «صحيح البخاري»: «إلا رقما في ثوب»، إن صحت الرواية هذه؛ فالمراد بالاستثناء ما يحل تصويره من الأشجار ونحوها.

الحال الثالثة:

أن تلتقط الصور التقاطا بأشعة معينة بدون أي تعديل أو تحسين من الملتقط؛ فهذا محل خلاف بين العلماء المعاصرين:

فالقول الأول: أنه تصوير، وإذا كان كذلك؛ فإن حركة هذا الفاعل للآلة يعد تصويرا؛ إذ لولا تحريكه إياها ما انطبعت هذه الصورة على هذه الورقة، ونحن متفقون على أن هذه صورة؛ فحركته تعتبر تصويرا، فيكون داخلا في العموم.

القول الثاني: أنها ليست بتصوير؛ لأن التصوير فعل المصور، وهذا الرجل ما صورها في الحقيقة وإنما التقطها بالآلة، والتصوير من صنع الله. ويوضح ذلك لو أدخلت كتابا في آلة التصوير، ثم خرج من هذه الآلة؛ فإن رسم الحروف من الكاتب الأول لا من المحرك، بدليل أنه قد يشغلها شخص أمي لا

يعرف الكتابة إطلاقا أو أعمى في ظلمة، وهذا القول أقرب؛ لأن المصور بهذه الطريقة لا يعتبر مبدعا ولا مخططا، ولكن يبقى النظر: هل يحل هذا الفعل أو لا؟

والجواب: إذا كان لغرض محرم صار حراما، وإذا كان لغرض مباح صار مباحا؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، وعلى هذا؛ فلو أن شخصا صور إنسانا لما يسمونه بالذكرى، سواء كانت هذه الذكرى للتمتع بالنظر إليه أو التلذذ به أو من أجل الحنان والشوق إليه؛ فإن ذلك محرم ولا يجوز لما فيه من اقتناء الصور؛ لأنه لا شك أن هذه صورة ولا أحد ينكر ذلك.

وإذا كان لغرض مباح كما يوجد في التابعية والرخصة والجواز وما أشبهه؛ فهذا يكون مباحا، فإذا ذهب الإنسان الذي يحتاج إلى رخصة إلى هذا المصور الذي تخرج منه الصورة فورية بدون عمل لا تحميض ولا غيره، وقال: صورني، فصوره؛ فإن هذا المصور لا نقول: إنه داخل في الحديث؛ أي: حديث الوعيد على التصوير، أما إذا قال: صورني لغرض آخر غير مباح؛ صار من باب الإعانة على الإثم والعدوان.

الحال الرابعة:

أن يكون التصوير لما لا روح فيه وهذا على نوعين:

النوع الأول: أن يكون مما يصنعه الآدمي؛ فهذا لا بأس به بالاتفاق؛ لأنه إذا جاز الأصل جازت الصورة؛ مثل أن يصور الإنسان سيارته؛ فهذا يجوز؛ لأن صنع الأصل جائز، فالصورة التي هي فرع من باب أولى.

النوع الثاني: ما لا يصنعه الآدمي وإنما يخلقه الله، فهذا نوعان: نوع نام، ونوع غير نام، فغير النامي؛ كالجبال، والأودية، والبحار، والأنهار؛ فهذه لا

بأس بتصويرها بالاتفاق، أما النوع الذي ينمو؛ فاختلف في ذلك أهل العلم، فجمهور أهل العلم على جواز تصويره لما سيأتي في الأحاديث.

وذهب بعض أهل العلم من السلف والخلف إلى منع تصويره، واستدل بأن هذا من خلق الله ﷻ والحديث عام: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**»، ولأن الله ﷻ تحدى هؤلاء بأن يخلقوا حبة أو يخلقوا شعيرة والحبة أو الشعيرة ليس فيها روح، لكن لا شك أنها نامية، وعلى هذا؛ فيكون تصويرها حراما، وقد ذهب إلى هذا مجاهد رحمه الله أعلم التابعين بالتفسير، وقال: إنه يحرم على الإنسان أن يصور الأشجار، لكن جمهور أهل العلم على الجواز، وهذا الحديث هل يؤيد رأي الجمهور أو يؤيد رأي مجاهد ومن قال بقوله؟

الجواب: يؤيد رأي مجاهد ومن قال بقوله أمران:

أولًا: العموم في قوله: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**».

ثانيا: قوله: «أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة»، وهذه ليست ذات روح؛ فظاهر الحديث هذا مع مجاهد ومن يرى رأيه، ولكن الجمهور أجابوا عنه بالأحاديث التالية، وهي أن قوله: «أحيوا ما خلقتهم»، وقوله: «كلف أن ينفخ فيها الروح» يدل على أن المراد تصوير ما فيه روح، وأما قوله: «أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة»؛ فذكر على سبيل التحدي؛ أي: أن أولئك المصورين عاجزون حتى عن خلق ما لا روح فيه[١].

اقتناء الصور على أقسام:

القسم الأول: أن يقتنيها لتعظيم المصور؛ لكونه ذا سلطان أو جاه أو علم

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٤٣٨: ٤٤١).

أو عبادة أو أبوه أو نحو ذلك؛ فهذا حرام بلا شك، ولا تدخل الملائكة بيتا فيه هذه الصورة؛ لأن تعظيم ذوي السلطة باقتناء صورهم ثلم في جانب الربوبية، وتعظيم ذوي العبادة باقتناء صورهم ثلم في جانب الألوهية.

القسم الثاني: اقتناء الصور للتمتع بالنظر إليها أو التلذذ بها؛ فهذا حرام أيضا؛ لما فيه من الفتنة المؤدية إلى سفاسف الأخلاق.

القسم الثالث: أن يقتنيها للذكرى حنانا أو تلطفا، كالذين يصورون صغار أولادهم لتذكرهم حال الكبر فهذا أيضا حرام للحوق الوعيد به في قوله ﷺ: «**إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة**».

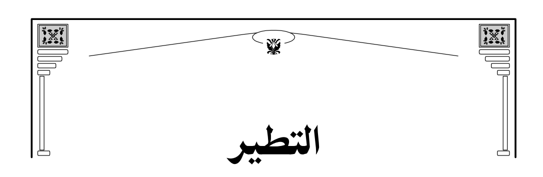
القسم الرابع: أن يقتني الصور لا لرغبة فيها إطلاقا، ولكنها تأتي تبعا لغيرها؛ كالتي تكون في المجلات والصحف ولا يقصدها المقتني، وإنما يقصد ما في هذه المجلات والصحف من الأخبار والبحوث العلمية ونحو ذلك؛ فالظاهر أن هذا لا بأس به؛ لأن الصور فيها غير مقصودة، لكن إن أمكن طمسها بلا حرج ولا مشقة؛ فهو أولى.

القسم الخامس: أن يقتني الصور على وجه تكون فيه مهانة ملقاة في الزبل، أو مفترشة، أو موطوءة؛ فهذا لا بأس به عند جمهور العلماء، وهل يلحق بذلك لباس ما فيه صورة لأن في ذلك امتهانا للصورة ولا سيما إن كانت الملابس داخلية؟

الجواب: نقول: لا يلحق بذلك، بل لباس ما فيه الصور محرم على الصغار والكبار، ولا يلحق بالمفروش ونحوه؛ لظهور الفرق بينهما، وقد صرح الفقهاء رحمهم الله بتحريم لباس ما فيه صورة، سواء كان قميصا أو سراويل أم عمامة أم غيرها. وقد ظهر أخيرا ما يسمى بالحفائظ؛ وهي خرقة تلف على

الفرجين للأطفال والحائض لئلا يتسرب النجس إلى الجسم أو الملابس؛ فهل تلحق بما يلبس أو بما يمتهن؟ هي إلى الثاني أقرب، لكن لما كان امتهانا خفيا وليس كالمفترش والموطوء صار استحباب التحرز منها أولى.

القسم السادس: أن يلجأ إلى اقتنائها إلجاء؛ كالصور التي تكون في بطاقة إثبات الشخصية والشهادات والدراهم فلا إثم فيه لعدم إمكان التحرز منه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج: ٧٨][(١)].



التطير

«**التطير**» **لغة**: مصدر تطير، وأصله مأخوذ من الطير؛ لأن العرب يتشاءمون أو يتفاءلون بالطيور على الطريقة المعروفة عندهم بزجر الطير، ثم ينظر: هل يذهب يمينًا أو شمالًا، أو ما أشبه ذلك، فإن ذهب إلى الجهة التي فيها التيامن؛ أقدم، أو فيها التشاؤم؛ أحجم.

أما في الاصطلاح: فهي التشاؤم بمرئي أو مسموع، وهذا من الأمور النادرة؛ لأن الغالب أن اللغة أوسع من الاصطلاح؛ لأن الاصطلاح يدخل على الألفاظ قيودًا تخصها، مثل الصلاة لغة: الدعاء، وفي الاصطلاح أخص من الدعاء، وكذلك الزكاة وغيرها.

وإن شئت فقل: التطير: هو التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم.

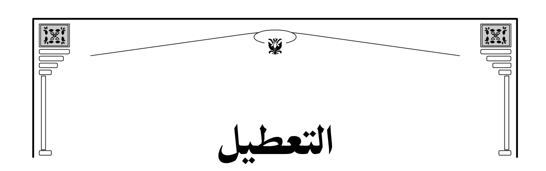
بمرئي مثل: لو رأى طيرًا فتشاءم لكونه موحشًا.

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٤٥٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٥٣).

أو مسموع مثل: من هم بأمر فسمع أحدًا يقول لآخر: يا خسران، أو يا خائب؛ فيتشاءم.

أو معلوم: كالتشاؤم ببعض الأيام، أو بعض الشهور، أو بعض السنوات؛ فهذه لا ترى ولا تسمع(١).



التعطيل

التعطيل لغة: التفريغ والإخلاء.

وفي الاصطلاح هنا: إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضه فهو نوعان:

١ - **تعطيل كلي**: كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الصفات وغلاتهم ينكرون الأسماء أيضًا.

٢ - **تعطيل جزئي**: كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعض الصفات دون بعض، وأول من عرف بالتعطيل من هذه الأمة هو الجعد بن درهم(٢).

* **التعطيل**: التخلية والترك، ومنه كقولكم: عطلت الدراسة، يعني: تركت وخليت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [**الحج**: ٤٥]. أي: متروكة مخلاة.

أما في الاصطلاح فالتعطيل: هو تعطيل الله عما يجب له، وهو مع الله غيره، عطلوا الله عما يجب له من العبادة؛ لأن الواجب إخلاص العبادة لله وحده.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٩٥).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٢١، ٢٢).

١- **وهؤلاء الذين يعبدون مع الله غيره**؛ عطلوا الله عن التوحيد الخالص.

٢- **والمنكرون لوجود الرب أيضًا**: عطلوا وهذا أعظم تعطيل؛ - يعني- يقولون: رب، وإنما هي أرحام تدفع، وأرض تبلع، هؤلاء عطلوا وجود الله رأسًا.

٣- **وتعطيل ثالث**: عطلوا أسماء الله وقالوا: إن الله تعالى ليس له أسماء، وإنما نُسب إليه من الأسماء فإنما هي أسماء لمخلوقاته وليست له، وهذا تعطيل شديد.

٤- **وتعطيل رابع**: تعطيل الصفات يقولون: إن الله له أسماء لكن ليس له صفات؛ لا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا إرادة، ولا قدرة؛ وينكرون الصفات أصلًا، وهذا أيضًا تعطيل، وهذا تحته أنواع:

منهم من يعطل صفات الأفعال فقط، ومنهم من يعطل كل صفة لا يدل عليها العقل على زعمه، فيختلفون في هذا فصار التعطيل بذلك أنواعًا خمسة:

١- **التعطيل المطلق**: وهو تعطيل وجود الخالق.

٢- **تعطيل ألوهيته**: بأن يعبد معه غيره.

٣- **تعطيل أسمائه**: بأن تنفى عنه الأسماء، والذي ينفي الأسماء ينفي الصفات من باب أولى.

٤- **تعطيل الصفات**: فيقولون: إن الله له أسماء، وليس له صفات.

٥- **تعطيل بعض الصفات**: وهذا يختلف فيه الناس كثيرًا، فمنهم من يعطل كثيرًا ومنهم من يعطل قليلًا.

كل أنواع التعطيل منفية في قول المؤلف: «رغمًا لأهل الزيغ والتعطيل».

والجهمية والمعتزلة فالجهمية - المقتصدون منهم - عطلوا الصفات وأثبتوا الأسماء، **والغلاة**: منهم عطلوا الأسماء والصفات.

والمعتزلة: عطلوا الصفات وأثبتوا الأسماء، أسماء مجردة، لا معنى لها سميعٌ بلا سمع، وبصيرٌ بلا بصر.

والأشاعرة: أثبتوا الأسماء وأنكروا الصفات إلا سبعًا، وأهل السنة والجماعة أثبتوا توحيد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأثبتوا لله الأسماء والصفات كلها، بدون قيد وبدون تفصيل، لأنهم يقولون: إن الواجب علينا أن نمرها كما جاءت.

ولهذا قال المؤلف: «ولا تعطيل» التعطيل بمعنى التخلية والترك؛ كقوله تعالى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [**الحج: ٤٥**]. أي: مخلاة متروكة.

والمراد بالتعطيل: إنكار ما أثبت الله لنفسه من الأسماء الصفات؛ سواء كان كليًّا أو جزئيًّا، وسواء كان ذلك بتحريف أو بجحود، هذا كله يسمى تعطيلًا، أي: صفة من صفات الله ولا يجحدونها، بل يقرون بها إقرارًا كاملًا.

فإن قلت: ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟

قلنا: التحريف في الدليل والتعطيل في المدلول؛ فمثلًا: إذا قال قائل: معنى قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [**المائدة: ٦٤**]؛ أي: بل قوتاه؛ هذا محرف للدليل، ومعطل للمراد الصحيح؛ لأن المراد اليد الحقيقية؛ فقد عطل المعنى المراد، وأثبت معنى غير المراد، **وإذا قال**: بل يداه مبسوطتان؛ لا أدري! أفوض الأمر إلى الله؛ لا أثبت اليد الحقيقية، ولا اليد المحرف إليها اللفظ. نقول: هذا معطل، وليس بمحرف؛ لأنه لم يغير معنى اللفظ، ولم يفسره بغير مراده، لكن عطل معناه الذي يراد به، وهو إثبات اليد لله ﷻ.

قوله: «من غير تعطيل ولا تمثيل» يجب علينا أن نثبت بلا تعطيل، والتعطيل نوعان: تعطيل للنص، وتعطيل للصفة؛ فأما تعطيل النص: فتعطيله عن دلالته، وأما تعطيل الصفة فنفيها عن الله ﷻ.

مثلًا: اليد تعطيلها باعتبار تعطيل الصفة أن يقول: ليس لله يد حقيقية، وتعطيل النص أن يقول قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، أي: بقدرتي أو نعمتي.

فالتعطيل إذًا إما تعطيل للنصوص بمنع دلالاتها على ما أريد بها، وإما تعطيل للصفات بنفيها عن الله ﷻ مع ثبوتها له.

أهل السنة والجماعة يتبرءون من التعطيلين؛ لأنهم يجرون النصوص على ظاهرها، ولأنهم يثبتون لله ما أثبته الله لنفسه.

ثم اعلم أن التعطيل الذي ينفيه أهل السنة والجماعة ينقسم إلى أقسام:

أولًا: **تعطيل جزئي**: يكون بإثبات الأسماء، وإثبات سبع من الصفات، وإنكار الباقي، وهذا مذهب الأشاعرة، والأشاعرة يثبتون الأسماء لله ﷻ، ويثبتون سبعا من الصفات، وينكرون الباقي، فإذا جاءت النصوص بدلالة على الباقي حرفوها، فيكون هؤلاء عطلوا النصوص وعطلوا الصفات فيما نفوه، فمثلًا يقولون: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [التوبة: ١٠٠]. يقولون: معنى «رضي الله عنهم»: أي: أثابهم، فيفسرون الرضا بالمفعول المنفصل عن الله وهو الثواب، فهؤلاء عطلوا ماذا؟! عطوا الصفة وهي الرضا، وعطلوا النص فصرفوا وهو دلالته عن الرضا إلى الثواب، فعطلوه عن مدلوله.

٢- فيه تعطيل هو فوق ذلك: بتعطيل الصفات كلها دون الأسماء فينكرون الصفات عن الله ويثبتون الأسماء، ومنهم من يقر بالعلم والحياة والقدرة؛ لأنه

لا بد للرب منها، وما عدا ذلك يحرفونه، وهؤلاء هم المعتزلة، هذا المشهور عنهم؛ أنهم يقرون الأسماء، وينكرون الصفات، أو يقرون بثلاث صفات وينكرون الباقي.

٣- **الثالث**: تعطيل فوق ذلك، وهو إنكار الأسماء والصفات. فيقولون: إن الله لا يسمى سميعًا، ولا يثبت له سمع، وكل ما سمى الله به نفسه يجعلونه اسما للمخلوقات، السميع ليس الله هو السميع، بل السميع خلقه، وأضيف السمع إليه؛ لأنه هو الذي خلقه في هذا، فيجعلون الأسماء والصفات كلها للمخلوقات لا للخالق ﷻ، وهؤلاء غلاة الجهمية، يقولون: لا نؤمن بأن الله له أسماء، ولا بأن الله له صفات.

٤- **الرابع**: قوم فوق ذلك، لا يثبتون لله صفة ثبوتية. كل شيء ثبوتي لا يثبتونه لله، وإنما يثبتون لله السلبيات فقط، فيقولون مثلًا: ليس بمعدوم، ليس بجاهل، ليس بأصم، ليس بأعمى، وأما إثبات الصفة فهي ممنوعة، لا الأسماء ولا الصفات، وهؤلاء أيضًا القرامطة وأشباههم.

٥- **والخامس**: فوق ذلك، وهم الذين يعطلون النفي والإثبات، فلا يصفون الله بصفة ثبوتية ولا بصفة سلبية، وهذا مذهب غلاة الغلاة؛ ذكرها الشيخ في المناقشة فيقولون: إنه لا يرضى فلا نثبت الرضا، ولا نقول: لا يرضى، لا يثبتون الإثبات ولا النفي، يقولون: لا نقول حي ولا ميت، لا سميع ولا أصم، لا بصير ولا أعمى، فينفون عنه النفي والإثبات.

يقولون: لأنك لو أثبت لشبهته بالمثبتات، ولو نفيت لشبهته بالمنفيات، فأنت واقع في التشبيه، سواء أثبت أم نفيت! فنقول لهم: هل تقولون: إنه موجود؟ فسيقولون: لا. هل تقولون معدوم؟ لا. إذًا لا موجود ولا معدوم!

وهل هذا ممكن أن يكون الشيء لا موجودًا ولا معدومًا؛ أو موجودًا معدومًا؟! لا يمكن.

إذًا أنتم الآن فررتم من تشبيهه بالمنفيات أو بالمثبتات، وشبهتموه بالممتنعات. والممتنع لا وجود له أصلًا.

انظر كيف يلعب الشيطان ببني آدم إلى هذا الحد؟!؛ يقولوا: إن قلت: حي فقد شبهت، وإن قلت: ليس بحي، فقد شبهت. إن قلت: سميع شبهت؛ وإن قلت: ليس بسميع شبهت. ماذا نصنع؟! قل: لا سميع ولا غير سميع، إن قلت: موجود شبهت، إن قلت: لا موجود شبهت، إذًا ماذا أقول؟! قل: لا موجود، ولا لا موجود. وهذا غاية ما يكون من الامتناع[1].



التكذيب

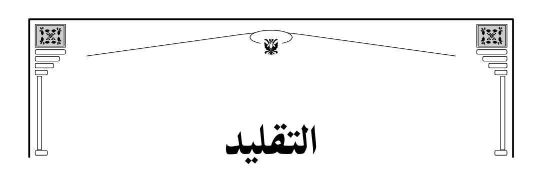
واعلم أن التكذيب نوعان:

أحدهما: التكذيب بلسان المقال، بأن يقول: هذا كذب، أو المطر من النوء، ونحو ذلك.

والثاني: التكذيب بلسان الحال، بأن يعظم الأنواء والنجوم؛ معتقدًا أنها السبب، ولهذا وعظ عمر بن عبد العزيز الناس يوما؛ فقال: «أيها الناس! إن كنتم مصدقين؛ فأنتم حمقى، وإن كنتم مكذبين؛ فأنتم هلكى»، وهذا صحيح؛

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٨٤، ٢٨٥)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٩١، ٩٢)، و«شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٢٠ : ١٢٢).

فالذي يصدق ولا يعمل أحمق، والمكذب هالك؛ فكل إنسان عاص نقول له الآن: أنت بين أمرين: إما أنك مصدق بما رتب على هذه المعصية، أو مكذب، فإن كنت مصدقًا؛ فأنت أحمق، كيف لا تخاف فتستقيم؟! وإن كنت غير مصدق؛ فالبلاء أكبر، فأنت هالك كافر[1].



التقليد

التقليد لغة: وضع القلادة في العنق.

واصطلاحًا: اتباع قول الغير بلا حجة.

وهو جائز لمن لا يصل إلى العلم بنفسه؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

والمذاهب المشهورة أربعة:

المذهب الحنفي: وإمامه أبو حنيفة النعمان بن ثابت، إمام أهل العراق، ولد سنة **٨٠هـ**، وتوفي سنة **١٥٠هـ**.

المالكي: وإمامه أبو عبد الله مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، ولد سنة **٩٣هـ**، وتوفي سنة **١٧٩هـ**.

الشافعي: وإمامه أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة **١٥٠هـ**، وتوفي سنة **٢٠٤هـ**.

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٢٠، ٢١).

الحنبلي: وإمامه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ولد سنة **١٦٤**هـ، وتوفي سنة **٢٤١**هـ.

وهناك مذاهب أخرى كمذهب الظاهرية، والزيدية، والسفيانية، وغيرهم، وكل يؤخذ من قوله ما كان صوابًا، ويترك من قوله ما كان خطأً، ولا عصمة إلا في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ[(١)].

* **التقليد**: هو قبول قول القائل، من غير ذكر الحجة، سواء كان المفتي عالمًا بالحجة أم لا، وهل التقليد جائز؟ قلنا: إن التقليد يجوز عند الضرورة . . لكن يجب على المقلد إذا تبين له الحق أن يضع التقليد[(٢)].

* **التقليد يكون في موضعين**:

الأول: أن يكون المقلد عاميًا، لا يستطيع معرفة الحكم بنفسه؛ ففرضه التقليد؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ويقلد أفضل من يجده علمًا وورعًا، فإن تساوى عنده اثنان خيَّر بينهما.

الثاني: أن يقع للمجتهد حادثة تقتضي الفورية، ولا يتمكن من النظر فيها فيجوز له التقليد حينئذٍ.

* **والتقليد نوعان**: عام وخاص.

فالعام: أن يلتزم مذهبًا معينًا يأخذ برخصه وعزائمه في جميع أمور دينه.

وقد اختلف العلماء فيه:

- فمنهم من حكى وجوبه؛ لتعذر الاجتهاد في المتأخرين.

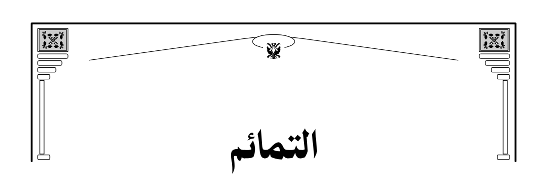
---

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٩٠).

(٢) «شرح نظم الورقات» (ص/ ٢٢٣: ٢٢٥).

- ومنهم من حكى تحريمه لما فيه من الالتزام المطلق لاتباع غير النبي ﷺ، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن في القول بوجوب طاعة غير النبي ﷺ في كل أمره ونهيه هو خلاف الإجماع، وجوازه فيه ما فيه».

والخاص: أن يأخذ بقول معين في قضية معينة؛ فهذا جائز، إذا عجز عن معرفة الحق بالاجتهاد، سواء عجز عجزًا حقيقيًا، أو استطاع ذلك مع المشقة العظيمة[1].



التمائم

التمائم: جمع تميمة، وسميت تميمة؛ لأنهم يرون أنه يتم بها رفع العين[2].

هذه المسألة أعني تعليق الحجب والتمائم تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون المعلق من القرآن، وقد اختلف في ذلك أهل العلم سلفًا وخلفًا.

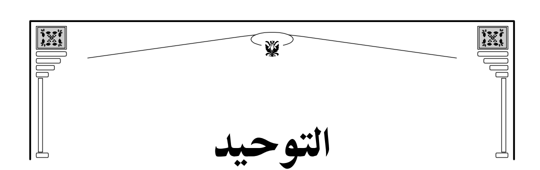
فمنهم من أجاز ذلك، ورأى أنه داخل في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ [ص: ٢٩]، وأن من بركته أن يعلق ليدفع به السوء.

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٤٨)، و«شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٠٤)، و«شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٩٠).

(٢) «القول المفيد» (١/ ١٧٨).

ومنهم من منع ذلك، وقال: إن تعليقها لم يثبت عن النبي ﷺ، أنه سبب شرعي يدفع به السوء أو يرفع به، والأصل في مثل هذه الأشياء التوقيف، وهذا القول هو الراجح، وأنه لا يجوز تعليق التمائم ولو من القرآن الكريم، ولا يجوز أيضًا أن تجعل تحت وسادة المريض، أو تعلق في الجدار وما أشبه ذلك، وإنما يدعى للمريض ويقرأ عليه مباشرة، كما كان النبي ﷺ يفعل.

القسم الثاني: أن يكون المعلق من غير القرآن الكريم مما لا يفهم معناه؛ فإنه لا يجوز بكل حال؛ لأنه لا يدري ماذا يكتب!! فإن بعض الناس يكتبون طلاسم وأشياء معقدة، حروف متداخلة ما تكاد تعرفها ولا تقرأها فهذا من البدع، وهو محرم ولا يجوز بكل حال، والله أعلم[1].



التوحيد

التوحيد لغة: مصدر وحد يوحد، أي: جعل الشيء واحدًا، وهذا لا يتحقق إلا بنفي وإثبات، نفي الحكم عما سوى الموحد وإثباته له، فمثلًا نقول: إنه لا يتم للإنسان التوحيد حتى يشهد أن لا إله إلا الله، فينفي الألوهية عما سوى الله تعالى، ويثبتها لله وحده.

وفي الاصطلاح عرفه المؤلف بقوله: «التوحيد هو إفراد الله بالعبادة» أي: أن تعبد الله وحده لا تشرك به شيئًا، لا تشرك به نبيًا مرسلًا، ولا ملكًا مقربًا ولا رئيسًا ولا ملكًا، ولا أحدًا من الخلق، بل تفرده وحده بالعبادة محبة وتعظيمًا،

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (١/ ١٠٦، ١٠٧)، و«القول المفيد» (١/ ١٧٨ : ١٩٣).

ورغبة ورهبة، ومراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التوحيد الذي بعثت الرسل لتحقيقه؛ لأنه هو الذي حصل به الإخلال من أقوامهم.

وهناك تعريف أعم للتوحيد وهو: «إفراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما يختص به»(١).

لا بد في التوحيد من شيئين:

لا بد في التوحيد من شيئين: نفي وإثبات.

النفي: في قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٦٧]، والإثبات في قوله: ﴿مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧]؛ لأن الحنيف هو المائل عن الشرك، وعن كل دين يخالف الإسلام، والإسلام هو إثبات الاستسلام لله عَزَّ وَجَلَّ وأكد ذلك بقوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، والتوحيد لا يتم إلا بإثبات ونفي، والتعطيل ظاهر جدًا؛ لأن النفي تعطيل، والإثبات بدون نفي لا يمنع المشاركة، والجمع بينهما إثبات مع نفي المشاركة، نضرب مثلًا: إذا قلت: ليس هنا أحد قائم، هذا نفي، هذا تعطيل يعني: صفة القيام الآن معطلة لم يتصف بها أحد، وإذا قلت: زيد قائم، هذا إثبات أن زيدًا قائم، فأثبت القيام الآن لواحد من الناس، لكن هل هذه العبارة تمنع أن يكون غير زيد قائم؟ الجواب: لا تمنع، قد يكون واحدًا آخر غير زيد قائمًا، ولهذا إذا قلت أنا: زيد قائم، فقلت أنت: وعمرو قائم، لا يعتبر قولك هذا ردًا على كلامي، بل إضافة إلى الكلام فإذا قلت: لا قائم إلا زيد هذا فيه نفي وإثبات، حينئذٍ حصل التوحيد، صار المتفرد بالقيام زيد، فتبين أنه لا توحيد إلا بنفي وإثبات؛ ولهذا قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن وصف إبراهيم: ﴿وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧](٢).

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٣٣).

(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٣٨٨، ٣٨٩).

* وقد قسم العلماء رحمهم الله التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: توحيد الربوبية:

وهو إفراد الله ﷻ في أمور ثلاثة: في الخلق والملك والتدبير.

دليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف، ٥٤]، ووجه الدلالة من الآية: أنه قدم فيها الخبر الذي من حقه التأخير، والقاعدة البلاغية: أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، ثم تأمل افتتاح هذه الآية بـ«ألا» الدالة على التنبيه والتوكيد: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. لا لغيره، فالخلق هذا هو، والأمر هو التدبير.

أما الملك، فدليله مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٢٧]. فإن هذا يدل على انفراده ﷻ بالملك، ووجه الدلالة من هذه الآية - كما سبق - تقديم ما حقه التأخير.

إذًا، فالرب ﷻ منفرد بالخلق والملك والتدبير.

فإن قلت: كيف تجمع بين ما قررت وبين إثبات الخلق لغير الله، مثل قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]. ومثل قوله ﷺ في المصورين: «**يقال لهم: أحيوا ما خلقتم**»، ومثل قوله تعالى في الحديث القدسي: «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**»، فكيف تجمع بين قولك: إن الله منفرد بالخلق، وبين هذه النصوص؟!

فالجواب أن يقال: إن الخلق هو الإيجاد، وهذا خاص بالله تعالى، أما تحويل الشيء من صورة إلى أخرى، فإنه ليس بخلق حقيقة، وإن سمي خلقًا باعتبار التكوين، لكنه في الواقع ليس بخلق تام، فمثلًا: هذا النجار صنع من الخشب بابًا، فيقال: خلق بابًا، لكن مادة هذه الصناعة الذي خلقها هو

الله ﷻ، لا يستطيع الناس كلهم مهما بلغوا في القدرة أن يخلقوا عود أراك أبدًا، ولا أن يخلقوا ذرة ولا أن يخلقوا ذبابًا.

واستمع إلى قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ ٧٣﴾ [الحج: ٧٣].

﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسم موصول يشمل كل ما يدعى من دون الله من شجر، وحجر وبشر وملك، وغيره، كل الذين يدعون من دون الله ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحج: ٧٣]. ولو انفرد كل واحد بذلك، لكان عجزه من باب أولى، ﴿وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ﴾ [الحج: ٧٣]. حتى الذين يدعون من دون الله لو سلبهم الذباب شيئًا، ما استطاعوا أن يستنقذوه من هذا الذباب الضعيف، ولو وقع الذباب على أقوى ملك في الأرض، ومص من طيبه، لا يستطيع هذا الملك أن يستخرج الطيب من هذا الذباب، وكذلك لو وقع على طعامه، فإذا الله ﷻ هو الخالق وحده.

فإن قلت: كيف تجمع بين قولك: إن الله منفرد بالملك، وبين إثبات الملك للمخلوقين، مثل قوله تعالى: ﴿أَوۡ مَا مَلَكۡتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور: ٦١]. ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ [المؤمنون: ٦١]؟

فالجواب: أن الجمع بينهما من وجهين:

الأول: أن ملك الإنسان للشيء ليس عامًا شاملًا؛ لأنني أملك ما تحت يدي، ولا أملك ما تحت يدك، والكل ملك لله ﷻ، فمن حيث الشمول: ملك الله ﷻ أشمل وأوسع، وهو ملك تام.

الثاني: أن ملكي لهذا الشيء ليس ملكًا حقيقيًا، أتصرف فيه كما أشاء،

وإنما أتصرف فيه كما أمر الشرع، وكما أذن المالك الحقيقي، وهو الله ﷻ، ولو بعت درهما بدرهمين، لم أملك ذلك، ولا يحل لي ذلك، فإذًا ملكي قاصر، وأيضًا لا أملك فيه شيئا من الناحية القدرية، لأن التصرف لله، فلا أستطيع أن أقول لعبدي المريض: ابرأ! فيبرأ، ولا أستطيع أن أقول لعبدي الصحيح الشحيح: امرض! فيمرض، لكن التصرف الحقيقي لله ﷻ، فلو قال له: ابرأ! برأ، ولو قال: امرض! مرض، فإذا لا أملك التصرف المطلق شرعًا وقدرًا، فملكي هنا قاصر من حيث التصرف، وقاصر من حيث الشمول والعموم، وبذلك يتبين لنا كيف كان انفراد الله ﷻ بالملك!!.

وأما التدبير، فللإنسان تدبير، ولكن نقول: هذا التدبير قاصر، كالوجهين السابقين في الملك، ليس كل شيء أملك تدبير فيه، وإنما أملك تدبير ما كان تحت حيازتي وملكي، وكذلك لا أملك تدبيره إلا على وفق الشرع الذي أباح لي هذا التدبير.

وحينئذٍ يتبين أن قولنا: «إن الله ﷻ منفرد بالخلق والملك والتدبير»: كلية عامة مطلقة، لا يستثنى منها شيء، لأن كل ما أوردناه لا يعارض ما ثبت لله ﷻ من ذلك.

القسم الثاني: توحيد الألوهية:

وهو إفراد الله ﷻ بالعبادة؛ بألا تكون عبدًا لغير الله، لا تعبد ملكًا ولا نبيًا ولا وليًا ولا شيخًا ولا أمًا ولا أبًا، لا تعبد إلا الله وحده، فتفرد الله ﷻ وحده بالتأله والتعبد، ولهذا يسمى: توحيد الألوهية، ويسمى: توحيد العبادة، فاعتبار إضافته إلى الله هو توحيد ألوهية، وباعتبار إضافته إلى العابد هو توحيد عبادة.

والعبادة مبنية على أمرين عظيمين، هما المحبة والتعظيم، الناتج عنهما:

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠].
فبالمحبة تكون الرغبة، وبالتعظيم تكون الرهبة والخوف.

ولهذا كانت العبادة أوامر ونواهي: أوامر مبنية على الرغبة وطلب الوصول إلى الآمر، ونواهي مبنية على التعظيم والرهبة من هذا العظيم.

فإذا أحببت الله ﷻ، رغب فيما عنده ورغبت في الوصول إليه، وطلبت الطريق الموصل إليه، وقمت بطاعته على الوجه الأكمل، وإذا عظمته خفت منه، كلما هممت بمعصية، استشعرت عظمة الخالق ﷻ، فنفرت، ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ [يوسف: ٢٤]. فهذه من نعمة الله عليك، إذا هممت بمعصية، وجدت الله أمامك، فهبت وخفت وتباعدت عن المعصية؛ لأنك تعبد الله رغبة ورهبة.

فما معنى العبادة؟

العبادة: تطلق على أمرين، على الفعل والمفعول.

تطلق على الفعل الذي هو التعبد، فيقال: عبد الرجل ربه عبادة وتعبدًا، وإطلاقها على التعبد من باب إطلاق اسم المصدر، ونعرفها باعتبار إطلاقها على الفعل بأنها: التذلل لله ﷻ حبًا وتعظيمًا، بفعل أوامره واجتناب نواهيه، وكل من ذل لله عز بالله، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨].

وتطلق على المفعول، أي: المتعبد به، وهي بهذا المعنى تعرف بما عرفها به شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال رحمه الله: «العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة».

هذا الشيء الذي تعبدنا الله به يجب توحيد الله به، لا يصرف لغيره،

كالصلاة والصيام والزكاة والحج والدعاء والنذر والخشية والتوكل . . إلى غير ذلك من العبادات.

فإن قلت: ما هو الدليل على أن الله منفرد بالألوهية؟

فالجواب: هناك أدلة كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وأيضا قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. لو لم يكن من فضل العلم إلا هذه المنقبة، حيث إن الله ما أخبر أن أحدا شهد بألوهيته إلا أولو العلم، نسأل الله أن يجعلنا منهم: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. بالعدل، ثم قرر هذه الشهادة بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]. فهذا دليل واضح على أنه لا إله إلا الله ﷻ، «أشهد أن لا إله إلا الله»، وأنتم تشهدون أن لا إله إلا الله.

هذه الشهادة الحق؛ إذا قال قائل: كيف تقرونها مع أن الله تعالى يثبت آلهة غيره، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]. ومثل قوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. ومثل قوله: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]. ومثل قول إبراهيم: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات: ٨٦] . . إلى غير ذلك من الآيات، كيف تجمع بين هذا وبين الشهادة بأن لا إله إلا الله؟

فالجواب: أن ألوهية ما سوى الله ألوهية باطلة، مجرد تسمية، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾ [النجم: ٢٣]. فألوهيتها باطلة، وهي وإن عبدت وتأله إليها من ضل، فإنها ليست أهلًا لِأَنْ تعبد، فهي آلهة معبودة، لكنها آلهة باطلة، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠].

وهذا النوعان من أنواع التوحيد لا يجحدهما ولا ينكرهما أحد من أهل القبلة، المنتسبين إلى الإسلام؛ لأن الله تعالى موحد بالربوبية والألوهية، لكن حصل فيما بعد أن من الناس من ادعى ألوهية أحد من البشر، كغلاة الرافضة مثلا، الذين يقولون: إن عليًا إله، كما صنع زعيمهم عبد الله بن سبأ، حيث جاء إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال له: أنت الله حقًا! لكن عبد الله بن سبأ أصله يهودي؛ دخل في دين الإسلام بدعوى التشيع لآل البيت؛ ليفسد على أهل الإسلام دينهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقال: «إن هذا صنع كما صنع بولص حين دخل في دين النصارى ليفسد دين النصارى». هذا الرجل عبد الله بن سبأ قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنت الله حقا! وعلي بن أبي طالب لا يرضى أن أحدًا ينزله فوق منزلته هو حتى إنه رضي الله عنه من إنصافه وعدله وعلمه وخبرته كان يقول على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»، يعلن ذلك في الخطبة، وقد تواتر النقل عنه بذلك رضي الله عنه، والذي يقول هكذا، ويقر بالفضل لأهله من البشر كيف يرضي أن يقول له قائل: إنك أنت الله؟! ولهذا عزرهم أبشع تعزير، أمر بالأخاديد فخدت، ثم ملئت حطبًا وأوقدت، ثم أتى بهؤلاء فقذفهم في النار وأحرقهم بها، لأن فريتهم عظيمة - والعياذ بالله - وليست هينة، ويقال: إن عبد الله بن سبأ هرب، ولم يمسكوه، المهم أن علي

بن أبي طالب رضي الله عنه أحرق السبئية بالنار، لأنهم ادعوا فيه الألوهية.

فنقول: كل من كان من أهل القبلة لا ينكرون هذين النوعين من التوحيد: وهما: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وإن كان يوجد في بعض أهل البدع من يؤله أحدًا من البشر.

لكن الذي كثر فيه النزاع بين أهل القبلة هو:

القسم الثالث وهو توحيد الأسماء والصفات:

هذا هو الذي كثر فيه الخوض، فانقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام، وهم: ممثل، ومعطل، ومعتدل، والمعطل: إما مكذب أو محرف.

وأول بدعة حدث في هذه الأمة هي بدعة الخوارج؛ لأن زعيمهم خرج على النبي ﷺ وهو ذو الخويصرة من بني تميم، حين قسم النبي ﷺ ذهيبة جاءت، فقسمها بين الناس، فقال له هذا الرجل: يا محمد! اعدل! فكان هذا أول خروج خرج به على الشريعة الإسلامية، ثم عظمت فتنتهم في أواخر خلافة عثمان، وفي الفتنة بين علي ومعاوية، فكفروا المسلمين واستحلوا دماءهم.

ثم حدثت بدعة القدرية مجوسي هذه الأمة الذين قالوا: إن الله سبحانه وتعالى لم يقدر أفعال العباد، وليست داخلة تحت مشيئته، وليست مخلوقة له، بل كان زعماؤهم وغلاتهم يقولون: إنها غير معلومة لله، ولا مكتوبة في اللوح المحفوظ، وإن الله لا يعلم بما يصنع الناس، إلا إذا وقع ذلك ويقولون: إن الأمر أنف، أي: مستأنف وهؤلاء أدركوا آخر عصر الصحابة، فقد أدركوا زمن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وعبادة بن الصامت، وجماعة من الصحابة، لكنه في أواخر عصر الصحابة.

ثم حدثت بدعة الإرجاء، وأدركت زمن كثير من التابعين، والمرجئة هم

الذين يقولون: إنه لا تضر مع الإيمان معصية، أنت مؤمن؟ تقول: نعم، يقول لك: لا تضرك المعصية مع الإيمان، تزني وتسرق وتشرب الخمر، وتقتل ما دمت مؤمنًا، فأنت مؤمن كامل الإيمان، وإن فعلت كل معصية!

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن كلام القدرية والمرجئة حين رده بقايا الصحابة كان في الطاعة والمعصية والمؤمن والفاسق، لم يتكلموا في ربهم وصفاته.

فجاء قوم من الأذكياء! ممن يدعون أن العقل مقدم على الوحي، فقالوا قولا بين القولين - قول المرجئة وقول الخوارج - قالوا: الذي يفعل الكبيرة ليس بمؤمن كما قاله المرجئة، وليس بكافر كما قاله الخوارج، بل هو في منزلة بين منزلتين، كرجل سافر من مدينة إلى أخرى فصار في أثناء الطريق، فلا هو في مدينته ولا في التي سافر إليها، بل في منزلة بين منزلتين، هذا في أحكام الدنيا، أما في الآخرة، فهو مخلد في النار، فهم يوافقون الخوارج في الآخرة، لكن في الدنيا يخالفونهم.

ظهرت هذه البدعة وانتشرت، ثم حدثت بدعة الظلمة والجهمية، وهي بدعة جهم بن صفوان وأتباعه، ويسمون الجهمية، حدثت هذه البدعة، وهي لا تتعلق بمسألة الأسماء، والأحكام، مؤمن أم كافر أم فاسق، ولم في منزلة بين منزلتين، بل تتعلق بذات الخالق.

انظر كيف تدرجت البدع في صدر الإسلام، حتى وصلوا إلى الخالق جل وعلا، وجعلوا الخالق بمنزلة المخلوق، يقولون كما شاءوا، فيقولون: هذا ثابت لله، وهذا غير ثابت، هذا يقبل العقل أن يتصف الله به، وهذا لا يقبل العقل أن يتصف به، فحدثت بدعة الجهمية والمعتزلة، فانقسموا في

أسماء الله وصفاته إلى أقسام متعددة:

١- **قسم قالوا**: لا يجوز أبدًا أن نصف الله لا بوجود ولا بعدم، لأنه إن وصف بالوجود، أشبه الموجودات، وإن وصف بالعدم، أشبه المعدومات، وعليه يجب نفي الوجود والعدم عنه، وما ذهبوا إليه، فهو تشبيه للخالق بالممتنعات والمستحيلات؛ لأن تقابل العدم والوجود تقابل نقيضين، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وكل عقول بني آدم تنكر هذا الشيء ولا تقبله، فانظر كيف فروا من شيء فوقعوا في أشر منه!

٢- **وقسم آخر قالوا**: نصفه بالنفي ولا نصفه بالإثبات، يعني: أنهم يجوزون أن تسلب عن الله ﷻ الصفات لكن لا تثبت، يعني: لا نقول: هو حي، وإنما نقول: ليس بميت! ولا نقول: عليم، بل نقول: ليس بجاهل .. وهكذا. قالوا: لو أثبت له شيئًا شبهته بالموجودات، لأنه على زعمهم كل الأشياء الموجودة متشابهة، فأنت لا تثبت له شيئًا، وأما النفي، فهو عدم، مع أن الموجود في الكتاب والسنة في صفات الله من الإثبات أكثر من النفي بكثير.

قيل لهم: إن الله قال عن نفسه: ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾!

قالوا: هذا من باب الإضافات، بمعنى: نسب إليه السمع، لا لأنه متصف به، ولكن لأن له مخلوقًا يسمع، فهو من باب الإضافات، فـ﴿سَمِيعٌ﴾، يعني: ليس له سمع، لكن له مسموع. وجاءت طائفة ثانية، قالوا: هذه الأوصاف لمخلوقاته، وليست له، أما هو، فلا يثبت له صفة.

٣- **وقسم قالوا**: يثبت له الأسماء دون الصفات، وهؤلاء هم المعتزلة أثبتوا أسماء الله، قالوا: إن الله سميع بصير قدير عليم حكيم .. لكن قدير بلا قدرة، سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، حكيم بلا حكمة.

٤- **وقسم رابع قالوا**: نثبت له الأسماء حقيقة، ونثبت له صفات معينة دل عليها العقل وننكر الباقي، نثبت له سبع صفات فقط والباقي ننكره تحريفًا لا تكذيبا؛ لأنهم لو أنكروه تكذيبًا، كفروا، لكن ينكرونه تحريفا وهو ما يدعون أنه «تأويل».

الصفات السبع هي مجموعة في قوله:

لـه الـحـيـاة والـكـلام والـبـصـر سـمـع إرادة وعـلـم واقـتـدر

فهذه الصفات نثبتها؛ لأن العقل دل عليها وبقية الصفات ما دل عليها العقل، فنثبت ما دل عليه العقل، وننكر ما لم يدل عليه العقل، وهؤلاء هم الأشاعرة، آمنوا بالبعض، وأنكروا البعض.

فهذه أقسام التعطيل في الأسماء والصفات، وكلها متفرعة من بدعة الجهم، «**ومن سن في الإسلام سنة سيئة، فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة**».

فالحاصل أنكم أيها الإخوة لو طالعتم في كتب القوم التي تعتني بجمع أقاويل الناس في هذا الأمر، لرأيتم العجب العجاب، الذي تقولون: كيف يتفوه عاقل - فضلًا عن مؤمن - بمثل هذا الكلام؟! ولكن .. من لم يجعل الله له نورًا، فما له من نور! الذي أعمى الله بصيرته كالذي أعمى الله بصره، فكما أن أعمى البصر لو وقف أمام الشمس التي تكسر نور البصر لم يرها، فكذلك من أعمى الله بصيرته لو وقف أمام أنوار الحق ما رآها والعياذ بالله.

ولهذا ينبغي لنا دائمًا أن نسأل الله تعالى الثبات على الأمر، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا؛ لأن الأمر خطير، والشيطان يدخل على ابن آدم من كل صوب ومن كل وجه، ويشككه في عقيدته، وفي دينه، وفي كتاب الله وسنة

رسوله، فهذه في الحقيقة البدع التي انتشرت في الأمة الإسلامية.

ولكن - ولله الحمد - ما ابتدع أحد بدعة، إلا قيض الله له بمنه وكرمه من يبين هذه البدعة، ويدحضها بالحق؛ وهذا من تمام مدلول قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]. هذا من حفظ الله لهذا الذكر، وهذا أيضًا هو مقتضى حكمة الله ﷻ؛ لأن الله تعالى جعل محمدًا ﷺ خاتم النبيين، والرسالة لا بد أن تبقى في الأرض، وإلا لكان للناس حجة على الله، وإذا كانت الرسالة لا بد أن تبقى في الأرض، لزم أن يقيض الله ﷻ بمقتضى حكمته عند كل بدعة من يبينها ويكشف عورها، وهذا هو الحاصل، ولهذا أقول لكم دائمًا: احرصوا على العلم، لأننا في هذا البلد في مستقبل إذا لم نتسلح بالعلم المبني على الكتاب والسنة، فيوشك أن يحل بنا ما حل في غيرنا من البلاد الإسلامية، وهذا البلد الآن هو الذي يركز عليه أعداء الإسلام، ويسلطون عليه سهامهم، من أجل أن يضلوا أهلها، فذلك تسلحوا بالعلم؛ حتى تكونوا على بينة من أمر دينكم، وحتى تكونوا مجاهدين بألسنتكم وأقلامكم لأعداء الله سبحانه وتعالى.

وكل هذه البدع انتشرت بعد الصحابة، فالصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يبحثون في هذه الأمور؛ لأنهم يتلقون الكتاب والسنة على ظاهرهما وعلى ما تقتضيه الفطرة، والفطرة السليمة سليمة، لكن أتى هؤلاء المبتدعون، فابتدعوا في دين الله تعالى ما ابتدعوا، إما لقلة علمهم، أو لقصور فهمهم، أو لسوء قصدهم، فأفسدوا الدنيا بهذه البدع التي ابتدعوها، ولكن كما قلنا: إن الله تعالى بحكمته وحمده ومنته وفضله ما من بدعة خرجت إلا قيض الله لها من يدحضها ويبينها.

ومن جملة الذين بينوا البدع وقاموا قيامًا تامًا بدحضها شيخ الإسلام

ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وأسأل الله لي ولكم أن يجمعنا في جنات النعيم.

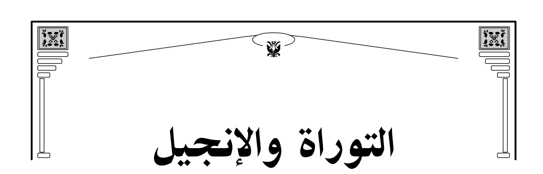
هذا الرجل الذي نفع الله بما آتاه من فضله، ومن على الأمة بمثله ألَّف هذه «العقيدة» كما قلت: إجابة لطلب أحد قضاة واسط الذي شكا إليه ما كان الناس عليه من البدع، وطلب منه أن يؤلف هذه «العقيدة» فألفها[١].

وبهذا التقرير عن أقسام التوحيد يتبين غلط عامة المتكلمين في مسمى التوحيد حيث جعلوه ثلاثة أنواع:

الأول: أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، أو لا جزء له، أو لا بعض له.

الثاني: أنه واحد في صفاته لا شبيه له.

الثالث: أنه واحد في أفعاله لا شريك له[٢].



التوراة والإنجيل

التوراة: هي الكتاب الذي أنزله الله على موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والإنجيل: هو الكتاب الذي أنزله الله على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهذان اسمان. قيل: إنهما غير عربيين، وقيل: بل هما عربيان، ولكن الذي يظهر أنهما ليسا

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢١: ٣٥)، و«تفسير سورة البقرة» (١/ ١١، ١٣، ٧٤، ٢/ ٢٨٣)، و«أحكام من القرآن الكريم» (١/ ١٥٤)، و«تفسير سورة يس» (ص/ ٧٥، ٩٢، ١٦٥، ٢٠٩، ٢١٨)، و«تفسير جزء عم» (ص/ ١٥، ٣٥٠).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٢٣٣)، و«القول المفيد» (١/ ١٠: ٢٥)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢١: ٣٧).

بعربيين، ولكنه إذا نزل القرآن بشيء صار اللفظ الذي نزل به القرآن عربيًا بالتعريب(١).



التوسل

التوسل في اللغة: مأخوذ من الوسيلة، والوسيلة والوصيلة والتوسل والتوصل معناهما متقارب؛ لأن السين والصاد دائمًا يتناوبان، يعني أحدهما يستعير المكان من الآخر، ولهذا يقرأ قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، ويقرأ: (اهدنا السراط) بالسين، وكلتاهما قراءة سبعية، فيجوز أن تقرأ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] أو تقول: (اهدنا السراط المستقيم سراط الذين أنعمت عليهم).

فهو على نوعين:

فالتوسل والتوصل معناهما متقارب جدًا.

والوسيلة هي السبب الموصل إلى المقصود.

النوع الأول:

عبادة يراد بها التوصل إلى رضوان الله والجنة؛ ولهذا نقول: جميع العبادات وسيلة إلى النجاة من النار ودخول الجنة. قال الله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧] فإذا صمت رمضان فإنه يقال: هذا وسيلة إلى مغفرة الذنوب، وقمت رمضان وسيلة أيضًا لمغفرة

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ١٠).

الذنوب، وقمت ليلة القدر وسيلة لمغفرة الذنوب، وكل هذا لا بد أن يكون إيمانًا واحتسابًا، إذن الأعمال الصالحة كلها وسيلة، والغرض من الأعمال الصالحة قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾؛ ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ من النار فيقول: «**أعوذ بالله من النار**». «**ويل لأهل النار**».

أما النوع الثاني من الوسيلة: فهو ما يتخذ وسيلة لإجابة الدعاء وهو أقسام:

القسم الأول: التوسل إلى الله تعالى بأسمائه، سواء كان بالأسماء على سبيل العموم، أو باسم معين منها.

فمثال الأول التوسل بالأسماء على سبيل العموم ما ثبت في الحديث الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه في دعاء الهم والغم: «**اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك اللهم بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي**».

والشاهد من الحديث قوله: «**بكل اسم هو لك**». ونقول نحن: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى، ودليل هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

أما الثاني: وهو التوسل باسم خاص فمثل أن تقول: يا غفور اغفر لي، يا رحيم ارحمني، اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني. وهذا توسل باسم لكنه خاص.

وفي هذا النوع يجب أن يكون الاسم مناسبًا للدعاء، فإذا أردت أن تسأل

الله الرزق تقول: يا رزاق، والمغفرة: يا غفور، والعفو: يا عفو، وهكذا.

لكن لو قلت: اللهم يا شديد العقاب اعف عني فهذا غير مناسب، فكيف تتوسل باسم يدل على العقوبة إلى عفو الله ﷻ؟! إنما تدعو الله تعالى بالأسماء المناسبة لما تدعو به.

القسم الثاني: التوسل إلى الله تعالى بصفاته سواء كان ذلك على سبيل العموم أو بصفة خاصة، ومن الصفات الأفعال، فإن الأفعال صفات، مثال ذلك أن تقول: اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العليا، وهذا التوسل صحيح، والتوسل بالصفات يكون كذلك عامًا، ويكون خاصًا، فمثال العام ما ذكرته آنفًا، ومثال الخاص: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر، فهنا توسل بصفة من صفات الله ﷻ.

ومن التوسل بالأفعال: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم.

فأنت تسأل الله الذي من بصلاته على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أن يمن بصلاته على محمد وعلى آل محمد، فالكاف في قولك: كما صليت ليست للتشبيه ولكنها للتعليل، والكاف تأتي للتعليل كما قال ابن مالك في الألفية:

شبه بكاف وبها التعليل قد ... يعني وزوائدًا لتوكيد ورد

والشاهد من البيت قوله: وبها التعليل قد يعنى يعني: قد يراد بها التعليل.
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، يعني لأنك صليت على إبراهيم، فمنتك على عبدك وخليلك إبراهيم وآله، نتوسل بها إليك، أن تصلي على خليلك محمد وآله.

ومثال ذلك في القرآن على أن الكاف للتعليل قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا

هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] واذكروه؛ لأنه هداكم، وعلى كل حال المسألة معروفة، والكاف للتعليل.

وإذا قلنا: إن الكاف للتعليل في قوله: «**كما صليت**» سلمنا من شبهة مشهورة عند العلماء، وهذه الشبهة يقولون: إذا قلنا الكاف للتشبيه حصل إشكال؛ لأن معنى ذلك: أننا نطلب أن الله يصلي على محمد ﷺ وآله صلاة دون صلاة إبراهيم وآله، بناء على أن المشبه أقل من المشبه به، فإذا قلت: فلان كالبحر في كرمه، فمقتضى ذلك أنه دون البحر، فإذا جعلنا الكاف في قوله: كما صليت للتشبيه معناه أننا نطلب من الله صلاة تكون في الواقع دون الصلاة على إبراهيم وآله.

فإذا قلنا: إن الكاف للتعليل فالمعنى أنك تسأل الله الذي من بصلاته على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أن يمن بصلاته على محمد وعلى آل محمد، وبذلك يزول الإشكال نهائيًا.

ولا حاجة إلى ما ذكره بعض الناس، وتكلف فيه من أهل العلم.

ومعنى اللهم صل على محمد، صلاة الله على النبي معناها: اللهم أثن عليه في الملأ الأعلى، واذكره بالجميل.

وليست صلاة الله على عبده بمعنى رحمته، وإن كان بعض العلماء قال: إن الصلاة من الله الرحمة؛ لكنه قول مرجوح بالآية التي قال الله فيها: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] والعطف يقتضي التغاير.

القسم الثالث: التوسل إلى الله تعالى بالإيمان به، أي: أن يتوسل الإنسان إلى الله تعالى بالإيمان به وبرسوله ﷺ فيقول: اللهم بإيماني بك وبرسولك أسألك كذا وكذا. فيصح هذا، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إلى أن قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣] أي: فبسبب إيماننا برسولك فاغفر لنا، فجعلوا الإيمان به وسيلة للمغفرة.

فالتوسل بالإيمان بالله، والإيمان برسوله ﷺ، والتوسل بمحبة الله، ومحبة رسوله جائز؛ لأن الإيمان بالله سبب موصل للمغفرة، ومحبة الله ورسوله سبب موصل للمغفرة، فصح أن يتوسل إلى الله تعالى به.

القسم الرابع: التوسل إلى الله تعالى بحال الداعي، أي: أن يتوسل الداعي إلى الله بحاله ولا يذكر شيئًا مثل أن يقول: اللهم إني أنا الفقير إليك، اللهم إني أنا الأسير بين يديك وما أشبه ذلك، والدليل على ذلك قول موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حين سقى للمرأتين، ثم تولى إلى الظل فقال: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] ولم يذكر شيئًا.

ووجه هذه الآية أن حال الداعي إذا وصفها الإنسان فإنها تقتضي الرحمة واللطف والإحسان، لا سيما إذا كانت بين يدي أرحم الراحمين جل وعلا.

أرأيت لو أن رجلا مشى معك وقال: أنا فقير أبو عائلة لا أستطيع التكسب غريب الدار؟!، فيسأل ويتوسل إليك بحاله، فأنت إذن تعرف الأمر وتعطيه إذا كنت كريمًا.

والقسم الخامس: التوسل بدعاء من ترجى إجابة دعائه، ودليل ذلك ما ثبت في صحيح مسلم «أن النبي ﷺ، كان يخطب الناس يوم الجمعة، فدخل رجل فاستقبل النبي ﷺ، وقال: يا رسول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يغثنا، فرفع النبي ﷺ، يديه ثم قال: **اللهم أغثنا، اللهم أغثنا،**

اللهم أغثنا ثلاث مرات. قال أنس بن مالك: والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة والقزعة هي القطعة الصغيرة من الغيم، وما بيننا وما بين سلع من بيت ولا دار وسلع جبل بالمدينة تأتي من نحوه السحب قال: فخرجت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت، فما نزل النبي ﷺ من منبره إلا والمطر يتحادر من لحيته».

وفي هذا آيتان: آية من آيات الله، وآية من آيات رسوله ﷺ، أما آيات الله فالقدرة العظيمة بهذه السرعة نشأ السحاب ورعد وبرق وأمطر، فما إن نزل رسول الله ﷺ، من منبره إلا والمطر يتحادر من لحيته، والمعروف أن النبي ﷺ، كان لا يطيل الخطبة، وهذا أتى في أثناء الخطبة.

وأما كونه آية من آيات النبي ﷺ، فإن الله أجاب دعاءه بهذه السرعة، وآيات النبي ﷺ في جلب الماء من السماء أو من الأرض معلومة، فبقي المطر ينزل أسبوعًا كاملًا حتى سال الوادي المعروف بالمدينة باسم قناة، سال شهرًا كاملًا، «فجاء الرجل أو رجل آخر من الجمعة الثانية والنبي ﷺ يخطب فقال: يا رسول الله، تهدم البناء وغرق المال، فادع الله يمسكها، فرفع النبي ﷺ يديه وقال: **اللهم حوالينا ولا علينا، وجعل يشير بيده، فما يشير إلى ناحية إلا انفرجت، ليس بقدرة الرسول ﷺ، ولكن بقدرة الله ﷻ، اللهم حوالينا ولا علينا فجعل السحاب يتفرق، يمطر حول المدينة، ولا يمطر في المدينة، فخرجوا من الصلاة وهم يمشون في الشمس»**.

فالرجل قال: ادع الله يمسكها، والنبي ﷺ لم يسأل الله أن يمسكها؛ لأن إمساكها ليس من المصلحة، لكنه دعا بدعاء تحصل به المصلحة وتزول المفسدة، قال: «**اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام وبطون الأودية**

ومنابت الشجر». وفي هاتين القصتين كان الرسول ﷺ، يرفع يديه وهو يخطب.

وفي الأول عندما سأل الله الغيث رفع الصحابة أيديهم معه، وهم يستمعون الخطبة، فيستفاد من هذا أن الخطيب إذا دعا بالغيث أو دعا بالصحو أنه يرفع يديه، وأن الناس يرفعون أيديهم معه إذا دعا بالغيث، وفيما عدا ذلك إذا دعا الخطيب في خطبة الجمعة لا يرفع يديه ولا يرفع الناس؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أنكروا على بشر بن مروان؛ حين خطب ودعا في الخطبة ورفع يديه، فرفع اليدين في الدعاء في حال الخطبة ليس من هدي الرسول ﷺ، إلا إذا دعا باستسقاء أو استصحاء.

«كذلك كانوا في غزوة الحديبية، ونفد الماء الذي معهم فجاء الناس إلى النبي ﷺ وقالوا: يا رسول الله نفد الماء، وكان بين يديه ركوة -إناء من جلد- فوضع يديه في الماء؛ فجعل الماء يفور أمثال العيون حتى استقى الناس ورووا». والله على كل شيء قدير.

وهذه الآية تأييد للرسول ﷺ، وقد تكون الآية التي يرسلها الله ﷻ تكذيبًا لمن أرسلت إليه:

يقال: إن مسيلمة الكذاب ادعى النبوة، فجاء إليه قوم فدعوه بالوصف الكاذب، وهو: يا رسول الله. وهو من أكذب عباد الله، قالوا: إن بئرًا لنا نزحت وليس فيها إلا ماء قليل فأت إليها؛ لعل الله يأتي فيها البركة، فجاء إلى البئر وأخذ ماء بفمه ومجه فيها ينتظر أن يخرج الماء إلى أعلى، ولكن الماء الذي فيها غار بالكلية، فالماء الذي كان موجودًا ذهب، فهذه آية من آيات الله، ولكنها آية لتكذيب هذا الرجل، وليست لتأييده وتصديقه.

ولكن ينبغي أن تلاحظ أنك إذا طلبت من شخص أن يدعو لك وهو ممن

ترجى إجابته أن يكون غرضك بذلك مصلحته هو لا مصلحتك أنت.

فإذا سألت إنسانًا مرجو الإجابة بالدعاء أن تقصد بطلبك منه أن يدعو لك لمصلحته هو لا مصلحتك أنت فكيف يكون مصلحته؟ لأن الإنسان إذا دعا لأخيه بظاهر الغيب قال له الملك: آمين ولك مثله، فإذا دعا لك أخوك الذي طلبت منه أن يدعو لك بظاهر الغيب قال الملك: آمين ولك بمثله.

أما إذا طلبت منه أن يدعو لك، وأنت لا تريد إلا مصلحتك فقط، فإن هذا يخشى أن يكون من المسألة المذمومة؛ لأن من جملة ما بايع النبي ﷺ أصحابه عليه أن لا يسألوا الناس شيئًا.

وهذه مسألة ينبغي أن يتنبه لها حتى لا نقع في ذل المسألة.

القسم السادس: التوسل إلى الله بالعمل الصالح. وهو أن يذكر الإنسان بين يدي دعائه عملًا صالحًا يكون سببًا في حصول المطلوب، ومثاله قصة الثلاثة الذين حدث عنهم الرسول ﷺ، «ثلاثة من بني إسرائيل آواهم المبيت إلى غار، فدخلوا الغار فأراد الله ﷻ بحكمته أن تنطبق عليهم صخرة ابتلاء وامتحانًا وعبرة لعباده انطبقت عليهم الصخرة فأرادوا أن يدفعوها فعجزوا فقال بعضهم لبعض: إنه لا يخرجكم من ذلك إلا أن تتوسلوا إلى الله تعالى بصالح أعمالكم، فتوسلوا إلى الله بصالح أعمالهم، فقال أحدهم: اللهم إنه كان لي أبوان شيخان كبيران، وكنت لا أغبق قبلهما أهلًا ولا مالًا، فأتي بي طلب الشجر يومًا فرحت عليهما فوجدتهما نائمين وكرهت أن أغبق أحدًا قبلهما، فبقي الإناء على يدي حتى برق الفجر، ثم استيقظا فسقيتهما، اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فاصرف عنا ما نحن فيه، أو فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة قليلا لكنهم لا يستطيعون الخروج.

أما الثاني: فذكر أن له ابنة عم وكان يحبها حبًا شديدًا فأرادها على نفسها فأبت، ثم إنه في سنة من السنوات ألمت بها الحاجة فجاءت إليه تطلب دفع حاجتها فأعادها إلا أن تمكنه من نفسها - هي للضرورة مكنته من نفسها - فلما جلس منها مجلس الرجل من امرأته قالت له: يا هذا اتق الله، ولا تفض الخاتم إلا بحقه - فهذه كلمة عظيمة مؤثرة - قال: فقمت عنها وهي أحب الناس إلي -يعني ما تركتها رغبة؛ لأني لا أريدها لكنه تركها خوفًا من الله ﷻ حين ذكر به- وأعطاها حاجتها فجمع هذا الرجل بين كمال العفة والصلة، قال: اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة إلا أنهم لا يستطيعون الخروج.

أما الثالث: فذكر أن له أجراء - يعني أناسًا استأجرهم - وأعطى كل واحد منهم أجره، إلا واحدًا لم يعطه أجره، فنماه له، وصار فيه إبل وغنم وبقر ورقيق حتى جاء العامل يطلب أجره فقال له: كل ما ترى من الإبل والغنم والرقيق كله لك، فقال له الأجير: اتق الله، لا تستهزئ بي، فقال: لا أستهزئ بك هذه أجرتك، فأخذها الأجير، وذهب بها كلها فهذه المعاملة والوفاء التام من هذا الرجل؛ لأنه من الممكن أنه إذا جاء يطلب أجره أن يعطيه أجره وينتهي، لكن لأمانته ووفائه أعطاه كل ما نماه أجره، قال: اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة وخرجوا يمشون».

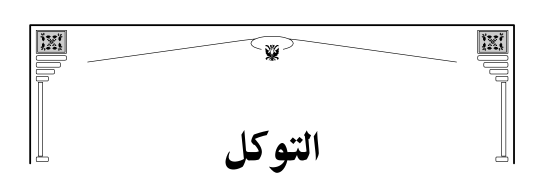
فلو قال قائل: اللهم إني أسألك ببر والدي أن توفقني لبر أولادي بي، فهذا توسل صحيح، وهو توسل بالعمل الصالح.

أما القسم الذي لا يجوز أن تتوسل إلى الله تعالى به، فهو ما ليس بوسيلة في الواقع، مثل أن تتوسل بالنبي ﷺ بذاته، أو أن تتوسل بجاه النبي؛ لأن ذلك

لا ينفعك أنت، فجاه الرسول ﷺ، ومنزلته عند الله ينتفع بها الرسول ﷺ نفسه، أما أنت فليس لك فيها منفعة، وكذلك ذاته من باب أولى.

ويدل على أن التوسل بالنبي ﷺ الآن ليس بصحيح «أن الصحابة قحطوا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فخرج يستسقي بهم فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا - والصحابة يتوسلون بنبيهم بدعائه - وإنا نستشفع إليك بعم نبينا فاسقنا. فيقوم العباس بن عبد المطلب ويدعو الله تعالى بالسقيا فيسقون». وهذا دليل على معنى التوسل بالنبي ﷺ الوارد عن الصحابة أن معناه أنهم يتوسلون بدعائه لا بذاته.

أما توسل المشركين بأصنامهم وأوثانهم وتوسل الجاهلين بأوليائهم فهو توسل شركي، لا نقول: توسل بدعي بل هو توسل شركي، ولا يصح أن نسميه توسلًا بل هو شرك محض[1].



التوكل

التوكل: مأخوذ من وكل الشيء إلى غيره، أي: فوضه إليه، فالتوكل على الغير، بمعنى: التفويض إليه.

وعرف بعض العلماء التوكل على الله بأنه: صدق الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار، مع الثقة به سبحانه وتعالى، وفعل الأسباب الصحيحة.

(١) «فتاوى العقيدة» (٢/٣٣٣: ٣٥٢، ٥/ ٢٧٩: ٢٨٨)، وانظر: «تفسير سورة البقرة» (١/ ١٣٥، ٢/ ٦٢، ٣/ ٣٠٢)، و«تفسير سورة آل عمران» (ص/ ١٩٣)، و«تفسير سورة ص» (ص/ ١٩٣، ١٩٤)، و«فقه العبادات» (ص/ ٩٢: ٩٨).

وصدق الاعتماد: أن تعتمد على الله اعتمادًا صادقًا، بحيث لا تسأل إلا الله، ولا تستعين إلا بالله، ولا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله، تعتمد على الله ﷻ بجلب المنافع ودفع المضار، ولا يكفي هذا الاعتماد دون الثقة به وفعل السبب الذي أذن به، بحيث إنك واثق بدون تردد مع فعل السبب الذي أذن فيه.

فمن لم يعتمد على الله واعتمد على قوته، فإنه يخذل، ودليل ذلك ما وقع للصحابة مع نبيهم محمد ﷺ في غزوة حنين، حين قال الله ﷻ: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، حيث قالوا: لن نغلب اليوم من قلة، ﴿فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٢٥-٢٦].

ومن توكل على الله، ولكن لم يفعل السبب الذي أذن الله فيه، فهو غير صادق، بل إن عدم فعل الأسباب سفه في العقل ونقص في الدين؛ لأنه طعن واضح في حكمة الله.

والتوكل على الله هو شطر الدين، كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]. والاستعانة بالله تعالى هي ثمرة التوكل، ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

ولهذا، فإن من توكل على غير الله لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أولًا: أن يتوكل توكل اعتماد وتعبد، فهذا شرك أكبر، كأن يعتقد بأن هذا المتوكل عليه هو الذي يجلب له كل خير، ويدفع عنه كل شر، فيفوض أمره إليه تفويضًا كاملًا في جلب المنافع ودفع المضار، مع اقتران ذلك بالخشية

والرجاء، ولا فرق بين أن يكون المتوكل عليه حيًا أو ميِّتا؛ لأن هذا التفويض لا يصح إلا لله.

ثانيًا: أن يتوكل على غير الله بشيء من الاعتماد، لكن فيه إيمان بأنه سبب وأن الأمر إلى الله، كتوكل كثير من الناس على الملوك والأمراء في تحصيل معاشهم، فهذا نوع من الشرك الأصغر.

ثالثًا: أن يتوكل على شخص على أنه نائب عنه، وأن هذا المتوكل فوقه، كتوكل الإنسان على الوكيل في بيع وشراء ونحوهما مما تدخله النيابة، فهذا جائز، ولا ينافي التوكل على الله، وقد وكل النبي ﷺ أصحابه في البيع والشراء ونحوهما[١].

واعلم أن التوكل أنواع:

الأول: التوكل على الله تعالى وهو من تمام الإيمان وعلامات صدقه، وهو واجب لا يتم الإيمان إلا به وسبق دليله.

الثاني: توكل السر بأن يعتمد على ميت في جلب منفعة، أو دفع مضرة فهذا شرك أكبر؛ لأنه لا يقع إلا ممن يعتقد أن لهذا الميت تصرفًا سريًا في الكون، ولا فر ق بين أن يكون نبيًا، أو وليًا، أو طاغوتًا عدوًا لله تعالى.

الثالث: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه الغير مع الشعور بعلو مرتبته وانحطاط مرتبة المتوكل عنه مثل أن يعتمد عليه في حصول المعاش ونحوه، فهذا نوع من الشرك الأصغر لقوة تعلق القلب به والاعتماد عليه. أما لو اعتمد عليه على أنه سبب، وأن الله تعالى هو الذي قدر ذلك على يده، فإن ذلك لا

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٨٥، ١٨٦).

بأس به، وإن كان للمتوكل عليه أثر صحيح في حصوله.

الرابع: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه المتوكل بحيث ينيب غيره في أمر تجوز فيه النيابة؛ فهذا لا بأس به بدلالة الكتاب، والسنة، والإجماع فقد قال يعقوب لبنيه: ﴿يَـٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧] ووكل النبي ﷺ، على الصدقة عمالًا وحفاظًا، ووكل في إثبات الحدود وإقامتها، ووكل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هديه في حجة الوداع أن يتصدق بجلودها وجلالها، وأن ينحر ما بقي من المائة بعد أن نحر ﷺ بيده ثلاثًا وستين. وأما الإجماع على جواز ذلك فمعلوم من حيث الجملة[١].

أقسام التوكل:

والتوكل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: توكل عبادة وخضوع، وهو الاعتماد المطلق على من توكل عليه، بحيث يعتقد أن بيده جلب النفع ودفع الضر؛ فيعتمد عليه اعتمادًا كاملًا، مع شعوره بافتقاره إليه؛ فهذا يجب إخلاصه لله تعالى، ومن صرفه لغير الله؛ فهو مشرك شركًا أكبر؛ كالذين يعتمدون على الصالحين من الأموات والغائبين، وهذا لا يكون إلا ممن يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًا في الكون، فيعتمد عليهم في جلب المنافع ودفع المضار.

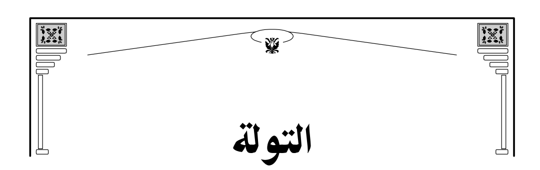
الثاني: الاعتماد على شخص في رزقه ومعاشه وغير ذلك، وهذا من الشرك الأصغر، وقال بعضهم: من الشرك الخفي، مثل اعتماد كثير من الناس على وظيفته في حصول رزقه، ولهذا تجد الإنسان يشعر من نفسه أنه معتمد على هذا اعتماد افتقار؛ فتجد في نفسه من المحاباة لمن يكون هذا الرزق عنده ما هو

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٥٤، ٥٥).

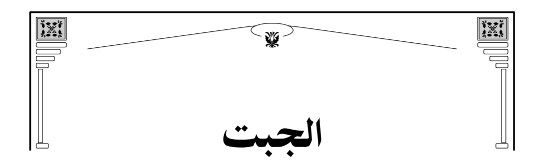
ظاهر؛ فهو لم يعتقد أنه مجرد سبب، بل جعله فوق السبب.

الثالث: أن يعتمد على شخص فيما فوض إليه التصرف فيه، كما لو وكلت شخصًا في بيع شيء أو شرائه، وهذا لا شيء فيه؛ لأنه اعتمد عليه وهو يشعر أن المنزلة العليا له فوقه؛ لأنه جعله نائبًا عنه؛ وقد وكل النبي ﷺ علي بن أبي طالب؛ أن يذبح ما بقي من هديه، ووكل أبا هريرة على الصدقة، ووكل عروة بن الجعد أن يشتري له أضحية، وهذا بخلاف القسم الثاني؛ لأنه لا يشعر بالحاجة إلى ذلك، ويرى اعتماده على المتوكل عليه اعتماد افتقار[١].



التولة

التولة: شيء يعلقونه على الزوج، يزعمون أنه يحبب الزوجة إلى زوجها والزوج إلى امرأته، وهذا شرك؛ لأنه ليس بسبب شرعي ولا قدري للمحبة. ومثل ذلك الدبلة[٢].



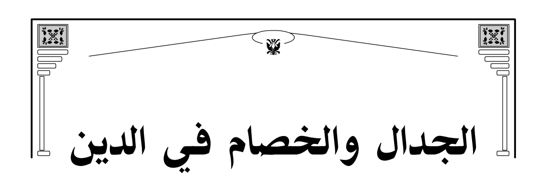
الجبت

قوله: «**يؤمنون بالجبت والطاغوت**»، أي: يصدقون بهما، ويقرونهما لا ينكرونهما، فإذا أقر الإنسان هذه الأوثان؛ فقد آمن بها.

(١) «القول المفيد» (٢/ ٨٩، ٩٠)، و«تفسير سورة المائدة» (ص/ ١٦٧)، و«تفسير سورة البقرة» (١/ ٢١٦، ٢١٧، ٣٣٣).

(٢) «القول المفيد» (١/ ١٨١، ١٨٢).

والجبت: قيل: السحر، وقيل: هو الصنم، والأصح: أنه عام لكل صنم أو سحر أو كهانة، أو ما أشبه ذلك.



الجدال والخصام في الدين

الجدال: مصدر جادل، والجدل منازعة الخصم للتغلب عليه، وفي القاموس الجدل: اللدد في الخصومة، والخصام: المجادلة فهما بمعنى واحد.

وينقسم الخصام والجدال في الدين إلى قسمين:

الأول: أن يكون الغرض من ذلك إثبات الحق وإبطال الباطل وهذا مأمور به إما وجوبًا، أو استحبابًا بحسب الحال؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

الثاني: أن يكون الغرض منه التعنيت، أو الانتصار للنفس، أو للباطل فهذا قبيح منهي عنه لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]. وقوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

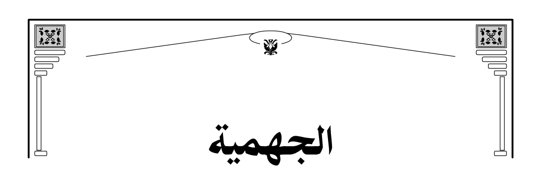
ولأهل البدع علامات منها:

١ - أنهم يتصفون بغير الإسلام والسنة، بما يحدثونه من البدع القولية، والفعلية، والعقيدية.

٢ - أنهم يتعصبون لآرائهم، فلا يرجعون إلى الحق وإن تبين لهم.

٣ - أنهم يكرهون أئمة الإسلام والدين[١].

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٦).



الجهمية

الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الذي قتله سالم أو سلم بن أحوز سنة (١٢١ هـ)، مذهبهم في الصفات التعطيل والنفي، وفي القدر القول بالجبر، وفي الإيمان القول بالإرجاء، وهو أن الإيمان مجرد الإقرار بالقلب، وليس القول والعمل من الإيمان، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، فهم معطلة جبرية مرجئة وهم فرق كثيرة[١].

وأول بدعة الجهم بن صفوان أنه أنكر صفات الله، وقال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا؛ فأنكر المحبة والكلام، ثم بدأت هذه البدعة تنتشر وتتسع، فاعتنقها طوائف غير الجهمية؛ كالمعتزلة ومتأخري الرافضة؛ لأن الرافضة كانوا بالأول مشبهة، ولهذا قال أهل العلم: أول من عرف بالتشبيه هشام بن الحكم الرافضي، ثم تحولوا من التشبيه إلى التعطيل، وصاروا ينكرون الصفات.

والجهم بن صفوان أخذ بدعته عن الجعد بن درهم، والجعد أخذ بدعته عن أبان بن سمعان، وأبان أخذها عن طالوت الذي أخذها عن لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ؛ فتكون بدعة التعطيل أصلها من اليهود، ثم إن الجهم بن صفوان نشأ في بلاد خراسان، وفيها كثير من الصابئة وعباد الكواكب

---

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٧).

والفلاسفة، فأخذ منهم أيضًا ما أخذ، فصارت هذه البدعة مركبة من اليهودية والصابئة والمشركين.

وانتشرت هذه البدعة في الأمة الإسلامية، وهؤلاء الجهمية معطلة في الصفات ينكرون الصفات، ومنهم من أنكر الأسماء مع الصفات، وهذه الأسماء التي يضيفها الله سبحانه إلى نفسه جعلوها إضافات وليست حقيقة، أو أنها أسماء لبعض مخلوقاته؛ فالسميع عندهم بمعنى من خلق السمع في غيره والبصير كذلك، وهكذا.

ومنهم من أنكر أن يكون الله متصفًا بالإثبات أو العدم، فقالوا: لا يجوز أن نثبت لله صفة أو ننفي عنه صفة؛ حتى قالوا: لا يجوز أن نقول عنه: إنه موجود ولا إنه معدوم؛ لأننا قلنا موجود شبهناه بالموجودات، وإن قلنا بأنه معدوم شبهناه بالمعدومات؛ فنقول: لا موجود ولا معدوم؛ فكابروا المعقول، وكذبوا المنقول، وهذا لا يمكن؛ لأن تقابل الوجود والعدم من تقابل النقيضين اللذين لا يمكن ارتفاعهما ولا اجتماعهما، بل لا بد أن يوجد أحدهما، فوصف الله بذلك تشبيه له بالممتنعات على قاعدتهم.

ومذهبهم في القضاء والقدر: الجبر، فيقولون: إن الإنسان مجبر على عمله يعمل بدون اختياره إن صلى؛ فهو مجبر، وإن قتل فهو مجبر، وهكذا، فعطلوا بذلك حكمة الله؛ لأنه إذا كان كل عامل مجبرًا على عمله لم يكن هناك حكمة في الثواب والعقاب، بل بمجرد المشيئة يعاقب هذا ويثيب هذا، وبذلك عطلوا عن الفاعلين أوصاف المدح والذم، فلا يمكن أن تمدح إنسانًا أو تذمه؛ لأن العاصي مجبر والمطيع مجبر.

ويقال لهم: إنكم إذا قلتم ذلك أثبتم أن الله أظلم الظالمين؛ لأنه كيف

يعاقب العاصي وهو مجبر على المعصية؟ ويثيب الطائع وهو مجبر على طاعته؟ فيكون أعطى من لا يستحق؛ وعاقب من لا يستحق، وهذا ظلم.

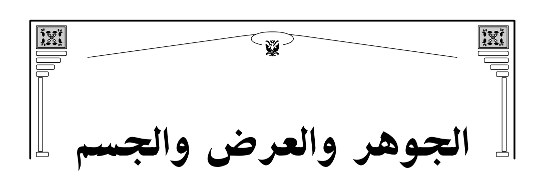
فقالوا: هذا ليس بظلم؛ لأن الظلم تصرف المالك في غير ملكه، وهذا تصرف من المالك في ملكه يفعل به ما يشاء.

وأجيب: بأنه باطل؛ لأنه المالك إذا كان متصفًا بصفات الكمال لن يخلف وعده، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]. فلو أخلف هذا الوعد؛ لكان نقصًا في حقه وظلمًا لخلقه، حيث وعدهم فأخلفهم.

ومذهبهم في أسماء الإيمان والدين الإرجاء، فيقولون: إن الإيمان مجرد اعتراف الإنسان بالخالق على الوصف المعطل عن الصفات حسب طريقتهم، وأن الأقوال والأعمال لا مدخل لها في الإيمان، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

ومن هذه الأمور الثلاثة قالوا: إن أفسق وأعدل عباد الله في الإيمان سواء، بل قالوا إن فرعون مؤمن كامل الإيمان، وجبريل مؤمن كامل الإيمان، لكن فرعون كفر؛ لأنه ادعى الربوبية لنفسه فقط، فصار بذلك كافرًا[١].

(١) «القول المفيد» (١/٤١٣: ٤١٥).



الجوهر والعرض والجسم

أما عن تفسير جوهر وعرض وجسم، فكالآتي:

الجوهر: ما قام بنفسه.

والعرض: ما قام بغيره.

والجسم: القائم المجسم.

فالمؤلف يرى أن من عقيدتنا أن ننفي هذه الثلاثة عن الله ﷻ، ولكن هذا ليس بصحيح، وليس من مذهب أهل السنة والجماعة وذلك أن هذه الألفاظ ألفاظ حادثة لم تكن معروفة عند السلف، فما في أقوال السلف قول يقول: إن الله جسم، ولا أنه ليس بجسم، ولا أن الله عرض، ولا أنه ليس بعرض، ولا أن الله جوهر، ولا أنه ليس بجوهر، لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام السلف.

لكن المتكلمين لما حدثت بدعتهم صاروا يذكرون هذه الكلمات للتوصل بنفيها إلى نفي الصفات عن الله، فمثلا يقول: النزول لا يكون إلا بجسم والله تعالى ليس بجسم، وإذا انتفى الملزوم انتفى اللازم، إذًا فننفي استواء الله على العرش، فهم أعني المتكلمين أتوا بمثل هذه العبارات؛ ليتوصلوا بها إلى نفي صفات الله ﷻ، وإلا فليس لهم غرض في نفي هذا أو إثباته إلا هذه المسالة.

ولما كانت هذه الكلمات لم تكن موجودة لا في القرآن ولا في السنة ولا في كلام الصحابة لا نفيًا ولا إثباتًا، فالواجب علينا أن نتوقف لا ننفي أن الله

جسم ولا نثبته، ولا أن الله عرض ولا نثبته، ولا ننفي أن الله جوهر ولا نثبت، ولكننا نستفصل في المعنى، فنقول لمن نفى أن يكون الله جسمًا، نقول له: ما تعني بالجسم؟

إن أردت بالجسم ما كان حادثًا مركبًا من أجزاء وأعضاء فنحن معك في نفيك، فالله ليس بحادث، ولا مركب من أعضاء وأجزاء بحيث يجوز أن يفقد شيء منها هذا نوافقك في نفيه؛ لكن لا ننفي الجسم.

نقول إن الله منزه ﷻ عن أن يكون له أبعاض كأبعاض المخلوقين، بحيث يكون جسمًا مركبًا منها، ويفقد بعضها مع بقاء الأصل وما أشبه ذلك.

وإن أردت بالجسم الذات الموصوفة بالصفات اللائقة بها، فهذا حق نثبته، ولا يجوز لنا أن ننفيه، لكن مع ذلك لا نقول: إن الله جسم حتى إن أردنا هذا المعنى؛ وذلك لأن لفظ الجسم لم يرد في القرآن والسنة، لا إثباتًا ولا نفيًا؛ ولأن إثبات الجسم إن أثبتناه فهو مستلزم للتشبيه على رأي بعض الناس، وإن نفيناه فهو مستلزم للتعطيل على رأي آخرين، إذًا فلا نثبته ولا ننفيه.

وهذه هي العقيدة السليمة: أن لا تثبت باللفظ أن الله جسم اسكت ما دام الله قد سكت عنه، ورسوله ﷺ سكت عنه، والصحابة ﵃ سكتوا عنه، لا تثبت ولا تنفي، ولكن نؤمن بأن لله ذاتًا موصوفة بالصفات اللائقة بها، وأن الله تعالى يقبض، ويبسط، ويأخذ بيمينه الصدقة، ويربيها، وينزل، ويأتي، ويجب عليك أن تؤمن بهذا، وما وراء ذلك لا نتعرض له[1].

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٢٣، ٢٢٤)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٩، ٢٩، ٥٠، ١٠٠، ٥٠٥)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤/ ١٤٤، ٥/ ١٧٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٤، ١٣/ ١٤٦).



الحديث القدسي

اختلف العلماء رحمهم الله في لفظ الحديث القدسي هل هو كلام الله تعالى، أو أن الله تعالى أوحى إلى رسوله ﷺ معناه واللفظ لفظ رسول الله ﷺ على قولين:

القول الأول: أن الحديث القدسي من عند الله لفظه ومعناه؛ لأن النبي ﷺ أضافه إلى الله تعالى، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاف أن يكون بلفظ قائله لا ناقله، لا سيما والنبي ﷺ أقوى الناس أمانة وأوثقهم رواية.

القول الثاني: أن الحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه لفظ النبي ﷺ وذلك لوجهين:

الوجه الأول: لو كان الحديث القدسي من عند الله لفظا ومعنى، لكان أعلى سندا من القرآن، لأن النبي ﷺ يرويه عن ربه تعالى بدون واسطة، كما هو ظاهر السياق، أما القرآن، فنزل على النبي ﷺ بواسطة جبريل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣- ١٩٥].

الوجه الثاني: أنه لو كان لفظ الحديث القدسي من عند الله، لم يكن بينه وبين القرآن فرق، لأن كليهما على هذا التقدير كلام الله تعالى، والحكمة تقتضي تساويهما في الحكم حين اتفقا في الأصل، ومن المعلوم أن بين القرآن والحديث القدسي فروقًا كثيرة:

منها: أن الحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته، بمعنى أن الإنسان لا يتعبد لله تعالى بمجرد قراءته، فلا يثاب على كل حرف منه عشر حسنات، والقرآن يتعبد بتلاوته بكل حرف منه عشر حسنات.

ومنها: أن الله تعالى تحدى أن يأتي الناس بمثل القرآن أو آية منه، ولم يرد مثل ذلك في الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن محفوظ من عند الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] والأحاديث القدسية بخلاف ذلك، ففيها الصحيح والحسن، بل أضيف إليها ما كان ضعيفا أو موضوعا، وهذا وإن لم يكن منها لكن نسب إليها وفيها التقديم والتأخير والزيادة والنقص.

ومنها: أن القرآن لا تجوز قراءته بالمعنى بإجماع المسلمين، وأما الأحاديث القدسية فعلى الخلاف في جواز نقل الحديث النبوي بالمعنى والأكثرون على جوازه.

ومنها: أن القرآن تشرع قراءته في الصلاة ومنه ما لا تصح الصلاة بدون قراءته، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يمسه إلا طاهر على الأصح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يقرؤه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن ثبت بالتواتر القطعي المفيد للعلم اليقيني، فلو أنكر منه حرفا أجمع القراء عليه، لكان كافرا، بخلاف الأحاديث القدسية، فإنه لو أنكر شيئا منها مدعيا أنه لم يثبت، لم يكفر، أما لو أنكره مع علما أن النبي ﷺ قاله،

لكان كافرا لتكذيبه النبي ﷺ **وأجاب هؤلاء عن كون النبي ﷺ أضافه إلى الله، والأصل في القول المضاف أن يكون لفظ قائله بالتسليم أن هذا هو الأصل، لكن قد يضاف إلى قائله معنى لا لفظا، كما في القرآن الكريم، فإن الله تعالى يضيف أقوالا إلى قائليها، ونحن نعلم أنها أضيفت معنى لا لفظا، كما في قصص الأنبياء وغيرهم، وكلام الهدهد والنملة؛ فإنه بغير هذا اللفظ قطعا**(١).



الحساب

الحساب لغة: العدد.

وشرعًا: اطلاع الله عباده على أعمالهم.

والحساب ينقسم إلى قسمين:

١- حساب للمؤمن.

٢- وحساب للكافر.

أما حساب للمؤمن: فإن الله تعالى يخلو به وحده، ويقرره بذنوبه حتى يقر ويعترف بها، ثم يقول الله له: قد سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم، فينجو.

وأما الحساب الآخر: فهو حساب الكافرين وكيفية حسابهم ليس ككيفية حساب المؤمن، كيفية حسابهم أنها تحصي أعمالهم وتبين، ثم يخزون بها

(١) «القول المفيد» (١/ ٨٢)، و«مجموع الفتاوى» (٩/ ٧٠).

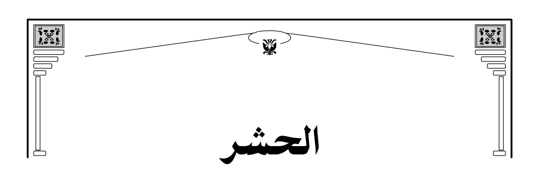
والعياذ بالله، ويقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

المؤمن حسابه ستر، وبينه وبين ربه، أما هؤلاء فحسابه كشف يفضحون به بين الناس. نسأل الله أن يستر علينا وعليكم.

ثم إن من الناس من ينجو من الحساب ولا يحاسب، ومنهم سبعون ألفًا؛ الثابت في الصحيحين عن النبي ﷺ، وقد روى الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد «**أن مع كل واحد منهم سبعين ألفًا؛ وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون**».

نقول مرة ثانية الحساب يتنوع نوعين:

حساب المؤمن وحساب الكافر[1].

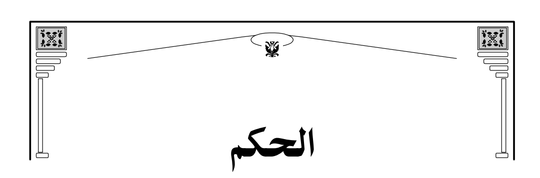


الحشر

الحشر: أي الجمع، وذلك أن الله ﷻ يأمر إسرافيل، وهو أحد الملائكة الموكلين بحمل العرش يأمره أن ينفخ في الصور[2].

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٦٣)، و«شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٧٤).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٧٣)، وانظر: مصطلح «البعث».



الحكم

وحكم الله ﷻ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: شرعي، وكوني، وجزائي؛ فالشرعي: مثل قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

والكوني: مثل قوله تعالى عن أخي يوسف: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

والجزائي: مثل هذه الآية: ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ١١٣]؛ والحكم الجزائي هو ثمرة الحكم الشرعي؛ لأنه مبني عليه: إن خيرًا فخير؛ وإن شرًا فشر؛ هذا الحكم يوم القيامة بين الناس إما بالعدل؛ أو بالفضل؛ ولا يمكن أن يكون بالظلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. وقوله تعالى في الحديث القدسي: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما**»؛ هذا بالنسبة لحقوق الله؛ أما بالنسبة لحقوق الخلق فيما بينهم فيقضى بينهم بالعدل[١].

*** وحكم الله تعالى ينقسم إلى قسمين:**

١- **حكم كوني**: وهو ما قضاه الله على عباده كونًا وهذا يخضع له كل أحد مؤمن وكافر وبر وفاجر ولا يستطيع أحد أن يهرب منه أبدًا.

٢- **حكم شرعي**: وهو ما قضاه الله على عباده شرعًا وهذا هو الذي

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٣٧٥)، وانظر: «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٤).

اختلف فيه الناس فمنهم كافر ومنهم مؤمن منهم من خضع لهذا الحكم الشرعي وقام بما يجب عليه نحوه ومنهم من استكبر عنه وكذب به ولم يرفع به رأسًا[(١)].

فإذا قال قائل: نحن لا نشك بأن أحكام الله تعالى كونية وشرعية فما الفرق بينهما؟

الفرق بينهما من وجهين:

أولًا: الحكم الكوني واقع لا محالة وشامل لكل أحد.

ثانيًا: الحكم الكوني يكون فيما يرضاه الله وما لا يرضاه، وقد يحكم الله ﷻ بأن يقع الكفر والشرك والزنا والفواحش، لكنه لا يرضاها شرعًا.

أما الحكم الشرعي قد يقع وقد لا يقع، بمعنى أنه قد ينفذ وقد لا ينفذ، أما من حيث إن الله حكم به فهو واقع لا شك فيه. فالحرام حرام واقع، لكن هل ينفذ أو لا؟ قد ينفذ وقد لا ينفذ، إذا قضى الله ﷻ بأن هذا واجب على العباد فقد يفعلونه وقد لا يفعلونه، لكن إذا حكم كونًا بأن هذا واجب على العباد، واقع عليهم؛ فلا بد أن يقع.

الحكم الشرعي لا يكون إلا فيما يرضاه الله ﷻ، إما أن يرضى وجوده، وإما أن يرضى عدمه.

الحكم الكوني والشرعي قلنا إن «الحكيم» بمعنى الحاكم، وبمعنى المحكم، وكل أحكام الله سبحانه الكونية والشرعية كلها محكمة مبنية على الحكمة، فما من حكم كوني حكم الله به إلا وهو مطابق للحكمة، وما من حكم شرعي حكم الله به إلا وهو مطابق للحكمة[(٢)].

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٦)، وانظر: (١/ ٣٢٧، ٣٩٦).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٤، ٥٥).

الحكم بغير ما أنزل الله:

إن الحكم بما أنزل الله تعالى من توحيد الربوبية؛ لأنه تنفيذ لحكم الله الذي هو مقتضى ربوبيته، وكمال ملكه وتصرفه؛ ولهذا سمى الله تعالى المتبوعين في غير ما أنزل الله تعالى أربابًا لمتبعيهم فقال سبحانه: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١] فسمى الله تعالى المتبوعين أربابًا حيث جعلوا مشرعين مع الله تعالى، وسمى المتبعين عبادًا حيث إنهم ذلوا لهم وأطاعوهم في مخالفة حكم الله سبحانه وتعالى.

وقد قال عدي بن حاتم لرسول الله ﷺ: «**إنهم لم يعبدوهم فقال النبي ﷺ: بل إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم**».

إذا فهمت ذلك فاعلم أن من لم يحكم بما أنزل الله، وأراد أن يكون التحاكم إلى غير الله ورسوله وردت فيه آيات بنفي الإيمان عنه، وآيات بكفره وظلمه، وفسقه.

فأما القسم الأول:

فمثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ

ظَّـلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٠-٦٥].

فوصف الله تعالى هؤلاء المدعين للإيمان وهم منافقون بصفات:

الأولى: أنهم يريدون أن يكون التحاكم إلى الطاغوت، وهو كل ما خالف حكم الله تعالى ورسوله ﷺ؛ لأن ما خالف حكم الله ورسوله فهو طغيان واعتداء على حكم من له الحكم، وإليه يرجع الأمر كله وهو الله قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الثانية: أنهم إذا دعوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول صدوا وأعرضوا.

الثالثة: أنهم إذا أصيبوا بمصيبة بما قدمت أيديهم، ومنها أن يعثر على صنيعهم جاءوا يحلفون أنهم ما أرادوا إلا الإحسان والتوفيق كحال من يرفض اليوم أحكام الإسلام ويحكم بالقوانين المخالفة لها؛ زعمًا منه أن ذلك هو الإحسان الموافق لأحوال العصر.

ثم حذر سبحانه هؤلاء المدعين للإيمان المتصفين بتلك الصفات بأنه سبحانه يعلم ما في قلوبهم وما يكنونه من أمور تخالف ما يقولون، وأمر نبيه أن يعظهم ويقول لهم في أنفسهم قولًا بليغًا، ثم بين أن الحكمة من إرسال الرسول أن يكون هو المطاع المتبوع لا غيره من الناس مهما قويت أفكارهم واتسعت مداركهم، ثم أقسم تعالى بربوبيته لرسوله التي هي أخص أنواع الربوبية، والتي تتضمن الإشارة إلى صحة رسالته ﷺ، أقسم بها قسما مؤكدًا أنه لا يصلح الإيمان إلا بثلاثة أمور:

الأول: أن يكون التحاكم في كل نزاع إلى رسول الله ﷺ.

الثاني: أن تنشرح الصدور بحكمه، ولا يكون في النفوس حرج وضيق منه.

الثالث: أن يحصل التسليم التام بقبول ما حكم به وتنفيذه، بدون توان أو انحراف.

وأما القسم الثاني: فمثل قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وهل هذه الأوصاف الثلاثة تتنزل على موصوف واحد؟

بمعنى أن كل من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ظالم فاسق؛ لأن الله تعالى وصف الكافرين بالظلم والفسق فقال تعالى: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾. فكل كافر ظالم فاسق، أو هذه الأوصاف تتنزل على موصوفين بحسب الحامل لهم على عدم الحكم بما أنزل الله؟

هذا هو الأقرب عندي والله أعلم.

فنقول: من لم يحكم بما أنزل الله استخفافًا به، أو احتقارًا له، أو اعتقادًا أن غيره أصلح منه، وأنفع للخلق فهو كافر كفرًا مخرجًا عن الملة، ومن هؤلاء من يضعون للناس تشريعات تخالف التشريعات الإسلامية؛ لتكون منهاجًا يسير الناس عليه، فإنهم لم يضعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية إلا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية، والجبلة الفطرية أن الإنسان لا يعدل عن منهاج إلى منهاج يخالفه إلا وهو يعتقد

فضل ما عدل إليه، ونقص ما عدل عنه.

ومن لم يحكم بما أنزل الله وهو لم يستخف به، ولم يحتقره، ولم يعتقد أن غيره أصلح منه، وأنفع للخلق، وإنما حكم بغيره تسلطًا على المحكوم عليه، أو انتقامًا منه لنفسه أو نحو ذلك، فهذا ظالم وليس بكافر، وتختلف مراتب ظلمه بحسب المحكوم به ووسائل الحكم.

ومن لم يحكم بما أنزل الله لا استخفافًا بحكم الله، ولا احتقارًا، ولا اعتقادًا أن غيره أصلح، وأنفع للخلق، وإنما حكم بغيره محاباة للمحكوم له، أو مراعاة لرشوة أو غيرها من عرض الدنيا فهذا فاسق، وليس بكافر، وتختلف مراتب فسقه بحسب المحكوم به ووسائل الحكم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيمن اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله: إنهم على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، ويعتقدون تحليل ما حرم، وتحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم [بتحليل الحرام وتحريم الحلال][(١)]، كذا المنقولة عنه.

ثابتًا لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصٍ؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب[(٢)].

(١) قلت (أحمد): وهذا تصحيف وصوابه: «بتحليل الحلال وتحريم الحرام».

(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٧/ ٧٠).

الفرق بين القضية المعينة والتشريع العام:

وهناك فرق بين المسائل التي تعتبر تشريعًا عامًا، والمسألة المعينة التي يحكم فيها القاضي بغير ما أنزل الله؛ لأن المسائل التي تعتبر تشريعًا عامًا لا يتأتى فيها التقسيم السابق، وإنما هي من القسم الأول فقط؛ لأن هذا المشرع تشريعًا يخالف الإسلام إنما شرعه لاعتقاده أنه أصلح من الإسلام، وأنفع للعباد، كما سبقت الإشارة إليه.

أحدهما: أن يستبدل هذا الحكم بحكم الله تعالى بحيث يكون عالمًا بحكم الله، ولكنه يرى أن الحكم المخالف له أولى وأنفع للعباد من حكم الله، أو أنه مساوٍ لحكم الله، أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز، فيجعله القانون الذي يجب التحاكم إليه فمثل هذا كافر كفرًا مخرجًا عن الملة؛ لأن فاعله لم يرض بالله ربًا ولا بمحمد ﷺ رسولًا ولا بالإسلام دينًا، وعليه ينطبق قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [محمد: ٢٦: ٢٨]، ولا ينفعه صلاة، ولا زكاة، ولا صوم، ولا حج؛ لأن الكافر ببعضٍ كافر به كله قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ۝١٥١﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

الثاني: أن يستبدل بحكم الله تعالى حكمًا مخالفًا له في قضية معينة دون أن يجعل ذلك قانونًا يجب التحاكم إليه فله ثلاث حالات:

الأولى: أن يفعل ذلك عالمًا بحكم الله تعالى معتقدًا أن ما خالفه أولى منه وأنفع للعباد، أو أنه مساو له، أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فهذا كافر كفرًا مخرجًا عن الملة لما سبق في القسم الأول.

الثانية: أن يفعل ذلك عالمًا بحكم الله معتقدا أنه أولى وأنفع؛ لكن خالفه بقصد الإضرار بالمحكوم عليه، أو نفع المحكوم له، فهذا ظالم وليس بكافر وعليه يتنزل قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

الثالثة: أن يكون كذلك، لكن خالفه لهوى في نفسه أو مصلحة تعود إليه، فهذا فاسق وليس بكافر وعليه يتنزل قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

وهذه المسألة أعني مسألة الحكم بغير ما أنزل الله من المسائل الكبرى التي ابتلي بها حكام هذا الزمان، فعلى المرء أن لا يتسرع في الحكم عليهم بما لا يستحقونه؛ حتى يتبين له الحق؛ لأن المسألة خطيرة، نسأل الله تعالى أن يصلح للمسلمين ولاة أمورهم وبطانتهم، كما أن على المرء الذي آتاه الله العلم أن يبينه لهؤلاء الحكام؛ لتقوم الحجة عليهم وتبين المحجة، فيهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حي عن بينة، ولا يحقرن نفسه عن بيانه، ولا يهابن أحدًا فيه فإن

العزة لله ولرسوله وللمؤمنين. والله ولي التوفيق[١].

حكم من حكم بغير ما أنزل الله:

وصف الله الحاكمين بغير ما أنزل الله بثلاثة أوصاف:

١ - قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢ - قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

٣ - قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

واختلف أهل العلم في ذلك:

فقيل: إن هذه الأوصاف لموصوف واحد؛ لأن الكافر ظالم، لقوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. وفاسق؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]. أي: كفروا.

وقيل: إنها لموصوفين متعددين، وإنها على حسب الحكم، وهذا هو الراجح.

فيكون كافرًا في ثلاثة أحوال:

أ- إذا اعتقد جواز الحكم بغير الله ما أنزل الله، بدليل قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. فكل ما خالف حكم الله، فهو من حكم الجاهلية، بدليل الإجماع القطعي على أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل الله،

(١) «فتاوى العقيدة» (٢/ ١٤٠: ١٤٧).

فالمحل والمبيح للحكم بغير ما أنزل الله مخالف لإجماع المسلمين القطعي، وهذا كافر مرتد، وذلك كمن اعتقد حل الزنا، أو الخمر، أو تحريم الخبز، أو اللبن.

ب- إذا اعتقد أن حكم غير الله مثل حكم الله.

جـ- إذا اعتقد أن حكم غير الله أحسن من حكم الله.

بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. فتضمنت الآية أن حكم الله أحسن الأحكام، بدليل قوله تعالى مقررا ذلك: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨]، فإذا كان الله أحسن الحاكمين أحكاما وهو أحكم الحاكمين؛ فمن ادعى أن حكم غير الله مثل حكم الله أو أحسن فهو كافر لأنه مكذب للقرآن.

ويكون ظالما: إذا اعتقد أن الحكم بما أنزل الله أحسن الأحكام، وأنه أنفع للعباد والبلاد، وأنه الواجب تطبيقه، ولكن حمله البغض والحقد للمحكوم عليه حتى حكم بغير ما أنزل الله؛ فهو ظالم.

ويكون فاسقا: إذا كان حكمه بغير ما أنزل الله لهوى في نفسه مع اعتقاده أن حكم الله هو الحق، لكن حكم بغيره لهوى في نفسه؛ أي: محبة لما حكم به لا كراهة لحكم الله ولا ليضر أحدا به، مثل: أن يحكم لشخص لرشوة رشي إياها، أو لكونه قريبا أو صديقا، أو يطلب من ورائه حاجة، وما أشبه ذلك مع اعتقاده بأن حكم الله هو الأمثل والواجب اتباعه؛ فهذا فاسق، وإن كان أيضا ظالما، لكن وصف الفسق في حقه أولى من وصف الظلم.

أما بالنسبة لمن وضع قوانين تشريعية مع علمه بحكم الله وبمخالفة هذه القوانين لحكم الله؛ فهذا قد بدل الشريعة بهذه القوانين، فهو كافر لأنه لم يرغب

بهذا القانون عن شريعة الله إلا وهو يعتقد أنه خير للعباد والبلاد من شريعة الله، وعندما نقول بأنه كافر؛ فنعني بذلك أن هذا الفعل يوصل إلى الكفر.

ولكن قد يكون الواضع له معذورا، مثل أن يغرر به كأن يقال: إن هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا من المصالح المرسلة، أو هذا مما رده الإسلام إلى الناس.

فيوجد بعض العلماء وإن كانوا مخطئين يقولون: إن مسألة المعاملات لا تعلق لها بالشرع، بل ترجع إلى ما يصلح الاقتصاد في كل زمان بحسبه، فإذا اقتضى الحال أن نضع بنوكا للربا أو ضرائب على الناس؛ فهذا لا شيء فيه.

وهذا لا شك في خطئه؛ فإن كانوا مجتهدين غفر الله لهم، وإلا فهم على خطر عظيم، واللائق بهؤلاء أن يلقبوا بأنهم من علماء الدولة لا علماء الملة.

ومما لا شك فيه أن الشرع جاء بتنظيم العبادات التي بين الإنسان وربه والمعاملات التي بين الإنسان مع الخلق في العقود والأنكحة والمواريث وغيرها؛ فالشرع كامل من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، [المائدة: ٣]، وكيف يقال: إن المعاملات لا تعلق لها بالشرع وأطول آية في القرآن نزلت في المعاملات، ولولا نظام الشرع في المعاملات لفسد الناس؟!

وأنا لا أقول: نأخذ بكل ما قاله الفقهاء؛ لأنهم قد يصيبون وقد يخطئون، بل يجب أن نأخذ بكل ما قاله الله ورسوله، ولا يوجد حال من الأحوال تقع بين الناس إلا وفي كتاب الله وسنة رسوله ما يزيل إشكالها ويحلها، ولكن الخطأ إما من نقص العلم أو الفهم وهذا قصور، أو نقص التدبر وهذا تقصير.

أما إذا وفق الإنسان بالعلم والفهم وبذل الجهد في الوصول إلى الحق؛

فلا بد أن يصل إليه حتى في المعاملات، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [صٓ: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فكل شيء يحتاجه الإنسان في دينه أو دنياه؛ فإن القرآن بينه بيانا شافيا.

ومن سن قوانين تخالف الشريعة، وادعى أنها من المصالح المرسلة، فهو كاذب في دعواه؛ لأن المصالح المرسلة والمقيدة إن اعتبرها الشرع، ودل عليها فهي حق ومن الشرع، وإن لم يعتبرها؛ فليست مصالح، ولا يمكن أن تكون كذلك، ولهذا كان الصواب أنه ليس هناك دليل يسمى بالمصالح المرسلة، بل ما اعتبره الشرع، فهو مصلحة، وما نفاه، فليس بمصلحة، وما سكت عنه فهو عفو.

والمصالح المرسلة توسع فيها كثير من الناس، فأدخل فيها بعض المسائل المنكرة من البدع وغيرها؛ كعيد ميلاد الرسول، فزعموا أن فيه شحذًا للهمم، وتنشيطًا للناس؛ لأنهم نسوا ذكر رسول الله ﷺ، وهذا باطل؛ لأن جميع المسلمين في كل صلاة يشهدون أن محمدًا عبده ورسوله ويصلون عليه، والذي لا يحيى قلبه بهذا، وهو يصلي بين يدي ربه كيف يحيى قلبه بساعة يؤتى فيها بالقصائد الباطلة، التي فيها من الغلو ما ينكره رسول الله ﷺ؟! فهذه مفسدة وليست بمصلحة.

فالمصالح المرسلة وإن وضعها بعض أهل العلم المجتهدين الكبار؛ فلا شك أن مرادهم نصر الله ورسوله ﷺ، ولكن استخدمت هذه المصالح في غير ما أراده أولئك العلماء وتوسع فيها، وعليه؛ فإنها تقاس بالمعيار الصحيح، فإن

اعتبرها الشرع قبلت، وإلا؛ فكما قال الإمام مالك: «كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» وهنالك قواعد كليات تطبق عليه الجزئيات.

وليعلم أنه يجب أن يجب على الإنسان أن يتقي ربه في جميع الأحكام؛ فلا يتسرع في البت بها خصوصًا في التكفير الذي صار بعض أهل الغيرة والعاطفة يطلقونه بدون تفكير ولا روية، مع أن الإنسان إذا كفر شخصًا ولم يكن الشخص أهلًا له؛ عاد ذلك إلى قائله، وتكفير الشخص يترتب عليه أحكام كثيرة؛ فيكون مباح الدم والمال، ويترتب عليه جميع أحكام الكفر، وكما لا يجوز أن نطلق الكفر على شخص معين حتى يتبين شروط التكفير في حقه يجب أن لا نجبن عن تكفير من كفره الله ورسوله.

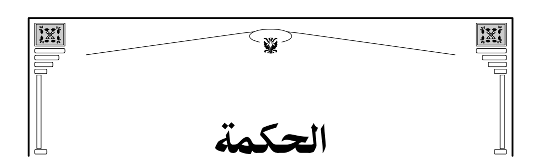
فائدة: يجب أن نفرق بين المعين وغير المعين؛ فالمعين يحتاج الحكم بتكفيره إلى أمرين:

١- ثبوت أن هذه الخصلة التي قام بها مما يقتضي الكفر.

٢- انطباق شروط التكفير عليه، وأهمها العلم بأن هذا مكفر، فإن كان جاهلًا، فإنه لا يكفر، ولهذا ذكر العلماء أن من شروط إقامة الحد أن يكون عالمًا بالتحريم، هذا وهو إقامة حد وليس بتكفير، والتحرز من التكفير أولى وأحرى.

قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾ [التوبة: ١١٥]. ولا بد من توفر الشروط من عدم الموانع، فلو قام الشخص بما يقتضي الكفر إكراهًا، أو ذهولًا لم يكفر، لقوله تعالى:

﴿كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].
ولقول الرجل الذي وجد دابته في مهلكة: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك! أخطأ من شدة الفرح» فلم يؤاخذ بذلك[١].



الحكمة

والحكمة نوعان: غائية وصورية:

الغائية: فهي بمعنى أن الشيء إنما كان لغاية حميدة.

والصورية: بمعنى أن كون الشيء على هذه الصورة المعينة لحكمة، فإذا تدبرت الصلاة كونها على هذا الوجه: قيام، ثم ركوع، ثم قيام، ثم سجود، ثم قعود، هذه صورية مطابقة للحكمة تمامًا.

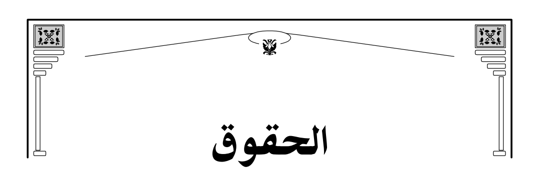
والغاية منها أيضًا حكمة؛ فالغاية منها: الثواب والأجر عند الله ﷻ.

وهكذا أيضًا المخلوقات؛ كون الشمس بهذا الحجم، وبهذه الحرارة وبهذا الارتفاع هذه صورية، هذا مناسب للحكمة تمامًا. الثمرات الناتجة عن الشمس غاية[٢].

---

(١) «القول المفيد» (٢/١٥٨: ١٦٣)، و«شرح الأصول الثلاثة» (ص/ ١٥٤: ١٦١).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٥).



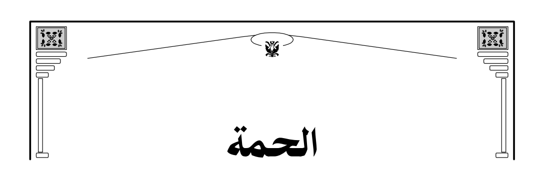
الحقوق

واعلم أن الحقوق ثلاثة أقسام، وهي:

الأول: حق لله لا يشرك فيه غيره: لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وهو ما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

الثاني: حق خاص للرسل، وهو إعانتهم وتوقيرهم وتبجيلهم بما يستحقون.

الثالث: حق مشترك، وهو الإيمان بالله ورسله، وهذه الحقوق موجودة في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الفتح: ٩] فهذا حق مشترك، «وتعزروه وتوقروه» هذا خاص بالرسول ﷺ، ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩] هذا خاص بالله سبحانه وتعالى[١].



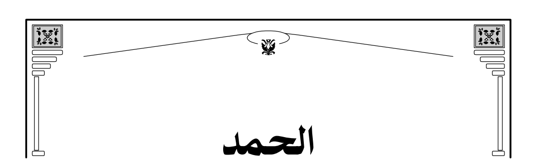
الحمة

الحمة: بضم الحاء، وفتح الميم، مع تخفيفها، وهي كل ذات سم، والمعنى لدغته إحدى ذوات السموم، والعقرب من ذوات السموم[٢].

---

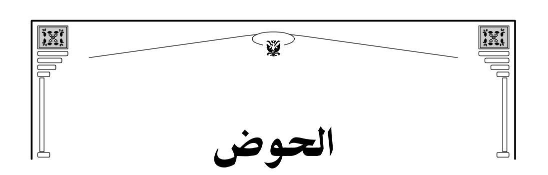
(١) «القول المفيد» (١/ ٣٧١).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٩٨).



الحمد

الحمد: وصف المحمود بالكمال(١).



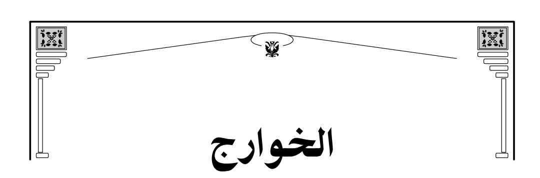
الحوض

الحوض المورود لنبينا محمد ﷺ: هو حوض يصب عليه ميزابان من الكوثر، وهو النهر الذي أعطيه النبي ﷺ في الجنة، كما قال الله تعالى ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]. فيصب منه ميزابان علي الحوض الذي يكون في عرصات يوم القيامة. وصفه النبي ﷺ بأن ماءه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، وأطيب من رائحة المسك، وأن آنيته كنجوم السماء، وأن طوله شهر وعرضه شهر، وأن من شرب منه مرة واحدة فإنه لا يظمأ بعدها أبدًا. وهذا الحوض الذي جعله الله للنبي ﷺ هو أعظم حياض الأنبياء، ولكل نبي حوض يرده المؤمنون من أمته، لكنها لا تنسب إلى حوض الرسول ﷺ لأن هذه الأمة يمثلون ثلثي أهل الجنة، فلا جرم أن يكون حوض النبي ﷺ أعظم الحياض وأكبرها وأوسعها أعظمها وأشملها(٢).

---

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٣٦٩).

(٢) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٦٩، ٤٧٠)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٥٧)، و«شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٨٤).



الخوارج

الخوارج: هم على العكس من الرافضة؛ حيث إنهم كفروا علي بن أبي طالب، وكفروا معاوية بن أبي سفيان، وكفروا كل من لم يكن على طريقتهم، واستحلوا دماء المسلمين، فكانوا كما وصفهم النبي ﷺ: «**يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**»، وإيمانهم لا يتجاوز حناجرهم.

- **فالشيعة غلوا في آل البيت وأشياعهم**، وبالغوا في ذلك، حتى أن منهم من ادعى ألوهية علي، ومنهم من ادعى أنه أحق بالنبوة من محمد رسول الله ﷺ، والخوارج بالعكس.

- **أما أهل السنة والجماعة؛ فكانوا وسطًا بين الطائفتين قالوا**: نحن ننزل آل البيت منزلتهم، ونرى أن لهم حقين علينا: حق الإسلام والإيمان، وحق القرابة من رسول الله ﷺ.

وقالوا: قرابة رسول الله ﷺ لها الحق علينا، لكن من حقها علينا أن ننزلها منزلتها، وأن لا نغلو فيها.

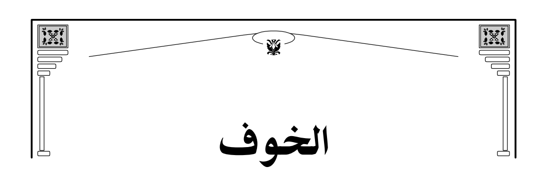
ويقولون في بقية أصحاب الرسول ﷺ: لهم الحق علينا بالتوقير والإجلال والترضي، وأن نكون كما قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [**الحشر**: ١٠]، ولا نعادي أحدا منهم أبدًا؛ لا آل البيت، ولا غيرهم؛ فكل منهم نعطيه حقه؛

فصاروا وسطًا بين جفاة وغلاة[١].

* العلماء مختلفون في الخوارج، لكن بعضهم قال: أما الخوارج الذين يكفرون المسلمين ويستبيحون دماءهم؛ فهؤلاء كفار وعلي بن أبي طالب اختلف قوله فيهم: مرة قال: إنهم كفار، ومرة قال: ليسول كفارًا بل هم من الكفر فروا[٢].

* وهم الذين خرجوا لقتال علي بن أبي طالب بسبب التحكيم.

مذهبهم التبرؤ من عثمان وعلي، والخروج على الإمام إذا خالف السنة وتكفير فاعل الكبيرة وتخليده في النار وهم فرق عديدة.



الخوف

الخوف: هو الذعر، وهو انفعال يحصل بتوقع ما فيه هلاك أو ضرر أو أذى، وقد نهى الله ﷻ عن خوف أولياء الشيطان؛ وأمر بخوفه وحده.

والخوف ثلاثة أنواع:

النوع الأولى: خوف طبيعي كخوف الإنسان من السبع والنار والغرق، وهذا لا يلام عليه العبد، قال الله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ١٨].

لكن إذا كان هذا الخوف كما ذكر الشيخ رحمه الله سببًا لترك واجب أو فعل

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٧٦).

(٢) «التعليق على السياسة الشرعية» (ص/ ٣٦٤).

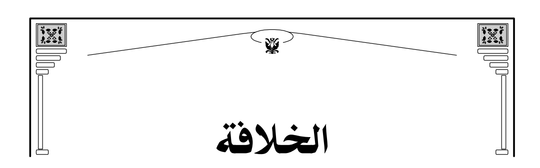
محرم كان حرامًا؛ لأن ما كان سببًا لترك واجب أو فعل محرم فهو حرام ودليله قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

والخوف من الله تعالى يكون محمودًا، ويكون غير محمود:

فالمحمود: ما كانت غايته أن يحول بينك وبين معصية الله؛ بحيث يحملك على فعل الواجبات وترك المحرمات، فإذا حصلت هذه الغاية سكن القلب واطمأن وغلب عليه الفرح بنعمة الله، والرجاء لثوابه. وغير المحمود ما يحمل العبد على اليأس من روح الله والقنوط؛ وحينئذٍ يتحسر العبد وينكمش وربما يتمادى في المعصية لقوة يأسه.

النوع الثاني: خوف العبادة: أن يخاف أحدًا يتعبد بالخوف له؛ فهذا لا يكون إلا لله تعالى؛ وصرفه لغير الله تعالى شرك أكبر.

النوع الثالث: خوف السر: كأن يخاف صاحب القبر، أو وليًا بعيدًا عنه لا يؤثر فيه؛ لكنه يخافه مخافة سر فهذا أيضًا ذكره العلماء من الشرك[1].



الخلافة

الخلافة منصب كبير، ومسئولية عظيمة، وهي تولي تدبير أمور المسلمين بحيث يكون هو المسئول الأول في ذلك، وهي فرض كفاية؛ لأن أمور الناس لا تقوم إلا بها.

وتحصل الخلافة بواحد من أمور ثلاثة:

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٥٢، ٥٣).

الأول: النص عليه من الخليفة السابق، كما في خلافة عمر بن الخطاب، فإنها بنص من أبي بكر ﵁.

الثاني: اجتماع أهل الحل والعقد سواء كانوا معينين من الخليفة السابق، كما في خلافة عثمان ﵁، فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قبل عمر بن الخطاب ﵁، أم غير معينين كما في خلافة أبي بكر ﵁ على أحد الأقوال، وكما في خلافة علي ﵁.

الثالث: القهر والغلبة، كما في خلافة عبد الملك بن مروان حين قتل ابن الزبير وتمت الخلافة له.

حكم طاعة الخليفة:

طاعة الخليفة وغيره من ولاة الأمور واجبة في غير معصية الله؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]. ولقوله، ﷺ: «**السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**». متفق عليه.

وسواء كان الإمام برًا وهو القائم بأمر الله فعلًا وتركًا، أو فاجرًا وهو الفاسق؛ لقوله ﷺ: «**إلا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئًا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يدًا من طاعة**». رواه مسلم.

والحج والجهاد مع الأئمة ماضيان نافذان، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة سواء كانوا أبرارًا أو فجارًا؛ لأن مخالفتهم في ذلك توجب شق عصا المسلمين والتمرد عليهم.

والحديث الذي ذكره المؤلف «ثلاث من أصل الإيمان» .. إلخ ضعيف كما رمز له السيوطي في «الجامع الصغير»، وفيه راوٍ قال المزي: «إنه مجهول».

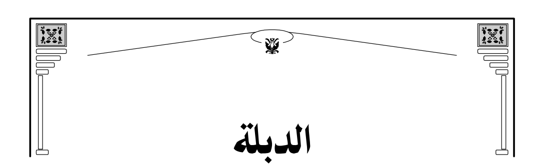
وقال المنذري في «مختصر أبي داود»: «شبه مجهول».

والثلاث الخصال المذكورة فيه هي: «الكف عمن قال: لا إله إلا الله» والثانية: «الجهاد ماض» إلخ. والثالثة: «الإيمان بالأقدار».

والخروج على الإمام محرم؛ لقول عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على السمع والطاعة في منشطنا، ومكرهنا، وعسرنا، ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان». متفق عليه.

وقال صلى الله عليه وسلم: «**يكون عليكم أمراء تعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد برئ، ومن كره فقد سلم، ولكن من رضي وتابع قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا، لا ما صلوا. أي من كره بقلبه وأنكر بقلبه**». رواه مسلم.

ومن فوائد الحديثين أن ترك الصلاة كفر بواح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يجز الخروج على الأئمة إلا بكفر بواح، وجعل المانع من قتالهم فعل الصلاة؛ فدل على أن تركها مبيح لقتالهم، وقتالهم لا يباح إلا بكفر بواح، كما في حديث عبادة.



الدبلة

الدبلة: خاتم يشترى عند الزواج يوضع في يد الزوج، وإذا ألقاه الزوج؛ قالت المرأة: إنه لا يحبها؛ فهم يعتقدون فيه النفع والضرر، ويقولون: إنه ما دام في يد الزوج؛ فإنه يعني أن العلاقة بينهما ثابتة، والعكس بالعكس، فإذا وجدت هذه النية؛ فإنه من الشرك الأصغر، وإن لم توجد هذه النية - وهي بعيدة ألا

تصحبها -؛ ففيه تشبه بالنصارى، فإنها مأخوذة منهم.

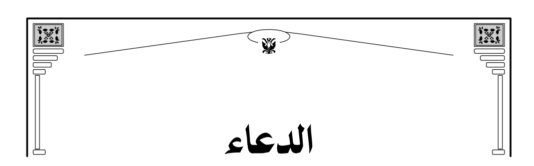
وإن كانت من الذهب؛ فهي بالنسبة للرجل فيها محذور ثالث، وهو لبس الذهب؛ فهي إما من الشرك، أو مضاهاة النصارى، أو تحريم النوع إن كانت للرجال، فإن خلت من ذلك؛ فهي جائزة؛ لأنها خاتم من الخواتم[١].



الدجال

الدجال لغة: صيغة مبالغة من الدجل، وهو الكذب والتمويه.

وشرعًا: رجل مموه يخرج في آخر الزمان يدعي الربوبية. وخروجه ثابت بالسنة، والإجماع قال النبي ﷺ: «**قولوا: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات**». رواه مسلم. وكان النبي ﷺ، يتعوذ منه في الصلاة متفق عليه[٢].



الدعاء

الدعاء على نوعين:

الأول: دعاء عبادة بأن يتعبد للمدعو طلبًا لثوابه وخوفًا من عقابه، وهذا لا

(١) «القول المفيد» (١/ ١٨١، ١٨٢).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٦٣).

يصح لغير الله وصرفه لغير الله شرك أكبر مخرج عن الملة، وعليه يقع الوعيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

النوع الثاني: دعاء المسألة وهو دعاء الطلب أي: طلب الحاجات، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: دعاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما لا يقدر عليه إلا هو، وهو عبادة لله تعالى؛ لأنه يتضمن الافتقار إلى الله تعالى، واللجوء إليه، واعتقاد أنه قادر كريم واسع الفضل والرحمة، فمن دعا غير الله عَزَّ وَجَلَّ بشيء لا يقدر عليه إلا الله؛ فهو مشرك كافر سواء كان المدعو حيًا أو ميتًا.

القسم الثاني: دعاء الحي بما يقدر عليه مثل يا فلان اسقني فلا شيء فيه.

القسم الثالث: دعاء الميت أو الغائب بمثل هذا فإنه شرك؛ لأن الميت أو الغائب لا يمكن أن يقوم بمثل هذا فدعاؤه إياه يدل على أنه يعتقد أن له تصرفًا في الكون فيكون بذلك مشركًا.

الدعاء من حيث المدعو ينقسم إلى قسمين:

الأول: دعاء عبادة، مثاله: الصوم، والصلاة، وغير ذلك من العبادات، فإذا صلى الإنسان أو صام؛ فقد دعا ربه بلسان الحال أن يغفر له، وأن يجيره من عذابه، وأن يعطيه من نواله، وهذا في أصل الصلاة، كما أنها تتضمن الدعاء بلسان المقال. ويدل لهذا القسم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٤١]؛ فجعل الدعاء عبادة، وهذا القسم كله شرك، فمن صرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله؛ فقد كفر كفرًا مخرجًا له عن الملة، فلو ركع لإنسان، أو سجد لشيء يعظمه كتعظيم الله في هذا الركوع

أو السجود؛ لكان مشركًا، ولهذا منع النبي ﷺ من الانحناء عند الملاقاة؛ لما سئل عن الرجل يلقى أخاه أن ينحني له؟ قال: لا.

خلافًا لما يفعله بعض الجهال إذا سلم عليك انحنى لك؛ فيجب على كل مؤمن بالله أن ينكره؛ لأنه عظمك على حساب دينه.

الثاني: دعاء المسألة؛ فهذا ليس كله شركًا، بل فيه تفصيل، فإن كان المخلوق قادرًا على ذلك؛ فليس بشرك؛ كقولك: اسقني ماء لمن يستطيع ذلك، قال ﷺ: «**من دعاكم فأجيبوه**» وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨].

فإذا مد الفقير يده، وقال: ارزقني؛ أي: أعطني؛ فليس بشرك، كما قال تعالى: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ وأما إن دعا المخلوق بما لا يقدر عليه إلا الله؛ فإن دعوته شرك مخرج عن الملة.

مثال ذلك: أن تدعو إنسانًا أن ينزل الغيث؛ معتقدًا أنه قادر على ذلك.

والمراد بقوله الرسول ﷺ: «**من مات وهو يدعو من دون الله ندًا**»، المراد: الند في العبادة، أما الند في المسألة؛ ففيه التفصيل السابق. ومع الأسف؛ ففي بعض البلاد الإسلامية من يعتقد أن فلانًا المقبور الذي بقي جثة، أو أكلته الأرض؛ ينفع أو يضر، أو يأتي بالنسل لمن لا يولد لها، وهذا والعياذ بالله شرك أكبر مخرج من الملة، وإقرار هذا أشد من إقرار شرب الخمر، والزنا، واللواط؛ لأنه إقرار على كفر، وليس إقرارًا على فسوق فقط.

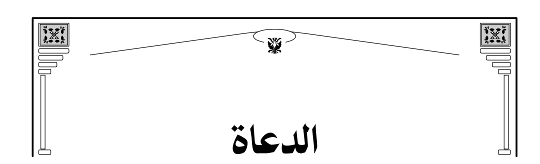
ودعاء المخلوق ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: جائز، وهو أن تدعو مخلوقًا بأمر من الأمور التي يمكن أن يدركها بأشياء محسوسة معلومة؛ فهذا ليس من دعاء العبادة، بل هو من الأمور

الجائزة، قال ﷺ: «**وإذا دعاك فأجبه**».

الثاني: أن تدعو مخلوقًا مطلقًا، سواء كان حيًا أو ميتًا فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنك جعلته ندًا لله فيما لا يقدر عليه إلا الله، مثل: يا فلان! اجعل ما في بطن امرأتي ذكرًا.

الثالث: أن تدعو مخلوقًا ميتًا لا يجيب بالوسائل الحسية المعلومة؛ فهذا شرك أكبر أيضًا؛ لأنه لا يدعو من كان هذه حاله حتى يعتقد أن له تصرفًا خفيًا في الكون[1].



الدعاة

الدعاة ينقسمون إلى قسمين:

١- داع إلى الله.

٢- داع إلى غيره.

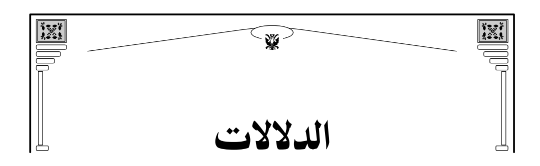
فالداعي إلى الله تعالى هو المخلص الذي يريد أن يوصل الناس إلى الله تعالى. والداعي إلى غيره قد يكون داعيا إلى نفسه، يدعو إلى الحق لأجل أن يعظم بين الناس ويحترم، ولهذا تجده يغضب إذا لم يفعل الناس ما أمر به، ولا يغضب إذا ارتكبوا نهيا أعظم منه، لكن لم يدع إلى تركه. وقد يكون داعيا إلى رئيسه؛ كما يوجد في كثير من الدول من علماء الضلال من علماء الدول، لا علماء الملل، يدعون إلى رؤسائهم. من ذلك لما ظهرت الاشتراكية في البلاد

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ٢٧)، و«القول المفيد» (١/ ١٢٠، ١٢١، ١٥٩، ١٦٠).

العربية قام بعض علماء الضلالة بالاستدلال عليها بآيات وأحاديث بعيدة الدلالة، بل ليس فيها دلالة؛ فهؤلاء دعوا إلى غير الله.

ومن دعا إلى الله ثم رأى الناس فارين منه؛ فلا ييأس، ويترك الدعوة، فإن الرسول ﷺ قال لعلي: «**انفذ على رسلك؛ فوالله؛ لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم**»، يعني: أن اهتداء رجل واحد من قبائل اليهود خير لك من حمر النعم، فإذا دعا إلى الله ولم يجب؛ فليكن غضبه من أجل أن الحق لم يتبع، لا لأنه لم يجب، فإذا كان يغضب لهذا؛ فمعناه أنه يدعو إلى الله، فإذا استجاب واحد؛ كفى، وإذا لم يستجب أحد؛ فقد أبرأ ذمته أيضًا، وفي الحديث: «**والنبي وليس معه أحد**».

ثم إنه يكفي من الدعوة إلى الحق، والتحذير من الباطل: أن يتبين للناس أن هذا حق وهذا باطل؛ لأن الناس إذا سكتوا عن بيان الحق، وأقر الباطل مع طول الزمن؛ ينقلب الحق باطلا، والباطل حقا[١].



الدلالات

الاسم له أنواع ثلاثة في الدلالة: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام:

١- **فدلالة المطابقة:** دلالة اللفظ على جميع مدلوله، وعلى هذا، فكل اسم دال على المسمى به، وهو الله، وعلى الصفة المشتق منها هذا الاسم.

(١) «القول المفيد» (١/ ١٢٩)، و«مجموع الفتاوى» (٩/ ١١٨).

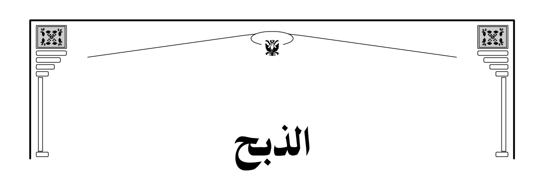
٢- **ودلالة التضمن**: دلالة اللفظ على بعض مدلوله، وعلى هذا، فدلالة الاسم على الذات وحدها، أو على الصفة وحدها، من دلالة التضمن.

٣- **ودلالة الالتزام**: دلالته على شيء يفهم لا من لفظ الاسم لكن من لازمه؛ ولهذا سميناه: دلالة الالتزام.

مثل كلمة الخالق: اسم يدل على ذات الله، ويدل على صفة الخلق.

إذًا، فباعتبار دلالته على الأمرين يسمى دلالة مطابقة؛ لأن اللفظ دل على جميع مدلوله، ولا شك أنك إذا قلت: الخالق، فإنك تفهم خالقًا وخلقًا.

وباعتبار دلالته على الخالق وحده أو على الخلق وحده يسمى دلالة تضمن؛ لأنه دل على بعض معناه، وباعتبار دلالته على العلم والقدرة يسمى دلالة التزام، إذ لا يمكن خلق إلا بعلم وقدرة، فدلالته على القدرة والعلم دلالة التزام[1].



الذبح

الذبح: إزهاق الروح بإراقة الدم على وجه مخصوص، ويقع على وجوه:

الأول: أن يقع عبادة بأن يقصد به تعظيم المذبوح له، والتذلل له، والتقرب إليه؛ فهذا لا يكون إلا لله تعالى على الوجه الذي شرعه الله تعالى، وصرفه لغير الله شرك أكبر، ودليله ما ذكره الشيخ رحمه الله وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

(١) «تفسير سورة الأعراف» (الآية ١٨٠)، و«تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢٠٧، ٣/ ١٦٥، ١٨٦)، و«شرح القواعد المثلى» (ص ٥٦ : ٧٥).

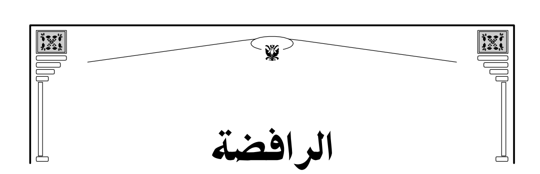
الثاني: أن يقع إكرامًا لضيف أو وليمة لعرس أو نحو ذلك، فهذا مأمور به إما وجوبا أو استحبابا؛ لقوله ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه**»، وقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف: «**أولم ولو بشاة**».

الثالث: أن يقع على وجه التمتع بالأكل أو الاتجار به ونحو ذلك، فهذا من قسم المباح؛ فالأصل فيه الإباحة لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَـٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [يس: ٧١، ٧٢]، وقد يكون مطلوبًا أو منهيًا عنه حسب ما يكون وسيلة له[(١)].

والذبح لغير الله ينقسم إلى قسمين:

١- أن يذبح لغير الله تقربًا وتعظيمًا، فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة.

٢- أن يذبح لغير الله فرحًا وإكرامًا، فهذا لا يخرج من الملة، بل هو من الأمور العادية التي قد تكون مطلوبة أحيانًا وغير مطلوبة أحيانًا، فالأصل أنها مباحة[(٢)].



الرافضة

الرافضة: هم الذين يغلون في آل البيت، ويكفرون من عداهم من الصحابة، أو يفسقونهم، وهم فرق شتى فمنهم الغلاة الذين ادعوا أن عليًا إله، ومنهم دون ذلك.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٢/ ١٤٨، ١٤٩، ٦/ ٦٢).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٢١٤).

وأول ما ظهرت بدعتهم في خلافة علي بن أبي طالب حين قال له عبد الله بن سبأ: أنت الإله فأمر علي رضي الله عنه بإحراقهم وهرب زعيمهم عبد الله بن سبأ إلى المدائن.

ومذهبهم في الصفات مختلف: فمنهم المشبه، ومنهم المعطل، ومنهم المعتدل.

وسموا رافضة؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سألوه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فترحم عليهما فرفضوه وأبعدوا عنه.

وسموا أنفسهم شيعة؛ لأنهم يزعمون أنهم يتشيعون لآل البيت وينتصرون لهم ويطالبون بحقهم في الإمامة.

* **والرافضة**: اسم فاعل من رفض الشيء إذا استبعده، وسموا بذلك لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سألوه: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فأثنى عليهما، وقال: هما وزيرا جدي.

فرفضوه وتركوه، وكانوا في السابق معه، لكن لما قال الحق المخالف لأهوائهم؛ نفروا منه والعياذ بالله، فسموا رافضة.

وأصل مذهبهم من عبد الله بن سبأ، وهو يهودي تلبس بالإسلام، فأظهر التشيع لآل البيت والغلو فيهم؛ ليشغل الناس عن دين الإسلام ويفسده كما أفسد بولص دين النصارى، عندما تلبس بالنصرانية. وأول ما أظهر ابن سبأ بدعته في عهد علي بن أبي طالب، حتى إنه جاءه وقال: أنت الله حقًا - والعياذ بالله - فأمر علي بالأخدود فحفرت، وأمر بالحطب فجمع، وبالنار فأوقدت، ثم أحرقهم بها؛ إلا أنه يقال: إن عبد الله بن سبأ هرب، وذهب إلى مصر، ونشر بدعته؛ فالله أعلم.

فالمهم أن عليًا ﷺ رأى أمرا لم يحتمله، حيث ادعوا فيه الألوهية فأحرقهم بالنار إحراقًا، ثم بدأت هذه الفرقة الخبيثة تتكاثر؛ لأن شعارها في الحقيقة النفاق الذي يسمونه التقية، ولهذا كانت هذه الفرقة أخطر ما يكون على الإسلام؛ لأنها تتظاهر بالإسلام والدعوة إليه، وتقيم شعائره الظاهرة؛ كتحريم الخمور وما أشبه ذلك، لكنها تناقضه في الباطن؛ فهم يرون أئمتهم آلهة تدير الكون، وأنهم أفضل من الأنبياء والملائكة والأولياء، وأنهم في مرتبة لا ينالها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وهؤلاء كيف يصح أن تقبل منهم دعوى الإسلام، ولذلك يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في كثير من كتبه قولًا إذا اطلع عليه الإنسان عرف حالهم: «إنهم أشد الناس ضررًا على الإسلام، وإنهم هجروا المساجد وعمروا المشاهد» فهم يقولون: لا نصلي جماعة إلا خلف إمام معصوم ولا معصوم الآن، وهم أول من بنى المشاهد على القبور كما قال الشيخ هنا، ورموا أفضل أتباع الرسول ﷺ على الإطلاق - وهما أبو بكر وعمر - بالنفاق، وأنهما ماتا على ذلك؛ كعبد الله بن أبي بن سلول وأشباهه والعياذ بالله؛ فانظر بماذا تحكم على هؤلاء بعد معرفة معتقدهم ومنهجهم؟!

وأهل السنة والجماعة وسط فيهم بين الرافضة والخوارج.

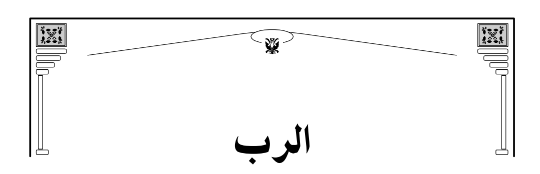
فالرافضة: هم الذين يسمون اليوم: شيعة، وسموا رافضة؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، الذي ينتسب إليه الآن الزيدية؛ رفضوه لأنهم سألوه: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ يريدون منه أن يسبهما ويطعن فيهما، ولكنه ﷺ قال لهم: نعم الوزيران وزيرا جدي. يريد بذلك رسول الله ﷺ؛ فأثنى عليهما، فرفضوه، وغضبوا عليه، وتركوه فسموا رافضة.

هؤلاء الروافض - والعياذ بالله - لهم أصول معروفة عندهم.

ومن أقبح أصولهم: الإمامة التي تتضمن عصمة الإمام، وأنه لا يقول خطأ، وأن مقام الإمامة أرفع من مقام النبوة؛ لأن الإمام يتلقى عن الله مباشرة، والنبي بواسطة الرسول، وهو جبريل، ولا يخطئ الإمام عندهم أبدًا، بل غلاتهم يدعون أن الإمام يخلق؛ يقول للشيء: كن فيكون.

وهم يقولون: إن الصحابة كفار، وكلهم ارتدوا النبي ﷺ؛ حتى أبو بكر وعمر عند بعضهم كانا كافرين وماتا على النفاق والعياذ بالله، ولا يستثنون من الصحابة إلا آل البيت، ونفرًا قليلًا ممن قالوا: إنهم أولياء آل البيت.

وقد قال صاحب كتاب «الفصل»: «إن غلاتهم كفروا علي بن أبي طالب؛ قالوا: لأن عليًا أقر الظلم والباطل حين بايع أبا بكر وعمر، وكان الواجب عليه أن ينكر بيعتهما، فلما لم يأخذ بالحق والعدل، ووافق على الظلم؛ صار ظالمًا كافرًا»(١).



الرب

رب: بمعنى خالق ومالك ومدبر فهو الذي خلق السموات والأرض وهو الذي يملك السموات والأرض وهو المدبر للسموات والأرض قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وهذا انفراده بالخلق والتدبير وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٢٧]. وهذا انفراد بالملك، «رب

(١) «القول المفيد» (١/ ٤١٢)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٧٤، ٧٥).

العالمين» أي: خالقهم ومالكهم ومدبر أمورهم، والعالم: كل من سوى الله وسموا عالمًا؛ لأنهم علم على خالقهم ﷻ ففي كل شيء من مخلوقات الله آية تدل على وحدانيته وكماله «رب العزة» أي الغلبة، ورب هنا بمعنى صاحب وليست بمعنى خالق، وهي في القرآن تأتي بمعنى خالق، ومالك، ومدبر، إلا في هذا الموضع، فالمراد بها: صاحب فقط، ولا يمكن أن تكون بمعنى خالق؛ لأن العزة صفة من صفات الله ﷻ غير مخلوقة، فيتعين أن يكون المراد بقوله «رب العزة» صاحب العزة، وليس خالق؛ لأن صفات الرب غير مخلوقة(١).



الربوبية

ولله ﷻ على خلقه ربوبيتان:

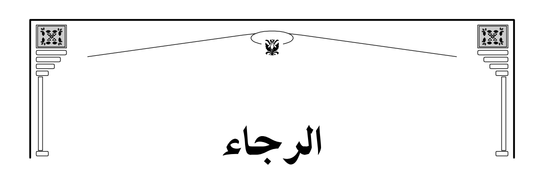
ربوبية عامة لكل أحد، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢].

وربوبية خاصة: لمن اختصه من عباده مثل هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾. وقد اجتمع النوعان في قوله تعالى عن سحرة آل فرعون: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝١٢٢﴾ [الأعراف: ١٢١، ١٢٢]. فرب العالمين عامة، ورب موسى وهارون خاصة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٢] عامة، وفي قوله: ﴿أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٤] خاصة، وتقتضي مع المعنى العام وهو

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٧، ٣٦٩، ٣٦٦، ٣٧٦).

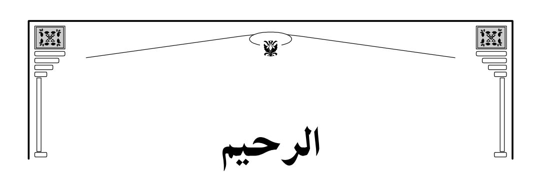
التدبير والملك، التثبيت والإعانة، والكف عن الشرور، وما أشبه ذلك؛ لأنها خاصة[١].



الرجاء

الرجاء: طمع الإنسان في أمر قريب المنال، وقد يكون في بعيد المنال تنزيلًا له منزلة القريب.

والرجاء المتضمن للذل والخضوع لا يكون إلا لله ﷻ، وصرفه لغير الله تعالى شرك إما أصغر، وإما أكبر؛ بحسب ما يقوم بقلب الراجي. وقد استدل المؤلف له بقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠][٢].



الرحيم

الرحيم: معناه ذو الرحمة المقتضية للإحسان والإنعام، فالإحسان والإنعام من مقتضى الرحمة، وليس هو الرحمة.

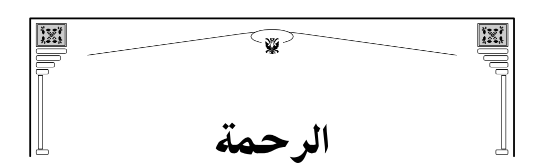
واسم يدل على الفعل؛ لأنه فعيل بمعنى فاعل، فهو دال على الفعل.

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ٢٥٩)، و«تفسير سورة آل عمران» (٢/ ١٣٦)، وانظر: (٢/ ٥٩٢).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٦/ ٥٣).

فيجتمع من «الرحمن الرحيم» أن رحمة الله واسعة، وأنها واصلة إلى الخلق. وهذا هو ما أومأ إليه بعضهم بقوله: الرحمن رحمة عامة، والرحيم رحمة خاصة بالمؤمنين، ولما كانت رحمة الله للكافر رحمة خاصة في الدنيا فقط، فكأنها لا رحمة لهم؛ لأنهم في الآخرة يقول تعالى لهم إذا سألوا الله أن يخرجهم من النار وتوسلوا إلى الله تعالى بربوبيته واعترافهم على أنفسهم: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٧]. فلا تدركهم الرحمة، بل يدركهم العدل، فيقول الله ﷻ لهم: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨][1].



الرحمة

رحمة الله ﷻ إما عامة وإما خاصة، فالعامة الشاملة لجميع الناس، والخاصة بالمؤمنين، كما قال ﷻ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فإذا قال قائل: أي رحمة من الله للكافر؟ فالجواب: أمده بأنعام وبنين، وعقل، وأمن، ورزق، بل الكفار قد عجلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ٤٥] فإذا سألك سائل: هل لله رحمة على الكافر؟ لا تقل: نعم، ولا: لا، أما بالمعنى العام فنعم رحمة، ولولا رحمة الله به لهلك، وأما بالمعنى الخاص فلا، الرحمة الخاصة للمؤمنين فقط قال ﷻ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

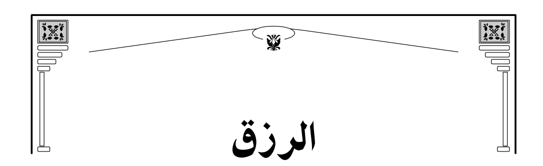
---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ١٥١)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٨، ٣٩)، وانظر: «تفسير سورة البقرة» (١/ ٥، ٦)، و«تفسير سورة الصافات» (ص/ ٧، ٨).

الرحمة نوعان:

- **رحمة هي صفة الله:** فهذه غير مخلوقة وغير بائنة من الله ﷻ، مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]. ولا يطلب نزولها.

- **ورحمة مخلوقة:** لكنها أثر من آثار رحمة الله؛ فأطلق عليها الرحمة؛ مثل قوله تعالى في الحديث القدسي عن الجنة: «**أنت رحمتي أرحم بك من أشاء**»[(١)].



الرزق

وينقسم الرزق إلى قسمين:

١- عام.

٢- وخاص.

فالعام: كل ما ينتفع به البدن، سواء كان حلالًا أو حرامًا، وسواء كان المرزوق مسلما أو كافرا، ولهذا قال السفاريني:

والرزق ما ينفع من حلال   أو ضده فحل عن المحال

لأنه رازق كل الخلق   وليس مخلوق بغير رزق

لأنك لو قلت: إن الرزق هو العطاء الحلال؛ لكان كل الذين يأكلون الحرام، لم يرزقوا، مع أن الله أعطاهم ما تصلح به أبدانهم، لكن الرزق

(١) «تفسير سورة الحديد» (ص/ ٣٧٩، ٣٨٠)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٣٩)، وانظر: «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٤٠).

نوعان: طيب وخبيث، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ﴾ [الأعراف: ٣٢]. ولم يقل: والرزق، أما الخبائث من الرزق، فهي حرام.

أما الرزق الخاص: فهو ما يقوم به الدين من العلم النافع والعمل الصالح والرزق الحلال المعين على طاعة الله، ولهذا جاءت الآية الكريمة: «الرزاق» ولم يقل: الرازق، لكثرة رزقه وكثرة من يرزقه، فالذي يرزقه الله ﷻ لا يحصى باعتبار أجناسه، فضلا عن أنواعه، فضلا عن آحاده، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ﴾ [هود: ٦]. ويعطي الله الرزق بحسب الحال[1].

*** نقول: الرزق نوعان:**

١- رزق ما يقوم به البدن.

٢- رزق ما يقوم به الدين.

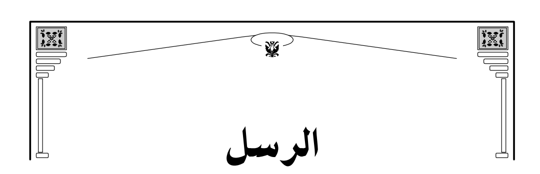
أما رزق ما يقوم به البدن: فشامل عام يشمل الحلال والحرام، ويشمل رزق البهائم والإنسان، هذا عام، وهو الذي ما يقوم به البدن هذا عام، حتى لو فرض أن الرجل لا يأكل إلا الخنزير والميتة فهو رزق، ولو فرض أنه لا يأكل إلا الربا، وما يكون بالغش والخيانة فهو رزق.

النوع الثاني: رزق ما يقوم به الدين: فهذا خاص بالرزق الحلال؛ لأن الرزق الحرام وإن قام به البدن لكن ينقص به الدين[2].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢٠٣).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٤٩).



الرسل

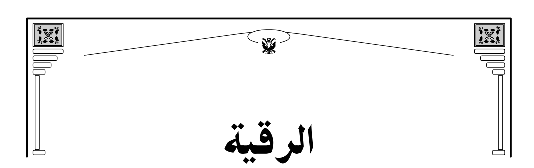
الرسل: هم البشر الذين أرسلهم الله ﷻ إلى الخلق، وجعلهم واسطة بينه وبين عباده في تبليغ شرائعه، وهو بشر خلقوا من أب وأم، إلا عيسي ابن مريم عليه السلام فإن الله خلقه من أم بلا أب. أرسلهم الله ﷻ رحمة بالعباد وإقامة بالحجة عليهم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ إلى قوله: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٣-١٦٥].

فرسل الله: هم الذين أوحى الله إليهم بالشرائع وأمرهم بتبليغها، وأولهم نوح وآخرهم محمد ﷺ.

الدليل على أن أولهم نوح: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣]. يعني: وحيًا، كإيحائنا إلى نوح والنبيين من بعده، وهو وحي الرسالة. وقوله: «ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب﴾ [الحديد: ٢٦]: ﴿فِي ذُرِّيَّتِهِمَا﴾ أي: ذرية نوح وإبراهيم، والذي قبل نوح لا يكون من ذريته. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ٤٦﴾ [الذاريات: ٤٦]. قد نقول: إن قوله: ﴿مِن قَبۡلُۖ﴾: يدل على ما سبق.

والنبيون: هم كل من أوحى الله إليهم ونبأهم؛ فهو داخل في هذه الآية: فيشمل الرسل، لأن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولًا وعلى هذا فيكون النبيون شاملًا للرسل أولي العزم وغيرهم، شاملًا أيضًا للنبيين الذين لم يرسلوا،

وهؤلاء أعلى أصناف الخلق[١].



الرقية

الرقى: جمع رقية، وهي القراءة؛ فيقال: رقى: رقى عليه - بالألف - من القراءة، ورقي عليه - بالياء - من الصعود[٢].

فائدة تحت قوله ﷺ: «ولا يسترقون».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فالإنسان إذا أتاه من يرقيه ولم يمنعه؛ فإنه لا ينافي قوله: «**ولا يسترقون**»؛ لأن هناك ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أن يطلب من يرقيه، وهذا قد فاته الكمال.

المرتبة الثانية: أن لا يمنع من يرقيه، وهذا لم يفته الكمال؛ لأنه لم يسترق ولم يطلب.

المرتبة الثالثة: أن يمنع من يرقيه، وهذا خلاف السنة؛ فإن النبي ﷺ لم يمنع عائشة أن ترقيه، وكذلك الصحابة لم يمنعوا أحدًا أن يرقيهم؛ لأن هذا لا يؤثر في التوكل.

شروط جواز الرقية:

الأول: أن لا يعتقد أنها تنفع بذاتها دون الله، فإن اعتقد أنها تنفع بذاتها من دون الله؛ فهو محرم، بل شرك، بل يعتقد أنها سبب لا تنفع إلا بإذن الله.

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٥٠)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٦٥، ١٥٤).

(٢) «القول المفيد» (١/ ١٧٨).

الثاني: أن لا تكون مما يخالف الشرع؛ كما إذا كانت متضمنة دعاء غير الله، أو استغاثة بالجن، وما أشبه ذلك؛ فإنها محرمة، بل شرك.

الثالث: أن تكون مفهومة معلومة، فإن كانت من جنس الطلاسم والشعوذة؛ فإنها لا تجوز.

أما بالنسبة للتمائم؛ فإن كانت من أمر محرم، أو اعتقد أنها نافعة لذاتها، أو كانت بكتابة لا تفهم؛ فإنها لا تجوز بكل حال.

وإن تمت فيها الشروط الثلاثة السابقة في الرقية؛ فإن أهل العلم اختلفوا فيها كما سبق[(١)].



الرؤية

الرؤية المضافة إلى الله لها معنيان:

المعنى الأول: العلم.

والثاني: رؤية المبصرات، يعني: إدراكها بالبصر.

وكل ذلك ثابت لله ﷻ.

فمن الأول: قوله تعالى عن القيامة: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝﴾ [المعارج: ٦، ٧]. فالرؤية هنا رؤية العلم؛ لأن اليوم ليس جسمًا يرى، وأيضًا هو لم يكن بعد، فمعنى: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝﴾، أي: نعلمه قريبًا.

وأما قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝﴾ [العلق: ١٤]، فهي صالحة لأن تكون

(١) «القول المفيد» (١/ ١١١، ١٨٧).

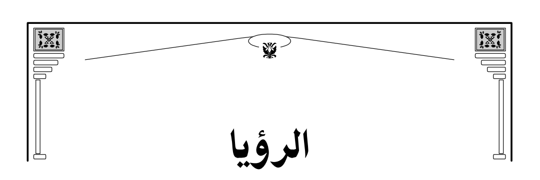
بمعنى العلم وبمعنى الرؤية البصرية، وإذا كانت صالحة لهما، ولا منافاة بينهما وجب أن تحمل عليهما جميعًا، فيقال: إن الله يرى، أي: يعلم ما يفعله هذا الرجل وما يقوله، ويراه أيضًا.

*** والرؤية التي بمعنى إدراك المبصرات ثلاثة أقسام:**

١- قسم يقصد به النصر والتأييد، كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

٢- وقسم يقصد به الإحاطة والعلم، مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [البقرة: ٢٧١].

٣- وقسم يقصد به التهديد، مثل قوله: ﴿قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٩٤][(١)].



الرؤيا

والرؤيا: ما يراه الإنسان في منامه وما يراه الإنسان في منامه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: رؤيا.

القسم الثاني: حلم.

القسم الثالث: يكون عن حديث النفس؛ لقول النبي ﷺ «**الرؤيا ثلاث،**

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٢٧، ٣٤٠)، و«فتاوى العقيدة» (١/ ٢٢٣: ٢٢٦).

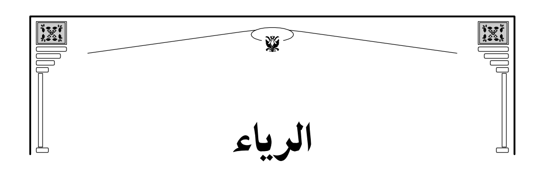
فالرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تخويف من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه».

أما الأول: فإنه من الله وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن الرؤيا الصالحة جزء من ست وأربعين جزء من النبوة.

وأما الثاني: فهو من الشيطان وغالبًا ما يكون هذا فيما يمتنع شرعًا أو حسًا أو عقلًا أي أن الشيطان يصور للشخص شيئًا ممتنعًا في الشرع أو ممتنعًا في العقل أو ممتنعًا بالحس، أو من أجل إحزان الرائي وإخلال عقله، وقد حدث رجل النبي ﷺ «أنه رأى في منامه أنه قد ذبح وأن رأسه تدرج، أنه يشتد وراء ظهره، فقال النبي ﷺ: **لا تحدث الناس بما يتلاعب بك الشيطان في منامك**»؛ لأن هذا الشيء غير معقول إنسان قطع رأسه وهرب الرأس، وذهب يشتد وراءه ليأخذه ويضعه على رقبته هذا شيء ينافي العقل، وأحيانًا يضرب لك الشيطان مثلًا بما يمتنع شرعًا كما يذكر عن عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه رأى نورًا عظيمًا وسمع من هذا النور قولًا يقول: إني أنا ربك، وحدثه فقال: إنه قد وضع عنه الصلاة، فقال له: كذبت ولكنك الشيطان وعرف أنه كاذب لأنه حدثه بما يمتنع شرعًا فإن وضع الصلاة لا يمكن أن يكون أبدًا وهي أهم أركان الإسلام والوحي قد انقطع، فإذا رأى إنسان في منامه ما يمتنع شرعًا فإنه من الشيطان.

الثالث: ما يريه الشيطان للإنسان في منامه؛ لأجل أن يحزن، وهذا كثير جدًا ودواء هذا ما أخبرنا به رسول الله ﷺ أن الإنسان إذا رأى في منامه ما يكره فليقم وليتفل عن يساره ثلاثًا وليقل: أعوذ بالله من شر الشيطان ومن شر ما رأيت ثم ينقل إلى الجنب الآخر، ولا يحدث الناس بما رأى وبعد ذلك لا يضره هذا الحلم.

القسم الثالث: ما يحدث به الإنسان في اليقظة فإنه لشدة تعلق نفسه به قد يراه في منامه وهذا كثير(١).



الرياء

الرياء: مصدر راءى يرائي؛ أي: عمل عملًا ليراه الناس، ويقال: مراءاة كما يقال: جاهد جهادًا ومجاهدة، ويدخل في ذلك من عمل العمل ليسمعه الناس، ويقال له مسمع، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «**من راءى راءى الله به، ومن سمع سمع الله به**».

والرياء خلق ذميم، وهو من صفات المنافقين، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٤٢](٢).

ينقسم الرياء باعتبار إبطاله للعبادة إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون في أصل العبادة، أي ما قام يتعبد إلا للرياء؛ فهذا عمله باطل مردود عليه؛ لحديث أبي هريرة في الصحيح مرفوعًا، «**قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**».

القسم الثاني: أن يكون الرياء طارئًا على العبادة، أي: أن أصل العبادة لله، لكن طرأ عليها الرياء؛ **فهذا ينقسم إلى قسمين:**

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢٣٩، ٢٤١).
(٢) «القول المفيد» (٢/ ١٤٢).

الأول: أن يدافعه؛ فهذا لا يضره. مثاله: رجل صلى ركعة، ثم جاء أناس في الركعة الثانية، فحصل في قلبه شيء؛ بأن أطال الركوع أو السجود أو تباكى وما أشبه ذلك، فإن دافعه؛ فإنه لا يضره؛ لأنه قام بالجهاد.

الثاني: أن يسترسل معه؛ فكل عمل ينشأ عن الرياء، فهو باطل؛ كما لو أطال القيام، أو الركوع، أو السجود، أو تباكى؛ فهذا كل عمله حابط، ولكن هل هذا البطلان يمتد إلى جميع العبادة أم لا؟

نقول: لا يخلو هذا من حالين:

الحالة الأولى: أن يكون آخر العبادة مبنيًا على أولها، بحيث لا يصح أولها مع فساد آخرها؛ فهذه كلها فاسدة، وذلك مثل الصلاة؛ فالصلاة مثلا لا يمكن أن يفسد آخرها ولا يفسد أولها، وحينئذٍ تبطل الصلاة كلها؛ إذا طرأ الرياء في أثنائها ولم يدافعه.

الحالة الثانية: أن يكون أول العبادة منفصلًا عن آخرها، بحيث يصح أولها دون آخرها، فما سبق الرياء؛ فهو صحيح، وما كان بعده؛ فهو باطل. مثال ذلك: رجل عنده مئة ريال، فتصدق بخمسين بنية خالصة، ثم تصدق بخمسين بقصد الرياء؛ فالأولى مقبولة، والثانية غير مقبولة؛ لأن آخرها منفك عن أولها.

فإن قيل: لو حدث الرياء في أثناء الوضوء؛ هل يلحق بالصلاة فيبطل كله، أو بالصدقة فيبطل ما حصل فيه الرياء فقط.

فالجواب: يحتمل هذا وهذا؛ فيلحق بالصلاة؛ لأن الوضوء عبادة واحدة ينبني بعضها على بعض، ليس تطهير كل عضو عبادة مستقلة، ويلحق بالصدقة؛ لأنه ليس كالصلاة من كل وجه، ولا الصدقة من كل وجه؛ لأننا إذا قلنا ببطلان ما حصل فيه الرياء، فأعاد تطهيره وحده لم يضر؛ لأن تكرار غسل العضو لا

يبطل الوضوء ولو كان عمدًا، بخلاف الصلاة؛ فإنه إذا كرر جزءًا منها كركوع أو سجود لغير سبب شرعي؛ بطلت صلاته، فلو أنه بعد أن غسل يديه رجع وغسل وجهه؛ لم يبطل وضوؤه، ولو أنه بعد أن سجد رجع وركع؛ لبطلت صلاته، والترتيب موجود في هذا وهذا، لكن الزيادة في الصلاة تبطلها، والزيادة في الوضوء لا تبطله، والرجوع مثلًا إلى الأعضاء الأولى لا يبطله أيضًا، وإن كان الرجوع في الحقيقة لا يعتبر وضوءًا؛ لأنه غير شرعي، وربما يكون في الأولى غسل وجهه على أنه واحدة، ثم غسل يديه، ثم قال: الأحسن أن أكمل الثلاث في الوجه أفضل، فغسل وجهه مرتين، وهو سيرتب أي: سيغسل وجهه ثم يديه؛ فوضوؤه صحيح.

ولو ترك التسبيح ثلاث مرات في الركوع، وبعدما سجد قال: فوت على نفسي فضيلة؛ سأرجع لأجل أن أسبح ثلاث مرات؛ فتبطل صلاته؛ فالمهم أن هناك فرقا بين الوضوء والصلاة، ومن أجل هذا الفرق لا أبت فيها الآن حتى أراجع وأتأمل إن شاء الله تعالى.

والرياء يبحث في مقامين:

المقام الأول: في حكمه:

فنقول: الرياء من الشرك الأصغر؛ لأن الإنسان قصد بعبادته غير الله، وقد يصل إلى الأكبر، وقد مثل ابن القيم للشرك الأصغر؛ فقال: مثل يسير الرياء، وهذا يدل على أن الرياء الكثير قد يصل إلى الأكبر.

المقام الثاني: في حكم العبادة إذا خالطها الرياء، وهو على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون الباعث على العبادة مراءاة الناس من الأصل، كمن قام يصلي من أجل مراءاة الناس ولم يقصد وجه الله؛ فهذا شرك والعبادة باطلة.

الثاني: أن يكون مشاركًا للعبادة في أثنائها، بمعنى أن يكون الحامل له في أول أمره الإخلاص لله، ثم يطرأ الرياء في أثناء العبادة.

فإن كانت العبادة لا ينبني آخرها على أولها؛ فأولها صحيح بكل حال، والباطل آخرها. مثال ذلك: رجل عنده مئة ريال قد أعدها للصدقة فتصدق بخمسين مخلصًا، وراءى في الخمسين الباقية؛ فالأولى حكمها صحيح، والثانية باطلة.

أما إذا كانت العبادة ينبني آخرها على أولها؛ فهي على حالين:

أ- أن يدافع الرياء ولا يسكن إليه، بل يعرض عنه ويكرهه؛ فإنه لا يؤثر عليه شيئا؛ لقول النبي ﷺ: «**إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**»، مثال ذلك: رجل قام يصلي ركعتين مخلصًا لله، وفي الركعة الثانية أحس بالرياء، فصار يدافعه؛ فإن ذلك لا يضره ولا يؤثر على صلاته شيئًا.

ب- أن يطمئن إلى هذا الرياء ولا يدافعه؛ فحينئذٍ تبطل جميع العبادة؛ لأن آخرها مبني على أولها ومرتبط به. مثال ذلك: رجل قام يصلي ركعتين مخلصًا لله، وفي الركعة الثانية طرأ عليه الرياء؛ لإحساسه بشخص ينظر إليه، فاطمأن لذلك ونزع إليه؛ فتبطل صلاته كلها؛ لارتباط بعضها ببعض.

الثالث: ما يطرأ بعد انتهاء العبادة؛ فإنه لا يؤثر عليها شيئًا، اللهم إلا أن يكون فيه عدوان؛ كالمن والأذى بالصدقة، فإن هذا العدوان يكون إثمه مقابلًا لأجر الصدقة فيبطلها؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وليس من الرياء أن يفرح الإنسان بعلم الناس بعبادته؛ لأن هذا إنما طرأ بعد الفراغ من العبادة.

وليس من الرياء أيضًا أن يفرح الإنسان بفعل الطاعة في نفسه، بل ذلك دليل على إيمانه، قال النبي ﷺ: «**من سرته حسناته وساءته سيئاته؛ فذلك المؤمن**»، وقد سئل النبي ﷺ عن ذلك؛ فقال: «**تلك عاجل بشرى المؤمن**»[1].



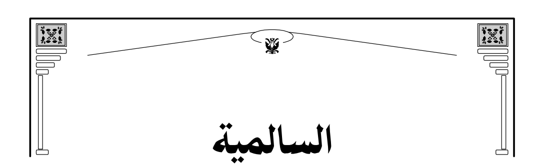
الساعة

الساعة: هي قيام الناس من قبورهم لرب العالمين، يعني البعث، وسميت ساعة لأنها داهية عظيمة، قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [الحج: ١]. وقال النبي ﷺ: «**ما المسؤول عنها**» يعني نفسه ﷺ: «**بأعلم من السائل**» يعني: جبريل عليه السلام، والمعنى: إذا كنت تجهلها فأنا أجهلها، ولا أستطيع أن أخبرك به؛ لأن علم الساعة مما اختص الله به ﷻ، قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب: ٦٣]. وقال ﷻ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَاۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةًۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَاۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨٧﴾ [الأعراف: ١٨٧]. ولهذا يجب علينا أن نكذب كل من حدد عمر الدنيا في المستقبل، ومن قال به أو صدق به فهو كافر[2].

وسؤال الناس عن الساعة ينقسم إلى قسمين: سؤال استبعاد وإنكار، وهذا

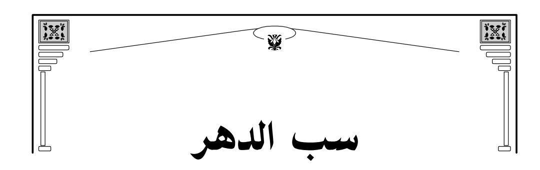
(١) «القول المفيد» (١/ ١١٧ : ١١٩، ٢/ ١٢٤ : ١٢٦)، و«شرح رياض الصالحين» (١/ ١٣ : ٨٤)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ٢٠٥، ٢٠٩).
(٢) «شرح الأربعين النووية» (ص/ ٧٣).

كفر كما سأل المشركون النبي ﷺ عن الساعة واستعجلوها، وقد قال الله عن هؤلاء: ﴿يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ ۗ﴾ [الشورى: ١٨]. وسؤال عن الساعة يسأل متى الساعة؟ ليستعد لها؛ وهذا لا بأس به، «وقد قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله متى الساعة؟ قال له: **ماذا أعددت لها**؟ قال: حب الله ورسوله. قال: **المرء مع من أحب**»، فالناس يسألون النبي عليه الصلاة والسلام ولكن تختلف نياتهم في هذا السؤال، ومهما كانت نياتهم ومهما كانت أسئلتهم فعلم الساعة عند الله(١).



السالمية

السالمية: أتباع رجل يقال له: ابن سالم يقولون بالتشبيه.



سب الدهر

السب: الشتم، والتقبيح، والذم، وما أشبه ذلك.

الدهر: هو الزمان والوقت.

وسب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

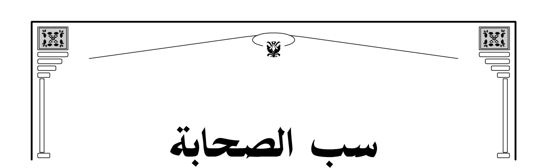
الأول: أن يقصد الخبر المحض دون اللوم؛ فهذا جائز، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات،

(١) «تفسير جزء عم» (ص/ ٥٦).

ومثل هذا اللفظ صالح لمجرد الخبر، ومنه قول لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧].

الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، كأن يعتقد بسبه الدهر أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير والشر، فهذا شرك أكبر لأنه اعتقد أن مع الله خالقًا؛ لأنه نسب الحوادث إلى غير الله، وكل من اعتقد أن مع الله خالقًا؛ فهو كافر، كما أن من اعتقد أن مع الله إلها يستحق أن يعبد؛ فإنه كافر.

الثالث: أن يسب الدهر لا لاعتقاده أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه؛ لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك، وهو من السفه في العقل والضلال في الدين؛ لأن حقيقة سبه تعود إلى الله سبحانه لأن الله تعالى هو الذي يصرف الدهر، ويكون فيه ما أراد من خير أو شر، فليس الدهر فاعلا، وليس هذا السب يكفر؛ لأنه لم يسب الله تعالى مباشرة(١).



سب الصحابة

سب الصحابة على ثلاثة أقسام:

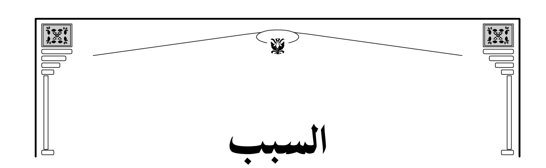
الأول: أن يسبهم بما يقتضي كفر أكثرهم، أو أن عامتهم فسقوا فهذا كفر؛ لأنه تكذيب لله ورسوله بالثناء عليهم والترضي عنهم، بل من شك في كفر مثل

(١) «القول المفيد» (٢/ ١٤٠).

هذا فإن كفره متعين؛ لأن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب أو السنة كفار أو فساق.

الثاني: أن يسبهم باللعن والتقبيح ففي كفره قولان لأهل العلم، وعلى القول بأنه لا يكفر يجب أن يجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عما قال.

الثالث: أن يسبهم بما لا يقدح في دينهم، كالجبن والبخل فلا يكفر ولكن يعزر بما يردعه عن ذلك، ذكر معنى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الصارم المسلول»(١) ونقل عن أحمد قوله: «لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب أو نقص، فمن فعل ذلك أدب فإن تاب، وإلا جلد في الحبس حتى يموت أو يرجع»(٢).



السبب

الأسباب: جمع سبب، وهو كل ما يتوصل به إلى شيء.

وفي اصطلاح الأصوليين: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم؛ فكل ما يوصل إلى شيء؛ فهو سبب، قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]. ومنه سمي الحبل سببًا؛ لأن الإنسان يتوصل به إلى استخراج الماء من البئر.

---

(١) (ص/ ٥٧٣).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٨٢، ٨٣)، وانظر: خاتمة كتاب «الصارم المسلول» لشيخ الإسلام.

ومن فوائدها:

جواز إضافة الشيء إلى سببه لقوله: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [الصافات: ٥٧]، ولم يقل ولولا ربي.

لكن قد يقول قائل: إن نعمة الله ﷻ إذا كان المراد بها فعل الله فهي من صفات الله فإضافة الشيء إليها كإضافته إلى الله لقول النبي ﷺ: «**إلا أن يتغمدني الله برحمته**».

لكن إضافة الشيء إلى سببه على أقسام:

القسم الأول: أن يكون السبب معلوما حقيقة حسًا أو شرعًا.

فتقول مثلًا: لولا فلان أنقذني من الغرق لهلكت، ولا بأس بذلك، لكن بشرط أن تشعر في قلبك أن فلانًا قد سخره الله لك ولم يستقل بفعل ومن ذلك أي من إضافة الشيء إلى سببه المعلوم قول النبي ﷺ في عمه أبي طالب «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**» فقال: لولا أنا؛ فأضاف الشيء إلى السبب المعلوم.

القسم الثاني: أن نضيف الشيء إلى الله وإلى سببه المعلوم فهذا جائز، ولكن بشرط أن يكون معطوفًا بحرف لا يقتضي التسوية، فلا يقول: لولا الله وفلان لأن هذا شرك؛ لقول النبي ﷺ للرجل الذي قال ما شاء الله وشئت «**أجعلتني لله ندًا**»؛ لأن الواو تقتضي التسوية؛ فلا يجوز أن يسوى غير الله بالله ﷻ بل هو شرك لكنه شرك أصغر إن كان شركًا لفظيًا، وأكبر إن اعتقد أن هذا السبب مساوٍ لله ﷻ في حصول المسبب؛ لأنه إذا جعل شيئًا غير الله مساويًا له فهو شرك أكبر، أما إذا أضيف بحرف لا يقتضي التسوية، بل

يقتضي الترتيب فهذا نوعان:

- نوع جائز لا إشكال فيه.
- ونوع فيه بعض الشبهة.

فإذا عطف بـ«ثم» مثل لولا الله ثم فلان؛ فهذا جائز لا إشكال فيه؛ لأنك جعلت فلانًا تابعًا تبعية متأخرة حيث عطفته بـ«ثم» الدالة على التراخي.

أما إذا عطفته بفاء الترتيب والتعقيب مثل: لولا الله ففلان فهذا محل نظر لكن الأقرب أنه جائز لأنك أتيت بالفاء الدالة على الترتيب.

القسم الثالث: أن تضيفه إلى الله وحده، وتغفل السبب بالكلية فتقول: لولا الله لهلكت فهذا جائز.

القسم الرابع: أن تضيفه إلى الله بذكر السبب، وتبين أن السبب مجرد سبب مثل أن تقول: لولا أن الله أنقذني بفلان؛ لهلكت فهذا جائز.

القسم الخامس: أن يضيفه إلى سبب غير معلوم لا شرعًا ولا حسًا؛ فهذا شرك، لكن قد يكون أكبر وقد يكون أصغر.

فإذا قال: لولا فلان يعني صاحب القبر أنقذني لهلكت؛ فهذا شرك أكبر لأن فلانًا لا يستطيع أن ينقذ، وإن أضافه إلى سبب غير معلوم شرعًا ولا حسًا، لكنه ليس كالأول مثل التمائم المعلقة على المريض من غير القرآن؛ فهذا شرك لكنه أصغر وليس بأكبر.

وهذا ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [الصافات: ٥٧] إذا كان المراد بذلك فعل الله فهو من باب إضافة الشيء إلى فعل الله وهو كإضافته إلى الله، وإن كان المقصود بذلك المنعم به فهو إضافة إلى شيء مخلوق؛ لكنه سبب صحيح، وإضافة

الشيء إلى سببه الصحيح جائز[١].



السحر

السحر لغة: ما خفي ولطف سببه، ومنه سمي السحر لآخر الليل؛ لأن الأفعال التي تقع فيه تكون خفية، وكذلك سمي السحور؛ لما يؤكل في آخر الليل؛ لأنه يكون خفيًا؛ فكل شيء خفي سببه يسمى سحرًا.

وأما في الشرع: فإنه ينقسم إلى قسمين:

الأول: عقد ورقى؛ أي: قراءات وطلاسم يتوصل بها الساحر إلى استخدام الشياطين فيما يريد به ضرر المسحور، لكن قد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثاني: أدوية وعقاقير تؤثر على بدن المسحور وعقله وإرادته وميله؛ فتجده يتصرف ويميل، وهو ما يسمى عندهم بالصرف والعطف؛ فيجعلون الإنسان ينعطف على زوجته أو امرأة أخرى، حتى يكون كالبهيمة تقوده كما تشاء، والصرف بالعكس من ذلك، فيؤثر في بدن المسحور بإضعافه شيئًا فشيئًا حتى يهلك، وفي تصوره بأن يتخيل الأشياء على خلاف ما هي عليه وفي عقله؛ فربما يصل إلى الجنون والعياذ بالله.

والسحر نوعان:

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٢٦١)، و«تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٣٤، ١٣٦)، وانظر: مصطلح «الأسباب والعلل».

١- سحر يكفر به الساحر.

٢- سحر لا يكفر به.

فإذا كان السحر بواسطة الاستعانة بالشياطين، فهذا كفر لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وإذا كان بالأدوية فإنه لا يكفر لكن يجب أن يقتل درءًا لمفسدته، والأول كذلك يجب أن يقتل لكفره ومفسدته، فإن تاب قتل لمفسدته.

فقول المؤلف: «وساحر وساحرة» فيه هذا التفصيل:

نقول: إذا كفر بسحره فإنها لا تقبل توبته؛ باعتبار إننا نقيم عليه الحد ونقتله، وإن لم يكفر بسحره أقمنا عليه الحد تطهيرًا لا كفرًا[1].



سد الذرائع

الذرائع: الطرق الموصلة إلى الشيء، وذرائع الشيء، وسائله وطرقه.

والذرائع نوعان:

أ- ذرائع إلى أمور مطلوبة: فهذه لا تسد، بل تفتح وتطلب.

ب- ذرائع إلى أمور مذمومة: فهذه تسد، وهو مراد المؤلف رحمه الله تعالى. وذات الأنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وضعوا عليها أسلحتهم

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٤٨٩)، و«شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٨٤)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٧٣: ١٧٩).

وتبركوا بها، يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها، وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة؛ فلهذا سد النبي ﷺ الذرائع[١].



السميع

السميع له معنيان:

أحدهما: بمعنى المجيب.

والثاني: بمعنى السامع للصوت.

أما السميع بمعنى المجيب، فمثلوا له بقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. أي: لمجيب الدعاء.

وأما السميع بمعنى إدراك الصوت، فإنهم قسموه إلى عدة أقسام:

الأول: سمع يراد به بيان عموم إدراك سمع الله ﷻ، وأنه ما من صوت إلا ويسمعه الله.

الثاني: سمع يراد به النصر والتأييد.

الثالث: سمع يراد به الوعيد والتهديد.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]. فهذا فيه بيان إحاطة سمع الله تعالى بكل مسموع؛ ولهذا قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، والله إني لفي الحجرة، وإن حديثها ليخفى على بعضه».

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٠٩)، و«شرح الأربعين» (ص/ ١٢٢، ١٢٣).

ومثال الثاني: كما في قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

ومثال الثالث: الذي يراد به التهديد والوعيد: قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠]. فإن هذا يراد به تهديدهم ووعيدهم، حيث كانوا يسرون ما لا يرضى من القول.

والسمع بمعنى إدراك المسموع من الصفات الذاتية، وإن كان المسموع قد يكون حادثًا.

والسمع بمعنى النصر والتأييد من الصفات الفعلية، لأنه مقرون بسبب.

والسمع المضاف إلى الله ﷻ ينقسم إلى قسمين:

١- سمع يتعلق بالمسموعات، فيكون معناه إدراك الصوت.

٢- وسمع بمعنى الاستجابة، فيكون معناه أن الله يجيب من دعاه؛ لأن الدعاء صوت ينطلق من الداعي، وسمع الله دعاءه، يعني: استجاب دعاءه، وليس المراد سمعه مجرد سماع فقط؛ لأن هذا لا فائدة منه، بل الفائدة أن يستجيب الله الدعاء.

فالسمع الذي بمعنى إدراك الصوت ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقصد به التأييد.

والثاني: ما يقصد به التهديد.

والثالث: ما يقصد به بيان إحاطة الله سبحانه وتعالى.

١- أما ما يقصد به التهديد، فكقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ

وَنَجۡوَىٰهُمۚ﴾ [الزخرف: ٨٠]. وقوله: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ﴾ [آل عمران: ١٨١].

٢- وأما ما يقصد به التأييد، فكقوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٦]. أراد الله ﷻ أن يؤيد موسى وهارون بذكر كونه معهما يسمع ويرى، أي: يسمع ما يقولان وما يقال لهما ويراهما ومن أرسلا إليه، وما يفعلان، وما يفعل بهما.

٣- وأما ما يقصد به بيان الإحاطة، فمثل هذه الآية، وهي: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١].

*** والعلماء رحمهم الله قسموا سمع الله ﷻ إلى قسمين:**

الأول: بمعنى الاستجابة.

والثاني: بمعنى إدراك الأصوات.

أما السمع بمعنى الاستجابة فهو كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٢١﴾ [الأنفال: ٢١] ﴿سَمِعۡنَا﴾ يعني بآذانهم: ﴿وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ أي: لا يستجيبون.

وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ﴾ [التغابن: ١٦]. اسمعوا يعني سمع استجابة؛ ومنه قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. أي: لمستجيب الدعاء.

وهذا القسم من السمع معلوم أنه من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئة الله.

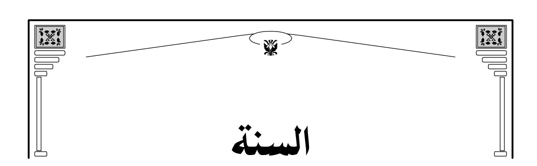
والقسم الثاني من السمع: سمع الإدراك؛ قالوا: وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يراد به التهديد.
- وقسم يراد به التأييد.
- وقسم يراد به بيان الإحاطة والشمول لسمع الله.

فأما الذي يراد به التأييد، فكقوله تعالى لموسى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]. والمراد بالسمع هنا: التأييد.

وقد يقول قائل: والتهديد بالنسبة إلى فرعون؟ وأما الذي يراد به التهديد فمثل هذه الآية: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] وأما الذي يراد به: بيان شمول علم الله وسعته فمثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

قالت عائشة: «**الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد كنت في طرف الحجرة وإنه ليخفى علي بعض حديثها والله ﷻ فوق عرشه فوق سبع سموات يسمع كلام هذه المرأة**»(١).

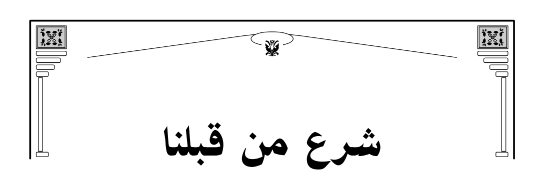


السنة

السنة لغة: الطريقة.

واصطلاحًا: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل.

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٢٣، ٣٢٤) وانظر: (١/ ٣٩٣)، و«تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٤٩٤، ٤٩٥)، و«فتاوى العقيدة» (٥/ ٢٣).



شرع من قبلنا

شريعة من قبلنا لها ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون مخالفة لشريعتنا؛ فالعمل على شرعنا.

الثانية: أن تكون موافقة لشريعتنا؛ فنحن متبعون لشريعتنا.

الثالثة: أن يكون مسكوتًا عنها في شريعتنا، وفي هذه الحال اختلف علماء الأصول: هل نعمل بها، أو ندعها؟

والصحيح أنها شرع لنا، ودليل ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٢- قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ﴾ [يوسف: ١١١][(١)].



الشرك

الشرك على نوعين:

النوع الأول: شرك أكبر مخرج عن الملة وهو: «**كل شرك أطلقه الشارع وهو مناف للتوحيد منافاة مطلقة**» مثل: أن يصرف شيئًا من أنواع العبادة لغير الله بأن يصلي لغير الله أو يذبح لغير الله، أو ينذر لغير الله، أو أن يدعو غير الله

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٧٢).

تعالى مثل أن يدعو صاحب قبر، أو يدعو غائبًا لإنقاذه من أمر لا يقدر عليه إلا الحاضر، وأنواع الشرك معلومة فيما كتبه أهل العلم.

النوع الثاني: الشرك الأصغر وهو: «**كل عمل قولي أو فعلي أطلق عليه الشارع وصف الشرك، لكنه لا ينافي التوحيد منافاة مطلقة**» مثل: الحلف بغير الله، فالحالف بغير الله الذي لا يعتقد أن لغير الله تعالى من العظمة ما يماثل عظمة الله مشرك شركًا أصغر، ومثل: الرياء وهو خطير قال فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر فسئل عنه؟ فقال: الرياء**».

وقد يصل الرياء إلى الشرك الأكبر، وقد مثل ابن القيم رحمه الله للشرك الأصغر بيسير الرياء وهذا يدل على أن كثير الرياء قد يصل إلى الشرك الأكبر، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾. يشمل كل شرك ولو كان أصغر، فالواجب الحذر من الشرك مطلقًا؛ فإن عاقبته وخيمة؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [المائدة: ٧٢]، فإذا حرمت الجنة على المشرك لزم أن يكون خالدًا في النار أبدًا، فالمشرك بالله تعالى قد خسر الآخرة لا ريب؛ لأنه في النار خالدًا، وخسر الدنيا؛ لأنه قامت عليه الحجة، وجاءه النذير، ولكنه خسر لم يستفد من الدنيا شيئًا، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [الزمر: ١٥]، فخسر نفسه؛ لأنه لم يستفد منها شيئًا، وأوردها النار وبئس الورد المورود، وخسر أهله؛ لأنهم إن كانوا مؤمنين فهم في الجنة فلا يتمتع بهم، وإن كانوا في النار

فكذلك؛ لأنه كلما دخلت أمة لعنت أختها[١].

أقسام الشرك:

الشرك فيه أصغر وأكبر، وفيه خفي وجلي:

فالشرك الأكبر: ما يخرج الإنسان من الملة.

والشرك الأصغر: ما دون ذلك.

لكن كلمة «**ما دون ذلك**» ليست ميزانًا واضحًا. ولذلك اختلف العلماء في ضابط الشرك الأصغر على قولين:

القول الأول: أن الشرك الأصغر كل شيء أطلق الشارع عليه أنه شرك ودلت النصوص على أنه ليس من الأكبر، مثل: «**من حلف بغير الله؛ فقد أشرك**»؛ فالشرك هنا أصغر؛ لأنه دلت النصوص على أن مجرد الحلف بغير الله لا يخرج من الملة.

القول الثاني: أن الشرك الأصغر: ما كان وسيلة للأكبر، وإن لم يطلق الشرع عليه اسم الشرك، مثل: أن يعتمد الإنسان على شيء كاعتماده على الله، لكنه لم يتخذه إلهًا؛ فهذا شرك أصغر؛ لأن هذا الاعتماد الذي يكون كاعتماده على الله يؤدي به في النهاية إلى الشرك الأكبر، وهذا التعريف أوسع من الأول؛ لأن الأول يمنع أن تطلق على شيء أنه شرك إلا إذا كان لديك دليل، والثاني يجعل كل ما كان وسيلة للشرك فهو شرك.

وربما نقول على هذا التعريف: إن المعاصي كلها شرك أصغر؛ لأن الحامل عليها الهوى، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١١٥: ١١٦).

عِلۡمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]. ولهذا أطلق النبي ﷺ الشرك على تارك الصلاة، مع أنه لم يشرك؛ فقال: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر: ترك الصلاة**»[1].



الشفاعة

الشفاعة في اللغة: ضم شيء إلى آخر؛ ليشفعه بعد أن كان مفردًا.

وأما في الاصطلاح: فإنها التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

هذه الشفاعة هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

مثال الأول: شفاعة النبي ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، هذا توسط في جلب خير، ومثال الثاني: شفاعة النبي ﷺ فيمن دخل النار أن يخرج منها، هذا في دفع ضرر.

فالشفاعة إذًا التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة.

فلو أنك توسطت لنفسك أي: ذهبت لمن قضى عليك بحبس أو ضرب أو غرامة، ودفعت عن نفسك، فهل يسمى شفاعة؟! لا؛ لأنه ليس للغير؛ والشفاعة لا تكون إلا للغير.

❑ **ثم إن الشفاعة تنقسم إلى أقسام:**

١- شرعية.

٢- وشركية.

الشرعية هي: ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

(١) «القول المفيد» (١/٢٠٦، ٢٠٧).

الأول: رضا الله عن الشافع.

والثاني: رضا الله عن المشفوع له.

والثالث: إذن الله بالشفاعة.

هذه ثلاثة شروط، دليل ذلك:

قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فمن شفع بغير إذن الله فإنه لا تنفعه الشفاعة وليست شفاعة شرعية، لا بد من إذن الله بالشفاعة ورضاه عن المشفوع له، دليله: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. أي: لمن رضيه الله ﷻ.

ودليل رضا الله عن الشافع: قوله تبارك وتعالى: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]. ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه: ١٠٩]. فلا بد من الثلاثة شروط؛ لتكون الشفاعة شرعية.

النوع الثاني: **شركية**، وهي ما يعتقده المشركون في آلهتهم حيث يتقربون لهذه الآلهة بالقربى، ويدعون أنهم يريدون بذلك أن تشفع لهم، وليست بنافعة لهم؛ لأن الله لا يمكن أن يأذن لها إن كانت هذه الأصنام ممن يكره الله ولا يمكن أن يأذن لها أي: لهذه الآلهة إذا كان هؤلاء ممن لا يرتضيهم الله فالذين يعبدون عيسى؛ ليشفع لهم، لا يمكن أن يشفع عيسى لهم لماذا؟

❑ لأن الله لا يمكنه أن يشفع حسب خبره ﷻ؛ لا يمكنه أن يأذن بالشفاعة، حيث إن هؤلاء الذين يعبدون عيسى لا يرضاهم الله، عيسى يرضاه الله، لكن هؤلاء المشفوع لهم لا يرضاهم الله ﷻ، فلا يمكن أن تتحقق الشفاعة، وهذه الشفاعة تكون شركية.

ونحن نقول: إنها شفاعة تنزلًا مع هؤلاء الذين يقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]. وإلا فهي في الحقيقة شرك؛ لأنهم يعبدون هذه الأصنام ويدعون أنها تشفع لهم.

❑ الشفاعة الشرعية تنقسم إلى أقسام وإن شئت فقل إلى قسمين:

١- عامة.

٢- وخاصة.

فالخاصة للرسول ﷺ:

١- وهي الشفاعة العظمى في أهل الموقف أن يقضى بينهم.

٢- والشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

٣- وشفاعة ثالثة أخص، وهي شفاعته لعمه أبي طالب حتى خفف عنه العذاب.

فهذه ثلاثة أنواع من الشفاعات خاصة بالرسول ﷺ.

الأولى: الشفاعة العظمى.

والثانية: الشفاعة في أهل الجنة.

والثالثة: شفاعة أخص وهي شفاعته في عمه أبي طالب.

إذن الشفاعات بالتدرج شفاعة عامة وشفاعة أخص وشفاعة أخص:

١- العامة يشفع في أهل الموقف عامة أن يقضى بينهم.

٢- والتي أخص منها يشفع لأهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

٣- والثالثة أخص من ذلك يشفع لعمه أبي طالب أن يخفف الله عنه العذاب، والله أعلم.

لماذا كانت شفاعة الرسول ﷺ لعمه أبي طالب خاصة بالرسول ﷺ؟ لماذا لا نقول: إنه لو وجد الآن رجل يذود عن الإسلام وهو كافر؛ فإنه يشفع؟

الجواب: أن الشفاعة للمشرك لا تمكن لأن من شروط الشفاعة أن يرضى الله عن المشفوع له إلا في هذه المسألة فقط، وهذه المسألة ليست شفاعة كاملة، ليست شفاعة أن يخرج أبو طالب من النار لا، شفاعة أن يخفف عنه.

وهل لخروج هذا عن سائر الشفاعات هل له حكمة؛ لأننا قررنا أن الأحكام الشرعية والأحكام الجزائية لا يمكن أن تخصص لشخص بعينه، إنما تخصص للشخص بوصفه، فهل لهذا من حكمة؟

شكرًا له على ما قدم من حماية الرسول ﷺ، والذب عنه؛ فهو مصدق للرسول لكن فاته شيء واحد وهو القبول والإذعان، وإلا فهو مصدق يعلن هذا على الملأ أن الرسول ﷺ صادق، لكنه نسأل الله العافية لم يقبل ولم يذعن.

الثالثة: في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهذا ثبتت به السنة أيضًا خاص بالرسول ﷺ.

الشفاعة تنقسم إلى قسمين:

١ - شرعية.

٢ - وشركية.

والشرعية تنقسم إلى قسمين:

١ - عامة.

٢ - خاصة.

فالعامة لجميع الخلق الصالحين، والخاصة بالنبي ﷺ.

والخاصة بالنبي ﷺ ثلاثة أنواع:

١ - الشفاعة العظمى.

٢ - والشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

٣ - والشفاعة في عمه أبي طالب.

وأن الشفاعة العامة نوعان:

الأولى: فيمن دخل النار أن يخرج منها.

والثانية: فيمن استحقها أن لا يدخلها.

الشفاعة الشركية هي ما ادعاه المشركون في آلهتهم حيث قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣]. وهذه الشفاعة ليست مقبولة؛ لأن من شرط الشفاعة أن يرضى الله عن الشافع وعن المشفوع له.

إذ لا يمكنه إذنه تعالى بالشفاعة إلا بشرطين.

فالشروط إذن ثلاثة:

١- رضاه عن الشافع.

٢- ورضاه عن المشفوع له.

٣- وإذنه بالشفاعة.

والشفاعة تنقسم إلى قسمين: شفاعة باطلة، وشفاعة صحيحة.

- **فالشفاعة الباطلة:** ما يتعلق به المشركون في أصنامهم؛ حيث يعبدونهم ويزعمون أنهم شفعاء لهم عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]. ويقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

لكن هذه الشفاعة باطلة لا تنفع؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨].

والشفاعة الصحيحة ما جمعت شروطًا ثلاثة:

الأول: رضا الله عن الشافع.

الثاني: رضاه عن المشفوع له، لكن الشفاعة العظمى في الموقف عامة لجميع الناس من رضي الله عنهم، ومن لم يرض عنهم.

الثالث: إذنه في الشفاعة.

والإذن لا يكون إلا بعد الرضا عن الشافع والمشفوع له، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]. ولم يقل: عن الشافع، ولا: المشفوع له؛ ليكون أشمل.

وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه: ١٠٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فالآية تضمنت الشروط الثلاثة، والثانية: تضمنت شرطين، والثالثة تضمنت شرطًا واحدًا[١].

*** أقسام الشفاعة:**

وقد قسم أهل العلم رحمهم الله الشفاعة إلى قسمين رئيسيين، هما:

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٩٢: ٤٩٩)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٦٨، ١٦٩)، وانظر: «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٦٩)، و«القول المفيد» (١/ ٣٣٠).

❑ القسم الأول: الشفاعة الخاصة بالرسول ﷺ، وهي أنواع:

النوع الأول: الشفاعة العظمى، وهي من المقام المحمود الذي وعده الله.

النوع الثاني: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها؛ لأنهم إذا عبروا الصراط ووصلوا إليها وجدوها مغلقة، فيطلبون من يشفع لهم فيشفع لهم النبي ﷺ إلى الله في فتح أبواب الجنة لأهلها، ويشير إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. فقال: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾؛ فهناك شيء محذوف، أي: وحصل ما حصل من الشفاعة، وفتحت الأبواب، أما النار؛ فقال فيها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]. الآية

الثالث: شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب، وهذه مستثناة من قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]. وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ﴿١٠٩﴾﴾ [طه: ١٠٩]. وذلك لما كان لأبي طالب من نصرة للنبي ﷺ ودفاع عنه، وهو لم يخرج من النار، لكن خفف عنه حتى صار - والعياذ بالله - «في ضحضاح من نار، وعليه نعلان يغلي منهما دماغه» وهذه الشفاعة خاصة بالرسول ﷺ، لا أحد يشفع في كافر أبدًا إلا النبي ﷺ، ومع ذلك لم تقبل الشفاعة كاملة، وإنما هي تخفيف فقط.

❑ القسم الثاني: الشفاعة العامة له ﷺ ولجميع المؤمنين، وهي أنواع:

النوع الأول: الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذه قد يستدل لها بقول الرسول ﷺ: «**ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا**

يشركون بالله شيئًا؛ إلا شفعهم الله فيه»؛ فإن هذه شفاعة قبل أن يدخل النار، فيشفعهم الله في ذلك.

النوع الثاني: الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وقد تواترت بها الأحاديث، وأجمعت عليها الصحابة، واتفق عليها أهل الملة ما عدا طائفتين، وهما: المعتزلة والخوارج؛ فإنهم ينكرون الشفاعة في أهل المعاصي مطلقًا؛ لأنهم يرون أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، ومن استحق الخلود؛ فلا تنفع فيه الشفاعة، فهم ينكرون أن النبي ﷺ أو غيره يشفع في أهل الكبائر أن لا يدخلوا النار، أو إذا دخلوها أن يخرجوا منها، لكن قولهم هذا باطل بالنص والإجماع.

النوع الثالث: الشفاعة في رفع درجات المؤمنين، وهذه تؤخذ من دعاء المؤمنين بعضهم لبعض كما قال ﷺ في أبي سلمة: «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، وأفسح له في قبره، ونور له فيه، واخلفه في عقبه»، والدعاء شفاعة؛ كما قال ﷺ: «**ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا يشركون بالله شيئًا؛ إلا شفعهم الله فيه**»[1].



الشكر

إذا أضاف الله الشكر له متعديًا باللام كما في قوله: ﴿وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٧]؛ فهو إشارة إلى الإخلاص؛ أي: واشكروا نعمة الله لله؛ فاللام هنا لإفادة الإخلاص؛ لأن الشاكر قد يشكر الله لبقاء النعمة، وهذا لا بأس به،

(١) «القول المفيد» (١/ ٣٣١، ٣٣٤).

ولكن كونه يشكر لله وتأتي إرادة بقاء النعمة تبعًا هذا هو الأكمل والأفضل.

والشكر فسروه بأنه: القيام بطاعة المنعم، وقالوا: إنه يكون في ثلاثة مواضع:

١- **في القلب**: وهو أن يعترف بقلبه أن هذه النعمة من الله، فيرى لله فضلًا عليه بها، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]. وأعظم نعمة هي نعمة الإسلام، قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

٢- **اللسان**: وهو أن يتحدث بها على وجه الثناء على الله والاعتراف وعدم الجحود، لا على سبيل الفخر والخيلاء والترفع على عباد الله؛ فيتحدث بالغنى لا ليكسر خاطر الفقير، بل لأجل الثناء على الله، وهذا جائز كما في قصة الأعمى من بني إسرائيل لما ذكره الملك بنعمة الله، قال: «نعم، كنت أعمى فرد الله علي بصري، وكنت فقيرا فأعطاني الله المال»؛ فهذا من باب التحدث بنعمة الله.

والنبي ﷺ تحدث بنعمة الله عليه بالسيادة المطلقة: فقال: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**».

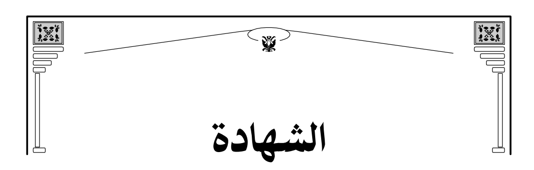
٣- **الجوارح**: وهو أن يستعملها بطاعة المنعم، وعلى حسب ما يختص بهذه النعمة.

فمثلًا: شكر الله على نعمة العلم: أن تعمل به، وتعلمه الناس.

وشكر الله على نعمة المال: أن تصرفه بطاعة الله، وتنفع الناس به.

وشكر الله على نعمة الطعام: أن تستعمله فيما خلق له، وهو تغذية البدن؛

فلا تبني من العجين قصرًا مثلًا؛ فهو لم يخلق لهذا الشيء[١].



الشهادة

أشهد: بمعنى: أقر بقلبي ناطقًا بلساني، لأن، الشهادة نطق وإخبار عما في القلب، فأنت عند القاضي تشهد بحق فلان على فلان، تشهد باللسان المعبر عما في القلب واختيرت الشهادة دون الإقرار؛ لأن الشهادة أصلها من شهود الشيء، أي: حضوره ورؤيته، فكأن هذا المخبر عما في قلبه الناطق بلسانه، كأنه يشاهد الأمر بعينه.

والشهادة: هي الاعتراف باللسان، والاعتقاد بالقلب، والتصديق بالجوارح، ولهذا لما قال المنافقون للرسول ﷺ: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وهذه جملة مؤكدة بثلاث مؤكدات: الشهادة، وإن، واللام، فكذبهم الله بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. فلم ينفعهم هذا الإقرار باللسان لأنه خال من الاعتقاد بالقلب، وخال من التصديق بالعمل.

الشهادة: هي التعبير عما تيقنه الإنسان بقلبه؛ فقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أي: أنطق بلساني معبرًا عما يكنه قلبي من اليقين، وهو أنه: لا إله إلا الله[٢].

---

(١) «القول المفيد» (١/٢٦٨، ٢٦٩).

(٢) «شرح العقيدة الواسطية» (١/٤٣)، و«القول المفيد» (١/٦٦، ٦٧، ١٥٩).

شرح الشهادتين:

* شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

وهنا مسألة: لماذا جعل هذان ركنًا واحدًا، ولم يجعلا ركنين؟.

والجواب: أن الشهادة بهذين تبنى عليها صحة الأعمال كلها؛ لأن شهادة لا إله إلا الله تستلزم الإخلاص، وشهادة أن محمدًا رسول الله تستلزم الاتباع، وكل عمل يتقرب به إلى الله لا يقبل إلا بهذين الشرطين: الإخلاص لله، والمتابعة لرسول الله ﷺ.

ومعنى أن تشهد أن لا إله إلا الله، أي: أن يعترف الإنسان بلسانه وقلبه بأنه لا معبود حق إلا الله ﷻ. وأشهد بمعنى: أقر بقلبي ناطقًا بلساني؛ لأن الشهادة نطق وإخبار عما في القلب، وإذا كان الشاهد بقلبه أخرس لا يستطيع النطق؛ فإنه يكفي إقراره بقلبه للعجز.

❑ والشهادة باللسان لا تكفي بدليل أن المنافقين يشهدون لله ﷻ بالوحدانية، ولكنهم يشهدون بألسنتهم؛ فيقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، فلا ينفعهم، وهم يأتون إلى رسول الله ﷺ يؤكدون له أنهم يشهدون أنه رسول الله، والله يعلم أنه رسول الله، ولكنه سبحانه يشهد أن المنافقين لكاذبون.

لا إله إلا الله أي: لا معبود حق إلا الله وبتقديرنا: الخبر بهذه الكلمة حق يتبين الجواب عن الإشكال التالي: وهو كيف يقال لا إله إلا الله مع أن هناك آلهة تعبد من دون الله، وقد سماها الله آلهة وسماها عابدوها آلهة، قال الله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]. وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَالِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا ۚ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنبياء: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨].

فبتقدير الخبر في لا إله إلا الله فنقول: هذه الآلهة التي تعبد من دون الله هي آلهة، لكنها باطلة، ليست آلهة حقة، وليس لها حق الألوهية من شيء، ويدل لذلك قول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾﴾ [الحج: ٦٢].

فإذا جاء مشرك إلى تمثال يعبده بأن يركع له، ويسجد وينتحب ويخشع، وربما يغمى عليه، فعبادته باطلة، ومعبوده باطل أيضًا.

«إلا الله»، «الله»: علم على الرب ﷻ لا يسمى به غيره، وهو أصل الأسماء، ولهذا تأتي الأسماء تابعة له، ولا يأتي تابعًا للأسماء إلا في آية واحدة، وهي قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ * ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١- ٢]. لكن لفظ الاسم الكريم هنا بدل من العزيز، وليست صفة؛ لأن جميع الأسماء إنما تكون تابعة لهذا الاسم العظيم.

مسألة: هل هذه الشهادة تدخل الإنسان في الإسلام؟

والجواب: نعم تدخله في الإسلام حتى لو ظننا أنه قالها تعوذًا، فإننا نعصم دمه وماله؛ ولو ظننا أنه قالها كاذبًا، ودليل ذلك قصة المشرك الذي أدركه أسامة بن زيد رضي الله عنهما حين هرب المشرك، فلما أدركه أسامة بالسيف قال: لا إله إلا الله. فقتله أسامة ظنًا أنه قالها تعوذًا من القتل، أي: قالها لئلا يقتل فقتله، فلما أخبر بذلك النبي ﷺ جعل يردد: «**أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟**» قال: يا رسول الله إنما قالها تعوذًا. فجعل يردد: «**أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟**» قال أسامة: فتمنيت أنني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم، من شدة ما وجد رضي الله عنه.

❑ إذًا نحن ليس لنا إلا الظاهر حتى لو غلب على ظننا أنه قالها تعوذًا فإنها تعصمه، نعم لو ارتد بعد ذلك قتلناه، وهذا يوجد من جنود الكفر إذا أسرهم

المسلمون قالوا: أسلمنا. من أجل أن يعصموا أنفسهم من القتل، فيسأل المجاهدون ويقولون: هل نقتل هؤلاء بعد أن قالوا: لا إله إلا الله أم لا؟

نقول: حديث أسامة يدل على أنهم لا يقتلون ولكن يراقبون، فإذا ظهر منهم ردة قتلوا؛ لأنهم بشهادة أن لا إله إلا الله تلزمهم أحكام الإسلام.

فإن كان الكافر يقول: لا إله إلا الله، لكن لا يشهد أن محمدًا رسول الله، فلا يكفيه ذلك حتى يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، وعلى هذا فالكافر يدخل في الإسلام بمجرد أن يقول: لا إله إلا الله، فإذا كان يقولها لكنه ينكر رسالة النبي ﷺ؛ فلا بد أن يضيف إليها شهادة أن محمدًا رسول الله، وفي الحديث الشريف: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ، واتفقت عليه الأمة: أن أول ما تؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فبذلك يصير الكافر مسلمًا، وإذا كان مسلمًا وشهد أن لا إله إلا الله ومات على ذلك فإنه يكفي لقول النبي ﷺ: «**من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة**».

وإنما اكتفي بلا إله إلا الله؛ لأن هذا الميت يقر بأن محمدًا رسول الله، وليس عنده فيها إشكال.

شهادة أن لا إله إلا الله تستلزم إخلاص العبادة لله، ويسمى هذا النوع من التوحيد توحيد الألوهية، ويسمى توحيد العبادة؛ لأن معنى لا إله إلا الله أي لا معبود حق إلا الله، إذا لا تعبد غير الله، فمن قال: لا إله إلا الله، وعبد غير الله؛ فهو كاذب، إذ إن هذه الشهادة تستلزم إخلاص العبادة لله ﷻ وطرد الرياء والفخر، وما أشبه ذلك.

وقول: **أن محمدًا رسول الله أي**: أن تشهد أنه رسول الله، أي: مرسله إلى الخلق، والرسول هو من أوحى إليه الله بشرع وأمره بتبليغه، وكان الناس قبل نوح على ملة واحدة لم يحتاجوا إلى رسول، ثم كثروا واختلفوا، فكانت حاجتهم إلى الرسل، فأرسل الله تعالى الرسل، قال الله ﷻ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فالرسل إنما بعثت حين اختلف الناس؛ ليحكموا بينهم بالحق، ولهذا كان أول الرسل نوحًا عليه السلام، وآخرهم محمد ﷺ؛ فلا بد من الإيمان بأن محمدًا رسول الله، ولابد أن نؤمن بأنه خاتم النبيين.

ومما سبق يعلم خطأ المؤرخين الذين قالوا: إن هناك رسولًا أو أكثر قبل نوح، فليس قبل نوح عليه السلام رسول بدليل قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]. وقال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦]. أي: في ذريتهم خاصة.

ومن السنة في حديث الشفاعة أن الناس يأتون إلى نوح فيقولون له: «أنت أول رسول أرسله الله إلى أهل الأرض» فعقيدتنا أن أول الرسل: نوح عليه السلام، وآخرهم: محمد ﷺ. فمن ادعى النبوة بعد محمد فحكمه أنه كافر؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولم يقل سبحانه وخاتم الرسل، مع أنه قال رسول الله بالأول؛ لأنه إذا كان خاتم النبيين فهو خاتم الرسل، إذ لا رسالة إلا بعد النبوة، فإذا انتفت النبوة من بعده فالرسالة من باب أولى.

❑ شهادة أن محمدًا رسول الله تستلزم أمورا منها:

الأول: تصديقه ﷺ فيما أخبر، بحيث لا يكون عند الإنسان تردد فيما أخبر به ﷺ، بل يكون في قلبه أشد مما نطق، كما قال ﷻ في القرآن: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذريات: ٢٣]. فالإنسان لا يشك فيما ينطق به، كذلك ما ينطق به رسول الله ﷺ لا نشك فيه، ونعلم أنه الحق، لكن بيننا وبينه مفاوز وهو السند؛ لأن النبي ﷺ ليس أمامنا، لكن إذا ثبت الحديث عن الرسول ﷺ وجب علينا تصديقه، سواء علمنا وجهه أم لم نعلمه، أحيانًا تأتي أحاديث نعرف المعنى لكن لا نعرف وجهها، فالواجب علينا التصديق.

الثاني: امتثال أمره ﷺ، ولا نتردد فيه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. ولهذا أقول: من الخطأ قول بعضهم: إنه إذا جاءنا الأمر من الله ورسوله بدأ يتساءل فيقول: هل الأمر للوجوب أو للاستحباب؟ كما يقوله كثير من الناس اليوم، وهذا السؤال يجب طرحه وأن لا يورد؛ لأن الصحابة ﵃ إذا أمرهم النبي ﷺ لم يكونوا يقولون يا رسول الله: هل الأمر للوجوب أو الأمر للاستحباب أو غير ذلك؟ بل كانوا يمتثلون ويصدقون بدون أن يسألوا. نقول: لا تسأل وعليك بالامتثال، أنت تشهد أن محمدًا رسول الله فافعل ما أمرك به.

وفي حالة ما إذا وقع الإنسان في مسألة وخالف الأمر، فهنا له الحق أن يسأل هل هو للوجوب أو لغير الوجوب؟ لأنه إذا كان للوجوب وجب عليه أن يتوب منه؛ لأنه خالف، وإذا كان لغير الوجوب فأمره سهل.

الثالث: أن يجتنب ما نهى رسول الله ﷺ عنه بدون تردد، لا يقل: هذا ليس في القرآن؛ فيهلك؛ لأننا نقول: ما جاء في السنة فقد أمر القرآن باتباعه.

ولقد حذر النبي ﷺ من هذا وأمثاله الذي يقول هذا ليس في القرآن فقال: «**لا ألفين أحدكم على أريكته أي: جالسًا متبخترا متعاظما يأتيه الأمر من عندي فيقول ما أدري، ما كان في كتاب الله اتبعناه**» أي: وما لم يكن لا نتبعه، مع أننا نقول: كل ما جاء عن رسول الله ﷺ فقد جاء في القرآن، لأن الله تعالى قال: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وهو عام في كل ما قال.

الرابع: أن لا يقدم قول أحد من البشر على قول النبي ﷺ، وعلى هذا لا يجوز أن تقدم قول فلان - الإمام من أئمة المسلمين - على قول الرسول ﷺ؛ لأنك أنت والإمام يلزمكما اتباع الرسول ﷺ. وما أعظم قول من إذا حاججته، وقلت: قال رسول الله، قال: لكن الإمام فلان قال كذا وكذا، فهذه عظيمة جدًا، إذ لا يحل لأحد أن يعارض قول النبي ﷺ بقول أحد من المخلوقين كائنًا من كان، حتى إنه ذكر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «**يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر**» ومن إمام هذا الرجل المجادل بالنسبة إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟!

الخامس: أن لا يبتدع في دين الله ما لم يأت به الرسول ﷺ، سواء عقيدة، أو قولًا، أو فعلًا، وعلى هذا فجميع المبتدعين لم يحققوا شهادة أن محمدًا رسول الله؛ لأنهم زادوا في شرعه ما ليس منه، ولم يتأدبوا مع الرسول ﷺ.

السادس: أن لا يبتدع في حقه ما ليس منه، وعلى هذا فالذين يبتدعون الاحتفال بالمولد ناقصون في تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله؛ لأن تحقيقها يستلزم أن لا تزيد في شريعته ما ليس منه.

السابع: أن تعتقد بأن النبي ﷺ ليس له شيء من الربوبية، أي: أنه لا يدعى، ولا يستغاث به إلا في حياته فيما يقدر عليه، فهو عبد الله ورسوله: ﴿قُل

﴿لَآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. وبهذا نعرف ضلال من يدعون رسول الله ﷺ، وأنهم ضالون في دينهم، سفهاء في عقولهم، إذ إن النبي ﷺ لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا فكيف يملك لغيره؟ ولهذا أمره الله أن يقول: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ٢١ قُلۡ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٞ وَلَنۡ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا ٢٢﴾ [الجن: ٢١- ٢٢]. أي: أنه هو عليه الصلاة والسلام لو أراد الله به ما يريد ما استطاع أحد من الناس أن يمنع إرادة الله فيه. إذا كان كذلك فمن الضلال البين أن يستغيث أحد برسول الله ﷺ، بل هذا من الشرك، فلو جاء إنسان مهموم مغموم إلى قبر النبي ﷺ وقال: يا رسول الله أغثني فإني مهموم مغموم، فيكون هذا مشركًا شركًا أكبر، لأنه دعا رسول الله ﷺ، ودعوة الميت أن يغيثك أو يعينك شرك؛ لأنه غير قادر، فهو جسد، وإن كانت الروح قد تتصل بالجسد في القبر، لكن هو جسد، وهذا لا ينافي أن يكون حيًا في قبره حياة برزخية لا تشبه حياة الدنيا.

الثامن: احترام أقواله، بمعنى أن يحترم أقوال النبي ﷺ فلا تضع أحاديثه عليه الصلاة والسلام في أماكن غير لائقة؛ لأن هذا نوع من الامتهان، ومن ذلك: أن لا ترفع صوتك عند قبره، وقد سمع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلين قدما من الطائف فجعلا يرفعان أصواتهما في مسجد النبي ﷺ فقال: «**لولا أنكما من أهل الطائف لأوجعتكما ضربًا**»، لأن الله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾ [الحجرات: ٢]».

ولما نزلت هذه الآية كان رجل من الصحابة يقال له: ثابت بن قيس رضي الله عنه ممن يخطب بين يدي النبي ﷺ، وكان جهوري الصوت، فلما نزلت هذه الآية

بقي في بيته يبكي ليلًا ونهارًا رضي الله عنه، هؤلاء الذين يعلمون قدر القرآن الكريم، ففقده النبي ﷺ؛ لأن من عادة الرسول ﷺ أن يتفقد أصحابه، وهذا من حسن رعايته ﷺ فسأل عنه فقالوا: يا رسول الله إن الرجل منذ أنزل الله تعالى هذه الآية، وهو في بيته يبكي ليلًا ونهارًا، فقال ﷺ: «**اذهب فادعه لي**» فأتى النبي ﷺ فقال له: ما يبكيك يا ثابت فقال: أنا صيت وأ تخوف أن تكون هذه الآية نزلت في؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. فقال له الرسول ﷺ: «**أما ترضى أن تعيش حميدًا، وتقتل شهيدًا، وتدخل الجنة**»، الله أكبر، كل من خاف من الله أمن، فهو بقي في بيته خائفًا من الله عز وجل ولكن أمنه الله، ولهذا يجب علينا وجوبًا أن نشهد أن ثابت بن قيس رضي الله عنه من أهل الجنة؛ لأن النبي ﷺ أخبر بهذا. فبقي الرجل حميدًا في حياته وشارك المسلمين في قتال مسيلمة الكذاب، وغزوة مسيلمة الكذاب معروفة ومشهورة في التاريخ، وقتل رضي الله عنه شهيدًا، ويدخل الجنة، اللهم اجعلنا من أهل الجنة يا رب العالمين(١).

*** فما معنى شهادة أن محمدًا رسول الله؟**

قال العلماء: معناها: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع. هذا هو معنى شهادة أن محمدًا رسول الله.

تنقسم الشهادة إلى قسمين:

١- شهادة بوصف

١- وشهادة بشخص.

(١) «شرح الأربعين» (ص/ ٤٧: ٥٣)، و«فتاوى العقيدة» (١/ ٧٧: ٨٤).

فأما الشهادة بالوصف: فأن تشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة على سبيل العموم.

وأما الشهادة بالشخص: فأن تشهد لشخص بعينه بأنه من أهل الجنة، وكلاهما - أو كلتاهما أي: الشهادتين- قد دل عليها الكتاب والسنة.

فمثلًا بين الله تعالى في القرآن أن الجنة أعدت للمتقين، فنشهد لكل المتقين أنهم في الجنة، لكن هل نشهد لفلان أنه في الجنة إذا رأيناه تقيًا؛ لا لاحتمال أن يرد عليه في آخر عمره أشياء تصرفه عن التقوى، فلا نشهد بالجنة بالتعيين إلا لمن عينه الرسول ﷺ، ولا نشهد بالوصف إلا لمن شهد له الله ورسوله.

والشهادة بالوصف لا تجوز الشهادة بالعين، فمثلًا نقول: كل مؤمن فإنه في الجنة، وكل تقي فإنه في الجنة، لكن لا نشهد بأن فلانًا المعين في الجنة.

كذلك أيضًا في الشهادة؛ فكل من قتل في سبيل الله فهو شهيد، لكن لو رأينا رجلًا مسلمًا قتل في المعركة فلا نقول: إنه شهيد؛ لأننا لو قلنا: إنه شهيد لزم من ذلك أن نشهد له بالجنة، وهذا لا يجوز.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «من أجمعت الأمة أو كادت أن تجمع على الثناء عليه، فإننا نشهد له بالجنة»، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فإنه قد مرت جنازة والنبي ﷺ جالس وأصحابه فأثنوا عليها خيرًا، فقال: «**وجبت**».

ثم مرت أخرى فأثنوا عليها شرًا، فقال: «**وجبت**». فقالوا: يا رسول الله، ما وجبت؟ قال: «**مرت الجنازة الأولى فأثنيتم عليها خيرًا، فقلت: وجبت؛ أي: وجبت له الجنة، والثانية أثنيتم عليها شرًا، فقلت: وجبت؛ أي: وجبت له**

النار. أنتم شهداء الله في أرضه».

وعلى رأي شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه يجوز أن نشهد للإمام أحمد بأنه من أهل الجنة، لاتفاق الناس أو جملتهم عليه، وكذلك بقية الأئمة، وأئمة الاتباع؛ لأنهم ممن اتفق الناس أو جلهم على الثناء عليهم(١).

الشهادة بالجنة:

والشهادة بالجنة نوعان: شهادة معلقة بوصف، وشهادة معلقة بالشخص.

- **أما المعلقة بالوصف:** فأن نشهد لكل مؤمن أنه في الجنة، وكل متق أنه في الجنة، بدون تعيين شخص أو أشخاص.

وهذه شهادة عامة، يجب علينا أن نشهد بها؛ لأن الله تعالى أخبر به، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٩﴾ [لقمان: ٨-٩]. وقال: ﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٣٣﴾ [آل عمران: ١٣٣].

- **وأما الشهادة المعلقة بشخص معين:** فأن نشهد لفلان أو لعدد معين أنهم في الجنة.

وهذه شهادة خاصة، فنشهد لمن شهد له الرسول ﷺ، سواء شهد لشخص معين واحد، أو لأشخاص معينين.

مثال ذلك ما ذكره المؤلف بقوله: «كالعشرة»، يعني بهم: العشرة المبشرين بالجنة، لقبوا بهذا الاسم؛ لأن النبي ﷺ جمعهم في حديث واحد وهم: الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعيد بن زيد، وسعد بن

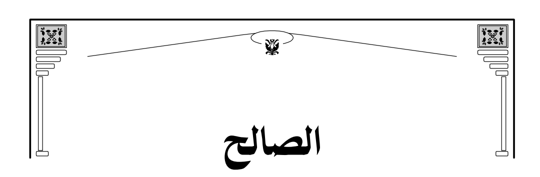
(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٦١٥، ٦١٦)، و«فتاوى العقيدة» (٣/ ١٤).

أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وانظر تراجمهم في المطولات.

وقد جمع الستة الزائدون عن الخلفاء الأربعة في بيت واحد، فاحفظه:

سعيد وسعد وابن عوف وطلحة وعامر فهر والزبير الممدح

هؤلاء بشرهم النبي ﷺ في نسق واحد، فقال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة . .»، ولهذا لقبوا بهذا القلب، فيجب أن نشهد أنهم في الجنة لشهادة النبي ﷺ بذلك[1].



الصالح

الصالح: هو الذي قام بحق الله وبحق عباد الله[2].



الصبر

الصبر في اللغة: الحبس، ومنه قولهم: قتل صبرًا، أي: محبوسًا مأسورًا.

وفي الاصطلاح: حبس النفس على أشياء وعن أشياء، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: الصبر على طاعة الله، كما قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾ فَاصْبِرْ

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٨).

لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٣ - ٢٤]، وهذا من الصبر على الأوامر؛ لأنه إنما نزل عليه القرآن ليبلغه، فيكون مأمورًا بالصبر على الطاعة، وقال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ﴾ [الكهف: ٢٨]، وهذا صبر على طاعة الله.

الثاني: الصبر عن معصية الله، كصبر يوسف عليه السلام عن إجابة امرأة العزيز حيث دعته إلى نفسها، في مكانة لها فيها العزة والقوة والسلطان عليه، ومع ذلك صبر، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٣٣﴾ [يوسف: ٣٣]، فهذا صبر عن معصية الله.

الثالث: الصبر على أقدار الله، قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٤]، فيدخل في هذه الآية حكم الله القدري، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسۡتَعۡجِل لَّهُمۡۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ لأن هذا صبر على تبليغ الرسالة، وعلى أذى قومه، ومنه قوله ﷺ لرسول إحدى بناته: «**مرها؛ فلتصبر ولتحتسب**».

إذن الصبر ثلاثة أنواع: أعلاها الصبر على طاعة الله، ثم الصبر على معصية الله، ثم الصبر على أقدار الله.

والناس حال المصيبة على مراتب أربع:

الأولى: **التسخط**: وهو إما أن يكون بالقلب، كأن يسخط على ربه، ويغضب على قدر الله عليه، وقد يؤدي إلى الكفر، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [الحج: ١١]، وقد يكون باللسان؛ كالدعاء بالويل والثبور وما أشبه ذلك، وقد يكون بالجوارح؛ كلطم الخدود، وشق

الجيوب، ونتف الشعور، وما أشبه ذلك.

الثانية: الصبر: وهو كما قال الشاعر:

الصبر مثل اسمه مر مذاقته   لكن عواقبه أحلى من العسل

فيرى الإنسان أن هذا الشيء ثقيل عليه ويكرهه، لكنه يتحمله ويتصبر، وليس وقوعه وعدمه سواء عنده، بل يكره هذا؛ ولكن إيمانه يحميه من السخط.

الثالثة: الرضا: وهو أعلى من ذلك، وهو أن يكون الأمران عنده سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره وإن كان قد يحزن من المصيبة؛ لأنه رجل يسبح في القضاء والقدر، أينما ينزل به القضاء والقدر فهو نازل به على سهل أو جبل، إن أصيب بنعمة أو أصيب بضدها؛ فالكل عنده سواء، لا لأن قلبه ميت؛ بل لتمام رضاه بربه ﷻ يتقلب في تصرفات الرب «**ولكنها عنده سواء؛ إذ إنه ينظر إليها باعتبارها قضاء لربه، وهذا الفرق بين الرضا والصبر**».

الرابعة: الشكر: وهو أعلى المراتب، وذلك أن يشكر الله على ما أصابه من مصيبة، وذلك يكون في عباد الله الشاكرين حين يرى أن هناك مصائب أعظم منها، وأن مصائب الدنيا أهون من مصائب الدين، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وأن هذه المصيبة سبب لتكفير سيئاته، وربما لزيادة حسناته شكر الله على ذلك، قال النبي ﷺ: «**ما يصيب المؤمن من هم ولا غم ولا شيء إلا كفر له بها، حتى الشوكة يشاكها**»، كما أنه قد يزداد إيمان المرء بذلك[1].

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ١٠٩، ١١٥).



الصحابة

الصحابي: هو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه صلى الله وآله وسلم مؤمنًا به ولو حكما ومات على ذلك.

فخرج بقولنا: «من اجتمع»: من أسلم في عهد النبي ﷺ وآمن، ولكن لم يجتمع به.

مثل: أن يكون أقبل على المدينة؛ ليبايع النبي ﷺ فمات الرسول عليه الصلاة والسلام قبل أن يصل؛ فهذا ليس بصحابي.

وإن كان قد أسلم في عهد النبي ﷺ، لكنهم اصطلحوا على أن يسموه مخضرمًا ومرتبته بين الصحابة الخلص وبين التابعين الخلص؛ لأنك إن نظرت إلى كونه أسلم في عهد الرسول ﷺ ألحقته بالصحابة، وإن نظرت إلى أنه لم يجتمع به ألحقته بالتابعين.

ولهذا كان في منزلة بين الصحابة وبين منزلة التابعين، ويسمى مخضرمًا، وما رواه عن النبي ﷺ فإنه يعتبر منقطعًا؛ لأنه لم يجتمع بالرسول ﷺ.

وقولنا: «مؤمنًا به»: خرج بذلك من اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بغيره ولما مات الرسول آمن بالرسول؛ فهذا ليس بصحابي.

لأنه حين اجتماعه به ليس مؤمنًا به.

ولهذا نقول: «مؤمنًا به»، ودخل في قولنا: «من اجتمع بالرسول»: من كان أعمى واجتمع بالرسول فإنه يكون صحابيًا.

وبهذا نعرف أن قولنا: «**من اجتمع به**»: أحسن من قول بعض العلماء: «من رآه مؤمنًا به»، لأننا إذا قلنا: «من رآه»: خرج بذلك العمى.

وقولنا: «**ولو حكمًا**»: دخل فيه الصبي في المهد، إذا اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام.

كما لو جيء بصبي من أبناء المسلمين إلى الرسول ﷺ ثم مات النبي ﷺ قبل أن يميز هذا الصبي؛ فإن هذا مؤمن بالرسول حقيقة أو حكمًا؟

حكمًا، لماذا؟ لأنه صبي لا عقل له، لكنه مؤمن لإيمان أبويه.

وقولنا: «**ومات على ذلك**»: دخل فيه من ارتد ثم رجع إلى الإسلام ومات على الإسلام؛ فإنه يكون صحابيًا، فالردة لا تبطل الصحبة، إلا أن يموت على الردة؛ كما أنها لا تبطل الأعمال الصالحة إلا أن يموت على الردة، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وخرج به من اجتمع بالرسول عليه الصلاة والسلام مؤمنًا به ثم ارتد ومات على الردة.

فإنه لا يكون صحابيًا، فاعرف القيود حتى يتبين لك من هو الصحابي، ثم الصحابة على مراتب في الفضيلة والسبق إلى الإسلام.

معنى قولنا: «**ولو حكمًا**» **أي**: أن من كان صبيًا فهو صحابي حكمًا لا حقيقة.

وعلى هذا فمحمد بن أبي بكر الذي ولد في حجة الوداع يعتبر صحابيًا.

ولو اجتمع بالنبي ﷺ قبل البعثة، ثم لم يره بعد وآمن، أيكون صحابيًا؟

لا يكون، لأنه اجتمع بالنبي ﷺ قبل النبوة.

ونحن قلنا: «**من اجتمع بالنبي**» بوصفه نبيًا لا بوصفه رجلًا سينبأ، فمن اجتمع بالرسول ﷺ مؤمنًا بالرسول، وقال هذا هو النبي بشرت به التوراة والإنجيل؛ فآمن بالرسول لكن بعد بعثة الرسول لم يره؛ فإنه لا يعتبر صحابيًا؛ لأنه آمن بالرسول ﷺ قبل أن يكون نبيًا.

وقولنا: «**مات على ذلك**»: يشمل ما لو ارتد ثم عاد إلى الإسلام، فإنه يبقى على وصف الصحابة، أما لو ارتد ومات على الكفر، فمعلوم أنه ليس بصحابي، لأن الردة تبطل الأعمال كلها إذا مات الإنسان عليها والعياذ بالله.

وهكذا نقول في الأعمال كلها، لو أن الإنسان ارتد ثم عاد للإسلام، ومات على الإسلام، فإن أعماله السابقة للردة تبقى صحيحة مقبولة، إذا تمت فيها شروط القبول، فإذا حج الإنسان ثم ارتد بترك الصلاة مثلًا صار لا يصلي ثم عاد للإسلام، هل نأمره بإعادة الحج؟

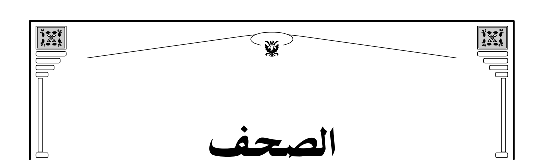
لا؛ لأن الردة لا تبطل الأعمال، إلا إذا مات وهو على الكفر.

أما الصحبة في حق غير الرسول ﷺ فإنها لا تكون إلا بملازمة طويلة يستحق أن يكون بها صاحبًا فمجرد أن يتفق شخص مع آخر في سفر، فإذا وصلا إلى المدينة تفرقا لا يعد ذلك صحبة إلا مقيدة.

فيقال: صحبته في السفر الفلاني، صحبته في الحج، وما أشبه ذلك[(١)].

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٩٤، ٥٩٦).



الصحف

الصحف: هي التي كتبت فيها أعمال العبد، وهي التي كتبتها الملائكة في الدنيا، قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ٩-١١]، وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣-١٤]، فهذه الصحف قد كتبت من قبل، سجلت فتنشر يوم القيامة، ويقال للرجل: ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾[١].



الصديق

الصديقون: جمع صديق على وزن فعيل صيغة مبالغة.

فمن هو الصديق؟

أحسن ما يفسر به الصديق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد: ١٩]، فمن حقق الإيمان -ولا يتم تحقيق الإيمان إلا بالصدق والتصديق- فهو صديق.

الصدق في العقيدة: بالإخلاص، وهذا أصعب ما يكون على المرء حتى

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٧٥).

قال بعض السلف: ما جاهدت نفسي على شيء مجاهدتها على الإخلاص؛ فلا بد من الصدق في المقصد - وهو العقيدة - والإخلاص لله ﷻ.

الصدق في المقال: لا يقول إلا ما طابق الواقع، سواء على نفسه أو على غيره، فهو قائم بالقسط على نفسه وعلى غيره، أبيه وأمه وأخيه وأخته، وغيرهم.

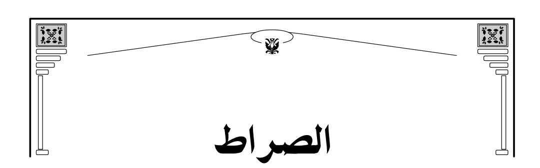
الصدق في الفعال: وهي أن تكون أفعاله مطابقة لما جاء به النبي ﷺ ومن صدق الفعال أن تكون تابعة عن إخلاص، فإن لم تكن نابعة عن إخلاص، لم تكن صادقة؛ لأن فعله يخالف قوله.

فالصديق إذًا: من صدق في معتقده وإخلاصه وإرادته، وفي مقاله وفي فعاله.

وأفضل الصديقين على الإطلاق أبو بكر رضي الله عنه؛ لأن أفضل الأمم هذه الأمة، وأفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه.

والصديقية: مرتبة تكون للرجال والنساء، قال الله تعالى في عيسى ابن مريم: ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ويقال: الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، والله تعالى يمن على من يشاء من عباده[١].

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٥٤، ١٥٥).



الصراط

الصراط: جسم يوضع على جهنم، يصعد منه المؤمنون من أرض المحشر إلى الجنة، ولا يصعده إلا المؤمنون، أما الكفار فقد سيقوا إلى جهنم وألقوا فيها؛ لكن المؤمنون هم الذين يصعدون هذا الصراط.

واختلف العلماء في هذا الصراط: هل هو صراط واسع يسع أممًا عظيمة أو صراط ضيق؟

على قولين في هذه المسألة:

١ - **منهم من قال**: أدق من الشعر وأحد من السيف وأحر من الجمر.

فلما قيل: إن هذا لا يمكن العبور عليه.

أجابوا: أن أمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا، وأن الله على كل شيء قدير وأن الله جعله بهذه الصفة لمشقة العبور منه كمشقة الصراط في الدنيا على النفوس؛ لأن الجنة حفت بالمكاره.

٢ - **ومنهم من قال**: بل إنه صراط واسع فيه مزلة ومدحضة فهو واسع وعليه الشوك كالسعدان لكنها لا يعلم عظمها إلا الله ﷻ، وأيا كان فهو مخيف غاية الخوف.

والصراط جسر منصوب على جهنم، وهو أدق من الشعر وأحد من السيف، يمر الناس عليه علي قدر أعمالهم، من كان مسارعًا في الخيرات في الدنيا كان سريعًا في المشي علي هذا الصراط، ومن كان متباطئًا، ومن كان قد

خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا ولم يعف الله عنه فإنه ربما يكدس في النار، والعياذ بالله! يختلف الناس في المشي عليه، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يمشي، ومنهم من يزحف، ومنهم من يلقى في جهنم، وهذا الصراط لا يمر عليه إلا المؤمنون فقط، أما الكافرون فإنهم لا يمرون عليه، وذلك أنهم يساقون في عر صات القيامة إلى النار مباشرة، نسأل الله العافية[(١)].

والصراط نوعان:

صراط حسي: وهو ما تمشي عليه الأقدام.

وصراط معنوي: وهو ما تمشي عليه القلوب.

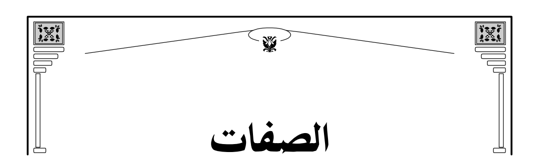
فمن استقام في الصراط المعنوي على دين الله ﷻ؛ استقام في الصراط الحسي يوم القيامة؛ حتى يصل إلى الجنة.

ومن كان غير مستقيم في الدنيا على شريعة الله لم يكن مستقيما في الآخرة على طريق الجنة، ولكن على طريق النار[(٢)].

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٧٠)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٦٠)، و«شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٦٤).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٨٢، ٤٨٣)، و«شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٧٠)، و«تفسير سورة الصافات» (ص/ ٥٨، ٥٩).



الصفات

ذكر الشيخ عدة قواعد مهمة في صفات الله تعالى:

القاعدة الأولى: صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها.

القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.

القاعدة الرابعة: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال.

القاعدة الخامسة: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية.

القاعدة السادسة: إثبات الصفات بدون تمثيل ولا تكييف.

القاعدة السابعة: صفات الله توقيفية لا مجال للعقل فيها[(١)].

❊ اعلم أن ما وصف الله به نفسه ينقسم إلى:

- صفات لازمة.
- وصفات غير لازمة.
- وإلى ما نظيره أجزاء وأبعاض لنا.

فمثلًا: السمع والعلم والقدرة والحياة هذه صفات لازمة، ويسميها أهل العلم الصفات الذاتية

ومثل: الاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، والخلق وما أشبه

---

(١) «شرح القواعد المثلى» (ص/ ١١١ : ١٥٧).

ذلك صفات غير لازمة، ويسميها أهل العلم الصفات الفعلية، فالله لم يزل ولا يزال خالقًا؛ لكن المخلوق يتجدد فكل خلق يتعلق بهذا المخلوق فإنه يكون حادثًا بعد أن لم يكن، ولكن هذا حدوث نوع، وليس حدوث جنس؛ لأن الله لم يزل ولا يزال خالقًا

والاستواء على العرش هذا لا شك أنه حادث؛ لأنه قبل العرش ليس مستو عليه، والذي نظيره أبعاض وأجزاء مثل اليد والوجه والقدم والعين هذا نظير بالنسبة لنا جزء من الذات أو بعض منها، ولا يصح أن نقول أنه جزء من الله أو بعض من الله؛ لأن الله ﷻ لا يتجزأ ولا يتبعض؛ إذ أن الجزء ما جاز وجود أصله بعدمه هذا الجزء بالنسبة لله ﷻ لا يمكن أن يكون هكذا، يعني لا يمكن أن تنفصل اليد مثلًا وحاش لله ﷻ أو الوجه وما أشبه ذلك بالنسبة للمخلوق يمكن أن تنفصل.

ولهذا يجب أن نقول: ما نظيره أجزاء وأبعاض لنا، ولا نقول ما هو أجزاء وأبعاض لله؛ لأن هذا منكر غاية الإنكار.

واعلم أن هاهنا أربعة أقسام:

القسم الأول: قسم هو صفة كمال، لكن قد ينتج عنه نقص: هذا لا يسمى الله تعالى به؛ ولكن يوصف الله به، مثل المتكلم، والمريد؛ فالمتكلم، والمريد ليسا من أسماء الله؛ لكن يصح أن يوصف الله بأنه متكلم، ومريد على سبيل الإطلاق؛ ولم تكن من أسمائه؛ لأن الكلام قد يكون بخير، وقد يكون بشر؛ وقد يكون بصدق، وقد يكون بكذب؛ وقد يكون بعدل، وقد يكون بظلم؛ وكذلك الإرادة.

القسم الثاني: ما هو كمال على الإطلاق، ولا ينقسم: فهذا يسمى الله به،

مثل: الرحمن، الرحيم، الغفور، السميع، البصير .. وما أشبه ذلك؛ وهو متضمن للصفة؛ وليس معنى قولنا: يسمى الله به أن نحدث له اسمًا بذلك؛ لأن الأسماء توقيفية، لكن معناه أن الله سبحانه وتعالى تسمى به.

القسم الثالث: ما لا يكون كمالًا عند الإطلاق، ولكن هو كمال عند التقييد؛ فهذا لا يجوز أن يوصف به إلا مقيدًا، مثل: الخداع، والمكر، والاستهزاء، والكيد؛ فلا يصح أن تقول: إن الله ماكر على سبيل الإطلاق، ولكن قل: إن الله ماكر بمن يمكر به، وبرسله، ونحو ذلك.

القسم الرابع: ما يتضمن النقص على سبيل الإطلاق: فهذا لا يوصف الله سبحانه وتعالى به أبدًا، ولا يسمى به، مثل: العاجز؛ الضعيف؛ الأعور .. وما أشبه ذلك؛ فلا يجوز أن يوصف الله سبحانه وتعالى بصفة عيب مطلقًا.

بين المؤلف رحمه الله في هذه الجملة أن الله تعالى جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات؛ وذلك لأن تمام الكمال لا يكون إلا بثبوت صفات الكمال وانتفاء ما يضادها من صفات النقص، فأفادنا رحمه الله أن الصفات قسمان:

١- **صفات مثبتة**: وتسمى عندهم: الصفات الثبوتية.

٢- **وصفات منفية**: ويسمونها: الصفات السلبية، من السلب وهو النفي، ولا حرج من أن نسميها سلبية، وإن كان بعض الناس توقف وقال: لا نسميها سلبية، بل نقول: منفية.

فنقول: ما دام السلب في اللغة بمعنى النفي، فالاختلاف في اللفظ ولا يضر.

فصفات الله عز وجل قسمان: ثبوتية وسلبية، أو إن شئت، فقل: مثبتة ومنفية، والمعنى واحد.

وحينئذٍ نقول: الصفات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صفة كمال مطلق، وصفة كمال مقيد، وصفة نقص مطلق.

أما صفة الكمال على الإطلاق: فهي ثابتة لله ﷻ، كالمتكلم، والفعال لما يريد، والقادر .. ونحو ذلك.

وأما صفة الكمال بقيد: فهذه لا يوصف الله بها على الإطلاق إلا مقيدًا، مثل: المكر، والخداع، والاستهزاء .. وما أشبه ذلك، فهذه الصفات كمال بقيد، إذا كانت في مقابلة من يفعلون ذلك، فهي كمال، وإن ذكرت مطلقة، فلا تصح بالنسبة لله ﷻ؛ ولهذا لا يصح إطلاق وصفه بالماكر أو المستهزئ أو الخادع، بل تقيد فنقول: ماكر بالماكرين، مستهزئ بالمنافقين، خادع للمنافقين، كائد للكافرين، فتقيدها؛ لأنها لم تأت إلا مقيدة.

وأما صفة النقص على الإطلاق: فهذه لا يوصف الله بها بأي حال من الأحوال، كالعاجز والخائن والأعمى والأصم؛ لأنها نقص على الإطلاق، فلا يوصف الله بها وانظر إلى الفرق بين خادع وخائن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، فأثبت خداعه لمن خادعه لكن قال في الخيانة: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم؛ لأن الخيانة خداع في مقام الائتمان، والخداع في مقام الائتمان نقص، وليس فيه مدح أبدًا.

فإذًا، صفات النقص منفية عن الله مطلقًا.

وأما الصفات المنفية عن الله ﷻ: فكثيرة ولكن الإثبات أكثر؛ لأن صفات الإثبات كلها صفات كمال، وكلما تعددت وتنوعت، ظهر من كمال الموصوف ما هو أكثر، وصفات النفي قليلة؛ ولهذا نجد أن صفات النفي تأتي كثيرًا عامة،

غير مخصصة بصفة معينة، والمخصص بصفة لا يكون إلا لسبب، مثل تكذيب المدعين بأن الله اتصف بهذه الصفة التي نفاها عن نفسه أو دفع توهم هذه الصفة التي نفاها.

فالقسم الأول: العامة: كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في علمه وقدرته وسمعه وبصره وعزته وحكمته ورحمته. وغير ذلك من صفاته، فلم يفصل، بل قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهذا النفي العام المجمل يدل على كمال مطلق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في كل كمال.

أما إذا كان مفصلًا، فلا تجده إلا لسبب، كقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ردًا لقول من قال: إن لله ولدا وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، كذلك وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ۝٣٨﴾ [ق: ٣٨]. لأنه قد يفرض الذهن الذي لا يقدر الله حق قدره أن هذه السموات العظيمة والأرضون العظيمة إذا كان خلقها في ستة أيام، فسيلحقه التعب، فقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. أي: من تعب وإعياء.

فتبين بهذا أن النفي لا يرد في صفات الله ﷻ إلا على سبيل العموم أو على سبيل الخصوص لسبب؛ لأن صفات السلب لا تتضمن الكمال إلا إذا كانت متضمنة لإثبات، ولهذا نقول: الصفات السلبية التي نفاها الله عن نفسه متضمنة لثبوت كمال ضدها، فقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ متضمن كمال القوة والقدرة وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. متضمن لكمال العدل وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]. متضمن لكمال العلم والإحاطة .. وهلم

جرا، فلا بد أن تكون الصفة المنفية متضمنة لثبوت، وذلك الثبوت هو كمال ضد ذلك المنفي وإلا، لم تكن مدحًا.

لا يوجد في الصفات المنفية عن الله نفي مجرد؛ لأن النفي المجرد عدم والعدم ليس بشيء، فلا يتضمن مدحًا ولا ثناء، ولأنه قد يكون للعجز عن تلك الصفة فيكون ذمًا، وقد يكون لعدم القابلية، فلا يكون مدحًا ولا ذمًا.

مثال الأول الذي للعجز قول الشاعر:

قبيلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل

ومثال الثاني الذي لعدم القابلية: أن تقول: إن جدرانا لا يظلم أحدًا.

والواجب علينا نحو هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه والتي نفاها أن نقول: سمعنا وصدقنا وآمنا.

هذه هي الصفات فيها مثبت وفيها منفي، أما الأسماء فكلها مثبتة.

لكن أسماء الله تعالى المثبتة منها ما يدل على معنى إيجابي، ومنها ما يدل على معنى سلبي، وهذا هو مورد التقسيم في النفي والإثبات بالنسبة لأسماء الله.

- فمثال التي مدلولها إيجابي كثير.

- ومثال التي مدلولها سلبي: السلام، ومعنى السلام، قال العلماء: معناه: السالم من كل عيب. إذًا، فمدلوله سلبي، بمعنى: ليس فيه نقص ولا عيب، وكذلك القدوس قريب من معنى السلام؛ لأن معناه المنزه عن كل نقص وعيب.

فصارت عبارة المؤلف سليمة وصحيحة، وهو لا يريد بالنسبة للأسماء أن

هناك أسماء منفية؛ لأن الاسم المنفي ليس باسم لله، لكن مراده أن مدلولات أسماء الله ثبوتية وسلبية[١].

نصوص الصفات:

تنقسم نصوص الكتاب والسنة الواردة في الصفات إلى قسمين:

١- واضح جلي.

٢- ومشكل خفي.

فالواضح: ما اتضح لفظه ومعناه، فيجب الإيمان به لفظًا، وإثبات معناه حقا بلا رد ولا تأويل، ولا تشبيه ولا تمثيل؛ لأن الشرع ورد به فوجب الإيمان به، وتلقيه بالقبول والتسليم.

وأما المشكل: فهو ما لم يتضح معناه لإجمال في دلالته، أو قصر في فهم قارئه؛ فيجب إثبات لفظه لورود الشرع به، والتوقف في معناه وترك التعرض له؛ لأنه مشكل لا يمكن الحكم عليه، فنرد علمه إلى الله ورسوله ﷺ.

وقد انقسمت طرق الناس في هذا المشكل إلى طريقين:

الطريقة الأول: طريقة الراسخين في العلم الذين آمنوا بالمحكم والمتشابه وقالوا: كل من عند ربنا، وتركوا التعرض لما لا يمكنهم الوصول إلى معرفته والإحاطة به، تعظيمًا لله ورسوله ﷺ، وتأدبًا مع النصوص الشرعية، وهم الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

الطريقة الثانية: طريقة الزائغين الذين اتبعوا المتشابه طلبًا للفتنة وصدًا

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٥١: ٥٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٤١: ١٤٨).

للناس عن دينهم وعن طريقة السلف الصالح، فحاولوا تأويل هذا المتشابه إلى ما يريدون لا إلى ما يريده الله ورسوله ﷺ، وضربوا نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وحاولوا الطعن في دلالتها بالمعارضة والنقص؛ ليشككوا المسلمين في دلالتها، ويعموهم عن هدايتها، وهؤلاء هم الذين ذمهم الله بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والتأويل: التفسير والمراد به هنا تفسير نصوص الصفات بغير ما أراد الله بها ورسوله، وبخلاف ما فسرها به الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

وحكم التأويل على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون صادرًا عن اجتهاد وحسن نية، بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله؛ فهذا معفو عنه؛ لأن هذا منتهى وسعه، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثاني: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب، وله وجه في اللغة العربية؛ فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا.

الثالث: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وليس له وجه في اللغة العربية فهذا كفر؛ لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له[1].

*** وهذا النوع من التوحيد هو الذي كثر فيه الخوض بين أهل القبلة؛ فانقسموا في النصوص الواردة فيه إلى ستة أقسام:**

القسم الأول: من أجروها على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير

(١) «فتاوى العقيدة» (١٩/٥: ٢١).

تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

وهؤلاء هم السلف وهذا هو الصواب المقطوع به لدلالة الكتاب، والسنة، والعقل، والإجماع السابق عليه دلالة قطعية أو ظنية.

القسم الثاني: من أجروها على ظاهرها، لكن جعلوها من جنس صفات المخلوقين.

وهؤلاء هم الممثلة، ومذهبهم باطل بالكتاب، والسنة والعقل، وإنكار السلف.

القسم الثالث: من أجروها على خلاف ظاهرها، وعينوا لها معاني بعقولهم، وحرفوا من أجلها النصوص.

وهؤلاء هم أهل التعطيل فمنهم من عطل تعطيلا كبيرا كالجهمية والمعتزلة ونحوهم، ومنهم من عطل دون ذلك كالأشاعرة.

القسم الرابع: من قالوا: الله أعلم بما أراد بها؛ فوضوا علم معانيها إلى الله وحده.

وهؤلاء هم أهل التجهيل المفوضة، وتناقض بعضهم فقال: الله أعلم بما أراد؛ لكنه لم يرد إثبات صفة خارجية له تعالى.

القسم الخامس: من قالوا: يجوز أن يكون المراد بهذه النصوص إثبات صفة تليق بالله تعالى، وأن لا يكون المراد ذلك.

وهؤلاء كثير من الفقهاء وغيرهم.

القسم السادس: من أعرضوا بقلوبهم وأمسكوا بألسنتهم عن هذا كله، واقتصروا على قراءة النصوص ولم يقولوا فيها بشيء.

وهذه الأقسام سوى الأول باطلة، كما قد تبين في غير هذا الموضع[(١)].

محرفوا نصوص الصفات:

ومن أهل البدع من حرف النصوص عن ظاهرها، ونفى مدلولها اللائق بالله، وهؤلاء المحرفون انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم غلا في ذلك غلوًا عظيمًا؛ حتى نفى النقيضين في حق الله، فقال: لا تقل: إن الله موجود، ولا تقل: غير موجود، إن قلت: موجود شبهته بالموجودات، وإن قلت: غير موجود شبهته بالمعدومات، ولا ريب أن هذا تنكره العقول كلها؛ لأن رفع أحد النقيضين أمر مستحيل، والتقابل بين الوجود والعدم من تقابل النقيضين اللذين لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما.

القسم الثاني: من قال: نثبت السلب ولا نثبت الإيجاب، فلا نصف الله بصفات ثبوتية، ولكن نصفه بالأسلوب والإضافات، ونثبت الأسماء مجردة عن المعاني، وهذا ما عليه عامة الجهمية والمعتزلة.

القسم الثالث: من يقول: نثبت بعض الصفات؛ لدلالة العقل عليها، وننكر بعض الصفات؛ لأن العقل لا يثبتها، وبعضهم يقول: لأن العقل ينكرها.

وكل هذه الأقسام الثلاثة - وإن كانت تختلف من حيث البعد عن الحق - كلها على غير صواب فهي متطرفة.

فالقول الوسط ما عليه أهل السنة والجماعة: أن نثبت لله ﷻ ما أثبته لنفسه من الصفات، ولكنه إثبات مجرد عن التكييف، وعن التمثيل، وبذلك نكون عملنا بالنصوص الشرعية من الجانبين، ولم ننظر بعين أعور، وبذلك نكون قد

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٢٣١، ٢٣٢).

تأدبنا مع الله ورسوله ﷺ، فلم نقدم بين يدي الله ورسوله، وإنما التزمنا غاية الأدب، سمعنا وآمنا وأطعنا، ما أثبته الله لنفسه أثبتناه، وما أثبته له رسوله أثبتناه، وما نفاه الله عن نفسه نفيناه، وما نفاه عنه رسوله ﷺ نفيناه، وما سكت عنه سكتنا عنه[١].

طرق إثبات الصفات:

هناك عدة طرق لإثبات الصفة:

الطريق الأول: دلالة الأسماء عليها؛ لأن كل اسم فهو متضمن لصفة ولهذا قلنا فيما سبق: إن كل اسم من أسماء الله دال على ذاته وعلى الصفة التي اشتق منها.

الطريق الثاني: أن ينص على الصفة، مثل الوجه، واليدين، والعينين .. وما أشبه ذلك، فهذه بنص من الله ﷻ، ومثل الانتقام، فقال عنه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، ليس من أسماء الله المنتقم، خلافًا لما يوجد في بعض الكتب التي فيها عد أسماء الله؛ لأن الانتقام ما جاء إلا على سبيل الوصف أو اسم الفاعل مقيدًا، كقوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

الطريق الثالث: أن تؤخذ من الفعل، مثل: المتكلم، فأخذها من ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

هذه هي الطرق التي تثبت بها الصفة، وبناء على ذلك نقول: الصفات أعم من الأسماء؛ لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة متضمنة لاسم[٢].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ١٦٠).

(٢) «فتاوى العقيدة» (١/ ١٤٤، ١٤٥).

* **الصفات**: يعني ما يتصف به الموصوف وهي بالنسبة لله ﷻ ثلاثة أقسام:

١ - صفات ذاتية.

٢ - وصفات فعلية.

٣ - وصفات خبرية.

الصفات الذاتية: هي صفات المعاني الثابتة لله أزلًا وأبدًا، مثل: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة إلى غير ذلك وهي كثيرة، تسمى صفات ذاتية فهذه صفات ذاتية؛ لأنه متصف بها أزلًا وأبدًا لا تفارق ذاته.

الصفات الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، مثل: الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفرح بتوبة التائب، والضحك إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخلان الجنة، والغضب على الكافرين والرضا للمؤمنين، وما أشبه ذلك، هذه تسمى صفات فعلية؛ لأنها من فعله وفعله يتعلق بمشيئته، لكن هذا القسم من صفات الله، آحاده حادثة تحدث شيئًا فشيئًا، وأما جنس الفعل فإنه أزلي أبدي.

فجنس كون الله فعالًا أزليًا لم يزل ولا يزال فعالًا لم يأت وقت من الأوقات يكون الله تعال معطلا فيه عن الفعل، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالًا لما يريد سبحانه وتعالى.

لكن نوع الفعل أو آحاده هي التي تكون حادثة، فمثلًا: الاستواء على العرش نوع من أنواع الفعل وهو حادث؛ لأنه بعد خلق العرش، النزول إلى السماء الدنيا نوع من أنواع الفعل، هل هو حادث أو غير حادث؟

حادث كان بعد أن خلق السماء الدنيا، الرضا نوع من أنواع الفعل، وهو

حادث؛ لأنه إذا فعل العبد فعلًا يقتضي الرضا رضي الله عنه إذا فعل فعلًا يقتضي الغضب غضب الله عليه.

هذه تسمى الصفات الفعلية، وربما تسمى «الأفعال الاختيارية»؛ لأن هذه الأفعال تتعلق بمشيئة الله واختياره، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

اعلموا أن كل صفة فعلية فإنها حادثة النوع أو الفرد، لكنها قديمة الجنس.

القسم الثالث: صفات خبرية: يعني: أننا نعتمد فيها على مجرد الخبر، ليست من المعاني المعقولة، بل المدركة بالسمع المجرد، ونظير مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء كاليد والوجه والعين والقدم والإصبع هذه نسميها الصفات الخبرية؛ لأنها ليست معنى من المعاني، فاليد غير القوة، القوة معنى واليد صفة من نوع آخر صفة مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعض منا أو جزء منا، والوجه كذلك، لكن بالنسبة لله لا نقول: إنها جزء أو بعض؛ لأن البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلى الله لا نفيًا ولا إثباتًا.

ولهذا نقول لمن قال: إن الله واحد لا يتجزأ، ولا ينقسم وما أشبه ذلك.

نقول: هذه ألفاظ بدعية، من قال لك تصف الله بهذا النفي؟ هل أنت أعلم بالله من الله؟ هل أنت أعلم بالله من أصحاب رسول الله؟ ما قال واحد منهم قط: إنه لا يتبعض ولا يتجزأ، فاحبس لسانك عما حبسوا ألسنتهم عنه، ولا أحد يتصور أن الله يتجزأ حتى تنفيه؛ اتركه!!

إنما ينفى مثل هذا الكلام، لو أن أحدًا قاله، أما ولم يقله أحد، فقل: لله يد وله وجه وله عين ودع عنك ما لا يتجزأ ولا يتبعض، أحد تعبدك بهذا؟ ما أحد أبدًا تعبدك بهذا.

ما قال الله: قولوا في الله: إنه لا يتبعض ولا يتجزأ، ولا قال: قولوا في الله: إنه يتبعض ويتجزأ.

بل قال: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١ - ٢].

فالحاصل: أن الصفات الخبرية هي التي مسماها أبعاض وأجزاء لنا، لكن بالنسبة لله ما نقول: إنها بعض أو جزء؛ لأن إثبات البعضية أو الجزئية أو نفي البعضية أو الجزئية بالنسبة لله من الألفاظ المبتدعة التي يجب على الإنسان أن يتحاشاها.

ونحن نؤمن بأن يد الله غير ذاته، وجه الله غير ذاته شيء آخر زائد عن الذات، ولا ننكر أن يعبر الله عن نفسه بوجهه، كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧]، وذات الله تعالى قديمة.

والقديم عندهم: «هو الذي لا ابتداء له»، فالقديم عند المتكلمين: ليس هو القديم في اللغة العربية.

القديم في اللغة العربية: «ما سبق غيره ولو كان حادثًا».

ومنه: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

والقديم عند المتكلمين كما سبق: «هو الذي لم يسبق بعدم»، يعني دائمًا وأبدًا موجود.

الصفات تنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة، ولها عدة أقسام وهذا تقسيم.

التقسيم الثاني: صفات الله ﷻ كلها كمال، سواء كانت مطلقة أو مقيدة.

١- فما كان كمالًا محضًا فهو مطلق.

٢- وما كان كمالًا في حال دون حال فهو مقيد لكن كلها كمال.

فمثلًا: الخلق والرزق والكلام وما أشبه ذلك، هذا كمال مطلق، فيوصف الله به على الإطلاق، فيقال: إن الله متكلم رازق خالق، وما أشبه ذلك، وما كان كمالًا في حال دون حال، فإنه لا يجوز إطلاقه على الله، وإنما يوصف به مقيدًا، مثل: المكر والخديعة والاستهزاء والكيد.

هذا يكون كمالًا في حال ونقصًا في حال، فلا يوصف الله به إلا على وجه الكمال، فالمكر مثلًا: لا يجوز أن تصف الله بالمكر على سبيل الإطلاق، وتقول: إن الله ماكر؛ هذا حرام؛ لأنه يفهم من ذلك النقص والعيب، فإن المكر عند الإطلاق صفة قدح وذم، لكنه عند المقابلة يكون صفة مدح، فتقول: إن الله يمكر بمن يمكر به وبرسوله ﷺ.

وهنا صار المكر صفة كمال ومدح يعني: أنه أعلى من مكر أعدائه، كذلك إذا وصفت المكر بما يدل على الكمال فلا بأس، مثل: أن تقول: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، كما قال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وكذلك الخداع لا يجوز أن تصف الله بأنه خادع، أو من صفاته الخداع على سبيل الإطلاق؛ لكن يجوز أن تصفه به على سبيل المقابلة، فتقول: إن الله تعالى يخدع المنافقين أو خادع المنافقين أو خادع من يخدعه؛ لأنها في هذه الحال تكون صفة كمال، ولا يجوز أن تصفه بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تحتمل معنا صحيحًا ومعنا فاسدًا.

٣- **القسم الثالث من الصفات**: ما كان نقصًا، فإنه لا يدخل في صفات الله أبدًا، لا مطلقًا ولا مقيدًا، كالخيانة، فإنها لا تدخل في صفات الله؛ لأنها ذم وقدح بكل حال، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا تخن من خانك**»، وقال: «**الحرب خدعة**».

فأذن في الخدعة في محلها وهو الحرب، ونهى عن الخيانة في محلها، فقال: «**لا تخن من خانك**»، فإذا ائتمنك إنسان بشيء وقد خانك من قبل فلا تخنه فيه؛ لأن الخيانة وصف ذم على الإطلاق، وبهذا نعرف خطأ العامة: «**خان الله من يخون**» وهذا لا يجوز وهو قول باطل، لكن لو قال: «**خدع الله بمن يخدع**» فهذا صحيح.

إذن ممكن أن نقول أن الصفات بالنسبة لله ﷻ على ثلاثة أقسام:

١- صفات كمال محض، فهذه يوصف بها على سبيل الإطلاق.

٢- صفات كمال في حال دون حال، فلا يوصف بها إلا مقيدة في الحال التي فيها كمالًا.

٣- صفات نقص على الإطلاق، فلا يوصف بها مطلقًا.

فإذا قال قائل: هل هناك فرق بين الأسماء والصفات في هذا الباب؟ بمعنى أن الاسم إذا كان متضمنًا لنقص، فإنه يسمى به الله في حال الكمال؟

الجواب: لا، لأن الله تعالى قال في الأسماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. أي: البالغة في الحسن كماله، وحينئذٍ لا يسمى الله تعالى باسم يتضمن نقصًا ولو في بعض الأحوال.

ولهذا لا يسمى الله بالمتكلم مع أن الله يخبر عنه بأنه متكلم ويوصف بذلك، ولكن ما تقول في «يا متكلم اغفر لي»، ويوصف الله بالإرادة لكن لا يسمى مريد.

فالأسماء الحسنى من القسم الأول فقط أنها الكمال المطلق ما تتضمن كمالًا ونقصًا في حال دون حال، بل هي كمال مطلق، والدليل على ذلك وصف الله تعالى بأنها حسنى، لكن الصفات كما سبق.

السؤال: ذكرت أقسام الصفات، التقسيم الأول والتقسيم الثاني ما الفرق بين التقسيمين؟

الجواب: التقسيم الأول من جهة أن الصفات مثبتة لله أو منفية عنه.

تنقسم بهذا الانقسام:

١- إلى ثبوتية.

٢- وسلبية.

وذكرنا هذا أظن في أول المقدمة، تكلمنا عليه في أول المقدمة على أننا إن شاء الله سنعود ونكمل البحث في الأسماء والصفات؛ لأننا نرى أننا قصرنا في تقسيم الصفات.

التقسيم الأخير:

١ - إلى ذاتية.

٢ - وفعلية.

٣ - وخبرية.

والتقسيم الآخر:

١ - إلى كمال مطلق.

٢ - وإلى نقص مطلق.

٣ - وإلى كمال مقيد.

السؤال: هل توجد صفة مشتركة بين أن تكون خبرية وتكون ذاتية؟

الجواب: ما معنى خبرية ذاتية؟

السؤال: جملة غير واضحة؟

الجواب: لا، نحن قسمناها بالأقسام الثلاثة:

١- إلى المعنوية اللازمة لله.

٢- الصفات الذاتية، قلنا: هي الصفات المعنوية الثابتة لله أزلًا وأبدًا.

٣- الخبرية: هي الصفات التي مسماها أبعاض وأجزاء لنا، لكن هي باعتبار الثبوت كالصفات الأولى يعني أنها دائمة لم يزل الله ولا يزال متصفًا بها.

قوله: كذاك لا ينفك عن صفاته: فيه شيء من الإجمال يحتاج إلى تفصيل، وذلك أن صفات الله ﷻ تنقسم إلى قسمين:

١- قسم لازم لذاته لا ينفك عنه أبدًا: وهذا ما يعرف عند العلماء رحمهم الله بالصفات الذاتية، مثل العلم، والقدرة، والحكمة، والعزة، وما أشبه ذلك، كذلك أيضًا لا ينفك عن الصفات الخبرية التي مسماها بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء، مثل اليد، فاليد صفة ثبتت بالخبر، ولولا الخبر لم يهتد العقل إليها إطلاقًا.

بخلاف القدرة، فالقدرة ثبتت بالنص، وثبتت أيضًا بالعقل، حيث إن العقل يهتدي إلى أن الله لا بد أن يكون قادرًا، أما اليد فلا يثبت العقل ذلك إلا بعد ورود الشرع به، وهذه تسمى صفات خبرية، يعني أن مدارها على الخبر المحض، فليس للعقل فيها مجال إطلاقًا.

قلنا: إن مسماها لنا أبعاض وأجزاء، فاليد بالنسبة لنا جزء وبعض منا، لكن لا يجوز أن تقول: إنها بالنسبة للخالق بعض وجزء؛ لأن البعض أو الجزء: هو ما صح انفصاله عن الكل.

ومعلوم أن صفات الله تعالى كاليد والقدم لا يمكن أن نصور فيها أو أن نحكم فيها بجواز الانفصال، إذن فلا يصح أن تطلق عليها أنها بعض من الله أو جزء من الله، قل هي صفة من صفات الله الذاتية، أخبر الله بها عن نفسه، فوجب علينا قبولها والإيمان بها.

القسم الثاني من الصفات: صفات فعلية: فهذه باعتبار الجنس صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالًا، أفعالًا لا تنقضي، وكذلك أقواله: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩]. لكن آحاد الفعل أو نوع الفعل فهذا ينفك الله عنه يعني: ليس لازمًا لذاته.

مثال ذلك: النزول إلى السماء الدنيا هذا نوع وآحاد نوع؛ لأنه لم يثبت له نظير قبل خلق السماء آحاد؛ لأنه يتجدد كل ليلة، فالأفعال نوعها قد يكون حادثًا آحادها تكون حادثة، لكن جنسها أزلي أبدي؛ لأن الله لم يزل ولا يزال فعالًا.

النزول فعل نوعه حادث أفراده كل ليلة هذا آحاد، وكذلك الاستواء على العرش نوع فهو باعتبار أصل الفعل صفة ذاتية وباعتبار النوع؛ لأنه لم يكن إلا بعد خلق العرش يكون فعليًا.

أما آحادية فلا نستطيع أن نقول: آحادية؛ لأن استواء الله على العرش ثابت، ولا يمكن أن نقول: إن الله قد لا يستوي على العرش، لا نقول هذا؛

لأننا ليس عندنا علم بذلك الشيء، بخلاف النزول إلى السماء الدنيا لما كان مقيدًا بزمن.

قلنا: إنه يحدث كل ثلث ليلة بالنسبة للسماء الدنيا[(١)].



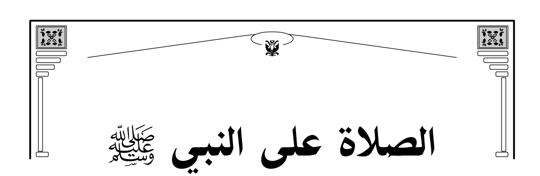
الصفر

الصفر: قيل: إنه شهر صفر، كانت العرب يتشاءمون به ولا سيما في النكاح.

وقيل: إنه داء في البطن يصيب الإبل، وينتقل من بعير إلى آخر؛ وعلى هذا، فيكون عطفه على العدوى من باب عطف الخاص على العام.

وقيل: إنه نهي عن النسيئة، وكانوا في الجاهلية ينسئون، فإذا أرادوا القاتل في شهر المحرم استحلوه، وأخروا الحرمة إلى شهر صفر، وهذه النسيئة التي ذكرها الله بقوله تعالى: ﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ﴾ [التوبة: ٣٧]. وهذا القول ضعيف، ويضعفه أن الحديث في سياق التطير، وليس في سياق التغيير، والأقرب أن صفر يعني: الشهر، وأن المراد: نفي كونه مشئومًا، أي: لا شؤم فيه، وهو كغيره من الأزمان، يقدر فيه الخير ويقدر فيه الشر.

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (١/ ١٥٣: ١٥٨، ١٦٨، ١٦٩، ٢٣٧: ٢٣٩)، و«تفسير سورة يس» (ص/ ٢٦٢)، و«تفسير سورة البقرة» (١/ ٢٥١، ٢/ ١٩١، ٣/ ٨٥، ٣٦٠، ٣٦٥)، و«أحكام من القرآن الكريم» (١/ ٢٩٩)، و«تفسير سورة الكهف» (ص/ ٨٥).



الصلاة على النبي ﷺ

معنى «صلى الله عليه»: أحسن ما قيل فيه ما قاله أبو العالية رحمه الله، قال: «صلاة الله على رسوله ﷺ: ثناؤه عليه في الملأ الأعلى».

وأما من فسر صلاة الله عليه بالرحمة، فقوله ضعيف؛ لأن الرحمة تكون لكل أحد، ولهذا أجمع العلماء على أنك يجوز أن تقول: فلان رحمه الله، واختلفوا، هل يجوز أن تقول: فلان صلى الله عليه؟ وهذا يدل على أن الصلاة غير الرحمة. وأيضًا؛ فقد قال الله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة: ١٥٧]. والعطف يقتضي المغايرة، إذًا فالصلاة أخص من الرحمة، فصلاة الله على رسوله ثناؤه عليه في الملأ الأعلى(١).



الصلاح

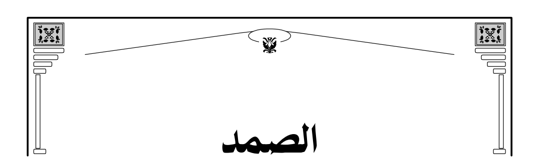
مراتب الصلاح:

أن الأنبياء من الصالحين، بل هم في أعلى مراتب الصلاح، فإن مراتب الصلاح أربعة: وهي النبوة، والصديقية، والشهادة، والصلاح، هذا إذا ذكرت جميعًا صارت مراتب، وإن لم تذكر جميعًا صار الصلاح عامًا؛ لقول النبي ﷺ:

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٤٦، ٤٧).

«إذا قلتم: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والأرض»[(١)].



الصمد

اختلفت عبارات المفسرين في معنى «الصمد» لكن المعنى الجامع لها أن الصمد هو: الكامل في صفاته الذي افتقرت إليه جميع مخلوقاته، فهو الكامل في علمه، وفي قدرته، وفي رحمته، وفي حلمه، وفي غير ذلك من صفاته، وكذلك هو الذي افتقرت إليه جميع مخلوقاته، كل الخلائق تصمد إليه في حاجتها، وتسأله حتى المشركون إذا كانوا في البحر وماجت الأمواج فإنما يدعون الله وحده فهو جل وعلا مرجع الخلائق كلها.

فالصمد إذًا معناه الكامل في صفاته، الذي افتقرت إليه جميع مخلوقاته.

وقيل: إن «الصمد»: هو الكامل، في علمه وفي قدرته، وفي حكمته، وفي عزته، وفي سؤدده، وفي كل صفاته.

وقيل: «الصمد»: الذي لا جوف له، يعني لا أمعاء ولا بطن، ولهذا قيل: الملائكة صمد؛ لأنهم ليس لهم أجواف، لا يأكلون ولا يشربون. هذا المعنى روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولا ينافي المعنى الأول؛ لأنه يدل على غناه بنفسه عن جميع خلقه.

وقيل: «الصمد» بمعنى المفعول، أي: المصمود إليه، أي: الذي تصمد

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٤٣).

إليه الخلائق في حوائجها، بمعنى: تميل إليه وتنتهي إليه، وترفع إليه حوائجها، فهو بمعنى الذي يحتاج إليه كل أحد.

هذه الأقاويل لا ينافي بعضها بعضًا فيما يتعلق بالله ﷻ، ولهذا نقول: إن المعاني كلها ثابتة؛ لعدم المنافاة فيما بينها.

ونفسره بتفسير جامع فنقول: «الصمد»: هو الكامل في صفاته الذي افتقرت إليه جميع مخلوقاته، فهي صامدة إليه.

وحينئذٍ يتبين لك المعنى العظيم في كلمة «الصمد»: أنه مستغن عن كل ما سواه، كامل في كل ما يوصف به، وأن جميع ما سواه مفتقر إليه.

فلو قال لك قائل: إن الله استوى على العرش، هل استواؤه على العرش بمعنى أنه مفتقر إلى العرش بحيث لو أزيل لسقط؟

فالجواب: لا، كلا؛ لأن الله صمد كامل غير محتاج إلى العرش، بل العرش والسموات والكرسي والمخلوقات كلها محتاجة إلى الله، والله في غنى عنها؛ فنأخذه من كلمة «الصمد».

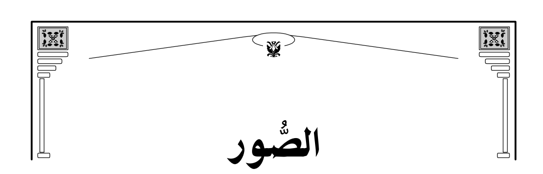
لو قال قائل: هل الله يأكل أو يشرب؟

أقول: كلا؛ لأن الله صمد.

وبهذا نعرف أن «الصمد» كلمة جامعة لجميع صفات الكمال لله وجامعة لجميع صفات النقص في المخلوقات وأنها محتاجة إلى الله ﷻ[١].

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (٤/ ٦٧٤)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٦٠، ١٦٢).



الصُّور

الصُّور: وصف بأنه قرن عظيم واسع؛ سعته كسعة السماء والأرض، تودع فيه الأرواح عند نفخه، فينفخ فيه أولًا فإذا فزع الناس، ثم صعقوا وهلكوا كلهم، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [النمل: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر: ٦٨].

والنفخ في الصور مرتان:

النفخة الأولى: يكون فيها الفزع والصعق يعني: الموت، فينفخ إسرافيل في الصور نفخة يكون لها صوت عظيم مزعج جدًا، فيفزع الناس، ثم يموتون كلهم إلا ما شاء الله.

والنفخة الثانية: ينفخ في الصور فتخرج الأرواح من الصور، وتعود إلى أجسادها، وهذه التي يكون بها الحياة الأبدية التي لا موت بعدها.

النفخ في الصور:

النفخ معروف.

والصور لغة: القرن.

وشرعًا: قرن عظيم التقمه إسرافيل، ينتظر متى يؤمر بنفخه، وإسرافيل أحد الملائكة الكرام الذين يحملون العرش وهما نفختان:

إحداهما: نفخة الفزع، ينفخ فيه فيفزع الناس ويصعقون إلا من شاء الله.

والثانية: نفخة البعث ينفخ فيه؛ فيبعثون ويقومون من قبورهم.

وقد دل على النفخ في الصور الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر: ٦٨]، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يس: ٥١][١].



الضلال

الناس في الضلال قسمان:

قسم تائه: لا يعرف الحق من النصارى، فإن النصارى ضالون، تائهون، لا يعرفون الحق إلا بعد أن بعث النبي ﷺ، فإنهم عرفوا الحق؛ لكنهم استكبروا عنه، فلم يكن بينهم وبين اليهود فرق في أنهم علموا الحق ولم يتبعوه.

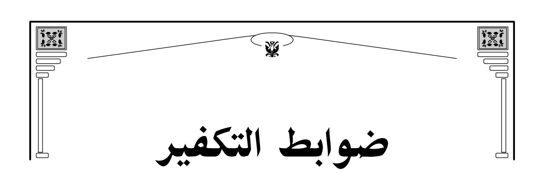
وقسم غاو: أي: اختار الغي على الرشد، بعد أن علم بالرشد، وهؤلاء مثل اليهود، فإن اليهود عرفوا الحق، ولكنهم لم يقبلوا، بل ردوه.

ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]. هداهم الله، وبين لهم، ودلهم؛ لكنهم استحبوا العمى على الهدى، واستحبوا الغي على الرشد، فالناس كلهم ضالون إلا من هداه الله[٢].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٥٩).

(٢) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ١٢٣).



ضوابط التكفير

قال الشيخ في شرحه على رسالته «القواعد المثلى»:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

• الشرح •:

هذه المسألة مهمة جدًا قد تعادل كثيرًا من مسائل هذا الكتاب، وهي مسألة التكفير والتفسيق التي فسدت بها الأمور، فما خرج الخوارج إلا بتكفيرهم المسلمين واستحلال دمائهم، وكذلك ما حصلت الدعاوى بين الناس إلا بتفسيق بعضهم بعضًا، إذا خالفوا في أمر من الأمور.

فهذه المسألة يجب على طالب العلم أن يعتني بها وأن يتقي الله عَزَّ وَجَلَّ فيها؛ فلا يقدم على تكفير أحد بدون بينة، ولا يحجم عن تكفير أحد مع وجود البينة؛ لأن من الناس أيضًا من يتهاون في التكفير، ولا يكفر من قامت الأدلة على تكفيره، كمسألة ترك الصلاة مثلًا، فإن بعض الناس يتهاون في هذا الأمر، ولا يعطي النصوص حقها، من التأويل والجمع بين أطرافها، نظرًا عميقًا؛ فتجده يستغرب أن يقال لشخص يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدً رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن لا يصلي، يستغرب أن نقول عنه: إنه كافر فلا يكفره وهذا خطأ وإحجام وجبن.

فالواجب الإقدام في موضع الإقدام، والإحجام في موضع الإحجام، فلا

نتهور؛ فنطلق الكفر على من لم يكفره الله ورسوله، ولا نتدهور فنمنع الكفر عمن كفره الله ورسوله.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

قلنا: الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا، بل هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

• الشرح •:

التكفير والتفسيق والتعديل والتأمين -يعني جعل الإنسان مؤمنًا- كالتحليل والتحريم والإيجاب، فكما أن التحليل والتحريم والإيجاب نرجع فيه إلى الله ورسوله؛ فكذلك التكفير والتفسيق والتعديل والتأمين نرجع فيه إلى الله ورسوله؛ فلا نقول: هذا كافر إلا إذا علمنا أنه كافر، وإلا فالأصل هو الإسلام حتى يقوم دليل على الكفر، فيجب أن تقام عليه الحجة فإن رجع وإلا منعناه بالقوة، وقد ينشأ الإنسان على مذهب معين يعتقد أنه الحق، ولنفرض أنه على مذهب الرافضة فهذا لا نجزم بسوء قصده إلا إذا دعوناه وبينا له الحق وقال: لا أرجع، ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢]. فهنا نعرف أنه ليس قصده الحق.

واعلم أن الإنسان إذا كفر أحدًا وليس بكافر فإنه يعود هذا الوصف إليه، ومعنى يعود إليه أنه قد يبتلى فيرتد عن الإسلام إلا أن يتوب، وليس المعنى أن الإنسان إذا كفر أحدًا كفر في الحال؛ لأن هذا ليس بكفر، فقول الرجل لمسلم: يا كافر! هذا لا يخرجه من الإسلام، ولكن قول الرسول ﷺ: «**إلا عاد إليه أو حار عليه**»، معناه: أنه يكون سببًا لأن يرتد عن الإسلام، وليس معناه أنه بهذا

التكفير صار كافرًا، فالإنسان على خطر إذا كفر مسلمًا لم يكفره الله ورسوله أن يعود إليه هذا التكفير، فيكفر هو في المستقبل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي. ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

• الشرح •:

إذا حكمنا بكفر شخص لم يقم الدليل على تكفيره، فهذا افتراء على الله عَزَّ وَجَلَّ حيث حكمنا بأن هذا كافر، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يكفره، فهو كما لو حكمنا بأن هذا حلال، والله لم يحله، أو هذا حرام، والله لم يحرمه، كما أن فيه افتراء على المحكوم عليه واعتداء عليه، وظلمًا له حيث وصفناه بأنه كافر، ومقتضى هذا الوصف أنه لو مات لا يحل لنا أن نصلي عليه، ولا يحل لنا أن ندعو له بالرحمة، ولو كان من أقاربنا الذين نرثهم لم يحل لنا ميراثه، فهذا مقتضى إطلاق هذا الوصف عليه.

فهذه المسألة خطيرة جدًا وكثير من الناس اليوم ممن ينتسبون إلى الدين وإلى الغيرة على دين الله عَزَّ وَجَلَّ تجدهم يكفرون من لم يكفره الله ورسوله، بل مع الأسف صار بعض الناس يخوضون في ولاة أمورهم، ويحاولون أن يطلقوا عليهم الكفر لمجرد أنهم فعلوا شيئًا يعتقد هؤلاء أنه حرام، وقد يكون من المسائل الخلافية وقد يكون هذا الحاكم معذورًا بجهله؛ لأن الحاكم يجالسه

صاحب الخير ويجالسه صاحب الشر، ولكل حاكم بطانتان: بطانة خير وبطانة شر، فبعض الحكام يأتيه أهل الخير فيقولون له: هذا حرام ولا يجوز لك أن تفعله، ويأتيه آخرون فيقولون له: هذا حلال، ولك أن تفعله.

ولنضرب على ذلك مثلًا:

نحن لا نشك في أن البنوك واقعة في الربا الذي لعن النبي ﷺ آكله وموكله وشاهديه وكاتبه، وأنه يجب إغلاقها واستبدال هذه المعاملات بمعاملات حلال، حتى يقوم أولًا ديننا، ثم اقتصادنا ثانيًا، ولا شك أن أكمل اقتصاد وأتم اقتصاد وأنفع اقتصاد للعباد هو أن نسير على الخطة التي رسمها لنا الله ورسوله ﷺ، وأن من زعم أن هناك خطة تخالف ذلك، وهي التي يقوم بها الاقتصاد، فقد توهم توهمًا عظيمًا، وضل ضلالًا مبينًا؛ لأنه لا يصلح العباد إلا ما شرع لهم ربهم ﷻ، وأن كل ما خالف شرع الله فهو مفسدة، وإن توهم الواهم أن فيه مصلحة، وربما يكون الأمر واضحًا عند كثير من الناس، فيأتي رجل ويقول للحكام: هذا ليس من الربا، بل هذا من تمام الاقتصاد، ولا يمكن أن يقوم اقتصاد إلا به، ولا يمكن للأمة حياة إلا باقتصاد، وهذا ليس بحرام.

ويقول آخر: هذا ليس بذهب ولا فضة، والنص إنما جاء بالذهب والفضة وهذا قرطاس من جنس الفلوس، والفلوس قال العلماء عنها: إنها عروض ولا يجري فيها الربا، كما نص على ذلك فقهاء الحنابلة فقالوا: إن الفلوس عروض مطلقًا؛ لأن الفلوس أثمان من غير الذهب والفضة، ومعنى عروض مطلقًا أنه لا يجري فيها الربا، وأنه لا زكاة فيها، حتى يريد بها الإنسان التجارة، هذا وجه، الوجه الثاني: الربا المحرم: هو الربا الذي كان عليه أهل الجاهلية، بحيث إذا انتهى الأجل قال الدائن للمدين: إما أن تربي وإما أن تقضي، وهذا هو الربا

المنهي عنه في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

فإذا قدم هذا البحث إلى الحاكم، وقيل للحاكم: اطمئن هذا كلام الفقهاء، وهذا كلام رب العالمين، فإذا كان هذا الحاكم ليس عنده حصيلة قوية من العلم الشرعي أبقى على هذه البنوك كما هي.

والمقصود: أن التسرع في تكفير حكام المسلمين بمثل هذه الأمور خطأ عظيم، فربما يكون الحاكم معذورًا فإذا قامت عليه الحجة، وقال نعم هذا هو الشرع، لكني أرى أنه لا يصلح للأمة في الوقت الحاضر إلا هذا الربا، فحينئذٍ يكون كافرًا؛ لأنه اعتقد أن دين الله غير صالح لهذا العصر.

وأما جوابنا عن هذا الكلام فنقول: نعم الفقهاء قالوا: إن الفلوس عروض لا ربا فيها ولو كانت نافقة (أي: يتعامل بها) فيجوز أن أعطيك قرشًا واحدًا وتطني قرشين، ليس هناك مانع، لأن الفلوس لا هي ذهب ولا هي فضة، فهي معدن آخر، يجوز فيها ربا الفضل بل قال بعضهم: يجوز فيها ربا النسيئة أيضًا؛ لأن قرشًا بقرشين إلى أجل كبعير ببعيرين إلى أجل، ولهذا قال صاحب المنتهى: لا ربا في فلوس مطلقًا يعني: نافقه أو غير نافقه، سواء كان ربا نسيئة أو ربا فضل، لكن الصحيح الذي لا شك فيه: أن الفلوس النافقة كالنقود يجري فيها ربا النسيئة، لكن لا يجري فيها ربا الفضل فيجوز أن آخذ قرشًا بقرشين نقدًا؛ ولا بأس بذلك، وأما البنوك الآن فهي مبنية على قرش بقرشين إلى أجل.

ثانيًا: هذه الأوراق وإن كانت بمنزلة الفلوس؛ لأنها قيمة النقدين، وليست في النقدين إلا أنها تقوم مقام البدل فيجري فيها الربا.

وأما قولهم: إن القرآن يدل على أن الربا هو ما يؤكل أضعافًا مضاعفة،

فهذا خطأ عظيم؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أن الربا يكون فيما لا يؤكل أضعافًا مضاعفة، فالصاع بالصاعين، قال فيه ﷺ: «**عين الربا**» مع أنه ليس فيه ظلم؛ لأن التمر الذي جيء به إلى النبي ﷺ تمر طيب يؤخذ الصاع منه بالصاعين، والصاعين بالثلاثة برضا البائع والمشتري، وليس فيه أكل للمال بالباطل من حيث القيمة؛ لأن قيمة الصاعين تساوي قيمة الصاع الواحد، فليس فيه ظلم ولا قهر ولا إكراه، ومع ذلك قال رسول الله ﷺ: «**عين الربا**»، فهل أنت أحق بالتشريع من رسول الله ﷺ؟ حينئذٍ تدحض حجته.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالمًا منه، ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «**إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما**»، وفي رواية: «**إن كان كما قال وإلا رجعت عليه**»، وفيه عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**ومن دعا رجلًا بالكفر، أو قال عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه**».

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين، بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه، وتنتفي الموانع.

• الشرح •

قبل أن نقول إن هذا الرجل فاسق أو كافر لا بد أن ننظر إلى أمرين:

الأمر الأول: ثبوت أن هذا كفر أو فسق ولا طريق إلى ثبوت ذلك إلا بالكتاب والسنة، فننظر هل دل الكتاب والسنة على أن فعل هذا كفر أو فسق، لا بد من التثبت من ذلك؛ ليكون حجة لك عند الله ﷻ يوم القيامة، وإلا فلا حجة لك، وستبوء بإثم القول على الله بلا علم.

الأمر الثاني: هل ينطبق على هذا الشخص المعين أنه كافر أو فاسق أو لا ينطبق؟ وهذا من باب تحقيق المناط أن تعرف الحكم الشرعي أولًا ثم تطبقه ثانيًا، فربما يصر أحد الناس على أمر ترى أنت أنه معصية، ويكون في نظرك فاسقًا، لكن هذا الشخص مقلد لآخر يرى أن هذا الشيء مباح؛ فلا يجوز حينئذٍ أن تصفه بالفسق.

مثال: هناك بعض الناس يرى أن شرب الدخان حلال، أو مكروه، والصحيح أنه: حرام؛ لما فيه من الضرر وإضاعة المال، والمفاسد الأخرى، لكن هذا الرجل قلد من يثق به في العلم، وقال له: إنه حلال، ولا بأس به إلا أن ترى به ضررًا بنفسك، فهو حرام عليك، فهذا لا يمكن أن تحكم عليه بالفسق.

مثال آخر: رجل أكل لحم إبل ثم قام يصلي بلا وضوء، مقلدًا من يرى أنه ليس بناقد للوضوء، وأنت ترى أنه ناقض للوضوء، والصلاة بحدث من أعظم المحرمات، بل إن بعض العلماء يقول: من صلى محدثًا كفر؛ لأنه مستهزئ بالله ﷻ، فهذا الرجل لا يمكن أن تفسقه، ولهذا يجوز أن تصلي خلف من أكل لحم إبل ولم يتوضأ، إذا كان يرى أنه ليس بناقض للوضوء؛ لأنك تعتقد أن صلاته بالنسبة لاعتقاده صحيحة.

أما إذا علمنا أن الرجل يتلاعب، وأنه يأخذ برأي فلان في هذا الأمر؛ لأنه

أسهل، ويأخذ برأي الثاني في أمر آخر؛ لأنه أسهل، فهذا الرجل يتلاعب، ويجب على الحاكم الشرعي أن يُعَذِّرَه، وإذا كان الأمر واضحًا والنص صريح وواضح، ولم يكن هناك نص يعارضه، فهذا الإنسان لا يُعَذَّر.

وأما قول الفقهاء: لا إنكار في مسائل الاجتهاد، فهذه العبارة لا ينبغي أن تؤخذ على إطلاقها، بل نقول: ننكر في مسائل الاجتهاد إذا لم يكن الاجتهاد مبنيًا على شبهة، أما إذا كان الأمر مشتبهًا عنده، وقال مثلًا: أنا أرى أن قول الرسول ﷺ: «**توضئوا من لحوم الإبل**» يعارضه حديث جابر «**كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مسته النار**» فهذه شبهة، لكن لو جاء حاكم أو مفتي فقال: من وجد ماله عند رجل قد أفلس فليس هو أحق به، فهذا ننكر عليه؛ لأن الحديث واضح: «**من وجد ماله عند رجل قد أفلس؛ فهو أحق له**».

والمهم أن نراقب الله ﷻ قبل أن نحكم على عباد الله، وأن نعرف شرع الله في هذا الأمر، ولهذا منع الرسول ﷺ من الخروج على الأئمة إلا بشروط ثقيلة جدًا، قال «**إلا أن تروا كفرا بواحًا عندكم فيه من الله برهان**»، أن تروا رؤية عينية أو علم يقين، وكفرًا بواحًا أي: صريحًا ليس فيه احتمال، ولا يكفي أن ترى أن هذا كفر صريح؛ لأنه قد يكون عند الله ليس بكفر صريح، ولهذا قال «**عندكم فيه من الله برهان**» ولم يقل: دليل، وإنما قال: برهان، والبرهان أشد من الدليل، وهو ما برهن على الشيء ودل عليه ضرورة.

والشرط الأخير لم يذكر في هذا الحديث، ولكنه معلوم وهو: القدرة على إزاحة هذا الحاكم، وهذا الشرط مهم جدًا؛ لأننا قد نرى في الحاكم كفرًا صريحًا عندنا فيه من الله برهان، لكن ما عندنا قدرة على إزاحته، فهل نخرج عليه بسكين وفأس خشب، وهو عنده الدبابات والقنابل؟! هذا سفه!! وهذا

معناه القضاء على المسلمين!! ولهذا يخطئ بعض الناس الذين عندهم غيرة قوية واندفاع، عندما يظنون بأنفسهم أنهم لو كانت أمامهم الجبال لهدموها، فيخرجون على الحاكم؛ ويفسدون في الأرض ويحدثون الفوضى وزعزعة الأمن، وبهذا لن يصلحوا أبدًا.

فهذه المسائل ليست هينة وما انفتح باب الشر على المسلمين إلا بالخروج على الأئمة، فمنذ مقتل عمر رضي الله عنه والمسلمون في انحدار، وهذا هو الباب الذي رآه النبي صلى الله عليه وسلم يكسر.

والمقصود: أننا إذا رأينا كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان مع قدرتنا على إزاحة هذا الحاكم فلنا أن نخرج، أما إذا لم يكن هناك قدرة فلا يجوز لنا أن نقاتله حتى ولو حكمنا بكفره.

ولكن لا يستحسن أن أقول بكفره أمام العامة؛ لأنه ربما إذا قلت هذا، ذهب هؤلاء العامة الذين عندهم غيرة فأرادوا أن يقاتلوه وأن يخرجوا عليه بدون سلاح فهذه - أيضًا - مسألة يجب على الإنسان أن يتفطن لها.

قال المؤلف رحمه الله:

ومن أهم الشروط: أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافرًا أو فاسقًا، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٦﴾﴾ [التوبة: ١١٥- ١١٦].

• الشرح •:

وهناك أدلة كثيرة أخرى منها:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾ [الأنعام: ١٣١]. فلا يكفر ولا يفسق إلا من قامت عليه الحجة، وأما من لم تقم عليه الحجة؛ فإنه لا يكفر ولا يفسق، وأما من ليس على دين الإسلام، كما يوجد في أقوام لم تبلغهم الدعوة؛ لكنهم متبعون للبلد التي هم فيها في الكفر؛ فهؤلاء لا نقول: إنهم مسلمون، بل نقول: هم كفار، ونعاملهم معاملة الكافر، وفي الآخرة حكمهم إلى الله ﷻ، أما من ينتسب إلى الإسلام ويعيش في بلاد الإسلام، ولكنه يفعل ما يقتضي الكفر جهلًا منه؛ فهذا نعامله معاملة المسلم، وإن كان قد فعل ما يكفر به؛ لأنه ينتسب إلى الإسلام، وفعل ما يكفر جاهلًا به أو فعل ما يفسق جاهلًا به، مثال ذلك رجل عاش بين قوم يشربون الدخان، ويحلقون اللحى، ولم يسمع يومًا من الدهر أن الدخان حرام، وأن حلق اللحية حرام، فهذا لا نقول: إنه فاسق؛ لأنه لم تقم عليه الحجة، مثال آخر: رجل عاش بين قوم قبوريين، يأتون إلى قبور الأولياء والصالحين ويسألونهم حاجتهم، ولم يعلم هذا الرجل قط أن هذا محرم شرعًا وأنه سفه عقلًا؛ فهذا أيضًا لا نحكم بكفره؛ لأنه مسلم يعتقد أن ما يفعله جائز شرعًا.

فتبين بهذا أن الكفار أو الذين يفعلون الكفر ينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: يفعل الكفر لا على أنه من دين الإسلام، بل هو يعتقد أنه على دين النصارى، أو غيرهم؛ فهذا كافر ظاهرًا وباطنًا.

القسم الثاني: يفعل ما يُكَفِّر؛ معتقدًا أنه ليس بكفر؛ فهو ينتسب إلى الإسلام ظاهرًا وباطنًا، لكنه يظن أن هذا الفعل لا يخرجه من دائرة الإسلام؛ فهذا لا يكفر.

مثال ذلك: رجل لا يصلي في بلاد كل علمائها يقولون: إن تارك الصلاة لا يكفر، ولم يخطر على بال هذا الرجل أن تارك الصلاة يكفر؛ فهذا لا نقول: إنه كافر؛ لأنه لم تقم عليه الحجة، بقي أن يقال: إذا علم الحكم وجهل العقوبة فهل هذا عذر؟

الجواب: ليس هذا بعذر، فإذا كان يعلم أنه كفر، لكنه لا يعلم أنه إذا كفر لا يدفن في مقابر المسلمين، وأنه يخلد في النار، ما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بعذر؛ ولهذا لم يعذر النبي ﷺ الرجل الذي جامع زوجته في نهار رمضان، وهو لا يدري هل عليه كفارة أم لا؟ بل ألزمه بالكفارة؛ ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام، حتى يبين له.

• الشرح •:

جاحد الفرائض الذي يعيش بين المسلمين كافر.

مثال: إذا قال بعض الناس الذين يعيشون بين المسلمين: إن الصلوات الخمس ليست واجبة، أو أن الزكاة غير واجبة، أو إن صيام رمضان غير واجب؛ فهذا كافر، لكن لو كان حديث عهد بالإسلام، ولا يعلم؛ **فهذا لا يكفر حتى يعلم**.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومن الموانع: أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور:

منها: أن يكره على ذلك، فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنانًا به، فلا يكفر حينئذٍ؛ لقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

• الشرح •:

رجل كفر كفرًا صريحًا، لكنه مكره يقال له: إما أن تكفر، وإما أن نقتلك؛ فقال كلمة الكفر دفعًا للإكراه، لا اطمئنانًا بالكفر، فهذا لا يكفر بنص القرآن.

ولا فرق على القول الراجح بين القول والفعل؛ لعموم قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

كمن أكره على السجود لصنم، أو لرئيس، وقيل له: إما أن تسجد وإلا قتلناك؛ فسجد، فإنه بذلك لا يكفر، بشرط أن يكون سجوده لدفع الإكراه، وليس تعظيمًا وتقربًا لهذا الصنم.

وبعض أهل العلم يرى أنه لا يشترط أن يفعل ذلك لدفع الإكراه، بل المشترط ألا يفعل ذلك مطمئنًا به، فإن فاعله مطمئنًا به؛ فهذا يكفر؛ لأن قلبه غير مطمئن بالإيمان، أما إذا فعله وهو كاره له، وقلبه مطمئن بالإيمان؛ فإنه لا يكفر.

وذلك لأن المراتب ثلاثة:

إما أن يفعله تقربًا لهذا الصنم، وإما أن يفعله لدفع الإكراه، وإما أن يفعله فقط؛ لأنه أكره، ولم ينو لا دفع الإكراه، ولا السجود للصنم، فإن فعله تقربًا

لهذا الصنم فهو كافر، وإن فعله لدفع الإكراه فليس بكافر، وإن فعله ولم يكن له نية، لا بهذا ولا بهذا فالصحيح أنه ليس بكافر؛ لأن الله قال: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، ولم يقل: إلا من أكره وقلبه دفعًا للإكراه، والله ﷻ يعلم بالنيات.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ومنها: أن يغلق عليه فكره، فلا يدري ما يقول؛ لشدة فرح أو حزن أو خوف، أو نحو ذلك.

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم، كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك؛ أخطأ من شدة الفرح**».

قال شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما التكفير، فالصواب: أن من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول ﷺ، فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر. ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاص مذنب. ثم قد يكون فاسقًا، وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته»[(١)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٨٠).

• الشرح •

قسم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ **من اجتهد ثلاثة أقسام:**

الأول: من اجتهد في طلب الحق، وبذل جهدًا، ولكنه أخطأ، فهذا خطؤه مغفور له، حتى وإن كان في أمر يكفر فيه؛ لأن النبي ﷺ يقول: «**إذا حكم الحاكم فأخطأ؛ فله أجر، وإن أصاب فله أجران**».

الثاني: أن يتبين له الحق، ولكنه يخالفه، ويشاقق الرسول ﷺ؛ لأنه لا عذر له.

الثالث: أن يتبع هواه ويقصر في طلب الحق، ويتكلم بلا علم؛ فهو عاصٍ مذنب، وقد يكون فاسقًا، وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته، فهذا الثالث حاله بين حالي من سبقاه، والواجب عليه أن يبحث عن الحق.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كلام له[١]: «هذا، مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك مني، أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيا أخرى، وأني أقرر: أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية، وذكر أمثلة، ثم قال: وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩).

أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين إلى أن قال: والتكفير هو من الوعيد؛ فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول ﷺ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئًا.

وكنت دائمًا أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: «إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذابا ما عذبه أحدًا من العالمين. ففعلوا به ذلك، **فقال الله: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له**».

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، كمن كان جاهلًا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه؛ فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا».

• الشرح •

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قال هذا الكلام؛ لأنه قد رمي كغيره من أهل العلم المخلصين بأنه يكفر المسلمين، فأراد أن يتبين أنه لا يكفر أحدًا حتى تقوم عليه الحجة.

وقيل مثل ذلك في الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أنه يكفر الناس ويستحل دماءهم، مع أن الشيخ محمدًا يقول في كتاب كتبه إلى بعض الناس:

«نحن لا نكفر أحدًا حتى تقوم عليه الحجة، أما من لم تقم عليه الحجة، فإننا لا نكفره وإن فعل ما يكفره».

وما أشار إليه شيخ الإسلام من أنه لا فرق بين الأمور العلمية والخبرية، والأمور العملية الخبرية هو الصحيح.

وأما من فرق بين الأصول والفروع، فيقال له: أين الدليل على أن الإسلام ينقسم إلى أصول وفروع؟ يرى شيخ الإسلام أن لا دليل على ذلك، وإنما أول من قسم الدين إلى أصول وفروع هم المتكلمون.

ثم نقول: أنتم تقولون: إن الصلاة من الفروع، وهي من أصول الأصول في الإسلام، فهي الركن الثاني بعد الشهادتين، وتقولون عن بعض المسائل الخلافية التي ورد فيها الخلاف عن السلف: إنها من الأصول، مع أنها بالنسب للأصول الكبر تعتبر فرعًا، والصواب: أن الدين ينقسم إلى خبر علمي، وحكم عملي، ولا فرق بين هذا وهذا بالنسبة لمسألة التكفير، والمدار كله على الحجة، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]. فإذا وجدنا عاميًا عاش بين قوم لا يعرفون أن الإتيان إلى القبر، ودعاء المقبور كفر، ولا يطرأ على باله ذلك، فكيف نقول: إن هذا كافر، خارج عن ملة الإسلام، وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويصوم رمضان ويحج، ولكنه أخطأ في هذه المسألة؛ لأنه لا يعلم، ولو نُبِّه أدنى تشبيه لعدل عن فعله هذا؟ فهذا لا يمكن أن نقول عنه: إنه كافر، لكن يجب على أهل العلم المعتبرين أن يبينوا للناس أن هذا كفر، وأن ينشروه في جميع وسائل الإعلام، حتى تقوم الحجة على الناس جميعًا، وهذا الرجل الذي أوصى بنيه بأن يحرقوه بعد موته، وأن يسحقوه، ثم

يذروه في اليم، هو مؤمن بالله، لكنه فعل ذلك ظنًا منه أنه يسلم من العقاب بهذا، ولم يكن يخطر على باله أن الله تعالى قادر على أن يعيده ويحاسبه، ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا الرجل شك في قدرة الله؛ لأن الذي يظن أنه إن فعل هذا نجا، ولم يبعثه الله حقيقة حاله أنه شاك، سيعلم ويزول ويسلم من العقاب، وخوفه من الله هو الذي دفعه إلى ذلك، والخوف من الله إيمان، لكن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن فعله هذا يستلزم الشك في القدرة؛ لأنه لو أحرق وذُرَّ في اليم؛ فإن الله قادر على أن يجمعه كما فعل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فقد جمعه بعد ما فعل به ما أوصى، وغالب ظني أن هذا الرجل لم يخطر على باله أصلًا مسألة القدر هذه، لكن قوله: «لئن قدر الله عليّ» يستلزم ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو الشك في القدرة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وبهذا علم الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقًا أو كفرًا يحكم على قائله أو فاعله بذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «وأصل ذلك: أن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال: هي كفر قولًا يطلق، كما دل على ذلك الدلائل الشرعية، فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله ﷺ، ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه، مثل من قال: إن الخمر أو الربا حلال، لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوئه في بادية بعيدة، أو سمع كلاما أنكره ولم يعتقد أنه من القرآن، ولا أنه من أحاديث رسول الله ﷺ، كما كان

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٦٥).

بعض السلف ينكر أشياء حتى يثبت عنده أن النبي ﷺ قالها» إلى أن قال: «فإن هؤلاء لا يكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة، كما قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان».

وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه.

• الشرح •

هذا الكلام معناه أن نفرق بين القول والقائل والفعل والفاعل، فقد نقول: هذا القول كفر، ولكن يكفر قائله.

وقد نقول: هذا الفعل كفر، ولكن لا يكفر فاعله؛ لأن كفر المعين يحتاج إلى توفير شروط وانتفاء موانع، فلو أنكر شخص آية من كتاب الله، فإن إنكاره لآية من كتاب الله كفر، لكن هذا الشخص المعين لا نكفره إلا بعد وجود الشروط وانتفاء الموانع.

وقد أنكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه قراءة أحد الصحابة؛ حتى ذهب إلى النبي ﷺ، فقال الرسول ﷺ: «**هكذا أنزلت**» فإن آية من القرآن كفر، لكن قد ينكرها الإنسان؛ لعدم علمه أنها صحت عن النبي ﷺ؛ فلا يكفر.

وقد يكون ناشئًا في بادية بعيدة فيقول: إن الصلاة غير مفروضة، فلا يكفر، وقد يكون حديث عهد بالإسلام، فيقول: إن الخمر غير حرام؛ لأنه لم يبلغه التحريم، فهذا لا يكفر أيضًا، مع أن هذا القول لو قاله من يعلم؛ لكان كافرًا، ففرق بين المقالة وبين القائل، وبين الفعل وبين الفاعل.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته؛ تبعًا لاعتقاد كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيا كان يؤثرها؛ فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق.

• الشرح •

إذا تبين الحق فأصر الإنسان على مخالفته، إما لاعتقاد كما يفعله بعض المتعصبين للمذاهب مثلًا، وإما لمتبوع كان يعظمه، كالذين يقوون ما يختاره الأمراء أو الرؤساء أو الملوك أو ما أشبه ذلك، أو لدنيا يؤثرها؛ فخالف الحق، ليصيب شيئًا منها، فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر، أو فسوق، لكن إذا قال: أنا لم يتبين لي الحق، فهل نحكم بكفره؟ الجواب: أنه إذا عرض الحق على الإنسان على وجه واضح، لا إشكال فيه ولا غموض، فإن دعواه أنه لم يتبين له الحق مكابرة، وإلا لقلنا: إن الذين كذبوا الرسل ليسوا بكفار، لأنهم يقولون: لم يتبين لنا الحق، أما لو كان الأمر محتملًا، والمسألة غير واضحة فإنه تقبل دعواه أنه لم يتبين له الحق، ولا نحكم بكفره، فهذه مسألة مهمة وهي: أن بعض الناس قال: إنكم إذا قيدتم بكلمة تبين فكل إنسان سوف يقول: أنا لم يتبين لي الحق.

فنقول: هذا الكلام غير مقبول، فإذا عرض الحق على الإنسان عرضًا بينًا واضحًا فإن إنكاره أنه تبين له مكابرة لا تقبل، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥]. فإذا تبين الحق؛ فلا مخالفة، فإن خالف، فقد شاق الله ورسوله[1].

(١) «شرح القواعد المثلى» (ص/ ٣٦٥: ٣٨٨).

* لا يجوز إطلاق الشرك أو الكفر أو اللعن على من فعل شيئًا من ذلك؛ لأن الحكم بذلك في هذه وغيرها له أسباب وله موانع، فلا نقول لمن أكل الربا: ملعون؛ لأنه قد يوجد مانع يمنع من حلول اللعنة عليه، كالجهل مثلًا، أو الشبهة، وما أشبه ذلك، وكذا الشرك لا نطلقه على من فعل شركًا، فقد تكون الحجة ما قامت عليه بسبب تفريط علمائهم، وكذا نقول: من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا، غفر له ما تقدم من ذنبه، ولكن لا نحكم بهذا لشخص معين؛ إذ إن الحكم المعلق على الأوصاف لا ينطبق على الأشخاص إلا بتحقق شروط انطباقه وانتفاء موانعه.

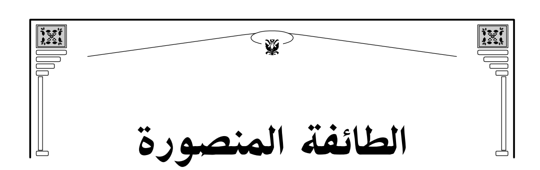
فإذا رأينا شخصًا يتبرز في الطريق، فهل نقول له: لعنك الله؟

الجواب: لا، إلا إذا أريد باللعن في قوله: «اتقوا الملاعن»: أن الناس أنفسهم يلعنون هذا الشخص ويكرهونه، ويرونه مخلًا بالأدب مؤذيًا للمسلمين، فهذا شيء آخر.

فدعاء القبر شرك، لكن لا يمكن أن نقول لشخص معين فعله: هذا مشرك، حتى نعرف قيام الحجة عليه، أو نقول: هذا مشرك باعتبار ظاهر حاله[1].

---

(١) «القول المفيد» (١/٥٨)، عند شرحه للمسألة السابعة من الباب الأول من كتاب «التوحيد».



الطائفة المنصورة

قال بعض السلف: إن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث؛ فما مدى صحة هذا القول؟

الجواب: هذا ليس بصحيح على إطلاقه، بل لا بد من التفصيل، فإن أريد بذلك أهل الحديث المصطلح عليه، الذين يأخذون الحديث رواية ودراية، وأخرج منهم الفقهاء وعلماء التفسير وما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بصحيح؛ لأن علماء التفسير والفقهاء الذين يتحرون البناء على الدليل هم في الحقيقة من أهل الحديث، ولا يختص بأهل الحديث صناعة؛ لأن العلوم الشرعية: تفسير، وحديث، وفقه ... إلخ.

فالمقصود: إن كل من تحاكم إلى الكتاب والسنة؛ فهو من أهل الحديث بالمعنى العام. وأهل الحديث هم: كل من يتحرى العمل بسنة رسول الله ﷺ فيشمل الفقهاء الذين يتحرون العمل بالسنة، وإن لم يكونوا من أهل الحديث اصطلاحا. فشيخ الإسلام ابن تيمية مثلا لا يعتبر اصطلاحا من المحدثين، ومع ذلك؛ فهو رافع لراية الحديث. والإمام أحمد رحمه الله تنازعه طائفتان: أهل الفقه قالوا: إنه فقيه، وأهل الحديث قالوا: إنه محدث. وهو إمام في الفقه والحديث والتفسير، ولا شك أن أقرب الناس تمسكا بالحديث هم الذين يعتنون به. ويخشى من التعبير بأن الطائفة المنصورة هم أهل الحديث أن يظن أنهم أهل الحديث الذين يعتنون به اصطلاحا، فيخرج غيرهم. فإذا قيل: أهل الحديث بالمعنى الأعم الذين يأخذون بالحديث، سواء انتسبوا إليه اصطلاحا واعتنوا به

أو لم يعتنوا، لكنهم أخذوا به؛ فحينئذ يكون صحيحا.

وسئل عن افتراق أمة النبي محمد ﷺ بعد وفاته؟

فأجاب بقوله: أخبر النبي ﷺ فيما صح عنه أنَّ «**اليهود افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وَأَنَّ هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، وهذه الفرق كلها في النار إلا واحدة، وهي ما كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه**»، وهذه الفرقة هي الفرقة الناجية التي نجت في الدنيا من البدع، وتنجو في الآخرة من النار، وهي الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة التي لا تزال ظاهرة قائمة بأمر الله ﷻ.

وهذه الفرق الثلاث والسبعون التي واحدة منها على الحق والباقي على الباطل، قد حاول بعض الناس أن يعددها، وشعّب أهل البدع إلى خمس شعب، وجعل من كل شعبة فروعا ليصلوا إلى هذا العدد الذي عينه النبي ﷺ، ورأى بعض الناس أن الأولى الكف عن التعداد لأن هذه الفرق ليست وحدها هي التي ضلت بل قد ضل أناس ضلالا أكثر مما كانت عليه من قبل، وحدثت بعد أن حصرت هذه الفرق باثنتين وسبعين فرقة، وقالوا: إن هذا العدد لا ينتهي ولا يمكن العلم بانتهائه إلا في آخر الزمان عند قيام الساعة، فالأولى أن نجمل ما أجمله النبي ﷺ، ونقول: إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، ثم نقول: كل من خالف ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه فهو داخل في هذه الفرق، وقد يكون الرسول ﷺ، أشار إلى أصول لم نعلم منها الآن إلا ما يبلغ العشرة وقد يكون أشار إلى أصول تتضمن فروعا كما ذهب إليه بعض الناس فالعلم عند الله ﷻ.

وسئل الشيخ: عن أبرز خصائص الفرقة الناجية؟ وهل النقص من هذه

الخصائص يخرج الإنسان من الفرقة الناجية؟

فأجاب فضيلته بقوله: أبرز الخصائص للفرقة الناجية هي التمسك بما كان عليه النبي ﷺ في العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والمعاملة، هذه الأمور الأربعة تجد الفرقة الناجية بارزة فيها:

ففي العقيدة تجدها متمسكة بما دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، من التوحيد الخالص في ألوهية الله، وربوبيته، وأسمائه وصفاته.

وفي العبادات تجد هذه الفرقة متميزة في تمسكها التام وتطبيقها لما كان عليه النبي ﷺ، في العبادات في أجناسها، وصفاتها، وأقدارها، وأزمنتها، وأمكنتها، وأسبابها، فلا تجد عندهم ابتداعا في دين الله، بل هم متأدبون غاية الأدب مع الله ورسوله لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله في إدخال شيء من العبادات لم يأذن به الله.

وفي الأخلاق تجدهم كذلك متميزين عن غيرهم بحسن الأخلاق كمحبة الخير للمسلمين، وانشراح الصدر، وطلاقة الوجه، وحسن المنطق والكرم والشجاعة إلى غير ذلك من مكارم الأخلاق ومحاسنها.

وفي المعاملات تجدهم يعاملون الناس بالصدق، والبيان اللذين أشار إليهما النبي ﷺ في قوله: «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما**».

والنقص من هذه الخصائص لا يخرج الإنسان عن كونه من الفرقة الناجية لكن لكل درجات مما عملوا، والنقص في جانب التوحيد ربما يخرجه عن الفرقة الناجية مثل الإخلال بالإخلاص، وكذلك في البدع ربما يأتي ببدع تخرجه عن كونه من الفرقة الناجية.

أما في مسألة الأخلاق والمعاملات فلا يخرج الإخلال بهما من هذه الفرقة وإن كان ذلك ينقص مرتبته.

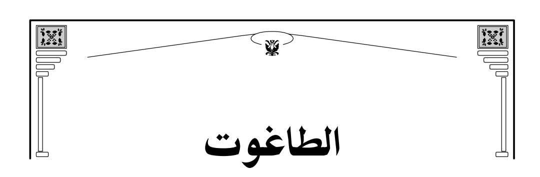
وقد نحتاج إلى تفصيل في مسألة الأخلاق فإن من أهم ما يكون من الأخلاق اجتماع الكلمة، والاتفاق على الحق الذي أوصانا به الله تعالى في قوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وأخبر أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا أن محمدا ﷺ برئ منهم فقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] فاتفاق الكلمة وائتلاف القلوب من أبرز خصائص الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة- فهم إذا حصل بينهم خلاف ناشئ عن الاجتهاد في الأمور الاجتهادية لا يحمل بعضهم على بعض حقدا، ولا عداوة، ولا بغضاء بل يعتقدون أنهم إخوة حتى وإن حصل بينهم هذا الخلاف، حتى إن الواحد منهم ليصلي خلف من يرى أنه ليس على وضوء ويرى الإمام أنه على وضوء، مثل أن الواحد منهم يصلي خلف شخص أكل لحم إبل، وهذا الإمام يرى أنه لا ينقض الوضوء، والمأموم يرى أنه ينقض الوضوء فيرى أن الصلاة خلف ذلك الإمام صحيحة، وإن كان هو لو صلاها بنفسه لرأى أن صلاته غير صحيحة، كل هذا لأنهم يرون أن الخلاف الناشئ عن اجتهاد فيما يسوغ فيه الاجتهاد ليس في الحقيقة بخلاف؛ لأن كل واحد من المختلفين قد تبع ما يجب عليه اتباعه من الدليل الذي لا يجوز له العدول عنه، فهم يرون أن أخاهم إذا خالفهم في عمل ما اتباعا للدليل هو في الحقيقة قد وافقهم؛ لأنهم هم يدعون إلى اتباع الدليل أينما كان، فإذا خالفهم موافقة لدليل عنده، فهو في الحقيقة قد وافقهم؛ لأنه تمشى على ما يدعون إليه

ويهدون إليه من تحكيم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا يخفى على كثير من أهل العلم ما حصل من الخلاف بين الصحابة في مثل هذه الأمور، حتى في عهد النبي ﷺ، ولم يعنف أحدا منهم، فإنه عليه الصلاة والسلام لما رجع من غزوة الأحزاب، وجاءه جبريل وأشار إليه أن يخرج إلى بني قريظة الذين نقضوا العهد فندب النبي ﷺ أصحابه فقال: «**لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة**»، فخرجوا من المدينة إلى بني قريظة وأرهقتهم صلاة العصر فمنهم من أخر صلاة العصر حتى وصل إلى بني قريظة بعد خروج الوقت؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة**»، ومنهم من صلى الصلاة في وقتها، وقال: إن الرسول ﷺ أراد منا المبادرة إلى الخروج ولم يرد منا أن نؤخر الصلاة عن وقتها - وهؤلاء هم المصيبون - ولكن مع ذلك لم يعنف النبي ﷺ أحدًا من الطائفتين، ولم يحمل كل واحد على الآخر عداوة، أو بغضاء بسبب اختلافهم في فهم هذا النص، لذلك أرى أن الواجب على المسلمين الذين ينتسبون إلى السنة أن يكونوا أمة واحدة، وأن لا يحصل بينهم تحزب، هذا ينتمي إلى طائفة، والآخر إلى طائفة أخرى، والثالث إلى طائفة ثالثة، وهكذا، بحيث يتناحرون فيما بينهم بأسنة الألسن، ويتعادون ويتباغضون من أجل اختلاف يسوغ فيه الاجتهاد، ولا حاجة إلى أن أخص كل طائفة بعينها، ولكن العاقل يفهم ويتبين له الأمر.

فأرى أنه يجب على أهل السنة والجماعة أن يتحدوا حتى وإن اختلفوا فيما يختلفون فيه فيما تقتضيه النصوص حسب أفهامهم فإن هذا أمر فيه سعة ولله الحمد، والمهم ائتلاف القلوب واتحاد الكلمة ولا ريب أن أعداء المسلمين يحبون من المسلمين أن يتفرقوا سواء كانوا أعداء يصرحون بالعداوة، أو أعداء

يتظاهرون بالولاية للمسلمين، أو للإسلام وهم ليسوا كذلك، فالواجب أن نتميز بهذه الميزة التي هي ميزة للطائفة الناجية وهي الاتفاق على كلمة واحدة(١).



الطاغوت

الطاغوت: مشتق من الطغيان، وهو صفة مشبهة.

والطغيان: مجاوزة الحد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾﴾ [الحاقة: ١١] أي: تجاوزه حده.

وأجمع ما قيل في تعريفه هو ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، بأنه: ما تجاوز به العبد حده متبوع أو معبود أو مطاوع، ومراده: من كان راضيًا بذلك، أو يقال: هو طاغوت باعتباره عابده، وتابعه، ومطيعه؛ لأنه تجاوز به حده حيث نزله فوق منزلته التي جعلها الله له، فتكون عبادته لهذا المعبود، واتباعه لمتبوعه، وطاعته لمطاعه طغيانًا لمجاوزته الحد بذلك.

فالمتبوع مثل: الكهان، والسحرة، وعلماء السوء.

والمعبود مثل: الأصنام، والمطاع مثل: الأمراء الخارجين عن طاعة الله، فإذا ا تخذهم الإنسان أربابًا يحل ما حرم الله من أجل تحليلهم له، ويحرم ما أحل الله من أجل تحريمهم له؛ فهؤلاء طواغيت، والفاعل تابع للطاغوت، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، ولم يقل: إنهم طواغيت.

(١) «القول المفيد» (١/ ٤٨١، ٤٨٢)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧: ٤٢).

* **الطاغوت**: صيغة مبالغة من الطغيان؛ ففيه اعتداء وبغي، والمراد به هنا: كل حكم خالف حكم الله ورسوله، وكل حاكم يحكم بغير ما أنزل الله على رسوله ﷺ.

أما الطاغوت بالمعنى الأعم: فقد حده ابن القيم بأنه: كل ما تجاوز العبد به حده من معبود أو متبوع أو مطاع، وقد تقدم الكلام عليه في أول كتاب التوحيد[١].



الطرق

الطرق: فسره عوف: بأنه الخط يخط في الأرض، وكأنه من الطريق، من طرق الأرض يطرقها إذا سار عليها، و تخطيطها مثل المشي عليها يكون له أثر في الأرض كأثر السير عليها[٢].



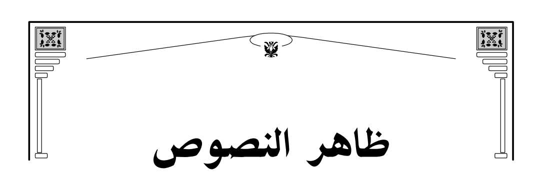
الطيرة

الطيرة: من الجبت، على وزن فعلة، وهي اسم مصدر تطير، والمصدر منه تطير، وهي التشاؤم بمرئي أو مسموع، وقيل: التشاؤم بمعلوم مرئيًا كان أو مسموعًا، زمانًا كان أو مكانًا، وهذا أشمل؛ فيشمل ما لا يرى ولا يسمع؛

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٨، ٢٩، ٢/ ١٦٨)، وانظر: (١/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٥١٤).

كالتطير بالزمان. وأصل التطير: التشاؤم، لكن أضيفت إلى الطير؛ لأن غالب التشاؤم عند العرب بالطير، فعلقت به، وإلا فإن تعريفها العام: التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم[(١)].



ظاهر النصوص

قد انقسم الناس في معنى «ظاهر النصوص» إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقًّا يليق بالله ﷻ، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم.

وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن الكريم والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة».

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: «لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة»[(٢)].

(١) «القول المفيد» (١/ ٥١٥).
(٢) نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي وشيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية» من «مجموع الفتاوى» (٥/ ٨٧: ٨٩).

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم؛ وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده. وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]؟!.

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها؛ فيكون باطلًا.

فإن قال المشبه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله.

فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ

شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكلامه تعالى كله حق، يصدق بعضه بعضًا ولا يتناقض.

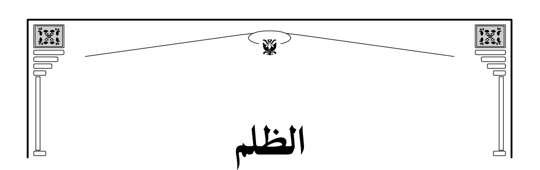
ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتًا لا تشبه الذوات؟، فسيقول: بلى. فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟ فسيقول: بلى. فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق؟ مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلًا لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله. وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عامًا في الأسماء والصفات، أم خاصًا فيهما، أو في أحدهما. فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معان عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيرا، وسموا ذلك تأويلًا وهو في الحقيقة تحريف[١].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ٢٩٩: ٣٠١).



الظلم

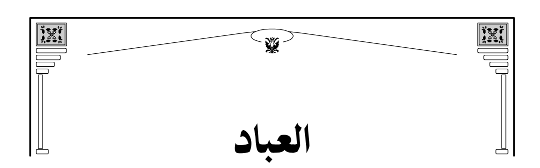
أنواع الظلم:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **الظلم أنواع:**

١- **أظلم الظلم:** وهو الشرك في حق الله.

٢- **ظلم الإنسان نفسه:** فلا يعطيها حقها، مثل أن يصوم فلا يفطر، ويقوم فلا ينام.

٣- **ظلم الإنسان غيره:** مثل أن يتعدى على شخص بالضرب، أو القتل، أو أخذ مال، أو ما أشبه ذلك[1].



العباد

إن عباد الله عَزَّ وَجَلَّ **ينقسمون إلى قسمين:**

عباد مخلصون وعباد غير مخلصين

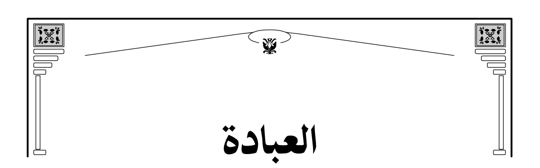
فالعباد بمعنى: عبودية القدر هؤلاء غير مخلصين، بل هم كالأنعام، بل هم أضل.

وأما العباد لله تعبد شرع، فإن هؤلاء هم المخلصون[2].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٦١، ٦٢).

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٠٢، ١٠٣).



العبادة

العبودية: مأخوذة من الذل، فالعابد بمعنى الذليل، والتعبد بمعنى التذلل.

فما معنى العبادة؟

العبادة: تطلق على أمرين، على الفعل والمفعول.

تطلق على الفعل الذي هو التعبد، فيقال: عبد الرجل ربه عبادة وتعبدًا، وإطلاقها على التعبد من باب إطلاق اسم المصدر، ونعرفها باعتبار إطلاقها على الفعل بأنها: التذلل لله ﷻ حبًا وتعظيمًا، بفعل أوامره واجتناب نواهيه. وكل من ذل لله عز بالله ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨].

وتطلق على المفعول، أي: المتعبد به، وهي بهذا المعنى تعرف بما عرفها به شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة».

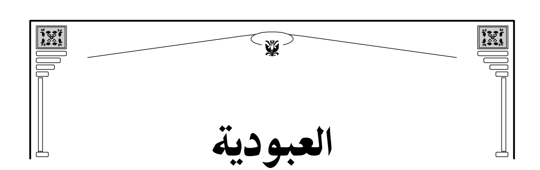
هذا الشيء الذي تعبدنا الله به يجب توحيد الله به، لا يصرف لغيره، كالصلاة والصيام والزكاة والحج والدعاء والنذر والخشية والتوكل .. إلى غير ذلك من العبادات[١].

أقسام الناس في العبادة:

والناس في العبادة طرفان ووسط؛ فمنهم المُفْرِط، ومنهم المُفَرَّط، ومنهم المتوسط فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وكون الإنسان معتدلًا، لا يميل

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٨).

إلى هذا ولا إلى هذا، هذا هو الواجب؛ فلا يجوز التشدد في الدين والمبالغة، ولا التهاون وعدم المبالاة، بل كن وسطًا بين هذا وهذا[1].



العبودية

العبودية نوعان: عبودية للقدر وعبودية للشرع، يعني: تذلل للقدر وتذلل للشرع.

أما عبودية القدر فإنها عامة لكل أحد ما من إنسان إلا وهو متذلل لقدر الله تعالى، لا يمكن أن يتخلص منه إطلاقا، فاهمين؟ هذه عبودية القدر، كل عابد لقدر الله ذليل أمام القدر، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٣].

كل من في السموات والأرض فهو عابد لله ذليل له، ولا يمكن أن يخرج عن ذلة القدر حتى أعتى الناس وأطغى الناس عبد لله بهذا المعنى، ففرعون عبد لله في هذا المعنى؛ ولهذا أدركه الغرق.

الثاني: عبودية الشرع يعني: التعبد لشرع الله، وهذا خاص بالمؤمنين؛ لأن الكافرين لم يتعبدوا لله بشرعه بل هم مستكبرون.

ومن أمثلة ذلك وأدلته: قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ [الفرقان: ٦٣]. فالمراد بالعبودية هنا: عبودية الشرع يعني الذي تبعدوا بشرع الله، وهذا خاصة بالمسلمين المنقادين لأمر الله وهذه أيضا تنقسم إلى

(١) «القول المفيد» (١/ ٣٧٤: ٣٧٧)، وانظر: مصطلح «التوحيد».

قسمين: قسم أخص من الآخر؛ فعبودية الرسالة والنبوة أخص من عموم عبودية الإسلام فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، هذه عبودية رسالة فهي أخص من قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، هذه أيضًا عبودية خاصة الخاصة، أخص من قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢]، إن جعلنا الاستثناء منقطعًا فالعبودية عبودية الشرع خاصة، وإن جعلنا الاستثناء متصلًا فهي عبودية القدر؛ ولذلك اختلف العلماء فيها هل الاستثناء منقطع أو متصل؟ هذه الآية أيضًا نظيرها إلا عباد الله المخلصين أي: المؤمنين الذين أخلصهم الله تعالى لنفسه.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: استثناء منقطع، والاستثناء المنقطع علامته أن يكون ما بعد إلا من غير جنس ما قبلها، والثانية أن تكون إلا بمعنى لكن، ولهذا نسميه استثناءً منقطعًا، كأن ما بعدها انقطع عما قبلها وعليه إذا كان الاستثناء منقطعا كما قال المؤلف نقول: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الصافات: ١٦٠] معناها: لكن عباد الله المخلصين، لم يصفوه بهذا الوصف.

ولهذا قال المؤلف رحمه الله تعالى: فإنهم ينزهون الله عما يصف هؤلاء وذهب بعض العلماء إلى أن الاستثناء هنا متصل، فهو مستثنى من الواو في قوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩] ويكون المعنى: سبحان الله عما يصفه الناس كلهم ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الصافات: ١٦٠] يعني إلا ما يصفه به عباد الله المخلصون؛ فإنه متصف به وهذا احتمال، لكن ظاهر السياق ما ذهب إليه المؤلف، وأن قوله: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩]

عائد إلى المشركين الذين وصفوه بأن له بنات، وهؤلاء لا يدخل فيهم المؤمنون، فالمؤمنون ليس من جنس المستثنى منه، وحينئذٍ يكون الاستثناء منقطعًا ويكون فائدة هذا الاستثناء المنقطع الثناء على عباد الله المخلصين، حيث لم يصفوه بما وصفه به هؤلاء[(١)].

أقسام العبودية:

تنقسم العبودية إلى ثلاثة أقسام:

١- **عامة**: وهي عبودية الربوبية، وهي لكل الخلق، قالت تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم:٩٣] ويدخل في ذلك الكفار.

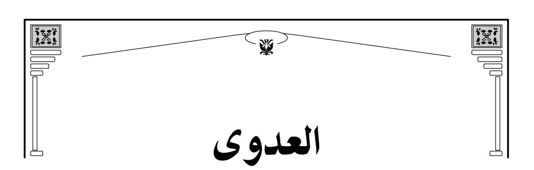
٢- **عبودية خاصة**: وهي عبودية الطاعة العامة، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] وهذه تعم كل من تعبد لله بشرعه.

٣- **خاصة الخاصة**: وهي عبودية الرسل عليهم الصلاة والسلام، قال تعالى عن نوح: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣] وقال عن محمد: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال في آخرين من الرسل: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [صٓ: ٤٥] .

فهذه العبودية المضافة إلى الرسل خاصة الخاصة، لأنه لا يباري أحد هؤلاء الرسل في العبودية[(٢)].

---

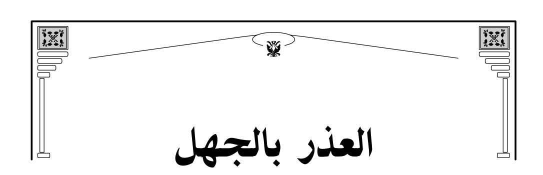
(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٣٣١: ٣٣٣)، و«تفسير سورة البقرة» (١/ ١٠٠).
(٢) «القول المفيد» (١/ ٣٣).



العدوى

قوله ﷺ: «**لا عدوى**» لا نافية للجنس، ونفي الجنس أعم من نفي الواحد والاثنين والثلاثة؛ لأنه نفي للجنس كله، فنفى الرسول ﷺ العدوى كلها.

والعدوى: انتقال المرض من المريض إلى الصحيح، وكما يكون في الأمراض الحسية يكون أيضًا في الأمراض المعنوية الخلقية؛ ولهذا أخبر ﷺ أن جليس السوء كنافخ الكير؛ إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه رائحة كريهة[(١)].



العذر بالجهل

الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية، وربما يكون اختلافًا لفظيًا في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين، أي: إن الجميع يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين؛ لقيام المقتضي في حقه وانتفاء المانع، أو لا ينطبق لفوات بعض المقتضيات، أو وجود بعض الموانع.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٦٢: ٥٦٣).

وذلك أن الجهل بالمكفر على نوعين:

الأول: أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام، أو لا يدين بشيء، ولم يكن يخطر بباله أن دينًا يخالف ما هو عليه: فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا، وأما في الآخرة: فأمره إلى الله تعالى، والقول الراجح: أنه يمتحن في الآخرة بما يشاء الله ﷻ، والله أعلم بما كانوا عاملين، لكننا نعلم أنه لن يدخل النار إلا بذنب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وإنما قلنا: تجرى عليه أحكام الظاهر في الدنيا - وهي أحكام الكفر -؛ لأنه لا يدين بالإسلام، فلا يمكن أن يعطى حكمه، وإنما قلنا بأن الراجح أنه يمتحن في الآخرة؛ لأنه جاء في ذلك آثار كثيرة ذكرها ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه «طريق الهجرتين» عند كلامه على المذهب الثامن في أطفال المشركين تحت الكلام على الطبقة الرابعة عشرة.

النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام، ولكنه عاش على هذا المكفر، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبهه أحد على ذلك؛ فهذا تجرى عليه أحكام الإسلام ظاهرًا، أما في الآخرة: فأمره إلى الله ﷻ، وقد دل على ذلك الكتاب، والسنة، وأقوال أهل العلم.

فمن أدلة الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ۝٥٩﴾ [القصص: ٥٩]، وقوله: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن

﴿يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٥٥ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ۝١٥٦ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥- ١٥٧].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة لا تقوم إلا بعد العلم والبيان.

وأما السنة:

ففي «صحيح مسلم»(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة** - يعني: أمة الدعوة - **يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**».

وأما كلام أهل العلم:

فقال ابن قدامة: «فإن كان ممن لا يعرف الوجوب كحديث الإسلام، والناشئ بغير دار الإسلام، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم: لم يحكم بكفره»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إني دائمًا - ومن جالسني يعلم ذلك مني - من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيا أخرى، وإني أقرر أن الله تعالى قد غفر لهذه الأمة خطأها،

---

(١) (رقم/ ١٥٣).

(٢) «المغني» (٨ / ١٣١).

وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا بمعصية - إلى أن قال - وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين - إلى أن قال - والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول ﷺ، لكن الرجل قد يكون حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر، أوجب تأويلها، وإن كان مخطئا»[(١)].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعدما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفره»[(٢)].

وقال كذلك: «وأما الكذب والبهتان فقولهم: إنا نكفر بالعموم ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على أحمد البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويقاتل؟!»[(٣)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣ / ٢٢٩).
(٢) «الدرر السنية» (١/ ٥٦).
(٣) «الدرر السنية» (١/ ٦٦).

وإذا كان هذا مقتضى نصوص الكتاب، والسنة، وكلام أهل العلم فهو مقتضى حكمة الله تعالى، ولطفه، ورأفته، فلن يعذب أحدًا حتى يعذر إليه، والعقول لا تستقل بمعرفة ما يجب لله تعالى من الحقوق، ولو كانت تستقل بذلك لم تتوقف الحجة على إرسال الرسل.

فالأصل فيمن ينتسب للإسلام: بقاء إسلامه حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي، ولا يجوز التساهل في تكفيره؛ لأن في ذلك محذورين عظيمين:

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم، وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

أما الأول: فواضح حيث حكم بالكفر على من لم يكفره الله تعالى، فهو كمن حرم ما أحل الله؛ لأن الحكم بالتكفير أو عدمه إلى الله وحده كالحكم بالتحريم أو عدمه.

وأما الثاني: فلأنه وصف المسلم بوصف مضاد، فقال: إنه كافر، مع أنه بريء من ذلك وحري به أن يعود وصف الكفر عليه؛ لما ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما**»، وفي رواية: «**إن كان كما قال وإلا رجعت عليه**»، وله من حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**ومن دعا رجلًا بالكفر، أو قال عدو: الله وليس كذلك إلا حار عليه**»، يعني رجع عليه. وقوله في حديث ابن عمر: «**إن كان كما قال**» يعني: في حكم الله تعالى وكذلك قوله في حديث أبي ذر: «**وليس كذلك**» يعني في حكم الله تعالى.

وهذا هو المحذور الثاني أعني عود وصف الكفر عليه إن كان أخوه بريئا

منه، وهو محذور عظيم يوشك أن يقع به؛ لأن الغالب أن من تسرع بوصف المسلم بالكفر كان معجبًا بعمله محتقرًا لغيره فيكون جامعًا بين الإعجاب بعمله الذي قد يؤدي إلى حبوطه، وبين الكبر الموجب لعذاب الله تعالى في النار كما جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة ﵁ أن النبي ﷺ قال: قال الله ﷿: «**الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحدا منهما قذفته في النار**».

فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين:

الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر؛ لئلا يفتري على الله الكذب.

الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت كفره؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]. فاشترط للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له.

ولكن هل يشترط أن يكون عالمًا بما يترتب على مخالفته من كفر أو غيره أو يكفي أن يكون عالمًا بالمخالفة وإن كان جاهلًا بما يترتب عليها؟.

الجواب: الثاني، أي إن مجرد علمه بالمخالفة كاف في الحكم بما تقتضيه؛ لأن النبي ﷺ أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان لعلمه بالمخالفة مع جهله بالكفارة؛ ولأن الزاني المحصن العالم بتحريم الزنى يرجم وإن كان جاهلا بما يترتب على زناه، وربما لو كان عالما ما زنى.

ومن الموانع من التكفير أن يكره على المكفر؛ لقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦].

ومن الموانع أن يغلق عليه فكره وقصده، بحيث لا يدري ما يقول لشدة فرح، أو حزن، أو غضب، أو خوف ونحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

وفي «صحيح مسلم»[(١)]: عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة؛ فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي، وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح**».

ومن الموانع أيضًا أن يكون له شبهة تأويل في الكفر، بحيث يظن أنه على حق؛ لأن هذا لم يتعمد الإثم والمخالفة فيكون داخلًا في قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ﴾ [الأحزاب: ٥]. ولأن هذا غاية جهده فيكون داخلًا في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال ابن قدامة: «وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذلك يعني يكون كافرًا، وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم، وفعلهم

(١) (رقم/ ٢١٠٤).

ذلك متقربين به إلى الله تعالى - إلى أن قال - وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دمائهم، وأموالهم، واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى ربهم، ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم لتأويلهم، وكذلك يخرج في كل محرم استحل بتأويل مثل هذا»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «بدعة الخوارج إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه؛ فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب»[٢].

وقال كذلك: «إن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم .. وصاروا يتبعون المتشابه من القرآن؛ فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن»[٣].

وقال كذلك: «إن الأئمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين»[٤].

لكنه ذكر في موطن آخر: «أنه لم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين، كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع»[٥].

---

(١) «المغني» (٨/ ١٣١).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٠).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢١٠).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١٨).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢١٧).

وقال: «أن هذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره»[١].

وقال كذلك: «الخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين؛ فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم، لا لأنهم كفار. ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص، والإجماع، لم يكفروا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم، فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن يكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضًا!!، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفون فيه - إلى إن قال - وإذا كان المسلم متأولًا في القتال، أو التكفير لم يكفر بذلك - إلى أن قال - وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله ﷺ هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «**ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين**»[٢].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨٢: ٢٨٨).

والحاصل أن الجاهل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون كفرًا، كما يكون معذورًا بما يقوله أو يفعله مما يكون فسقًا، وذلك بالأدلة من الكتاب والسنة، والاعتبار، وأقوال أهل العلم.

❑ أتباع أئمة الكفر قسمان:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: أما بالنسبة لأتباع هؤلاء الأئمة، فينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: الذين جهلوا الحق، فلم يعلموا عنه شيئًا، ولم يحصل منهم تقصير في طلبه، حيث ظنوا أن ما هم عليه هو الحق، فهؤلاء معذورون.

القسم الثاني: من علموا الحق، ولكنهم ردوه؛ تعصبًا لأئمتهم، فهؤلاء لا يعذرون، وهم كمن قال الله فيهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢][١].



العراف

العراف: صيغة مبالغة من العارف، أو نسبة؛ أي: من ينتسب إلى العرافة.

وقيل: هو الكاهن، وهو الذي يخبر عن المستقبل.

وقيل: هو اسم عام للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم ممن يستدل على معرفة الغيب. بمقدمات يستعملها، وهذا المعنى أعم، ويدل عليه الاشتقاق؛ إذ هو مشتق من المعرفة، فيشمل كل من تعاطى هذه الأمور وادعى بها المعرفة[٢].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٢/ ١٢٦: ١٣٩، ٧/ ٣٧: ٤٦)، و«القول المفيد» (١/ ٧١)، وانظر: مصطلح «ضوابط التكفير».

(٢) «القول المفيد» (١/ ٥٣٢).

* **العراف ينقسم إلى أقسام:**

القسم الأول: أن يسأله سؤالًا مجردًا؛ فيسأله من غير أن يصدقه؛ فهذا محرم، وعقوبة فاعله ألا تقبل له صلاة أربعين يومًا، كما ثبت في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرافًا فسأله، لم تقبل له صلاة أربعين يومًا، أو أربعين ليلة**» ؛ فإثبات العقوبة على سؤاله يدل على تحريمه؛ إذ لا عقوبة إلا على فعل محرم.

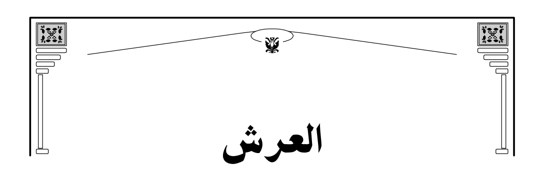
القسم الثاني: أن يسأله فيصدقه، ويعتبر قوله؛ فهذا كفر؛ لأن تصديقه في علم الغيب تكذيب للقرآن، حيث قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

القسم الثالث: أن يسأله ليختبره: هل هو صادق أو كاذب، لا لأجل أن يأخذ بقوله؛ فهذا لا بأس به، ولا يدخل في الحديث . . وقد سأل النبي ﷺ ابن صياد؛ فقال: «**ماذا خبأت لك؟ قال: الدخ. فقال: اخسأ؛ فلن تعدو قدرك**» فالنبي ﷺ سأله عن شيء أضمره له؛ لأجل أن يختبره، فأخبره به.

القسم الرابع: أن يسأله ليظهر عجزه وكذبه، فيمتحنه في أمور يتبين بها كذبه وعجزه، وهذا مطلوب، وقد يكون واجبًا. وإبطال قول الكهنة لا شك أنه أمر مطلوب، وقد يكود واجبًا، فصار السؤال هنا ليس على إطلاقه، بل يفصل فيه هذا التفصيل على حسب ما دلت عليه الأدلة الشرعية الأخرى[(١)].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٣٣، ٥٣٤)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٨٣ : ١٨٥).



العرش

العرش في اللغة: سرير الملك، قال الله تعالى عن يوسف: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال عن ملكة سبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣].

وأما عرش الرحمن الذي استوى عليه: فهو عرش عظيم محيط بالمخلوقات، وهو أعلاها، وأكبرها، كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ما السموات السبع والأرضون السبع عند الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة، وإن فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة**».

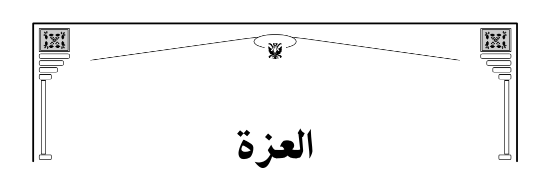
قال المؤلف رحمه الله **في الرسالة العرشية**: «والحديث له طرق وقد رواه أبو حاتم، وابن حبان في صحيحه، وأحمد في المسند وغيرهم»[(١)].

* فسره بعض الناس بالكرسي، ثم فسروا الكرسي بالعلم، وحينئذٍ لا يكون هناك كرسي ولا عرش، وهذا التفسير باطل، والصحيح أن العرش غير الكرسي، وأن الكرسي غير العلم، ولا يصح تفسيره بالعلم، بل الكرسي من مخلوقات الله العظيمة الذي وسع السموات والأرض، والعرش أعظم وأعظم، ولهذا وصفه بأنه عظيم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وبأنه مجيد بقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٥]، على قراءة كسر الدال، وبأنه كريم في قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، لأنه أعظم المخلوقات التي بلغنا علمها وأعلاها؛ لأن الله استوى عليه. وفيه

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٤٥).

دليل على أن كلمة العظيم يوصف بها المخلوق؛ لأن العرش مخلوق، وكذلك الرحيم، والرءوف، والحكيم.

ولا يلزم من اتفاق الاسمين اتفاق المسميين، فإذا كان الإنسان رءوفًا؛ فلا يلزم أن يكون مثل الخالق، فلا تقل: إذا كان الإنسان سميعًا بصيرًا عليمًا لزم أن يكون مثل الخالق؛ لأن الله سميع بصير عليم، كما أن وجود الباري سبحانه لا يستلزم أن تكون ذاته كذوات الخلق؛ فإن أسماءه كذلك لا يستلزم أن تكون كأسماء الخلق، وهناك فرق عظيم بين هذا وهذا[1].



العزة

ذكر أهل العلم أن العزة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

عزة القدر، وعزة القهر، وعزة الامتناع:

فعزة القدر: معناه أن الله تعالى ذو قدر عزيز، يعني: لا نظير له.

وعزة القهر: هي عزة الغلبة، يعني: أنه غالب كل شيء، قاهر كل شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]. يعني: غلبني في الخطاب. فالله سبحانه عزيز له؛ بل هو غالب كل شيء.

وعزة الامتناع: وهي أن الله تعالى يمتنع أن يناله سوء أو نقص، فهو مأخوذ من القوة والصلابة، ومنه قولهم: أرض عزاز، يعني: قوية شديدة.

هذه معاني العزة التي أثبتها الله تعالى لنفسه، وهي تدل على كمال قهره

(١) «القول المفيد» (١/ ٤٤٣)، وانظر: مصطلح «الكرسي».

وسلطانه، وعلى كمال صفاته، وعلى تمام تنزهه عن النقص.

تدل على كمال قهره وسلطانه في عزة القهر.

وعلى تمام صفاته وكمالها؛ وأنه لا مثيل لها في عزة القدر.

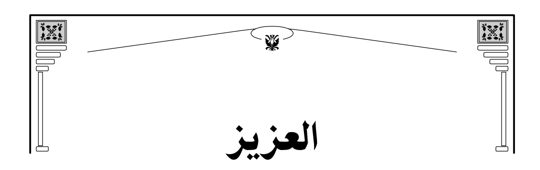
وعلى تمام تنزهه عن العيب والنقص في عزة الامتناع.

*** العزة لها ثلاثة معان:**

عزة القدر، وعزة القهر، وعزة الامتناع، فعزة القدر بمعنى أنه ذو قدر عظيم رفيع، وعزة القهر بمعنى أنه قاهر غالب، وعزة الامتناع أي: أنه لا يناله شيء، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهو العزيز فلن يرام جنابه ... أنى يرام جناب ذي السلطان

فالله ﷻ ممتنع أن يناله سوء، ومنه الأرض العزاز؛ لقوتها وشدتها، فقول المؤلف: «العزيز في ملكه» فيه قصور[1].



العزيز

العزيز يشمل ثلاثة معان:

أولًا: العزيز في قدره.

ثانيًا: العزيز في قهره.

ثالثًا: العزيز في امتناعه.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٤٥، ٣٤٦).

أما في قدره فمعناه: أن الله ذو شأن عظيم لا يماثله أحد.

وأما في قهره فمعناه: أن الله له الغلبة والسلطان المطلق.

يقول الشاعر الجاهلي:

أيـن الـمـفـر والإلـه الـطـالـب والأشرم المغلوب ليس الغالب

وأما في امتناعه فالمعنى: أنه ممتنع عن كل نقص وعيب[1].



العقدة

قوله: «**من عقد عقدة**»: من شرطية، والعقد معروف.

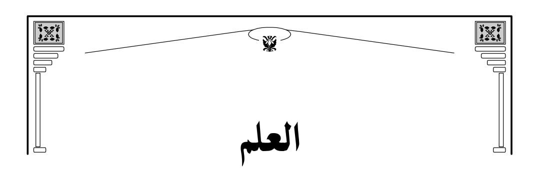
قوله: «**ثم نفث فيها**»: **النفث: النفخ بريق خفيف، والمراد هنا: النفث من أجل السحر.**

أما لو عقد عقدة، ثم نفث فيها من أجل أن تحتكم بالرطوبة؛ فليس بداخل في الحديث، والنفث من أجل السحر يفعلونه بعض الأحيان للصرف؛ فيصرفون به الرجل عن زوجته، ولا سيما عند عقد النكاح؛ فيبعد الرجل عن زوجته، فلا يقوى على جماعها، فمن عقد هذه العقدة؛ فقد وقع في السحر كما قال تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤﴾ [الفلق: ٤][2].

---

(١) «تفسير سورة يس» (ص/ ١٣٨، ١٣٩)، وانظر: «تفسير سورة آل عمران» (١/ ١٥، ٢/ ١٣٩).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٥٢١).



العلم

العلوم نوعان:

١- أثرية

١- ونظرية.

فما كان متلقى من الكتاب والسنة فهو أثري، وما كان متلقى من العقل فهو نظري.

واعلم أن العلم الأثري لا ينافي العلم النظري، بل كلاهما يؤيد الآخر، وأيهما الأصل.

والأصل عند أهل السنة: هو الأثر، سواء في الأمور العلمية أو الأمور العملية، فهم يحكمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في كل شيء.

والأصل عند أهل البدع: العلوم النظرية؛ ولهذا يقدمون ما يدعون أنه عقل على الآثار من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فضلوا بذلك عن سواء السبيل، وأضلوا أممًا لا يعلمهم إلا الله.

إذًا الأثري: هو الذي نحا منحى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرجوع إلى الكتاب والسنة، ولهذا أقول: من الممكن أن نقول إن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام أهل الأثر في مسلكه لا في أقواله، ومعنى في مسلكه: أنه سلك تحكيم الكتاب والسنة، وليس المعنى إمام أهل الأثر أي: يؤخذ قوله؛ وحينئذٍ لا نحتاج إلى تقييد الإمامة بالنسبة له؛ لأننا نقول: هذه الإمامة صحيحة، وهي أن يكون

الإنسان متبعًا لما جاء به الكتاب والسنة[١].

إذًا، فالعلوم تنقسم إلى قسمين:

قسم: لا بد للإنسان من تعلمه وهو ما يحتاجه في أمور دينه ودنياه.

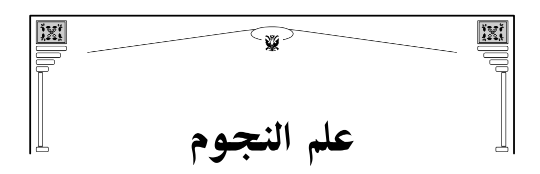
وقسم آخر وهو: فرض كفاية، فإنه هنا يمكن الموازنة بينه وبين ما تحتاجه الأمة من العلوم الأخرى التي ليست من العلوم الشرعية، وكذلك العلوم الأخرى التي ليست من العلوم الشرعية. تنقسم إلى

ثلاثة أقسام:

١- علوم ضارة؛ فيحرم تعلمها، ولا يجوز للإنسان أن يشتغل بهذه العلوم مهما تكن نتيجتها.

٢- علوم نافعة، فإنه يتعلم منها ما فيه النفع.

٣- العلوم التي جهلها لا يضر، والعلم بها لا ينفع وهذه لا ينبغي للطالب أن يقضى وقته في طلبها[٢].



علم النجوم

علم النجوم ينقسم إلى قسمين:

الأول: علم التأثير، وهو أن يستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية؛ فهذا محرم باطل؛ لقول النبي ﷺ: «**من اقتبس شعبة من النجوم؛ فقد**

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٨٤، ٨٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٥٤).

اقتبس شعبة من السحر»، وقوله في حديث زيد بن خالد: «**من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**» ولقول النبي ﷺ في الشمس والقمر: «**إنهما آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته**»؛ فالأحوال الفلكية لا علاقة بينها وبين الحوادث الأرضية.

الثاني: علم التسيير، وهو ما يستدل به على الجهات والأوقات؛ فهذا جائز، وقد يكون واجبًا أحيانًا، كما قال الفقهاء: إذا دخل وقت الصلاة يجب على الإنسان أن يتعلم علامات القبلة من النجوم والشمس والقمر، قال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾﴾ [**النحل**: ١٥]، فلما ذكر الله العلامات الأرضية انتقل إلى العلامات السماوية؛ فقال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [**النحل**: ١٦]. فالاستدلال بهذه النجوم على الأزمان لا بأس به، مثل أن يقال: إذا طلع النجم الفلاني دخل وقت السيل ودخل وقت الربيع، وكذلك على الأماكن؛ كالقبلة، والشمال، والجنوب.

والنظر في النجوم ينقسم إلى أقسام:

الأول: أن يستدل بحركاتها وسيرها على الحوادث الأرضية، سواء كانت عامة أو خاصة؛ فهو شرك إن اعتقد أن هذه النجوم هي المدبرة الأمور، أو أن لها شركًا؛ فهو كفر مخرج عن الملة، وإن اعتقد أنها سبب فقط؛ فكفره غير مخرج عن الملة، ولكن يسمى كفرًا؛ لقول النبي ﷺ على إثر سماء كانت من الليل: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، أما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا**

وكذا؛ فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب».

وقد سبق لنا أن هذا الكفر ينقسم إلى قسمين بحسب اعتقاد قائله.

الثاني: أن يتعلم علم النجوم؛ ليستدل بحركاتها وسيرها على الفصول وأوقات البذر والحصاد والغرس وما أشبهه؛ فهذا من الأمور المباحة؛ لأنه يستعان بذلك على أمور دنيوية.

القسم الثالث: أن يتعلمها لمعرفة أوقات الصلوات وجهات القبلة، وما أشبه ذلك من الأمور المشروعة؛ فالتعلم هنا مشروع، وقد يكون فرض كفاية أو فرض عين.

تعريف التنجيم وأقسامه:

التنجيم: مصدر نجم بتشديد الجيم؛ أي: تعلم علم النجوم، أو اعتقد تأثير النجوم.

وعلم النجوم ينقسم إلى قسمين:

١- علم التأثير.

٢- علم التسيير.

فالأول: علم التأثير. وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة فاعلة، بمعنى أنها هي التي تخلق الحوادث والشرور؛ فهذا شرك أكبر؛ لأن من ادعى أن مع الله خالقًا؛ فهو مشرك شركًا أكبر؛ فهذا جعل المخلوق المسخر خالقًا مسخرًا.

ب- أن يجعلها سببًا يدعي به علم الغيب؛ فيستدل بحركاتها وتنقلاتها وتغيراتها على أنه سيكون كذا وكذا؛ لأن النجم الفلاني صار كذا وكذا، مثل أن

يقول: هذا الإنسان ستكون حياته شقاء؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، وهذا حياته ستكون سعيدة؛ لأنه ولد في النجم الفلاني؛ فهذا ا تخذ تعلم النجوم وسيلة لادعاء علم الغيب، ودعوى علم الغيب كفر مخرج عن الملة؛ لأن الله يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه بالنفي والإثبات، فإذا ادعى أحد علم الغيب؛ فقد كذب القرآن.

جـ- أن يعتقدها سببًا لحدوث الخير والشر، أي: أنه إذا وقع شيء نسبه إلى النجوم، ولا ينسب إلى النجوم شيئًا إلا بعد وقوعه؛ فهذا شرك أصغر.

فإن قيل: ينتقض هذا بما ثبت عن النبي ﷺ في قوله في الكسوف: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده**»؛ فمعنى ذلك أنهما علامة إنذار.

فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لا يسلم أن للكسوف تأثيرًا في الحوادث والعقوبات، من الجدب والقحط والحروب، ولذلك قال النبي ﷺ: «**إنهما لا ينكسفان لموت أحد، ولا لحياته**»، لا في ما مضى ولا في المستقبل، وإنما يخوف الله بهما العباد لعلهم يرجعون، وهذا أقرب.

الثاني: أنه لو سلمنا أن لهما تأثيرًا؛ فإن النص قد دل على ذلك، وما دل عليه النص يجب القول به، لكن يكون خاصًا به.

لكن الوجه الأول هو الأقرب: أننا لا نسلم أصلًا أن لهما تأثيرًا في هذا؛ لأن الحديث لا يقتضيه؛ فالحديث ينص على التخويف، والمخوف هو الله تعالى، والمخوف عقوبته، ولا أثر للكسوف في ذلك، وإنما هو علامة فقط.

الثاني: علم التسيير. وهذا ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يستدل بسيرها على المصالح الدينية؛ فهذا مطلوب، وإذا كان يعين على مصالح دينية واجبة كان تعلمها واجبًا، كما لو أراد أن يستدل بالنجوم على جهة القبلة؛ فالنجم الفلاني يكون ثلث الليل قبلة، والنجم الفلاني يكون ربع الليل قبلة؛ فهذا فيه فائدة عظيمة.

الثاني: أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية؛ فهذا لا بأس به، وهو نوعان:

النوع الأول: أن يستدل بها على الجهات؛ كمعرفة أن القطب يقع شمالًا، والجدي وهو قريب منه يدور حوله شمالًا، وهكذا؛ فهذا جائز، قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل: ١٦].

النوع الثاني: أن يستدل بها على الفصول، وهو ما يعرف بتعلم منازل القمر؛ فهذا كرهه بعض السلف، وأباحه آخرون.

والذين كرهوه قالوا: يخشى إذا قيل: طلع النجم الفلاني؛ فهو وقت الشتاء أو الصيف: أن بعض العامة يعتقد أنه هو الذي يأتي بالبرد أو بالحر أو بالرياح، والصحيح عدم الكراهة[١].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥١٩، ٥٢٠، ٥٥٠، ٢/ ٥: ٧)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٨٧)، وانظر: مصطلح «التنجيم».



العلم المأثور عن الأنبياء

اعلم أن العلم المأثور عن الأنبياء قسمان:

القسم الأول: قسم ثبت بالوحي، وهو ما ذكر في القرآن والسنة الصحيحة، وهذا لا شك في قبوله واعتقاد مدلوله.

وقسم آخر: قسم أتى عن طريق النقل غير الوحي، وهذا هو الذي دخل فيه الكذب والتحريف والتبديل والتغيير.

ولهذا لا بد من أن يكون الإنسان حذرًا مما ينقل بهذه الطريق عن الأنبياء السابقين، حتى قال الرسول ﷺ: «**إذا حدثكم أهل الكتاب؛ فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، قولوا: آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إليكم**»؛ لأنك إن صدقت؛ قد تصدق بباطل، وإن كذبته؛ قد تكذب بحق؛ فلا تصدق ولا تكذب؛ قل: إن كان هذا من عند الله؛ فقد آمنت به.

وقد قسم العلماء ما أثر عمن سبق ثلاثة أقسام:

الأول: ما شهد شرعنا بصدقه.

الثاني: ما شهد شرعنا بكذبه.

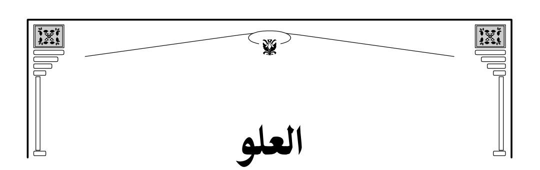
والحكم في هذين واضح.

الثالث: ما لم يحكم بصدقه ولا كذبه.

فهذا مما يجب فيه التوقف؛ لا يصدق ولا يكذب[١].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٨٠ : ١٨٣).



العلو

علوّ الله عند أهل السنة والجماعة ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: علو الذات، بمعنى أنه سبحانه نفسه فوق كل شيء؛ وقد دل على ذلك الكتاب، والسنة، وإجماع السلف، والعقل، والفطرة؛ وتفصيل هذه الأدلة في كتب العقائد؛ وخالفهم في ذلك طائفتان:

الطائفة الأولى: من قالوا: إنه نفسه في كل مكان في السماء، والأرض؛ وهؤلاء حلولية الجهمية، ومن وافقهم؛ وقولهم باطل بالكتاب، والسنّة، وإجماع السلف، والعقل، والفطرة.

الطائفة الثانية: قالوا: إنه لا يوصف بعلوّ، ولا غيره؛ فهو ليس فوق العالم، ولا تحته، ولا عن يمين، ولا عن شمال، ولا متصل، ولا منفصل؛ وهذا قول يكفي تصوره في رده؛ لأنه يَؤول إلى القول بالعدم المحض؛ إذ ما من موجود إلا وهو فوق، أو تحت، أو عن يمين، أو شمال، أو متصل، أو منفصل؛ فالحمد لله الذي هدانا للحق؛ ونسأل الله أن يثبتنا عليه.

القسم الثاني: علو الصفة، وهو أنه كامل الصفات من كل وجه لا يساميه أحد في ذلك؛ وهذا متفق عليه بين فرق الأمة، وإن اختلفوا في تفسير الكمال.

والعلو نوعان:

١- علو ذاته ﷻ فهو فوق.

٢- علو صفاته، فصفاته فوق كل شيء.

واعلم أن علو الله ﷻ ينقسم إلى قسمين:

علو معنوي، وعلو ذاتي:

١- **أما العلو المعنوي:** فهو ثابت لله بإجماع أهل القبلة؛ أي: بالإجماع من أهل البدع وأهل السنة؛ كلهم يؤمنون بأن الله تعالى عال علوًا معنويًا.

٢- **وأما العلو الذاتي:** فيثبته أهل السنة، ولا يثبته أهل البدعة؛ يقولون: إن الله تعالى ليس عاليًا علوًا ذاتيًا.

فنبدأ أولًا بأدلة أهل السنة على علو الله ﷻ الذاتي فنقول:

إن أهل السنة استدلوا على علو الله تعال علوًا ذاتيًا بالكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة:

أولًا: فالكتاب: تنوعت دلالته على علو الله؛ فتارة بذكر العلو، وتارة بذكر الفوقية، وتارة بذكر نزول الأشياء من عنده، وتارة بذكر صعودها إليه، وتارة بكونه في السماء.

١- فالعلو مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١].

٢- والفوقية: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ۩ ۝٥٠﴾ [النحل: ٥٠].

٣- ونزول الأشياء منه؛ مثل قوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، وما أشبه ذلك.

٤- وصعود الأشياء إليه؛ مثل قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ومثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

٥- كونه في السماء؛ مثل قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦].

ثانيًا: وأما السنة فقد تواترت عن النبي ﷺ من قوله وفعله وإقراره:

١- **فأما قول الرسول** ﷺ: فجاء بذكر العلو والفوقية، ومنه قوله ﷺ: «**سبحان ربي الأعلى**»، وقوله لما ذكر السموات؛ قال: «**والله فوق العرش**».

وجاء بذكر أن الله في السماء؛ مثل قوله ﷺ: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**».

٢- **وأما الفعل**: فمثل رفع أصبعه إلى السماء، وهو يخطب الناس في أكبر جمع، وذلك في يوم عرفة، عام حجة الوداع؛ فإن الصحابة لم يجتمعوا اجتماعًا أكبر من ذلك الجمع؛ إذ إن الذي حج معه بلغ نحو مئة ألف، والذي مات عنهم نحو مئة وأربعة وعشرين ألفا: يعني: عامة المسلمين حضروا ذلك الجمع، فقال ﷺ: «**ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. ألا هل بلغت؟ وكان يقول: اللهم اشهد؛ يشير إلى السماء بأصبعه، وينكتها إلى الناس**».

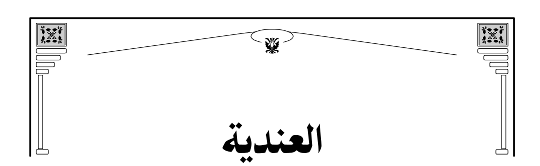
ومن ذلك رفع يديه إلى السماء في الدعاء، وهذا إثبات للعلو بالفعل.

٣- **وأما التقرير**: فإنه في حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه أنه أتى بجارية يريد أن يعتقها، فقال لها النبي ﷺ: «**أين الله؟**» قالت: في السماء. فقال: «**من أنا؟**» قالت: رسول الله. قال: «**اعتقها؛ فإنها مؤمنة**».

فهذه جارية لم تتعلم، والغالب على الجواري الجهل، لا سيما أمة غير حرة، لا تملك نفسها، تعلم أن ربها في السماء، وضلال بني آدم ينكرون أن الله في السماء، ويقولون: إما أنه لا فوق العالم ولا تحته ولا يمين ولا شمال! أو أنه في كل مكان!!

فهذه من أدلة الكتاب والسنة.

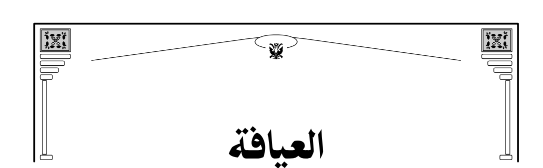
ثالثًا: وأما دلالة الإجماع؛ فقد أجمع السلف على أن الله تعالى بذاته في السماء، من عهد الرسول ﷺ، إلى يومنا هذا[١].



العندية

من الفوائد لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٥] إثبات العندية لله، وهي عندية قرب وعندية علم.

والعندية في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٣] عندية علم، وفي قوله تعالى ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء: ١٩] عندية قرب[٢].



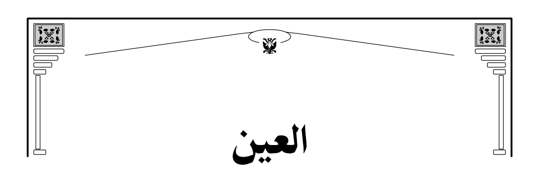
العيافة

العيافة: مصدر عاف يعيف عيافة، وهي: زجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل؛ فعند العرب قواعد في هذا الأمر؛ لأن زجر الطير له أقسام: فتارة يزجرها للصيد، كما قال أهل العلم في باب الصيد: إن تعليم الطير بأن ينزجر إذا زجر؛ فهذا ليس من هذا الباب. وتارة يزجر الطير للتشاؤم أو التفاؤل، فإذا زجر الطائر

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٦٢، ٢٦٣)، و«تفسير جزء عم» (ص/ ١٦٣)، و«شرح رياض الصالحين» (٤/ ٦٩٩)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٨٧: ٣٩١).

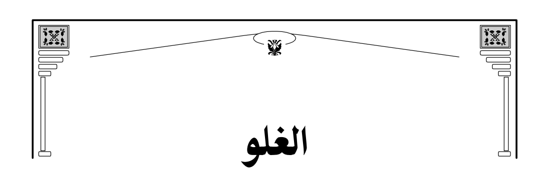
(٢) «تفسير سورة ص» (ص/ ١٢٠).

وذهب شمالًا تشاءم، وإذا ذهب يمينًا تفاءل، وإن ذهب أمامًا؛ فلا أدري أيتوقفون أم يعيدون الزجر؟ فهذا من الجبت(١).



العين

العين: يسميها العامة الآن: النحاتة، وبعضهم يسميها: النفس، وبعضهم يسميها: الحسد. وهي نظرة من حاسد نفسه خبيثة، تتكيف بكيفية خاصة؛ فينبعث منها ما يؤثر على المصاب(٢).



الغلو

الغلو: هو مجاوزة الحد في التعبد والعمل والثناء قدحًا أو مدحًا.

وينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الغلو في العقيدة:

كغلو أهل الكلام في الصفات حتى أدى بهم إما إلى التمثيل، أو التعطيل.

والوسط مذهب أهل السنة والجماعة بإثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥١٤).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٩٨).

القسم الثاني: الغلو في العبادات:

كغلو الخوارج الذين يرون كفر فاعل الكبيرة، وغلو المعتزلة حيث قالوا: إن فاعل الكبيرة بمنزلة بين المنزلتين، وهذا التشدد قابله تساهل المرجئة حيث قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب.

والوسط مذهب أهل السنة والجماعة أن فاعل المعصية ناقص الإيمان بقدر المعصية.

القسم الثالث: الغلو في المعاملات:

وهو التشدد بتحريم كل شيء، وقابل هذا التشدد تساهل من قال بحل كل شيء ينمي المال والاقتصاد حتى الربا والغش وغير ذلك.

والوسط أن يقال: تحل المعاملات المبنية على العدل وهي ما وافق ما جاءت به النصوص من الكتاب والسنة.

القسم الرابع: الغلو في العادات:

وهو التشدد في التمسك بالعادات القديمة، وعدم التحول إلى ما هو خير منها.

أما إن كانت العادات متساوية في المصالح فإن كون الإنسان يبقى على ما هو عليه خير من تلقي العادات الوافدة(١).

* **والغلو له أقسام كثيرة منها:**

الغلو في العقيدة.

ومنها: الغلو في العبادة.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٧/ ١٧، ١٨)، وانظر: (٩/ ٣٧٠).

ومنها: الغلو في المعاملة.

ومنها: الغلو في العادات.

والأمثلة عليها كما يلي:

أما الغلو في العقيدة: فمثل ما تشدق فيه أهل الكلام بالنسبة لإثبات الصفات، فإن أهل الكلام تشدقوا وتعمقوا حتى وصلوا إلى الهلاك قطعًا، حتى أدى بهم هذا التعمق إلى واحد من أمرين: إما التمثيل، أو التعطيل إما أنهم مثلوا الله بخلقه، فقالوا: هذا معنى إثبات الصفات، فغلوا في الإثبات حتى أثبتوا ما نفى الله عن نفسه، أو عطلوه، **وقالوا**: هذا معنى تنزيهه عن مشابهة المخلوقات، وزعموا أن إثبات الصفات تشبيه؛ فنفوا ما أثبته الله لنفسه.

لكن الأمة الوسط اقتصدت في ذلك؛ فلم تتعمق في الإثبات ولا في النفي والتنزيه؛ فأخذوا بظواهر اللفظ، وقالوا: ليس لنا أن نزيد على ذلك؛ فلم يهلكوا، بل كانوا على الصراط المستقيم، ولما دخل هؤلاء الفرس والروم وغيرهم في الدين؛ صاروا يتعمقون في هذه الأمور ويجادلون مجادلات ومناظرات لا تنتهي أبدًا؛ حتى ضاعوا، نسأل الله السلامة، وكل الإيرادات التي أوردها المتأخرون من هذه الأمة على النصوص، لم يوردها الصحابة الذين هم الأمة الوسط.

أما الغلو في العبادات: فهو التشدد فيها، بحيث يرى أن الإخلال بشيء منها كفر وخروج عن الإسلام، كغلو الخوارج والمعتزلة، حيث قالوا إن من فعل كبيرة من الكبائر؛ فهو خارج عن الإسلام وحل دمه وماله، وأباحوا الخروج على الأئمة وسفك الدماء، وكذا المعتزلة، حيث قالوا: من فعل كبيرة؛ فهو بمنزلة بين المنزلتين: الإيمان والكفر؛ فهذا تشدد أدى إلى الهلاك، وهذا

التشدد قابله تساهل المرجئة، فقالوا: إن القتل والزنا والسرقة وشرب الخمر ونحوها من الكبائر، لا تخرج من الإيمان، ولا تنقص من الإيمان شيئًا، وإنه يكفي في الإيمان الإقرار، وإن إيمان فاعل الكبيرة كإيمان جبريل ورسول الله ﷺ؛ لأنه لا يختلف الناس في الإيمان حتى إنهم ليقولون: إن إبليس مؤمن؛ لأنه مقر، وإذا قيل: إن الله كفره؛ قالوا: إذن إقراره ليس بصادق، بل هو كاذب، ولا شك أن هذا تطرف بالتساهل، والأول تطرف بالتشدد، ومذهب أهل السنة أن الإيمان يزيد وينقص، وفاعل المعصية ناقص الإيمان بقدر معصيته، ولا يخرج من الإيمان إلا بما برهنت النصوص على أنه كفر.

وأما الغلو في المعاملات: فهو التشدد في الأمور بتحريم كل شيء حتى ولو كان وسيلة، وأنه لا يجوز للإنسان أن يزيد عن واجبات حياته الضرورية، وهذا مسلك سلكه الصوفية، حيث قالوا: من اشتغل بالدنيا؛ فهو غير مريد للآخرة، وقالوا: لا يجوز أن تشتري ما زاد على حاجتك الضرورية، وما أشبه ذلك.

وقابل هذا التشدد تساهل من قال: بحل كل شيء ينمي المال ويقوي الاقتصاد؛ حتى الربا والغش وغير ذلك فهؤلاء - والعياذ بالله - متطرفون بالتساهل؛ فتجده يكذب في ثمنها وفي وصفها وفي كل شيء؛ لأجل أن يكسب فلسًا أو فلسين، وهذا لا شك أنه تطرف.

والتوسط أن يقال: تحل المعاملات وفق ما جاءت به النصوص؛ ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فليس كل شيء حرامًا؛ فالنبي ﷺ باع واشترى، والصحابة ﷺ كانوا يبيعون ويشترون، والنبي ﷺ يقرهم.

وأما الغلو في العادات: فإذا كانت هذه العادة يخشى أن الإنسان إذا تحول عنها انتقل من التحول في العادة إلى التحول في العبادة؛ فهذا لا حرج أن الإنسان يتمسك بها، ولا يتحول إلى عادة جديدة، أما إذا كان الغلو في العادة يمنعك من التحول إلى عادة جديدة مفيدة أفيد من الأولى؛ فهذا من الغلو المنهي عنه، فلو أن أحدًا تمسك بعادته في أمر حدث أحسن من عادته التي هو عليها نقول: هذا في الحقيقة غال ومفرط في هذه العادة، وأما إن كانت العادات متساوية المصالح، لكنه يخشى أن ينتقل الناس من هذه العادة إلى التوسع في العادات التي قد تخل بالشرف أو الدين؛ فلا يتحول إلى العادة الجديدة[(١)].

*** النهي عن الغلو في الدين؛ لأنه يتضمن مفاسد كثيرة، منها:**

١- أنه تنزيل للمغلو فيه فوق منزلته إن كان مدحا، وتحتها إن كان قدحا.

٢- أنه يؤدي إلى عبادة هذا المغلو فيه كما هو الواقع من أهل الغلو.

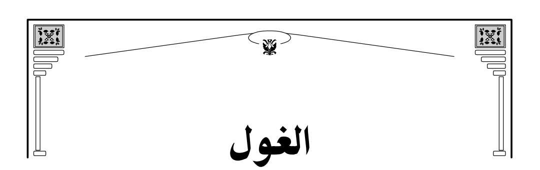
٣- أنه يصد عن تعظيم الله ﷻ؛ لأن النفس إما أن تنشغل بالباطل أو بالحق؛ فإذا انشغلت بالغلو بهذا المخلوق وإطرائه وتعظيمه؛ تعلقت به ونسيت ما يجب لله تعالى من حقوق.

٤- أن المغلو فيه إن كان موجودا؛ فإنه يزهو بنفسه، ويتعاظم ويعجب بها، وهذه مفسدة تفسد المغلو فيه إن كانت مدحا، وتوجب العداوة والبغضاء وقيام الحروب والبلاء بين هذا وهذا إن كانت قدحا[(٢)].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٣٧٤، ٣٧٧).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٣٥٦).



الغول

الغول: جمع غَوْلَة أو غُولة، ونحن نسميها باللغة العامية: «الهولة»؛ لأنها تهول الإنسان.

والعرب كانوا إذا سافروا أو ذهبوا يمينًا أو شمالًا تلونت لهم الشياطين بألوان مفزعة مخيفة، فتدخل في قلوبهم الرعب والخوف، فتجدهم يكتئبون ويستحسرون عن الذهاب إلى هذا الوجه الذي أرادوا، وهذا لا شك أنه يضعف التوكل على الله، والشيطان حريص على إدخال القلق والحزن على الإنسان بقدر ما يستطيع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠].

وهذا الذي نفاه الرسول ﷺ هو تأثيرها؛ وليس المقصود بالنفي نفي الوجود، وأكثر ما يبتلى الإنسان بهذه الأمور إذا كان قلبه معلقًا بها، أما إن كان معتمدًا على الله غير مبال بها؛ فلا تضره ولا تمنعه عن جهة قصده[١].



الغيب

الغيب ما غاب عن الإنسان وهو نوعان:

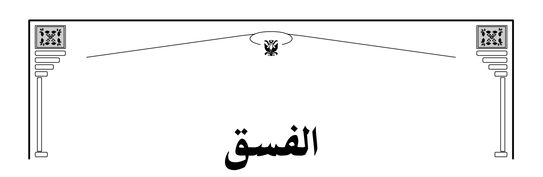
١- واقع.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٦٩).

٢- ومستقبل.

فغيب الواقع نسبي يكون لشخص معلومًا ولآخر مجهولًا، وغيب المستقبل حقيقي لا يكون معلومًا لأحد إلا الله وحده أو من أطلعه عليه من الرسل، فمن ادعى علمه فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ﷻ ولرسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥]، وإذا كان الله ﷻ يأمر نبيه محمدًا ﷺ، أن يعلن للملأ أنه لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله، فإن من ادعى علم الغيب فقد كذب الله ﷻ ورسوله ﷺ في هذا الخبر(١).



الفسق

الفسق في اللغة: الخروج، ومنه فسقت الثمرة عن قشرها أي: برزت وخرجت منه.

وفي الاصطلاح: فعل الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة، هذا الفسق، فعل الكبيرة كما قال المؤلف: «ويفسق المذنب بالكبيرة كذا إذا أصر بالصغيرة» يعني: على الصغيرة.

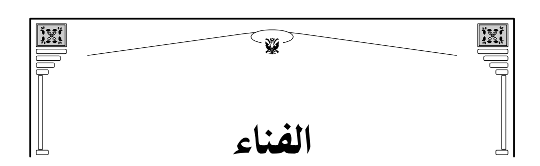
فالفسق شرعًا: فعل الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة، إذا زنا المرء صار فاسقًا، إذا أصر على شرب الدخان صار فاسقًا، إذا شرب الخمر مرة واحدة فقط صار فاسقًا؛ لأنه كبيرة(٢).

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ١٥٧).
(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٧٣، ٣٧٤).

* **والفسق نوعان:**

فسق أكبر مخرج عن الملة، وضده الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠].

وفسق أصغر لا يخرج عن الملة، وضده العدالة، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦][1].



الفناء

الفناء لغة: الزوال، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦- ٢٧].

وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ديني شرعي، وهو الفناء عن إرادة السوى، أي: عن إرادة ما سوى الله ﷻ بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك، وبشريعته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه، إلى غير ذلك مما يشتغل به من مرضاة الله عما سواه.

وحقيقته: انشغال العبد بما يقربه إلى الله ﷻ عما لا يقربه إليه، وإن سمي فناء في اصطلاحهم.

وهذا فناء شرعي به جاءت الرسل، ونزلت الكتب، وبه قيام الدين والدنيا، وصلاح الآخرة والدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٢٠٥)، وانظر: (١/ ٣٢٠).

مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإسراء: ١٩]، وقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل: ٩٧]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩﴾﴾ [المنافقون: ٩].

وهذا هو الذوق الإيماني الحقيقي الذي لا يعادله ذوق، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار**». وفي «صحيح مسلم» عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد ﷺ رسولًا**».

القسم الثاني: صوفي بدعي وهو: الفناء عن شهود السوى، أي: عن شهود ما سوى الله تعالى، وذلك أنه بما ورد على قلبه من التعلق بالله ﷻ، وضعفه عن تحمل هذا الوارد ومقاومته، غاب عن قلبه كل ما سوى الله ﷻ، ففني بهذه الغيبوبة عن شهود ما سواه، ففني بالمعبود عن العبادة، وبالمذكور عن الذكر، حتى صار لا يدري أهو في عبادة وذكر أم لا؛ لأنه غائب عن ذلك بالمعبود والمذكور؛ لقوة سيطرة الوارد على قلبه.

وهذا فناء يحصل لبعض أرباب السلوك، وهو فناء ناقص من وجوه:

الأول: أنه دليل على ضعف قلب الفاني، وأنه لم يستطع الجمع بين شهود المعبود والعبادة، والآمر والمأمور به، واعتقد أنه إذا شاهد العبادة والأمر

اشتغل به عن المعبود والآمر، بل إذا ذكر العبادة والذكر كان ذلك اشتغالًا عن المعبود والمذكور.

الثاني: أنه يصل بصاحبه إلى حال تشبه حال المجانين والسكارى، حتى إنه ليصدر عنه من الشطحات القولية والفعلية المخالفة للشرع ما يعلم هو وغيره غلطه فيها، كقول بعضهم في هذه الحال: سبحاني . . سبحاني أنا الله. ما في الجبة إلا الله، أنصب خيمتي على جهنم، ونحو ذلك من الهذيان والشطح.

الثالث: أن هذا الفناء لم يقع من المخلصين الكمل من عباد الله؛ فلم يحصل للرسل ولا للأنبياء ولا للصديقين والشهداء، فهذا رسول الله ﷺ رأى ليلة المعراج من آيات الله اليقينية ما لم يقع لأحد من البشر، وفي هذه الحال كان ﷺ على غاية من الثبات في قواه الظاهرة والباطنة، كما قال الله تعالى عن قواه الظاهرة: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [النجم: ١٧]، وقال عن قواه الباطنة: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ﴿١١﴾﴾ [النجم: ١١]، وها هم الخلفاء الراشدون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، أفضل البشر بعد الأنبياء، وسادات أوليائهم، لم يقع لهم مثل هذا الفناء، وها هم سائر الصحابة مع علو مقامهم وكمال أحوالهم لم يقع لهم مثل هذا الفناء.

وإنما حدث هذا في عصر التابعين، فوقع منه من بعض العباد والنساك ما وقع، فكان منهم من يصرخ، ومنهم من يصعق، ومنهم من يموت، وعرف هذا كثيرًا في بعض مشايخ الصوفية.

ومن جعل هذا نهاية السالكين فقد ضل ضلالًا مبينًا، ومن جعله من لوازم السير إلى الله فقد أخطأ.

وحقيقته: أنه من العوارض التي تعرض لبعض السالكين؛ لقوة الوارد على

قلوبهم، وضعفها عن مقاومته، وعن الجمع بين شهود العبادة والمعبود ونحو ذلك.

القسم الثالث: فناء إلحادي كفري وهو: الفناء عن وجود السوى. أي: عن وجود ما سوى الله ﷻ، بحيث يرى أن الخالق عين المخلوق، وأن الموجود عين الموجد، وليس ثمة رب ومربوب، وخالق ومخلوق، وعابد ومعبود، وآمر ومأمور، بل الكل شيء واحد وعين واحدة.

وهذا فناء أهل الإلحاد القائلين بوحدة الوجود كابن عربي، والتلمساني وابن سبعين، والقونوي ونحوهم .. وهؤلاء أكفر من النصارى من وجهين:

أحدهما: أن هؤلاء جعلوا الرب الخالق عين المربوب المخلوق، وأولئك النصارى جعلوا الرب متحدا بعبده الذي اصطفاه بعد أن كانا غير متحدين.

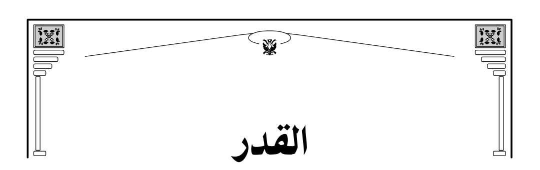
الثاني: أن هؤلاء جعلوا اتحاد الرب ساريًا في كل شيء في الكلاب والخنازير، والأقذار، والأوساخ، وأولئك النصارى خصوه بمن عظموه كالمسيح.

وتصور هذا القول كاف في رده، إذ مقتضاه: أن الرب والعبد شيء واحد، والآكل والمأكول شيء واحد، والناكح والمنكوح شيء واحد، والخصم والقاضي شيء واحد، والمشهود له وعليه والشاهد شيء واحد، وهذا غاية ما يكون من السفه والضلال.

قال الشيخ ﷺ: ويذكر عن بعضهم أنه كان يأتي ابنه، ويدعي أنه الله رب العالمين؛ فقبح الله طائفة يكون إلهها الذي تعبده هو موطوءها الذي تفترشه[١].

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ٢٣٩: ٢٤٢).



القدر

القدر: هو تقدير الله ﷻ للكائنات، وهو سر مكتوم لا يعلمه إلا الله، أو من شاء من خلقه.

قال بعض أهل العلم: القدر سر الله ﷻ في خلقه، ولا نعلمه إلا بعد وقوعه، سواء كان خيرًا أو شرًا.

والقدر يطلق على معنيين:

الأول: التقدير. أي: إرادة الله ﷻ الشيء.

الثاني: المقدر. أي: ما قدره الله ﷻ.

والتقدير: يكون مصاحبًا للفعل وسابقًا له؛ فالمصاحب للفعل هو الذي يكون به الفعل، والسابق هو الذي قدره الله ﷻ في الأزل.

مثال ذلك: خلق الجنين في بطن الأم، فيه تقدير سابق علمي قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وفيه تقدير مقارن للخلق والتكوين، وهذا الذي يكون به الفعل. أي: تقدير الله لهذا الشيء عند خلقه[(١)].

* **والقدر**: هو تقدير الله سبحانه وتعالى لما يكون يوم القيامة، وذلك أن الله سبحانه وتعالى خلق القلم فقال له: اكتب! قال: ربي وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن. فجري في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطاءه لم يكن ليصيبه، وقد ذكر الله هذا في كتابه إجمالًا، فقال:

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٣٩٦).

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ أي: من قبل أن نخلقها، أي: من قبل أن نخلق الأرض، ومن قبل أن نخلق أنفسكم، ومن قبل أن نخلق المصيبة. فإن الله كتب هذا من قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

القدر في اللغة: بمعنى التقدير؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣].

وأما القضاء فهو في اللغة: الحكم.

ولهذا نقول: إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا؛ على حد قول العلماء: هما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرا جميعًا؛ فلكل واحد منهما معنى.

فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأول أن يكون في خلقه.

وأما القضاء؛ فهو ما قضى به الله ﷻ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير؛ وعلى هذا يكون التقدير سابقًا.

فإن قال قائل: متى؟ قلنا: إن القضاء هو ما يقضيه الله ﷻ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا؛ فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق؟

فالجواب على ذلك من أحد وجهين:

إما أن نقول: إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وإنما قدم الخلق على التقدير؛ لتتناسب رؤوس الآيات.

ألم تر أن موسى أفضل من هارون، لكن قدم هارون عليه في سورة طه في قوله تعالى عن السحرة: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾ [طه: ٧٠]، لتتناسب رؤوس الآيات.

وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة.

أو نقول: إن التقدير هنا بمعنى التسوية؛ أي: خلقه على قدر معين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى: ٢]، فيكون التقدير بمعنى التسوية.

وهذا المعنى أقرب من الأول؛ لأنه يطابق تمامًا لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾؛ فلا إشكال[(١)].

* والإيمان بالقدر معترك عظيم من زمن الصحابة إلى زماننا هذا، وله مراتب أربع، وهي: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، فلنتكلم عن كل واحد منها تفصيلًا، وذلك لأهميته:

المرتبة الأولى: العلم:

بأن تؤمن بأن الله ﷻ عالم بكل شيء جملة وتفصيلًا مما يتعلق بفعله بنفسه كالخلق والإحياء أو بفعل عباده، والأدلة على هذا كثيرة، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ [الملك: ١٤].

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٣٧٣)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٨٧: ١٨٩).

والجواب: بلى.

وأما التفصيل ففي آية الأنعام قوله: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩].

فإن قال قائل: لدينا إشكال: مثل قول الله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ ٣١﴾ [محمد: ٣١].

وقال الله ﷻ: ﴿لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ﴾ [المائدة: ٩٤]. وقال: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢﴾ [آل عمران: ١٤٢].

وأمثال هذه الآيات مشكلة؛ لأن ظاهرها تجدد علم الله ﷻ بعد وقوع الفعل؟

والجواب عن هذا الإشكال من أحد وجهين:

الوجه الأول: إن علم الله ﷻ بعد وقوعه غير علمه به قبل وقوعه؛ لأن علمه به قبل وقوعه علم بأنه سيقع، وعلمه به بعد وقوعه علم بأنه واقع، نظير هذا من بعض الوجوه: الله ﷻ مريد لكل شيء حتى المستقبل الذي لانهاية له، مريد له لاشك، لكن الإرادة المقارنة تكون عند الفعل: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: ٨٢].

فهاهنا إرادتان: إرادة سابقة، وإرادة مقارنة للفعل، فإذا أراد الله تعالى أن يخلق شيئًا فإنه يريده عند خلقه وهذه هي الإرادة المقارنة، لكن كونه أراد أن يخلق في المستقبل؛ فهذا غير الإرادة المقارنة.

الوجه الثاني: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، أي: علمًا يترتب عليه الثواب

والعقاب؛ لأن علم الله الأزلي السابق لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، فالثواب والعقاب يكون بعد الامتحان والابتلاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

وحينئذٍ قد زال الإشكال ولله الحمد.

وقد قال غلاة القدرية: إن علم الله تعالى بأفعال العباد مستأنف حيث يقولون: الأمر أنف يعني مستأنف، فيقولون: إن الله لا يعلم الشيء، إلا بعد وقوعه، فهؤلاء كفرة بلا شك؛ لإنكارهم ما دل الكتاب والسنة عليه دلالة قطعية، وأجمع عليه المسلمون.

المرتبة الثانية: الكتابة وهي أنواع:

١- **الكتابة العامة**: في اللوح المحفوظ، كتب الله تعالى كل شيء.

٢- **الكتابة العمرية**: وهي أن الجنين في بطن أمه إذا تم له أربعة أشهر بعث الله إليه الملك الموكل بالأرحام، وأمر أن يكتب: أجله ورزقه وعمله وشقي أو سعيد. فهذه كتابة عمرية لأنها مقيدة بالعمر، أي: تكتب مرة واحدة، ولا يعاد كتابتها.

٣- **الكتابة الحولية**: وهي التي تكون ليلة القدر، كما قال الله ﷻ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [الدخان: ٤].

يعني: يبين ويفصل ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وليس أمر من أمر الله إلا وهو حكيم.

وذكر بعضهم: كتابة يومية، واستدل لذلك بقوله ﷻ: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: ٢٩].

ولكن الآية ليست واضحة في هذا المعنى.

وهنا مسألة: هل الكتابة تتغير، أو لا تتغير؟

الجواب: يقول رب العالمين ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد: ٣٩].

أي: اللوح المحفوظ ليس فيه محو ولا كتابة، فما كتب في اللوح المحفوظ فهو كائن ولا تغيير فيه، لكن ما كتب في الصحف التي في أيدي الملائكة فهذا: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾، قال ﷻ: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وفي هذا المقام ينكر على من يقولون: «اللهم إني لا أسألك رد القضاء ولكن أسألك اللطف فيه» فهذا دعاء بدعي باطل، معناه أنه مستغن، أي: افعل ما شئت، ولكن خفف وهذا غلط، فالإنسان يسأل الله ﷻ رفع البلاء نهائيًا فيقول مثلًا: اللهم عافني، اللهم ارزقني، وما أشبه ذلك.

وإذا كان النبي ﷺ قال: «**لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت**»، فقولك: «لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه» أشد.

واعلم أن الدعاء قد يرد القضاء، كما جاء في الحديث: «**لا يرد القدر إلا الدعاء**»، وكم من إنسان افتقر غاية الافتقار حتى كاد يهلك، فإذا دعا أجاب الله دعاءه، وكم من إنسان مرض حتى أيس من الحياة؛ فيدعو فيستجيب الله دعاءه.

قال الله تعالى: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنبياء: ٨٣].

فذكر حاله يريد أن الله يكشف عنه الضر، قال الله: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤].

المرتبة الثالثة: المشيئة:

ومعناها: أن تؤمن بأن كل كائن وجودًا أو عدمًا فهو بمشيئة الله، كالمطر، والجفاف، ونبات الأرض، والإحياء، والإماتة، وهذا لا إشكال فيه، وهو مشيئة الله ﷻ لفعله، وكذلك ما كان من فعل المخلوق فهو أيضًا بمشيئة الله، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقال الله ﷻ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأجمع المسلمون على هذه الكلمة: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن».

ففعل العبد بمشيئة الله. ويرد إشكال وهو إذا كان فعل العبد بمشيئة الله صار الإنسان مجبرا على العمل؛ لأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فيؤدي هذا الاعتقاد إلى مذهب الجبرية، وهو مذهب الجهمية.

والجهمية: لهم ثلاث جيمات كلها فساد:

الجهم: وهذا يتعلق بالصفات.

والجبر: يتعلق بالقدر.

الإرجاء: يتعلق بالإيمان؛ ثلاث جيمات كلها لا خير فيها.

ولهذا قول القائل: إذا كان كل شيء بمشيئة الله وبكتابة الله، فنحن مجبرون على أعمالنا؛ قول لا يخفى ما فيه من الفساد؛ لأنه إذا كان الإنسان مجبرًا وفعل الفعل ثم عذب عليه، ولهذا لو حدث من بشر لصاح الناس به، فكيف بالخالق ﷻ؟

ولذلك يعتبر هذا القول من أبطل الأقوال، ونحن نشعر بأننا لا نُجبر على

الفعل ولا على الترك، وأننا نفعل ذلك باختيارنا التام.

وبهذا التقرير يبطل هذا الاستفهام الحادث المحدث، وهو هل الإنسان مسير أو مخير؟

وهذا سؤال غير وارد، وعلى من يسأل هذا السؤال أن يسأل نفسه: هل أجبره أحد على أن يسأل هذا السؤال؟ وكل يعرف أن الإنسان مخير لا أحد يجبره، فعندما أحضر من بيتي إلى المسجد، هل أشعر بأن أحدًا أجبرني؟ لا، وكذا عندما أتأخر باختياري لا أشعر بأن أحدًا أجبرني، فالإنسان مخير لا شك، لكن ما يفعله الإنسان نعلم أنه مكتوب من قبل؛ ولهذا نستدل على كتابة الله ﷻ لأفعالنا وإرادته لها وخلقه لها بعد وقوعها، أما قبل الوقوع فلا ندري؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤١]، فإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة للمشيئة: أن الله تعالى يشاء كل شيء، لكن لا يجبر العباد، بل العباد مختارون فلا ظلم حينئذٍ، ولهذا إذا وقع فعل العبد من غير اختيار رفع عنه الإثم، إن كان جاهلًا أو مكرهًا أو ناسيًا، فإنه يرفع عنه الإثم؛ لأنه لم يختره.

ولهذا لما قال النبي ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار**»، قالوا: يا رسول الله أفلا ندع العمل ونتكل على ما كتب، قال: «**لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة** -اللهم اجعلنا منهم- **فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**» ثم قرأ النبي ﷺ مستدلًا ومقررا لما قال قول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥-١٠]؛ إذًا نعمل.

الرزق مكتوب ومراد لله، ومع ذلك الإنسان يسعى للرزق.

وكذا الولد مكتوب؛ ومع ذلك فالإنسان يسعى لهذا ويطلب الأولاد بالنكاح، ولا يقول: سأنام على الفراش وإن كان الله مقدرا لي الولد سيأتي به، فلو قال أحد هذا الكلام لقالوا: إنه مجنون.

كذلك العمل الصالح: اعمل عملًا صالحًا من أجل أن تدخل الجنة، ولا أحد يمنعك من الطاعة، ولا أحد يكرهك على المعصية.

وقد احتج المشركون بالقدر على شركهم، كما قال الله عنهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

والجواب: قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فلم تقبل منهم هذه الحجة؛ لأن الله تعالى جعل ذلك تكذيبًا وجعل له عقوبة: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾.

فإن قال قائل: إن لدينا حديثًا أقر فيه النبي ﷺ الاحتجاج بالقدر، وهو أن آدم وموسى تحاجا - أي تخاصمأ- فقال موسى لآدم: «**أنت أبونا خيبتنا، أخرجتنا ونفسك من الجنة**» - لأن خروج آدم من الجنة من أجل أنه أكل من الشجرة التي نهي عن الأكل منها - فقال له آدم: «**أتلومني على شيء قد كتبه الله علي قبل أن يخلقني**»، قال النبي ﷺ: «**حج آدم موسى مرتين أو ثلاثًا**»، وفي لفظ: «**فحجه آدم**» يعني: غلبه في الحجة.

هذا يتمسك به من يحتج بالقدر على فعل المعاصي.

ولكن كيف المخرج من هذا الحديث الذي في الصحيحين؟

أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بجواب، وأجاب تلميذه ابن القيم رحمه الله بجواب آخر.

جواب شيخ الإسلام قال: «إن آدم عليه الصلاة والسلام فعل الذنب، وصار ذنبه سببًا لخروجه من الجنة، لكنه تاب من الذنب، وبعد توبته اجتباه الله وتاب عليه وهداه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن المحال أن موسى عليه الصلاة والسلام - وهو أحد أولي العزم من الرسل- يلوم أباه على شيء تاب منه ثم اجتباه الله بعده وتاب عليه وهداه، وإنما اللوم على المصيبة التي حصلت بفعله، وهي إخراج الناس ونفسه من الجنة، فإن سبب هذا الإخراج هو معصية آدم، على أن آدم عليه الصلاة والسلام لاشك أنه لم يفعل هذا؛ ليخرج من الجنة حتى يلام، فكيف يلومه موسى؟!

وهذا وجه ظاهر في أن موسى عليه السلام لم يرد لوم آدم على فعل المعصية، إنما على المصيبة التي هي من قدر الله وحينئذٍ يتبين أنه لا حجة في الحديث لمن يستدل على فعل المعاصي.

إذا احتج على المصيبة وهي الإخراج من الجنة، ولهذا قال: أخرجتنا ونفسك من الجنة، ولم يقل: عصيت ربك، فهنا كلام موسى مع أبيه آدم على المصيبة التي حصلت، وهي الإخراج من الجنة، وإن كان السبب هو فعل آدم. وقال رحمه الله: اللوم على المصائب وعلى المعائب إن استمر الإنسان فيها».

أما تلميذه ابن القيم رحمه الله فأجاب بجواب آخر قال: «إن اللوم على فعل المعصية بعد التوبة منها غلط، وإن احتجاج الإنسان بالقدر بعد التوبة من المعصية صحيح. فلو أن إنسانًا شرب الخمر، فجعلت تلومه وهو قد تاب توبة صحيحة، وقال: هذا أمر مقدر علي وإلا لست من أهل شرب الخمر، وتجد عنده من الحزن والندم على المعصية، فهذا يقول ابن القيم: لا بأس به».

وأما الاحتجاج بالقدر الممنوع فهو: أن يحتج بالقدر ليستمر على معصيته،

كما فعل المشركون، أما إنسان يحتج بالقدر لدفع اللوم عنه مع أن اللوم قد اندفع بتوبته فهذا لا بأس به.

وهذا الجواب جواب واضح يتصوره الإنسان بقرب، وإن كان كلام شيخ الإسلام رحمه الله أسد وأصوب، لكن لا مانع بأن يجاب بما أجاب به العلامة ابن القيم.

وقال ابن القيم: «نظير هذا أن النبي ﷺ حين طرق ابنته فاطمة وابن عمه عليًا رضي الله عنهما ليلًا فوجدهما نائمين، فقال: ألا تصليان؟ فكأنه عاب عليهما، أي: لماذا لم تقوما لصلاة التهجد فقال علي رضي الله عنه: يا رسول الله إن أنفسنا بيد الله عز وجل فإذا شاء أن يبعثنا؛ بعثنا، فخرج النبي ﷺ وهو يضرب على فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]؛ لأن عليًا رضي الله عنه دافع عن نفسه بأمر انتهى وانقضى.

ولو أن إنسانًا فعل معصية، وأردنا أن نقيم عليه العقوبة حدًا أو تعزيرًا وقال: أنا مكتوب علي هذا. ولنفرض أنه زنا وقلنا: اجلدوه مائة جلدة وغربوه عامًا عن البلد، فقال: مهلًا، هذا شيء مكتوب علي، أتنكرون هذا؟ فسنقول: لا ننكره، فيقول: لا لوم علي، فنقول: ونحن سنجلدك، ونقول هذا مكتوب علينا.

وذكر أن سارقًا رفع إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر بقطع يده، فقال: مهلًا يا أمير المؤمنين، والله ما سرقت إلا بقدر الله، وهذا جواب صحيح، فقال عمر: ونحن لا نقطعك إلا بقدر الله، فغلبه عمر رضي الله عنه، بل نقول: إننا نقطع يده بقدر الله وشرع الله، فالسارق سرق بقدر الله، لكن لم يسرق بشرع الله، ونحن نقطع يده بقدر الله وشرع الله، ولكن عمر رضي الله عنه سكت عن مسألة

الشرع من أجل أن يقابل هذا المحتج بمثل حجته.

فتبين الآن أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي باطل، والاحتجاج بالقدر على فوات المطلوب باطل أيضًا؛ ولذلك نرى الناس الآن يتسابقون إلى الوظائف باختيارهم ولا يفوتونها، ولو أن الإنسان تقاعس ولم يتقدم؛ لامه الناس على هذا، مما يدل دلالة واضحة على أن الإنسان له إرادة وله اختيار.

فبطل بذلك احتجاج العاصي بقدر الله على معاصي الله، ونقول له: أنت قدرت الآن أن الله قد كتب عليك المعصية فعصيت، فلماذا لم تقدر أن الله كتب لك الطاعة وأطعت؟ لأن القدر سر مكتوم لا يعلمه إلا الله، ولا نعلم ماذا قضى الله وقدر إلا بعد الوقوع، فإذا كنت أقدمت على المعصية فلماذا لم تقدم على الطاعة؟ وتقول إنها بقضاء الله وقدره.

والأمر والحمد لله واضح، ولولا ما أثير حول القضاء والقدر لكان لا حاجة إلى البحث فيه؛ لأنه واضح جدًا، وأنه لا حجة بالقدر على المعاصي ولا على ترك الواجبات.

المرتبة الرابعة: الخلق:

فكل ما في الكون فهو مخلوق لله ﷻ، بالنسبة لما يحدثه الله تعالى من فعله، كالمطر وإنبات الأرض وما أشبه ذلك، فهو مخلوق لله تعالى لا شك.

لكن بالنسبة لفعل العبد، هل هو مخلوق لله أم لا؟

الجواب: نعم مخلوق لله، فحركات الإنسان وسكناته كلها مخلوقة لله، ووجه ذلك:

أولًا: أن الله ﷻ خلق الإنسان وأعطاه إرادة وقدرة بهما يفعل، فسبب إيجاد العبد لما يوجده الإرادة الجازمة والقدرة التامة، وهاتان الصفتان

مخلوقتان لله، وخالق السبب خالق للمسبب.

ثانيًا: أن الإنسان إنسان بجسمه ووصفه، فكما أنه مخلوق لله بجسمه فهو مخلوق له بوصفه، ففعله مخلوق لله ﷻ، كما أن الطول والقصر والبياض والسواد والسمن والنحافة كلها مخلوقة لله، فكذلك أيضًا أفعال الإنسان مخلوقة لله؛ لأنها صفة من أوصافه، وخالق الأصل خالق للصفة.

ويدل لهذا قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٥- ٩٦]. تحتمل معنيين:

المعنى الأول: أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية والمعنى: خلقكم وخلق عملكم، وهذا نص في أن عمل الإنسان مخلوق لله تعالى.

والمعنى الثاني: أن تكون ﴿مَا﴾ اسمًا موصولًا، ويكون المعنى: خلقكم وخلق الذي تعملونه، وعلى هذا المعنى يمكن أن نقول: إن الآية دليل على خلق أفعال العباد على هذا التقدير؛ لأنه إذا كان المعمول مخلوقًا لله، لزم أن يكون عمل الإنسان مخلوقًا؛ لأن المعمول كان بعمل الإنسان، فالإنسان هو الذي باشر العمل في المعمول، فإذا كان المعمول مخلوقًا لله، وهو فعل العبد، لزم أن يكون فعل العبد مخلوقًا فيكون في الآية دليل على خلق أفعال العباد على كلا الاحتمالين.

ومن فوائد هذا الحديث:

١٩- أن القدر ليس فيه شر، وإنما الشر في المقدور، وتوضيح ذلك بأن القدر بالنسبة لفعل الله كله خير، ويدل لهذا: قول النبي ﷺ: «**والشر ليس إليك**» أي: لا ينسب إليك، فنفس قضاء الله تعالى ليس فيه شر أبدًا، لأنه صادر عن رحمة وحكمة؛ لأن الشر المحض لا يقع إلا من الشرير، والله تعالى خير وأبقى.

إذًا كيف نوجه وتؤمن بالقدر خيره وشره؟

الجواب: أن نقول: المفعولات والمخلوقات هي التي فيها الخير والشر، أما أصل فعل الله تعالى، وهو القدر فلا شر فيه، مثال ذلك: قول الله ﷻ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]. هذا بيان سبب فساد الأرض، وأما الحكمة فقال: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]. إذن هذه مصائب من جدب في الأرض ومرض أو فقر، ولكن مآلها إلى خير، فصار الشر لا يضاف إلى الرب، لكن يضاف إلى المفعولات والمخلوقات مع أنها شر من وجه وخير من وجه آخر، فتكون شرًا بالنظر إلى ما يحصل منها من الأذية، ولكنها خير بما يحصل منها من العاقبة الحميدة ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

ومن الحكمة أن يكون في المخلوق خير وشر؛ لأنه لولا الشر ما عرف الخير، كما قيل: «وبضدها تتبين الأشياء»، فلو كان الناس كلهم على خير ما عرفنا الشر، ولو كانوا كلهم على شر ما عرفنا الخير، كما أنه لا يعرف الجمال إلا بوجود القبيح، فلو كانت الأشياء كلها جمالًا ما عرفنا القبيح.

إذًا إيجاد الشر لنعرف به الخير، لكن كون الله تعالى يوجد هذا الشر ليس شرًا، فهنا فرق بين الفعل والمفعول، ففعل الله الذي هو تقديره لا شر فيه، ومفعوله الذي هو مقدره ينقسم إلى خير وشر، وهذا الشر الموجود في المخلوق لحكمة عظيمة.

فإذا قال قائل: لماذا قدر الله الشر؟

فالجواب:

أولًا: ليعرف به الخير.

ثانيًا: من أجل أن يلجأ الناس إلى الله ﷻ.

ثالثًا: من أجل أن يتوبوا إلى الله.

فكم من إنسان لا يحمله على الورد ليلًا أو نهارًا إلا مخافة شرور الخلق، فتجده يحافظ على الأوراد لتحفظه من الشرور، فهذه الشرور في المخلوقات لتحمل الإنسان على الأذكار والأوراد وما أشبهها، فهي خير.

ولنضرب مثلًا في رجل له ابن مشفق عليه تمامًا، وأصيب الابن بمرض وكان من المقرر أن يكوى هذا الابن بالنار، ولا شك أن النار مؤلمة للابن، لكن الأب يكويه لما يرجو من المصلحة بهذا الكي، مع أن الكي في نفسه شر، لكن نتيجته خير.

وإذا علمت أن فعل الله ﷻ الذي هو فعله كله خير؛ اطمأننت إلى مقدور الله ﷻ واستسلمت تمامًا، وكنت كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]. قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله؛ فيرضى ويسلم.

والإنسان إذا رضي بالقدر حقًا استراح من الحزن والهم، بدليل قول الرسول ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، فإن - لو - تفتح عمل الشيطان - فأمر النبي ﷺ بالحرص على ما ينفع- ثم إذا اختلفت الأمور فقل: هذا قدر الله وما شاء فعل**».

وليس المراد بقول النبي ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف**» قوي العضلات، بل المراد: المؤمن القوي في إيمانه لا في

جسمه، فكم من إنسان قوي الجسم، لكن لا خير فيه، وبالعكس. وبهذه المناسبة لو كتبت هذه الجملة «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف**» على لوحة كبيرة فوق ملعب رياضي، على أن المراد بالمؤمن القوي قوي العضلات فإن هذا لا يجوز.

فالمهم أن الشر لا ينسب إلى الله تعالى؛ لأن النبي ﷺ قال: «**والشر ليس إليك**» وإنما ينسب الشر إلى المخلوقات، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١- ٢]. فالشر ينسب إلى المخلوقات.

وهنا مسألة: هل في تقدير إيجاد المخلوقات الشريرة حكمة؟

والجواب: نعم، حكمة عظيمة، ولولا هذه المخلوقات الشريرة ما عرفنا قدر المخلوقات الخيرة، فالذئب مثلًا صغير الجسم بالنسبة للبعير، ومع ذلك الذئب يأكل الإنسان كما قال الله تعالى في سورة يوسف على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، ومعلوم أن البعير لا يأكل الإنسان، بل إن البعير القوي الكبير الجسم ينقاد للصبي الصغير، قال الله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ۝٧١ وَذَلَّلْنَـٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ۝٧٢﴾ [يس: ٧١- ٧٢]. فتأمل الحكمة البالغة أن الله تعالى خلق الإبل، وهي أجسام كبيرة، وأمرنا الله تعالى أن نتدبر حيث قال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ [الغاشية: ١٧].

وخلق الذئاب وأشباهها مما يؤذي بني آدم؛ حتى يعلم الناس بذلك قدرة الله ﷻ، وأن الأمور كلها بيده[١].

---

(١) «شرح الأربعين» (ص/ ٨٢: ٩٠)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ٧٥: ١٢٠).



القدرية

القدرية: هم الذين يقولون بنفي القدر عن أفعال العبد، وأن العبد إرادة وقدرة مستقلين عن إرادة الله وقدرته، وأول من أظهر القول به معبد الجهني في أواخر عصر الصحابة، تلقاه عن رجل مجوسي في البصرة.

وهما فرقتان: غلاة وغير غلاة، فالغلاة: ينكرون علم الله وإرادته وقدرته وخلقه لأفعال العبد وهؤلاء انقرضوا أو كادوا، وغير الغلاة: يؤمنون بأن الله عالم بأفعال العباد، لكن ينكرون وقوعها بإرادة الله وقدرته وخلقه، وهو الذي استقر عليه مذهبهم(١).



القديم

القديم: القديم عند المتلكمين ما ليس له أول، يعني الموجود في الأزل، وليس القديم عندهم هو القديم في اللغة؛ لأن القديم في اللغة هو ما تقدم على غيره، وإن كان حادثًا غير أزلي، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩].

والعرجون: هو ما يكون فيه تمر النخل يعني القنو، القنو القديم ينحني ويتقوس لكنه غير أزلي؛ لأنه حادث بعد أن لم يكن.

---

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٨).

وعلى هذا يقول المؤلف: إن القرآن كلام الله القديم يعني الأزلي، أي: أن القرآن قديم بقدم الله ﷻ، فهو أزلي؛ أي لم يزل هذا القرآن على زعمه موجودًا من قبل خلق السموات، بل من قبل كل شيء.

ولا شك أن هذا القول باطل لان القرآن يتكلم الله به حين إنزاله، والدليل على هذا أن الله ﷻ يتحدث عن أشياء وقعت في عهد الرسول ﷺ بصيغة الماضي، وهذا يدل على أن كلامه بها كان بعد وقوعها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١٢١﴾ [آل عمران: ١٢١]. غدوت ماضي، إذًا هذا القول قاله الله بعد غدو الرسول ﷺ.

وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، فقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ولا يمكن أن يخبر الله عن شيء أنه سمعه وهو لم يقع، فقوله، قد سمع، يدل على أن هذا الكلام كان بعد وقوع الحادثة، وهذا هو الحق، أن الله تكلم بالقرآن حديثًا، كما قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢].

والقول بأن المراد مُحدث: أي محدث إنزاله خطأ، بل هو محدث هذا الذكر؛ لأن الله يتكلم متى شاء ما شاء.

وعلى هذا فنقول: لو أن المؤلف - عفا الله عنه - قال: بدل قوله «قديم»، لو قال: كلامه ﷻ عظيم؛ لكان أنسب وأبعد عن الخطأ، ويكون قوله: «أعيى الورى بالنص»، مبنيًا على عظمه، أي: لعظمه أعيى الورى وأعجزهم؛ فصار كلام المؤلف رحمه الله بالقرآن قديم كلام خطأ، والصواب أن الله يتكلم بالقرآن حين إنزاله، بقي النظر في كلام الله من حيث هو لا في القرآن نفسه، هل كلام الله من حيث هو قديم.

الجواب: لا، ليس بقديم، لكن وصف الله تعالى بالكلام هذا أزلي، أعني: أنه وصف أزلي؛ فالله سبحانه وتعالى لم يزل متكلمًا كما قال ابن القيم رحمه الله في النونية:

والله ربي لم يزل متكلما . . . .

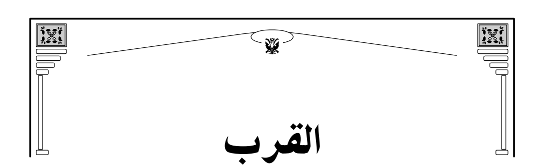
فالله لم يزل متكلمًا، وكلامه سبحانه وتعالى أزلي من حيث النوع، أما من حيث الآحاد فإنه متعلق بمشيئته وليس أوليًا.

والفرق بينهما ظاهر، فالله لم يزل متكلمًا، لكن آحاد كلامه ليست أزلية، ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: ٨٢].

والمراد: الله متجدد؛ يريد مثلًا أن ينزل المطر فينزل، ويريد أن تنبت الأرض فتنبت، إذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون. إذًا فالقول يحدث بعد الإرادة، فتكون آحاد الكلام حادثة وليست أزلية، لكن الأصل في الكلام أنه أزلي، فان الله تعالى لم يزل متكلمًا ولا يزال متكلمًا أيضًا، كلامه لا ينفد، قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٧﴾ [لقمان: ٢٧][١].

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢١٤: ٢١٦).



القرب

اعلم أن من العلماء من قسم قرب الله تعالى إلى قسمين: كالمعية، وقال: القرب الذي مقتضاه الإحاطة قرب عام، والقرب الذي مقتضاه الإجابة والإثابة قرب خاص.

ومنهم من يقول: إن القرب خاص فقط؛ مقتضٍ لإجابة الداعي وإثابة العابد، ولا ينقسم.

ويستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وبقول النبي ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»، وأنه لا يمكن أن يكون الله تعالى قريبا من الفجرة الكفرة.

وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى.

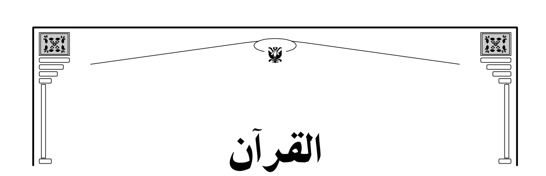
ولكن أورد على هذا القول قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]، فالمراد بـ«الإنسان»: كل إنسان، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾﴾ إلى أن قال: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق: ٢٢- ٢٤]، فهو شامل.

وأورد عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٣- ٨٥]، ثم قسم هؤلاء الذين بلغت أرواحهم الحلقوم إلى ثلاثة أقسام، ومنهم الكافر.

وأجيب عن ذلك بأن قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، يعني بملائكتنا، واستدل لذلك بقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ﴾ [ق: ١٧]؛ فإن ﴿إِذْ﴾ ظرف متعلق بـ«أقرب»؛ يعني: ونحن أقرب إليه حين يتلقى المتلقيان، وهذا يدل على أن المراد بقربه تعالى قرب ملائكته.

وكذلك قوله في المحتضر: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ المراد: قرب الملائكة، ولهذا قال: ﴿وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، وهذا يدل على أن هذا القريب موجود عندنا، لكن لا نبصره، وهذا يمتنع غاية الامتناع أن يكون المراد به الله ﷻ؛ لأن الله في السماء.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام؛ فهو عندي أقرب، ولكنه ليس في القرب بذاك[١].



القرآن

القرآن في الشرع: كلام الله تعالى المنزل على رسوله وخاتم أنبيائه محمد ﷺ، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإنسان: ٢٣]. وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢].

وقد حمى الله تعالى هذا القرآن العظيم عن التغيير والزيادة والنقص

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٩٠: ٩٢).

والتبديل، حيث تكفل ﷻ بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩][١].

* **القرآن**: هو كلام الله ﷻ الذي نزل به جبريل الأمين القوي على قلب النبي ﷺ من عند الله تعالى، لا تبديل فيه ولا تغيير؛ ولهذا وصف الله تعالى جبريل الذي هو رسول الله إلى محمد ﷺ بأنه قوي أمين كما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾ [التكوير: ١٩-٢١]؛ ليتبين أنه عليه السلام أمين على القرآن، قوي على حفظه وعدم التلاعب به.

هذا القرآن كلام الله ﷻ، تكلم به حقيقة، وسمعه جبريل عليه السلام، ونزل به على قلب النبي ﷺ.

هذا القرآن الكريم هو كلام الله لفظه ومعناه، فالأمر والنهي والخبر والاستخبار والقصص كلها كلام الله ﷻ.

وقد ذكره الله تعالى بعد أن أقسم قسمًا عظيمًا فقال: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة: ٧٥- ٧٦]، ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ بمعنى: اعلموا، كما أقول لك: إن هذا لو تدري شيء كبير: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٧]، أكد الله ﷻ ذلك بالقسم بـ«إن» و«اللام»، ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾ [الواقعة: ٧٨]، وهو اللوح المحفوظ، ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ۝٧٩﴾ [الواقعة: ٧٩]، أي: لا يمس هذا الكتاب المكنون إلا المطهرون وهم الملائكة، فالضمير لا يعود على القرآن أو المصحف.

وكونه في كتاب مكنون هل معناه أن القرآن كله كتب في لوح محفوظ؟ أو أن المكتوب في اللوح المحفوظ ذكر القرآن، وأنه سينزل وسيكون كذا وكذا؟

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٨).

الجواب: **الأول**: لكن يبقى النظر كيف يكتب قبل أن تخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وفيه العبارات الدالة على الماضي مثل قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١]، ومثل قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]، وهو حين كتابته قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة لم يسمع قولها؛ لأن المجادلة لم تخلق أصلًا حتى تسمع مجادلتها؟

فالجواب: أن الله قد علم ذلك وكتبه في اللوح المحفوظ، كما أنه علم المقادير وكتبها في اللوح المحفوظ، وعند تقديرها يتكلم الله ﷻ بقوله كن فيكون، هكذا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ وهو مما تطمئن له النفس.

وكنت من قبل أقول: إن الذي في اللوح المحفوظ ذكر القرآن لا القرآن، بناء على أنه يرد بلفظ الماضي قبل الوقوع، وأن هذا كقوله تعالى عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾﴾ [الشعراء: ١٩٦]، والذي في زبر الأولين ليس القرآن، بل ذكر القرآن والتنويه عنه، ولكن بعد أن اطلعت على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - جزاه الله خيرًا - انشرح صدري إلى أنه مكتوب في اللوح المحفوظ، ولا مانع من ذلك، ولكن الله تعالى عند إنزاله إلى محمد ﷺ يتكلم به، ويلقيه إلى جبريل.

هذا قول السلف وأهل السنة في القرآن، أما أهل البدع فحرفوا وبدلوا وغيروا فقالوا: هذا القرآن ليس كلام الله، ولكنه عبارة عن كلام الله؛ لأن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، وأما الصوت والحروف فإنها ليست كلام الله، بل هي عبارة عن كلام الله. وعلى هذا يكون هذا القرآن الذي بأيدينا مخلوق، خلقه الله؛ ليعبر عما في نفسه، وهذا قول الأشاعرة.

وقال المعتزلة: كلام الله ﷻ ليس المعنى القائم بنفسه، لكن كلام الله مخلوق كسائر المخلوقات، يخلق الله كلامًا ويضيفه إليه إضافة تشريف كما أضاف إلى نفسه الناقة، وكما أضاف إلى نفسه المساجد، وكما أضاف إلى نفسه البيت.

والفرق بين قول الأشاعرة وقول المعتزلة:

قال المحققون إنه لا فرق، بل المعتزلة خير من الأشاعرة في هذا.

فالمعتزلة يقولون: هذا القرآن الذي بين أيدينا كلام الله.

والأشاعرة يقولون: عبارة عن كلام الله، وليس كلام الله.

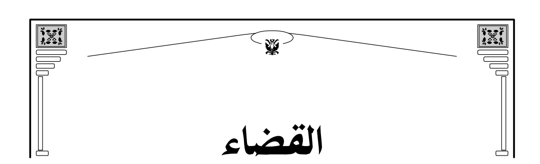
وقد اتفق الجميع على أن ما بين دفتي المصحف مخلوق، لكن المعتزلة قالوا: هذا كلام الله خلقه، كما خلق السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم، وأضافها الله إلى نفسه إضافة تشريف، كما أضاف المساجد إليه، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، وكما أضاف الكعبة إليه، فقال: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وكما أضاف الناقة إليه، فقال: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقال الأشاعرة: كلام الله هو المعنى القائم بنفسه وخلق أصواتًا سمعها جبريل عبارة عما في نفسه، وعلى هذا فالقرآن على مذهب الأشاعرة مخلوق، لكن قالوا: إنه عبارة عن كلام الله، أما نحن فنقول: هذا القرآن كلام الله غير مخلوق، ونقول: ليس كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، المعنى القائم بنفسه علم وليس بكلام حتى يتكلم به الله ﷻ.

إذًا هذا القرآن - الذي نسأل الله أن يجعله حجة لنا - كلام الله حقًا، تكلم به حقًا، وسمعه جبريل حقًا، ونزل به على قلب النبي ﷺ حقًا، فوعاه النبي ﷺ حتى إنه كان يتعجل أن يتابع جبريل؛ لئلا يفوته شيء فقال الله ﷻ له: ﴿لَا تُحَرِّكْ

بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٦- ١٧]، حيث التزم الله تعالى بجمعه وقرآنه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ [القيامة: ١٨]، أي: قرأه جبريل، وأضاف قراءة جبريل إلى نفسه ﷻ؛ لأن جبريل رسوله إلى محمد ﷺ، فأضاف فعل جبريل إلى نفسه؛ لأنه هو الذي أرسله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٩].

التزام من الله ﷻ أوجبه على نفسه أن يجمع القرآن، وأن يقرأه جبريل على محمد ﷺ، وأن يبينه.

هذا القرآن الكريم له فضائل عظيمة، وممن كتب في فضائله ابن كثير رحمه الله رسالة سماها «فضائل القرآن»، وهي مفيدة[1].



القضاء

القضاء يطلق على معنيين:

أحدهما: حكم الله تعالى الذي هو قضاؤه ووصفه، فهذا يجب الرضا به بكل حال، سواء كان قضاء دينيًا أم قضاء كونيًا؛ لأنه حكم الله تعالى، ومن تمام الرضا بربوبيته.

فمثال القضاء الديني: قضاؤه بالوجوب والتحريم والحل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

ومثال القضاء الكوني: قضاؤه بالرخاء والشدة والغنى والفقر والصلاح والفساد والحياة والموت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤]،

(١) «شرح الأربعين» (ص/ ٢٢٨: ٢٥٥)، و«فتاوى العقيدة» (١/ ٣٠٣، ٣٠٩).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤﴾ [الإسراء: ٤].

المعنى الثاني: المقضي، وهو نوعان:

الأول: المقضي شرعًا، فيجب الرضا به وقبوله، فيفعل المأمور به، ويترك المنهي عنه، ويتمتع بالحلال.

والنوع الثاني: المقضي كونًا.

فإن كان من فعل الله، كالفقر والمرض والجدب والهلاك ونحو ذلك، فقد تقدم أن الرضا به سنة، لا واجب، على القول الصحيح.

- وإن كان من فعل العبد، جرت فيه الأحكام الخمسة، فالرضا بالواجب، وبالمندوب مندوب، وبالمباح مباح، وبالمكروه مكروه، وبالحرام حرام[(١)].

* المقضي شرعًا يجب الرضا به، فإن كان حكمًا شرعيًا؛ وجب الرضا به فيجب علينا أن نرضى بوجوب الصلاة، ونرضى تحريم الزنا وجوبًا إذا كان كونيًا فإما أن يكون ملائمًا للنفس، أو مؤلمًا للنفس، إن كان مؤلمًا فالرضا به طبيعي فطري، وإن كان مؤلمًا فالناس فيه على أربعة مراتب:

١- ساخط.

٢- وصابر.

٣- وراض.

٤- وشاكر.

وإذا كان المقضي شرعًا فهو باعتبار فعل العبد مرضي به إذا كان طاعة،

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٣٥١، ٣٥٢).

ومسخوط إن كان معصية، فهذا أيضًا يضاف إلى المقتضى كونًا، يعني: ما قضاه الله كونًا من الأمور الشرعية ليس باعتبار فعله وتشريعه، باعتبار وقوعه من العبد، نقول: إذا كان طاعة فهو مرضي، وإذا كان معصية فهو مسخوط، يجب السخط به، ولهذا يجب علينا أن ننكر على العاصي، فإذا قال: هذا قضاء الله وقدره؛ قلنا: نعم، نحن نرضى بقضاء الله وقدره، نرضى بأن الله قدره عليك، هذا من باب إثبات فعل الله، لكن باعتبار فعلك لا نرضى به، فصار الآن المقضي إن كان شرعًا باعتبار فعل الله، فالرضا به واجب، مثاله: الرضا بوجوب الصلاة وبتحريم الزنا مثلًا، وإذا كان كونيًا يعني قضاء الله كونًا، فإما أن يكون ملائمًا للنفس أو مؤلمًا له، إن كان ملائمًا للنفس مثل: الصحة والرزق والولد والزوجة وما أشبه ذلك، فهذا الرضا به فطري، لا يحتاج أن نقول: واجب أو غير واجب، إذا كان مؤلمًا فالناس فيه على أربعة مراتب، والواجب فيه الصبر، الواجب فيه من هذه المراتب الصبر، وإذا كان أمرًا شرعيًا باعتبار وقوعه من العبد ففيه التفصيل الذي قلت، ولنا أن نقول: نجعل الأمر الشرعي ينظر فيه من وجهين:

الوجه الأول: باعتباره واقعًا من الله.

الوجه الثاني: باعتباره واقعًا من العبد.

لنجعل الكوني لوحده، الشرعي لوحده؛ فنقول: الرضا بالأمر الشرعي من حيث وقوعه من الله واجب بلا تفصيل، ومن حيث وقوعه من العبد إن كان طاعة وجب الرضا به، وإن كان معصية وجب سخطه، وبهذا إذًا نقسم هذا إلى قسمين:

باعتباره واقعًا من العبد، فهذا يجب الرضا، وقعًا من العبد، إن كان طاعة

وجب الرضا به، وإن كان معصية وجب سخطه[١].



القنوت

القنوت يطلق على معنيين:

١- معنى عام.

٢- معنى خاص.

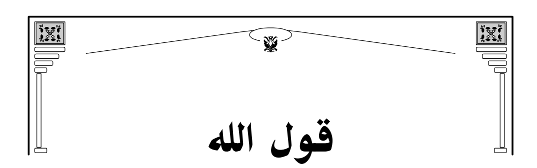
المعنى الخاص: هو قنوت العبادة، والطاعة، كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾ [الزمر: ٩]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [آل عمران: ٤٣].

والمعنى العام: هو قنوت الذل العام؛ وهذا شامل لكل من في السموات والأرض، كما في هذه الآية: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]؛ حتى الكفار بهذا المعنى قانتون لله ﷻ؛ لا يخرجون عن حكمه الكوني[٢].

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٦٩، ٣٧٠).

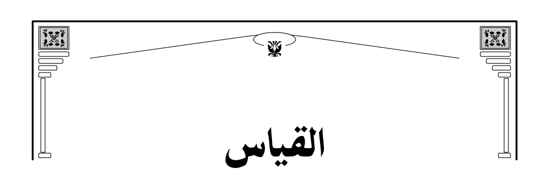
(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٩، ٢٠).



قول الله

قول الله تعالى يكون شرعيًا، ويكون قدريًا:

ومنها: أن قول الله تعالى يكون شرعيًا، ويكون قدريًا؛ فقوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا﴾ [البقرة: ٣٥] هذا شرعي؛ وقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] الظاهر أنه كوني؛ لأنه ﷻ يعلم أنه لو عاد الأمر إليهما لما هبطا؛ ويحتمل أن يكون قولًا شرعيًا؛ لكن الأقرب عندي أنه قول كوني. والله أعلم[١].



القياس

القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قياس شمول، وقياس تمثيل، وقياس أولوية، وهو ﷻ لا يقاس بخلقه قياس تمثيل ولا قياس شمول:

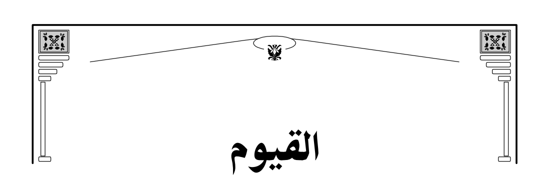
١- **قياس الشمول**: هو ما يعرف بالعام الشامل لجميع أفراده، بحيث يكون كل فرد منه داخلًا في مسمى ذلك اللفظ ومعناه، فمثلًا: إذا قلنا: الحياة، فإنه لا تقاس حياة الله تعالى بحياة الخلق من أجل أن الكل يشمله اسم «حي».

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ١٣٣).

٢- **وقياس التمثيل**: هو أن يلحق الشيء مثله، فيجعل ما ثبت للخالق مثل ما ثبت للمخلوق.

٣- **وقياس الأولوية**: هو أن يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل، وهذا يقول العلماء: إنه مستعمل في حق الله، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، بمعنى كل صفة كمال، فلله تعالى أعلاها، والسمع والعلم والقدرة والحياة والحكمة، وما أشبهها موجودة في المخلوقات، لكن لله أعلاها وأكملها.

ولهذا أحيانًا نستدل بالدلالة العقلية من زاوية القياس بالأولى، فمثلًا: نقول: العلو صفة كمال في المخلوق، فإذا كان صفة كمال في المخلوق، فإذا كان صفة كمال في المخلوق، فهو في الخالق من باب أولى وهذا دائمًا نجده في كلام العلماء(١).



القيوم: معناها القائم بنفسه القائم على غيره يعني معنى القائم بنفسه لا يحتاج لغيره ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، و﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾ [الزمر: ٧]، فهو غني.

وفي الحديث القدسي أنه قال جل وعلا: «**يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري**

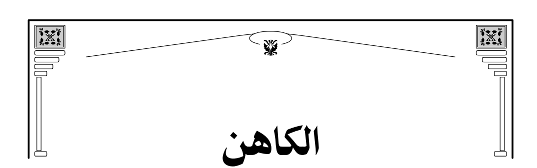
(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٢٩، ١٣٠).

فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»؛ فهو قائم بنفسه لا يحتاج لأحد قائم على غيره كل من سواه، فإن القائم عليه هو الله ﷻ، قال الله تعالى ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، يعني كمن لا يملك شيئا والقائم على كل نفس بما كسبت هو الله ﷻ.

إذًا «القيوم» له معنيان هما:

القائم بنفسه، يعني: لا يحتاج لأحد.

والقائم على غيره، يعني: كل شيء يحتاج إلى الله ﷻ[١].



الكاهن

الكهان: جمع كاهن، والكهنة أيضًا جمع كاهن، وهم قوم يكونون في أحياء العرب يتحاكم الناس إليهم، وتتصل بهم الشياطين، و تخبرهم عما كان في السماء، تسترق السمع من السماء، و تخبر الكاهن به، ثم الكاهن يضيف إلى هذا الخبر ما يضيف من الأخبار الكاذبة، ويخبر الناس، فإذا وقع مما أخبر به شيء؛ اعتقده الناس عالمًا بالغيب، فصاروا يتحاكمون إليهم؛ فهم مرجع للناس في الحكم، ولهذا يسمون الكهنة؛ إذ هم يخبرون عن الأمور في المستقبل، يقولون: سيقع كذا وسيقع كذا، وليس من الكهانة في شيء من يخبر عن أمور تدرك بالحساب؛ فإن الأمور التي تدرك بالحساب ليست من الكهانة في شيء، كما لو أخبر عن كسوف الشمس أو خسوف القمر؛ فهذا ليس من

(١) «شرح رياض الصالحين» (٤/ ٦٨٥، ٦٨٦).

الكهانة؛ لأنه يدرك بالحساب، وكما لو أخبر أن الشمس تغرب في **(٢٠)** من برج الميزان مثلًا في الساعة كذا وكذا؛ فهذا ليس من علم الغيب، وكما يقولون: إنه سيخرج في أول العام أو العام الذي بعده مذنب «هالي»، وهو نجم له ذنب طويل؛ فهذا ليس من الكهانة في شيء؛ لأنه من الأمور التي تدرك بالحساب؛ فكل شيء يدرك بالحساب، فإن الإخبار عنه ولو كانت مستقبلًا لا يعتبر من علم الغيب، ولا من الكهانة.

وهل من الكهانة ما يخبر به الآن من أحوال الطقس في خلال أربع وعشرين ساعة أو ما أشبه ذلك!!

الجواب: **لا**؛ لأنه أيضا يستند إلى أمور حسية، وهي تكيف الجو؛ لأن الجو يتكيف على صفة معينة تعرف بالموازين الدقيقة عندهم؛ فيكون صالحا لأن يمطر، أو لا يمطر، ونظير ذلك في العلم البدائي إذا رأينا تجمع الغيوم والرعد والبرق وثقل السحاب، نقول: يوشك أن ينزل المطر. فالمهم أن ما استند إلى شيء محسوس؛ فليس من علم الغيب، وإن كان بعض العامة يظنون أن هذه الأمور من علم الغيب، ويقولون: إن التصديق بها تصديق بالكهانة.

والشيء الذي يدرك بالحس إنكاره قبيح[(١)].

* ثم اعلم أن الكاهن هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل، وإذا أتاه الإنسان فله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يأتيه يسأله، ولا يصدقه فثبت في «صحيح مسلم»: «**أنه لا تقبل له صلاة أربعين يومًا**».

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٣١، ٥٣٢).

الحالة الثانية: أن يأتيه يسأله ويصدقه؛ فهذا كافر لقوله ﷺ: «**من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**» ووجه كفره أن تصديقه إياه يتضمن تكذيب قول الله جل وعلا: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن الكاهن يخبر عن الغيب في المستقبل فإذا صدقته فمضمونه أنه تكذيب لهذه الآية؛ فيكون ذلك كفرًا؛ ولهذا جاء في الحديث «**من أتى كاهنًا فصدقه** - يعني فسأله فصدقه - **بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد**».

الحال الثالثة: أن يسأله اختبارًا؛ فهذا لا بأس به، وقد سأل النبي ﷺ ابن صياد عما أضمر له فقال له: الدخ يعني: الدخان فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: «**اخسأ فلن تعدو قدرك**».

فإذا سأله ليفضحه ويكشف كذبه وحاله للناس فإن هذا لا بأس به بل إن هذا يكون محمودًا مطلوبًا لما في ذلك من إبطال الباطل[1].



الكبيرة

الكبيرة: في المعنى ضد الصغيرة.

لكن ما هو الميزان؟

قال بعض العلماء رحمهم الله: ما نص الكتاب والسنة على أنه كبيرة فهو كبيرة، وما لم ينص عليه فهو صغيرة، فقوله ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»،

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (٤/ ٨٤، ٨٥)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٨٣: ١٨٥).

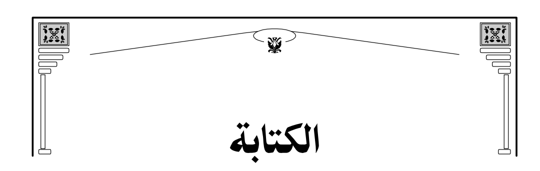
هذا يكون كبيرة، «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر**»، المهم ما نص الشارع على أنه كبيرة يكون كبيرة، وما لا فلا.

وقال بعض العلماء رحمهم الله: ما توعد عليه بلعن أو غضب فهو كبيرة.

وقال آخرون: ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة فهو كبيرة، واختلفوا اختلافًا كبيرًا.

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الكبيرة ما رتبت عليها عقوبة خاصة، وأما ما نهى عنه فقط، ولم يعين له عقوبة خاصة فهو صغيرة، ومع ذلك يقول: إن الكبائر تتفاوت؛ فبعضها أشد من بعض، وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ أقرب إلى الصواب.

فمن فعل الكبيرة ولم يتب منها صار فاسقًا، ومن أصر على الصغيرة -والإصرار ليس فيه إقلاع- صار فاسقًا[1].



الكتابة

كتابة الأعمال كتابة سابقة، وكتابة لاحقة.

والكتابة السابقة كتابة على أن هذا يفعل كذا، وهذه الكتابة لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب؛ لأن المرء لم يكلف بها بعد، وكتابة لاحقة وهي كتابة أنه فعل، فإذا فعل الإنسان حسنة كتبها الله، وإذا فعل سيئة كتبها الله، وهذه الكتابة اللاحقة هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب، وبما قررناه يزول الإشكال عند بعض الناس في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٧٣، ٣٧٤).

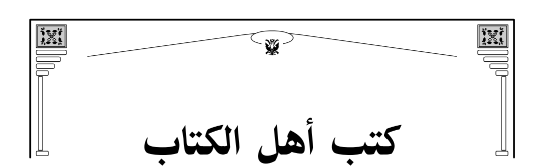
وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد: ٣١]، فإن بعض الناس قد يشكل عليه هذه الآية، كيف يقول ﷻ: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ وهو قد علم؟ فيقال: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ يعني: العلم الذي يترتب عليه الثواب، وأما علم الله السابق فإنه لا يترتب عليه الثواب ولا العقاب.

والكتابة السابقة: معناها أن الله سبحانه وتعالى كتب في اللوح المحفوظ كل شيء، كما جاء في الحديث الصحيح: «**أن الله لما خلق القلم قال له: اكتب. قال: ربي وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة. فجرى في تلك الساعة ما هو كائن إلى يوم القيامة**». فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، نؤمن بهذا، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [**الحج**: ٧٠]، وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [**الأنبياء**: ١٠٥].

أما الكتابة اللاحقة: فهي أن الله سبحانه وتعالى إذا عمل الإنسان عملًا كتبه، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ٩: ١١]، وهذه الكتابة هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب[1].

---

(١) «تفسير سورة القمر» (ص/ ٢٩٥، ٢٩٦)، و«تفسير سورة الحديد» (ص/ ٤٢٤).



كتب أهل الكتاب

إن ما جاء في الكتب السابقة ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ما قصة الله علينا في القران أو قصة علينا رسول الله ﷺ؛ فهذا مقبول صحيح.

والقسم الثاني: ما نقلوه هم، فهذا لا يخلوا من ثلاث حالات:

الأولى: إن يشهد شرعنا بكذبه، فيجب علينا إن نكذبه ونرده.

والثانية: ما شهد شرعنا بصدقه فنصدقه ونقبله؛ لشهادة شرعنا به.

والثالثة: ما ليس هذا ولا هذا، فيجب علينا أن نتوقف؛ لأنهم لا يؤمنون، ويحصل في خبرهم الكذب والتغيير والزيادة والنقص(١).



الكرامة

الكرامة تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بالعلوم والمكاشفات، وقسم آخر يتعلق بالقدرة والتأثيرات.

أما العلوم: فأن يحصل لإنسان من العلوم ما لا يحصل لغيره.

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٥٠)، وانظر: (١/ ٥٠١، ٥٩٠).

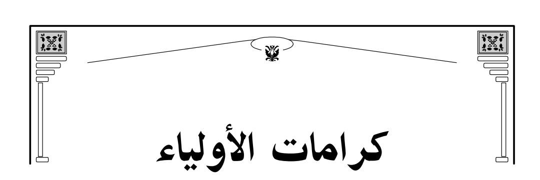
وأما المكاشفات: فأن يظهر له من الأشياء التي يكشف له عنها ما لا يحصل لغيره.

مثال الأول - العلوم -: ما ذكر عن أبي بكر: أن الله أطلعه على ما في بطن زوجته - الحمل - أعلمه الله أنه أنثى.

ومثال الثاني -المكاشفات-: ما حصل لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كان يخطب الناس يوم الجمعة على المنبر، فسمعوه يقول: يا سارية! الجبل! فتعجبوا من هذا الكلام، ثم سألوه عن ذلك؟ فقال: إنه كشف له عن سارية بن زنيم، وهو أحد قواده في العراق، وأنه محصور من عدوه، فوجهه إلى الجبل، وقال له: يا سارية! الجبل! فسمع سارية صوت عمر، وانحاز إلى الجبل، وتحصن به.

هذه من أمور المكاشفات؛ لأنه أمر واقع، لكنه بعيد.

أما القدرة والتأثيرات: فمثل ما وقع لمريم من هزها لجذع النخل وتساقط الرطب عليها، ومثل ما وقع للذي عنده علم من الكتاب، حيث قال لسليمان: «أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ [النمل: ٤٠][(١)].



كرامات الأولياء

الكرامات: جمع كرامة، وهي ما يقدم للضيف ونحوه تكريمًا له، وهذا هو الأصل فيها. ثم صارت الكرامة اسمًا لكل خارق للعادة، يظهره الله سبحانه وتعالى على

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥).

يد ولي من أوليائه تكريمًا له، أو إحقاقًا لحق قام به، فهي إذا أمر خارق للعادة يجريه الله تعالى على يد ولي من أوليائه؛ إما تكريمًا له، وإما إظهارًا للحق الذي قام به.

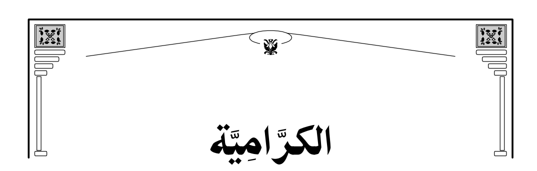
فالكرامات: جمع كرامة، والكرامة أمر خارق للعادة، يجريه الله تعالى على يد ولي، تأييدًا له، أو إعانة، أو تثبيتًا، أو نصرًا للدين.

فالرجل الذي أحيا الله تعالى له فرسه، وهو صلة بن أشيم، بعد أن ماتت، حتى وصل إلى أهله، فلما وصل إلى أهله، قال لابنه: ألق السرج عن الفرس، فإنها عرية! فلما ألقى السرج عنها، سقطت ميتة. فهذه كرامة لهذا الرجل إعانة له.

أما التي لنصرة الإسلام، فمثل الذي جرى للعلاء بن الحضرمي رضي الله عنه في عبور ماء البحر، وكما جرى لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في عبور نهر دجلة، وقصتها مشهورة في التاريخ.

فالكرامة: أمر خارق للعادة.

أما ما كان على وفق العادة، فليس بكرامة[1].



الكرَّامِيَّة

الكرَّامِيَّة: أتباع محمد بن كرام المتوفى سنة (٢٥٥ هـ) يميلون إلى التشبيه، والقول بالإرجاء، وهم طوائف متعددة[2].

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٦٤٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢٩٨).

(٢) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٨).

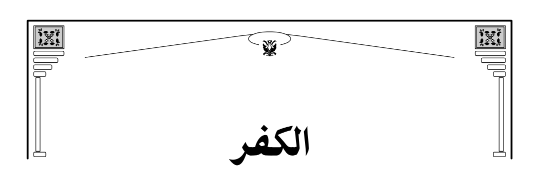


الكرسي

الكرسي في اللغة: السرير وما يقعد عليه.

أما الكرسي الذي أضافه الله إلى نفسه: فهو موضع قدميه تعالى، قال ابن عباس ﵄: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله ﷿. رواه الحاكم في المستدرك، وقال: إنه على شرط الشيخين وقد روي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف.

وهذا المعنى الذي ذكره ابن عباس ﵄ في الكرسي هو المشهور بين أهل السنة، وهو المحفوظ عنه، وما روي عنه أنه العلم فغير محفوظ، وكذلك ما روي عن الحسن أنه العرش ضعيف لا يصح عنه، قاله ابن كثير رحمه الله تعالى(١).



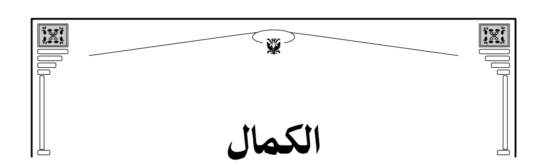
الكفر

إذا قال قائل: أليس النبي ﷺ قد قال: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**» والكافر ليس أخًا للمؤمن؟

فالجواب أن يقال: إن الكفر الذي ذكره النبي ﷺ هو كفر دون كفر، فليس كل ما أطلق الشرع عليه أنه كفر يكون كفرًا، فهنا صرح الله ﷿ بأن هاتين

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٤٥)، وانظر: مصطلح «العرش».

الطائفتين المقتتلتين إخوة لنا مع أن قتال المؤمن كفر. فيقال: هذا كفر دون كفر، وقال النبي ﷺ: «**اثنتان في الناس هما بهما كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»، ومعلوم أن الطاعن في النسب، والنائح على الميت لا يكفر كفرًا أكبر، فدل ذلك على أن الكفر في شريعة الله في الكتاب وفي السنة كفران: كفر مخرج عن الملة، وكفر لا يخرج عن الملة[١].



الكمال

كمال الله ﷻ يدور على أمرين:

١- كمال ذاتي.

٢- وكمال فعلي.

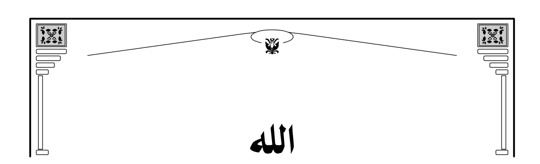
أما الكمال الذاتي: فهو ﷻ كامل في ذاته المتصفة بكل صفة كمال.

والكمال الفعلي: أن الله تعالى كامل في أفعاله، فله الفضل على عباده بجلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم؛ ولهذا شرع للإنسان إذا انتهى من الأكل والشرب أن يحمد الله ﷻ على ما رزقه من الطعام والشراب، وإن شئت فقل: إنك تحمد الله على أنه لا يحتاج إلى ما تحتاج إليه من الأكل والشرب[٢].

---

(١) «تفسير سورة الحجرات» (ص/ ٣٥، ٣٦)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٢١: ١٦٨)، و«مذكرة فقه» (٤/ ٨٨: ٩٣)، وانظر: مصطلح «ضوابط التكفير».

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٣٦٩).



الله

الله: علم على نفس الله ﷻ، ولا يسمى به غيره ومعناه: المألوه، أي: المعبود محبة وتعظيمًا، وهو مشتق على القول الراجح؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]. فإن ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلق بلفظ الجلالة، يعني: وهو المألوه في السموات وفي الأرض.

الرحمن، فهو ذو الرحمة الواسعة، لأن «فعلان» في اللغة العربية تدل على السعة والامتلاء، كما يقال: رجل غضبان: إذا امتلأ غضبًا.

وأما الله: فهو العلم الخاص بالله سبحانه وتعالى، لا يسمى به غير الله، ومعناها: ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، أي: أن إله بمعنى مألوه، أي: معبود(١).



المتشابه

التشابه الواقع في القرآن نوعان: حقيقي ونسبي:

فالحقيقي: ما لا يعلمه إلا الله ﷻ مثل: حقيقة ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر فإنا - وإن كنا نعلم معاني تلك الأخبار - لا نعلم حقائقها وكنهها، كما قال الله تعالى عن نفسه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٣٤٥)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢٠٦).

بِهِۦ عِلۡمٗا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠]، وقال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقال عما في اليوم الآخر: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٧].

وفي الحديث القدسي الثابت في الصحيحين عن النبي ﷺ أن الله قال: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**».

فما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر عن نفسه أنه حي، عليم، قدير، سميع، بصير، ونحو ذلك، ونحن نعلم أن ما دلت عليه هذه الأسماء من الصفات ليس مماثلًا في الحقيقة لما للمخلوق منها، فحقيقتها لا يعلم معناها إلا الله. كما نعلم أن في الجنة لحمًا، ولبنًا، وعسلًا، وماء، وخمرًا، ونحو ذلك، ولكن ليس حقيقة ذلك من جنس ما في الدنيا، وحينئذٍ لا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى.

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد.

وهذا النوع الذي لا يعلمه إلا الله، لا يسأل عنه؛ لتعذر الوصول إليه.

وأما النسبي: فهو ما يكون مشتبهًا على بعض الناس دون بعض، فيعلم منه الراسخون في العلم والإيمان ما يخفى على غيرهم، إما لنقص في علمهم أو تقصير في طلبهم، أو قصور في فهمهم، أو سوء في قصدهم.

وهذا النوع يسأل عن بيانه؛ لأنه يمكن الوصول إليه، إذ ليس في القرآن شيء لا يتبين معناه لأحد من الناس، كيف وقد قال الله ﷻ: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ

ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران: ١٣٨]، وقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة: ١٨، ١٩]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء: ١٧٤]، وقال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ولهذا النوع أمثلة كثيرة في المسائل العلمية الخبرية، والمسائل العملية الحكمية، وغالب المسائل التي اختلف الناس فيها أو كلها من هذا النوع.

فمن أمثلة ذلك في المسائل العلمية الخبرية قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، حيث اشتبه على النفاة أهل التعطيل ففهموا منه انتفاء الصفات عن الله تعالى، ظنًا منهم أن إثباتها يستلزم مماثلة الله تعالى للمخلوقين؛ فنفوا عن الله تعالى ما وصف به نفسه أو بعضه، وأعرضوا عن الأدلة السمعية والعقلية الدالة على ثبوت صفات الكمال لله ﷻ، وغفلوا عن كون الاشتراك في أصل المعنى لا يستلزم المماثلة في الحقيقة.

ثم لو أمعنوا في النظر في هذا المنفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لتبين لهم أنه يدل على ثبوت الصفات لا على انتفائها؛ لأن نفي المماثلة يدل على ثبوت أصل المعنى لكن لكماله تعالى لا يماثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولولا ثبوت أصل الصفة لم يكن لنفي المثل فائدة.

ومن أمثلة ذلك في المسائل العملية الحكمية قوله ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»، حيث اشتبه على بعض الناس؛ ففهموا منه أنه شامل للكمية والكيفية وبنوا على ذلك أنه لا تجوز الزيادة في صلاة الليل على العدد الذي كان

النبي ﷺ يقوم به؛ فلا يزاد في التراويح في رمضان على إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة ركعة، ولكن من تأمل الحديث وجده دالًا على الكيفية فقط، دون الكمية إلا أن تكون الكمية في ضمن الكيفية كعدد الصلاة الواحدة، ويدل لذلك ما ثبت في «صحيح البخاري»، وغيره من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي ﷺ وهو على المنبر: ما ترى في صلاة الليل؟ قال: «**مثنى مثنى، فإذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترت له ما صلى**»، وفي رواية أن السائل قال: كيف صلاة الليل؟ ولو كان عدد قيام الليل محصورًا لبينه النبي ﷺ لهذا السائل، ولهذا كان الراجح أن يقتصر في قيام الليل على إحدى عشرة أو ثلاث عشرة، وإن زاد على ذلك فلا بأس.

وأمثلة ذلك كثيرة، تعلم من كتب الفقه المعنية بذكر الخلاف والترجيح بين الأقوال، والله المستعان[١].

* القرآن لا شك أنه محكم متقن، في ألفاظه ومعانيه وفي جميع ما يتعلق به؛ أخباره صدق، وأحكامه عدل، لا تجد فيه تناقضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ولكن قد يشكل على هذا أن الله تعالى سماه في موضع متشابها، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه ضد المحكم؛ لأن المتشابه يوجب لمن نظر فيه الحيرة والتردد، فلا يكون محكمًا.

والجواب عن ذلك أن يقال: إن التشابه الذي وصف به القرآن، ليس التشابه الذي هو خفاء المعنى، بل التماثل والتساوي، يعني أنه متماثل يشبه بعضه بعضًا؛ في كماله، وجودته، وإصلاحه للقلوب والأعمال.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٤/ ١٩٠: ١٩٢).

ولهذا لما أريد بالمتشابه المشتبه في معناه قسم الله تعالى القرآن إلى قسمين:

١- محكم.

٢- ومتشابه.

فقال جل وعلا: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ﴾ [آل عمران: ٧].

فحينئذٍ نقول: إن القرآن محكم: بمعنى واضح بين لا يشتبه على أحد، ومتشابه: أي خفي المعنى لا يعلمه إلا أولو العلم الراسخون فيه، ولهذا قال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧] على قراءة الوصل، فصار القرآن يوصف بأنه كله محكم وبأنه كله متشابه، وبأن بعضه محكم وبعضه متشابه، ولكن المعنى يختلف في هذا التفسير.

هل يمكن أن يوجد في القرآن آيات متشابهة على جميع الناس لا يعرفون معناها؟

لا، لا يوجد مثل هذا في القرآن.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يوجد فيه شيء غير واضح، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤﴾ [النساء: ١٧٤].

فلا يمكن إطلاقًا أن يوجد فيه آية أو كلمة لا يفهم معناها، لكن الذي يخفى هو حقيقة مدلولات الآيات، مثل ما أخبر الله به عن نفسه واليوم الآخر فإننا نعرف حقيقته.

إذا قال قائل: هذا القول الذي قلتم بأنه لا يوجد شيء يخفى معناه على جميع الناس منقوض بالحروف الهجائية التي ابتدئت بها السور، فان أحدًا لا يعرف معناها، إذا قال قائل: ما معنى ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: ١].

ما معنى ﴿نٓ﴾؟

نقول: ليس لها معنى أصلًا؛ لأنها حروف هجائية غير مركبة والقرآن نزل بلسان عربي واللسان العربي يقتضي أن هذه الحروف ليس لها معنى، ولكن لها مغزى وهي ظهور إعجاز القرآن لهؤلاء القوم الذي ادعوا أنه مفترى على الله ﷻ، وأنه قول البشر.

ويدل لهذا: أنه ما من سورة ابتدأت بهذه الحروف إلا وبعدها ذكر القرآن[1].

*** ينقسم الناس بالنسبة إلى هذه المتشابهات إلى قسمين:**

١ - قسم يتبعون المتشابه ويضعونه أمام الناس ويعرضونه عليهم. فيقولون: كيف كذا وكيف كذا؟

٢ - وقسم آخر يقولون: آمنا به كل من عند ربنا، فإذا كان من عند ربنا فلا يمكن أن يتناقض، ولا يمكن أن يتخالف، بل هو متحد متفق، فيرد المتشابه منه إلى المحكم، ويكون جميعه محكمًا.

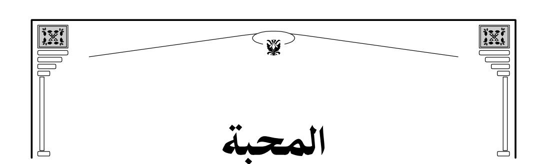
وكل أهل البدع من الرافضة والخوارج والمعتزلة والجهمية وغيرهم كلهم اتبعوا ما تشابه منه، لكن مستقل ومستكثر، فهؤلاء يتبعون ما تشابه لهذين الفريقين أو لأحدهما:

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٦٢٧: ٦٢٩).

١ - ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: صد الناس عن دين الله؛ لأن الفتنة بمعنى الصد عن دين الله، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ١٠﴾ [البروج: ١٠]. فتنوهم: يعني صدوهم عن دين الله.

٢ - ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: طلب تأويله لما يريدون، فهم يفسرونه على مرادهم، لا على مراد الله تعالى[١].



المحبة

المحبة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: محبة عبادة، وهي التي توجب التذلل والتعظيم، وأن يقوم بقلب الإنسان من إجلال المحبوب وتعظيمه؛ ما يقتضي أن يمتثل أمره، ويجتنب نهيه، وهذه خاصة بالله، فمن أحب مع الله غيره محبة عبادة؛ فهو مشرك شركًا أكبر، ويعبر العلماء عنها بالمحبة الخاصة.

القسم الثاني: محبة ليست بعبادة في ذاتها، وهذه أنواع:

النوع الأول: المحبة لله وفي الله، وذلك بأن يكون الجالب لها محبة الله، أي: كون الشيء محبوبًا لله تعالى من أشخاص؛ كالأنبياء، والرسل، والصديقين، والشهداء، والصالحين. أو أعمال؛ كالصلاة، والزكاة، وأعمال الخير، أو غير ذلك. وهذا النوع تابع للقسم الأول الذي هو محبة الله.

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٤٤: ٩٩).

النوع الثاني: محبة إشفاق ورحمة، وذلك كمحبة الولد، والصغار، والضعفاء، والمرضى.

النوع الثالث: محبة إجلال وتعظيم لا عبادة؛ كمحبة الإنسان لوالده، ولمعلمه، ولكبير من أهل الخير.

النوع الرابع: محبة طبيعية؛ كمحبة الطعام، والشراب، والملبس، والمركب، والمسكن.

أنواع المحبة:

الأول: المحبة لله وهذه لا تنافي التوحيد، بل هي من كماله، فأوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله. والمحبة لله هي أن تحب هذا الشيء؛ لأن الله يحبه، سواء كان شخصًا أو عملًا، وهذا من تمام التوحيد. قال مجنون ليلى:

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

الثاني: المحبة الطبيعية التي لا يؤثرها المرء على محبة الله؛ فهذه لا تنافي محبة الله؛ كمحبة الزوجة، والولد، والمال، ولهذا لما سئل النبي ﷺ: من أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**». قيل: فمن الرجال؟ قال: «**أبوها**». ومن ذلك محبة الطعام والشراب واللباس.

الثالث: المحبة مع الله التي تنافي محبة الله، وهي أن تكون محبة غير الله كمحبة الله أو أكثر من محبة الله، بحيث إذا تعارضت محبة الله ومحبة غيره قدم محبة غير الله، وذلك إذا جعل هذه المحبة ندًا لمحبة الله يقدمها على محبة الله أو يساويها بها.

الشاهد من هذه الآية: أن الله جعل هؤلاء الذين ساووا محبة الله بمحبة غيره مشركين جاعلين لله أندادًا.

أقسام محبة غير الله:

الأول: أن يحب الله حبًا أشد من غيره؛ فهذا هو التوحيد.

الثاني: أن يحب غير الله كمحبة الله، وهذا شرك.

الثالث: أن يحب غير الله أشد حبًا من الله، وهذا أعظم مما قبله.

الرابع: أن يحب غير الله، وليس في قلبه محبة لله تعالى، وهذا أعظم وأطم.

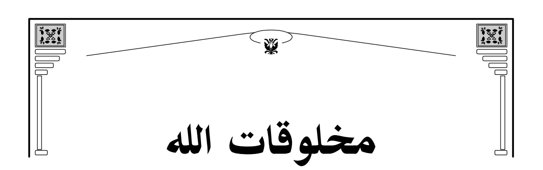
أقسام التعلق بغير الله:

الأول: ما ينافي التوحيد من أصله، وهو أن يتعلق بشيء لا يمكن أن يكون له تأثير، ويعتمد عليه اعتمادًا معرضًا عن الله، مثل تعلق عباد القبور بمن فيها عند حلول المصائب؛ ولهذا إذا مستهم الضراء الشديدة يقولون: يا فلان**!** أنقذنا؛ فهذا لا شك أنه شرك أكبر مخرج من الملة.

الثاني: ما ينافي كمال التوحيد، وهو أن يعتمد على سبب شرعي صحيح مع الغفلة عن المسبب، وهو الله ﷻ وعدم صرف قلبه إليه؛ فهذا نوع من الشرك، ولا نقول شرك أكبر؛ لأن هذا السبب جعله الله سببًا.

الثالث: أن يتعلق بالسبب تعلقًا مجردًا؛ لكونه سببًا فقط، مع اعتماده الأصلي على الله؛ فيعتقد أن هذا السبب من الله، وأن الله لو شاء لأبطل أثره، ولو شاء لأبقاه، وأنه لا أثر للسبب إلا بمشيئة الله ﷻ؛ فهذا لا ينافي التوحيد لا كمالًا ولا أصلًا، وعلى هذا لا إثم فيه.

ومع وجود الأسباب الشرعية الصحيحة، ينبغي للإنسان أن لا يعلق نفسه بالسبب، بل يعلقها بالله. فالموظف الذي يتعلق قلبه بمرتبه تعلقًا كاملًا، مع الغفلة عن المسبب، وهو الله، قد وقع في نوع من الشرك. أما إذا اعتقد أن المرتب سبب، والمسبب هو الله ﷻ، وجعل الاعتماد على الله، وهو يشعر أن المرتب سبب؛ فهذا لا ينافي التوكل. وقد كان الرسول ﷺ يأخذ بالأسباب مع اعتماده على المسبب، وهو الله ﷻ[١].



مخلوقات الله

ليس كل ما خلق الله فيه شر، لكن تستعيذ من شره إن كان فيه شر؛ لأن مخلوقات الله تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

١- **شر محض**: كالنار وإبليس باعتبار ذاتيهما، أما باعتبار الحكمة التي خلقهما الله من أجلها، فهي خير.

٢- **خير محض**: كالجنة، والرسل، والملائكة.

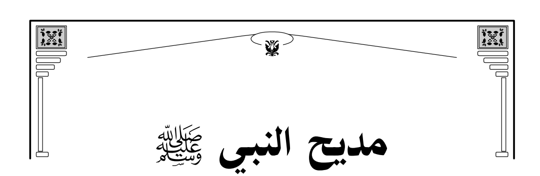
٣- **فيه شر وخير**: كالإنس، والجن، والحيوان.

وأنت إنما تستعيذ من شر ما فيه شر[٢].

---

(١) «القول المفيد» (١/١٥٦، ١٦٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢/٤٤، ٤٥)، و«فتاوى العقيدة» (١/١٠٢: ١٠٤).

(٢) «القول المفيد» (١/٢٥٣، ٢٥٤).



مديح النبي ﷺ

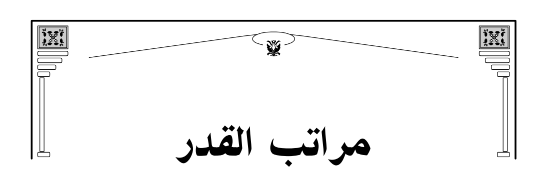
يجب أن يعلم بأن المديح للنبي ﷺ ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون مدحًا فيما يستحقه ﷺ بدون أن يصل إلى درجة الغلو؛ فهذا لا بأس به أي: لا بأس أن يمدح رسول الله ﷺ بما هو أهله من الأوصاف الحميدة الكاملة في خلقه وهديه ﷺ.

والقسم الثاني: من مديح الرسول ﷺ قسم يخرج بالمادح إلى الغلو الذي نهى عنه النبي ﷺ وقال: «**لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح ابن مريم، فإنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله**». فمن مدح النبي ﷺ بأنه غياث المستغيثين، ومجيب دعوة المضطرين، وأنه مالك الدنيا والآخرة، وأنه يعلم الغيب وما شابه ذلك من ألفاظ المديح؛ فإن هذا القسم محرم، بل قد يصل إلى الشرك الأكبر المخرج من الملة، فلا يجوز أن يمدح الرسول ﷺ بما يصل إلى درجة الغلو لنهي النبي ﷺ عن ذلك.

ثم نرجع إلى ا تخاذ المديح الجائز حرفة يكتسب بها الإنسان فنقول أيضًا: إن هذا حرام ولا يجوز؛ لأن مدح الرسول ﷺ بما يستحق وبما هو أهل له ﷺ من مكارم الأخلاق والصفات الحميدة، والهدي المستقيم مدحه بذلك من العبادة التي يتقرب بها إلى الله، وما كان عبادة فإنه لا يجوز أن يتخذ وسيلة إلى الدنيا؛ لقول الله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟

فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦]، والله الهادي إلى سواء الصراط[١].



مراتب القدر

قال أهل العلم: لا بد للإيمان بالقدر من أن تؤمن بكل مراتبه الأربع:

المرتبة الأولى: أن تؤمن بأن الله ﷻ عليم بكل شيء، وهذا كثير في الكتاب العظيم، يذكر الله عموم علمه بكل شيء، كما قال الله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]، ولقوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

المرتبة الثانية: أن تؤمن بان الله تعالى كتب مقادير كل شيء إلى قيام الساعة، كتبه قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، فكل شيء كائن فإنه مكتوب قد انتهي منه، جفت الأقلام وطويت الصحف، فما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، فإذا أصابك شيء لا تقل لو فعلت كذا ما أصابني، إن هذا الشيء مكتوب لا بد أن يقع كما كتب ﷻ، فلا مفر منه مهما عملت، فالأمر سيكون علي ما وقع لا يتغير أبدًا، لأن هذا أمر قد كتب. فإن قال قائل: ألم يكن قد جاء في الحديث: «**من أحب إن يبسط له في رزقه،**

(١) «فتاوى العقيدة» (١/ ٣١٩، ٣٢٠).

وينسى له في أثره، فليصل رحمه؟».

فالجواب: بلي قد جاء هذا، ولكن الإنسان الذي قد بسط له في رزقه ونسئ له في أثره من أجل الصلة، قد كتب أنه سيصل رحمه، وأنه سيبسط له في الرزق، وأنه سينسأ له في الأثر، لا بد أن يكون الأمر هكذا، ولكن الرسول ﷺ قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره**» الحديث، من أجل أن نبادر ونسارع في صلة الرحم، وإلا فهو مكتوب أن الرجل سوف يصل رحمه، ويحصل له هذا الثواب، أو أنه لن يصل رحمه ويحرم من هذا الثواب، أمر منتهٍ، لكن أخبرنا الرسول ﷺ بهذا؛ من أجل أن نحرص علي صلة الرحم.

واعلم أن الكتابة في اللوح المحفوظ يعقبها كتابات آخر، منه: أن الجنين في بطن أمه إذا تم له أربعة أشهر أرسل الله إليه ملكا موكلًا بالأرحام فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد، فيكتب ذلك، وهذه الكتبة غير الكتابة في اللوح المحفوظ، هذه كتابة في مقتبل عمر الإنسان، ولهذا يسميها العلماء: الكتابة العمرية، يعني نسبة للعمر. كذلك: هناك كتابة أخرى تكون في كل سنة، وهي في ليلة القدر، فإن ليلة القدر يكتب الله فيها ما يكون في تلك السنة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ **[الدخان: ٣، ٤]**. «**يفرق**» أي: يبين ويفصل؛ ولهذا سميت ليلة القدر.

المرتبة الثالثة: أن تؤمن بأن كل شيء بمشيئة الله، لا يخرج عن مشيئته شيء، ولا فرق بين أن يكون هذا الواقع مما يختص الله به، كإنزال المطر وإحياء الموتى وما أشبه ذلك، أي: مما يعلمه الخلق، كالصلاة والصيام وما أشبهها، فكل هذا بمشيئة الله. قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا

تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فبين الله ﷻ لنا أن لا مشيئة لنا إلا بمشيئة الله، وأن أفعالنا واقعة بمشيئة الله ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣] ولكن كل شيء فإنه واقع بمشيئة الله؛ فلا يكون في ملكه ما لا يشاء أبدًا، ولهذا أجمع المسلمون على هذه الكلمة العظيمة: «**ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن**».

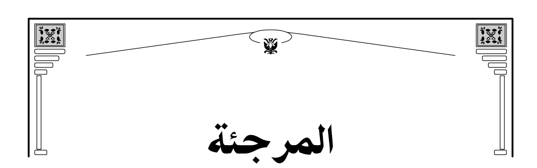
وأما المرتبة الرابعة: فهي الإيمان بأن كل شيء مخلوق لله؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، فكل شيء واقع مخلوق لله ﷻ، فالإنسان مخلوق لله وعمله مخلوق لله، قال الله عن إبراهيم ﵇ وهو يخاطب قومه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦].

ففعل العبد مخلوق لله، لكن المباشر للفعل هو العبد وليس الله، لكن الله هو الذي خلق هذا الفعل ففعله العبد، فهو منسوب لله خلقًا ومنسوب إلى العبد كسبا وفعلا، فالفاعل هو العبد والكاسب هو العبد، والخالق هو الله سبحانه.

فكل شيء مما يحدث فإنه مخلوق لله ﷻ لكن ما كان من صفات الله فليس بمخلوق، فالقرآن مثلًا أنزله الله على محمد ﷺ لكنه ليست بمخلوق، فالقرآن مثلًا أنزله الله على محمد ﷺ لكنه ليس بمخلوق؛ لأن القرآن كلام الله، وكلام الله صفة من صفاته سبحانه ليست بمخلوقة، هذه مراتب أربع للإيمان بالقدر! يجب أن تؤمن بها كلها، وإلا فإنك لم تؤمن بالقدر[١].

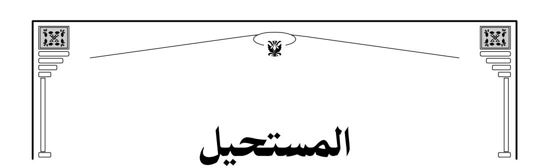
---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٧٤، ٤٧٧)، وانظر: مصطلح «القدر».



المرجئة

المرجئة: هم الذين يقولون بإرجاء العمل عن الإيمان أي: تأخيره عنه فليس العمل عندهم من الإيمان، والإيمان مجرد الإقرار بالقلب، فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل من المعاصي أو ترك ما ترك من الطاعات، وإذا حكمنا بكفر من ترك بعض شرائع الدين؛ فذلك لعدم الإقرار بقلبه، لا لترك هذا العمل، وهذا مذهب الجهمية وهو مع مذهب الخوارج على طرفي نقيض[١].



المستحيل

المستحيل نوعان:

١- مستحيل لذاته.

٢- ومستحيل لغيره.

فالمستحيل لذاته: ما لا يمكن أن يتعلق به القدر، كما مثلنا وقلنا: لو قال قائل: هل يقدر الله أن يخلق مثله؟

قلنا: هذا مستحيل لذاته؛ لأن المماثلة مستحيلة، وأدنى ما نقول: أن هذا

(١) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٨).

مخلوق والرب خالق، فتنتفي المماثلة على كل حال.

والمستحيل لغيره: بمعنى أن الله تعالى أجرى هذا الشيء على هذه العادة المستمرة التي يستحيل أن تنخرم، ولكن الله قادر على أن يخرمها، هذا نقول إن القدرة تتعلق به، فيمكن للشيء الذي نرى أنه مستحيل بحسب العادة أن يكون جائزًا واقعًا بحسب القدرة، وهذا الشيء كثير، كل آيات الأنبياء الكونية من هذا الباب (مستحيل لغيره)[1].



المضاف إلى الله

المضاف إلى الله نوعان:

الأول: صفة لا تقوم إلا بمحل، فهذه تكون من صفات الله ﷻ مثل: عزة الله، وقدرة الله، وكلام الله، وسمع الله، وبصر الله؛ هذه صفة لا تقوم إلا بموصوف فتكون من صفات الله ﷻ.

الثاني: شيء بائن من الله ﷻ مخلوق، فهذا ليس من صفات الله وإنما هو مضاف إليه ﷻ على سبيل التشريف والتكريم مثل: مساجد الله، وبيوت الله، وناقة الله، ومثل قوله تعالى في آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، كذلك في عيسى ابن مريم فإن الروح شيء بائن من الله تعالى مخلوق من مخلوقاته لكن أضيف إليه على سبيل التشريف والتكريم.

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٩٣، ١٩٤).

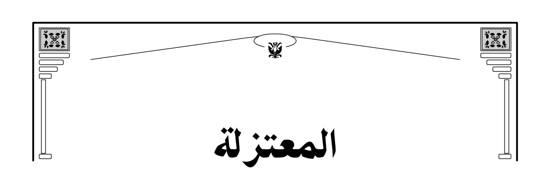
معرفة الله قسمان:

١- معرفة وجود ومعاني فهذا هو المطلوب منا.

٢- ومعرفة كنه وحقيقة فهذا غير مطلوب منا؛ لأنه مستحيل.

يعني لو قال قائل: تعرف الله مثلًا: تعرف حقيقة ذاته وحقيقة صفاته؟

لكان الجواب: لا، لا نعلم ذلك، وليس مطلوب منا، والوصول إلى ذلك مستحيل، والمطلوب إذًا معرفة الذات بالوجود، ومعرفة الصفات بالمعاني، أما معرفة الكنه والحقيقة فهذا مما لا يعلمه إلا الله عز وجل[(١)].



المعتزلة

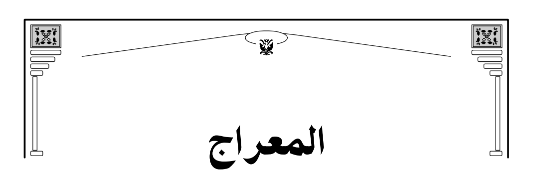
المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وقرر أن الفاسق في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وهو مخلد في النار، وتابعه في ذلك عمرو بن عبيد.

ومذهبهم في الصفات التعطيل كالجهمية، وفي القدر قدرية ينكرون تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العبد، وفي فاعل الكبيرة أنه مخلد في النار، وخارج من الإيمان في منزلة بين منزلتين، الإيمان والكفر، وهم عكس الجهمية في هذين الأصلين[(٢)].

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (٤/ ٧٠٦). وانظر: مصطلح «الإضافة».

(٢) «شرح لمعة الاعتقاد» (ص/ ٨٨).



المعراج

المعراج لغة: الآلة التي يعرج بها وهي المصعد.

وشرعًا: السلم الذي عرج به رسول الله ﷺ من الأرض إلى السماء لقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝١٨﴾ [النجم: ١: ١٨]، وكانا في ليلة واحدة عند الجمهور، وللعلماء خلاف متى كانت؟ فيروى بسند منقطع عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم «أنها ليلة الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول، ولم يعينا السنة»، رواه ابن أبي شيبة[١].



المعصية

المعصية: الخروج عن الطاعة.

وتنقسم عند العلماء إلى قسمين:

١- صغائر.

٢- كبائر.

وما هو الضابط أو ما هو الحد أو ما هو العد؟ يعني هل الكبائر معدودة أو الكبائر محدودة بضوابط أم ماذا؟

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٥١، ٥٢).

قال بعض العلماء: إن الكبائر معدودة، اجتنبوا السبع الموبقات: «**الإشراك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وقتل المحصنات المؤمنات الغافلات، والتولي يوم الزحف، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم**».

وقال بعض العلماء: بل إنها غير معدودة.

بدليل أن الرسول ﷺ عد الإشراك بالله، وهو كفر مخرج عن الملة؛ فأراد بيان عظم هذه السبع، ولكن هناك شيء آخر.

إذن نرجع إلى القول: بأنها محدودة بضوابط، فما هذه الضوابط؟

قال بعضهم: كل ذنب ترتب عليه لعنة أو غضب أو وعيد في الآخرة أو حد في الدنيا.

يعني ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة أو غضب أو لعنة يعني أربعة أوصاف.

فالزنا مثلًا كبيرة؛ لأن فيه حدا في الدنيا، الإسبال كبيرة؛ لأن فيه وعيدا في الآخرة، قتل النفس كبيرة؛ لأن فيه لعنة وغضبًا، وهلم جرا خذ هذا الضابط.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: الكبيرة ما ترتب عليه عقوبة خاصة، يعني: ما جعل الله أو رسوله عليه عقوبة خاصة، أي: عقوبة دنيوية أو دينية أو أخروية؛ وذلك لأن المعاصي: إما أن تقع منهيًا عنها أو محرمة، وما أشبه ذلك، فهذه تكون صغيرة، ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. هذه صغيرة.

لكن إذا ترتب على ذلك عقوبة خاصة كحد في الدنيا، وعيد في الآخرة، لعنة، غضب، نفي إيمان، تبرؤ منه، أي شيء يذكر له عقوبة خاصة دينية أو دنيوية أو أخروية؛ فإنها من كبائر الذنوب «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».

هذا من الكبائر إذا لم تحب لأخيك ما تحب لنفسك؟

الجواب: نعم؛ لأن الرسول ﷺ نفى الإيمان عمن لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

وهذا الضابط ضابط حسن، وبه يمكن أن تميز بين الصغائر والكبائر.

فما جاء مرتبًا عليه عقوبة خاصة فهو كبيرة.

وما جاء منهيًا عنه أو ذكر فيه التحريم، أو لا ينبغي، أو ما أشبه ذلك؛ فهذه من صغائر الذنوب.

نعود مرة أخرى، المعاصي تنقسم إلى قسمين:

والفرق بينهما: من حيث الحقيقة والماهية هو ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن النفس تطمئن إليه.

أما من حيث الحكم، فالفرق بينهما: أن الصغائر تكفرها الصلاة والصوم والوضوء والصدقة والتسبيح وما أشبه ذلك مما ورد عن النبي ﷺ.

أما الكبائر: فلا بد فيها من توبة ولا تنمحي عن الإنسان إلا بتوبة، هذا هو الأصل.

الفرق الثاني من حيث الحكم: الكبائر بمجرد فعلها يخرج الإنسان من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق، أي أنه يكون فاسقا بمجرد فعل الكبيرة ما لم يتب، والصغائر لا يخرج من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق إلا بالإصرار عليها، فإذا أصر عليها صار فاسقًا، لا عدلًا.

فصار الفرق بينهما من وجهين:

الوجه الأول: أن الصغائر تقع مكفرة بالأعمال الصالحة، والكبائر لا بد فيها من توبة.

الوجه الثاني: الكبائر يخرج بها الإنسان من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق بمجرد الفعل، والصغائر لا يخرج منها من دائرة العدالة إلى دائرة الفسق إلا بالإصرار عليها.

حلق اللحية صغيرة، لكن إذا أصر عليها صارت كبيرة، شرب الدخان صغيرة، فإذا أصر عليه صارت كبيرة.

هذا بقطع النظر عما يحدث في قلب الفاعل يقترن بها شيء من الاستخفاف بأوامر الشرع والاستهانة بها، وحينئذٍ تنقلب الصغيرة كبيرة من الاستخفاف بأوامر الشرع.

وربما تكون الكبيرة صغيرة من أجل أن يفعلها الإنسان مع الخجل من الله ﷻ ورؤيتها أمام عينه دائما فهذا تنقلب إلى صغيرة، وربما يكون فعله هذا أو شعوره هذا توبة.

ذكرنا قبل قليل أن الكبائر لا بد لها من توبة.

فهل معنى ذلك أن الإنسان لا بد أن يعاقب عليها؟

لا، لكن إذا فعلها يستحق العقوبة ما لم يتب، والصغائر؟

لا، قد تقع مكفرة بالأعمال الصالحة.

أما الكبائر فنقول: يستحق العقوبة عليها إلا بتوبة.

أما نفس العقوبة فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

وعلى هذه ففاعل الكبيرة إذا لم يتب فهو على خطر؛ لأنه يقال له: ما الذي أعلمك أنك داخل في المشيئة؟

وإلا فإن بعض الناس إذا نهيته عن الكبيرة قال: يا أخي سبحان الله ما تقرأ القرآن؟ قلت: بلى أقرأ القرآن، قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾[1].

* **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالمعاصي من حيث المعنى العام، أو الجنس العام يمكن أن نعتبرها من الشرك.

وأما بالمعنى الأخص، فتنقسم إلى أنواع:

١- شرك أكبر.

٢- شرك أصغر.

٣- معصية كبيرة.

٤- معصية صغيرة.

وهذه المعاصي منها ما يتعلق بحق الله، ومنها ما يتعلق بحق الإنسان نفسه، ومنها ما يتعلق بحق الخلق. وتحقيق لا إله إلا الله أمر في غاية الصعوبة؛ ولهذا قال بعض السلف: كل معصية، فهي نوع من الشرك[2].



المعية

انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله تعالى لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥١٧: ٥٢٠).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٦٥، ٦٦، ٢/ ١٠٥).

في المعية العامة، والنصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته، واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم السلف. ومذهبهم هو الحق.

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع نفي علوه واستوائه على عرشه.

وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع ثبوت علوه فوق عرشه. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية من «مجموع الفتاوى» **(٥/ ٢٢٩)**.

وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو. وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقتضي ما ادعوه من الحلول؛ لأنه باطل، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ باطلًا.

أقسام معية الله لخلقه:

تنقسم معية الله لخلقه إلى قسمين: عامة، وخاصة:

فالعامة: هي التي تقتضي الإحاطة بجميع الخلق من مؤمن، وكافر، وبر، وفاجر في العلم، والقدرة، والتدبير والسلطان وغير ذلك من معاني الربوبية.

وهذه المعية توجب لمن آمن بها كمال المراقبة لله ﷻ، ولذلك قال النبي ﷺ: «**أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت**».

ومن أمثلة هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]،

﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾ [المجادلة: ٧].

وأما الخاصة: فهي التي تقتضي النصر والتأييد لمن أضيفت له، وهي مختصة بمن يستحق ذلك من الرسل وأتباعهم.

وهذه المعية توجب لمن آمن بها كمال الثبات والقوة.

ومن أمثلتها، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقوله عن نبيه ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠][1].

* **معية الله ﷻ تنقسم إلى قسمين**: عامة، وخاصة.

والخاصة تنقسم إلى قسمين: مقيدة بشخص، ومقيدة بوصف.

أما العامة: فهي التي تشمل كل أحد من مؤمن وكافر وبر وفاجر، ودليلها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

أما الخاصة المقيدة بوصف: فمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨].

وأما الخاصة المقيدة بشخص معين: فمثل قوله تعالى عن نبيه ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

وهذه أخص من المقيدة بوصف.

---

(١) «فتاوى العقيدة» (٣/ ٣١٩، ٤/ ٤٧، ٤٨).

فالمعية درجات: عامة مطلقة، وخاصة مقيدة بوصف، وخاصة مقيدة بشخص.

فأخص أنواع المعية ما قيد بشخص، ثم ما قيد بوصف، ثم ما كان عامًا.

فالمعية العامة تستلزم الإحاطة بالخلق علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وسلطانًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، والمعية الخاصة بنوعيها تستلزم مع ذلك النصر والتأييد[1].

*** معية الله ﷻ تنقسم إلي قسمين:**

١- معية عامة شاملة لكل أحد: وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

وهذه المعية العامة شاملة لجميع الخلق، فما من مخلوق إلا والله تعالى معه يعلمه، ويحيط به سلطانًا وقدرة وسمعًا وبصرًا، وغير ذلك.

٢- أما المعية الخاصة: فهي المعية التي تقتضي النصر والتأييد؛ وهذه خاصة بالرسل وأتباعهم، ليست لكل أحد، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على هذه المعية الخاصة.

ولكن المعيتين كلتيهما لا تدلان على أن الله سبحانه في الناس في أمكنتهم، بل هو مع الناس، وهو ﷻ فوق سمواته على عرشه، ولا مانع من

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٤٠١، ٤٠٢).

ذلك؛ فإن الشيء يكون فوق وهو معك، والعرب يقولون: ما زلنا نسير والقمر معنا. وكل يعلم أن القمر في السماء. ويقولون: ما زلنا نسير وسهيل معنا - وهو نجم معروف -، وهو في السماء؛ فما بلك بالخالق ﷻ هو وفق كل شيء، استوى على عرشه، ومع ذلك هو محيط بكل شيء مع كل أحد. مهما انفردت فإن الله تعالى محيط بك؛ علما وقدرة وسلطانًا وسمعًا وبصرًا، وغير ذلك.

واعلم أن المعية التي أضافها الله لنفسه تنقسم بحسب السياق والقرائن. فتارة يكون مقتضاها الإحاطة بالخلق علمًا وقدرة وسلطانًا وتدبيرًا، وغير ذلك، مثل هذه الآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

وتارة يكون المراد بها التهديد والإنذار، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾﴾ [النساء: ١٠٨]، فإن هذا تهديد وإنذار لهم أن يبيتوا ما لا يرضى من القول، يكتمونه عن الناس، يظنون أن الله لا يعلم، والله سبحانه عليم بكل شيء.

وتارة يراد بها النصر والتأييد والتثبيت وما أشبه ذلك، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، وكما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٥﴾﴾ [محمد: ٣٥]، والآيات في هذا كثيرة.

وهذا القسم الثالث من أقسام المعية تارة يضاف إلى المخلوق بالوصف، وتارة يضاف إلى المخلوق بالعين.

فقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]. هذا مضاف إلى المخلوق بالوصف، فأي إنسان يكون كذلك فالله معه.

وتارة يكون مضافًا إلي المخلوق بعين الشخص، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، فهذا مضاف إلى الشخص بعينه، وهي للرسول عليه الصلاة والسلام وأبي بكر رضي الله عنه وهما في الغار، لما قال أبو بكر للرسول النبي صلى الله عليه وعلي آله وسلم: «يا رسول الله، لو نظر أحدهم إلي قدميه لأبصرنا»؛ لأن قريشا كانت تطلب الرسول صلى الله عليه وعلي آله وسلم وأبا بكر رضي الله عنه بكل جد! ما من جبل إلا صعدت عليه، وما من واد إلا هبطت فيه، وما من فلاة إلا بحثت، وجعلت لمن يأتي بالرسول عليه الصلاة والسلام وأبي بكر مائتي بعير، مائة للرسول، ومائة لأبي بكر، وتعب الناس وهم يطلبونهما، ولكن الله معهما. حتى وقفوا على الغار، يقول أبو بكر: «لو نظر أحدهم إلي قدميه لأبصرنا»، فيقول له الرسول عليه الصلاة والسلام: «**لا تحزن إن الله معنا، فما ظنك باثنين الله ثالثهما؟**»

والله ظننا أن لا يغلبهما أحد، ولا يقدر عليهما أحد. وفعلًا هذا الذي حصل؛ ما رأوهما عدم المانع، فلم يكن هناك عش كما يقولون ولا حمامة وقعت على الغار، ولا شجرة نبتت على فم الغار، ما كان إلا عناية الله عز وجل؛ لأن الله معهما.

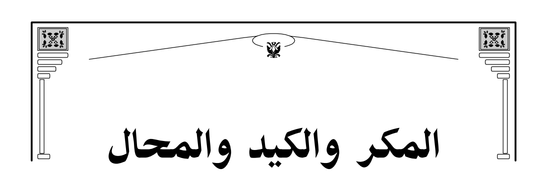
وكما في قوله سبحانه لموسى وهارون، لما أمر الله موسى وأرسله إلى فرعون هو وهارون: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٥- ٤٦].

الله أكبر: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ إذا كان الله معهما هل يمكن أن يضرهما فرعون وجنوده؟ لا يمكن، فهذه معية خاصة مقيدة بالعين: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾.

المهم أنه يجب علينا أن نؤمن بأن الله ﷻ مع الخلق، لكنه فوق عرشه، ولا يساميه أحد في صفاته، ولا يدانيه أحد في صفاته، ولا يمكن أن تورد على ذهنك أو على غيرك كيف يكون الله معنا وهو في السماء؟

نقول: الله ﷻ لا يقاس بخلقه، مع أن العلو والمعية لا منافاة بينهما حتى في المخلوق. فلو سألنا سائل: أين موضع القمر؟ لقلنا: في السماء، كما قال الله: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

وإذا قال: أين موضع النجم؟ قلنا: في السماء، واللغة العربية يقول المتكلمون فيها: ما زلنا نسير والقمر معنا، وما زلنا نسير القمر والنجم معنا! مع أن القمر في السماء والنجم في السماء، لكن هو معنا؛ لأنه ما غاب عنا. فالله تعالى - وهو على عرشه سبحانه - فوق جميع الخلق[١].



المكر والكيد والمحال

تعريف المكر والكيد والمحال عند أهل العلم: التوصل بالأسباب الخفية إلى الإيقاع بالخصم، يعني: أن توقع بخصمك بأسباب خفية لا يدري عنها.

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ١٨١، ١٨٢، ٣٢٨، ٣٣١)، و«شرح القواعد المثلى» (ص/ ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٩٧).

وهي في محلها صفة كمال يحمد عليها، وفي غير محلها صفة نقص يذم عليها.

ويذكر أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما بارز عمرو بن ود - والفائدة من المبارزة أنه إذا غلب أحدهما انكسرت قلوب خصومه - فلما خرج عمرو، صرخ علي: ما خرجت لأبارز رجلين. فالتفت عمرو، فلما التفت ضربه علي رضي الله عنه على رقبته حتى أطاح برأسه.

هذا خداع، لكنه جائز، ويحمد عليه؛ لأنه في موضعه؛ فإن هذا الرجل ما خرج ليكرم علي بن أبي طالب ويهنئه، ولكنه خرج ليقتله؛ فكاد له علي بذلك.

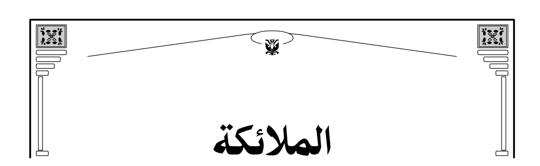
والمكر والكيد والمحال من صفات الله الفعلية التي لا يوصف بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تكون مدحًا في حال، وذمًا في حال؛ فيوصف بها حين تكون مدحا، ولا يوصف بها إذا لم تكن مدحًا؛ فيقال: الله خير الماكرين، خير الكائدين، أو يقال: الله ماكر بالماكرين، خادع لمن يخادعه.

والاستهزاء من هذا الباب، فلا يصح أن نخبر عن الله بأنه مستهزئ على الإطلاق؛ لأن الاستهزاء نوع من اللعب، وهو منفي عن الله؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٣٨]، لكن في مقابلة من يستهزئ به يكون كمالًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة: ١٤]. قال الله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

فأهل السنة والجماعة يثبتون هذه المعاني لله عز وجل على سبيل الحقيقة[١].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٣٥: ٣٣٧).



الملائكة

الملائكة: هم عالم غيبي، خلقهم الله ﷻ من نور، وجعل لهم أعمالًا خاصة، كل منهم يعمل بما أمره الله به، وقد قال الله في ملائكة النار: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، فهم ليس عندهم استكبار عن الأمر ولا عجز عنه، يفعلون ما أمروا به ويقدرون عليه، بخلاف البشر، فالبشر قد يستكبرون عن الأمر، وقد يعجزون عنه، أما الملائكة فخلقوا لتنفيذ أمر الله، سواء في العبادات المتعلقة بهم أو في مصالح الخلق.

إذا قال قائل: من الملائكة؟

فالجواب: أنهم عالم غيبي خلقوا من نور، واستعبدهم الله ﷻ في طاعته؛ فقاموا بها على أتم وجه، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

فإن قال قائل: هذا التعريف يرد عليه أن الملائكة قد ترى، فإن النبي ﷺ رأى جبريل على صورته التي خلق عليها، وله ستمائة جناح قد سد الأفق، وأحيانا يأتي جبريل بصورة بشر؟

فالجواب: أن هذا على سبيل الندرة وما كان نادرًا فإنه لا يخرم القاعدة ولا يبطل التعريف، والنادر كما يقول العلماء ليس له حكم.

والملائكة عالم غيبي، خلقهم الله من نور لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، فهم عالم غيبي، لا نشاهدهم إلا أن يرينا الله إياهم على

سبيل الكرامة، أو على سبيل الآية، لأنه ما من إنسان إلا لديه ملكان عن اليمين وعن الشمال قعيد وملائكة من بين يديه يحفظونه من أمر الله ومن خلفه، ونحن لا نشاهدهم، وملائكة يحضرون مجالس الذكر ولا نشاهدهم؛ لأنهم عالم غيبي الملائكة خلقوا من نور، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ وخلقوا صمدًا يعني لا يأكلون ولا يشربون، لأنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون، الملائكة منهم من علمنا بأعيانهم ومنهم من لم نعلم.

جبريل عليه الصلاة والسلام:

- أشرف الملائكة - موكل بالوحي، ينزل به من الله على رسله وأنبيائه، فهو موكل بأشرف شيء ينتفع به الخلق والعباد، وهو ذو قوة، أمين مطاع بين الملائكة، ولهذا كان أشرف الملائكة. كما أن محمدًا ﷺ أشرف الرسل، قال الله ﷻ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾﴾ [النجم: ٥-٧]، يعني: علم النبي ﷺ القرآن.

﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ أي: ذو القوة الشديدة وهو جبريل.

﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ أي: ذو هيئة حسنة.

﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ أي: كمل وعلا.

وقال ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ أي: جبريل، ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩- ٢٠].

ميكائيل عليه الصلاة والسلام:

إن ميكائيل موكل بالقطر - المطر - والنبات، وفيهما حياة الأبدان، وحياة الناس وحياة البهائم.

إسرافيل عليه الصلاة والسلام:

هو أحد حملة العرش العظام، وهو موكل بالنفخ في الصور، وهو قرن عظيم دائرته كما بين السماء والأرض، ينفخ فيه إسرافيل. فإذا سمعه الناس سمعوا صوتًا لا عهد لكم به، صوتًا مزعجًا، فيفزعون ثم يصعقون، أي: يموتون من شدة هذا الصوت، ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

تتطاير الأرواح من هذا القرن، من هذا الصور، ثم ترجع كل روح إلى بدنها الذي تعمره في الدنيا، لا تخطئه شعرة بأمر الله ﷻ. فكل هؤلاء الثلاثة موكلون بما فيه الحياة!

فجبريل موكل بما فيه حياة القلوب، وميكائيل بما فيه حياة النبات والأرض، وإسرافيل بما فيه حياة الأبدان.

ومنهم من وكل بقبض الأرواح وهو ملك الموت، وله أعوان يساعدونه على ذلك.

وملك الموت أعطاه الله تعالى قدرة على قبض الأرواح في مشارق الأرض ومغاربها، يقبضها ولو ماتوا في لحظة واحدة، لو فرض أن جماعة أصابهم حادث وماتوا في آن واحد، فإن ملك الموت يقبض أرواحهم في آن واحد.

بعد أن ذكر الشيخ رحمه الله، جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت عليهم السلام، قال:

والملك الخامس: مالك، الموكل بالنار، وهو خازنها، وقد ذكره الله في قوله عن أهل النار: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف: ٧٧]. يعني: ليمتنا ويهلكنا ويرحنا مما نحن فيه! قال: ﴿إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾!

السادس - أي: من الملائكة - خازن الجنة: وورد في بعض الآثار أن اسمه «رضوان»، وهذا وكل بالجنة كما أن مالكًا وكل بالنار.

فمن علمنا اسمه من الملائكة آمنا به باسمه، ومن لم نعلم باسمه آمنا به على سبيل الإجمال، آمنا بعمله الذي نعلمه وبوصفه، وبكل ما جاء به الكتاب والسنة من أوصاف هؤلاء الملائكة[١].

* بدأ بالملائكة قبل الرسل والكتب؛ لأنهم عالم غيبي، أما الرسل والكتب فعالم محسوس، فالملائكة لا يظهرون بالحس إلا بإذن الله ﷻ، وقد خلق الله الملائكة من نور، كما ثبت عن النبي ﷺ، وهم لا يحتاجون إلى أكل وشرب، ولهذا قيل إنهم صمد أي: ليس لهم أجواف، فلا يحتاجون إلى أكل ولا شرب، فنؤمن أن هناك عالمًا غيبيًا هم الملائكة.

وهم أصناف، ووظائفهم أيضًا أصناف حسب حكمة الله ﷻ كالبشر أصناف ووظائفهم أصناف.

والإيمان بالملائكة يتضمن:

أولًا: الإيمان بأسماء من علمنا أسماءهم، مثل أن نؤمن بأن هناك ملكا اسمه جبريل.

ثانيًا: أن نؤمن بما لهم من أعمال، مثلًا:

جبريل: موكل بالوحي، ينزل به من عند الله إلى رسله.

وميكائيل: موكل بالقطر أي: المطر، والنبات أي: بنبات الأرض.

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٣٩: ٤٤٤)، و«تفسير سورة الصافات» (ص/ ١١، ٣١٨)، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٥٩، ٦٠)، و«القول المفيد» (٢/ ٢٨٥).

وإسرافيل: موكل بالنفخ في الصور.

هؤلاء الثلاثة كان النبي ﷺ يذكرهم عندما يستفتح صلاة الليل فيقول: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل**»، والحكمة من هذا: أن كل واحد منهم موكل بحياة: فجبريل موكل بالوحي وهو حياة القلوب كما قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢]، وميكائيل موكل بالقطر والنبات وهو حياة الأرض، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور وهو حياة الناس الحياة الأبدية.

والمناسبة ظاهرة؛ لأنك إذا قمت من النوم فقد بعثت من موت، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَاۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزمر: ٤٢].

إذا كان القيام من الليل بعثًا، وهؤلاء الملائكة الثلاثة الكرام كلهم موكلون بحياة، صارت المناسبة واضحة.

كذلك يجب الإيمان بما لبعض الملائكة من أعمال خاصة، فمثلًا: هناك ملائكة وظائفهم أن يكتبوا أعمال العباد، قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٦- ١٨]، فهؤلاء موكلون بكتابة أعمال بني آدم، وقال الله ﷻ أيضًا في آية أخرى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الانفطار: ٩- ١١]، يكتبون كل قول يقوله الإنسان، وظاهر الآية الكريمة أنهم يكتبون ما للإنسان، وما عليه، وما ليس له ولا عليه، وجه كون هذا هو الظاهر: أن قوله ﷻ: ﴿مِن قَوْلٍ﴾ نكرة في

سياق النفي مؤكدة بـ: ﴿مِّن﴾ فتفيد العموم، لكن ما ليس له ولا عليه لا يحاسب عليه، وإنما يقال: إنه فاته خير كثير.

وذكر أن رجلًا دخل على الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء وإمام أهل السنة، دخل عليه وهو يئن من الوجع، فقال له: يا أبا عبد الله تئن، وقد قال طاووس: إن الملك يكتب حتى أنين المريض، فأمسك الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن الأنين، وهذا من تعظيم آثار السلف عند السلف.

ومن الملائكة من هم موكلون بالسياحة في الأرض يلتمسون حلق الذكر والعلم فإذا وجدوها جلسوا.

ومنهم ملائكة موكلون بحفظ بني آدم.

ومنهم ملائكة موكلون بقبض روح بني آدم.

ومنهم ملائكة موكلون بسؤال الميت في قبره.

ومنهم ملائكة موكلون بتلقي المؤمنين يوم القيامة: ﴿وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

ومنهم ملائكة موكلون بتحية أهل الجنة كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤].

ومنهم ملائكة يعبدون الله عَزَّ وَجَلَّ ليلًا ونهارًا، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أطت السماء وحق لها أن تئط**»، والأطيط: هو صرير الرحل على البعير إذا كان الحمل ثقيلًا، فيقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أطت السماء وحق لها أن تئط، ما من موضع أربع أصابع منها**

إلا وفيه ملك قائم لله أو راكع أو ساجد»[١].



الميزان

الموازين: جمع ميزان.

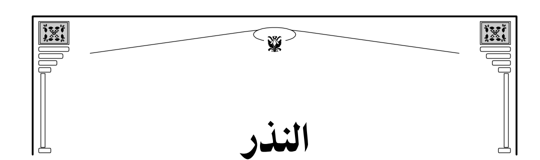
وهو لغة: ما تقدر به الأشياء خفة وثقلًا.

وشرعًا: ما يضعه الله يوم القيامة لوزن أعمال العباد[٢].



الندب

الندب: تعداد محاسن الميت[٣].



النذر

أقسام النذر:

الأول: ما يجب الوفاء به، وهو نذر الطاعة؛ لقوله ﷺ: «**من نذر أن يطيع الله، فليطعه**».

---

(١) «شرح الأربعين النووية» (ص/ ٦١).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٦٤)، و«شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٣٨).

(٣) «القول المفيد» (٢/ ٥٢).

الثاني: ما يحرم الوفاء به، وهو نذر المعصية؛ لقوله ﷺ: «**ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»، وقوله: «**فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله**».

الثالث: ما يجري مجرى اليمين، وهو نذر المباح، فيخير بين فعله وكفارة اليمين، مثل لو نذر أن يلبس هذا الثوب، فإن شاء لبسه، وإن شاء لم يلبسه، وكفر كفارة يمين.

الرابع: نذر اللجاج والغضب، وسمي بهذا الاسم؛ لأن اللجاج والغضب يحملان عليه غالبًا، وليس بلازم أن يكون هناك لجاج وغضب، وهو الذي يقصد به معنى اليمين، الحث، أو المنع، أو التصديق، أو التكذيب.

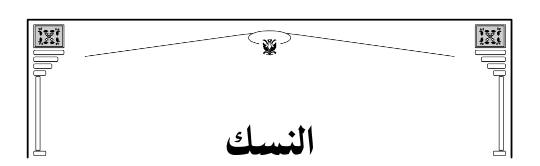
مثل لو قال: حصل اليوم كذا وكذا، فقال الآخر: لم يحصل، فقال: إن كان حاصلًا، فعلي لله نذر أن أصوم سنة، فالغرض من هذا النذر التكذيب، فإذا تبين أنه حاصل، فالناذر مخير بين أن يصوم سنة، وبين أن يكفر كفارة يمين؛ لأنه إن صام فقد وفى بنذره، وإن لم يصم حنث، والحانث في اليمين يكفر كفارة يمين.

الخامس: نذر المكروه، فيكره الوفاء به، وعليه كفارة يمين.

السادس: النذر المطلق، وهو الذي ذكر فيه صيغة النذر، مثل أن يقول: لله علي نذر، فهذا كفارته كفارة يمين، كما قال النبي ﷺ: «**كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين**»[1].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٣٧).



النسك

النسك لغة: العبادة.

وفي الشرع: ذبح القربان.

فهل تحمل هذه الآية ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢] على المعنى اللغوي أو على المعنى الشرعي؟

سبق أن ما جاء في لسان الشرع يحمل على الحقيقة الشرعية، كما أن ما جاء في لسان العرف، فهو محمول على الحقيقة العرفية، وفي لسان العرب على الحقيقة اللغوية.

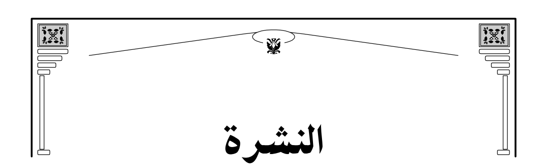
فعندما أقول لشخص: عندك شاة؟ لا يفهم الأنثى من الضأن، لكن في اللغة العربية الشاة تطلق على الواحدة من الضأن والمعز، ذكرًا كان أو أنثى، وعلى هذا فيحمل النسك في الآية على المعنى الشرعي.

وقيل: تحمل على المعنى اللغوي؛ لأنه أعم؛ فالنسك العبادة، كأنه يقول: أنا لا أدعو إلا الله، ولا أعبد إلا الله، وهذا عام للدعاء والتعبد.

وإذا حملت على المعنى الشرعي؛ صارت خاصة في نوع من العبادات، وهي: الصلاة، والنسك، ويكون هذا كمثال، فإن الصلاة أعلى العبادات البدنية، والذبح أعلى العبادات المالية؛ لأنه على سبيل التعظيم لا يقع إلا قربة، هكذا قرر شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة[١].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٢١٥، ٢١٦).



النشرة

النشرة في اللغة: بضم النون: فعلة من النشر، وهو التفريق.

وفي الاصطلاح: حل السحر عن المسحور؛ لأن هذا الذي يحل السحر عن المسحور: يرفعه، ويزيله، ويفرقه.

أما حكمها: فهو يتبين مما قاله المؤلف رحمه الله، وهو من أحسن البيانات.

ولا ريب أن حل السحر عن المسحور من باب الدواء والمعالجة، وفيه فضل كبير لمن ابتغى به وجه الله، لكن في القسم المباح منها؛ لأن السحر له تأثير على بدن المسحور وعقله ونفسه وضيق الصدر، حيث لا يأنس إلا بمن استعطف عليه. وأحيانًا يكون أمراضًا نفسية بالعكس، تنفر هذا المسحور عمن تنفره عنه من الناس، وأحيانًا يكون أمراضًا عقلية؛ فالسحر له تأثير إما على البدن، أو العقل، أو النفس[(١)].

*** وهي على نوعين**:

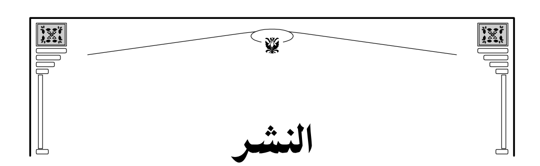
الأول: أن تكون باستخدام الشياطين، فإن كان لا يصل إلى حاجته منهم إلا بالشرك؛ كانت شركًا، وإن كان يتوصل لذلك بمعصية دون الشرك؛ كان لها حكم تلك المعصية.

الثاني: أن تكون بالسحر؛ كالأدوية والرقى والعقد والنقث وما أشبه ذلك؛ فهذا له حكم السحر على ما سبق.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٥٣).

ومن ذلك ما يفعله بعض الناس، أنهم يضعون فوق رأس المسحور طستًا فيه ماء ويصبون عليه رصاصًا، ويزعمون أن الساحر يظهر وجهه في هذا الرصاص؛ فيستدل بذلك على من سحره، وقد سئل الإمام أحمد عن النشرة، فقال: إن بعض الناس أجازها، فقيل له: إنهم يجعلون ماء في طست، وإنه يغوص فيه، وإنه يبدو وجهه، فنفض يده، وقال: ما أدري ما هذا؟ ما أدري ما هذا؟ فكأنه رَحِمَهُ اللهُ توقف في الأمر، وكره الخوض فيه[١].



النشر

النشر لغة: فتح الكتاب أو بث الشيء.

وشرعًا: إظهار صحائف الأعمال يوم القيامة وتوزيعها.

والدواوين: جمع ديوان وهو لغة: الكتاب يحصى فيه الجند ونحوهم.

وشرعًا: الصحائف التي أحصيت فيها الأعمال التي كتبها الملائكة على العامل[٢].

---

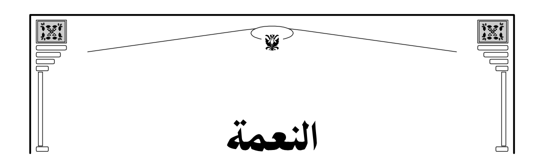
(١) «القول المفيد» (١/ ٥٥٣، ٥٥٤)، و«فتاوى العقيدة» (٢/ ١٧٦).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٦٦).



النشور

النشور: أي: النشر والتفريق والتوزيع[١].



النعمة

النعمة: كل فضل وإحسان من الله ﷻ على عباده فهو نعمة، وكل ما بنا من نعمة فهو من الله.

ونعم الله قسمان: عامة وخاصة.

والخاصة: أيضًا قسمان خاصة أخص، وخاصة أعم.

فالعامة: هي التي تكون للمؤمنين وغير المؤمنين؛ ولهذا لو سألنا سائل: هل لله على الكافر نعمة؟

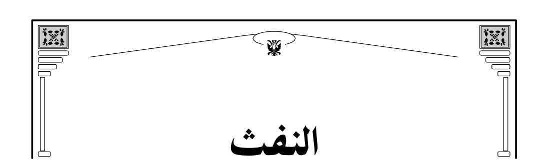
قلنا: نعم، لكنها نعمة عامة وهي نعمة ما تقوم به الأبدان لا ما تصلح به الأديان، مثل الطعام والشراب والكسوة والمسكن وما أشبه ذلك، فهذه يدخل فيها المؤمن والكافر.

والنعمة الخاصة: ما تصلح به الأديان من الإيمان والعلم والعمل الصالح، فهذه خاصة بالمؤمنين، وهي عامة للنبيين والصديقين، كالشهداء والصالحين.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٧٣).

ولكن نعمة الله على النبيين والرسل نعمة هي أخص النعم، واستمع إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، فهذه النعمة التي هي أخص لا يلحق المؤمنون فيها النبيين، بل هم دونهم[(١)].



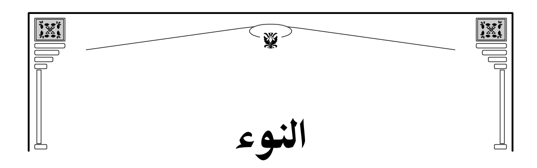
النفث

النفث في الماء علي قسمين:

القسم الأول: أن يراد بهذا النفث التبرك بريق النافث، فهذا لا شك أنه حرام ونوع من الشرك؛ لأن ريق الإنسان ليس سببًا للبركة والشفاء، ولا أحد يتبرك بآثاره إلا محمد ﷺ، أما غيره فلا يتبرك بآثاره فالنبي ﷺ يتبرك بآثاره في حياته، وكذلك بعد مماته إذا بقيت تلك الآثار كما كان عند أم سلمة رضي الله عنها جلجل من فضة فيه شعرات من شعر النبي ﷺ يستشفي بها المرضى، فإذا جاء مريض صبت على هذه الشعرات ماء ثم حركته ثم أعطته الماء، لكن غير النبي ﷺ لا يجوز لأحد أن يتبرك بريقه، أو بعرقه، أو بثوبه، أو بغير ذلك، بل هذا حرام ونوع من الشرك، فإذا كان النفث في الماء من أجل التبرك بريق النافث؛ فإنه حرام ونوع من الشرك، وذلك لأن كل من أثبت لشيء سببًا غير شرعي ولا حسي،فإنه قد أتى نوعًا من الشرك؛ لأنه جعل نفسه مسببًا مع الله، وثبوت الأسباب لمسبباتها إنما يتلقى من قبل الشع؛ فلذلك كل من تمسك بسبب لم يجعله الله سببًا، لا حسًا ولا شرعًا، فإنه قد أتى نوعا من الشرك.

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٥٢، ١٥٣).

القسم الثاني: أن ينفث الإنسان بريق تلا فيه القرآن الكريم مثل أن يقرأ الفاتحة - والفاتحة رقية وهي من أعظم ما يرقى به المريض - فيقرأ الفاتحة وينفث في الماء، فإن هذا لا بأس به، وقد فعله بعض السلف وهو مجرب ونافع بإذن الله وقد كان النبي ﷺ ينفث في يديه عند نومه بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ فيمسح بها وجهه وما استطاع من جسده صلوات الله وسلامه عليه والله الموفق(١).



النوء

النوء: واحد الأنواء، والأنواء: هي منازل القمر، وهي ثمان وعشرون منزلة، كل منزلة لها نجم تدور بمدار السنة. وهذه النجوم بعضها يسمى النجوم الشمالية، وهي لأيام الصيف، وبعضها يسمى النجوم الجنوبية، وهي لأيام الشتاء، وأجرى الله العادة أن المطر في وسط الجزيرة العربية يكون أيام الشتاء، أما أيام الصيف؛ فلا مطر.

فالعرب كانوا يتشاءمون بالأنواء، ويتفاءلون بها، فبعض النجوم يقولون: هذا نجم نحس لا خير فيه، وبعضها بالعكس يتفاءلون به فيقولون: هذا نجم سعود وخير، ولهذا إذا أمطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا، ولا يقولون: مطرنا بفضل الله ورحمته، ولا شك أن هذا غاية الجهل.

ألسنا أدركنا هذا النوء بعينه في سنة يكون فيه مطر، وفي سنة أخرى لا

---

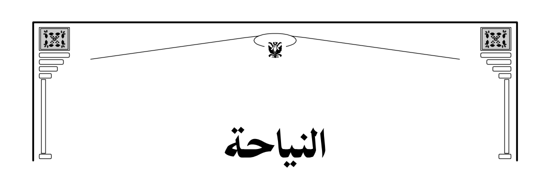
(١) «فتاوى العقيدة» (١/١٠٧، ١٠٨).

يكون فيه مطر؟ ونجد السنوات تمر بدون مطر مع وجود النجوم الموسمية التي كانت كثيرا ما يكون في زمنها الأمطار.

فالنوء لا تأثير له؛ فقولنا: طلع هذا النجم، كقولنا: طلعت الشمس؛ فليس له إلا طلوع وغروب، والنوء وقت تقدير، وهو يدل على دخول الفصول فقط.

وفي عصرنا الحاضر يعلق المطر بالضغط الجوي والمنخفض الجوي، وهذا وإن كان قد يكون سببًا حقيقيًا، ولكن لا يفتح هذا الباب للناس، بل الواجب أن يقال: هذا من رحمة الله، هذا من فضله ونعمه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨]، فتعليق المطر بالمنخفضات الجوية من الأمور الجاهلية التي تصرف الإنسان عن تعلقه بربه.

فذهبت أنواء الجاهلية، وجاءت المنخفضات الجوية، وما أشبه ذلك من الأقوال التي تصرف الإنسان عن ربه سبحانه وتعالى! نعم، المنخفضات الجوية قد تكون سببًا لنزول المطر، لكن ليست هي المؤثر بنفسها، فتنبه[(١)].



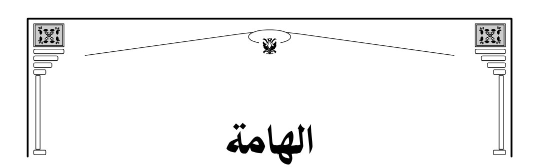
النياحة

النياحة: هي رفع الصوت بالبكاء على الميت قصدًا، وينبغي أن يضاف إليه على سبيل النوح؛ كنوح الحمام[(٢)].

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٦٨).

(٢) «القول المفيد» (٢/ ٥٢).

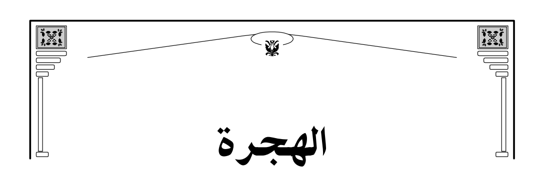


الهامة

الهامة، بتخفيف الميم، فسرت بتفسيرين:

التفسير الأول: أنها طير معروف يشبه البومة، أو هي البومة، تزعم العرب أنه إذا قتل القتيل، صارت عظامه هامة تطير وتصرخ حتى يؤخذ بثأره، وربما اعتقد بعضهم أنها روحه.

التفسير الثاني: أن بعض العرب يقولون: الهامة هي الطير المعروف، لكنهم يتشاءمون بها، فإذا وقعت على بيت أحدهم ونعقت؛ قالوا: إنها تنعق به ليموت، ويعتقدون أن هذا دليل قرب أجله، وهذا كله - بلا شك - عقيدة باطلة[١].



الهجرة

الهجرة في اللغة: مأخوذة من الهجر، وهو الترك.

وأما في الشرع: فهي كما قال الشيخ: الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام. وبلد الشرك هو الذي تقام فيها شعائر الكفر، ولا تقام فيه شعائر الإسلام كالأذان والصلاة جماعة، والأعياد، والجمعة على وجه عام شامل، وإنما قلنا على وجه عام شامل؛ ليخرج ما تقام فيه هذه الشعائر على وجه

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٦٣، ٥٦٤).

محصور كبلاد الكفار التي فيها أقليات مسلمة، فإنها لا تكون بلاد إسلام بما تقيمه الأقليات المسلمة فيها من شعائر الإسلام، أما بلاد الإسلام فهي البلاد التي تقام فيها هذه الشعائر على وجه عام شامل.

أقسام الهجرة:

الهجرة تكون للعمل، وتكون للعامل، وتكون للمكان.

القسم الأول: هجرة المكان: فأن ينتقل الإنسان من مكان تكثر فيه المعاصي، ويكثر فيه الفسوق، بل إلى بلد لا يوجد فيه ذلك، وأعظمه الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام.

القسم الثاني: هجرة العمل: وهي أن يهجر الإنسان ما نهاه الله عنه من المعاصي والفسوق كما قال النبي ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه**» فتهجر كل ما حرم الله عليك، سواء كان مما يتعلق بحقوق الله، أو مما يتعلق بحقوق عباد الله.

القسم الثالث: هجرة العامل: فإن العامل قد تجب هجرته أحيانا، قال أهل العلم: مثل الرجل المجاهر بالمعصية؛ الذي لا يبالي بها؛ فإنه يشرع هجره إذا كان في هجره فائدة ومصلحة.

والمصلحة والفائدة إنه إذا هجر عرف قدر نفسه، ورجع عن المعصية.

أما إذا كان الهجر لا يفيد ولا ينفع وهو من أجل معصية، لا من أجل كفر، لأن الهجر إذا كان للكفر فإنه يهجر. والكافر المرتد يهجر على كل حال - أفاد أم لم يفد - لكن صاحب المعصية التي دون الكفر إذا لم يكن في هجره مصلحة فإنه لا يحل هجره؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام**».

ومن المعلوم أن المعاصي التي دون الكفر عند أهل السنة والجماعة لا تخرج من الإيمان.

فيبقي النظر بعد ذلك؛ هل الهجر مفيد أو لا؟ فإن أفاد، وأوجب أن يدع الإنسان معصيته فإنه يهجر[١].

* الهجرة من الأعمال الصالحة؛ لأنها يقصد بها الله ورسوله، وكل عمل يقصد به الله ورسوله، فإنه من الأعمال الصالحة؛ لأنك قصدت التقرب إلى الله، والتقرب إلى الله هو العبادة.

مسألة: هل الهجرة واجبة أم مستحبة؟

الجواب: فيه تفصيل، إذا كان الإنسان يستطيع أن يظهر دينه وأن يعلنه ولا يجد من يمنعه في ذلك، فالهجرة هنا مستحبة. وإن كان لا يستطيع فالهجرة واجبة، وهذا هو الضابط للمستحب والواجب. وهذا يكون في البلاد الكافرة، أما في البلاد الفاسقة - وهي التي تعلن الفسق وتظهره - فإنا نقول: إن خاف الإنسان على نفسه من أن ينزلق فيما انزلق فيه أهل البلد فهنا الهجرة واجبة، وإن لم يخف فتكون غير واجبة. بل نقول: إن كان في بقائه إصلاح، فبقاؤه واجب لحاجة البلد إليه في الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والغريب أن بعضهم يهاجر من بلد الإسلام إلى بلد الكفر، وإذا هاجر أهل الإصلاح من بلد الإسلام، من الذي يبقى لأهل الفساد، وربما تنحدر البلاد أكثر بسبب قلة أهل الإصلاح وكثرة أهل الفساد والفسق.

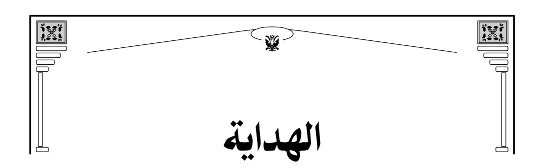
لكن إذا بقي ودعا إلى الله بحسب الحال فسوف يصلح غيره، وغيره يصلح غيره حتى يكون هؤلاء على أيديهم صلاح البلد، وإذا صلح عامة الناس فإن

(١) «فتاوى العقيدة» (٦/ ١٣٠)، و«شرح رياض الصالحين» (١/ ٢١: ٢٧).

الغالب أن من بيده الحكم سيصلح، ولو عن طريق الضغط، ولكن الذي يفسد هذا - للأسف - الصالحون أنفسهم، فتجد هؤلاء الصالحين يتحزبون ويتفرقون و تختلف كلمتهم من أجل الخلاف في مسألة من مسائل الدين التي يغتفر فيها الخلاف، هذا هو الواقع، لاسيما في البلاد التي لم يثبت فيها الإسلام تمامًا، فربما يتعادون ويتباغضون ويتناحرون من أجل مسألة رفع اليدين في الصلاة، وأقرأ عليكم قصة وقعت لي شخصيًا في منى، في يوم من الأيام أتى لي مدير التوعية بطائفتين من إفريقيا تكفر إحداهما الأخرى، على ماذا؟ قال: إحداهما تقول: السنة في القيام أن يضع المصلي يديه على صدره، والأخرى تقول السنة أن يطلق اليدين، وهذه المسألة فرعية سهلة ليست من الأصول، قالوا: لا، النبي ﷺ يقول: «**من رغب عن سنتي فليس مني**» وهذا كفر تبرأ منه الرسول ﷺ؛ فبناء على هذا الفهم الفاسد كفرت إحداهما الأخرى.

فالمهم: أن بعض أهل الإصلاح في البلاد التي ليست مما قوي فيها الإسلام يبدع ويفسق بعضهم بعضًا، ولو أنهم اتفقوا، وإذا اختلفوا اتسعت صدورهم في الخلاف الذي يسوغ فيه الخلاف وكانوا يدا واحدة، لصلحت الأمة، ولكن إذا رأت الأمة أن أهل الصلاح والاستقامة بينهم هذا الحقد والخلاف في مسائل الدين، فستضرب صفحًا عنهم وعما عندهم من خير وهدى، بل يمكن أن يحدث ركوس ونكوس وهذا ما حدث والعياذ بالله، فترى الشاب يدخل في الاستقامة على أن الدين خير وهدى وانشراح صدر وقلب مطمئن ثم يرى ما يرى من المستقيمين من خلاف حاد وشحناء وبغضاء، فيترك الاستقامة؛ لأنه ما وجد ما يطلبه، والحاصل أن الهجرة من بلاد الكفر ليست كالهجرة من بلاد الفسق، فيقال للإنسان: اصبر واحتسب ولاسيما إن كنت

مصلحًا، بل قد يقال: إن الهجرة في حقك حرام[١].



الهداية

الهداية هدايتان:

هداية بيان الحق، وهذه عامة لكل أحد، وقد أوجبها الله على نفسه، وهداية توفيق لقبول الحق والعمل به، تصديقًا للخبر وقيامًا بالطلب، وهذه خاصة يختص الله بها من يشاء من عباده.

والناس في هذا الباب ينقسمون إلى أقسام:

القسم الأول: من هُدِيَ الهدايتين، أي: علمه الله ووفقه للحق وقبوله.

والقسم الثاني: من حُرِمَ الهدايتين، فليس عنده علم، وليس له عبادة.

والقسم الثالث: من هدي بالدلالة والإرشاد، ولكنه لم يهد هداية التوفيق، وهذا شر الأقسام، والعياذ بالله[٢].

* **الهداية نوعان**: كونية وشرعية:

الهداية الكونية: أن الله هدى كل شيء لما خلق له، قال فرعون لموسى: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه: ٤٩، ٥٠]، تجد كل مخلوق قد هداه الله تعالى لما يحتاج إليه، فالطفل إذا خرج من بطن أمه وأراد أن يرضع يهديه الله ﷻ إلى هذا الثدي يرتضع منه، وانظر إلى أدنى

(١) «شرح الأربعين النووية» (ص/ ٤٢، ٤٣).

(٢) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ١٢٣، ١٢٤).

الحشرات النمل مثلًا لا تصنع بيوتها إلا في مكان مرتفع على ربوة من الأرض تخشى من السيول تدخل بيوتها فتفسدها، وإذا جاء المطر وكان في جحورها، أو في بيوتها طعام من الحبوب تخرج به إذا طلعت الشمس تنشره لئلا يعفن، وهي قبل أن تدخره تأكل أطراف الحبة لئلا تنبت فتفسد عليهم، هذا الشيء مشاهد مجرب من الذي هداها لذلك؟ إنه الله ﷻ، وهذه هداية كونية أي: أنه هدى كل مخلوق لما يحتاج إليه.

أما الهداية الشرعية - وهي الأهم بالنسبة لبني آدم - فهي أيضًا بينها الله ﷻ حتى الكفار قد هداهم الله يعني بَيَّن لهم، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

والهداية الشرعية هي المقصود من حياة بني آدم ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦].

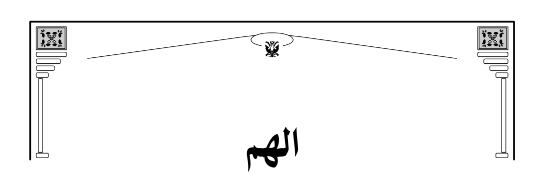
وليعلم أن الهدى نوعان:

١- هدى التوفيق. فهذا لا يقدر عليه إلا الله.

٢- هدى إرشاد ودلالة، فهذا يكون من الله، ويكون من الخلق: من الرسل عليهم الصلاة والسلام، ومن العلماء.

كما قال الله لنبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، أما هداية التوفيق فهي إلى الله لا أحد يستطيع أن يوفق شخصًا إلى الخير، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦][1].

(١) «تفسير جزء عم» (ص/ ٢٣٣).



الهم

الكتابة في صحائف الأعمال: إما للحسنات، وإما للسيئات، والذي يكتب من الحسنات ما عمله الإنسان، وما نواه، وما هم به؛ فهذه ثلاثة أشياء.

- فأما ما عمله؛ فظاهر أنه يكتب.

- وأما ما نواه؛ فإنه يكتب له، لكن يكتب له أجر النية فقط كاملا؛ كما في الحديث الصحيح في قصة الرجل الذي كان له مال ينفقه في سبيل الخير، فقال الرجل الفقير: لو أن عندي مالا؛ لعملت فيه بعمل فلان؛ قال النبي ﷺ: «**فهو بنيته؛ فأجرهما سواء**».

ويدل على أنهما ليسا سواء في الأجر من حيث العمل: أن فقراء المهاجرين لما أتوا إلى النبي ﷺ وقالوا: يا رسول الله! إن أهل الدثور سبقونا. فقال لهم ﷺ: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**». فلما سمع الأغنياء بذلك؛ فعلوا مثله، فرجع الفقراء يشكون إلى النبي عليه الصلاة والسلام، فقال لهم: «**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**»، ولم يقل: إنكم بنيتكم أدركتم عملهم.

ولأن هذا هو العدل؛ فرجل لم يعمل لا يكون كالذي عمل، لكن يكون مثله في أجر النية فقط.

وأما الهم فينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن يهم بالشيء ويفعل ما يقدر عليه منه، ثم يحال بينه وبين إكماله.

فهذا يكتب له الأجر كاملا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

وهذه بشرى لطلبة العلم: إذا نوى الإنسان أنه يطلب العلم، وهو يريد أن ينفع الناس بعلمه، ويذب عن سنة الرسول ﷺ، وينشر دين الله في الأرض، ثم لم يقدر له ذلك؛ بأن مات مثلًا، وهو في طلبه؛ فإنه يكتب له أجر ما نواه وسعى إليه.

بل إن الإنسان إذا كان من عادته العمل، وحيل بينه وبينه لسبب؛ فإنه يكتب له أجره، قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**إذا مرض العبد أو سافر؛ كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحًا**».

القسم الثاني: أن يهم بالشيء ويتركه مع القدرة عليه؛ فيكتب له به حسنة كاملة؛ لنيته.

وأما السيئات؛ فإنه يكتب على الإنسان ما عمله، ويكتب عليه ما أراده وسعى فيه ولكن عجز عنه، ويكتب عليه ما نواه وتمناه.

فالأول: واضح.

والثاني: يكتب عليه كاملًا؛ لقول النبي ﷺ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار**»، قالوا: يا رسول الله! هذا القاتل؛ فما بال المقتول؟! قال: «**لأنه كان حريصًا على قتل صاحبه**»، ومثله من هم أن يشرب الخمر، ولكن حصل له مانع؛ فهذا يكتب عليه الوزر كاملًا؛ لأنه سعى فيه.

والثالث: الذي نواه وتمناه يكتب عليه، لكن بالنية، ومنه الحديث الذي أخبر النبي عليه الصلاة والسلام عن رجل أعطاه الله مالا؛ فكان يتخبط فيه،

فقال رجل فقير: لو أن لي مالًا؛ لعملت فيه بعمل فلان. قال النبي ﷺ: «**فهو بنيته؛ فوزرهما سواء**».

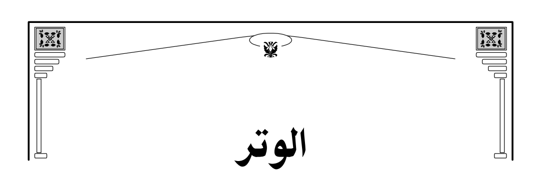
ولو هم بالسيئة، ولكن تركها؛ فهذا على ثلاثة أقسام:

١- إن تركها عجزًا؛ فهو كالعامل إذا سعى فيها.

٢- وإن تركها لله؛ كان مأجورًا.

٣- وإن تركها؛ لأن نفسه عزفت عنها، أو لم تطرأ على باله؛ فهذا لا إثم عليه ولا أجر.

والله ﷻ يجزي بالحسنات أكثر من العمل، ولا يجزي بالسيئات إلا مثل العمل؛ قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وهذا من كرمه ﷻ، ومن كون رحمته سبقت غضبه[(١)].

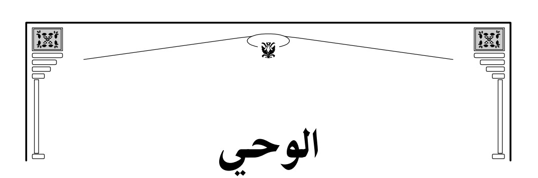


الوتر

الوتر: سلك من العصب يؤخذ من الشاة، وتتخذ للقوس وترًا، ويستعملونها في أعناق إبلهم أو خيلهم، أو في أعناقهم، يزعمون أنه يمنع العين، وهذا من الشرك[(٢)].

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٤٧: ١٥٠).

(٢) «القول المفيد» (١/ ١٨٨).

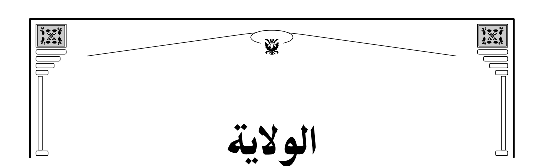


الوحي

الوحي في اللغة: الإعلام بسرعة وخفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾﴾ [مريم: ١١].

وفي الشرع: إعلام الله بالشرع.

والوحي: هو الفرق بيننا وبينه ﷺ فهو متميز بالوحي كغيره من الأنبياء والرسل[١].



الولاية

ولاية الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

ولاية عامة: وهي السلطة على جميع العباد، والتصرف فيهم بما أراد. كل إنسان؛ فإن الذي يتولى أموره وتدبيره وتصريفه هو الله ﷻ، ومن ذلك قوله -تبارك وتعالى- ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦١-٦٢]، فهذه ولاية عامة تشمل جميع الخلق، والولاية العامة تكون بغير سبب من الإنسان، ويتولى الله الإنسان، شاء أم أبى، وبغير سبب منه.

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ١٢٧).

أما الولاية الخاصة: مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، والولاية الخاصة تكون بسبب من الإنسان، فهو الذي يتعرض لولاية الله حتى يكون الله وليًا له: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣].

أقسام الولاية:

والولاية تنقسم إلى: ولاية من الله للعبد، وولاية من العبد لله؛ فمن الأولى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٦].

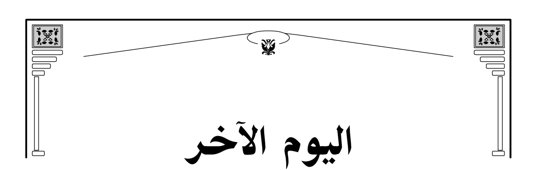
والولاية التي من الله للعبد تنقسم إلى عامة وخاصة:

فالولاية العامة: هي الولاية على العباد بالتدبير والتصريف، وهذه تشمل المؤمن والكافر وجميع الخلق؛ فالله هو الذي يتولى عباده بالتدبير والتصريف والسلطان وغير ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنعام: ٦٢].

والولاية الخاصة: أن يتولى الله العبد بعنايته وتوفيقه وهدايته، وهذه خاصة بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢- ٦٣][1].

---

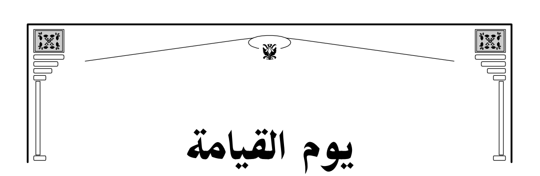
(١) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ٦٣)، و«القول المفيد» (٢/ ٦٠).



اليوم الآخر

اليوم الآخر: هو يوم القيامة، وسمي يوم القيامة باليوم الآخر؛ لأنه لا يوم بعده.

فالإنسان له مراحل أربع: مرحلة في بطن أمه، ومرحلة في الدنيا، ومرحلة في البرزخ، ومرحلة يوم القيامة، وهي آخر المراحل، ولهذا سمي اليوم الآخر، يسكن فيه الناس، أما في الجنة نسأل الله إن يجعلنا منهم، وإما في النار -والعياذ بالله- فهذا هو المصير[١].



يوم القيامة

يوم القيامة: هو يوم البعث، وسمي يوم القيامة، لقيام أمور ثلاثة فيه:

الأول: قيام الناس من قبورهم لرب العالمين، كما قال تعالى ﴿لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ ۝٥ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين: ٥-٦].

الثاني: قيام الأشهاد الذين يشهدون للرسل وعلى الأمم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ۝٥١﴾ [غافر: ٥١].

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٥٤).

الثالث: قيام العدل، لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

لماذا سمي بيوم القيامة؟

يوم القيامة هو اليوم الذي يقوم فيه الناس لرب العالمين، يجازون على أعمالهم، وسمي يوم القيامة لثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الناس فيه يقومون لله رب العالمين، كما قال الله تعالى ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين: ٦].

الوجه الثاني: أنه يقوم فيه الأشهاد، فالرسل يشهدون على أممهم، وهذه الأمة تشهد على الأمم السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ۝٥١﴾ [غافر: ٥١].

الوجه الثالث: أنه يقام فيه العدل، قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فهو يقام فيه العدل ولهذا أقسم النبي ﷺ وهو الصادق البار المصدوق عليه الصلاة والسلام قال: «والله لتؤدين الحقوق إلى أهلها حتى إنه ليقتص للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» هذا عدل أكبر عدل، فلهذا سمي يوم القيامة للوجوه الثلاثة[1].

---

(١) «القول المفيد» (٢/ ٤٢٤، ٤٢٥)، و«تفسير سورة آل عمران» (١/ ٣٢٥).



الباب الثاني

الفروق

١- تنبيه الشيخ على أهمية معرفة الفروق:

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

كلما اهتدى الإنسان للفروق كان أعظم اهتداء بالكتب المنزلة من الله؛ لأن الكتب كلها فرقان.

فمثلًا: إذا كان الإنسان يفرق بين الشرك الأصغر والأكبر، وبين النفاق الاعتقادي والعملي، وبين الكفر الأكبر والأصغر، وبين الحلال والحرام، كان أشد اهتداء بالكتب ممن لا يفرق، وربما يؤخذ من هذا أيضًا الإشارة إلى أنه ينبغي الاعتناء بمعرفة الفروق بين الأشياء المتشابهة، وهذا فن أخذ به أو أخذ به بعض أهل العلم ولاسيما في كتب الفقه، فيذكرون مثلًا: الفروق بين البيع والإجازة، بين الإجازة والعجالة، بين الرهن والضمان، بين الضمان والكفالة، بين الفرض والتطوع، وهذه من فنون العلم الشريفة التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها، كذلك في العقائد والتوحيد يفرق بين الشرك الأكبر والأصغر، فرجل حلف بغير الله نقول: هو مشرك، ورجل عبد صنمًا نقول أيضًا هو مشرك، لكن بينهما فرق عظيم، العابد للصنم شركه أكبر والحالف بغير الله شركه أصغر، إلا أن يضاف إلى حلفه بغير الله جعله المحلوف به كالله تعالى في التعظيم، فحينئذٍ يكون شركًا أكبر لا من حيث القسم، ولكن من حيث إنه جعل رتبة المحلوف به كرتبة الخالق[1].

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢١، ٢٢).

٢- الفرق بين الإذن الشرعي والكوني، والمأذون به شرعًا وقدرًا:

إذنُ الله ﷻ ينقسم إلى قسمين: إذن شرعي، وإذن كوني

فما تعلق بالخلق فهو إذن كوني، وما تعلق بالشرع فهو إذن شرعي، هذا هو الضابط، ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] الإذن هنا شرعي وليس كونيًا؛ لأنه قد أذن الله فيه كونًا لكن لم يأذن به شرعًا.

وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إذن كوني، وكذلك هنا ﴿فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[1].

* **إذن الله ينقسم إلى قسمين**: إذن شرعي، وإذن كوني.

فما تعلق بالتكوين والخلق فهو إذن كوني، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠].

وما تعلق بالشرع فهو إذن شرعي، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. أي: إذن شرعي.

فإن قال قائل: فما الفرق بينهما:

فالجواب: أن الفرق بينهما:

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٣١٦، ٣/ ٣٦، ٢٢٦)، و«تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٩٠)، و«تفسير جزء عم» (ص/ ٢٧٥).

أولًا: أن الإذن الشرعي يكون فيما يحبه الله، والإذن الكوني يكون فيما يحبه وما لا يحبه.

ثانيًا: أن الإذن الكوني يقع فيه المأذون به، والإذن الشرعي قد يقع وقد لا يقع[(١)].

* **والفرق بينهما**: أن المأذون به شرعًا قد يقع، وقد لا يقع، وأما المأذون به قدرًا فواقع لا محالة، ومن جهة أخرى: أن المأذون به شرعًا محبوب إلى الله ﷻ، والمأذون به قدرًا قد يكون محبوبًا وقد يكون غير محبوب.

٣- الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية:

الفرق بينهما من وجهين:

الوجه الأول: أن الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، والإرادة الشرعية لا يلزم فيها وقوع المراد، قد يريد الله شيئًا شرعًا ولا يقع.

الوجه الثاني: الإرادة الشرعية لا تكون إلا فيما يحبه الله، والإرادة الكونية تكون فيما يحبه وما لا يحبه. الفرق واضح.

فإذا قال قائل: أعطوني أمثلة توضح ذلك.

مثلًا الإيمان والعمل والصالح مراد الله كونًا أو شرعًا؟ شرعًا، لماذا؟

لأن من الناس من لم يؤمن بالله ولم يعمل صالحًا ولو كان مرادًا كونًا وقدرًا للزم أن يعمل الناس كلهم وأن يعملوا صالحًا.

إذا قال قائل: الكفر الواقع من بني آدم هل هو مراد لله؟

مراد كونًا لا شرعًا؛ مراد كونًا لأنه واقع، وكل شيء يقع فهو مراد لله ﷻ

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٤١٨).

﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

فهو مراد كونًا غير مراد شرعًا، لأن الله لا يريد من عباده الكفر، وإنما يريد منهم الإيمان.

يمثل بالأشخاص: ما تقولون في كفر أبي جهل؟

مراد كونًا لأنه واقع، وكل شيء واقع فهو مراد كونًا، وليس هو مرادا شرعا؛ لأن الله لا يحبه، وإذا كان الله لا يحب شيئًا فإنه وإن وقع غير مراد لله شرعًا.

وإيمان أبي بكر ﷺ: مراد شرعًا؛ لأن الله يحبه، ومراد كونًا لأنه واقع؛ كل شيء واقع في أي شيء كان، وإيمان أبي بكر واقع إذًا مراد كونًا؛ لوقوعه، مراد شرعًا؛ لأنه محبوب إلى الله ﷻ.

إيمان أبي لهب: مراد شرعًا؛ لأنه محبوب إلى الله ﷻ، وليس مرادًا كونًا؛ لأنه لم يقع.

يرد علينا إشكال، كيف يكون الشيء مرادًا كونا وهو لا يحبه؟ وهل يكرهه على أن يوقع ما لا يحب؟ هذا إشكال وارد، ولهذا أجاب بعض المعتزلة فقال: كل ما وقع فهو مراد لله كونًا وشرعًا، كل شيء واقع فهو مراد كونًا وشرعًا، حتى المعاصي قالوا: إن الله أرادها شرعًا، ولكن هذا فيه إشكال، فما هو الجواب السديد عن مثل هذه المسألة؟

إذا قال قائل: إذا كان الله يكره كفر هذا الكافر، فلماذا وقع وهو يكرهه هل أحد أكرهه على أن يوقع شيئًا يكرهه؟

الجواب: لا لكنه مكروه لذاته محبوب لغيره، الكفر الواقع مكروه لذاته محبوب لغيره!! ما هذا الكلام؟ ويكون الشيء محبوبًا مكروهًا نعم يكون محبوبًا

مكروهًا باعتبارين، لا باعتبار واحد.

الممتنع أن يكون الشيء محبوبًا مكروهًا باعتبار واحد أو من وجه واحد، أما إذا كان من وجهين، فهذا يمكن ليس بممتنع.

أرأيت الرجل يأتي بالحديدة محماة من النار ويكوي بها ابنه المريض، هل كيه لابنه مراد لذاته؟ لا مراد لغيره، ولهذا تجده محبوبًا له مكروهًا، محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه؛ إيلامه مكروه، ومن وجه أنه سبب لشفائه محبوب.

إذًا هذا الكفر الواقع بإرادة الله ﷻ، مكروه إلى الله لذاته، محبوب إليه لغيره. كيف؟ لولا الكفر ما عرف الإيمان، لولا الكفر لم يكن جهاد، ولولا الكفر لم يكن امتحان، أليس كذلك؟ لولا الكفر لكان خلق النار عبثًا، إلى غير ذلك من المصالح العظيمة التي أراد الله سبحانه وتعالى أن يقع الكفر بحكمته، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: «لا يعرف قدر الإسلام، أو لا ينقض الإسلام عروة عروة إلا من لم يدخل في الكفر»، يعني: أن من عرف قدر الإسلام هو الذي لا ينقضه، ولا يعرف الإنسان قدر الإسلام إلا إذا كان قد دخل في الكفر، فبضدهما تبين الأشياء.

فالحاصل: أن نقول جوابًا على هذا الإيراد الشائك كيف يكون في ملك الله ﷻ شيء يكرهه وهو الذي أراده؟

والجواب: أن هذا المكروه إلى الله مكره إليه لذاته محبوب إليه لغيره، فهو محبوب مكروه من وجهين.

فإن قال قائل: هل هذا ممكن؟

قلنا: نعم، ونضرب لذلك مثلًا، بماذا؟

بالرجل يكوي ابنه المريض ليشفى، فالكي مكروه لذاته لكنه محبوب لغيره.

خلاصة ما قلنا الآن أن الإرادة تنقسم إلى قسمين:

١- إرادة كونية.

٢- وإرادة شرعية.

فما معنى كل واحدة؟

الإرادة الكونية التي بمعنى المشيئة، والشرعية هي التي بمعنى المحبة، ما الفرق بينهما من حيث الحكم؟

الفرق الأول: الإرادة الكونية يلزم فيها وقوع المراد، فما أراده الله كونًا، فلا بد أن يقع.

والإرادة الشرعية: لا يلزم فيها وقوع المراد، أي: أن الله قد يريد الشيء شرعًا وقد لا يقع.

الفرق الثاني: الإرادة الكونية عامة لما يحبه الله وما لا يحبه، والإرادة الشرعية خاصة فيما يحبه الله.

إذًا الشيء الواقع نجزم أن فيه الإرادة الكونية؛ لأنه واقع، ولكن هل فيه الإرادة الشرعية، ننظر لا نقول: لا، ولا: نعم، ننظر إن كان هذا الواقع مما يحبه الله ففيه الإرادتان الكونية والشرعية، وإن كان مما لا يحب ففيه الإرادة الكونية، وليس فيه الإرادة الشرعية.

إذا كان الشيء لم يقع فإننا نجزم بانتفاء الإرادة الكونية فيه نقول: هذا ليس فيه إرادة كونية؛ لأنه ما وقع[1].

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٨٨: ١٩٠).

٤- ما الفرق بين القضاء والمقضي؟

القضاء: فعل الله، والمقضي: مفعول الله[(١)].

٥- ما الفرق بين الروح والنفس؟

الجواب: الروح ما به حياة البدن، والنفس قد يراد بها الإرادة، كما يقال: أمرته نفسه بكذا، ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

والروح هي التي بها حياة البدن، والنفس قد تطلق على ما يكون من الإرادات وغيرها، ابن القيم له كتاب اسمه كتاب «الروح»، أفاض في هذه المسائل وأكثر، لكن فيه أشياء منامات يعني الإنسان قد يشك في صحتها[(٢)].

٦- ما الفرق بين النبي والرسول؟

الجواب: الفرق بين النبي والرسول كما ذهب إليه الجمهور؛ أن النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، ولهذا يسمى نبيًا ولا يسمى رسولًا لأنه لم يؤمر، لكنه لم ينه عن إبلاغه، وأما الرسول فهو من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، وهناك فرق بين أن نقول في النبي لم يؤمر بتبليغه وبين أن نقول: نهي عن تبليغه، وهذا نظير ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله فيمن لم ينكر على الولاة ولامه بعض الناس على عدم إنكاره للمنكر.

قال شيخ الإسلام: «هناك فرق بين السكوت عن الإنكار، وبين الأمر بالمنكر، فالسكوت عن الإنكار مع عدم القدرة على الإنكار أو مع خوف منكر أكبر.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٦٩).

(٢) [(شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٥٤، ٤٥٥).

يقول: لا يلام عليه الإنسان بل قد يحمد إذا ترك الإنكار خوفًا من مفسدة أكبر، لكن لو أمر بالمنكر فإنه في هذه الحال يذم على الأمر بالمنكر والرضى به[١].

❑ قال الله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤] الرسل الذين أرسلوا إليهم، وهنا نحتاج إلى الفرق بين الرسل والنبيين، فنقول: أولًا: كل من ذكر في القرآن من النبيين فهو رسول، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلى هذا فيكون كل من ذكر في القرآن من الرسل؛ لأنهم قصوا علينا، وكل من قص علينا فهو رسول، أما على سبيل العموم فإن العلماء يقولون على المشهور عندهم: إن الرسول من أوحي إليه، وأمر بتبليغه والدعوة إليه؛ لأنه رسول، والرسول ليس عليه إلا البلاغ، وأما النبي فهو الذي أوحي إليه بوحي لكن لم يؤمر بالتبليغ، فيكون كالمجدد من هذه الأمة، فالمجدد من هذه الأمة صالح في نفسه لكنه يدعو حسب استطاعته، فالنبي لم يكلف بالرسالة، وإنما أوحي إليه بما يصلحه ويصلح به غيره، لا على سبيل الإلزام بالرسالة، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الفرق أن النبي هو من جدد شرع من قبله، ولم يستقل بوحي، فهو يأتي بالشريعة السابقة، وأما الرسول فهو الذي يجدد له الوحي، ويأتي بشريعة مستقلة، وهذا القول قد نقول: إنه جيد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].

ولكنه ينتقض بآدم عليه الصلاة والسلام، فإن آدم نبي ولم يكن تابعًا لشريعة

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٤٩، ٥٥٠).

سابقة، والقول إذا انتقض فهو ضعيف غير معتمد عليه[١].

٧- الفرق بين الرحمن والرحيم:

أما «الرحمن» فهو اسم من أسماء الله، و«الرحيم» كذلك اسم من أسمائه، والفرق بينهما أن الرحمن باعتبار الوصف، والرحيم باعتبار الفعل ولهذا جاءت «الرحمن» بهذه الصيغة الدالة على السعة فرحمة الله واسعة، شاملة لكل شيء، وأما «الرحيم» فهو الموصول رحمته إلى خلقه[٢].

٨- سؤال: ما الفرق بين قولنا: لا معبود بحق إلا الله، وقولنا: لا معبود حق إلا الله؟

الجواب: إذا قلنا: لا معبود بحق إلا الله لم يأت الخبر، وصار «بحق» تعلق بمعبود، يعني: لا أحد يعبد بحق إلا الله، ويكون الخبر على هذا هو «الله».

وهذا مشكل على قواعد النحو؛ لأن «لا» النافية للجنس، لا تعمل إلا في النكرات، وإذا قلنا: لا معبود حق، صارت «حق» خبر «لا» ولا تكون متعلقة بالمعبود؛ ولهذا قال بعضهم في تقديرها: لا معبود موجود إلا الله، وهذا غير صحيح؛ لأن هناك موجودًا يعبد سوى الله.

ولكن الصحيح أن نقول: لا معبود حق، كما لو قلت: لا أحد قائم إلا زيد، تكون «قائم» هي الخبر لا معبود حق إلا الله[٣].

---

(١) «تفسير سورة ص» (ص/ ٦٩، ٧٠).

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٧).

(٣) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٧٧، ٧٨).

٩- ما الفرق بين النفاق والرياء؟

وأيهما أضر على المسلم الداعية؟

كلاهما سيئ النفاق والرياء، ولكن النفاق أشر وأخبث، لأن النفاق أن يظهر الإنسان الخير وهو يبطن الشر، سواء كان ذلك عقديًا أو عمليًا لكن النفاق العقدي مخرج عن الملة والعياذ بالله، والنفاق العملي قد يخرج من الملة وقد لا يخرج.

أما الرياء: فإن الإنسان يعمل عملًا صالحا لله ﷻ، لكنه يرائي به، يحسنه أو يكون به أقوى من أجل أن يمدحه الناس على ذلك، هو يريد الخير، ولكنه لاحظ ثناء الناس عليه؛ فأحسن العمل من أجل ذلك، وبهذا تبين أن النفاق أسوأ على أن الرياء سمة من سمات المنافقين قال الله تعالى فيهم: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢][١].

١٠- الفرق بين الحكم الكوني والشرعي:

الفرق بين الحكم الكوني والشرعي: أن الشرعي لا يلزم وقوعه ممن حكم عليه به، ولهذا يكون العصاة من بني آدم وغيرهم المخالفون لحكم الله الشرعي، وأما الحكم القدري؛ فلا معارض له، ولا يخرج أحد عنه بل هو نافذ في عباده على كل حال[٢].

---

(١) «الصحوة الإسلامية» (ص/ ٧٨).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (١/ ١٢٢).

١١- الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية: أن الصفات الذاتية لازمة لذات الله أزلًا، وأبدًا. ومعنى أزلًا أي: فيما مضى.

«**أبدًا**»: أي فيما يستقبل. مثل الحياة، والعلم، والقدرة، والقوة، والعزة، والسمع، والبصر إلى غير ذلك، والصفات الفعلية هي التي تتعلق بمشيئته، فتحدث إذا شاء، كالاستواء على العرش، والنزول إلى سماء الدنيا، والمجيء يوم القيامة للفصل بين العباد، والفرح، والرضا، والغضب .. عند وجود أسبابها[١].

١٢- الفرق بين القضاء الكوني والشرعي:

القضاء الشرعي:

١- أن القضاء الشرعي متعلق بما يحبه الله من فعل المأمور، أو ترك المحذور.

٢- القضاء الشرعي قد يقع وقد لا يقع، قد يقع من المقضي عليه وقد لا يقع.

القضاء الكوني:

١- القضاء الكوني يتعلق فيما أحبه الله، وفيما لا يحبه.

٢- القضاء الكوني لا بد أن يقع من المقضي عليه؛ فصار الفرق أول شيء وجهين، وعندما نذكر الشيء وضده تكون أربعًا[٢].

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٢٥١).

(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٧٤).

١٣- الفرق بين إسناد الشيء الشرعي إلى الله ورسوله، وبين إسناد الكوني إلى الله ورسوله:

جواز اقتران اسم الرسول باسم الله في الأمر الذي يكون مشتركًا بينهما؛ لقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

أما الأمر الذي لا يكون مشتركًا بينهما، وهو الأمر الكوني القدري، فهذا لا يذكر فيه الرسول مع الله، إلا بحرف يدل على الترتيب يدل على هذا الترتيب؛ وبهذا تعرف الفرق بين إسناد الشيء الشرعي إلى الله ورسوله، وبين إسناد الكوني إلى الله ورسوله؛ فإسناد الشيء الشرعي يجوز بالواو، وأما الكوني فلا يجوز إلا بـ«**ثم**» الدالة على الترتيب والمهلة؛ فإذا قلت في أمر شرعي: الله ورسوله أعلم؛ فهذا صحيح جائز، وقد أقره النبي ﷺ في نفسه، فإنه في حديث زيد بن خالد الجهني «أن النبي ﷺ صلى بهم صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل فقال: **هل تدرون ماذا قال ربكم، قالوا: الله ورسوله أعلم**»، فأقرهم؛ لأن المراد هنا العلم الشرعي، لكن في المسائل الكونية لما قال له رجل: ما شاء الله وشئت أنكر عليه وقال: «**أجعلتني لله عدلًا، بل ما شاء الله وحده**»[1].

١٤- الفرق بين الراية واللواء:

الراية: العلم، وسمي راية؛ لأنه يرى، وهو ما يتخذه أمير الجيش للعلامة على مكانه.

واللواء: قيل إنه الراية، وقيل: ما لوي أعلاه، أو لوي كله؛ فيكون الفرق

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ١٦٤، ١٦٥).

بينهما: أن الراية مفلولة لا تطوى، واللواء يطوى إما أعلاه أو كله، والمقصود منهما الدلالة، ولهذا يسمى علمًا[١].

١٥- ما الفرق بين التنطع والغلو والاجتهاد؟

الجواب: الغلو مجاوزة الحد.

والتنطع معناه: التشدق بالشيء والتعمق فيه، وهو من أنواع الغلو.

أما الاجتهاد: فإنه بذل الجهد لإدراك الحق، وليس فيه غلو إلا إذا كان المقصود بالاجتهاد كثرة الطاعة غير المشروعة؛ فقد تؤدي إلى الغلو، فلو أن الإنسان مثلًا أراد أن يقوم ولا ينام، وأن يصوم النهار ولا يفطر، وأن يعتزل ملاذ الدنيا كلها؛ فلا يتزوج ولا يأكل اللحم ولا الفاكهة وما أشبه ذلك؛ فإن هذا من الغلو، وإن كان الحامل على ذلك الاجتهاد والبر، ولكن هذا خلاف هدي النبي ﷺ[٢].

١٦- الفرق بين الحاجة والاضطرار:

أن الحاجة يمكن الاستغناء عنها، والضرورة لا يمكن الاستغناء عنها[٣].

١٧- الفرق بين غضب الخالق وغضب المخلوق:

هناك فروق بين غضب المخلوق وغضب الخالق منها:

١- غضب المخلوق حقيقة هو: غليان دم القلب، وجمرة يلقيها الشيطان في قلب ابن آدم حتى يفور، أما غضب الخالق؛ فإنه صفة لا تماثل هذا، قال

(١) «القول المفيد» (١/ ١٣٤، ١٣٥).

(٢) «القول المفيد» (١/ ٣٩١، ٣٩٢).

(٣) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٤٨).

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢- أن غضب الآدمي يؤثر آثارًا غير محمودة؛ فالآدمي إذا غضب قد يحصل منه ما لا يحمد، فيقتل المغضوب عليه، وربما يطلق زوجته، أو يكسر الإناء، ونحو ذلك، أما غضب الله؛ فلا يترتب عليه إلا آثار حميدة؛ لأنه حكيم، فلا يمكن أن يترتب على غضبه إلا تمام الفعل المناسب الواقع في محله.

فغضب الله ليس كغضب المخلوقين، لا في الحقيقة ولا في الآثار، وإذا قلنا ذلك؛ فلا نكون وصفنا الله بما يماثل صفات المخلوقين، بل وصفناه بصفة تدل على القوة وتمام السلطان؛ لأن الغضب يدل على قدرة الغاضب على الانتقام وتمام سلطانه؛ فهو بالنسبة للخالق صفة كمال، وبالنسبة للمخلوق صفة نقص.

ويدل على بطلان تأويل الغضب بالانتقام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فإن معنى «آسفونا»: أغضبونا؛ فجعل الانتقام غير الغضب، بل أثرا مترتبا عليه؛ فدل هذا على بطلان تفسير الغضب بالانتقام(١).

١٨- ذكر الفرق بين الكاهن والعراف:

في هذه المسألة خلاف بين أهل العلم:

القول الأول: أن العراف هو الكاهن، والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل؛ فهما مترادفان؛ فلا فرق بينهما.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٤٢٢).

القول الثاني: أن العراف هو الذي يستدل على معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحوها؛ فهو أعم من الكاهن؛ لأنه يشمل الكاهن وغيره، فهما من باب العام والخاص.

القول الثالث: أن العراف يخبر عن أمور بمقدمات يستدل عليها، والكاهن هو الذي يخبر عما في الضمير أو عن المغيبات في المستقبل.

فالعراف أعم أو أن العراف يختص بالماضي، والكاهن بالمستقبل؛ فهما متباينان، والظاهر أنهما متباينان؛ فالكاهن من يخبر عن المغيبات في المستقبل، والعراف من يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحو ذلك[(١)].

١٩- الفرق بين الخشية والخوف:

١- أن الخشية تكون مع العلم بالمخشي وحاله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، والخوف قد يكون من الجاهل.

٢- أن الخشية تكون بسبب عظمة المخشي، بخلاف الخوف؛ فقد يكون من ضعف الخائف لا من قوة المخوف[(٢)].

٢٠- الفرق بين التمثيل والتشبيه:

أن التمثيل يقتضي المساواة من كل وجه بخلاف التشبيه[(٣)].

والتعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه؛ لوجوه ثلاثة:

(١) «القول المفيد» (١/ ٥٥٢).

(٢) «القول المفيد» (٢/ ٧٣).

(٣) «فتاوى العقيدة» (٥/ ٢٢).

أحدها: أن التمثيل هو الذي جاء به القرآن وهو منفي مطلقًا، بخلاف التشبيه؛ فلم يأت القرآن بنفيه.

الثاني: أن نفي التشبيه على الإطلاق لا يصح؛ لأن كل موجودين فلا بد أن يكون بينهما قدر مشترك يشتبهان فيه ويتميز كل واحد بما يختص به؛ فـ: «الحياة» مثلا وصف ثابت في الخالق والمخلوق، فبينهما قدر مشترك، ولكن حياة الخالق تليق به وحياة المخلوق تليق به.

الثالث: أن الناس اختلفوا في مسمى التشبيه، حتى جعل بعضهم إثبات الصفات التي أثبتها الله لنفسه تشبيهًا، فإذا قلنا: من غير تشبيه؛ فهم هذا البعض من هذا القول نفي الصفات التي أثبتها الله لنفسه(١).

٢١- الفرق بين الرؤيا الصالحة وأضغاث الأحلام:

الرؤيا الصالحة: هي التي تتضمن الصلاح، وتأتي منظمة وليست بأضغاث أحلام.

أما أضغاث الأحلام: فإنها مشوشة غير منظمة، وذلك مثل التي قصها رجل على النبي ﷺ قال: إني رأيت رأسي قد قطع، وإني جعلت أشتد وراءه سعيًا. فقال النبي ﷺ: «**لا تحدث الناس بتلاعب الشيطان بك في منامك**»، والغالب أن المرائي المكروهة من الشيطان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، ولذلك أرشد النبي ﷺ لمن رأى ما يكره أن يتفل عن يساره، أو ينفث ثلاث مرات، وأن يقول: «**أعوذ بالله من شر الشيطان ومن شر ما رأيت. وأن يتحول**

(١) «القول المفيد» (١/ ١٨٨، ١٨٩، ٣١٨).

إلى الجانب الآخر، وأن لا يخبر أحدًا»، وفي رواية: «**أمره أن يتوضأ وأن يصلي**»[١].

٢٢- الفرق بين ملك ومالك:

ليس كل ملك مالكًا، وليس كل مالك ملكًا؛ فقد يكون الإنسان ملكًا، ولكنه لا يكون بيده التدبير، وقد يكون الإنسان مالكًا، ويتصرف فيما يملكه فقط؛ فالملك من ملك السلطة المطلقة، لكن قد يملك التصرف فيكون ملكًا مالكًا، وقد لا يملك فيكون ملكًا وليس بمالك، أما المالك؛ فهو الذي له التصرف بشيء معين؛ كمالك البيت، ومالك السيارة، وما أشبه ذلك؛ فهذا ليس بملك؛ يعني: ليس له سلطة عامة[٢].

٢٣- ذكر السلف الفرق بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة:

قبل ذلك نبين الفرق بين الطاعة وبين العبادة؛ فالطاعة إذا كانت منسوبة لله؛ فلا فرق بينها وبين العبادة، فإن عبادة الله طاعته.

وأما الطاعة المنسوبة لغير الله؛ فإنها غير العبادة، فنحن نطيع الرسول ﷺ لكن لا نعبده، والإنسان قد يطيع ملكًا من ملوك الدنيا وهو يكرهه. فالشرك بالطاعة: أنني أطعته لا حبًا وتعظيمًا وذلًا كما أحب الله وأتذلل له وأعظمه، ولكن طاعته اتباع لأمره فقط، هذا هو الفرق. وبناء على القصة؛ فإن آدم وحواء أطاعا الشيطان ولم يعبداه عبادة، وهذا مبني على صحة القصة[٣].

(١) «القول المفيد» (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٢) «القول المفيد» (٢/ ٢٥٦).

(٣) «القول المفيد» (٢/ ٣١٢).

٢٤- الفرق بين حكم الله وحكم العلماء: وفيه فرقان:

١- أن حكم الله مصيب بلا شك، وحكم العلماء قد يصيب وقد لا يصيب.

٢- تنزيل أهل الحصن على حكم الله ممنوع إما في عهد الرسول ﷺ فقط أو مطلقًا، وأما على حكم العلماء ونحوه؛ فهو جائز[1].

٢٥- الفرق بين الإسلام والإيمان:

الإسلام بالمعنى العام هو: التعبد لله تعالى بما شرعه من العبادات التي جاءت بها رسله، منذ أن أرسل الله الرسل إلى أن تقوم الساعة فيشمل ما جاء به نوح عليه الصلاة والسلام من الهدى والحق، وما جاء به موسى، وما جاء به عيسى، ويشمل ما جاء به إبراهيم عليه الصلاة والسلام، إمام الحنفاء، كما ذكر الله تبارك وتعالى ذلك في آيات كثيرة تدل على أن الشرائع السابقة كلها إسلام لله ﷻ.

والإسلام بالمعنى الخاص بعد بعثة النبي ﷺ يختص بما بعث به محمد ﷺ؛ لأن ما بعث به ﷺ نسخ جميع الأديان السابقة فصار من اتبعه مسلمًا، ومن خالفه ليس بمسلم؛ لأنه لم يستسلم لله بل استسلم لهواه، فاليهود مسلمون في زمن موسى عليه الصلاة والسلام، والنصارى مسلمون في زمن عيسى عليه الصلاة والسلام، وأما حين بعث محمد ﷺ فكفروا به فليسوا بمسلمين؛ ولهذا لا يجوز لأحد أن يعتقد أن دين اليهود والنصارى الذي يدينون به اليوم دين صحيح مقبول عند الله مساوٍ لدين الإسلام، بل من اعتقد ذلك فهو

(١) «القول المفيد» (٢/ ٤٩٥).

كافر خارج عن دين الإسلام؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ويقول: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهذا الإسلام الذي أشار الله إليه هو الإسلام الذي امتن الله به على محمد ﷺ وأمته، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وهذا نص صريح في أن من سوى هذه الأمة بعد أن بعث محمد ﷺ ليسوا على الإسلام، وعلى هذا فما يدينون الله به لا يقبل منهم ولا ينفعهم يوم القيامة، ولا يحل لنا أن نعتبره دينًا قائمًا قويمًا، ولهذا يخطئ خطأ كبيرًا من يصف اليهود والنصارى بقوله إخوة لنا، أو أن أديانهم اليوم قائمة لما أسلفناه آنفًا.

وإذا قلنا: إن الإسلام هو التعبد لله ﷻ بما شرع شمل ذلك الاستسلام له ظاهرًا وباطنًا، فيشمل الدين كله عقيدة، وعملًا، وقولًا، أما إذا قرن الإسلام بالإيمان فإن الإسلام يكون الأعمال الظاهرة من نطق اللسان وعمل الجوارح، والإيمان الأعمال الباطنة من العقيدة وأعمال القلوب، ويدل على هذا التفريق قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال تعالى في قصة لوط: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦]، فإنه فرق هنا بين المؤمنين والمسلمين؛ لأن البيت الذي كان في القرية بيت إسلامي في ظاهره إذ إنه يشمل امرأة لوط التي خانته بالكفر وهي كافرة، أما من أخرج منها ونجا فإنهم المؤمنون حقًا الذين دخل الإيمان في قلوبهم، ويدل لذلك - أي للفرق بين الإسلام والإيمان عند اجتماعهما - حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن جبريل سأل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان؟ فقال له النبي ﷺ:

«**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**»، وقال في الإيمان: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره**».

فالحاصل أن الإسلام عند الإطلاق يشمل الدين كله ويدخل فيه الإيمان، وأنه إذا قرن مع الإيمان فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة من أقوال اللسان وعمل الجوارح، وفسر الإيمان بالأعمال الباطنة من اعتقادات القلوب وأعمالهم(١).

٢٦- الفرق بين عليم وخبير:

الخبرة هي العلم ببواطن الأمور، والعلم بالظواهر لا شك أنه صفة مدح وكمال، لكن العلم بالبواطن أبلغ، فيكون عليم بالظواهر، وخبير بالبواطن، فإذا اجتمع العلم والخبرة صار هذا أبلغ في الإحاطة، وقد يقال: إن الخبرة لها معنى زائد عن العلم؛ لأن الخبير عند الناس هو العليم بالشيء الحاذق فيه، بخلاف الإنسان الذي عنده علم فقط، ولكن ليس عنده حذق، فإنه لا يسمى خبيرًا، فعلى هذا يكون الخبير متضمنًا لمعنى زائد على العلم(٢).

٢٧- الفرق بين التعطيل والتحريف:

إن قلت: ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟

قلنا: التحريف في الدليل والتعطيل في المدلول، فمثلًا:

إذا قال قائل: معنى قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. أي: بل قوتاه هذا محرف للدليل، ومعطل للمراد الصحيح؛ لأن المراد اليد

(١) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (١/ ٤٩).

(٢) «تفسير سورة الحجرات» (ص/ ٥٩).

الحقيقية، فقد عطل المعنى المراد، وأثبت معنى غير المراد. وإذا قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لا أدري! أفوض الأمر إلى الله، لا أثبت اليد الحقيقية، ولا اليد المحرف إليها اللفظ.

نقول: هذا معطل، وليس بمحرف؛ لأنه لم يغير معنى اللفظ، ولم يفسره بغير مراده، لكن عطل معناه الذي يراد به، وهو إثبات اليد لله ﷻ.





الباب الثالث

رفع الشُّبَه ودفع الاعتراضات

١- في عصرنا الحاضر، نجد من يقول: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر كل ليلة، فيلزم من هذا أن يكون كل الليل في السماء الدنيا؛ لأن الليل يمشي على جميع الأرض، فالثلث ينتقل من هذا المكان إلى المكان الآخر!!!

وهذا لم يقله الصحابة رضوان الله عليهم، ولو كان هذا يرد على قلب المؤمن؛ لبينه الله إما ابتداء أو على لسان رسوله ﷺ، أو يقيض من يسأله عنه فيجاب، كما سأل الصحابة رسول الله ﷺ: أين كان الله قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فأجابهم.

فهذا السؤال العظيم يدل على أن كل ما يحتاج إليه الناس فإن الله يبينه بأحد الطرق الثلاثة.

والجواب عن الإشكال في حديث النزول أن يقال: ما دام ثلث الليل الأخير في هذه الجهة باقيًا، فالنزول فيها محقق، وفي غيرها لا يكون نزول قبل ثلث الليل الأخير أو النصف، والله ﷻ ليس كمثله شيء، والحديث يدل على أن وقت النزول ينتهي بطلوع الفجر.

وعلينا أن نستسلم، وأن نقول: سمعنا، وأطعنا، واتبعنا، وآمنا؛ فهذه وظيفتنا لا نتجاوز القرآن والحديث[1].

❁ ❁ ❁

٢- استشكل كثير من الناس في عصرنا: كيف ينزل الله إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، ونحن نعلم أن ثلث الليل الآخر لا يزال ساريًا

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٢، ٢٣).

جاريًا على الأرض وتحت السماء، فيلزم من ذلك أن يكون النزول إلى السماء الدنيا دائمًا؟

والجواب: على هذا أن نقول: ليس هناك إشكال في نزول الله تعالى في الثلث الأخير رغم استمرار تتابعه على الأرض، ونحن نؤمن بقول الرسول ﷺ: «**ينزل حتى يطلع الفجر**»، فإذا كان كذلك فالواجب علينا ألا نتجاوزه، فما دام ثلث الليل الآخر باقيًا في منطقة من المناطق الأرضية، فالنزول حاصل باقٍ، ومتى طلع الفجر في هذه المنطقة فلا نزول، وإن كان في الجهة الأخرى يوجد نزول، والله على كل شيء قدير، ولا يقاس سبحانه بالخلق؛ فينزل إلى السماء في ثلث الليل الآخر في جهة من الأرض، ولا ينزل بالنسبة لجهة أخرى ليس فيها ثلث الليل.

والحقيقة أن الإنسان إذا لزم الأدب مع الله ورسوله ﷺ اطمأن قلبه، واستراح من التقديرات، أما إذا كان يفجر المشاكل من مشكلة إلى أخرى فإنه يخشى عليه من الشك، نسأل الله العافية وأن يرزقنا اليقين؛ ولهذا يقول بعض السلف: أكثر الناس شكًا عند الموت أهل الكلام؛ لأنهم فتحوا هذه المشاكل على أنفسهم وعجزوا عن حلها، لكن لو لزموا الأدب وقالوا ما قال الله ورسوله، وسكتوا عما سكت عنه الله ورسوله، لسلموا من هذا كله.

وهذا هو الذي تستريح فيه أيها الإنسان أن تلزم الأدب مع الله ورسوله، قل ما قال الله ورسوله، واسكت عما سكت عنه الله ورسوله إذا كنت الآن في المنطقة الشرقية، وقد أذن الفجر ولآخر في المنطقة الغربية، وهو في آخر الليل، نقول: الرب ﷻ بالنسبة للذي في المنطقة الغربية: هذا وقت نزوله، ونقول للآخر: انتهى وقت النزول، ونسلم وهذا ليس فيه إشكال الذين هم في ثلث

الليل يجتهدون في الدعاء؛ لأنه وقت إجابة والآخرون انتهى الوقت، ونسلم من هذا كله ونتشوف كل ليلة إلى ثلث الليل متى يأتي حتى ندعو الله فيه.

أما هذه الإشكالات التي تورد فهي في الحقيقة من سفه الإنسان، وقلة رشده، ومن قلة أدبه مع الله ورسوله، والذي ينبغي لنا، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «**أسلم تسلم**». ونحن نقول أيضًا: أسلم تسلم، لكن ليس المراد هنا الدخول في الإسلام، وإنما المراد: استسلم للنصوص، حتى تسلم[١].

❁ ❁ ❁

٣- **إن قيل**: إن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه سبحانه؛ فكيف يسمى دعاء الإنسان لأخيه شفاعة وهو لم يستأذن من ربه؟

والجواب: إن الله أمر بأن يدعو الإنسان لأخيه الميت، وأمره بالدعاء إذن وزيادة.

وأما الشفاعة الموهومة التي يظنها عباد الأصنام من معبوديهم؛ فهي شفاعة باطلة؛ لأن الله لا يأذن لأحد بالشفاعة إلا من ارتضاه من الشفعاء والمشفوع لهم.

إذًا قوله: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾ [الزمر: ٤٤] تفيد أن الشفاعة متعددة كما سبق.

❁ ❁ ❁

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٧٣).

٤- إذا قال قائل: نحن الآن واقعون في مشكلة بالنسبة لقبر الرسول ﷺ الآن، فإنه في وسط المسجد؛ فما هو الجواب؟

قلنا: الجواب على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن المسجد لم يبن على القبر، بل بني المسجد في حياة النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ لم يدفن في المسجد حتى يقال: إن هذا من دفن الصالحين في المسجد، بل دفن في بيته.

الوجه الثالث: أن إدخال بيوت الرسول ﷺ، ومنها بيت عائشة مع المسجد ليس باتفاق من الصحابة، بل بعد أن انقرض أكثرهم ولم يبق منهم إلا القليل، وذلك عام (٩٤) هجرية تقريبًا؛ فليس مما أجازه الصحابة أو أجمعوا عليه، مع أن بعضهم خالف في ذلك، وممن خالف أيضا سعيد بن المسيب من التابعين؛ فلم يرض بهذا العمل.

الوجه الرابع: أن القبر ليس في المسجد، حتى بعد إدخاله؛ لأنه في حجرة مستقلة عن المسجد؛ فليس المسجد مبنيًا عليه، ولهذا جعل هذا المكان محفوظًا ومحوطًا بثلاثة جدران، وجعل الجدار في زاوية منحرفة عن القبلة، أي: مثلث، والركن في الزاوية الشمالية، بحيث لا يستقبله الإنسان إذا صلى؛ لأنه منحرف.

فبهذا كله يزول الإشكال الذي يحتج به أهل القبور، ويقولون: هذا منذ عهد التابعين إلى اليوم، والمسلمون قد أقروه ولم ينكروه؛ فنقول: إن الإنكار قد وجد حتى في زمن التابعين، وليس محل إجماع، وعلى فرض أنه إجماع؛ فقد

تبين الفرق من الوجوه الأربعة التي ذكرناها[(١)].

❊ ❊ ❊

٥- **إن قيل**: ما الفائدة في قص إهلاك الأمم علينا مع أن هذه الأمة لن تهلك كما هلكوا على سبيل العموم؟

فالجواب: أن لذلك فائدتين:

إحداهما: بيان نعمة الله علينا برفع العذاب العام عنا وأننا مستحقون لذلك لولا منة الله.

الثاني: أن مثل عذابهم قد يكون لمن عمل عملهم في يوم القيامة إذا لم تحصل العقوبة في الدنيا، ولعله يفهم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ﴾ [هود: ١٠٢، ١٠٣] فلعل ظاهره أن مثل هذا العذاب يكون في الآخرة والله أعلم[(٢)].

❊ ❊ ❊

٦- إن قال قائل: بماذا تجيبون عن قول النبي ﷺ: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه»، فجعل صلة الرحم سببًا في الرزق وللتأخير في الأثر ماذا تجيبون؟

نجيب نقول: قول النبي ﷺ حق، وصلة الرحم من أسبابه ومن أسباب طول العمر، ومن أسباب سعة الرزق، وإذا قدر أن الإنسان وصل رحمه علمنا

(١) «القول المفيد» (١/ ٣٩٨، ٣٩٩).

(٢) «فتاوى العقيدة» (٧/ ٢٧١).

أنه فعل السبب الذي يكون به طول العمر وسعة الرزق، ولا يختلف هذا عن قوله تعالى فيمن عمل صالحًا بأنه يدخل الجنة لا يختلف؛ لأننا نعلم أنه متى فعل السبب وجد المسبب، وإذا لم يفعله لم يوجد المسبب، هذا الرجل إذا لم يصل رحمه لم يطل عمره، ولم يبسط له في رزقه، لأنه لم يفعل السبب، لكن إذا وصل رحمه طال عمره واتسع رزقه، ونعلم أن هذا الرجل قد كتب أصلًا عند الله بأنه وصول لرحمه، وعمره ينتهي في الوقت الفلاني، ورزقه يكون إلى الساعة الفلانية، ونعلم أن الرجل الآخر لم يكتب أن يصل رحمه، فكتب رزقه مضيقًا، وكتب عمره قاصرًا من الأصل، فليس هناك شيء يزيد وينقص عن الذي كتب في الأزل.

إذًا ما الفائدة من قوله ﷺ من هذا الكلام؟

نقول: الفائدة من ذلك: الحث على صلة الرحم، وإذا كان الله قد كتب هذا الرجل وصولًا لرحمه سيصل رحمه، لكن كتابة الله سبحانه وتعالى لهذا الرجل أن يكون وصولًا للرحم أمر مجهول لنا ولا نعلمه، لكن الأمر الذي بأيدينا هو أن نعمل، وما وراء ذلك فهو عند الله عز وجل.

وبهذا التقرير نسلم من قول من قال من العلماء رحمهم الله: إن المراد بطول العمر البركة فيه، والمراد بسعة الرزق أن يبسط له في رزقه أي: في البركة؛ لأنهم لو قالوا: هذا القول ما أجدى عنهم شيئًا؛ لأن البركة أيضًا وجودها كطول العمر، ونزعها كقصر العمر، نفس الشيء، إذا كان الله قد كتب أن يكون عمرك مباركًا كان مباركًا، وإن كان الله قد كتب أنه غير مبارك صار غير مبارك، وكذلك الرزق إن كان الله قد كتبه مباركًا كان مباركًا، وإن لم يكن كتبه مباركًا لم يكن مباركًا.

فالمسألة هي هي، هم فروا من شيء ووقعوا فيه؛ لأن كل شيء مقدر، بركة المال وبركة العمر، وبسط الرزق وطول العمر؛ فكله مكتوب. والمهم أن الذين قالوا بهذا القول قولهم غير صحيح.

كذلك أيضًا الذين قالوا: إن للإنسان عمرين؛ عمرًا إن وصل، وعمرًا إن قطع، ورزقين؛ رزقًا إن وصل، ورزقًا إن قطع، وهذا غير صحيح؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الله تعالى غير عالم بالمآل، وهذا خطأ.

نقول: إن الله عالم بالمآل، فهو عالم بأن هذا يصل ويطل عمره ويبسط له في رزقه، وهذا لا يصل فيقصر عمره وينقص رزقه، وهذا عند الله معلوم، وهو شيء واحد لا يتغير، لكنه عندنا غير معلوم، ولهذا حثنا الرسول عليه الصلاة والسلام على أن نصل الرحم.

ونظير ذلك أيضًا في مسالة الزواج قال - أي الرسول ﷺ -: «**من أحب أن يولد له فليتزوج، نفس الشيء**»، المراد بهذا: الحث على الزواج، وإلا فنحن نعلم أن الله كتب لهذا الرجل أن يتزوج ويولد له، أو ألا يتزوج ولا يولد له، فنحن فرضنا هذا؛ لأنه سبب للولادة، كما أن صلة الرحم سبب لطول العمر.

والحاصل: أن الإنسان إذا علم أن الشيء مكتوب بأسبابه فطول العمر مكتوب بسببه، وسعة الرزق مكتوبة بسببه، الذي هو الصلة، لكننا نحن لا نعلم، فالمقصود من مثل هذا القول من رسول الله ﷺ الحث على صلة الرحم وأنه سبب.

الدعاء أيضًا سبب لحصول المقصود فمن أحب أن يرزق فليسأل الله الرزق، السؤال سبب[1].

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٥٢، ٣٥٤).

٧- لو قال قائل: إذا كان الله قد كتب لك الرزق فلا حاجة للسؤال؟

نقول: غلط، ففعل الأسباب التي جاءت بها الشريعة، أو شهد بها الواقع أمر مطلوب للشرع، والله تعالى بحكمته قد ربط المسببات بأسبابها، فلا إشكال والحمد لله في الحديث، إنما هو ذكر لسبب يكون عند الله معلومًا مكتوبًا، وعندك غير معلوم، إنما الشيء الذي تخاطب به أن تفعل السبب[(١)].

❀ ❀ ❀

٨- إذا قال قائل: كيف يشكر الله على المصيبة؟

قلنا: يشكر الله على المصيبة؛ لأنه يعلم أن ثوابها وأجرها - إذا صبر عليها، واحتسب الأجر - أكثر من مصيبتها، فيشكر الله على هذا؛ لأن ما يترتب عليه من الخير أكثر مما يترتب عليه من الأذى، فمن هذه الناحية يشكر الله.

وقد قال أهل العلم بعض منهم: إن هذه المرتبة أعلى من الرضا، فهذا حكم الرضا بالمقضي.

❀ ❀ ❀

٩- إذا قال قائل: ماذا تقولون في المعاصي، أواقعة هي بقضاء الله ﷻ أو لا؟

نقول: بلى، هي واقعة بقضاء الله.

وإذا قال: كيف ترضون بقضاء الله؟

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٥٤).

نقول: نعم، نرضى بقضاء الله، وإن كرهنا المقضي، هذه المعصية لا نرضاها ونكرهها ونؤدب عليها، ولكن نرضى بكون الله قضاها، ولا نعترض على الله ﷻ في قضائها، فإذا رأينا العصاة مثلًا والفساق وأهل المجون يجب علينا أن نرضى بما وقع منهم باعتباره من قضاء الله، لكن لا يجوز أن نرضى بما صدر منهم باعتباره من فعلهم؛ فنسخط فعلهم ونرضى فعل الله الذي هو قضاؤه، وبهذا التفصيل يزول عنا إشكالات كثيرة.

❁ ❁ ❁

١٠- إذا قال قائل: يوجد في الخلق شر مثل إبليس، إبليس أصل الشر. فهل يجب علينا أن نرضى بإيجاد إبليس، خلق إبليس؟

يجب أن نرضى بإيجاد إبليس بدون تفصيل، لكننا لا نرضى بما يأمر به إبليس؛ لأن إبليس يأمر بالشر والفحشاء والمنكر؛ ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور: ٢١].

إذًا نرضى بأن الله خلقه، ونقول: لا نشك أن الله خلقه لحكمة، ولكن لا نرضى بما يكون من فعل إبليس، من الشر والفساد .. إلى آخره.

وإذا أضيف الفعل إلى فاعله فالأصل أنه واقع منه حقيقة، هذا الأصل.

ولهذا نقول: إنه يجب علينا نؤمن بأن الشمس هي التي تدور على الأرض؛ لأن هذا هو ظاهر القرآن، وليس لنا إلا الظاهر.

نعم لو ثبت بطريق علمي لا إشكال فيه أن اختلاف الليل والنهار بدوران الأرض، فحينئذٍ نقول به، ونقول: إنه لا يعارض ظاهر القرآن لما سبق من أن لا تعارض بين قطعيين، ولا بين قطعي وظني.

كيف لا يعارض ظاهر القرآن؟ لاحتمال أن يكون المراد بقوله: طلعت، في رؤية العين لا في حقيقة الواقع، ففي رؤية العين فهي التي تطلع، وهذا إذا ثبت قطعًا ثبوتًا يقينيًا بأن الشمس لا تدور على الأرض، وأن اختلاف الليل والنهار إنما هو بدوران الأرض فقط.

لكنه عندي - وأنا قاصر العلم في مسألة الفلك - أنه لم يثبت بعد من يقول هذا.

والذين قالوا بذلك عللوا قولهم بأن الأرض جرم صغير، والكبير لا يدور على الصغير؛ لأن الصغير يكون تابعًا لا متبوعًا. لكن هذا يرد بأنها ليست تابعة للأرض، بل تدور من أفق بعيد جدًا حول الأرض، والله ﷻ سخرها لأجل مصلحة العباد، والمسألة ليست مسألة كبير وصغير حتى نقول لا سلطان للأرض على الشمس، أبدا، بل الكل مسخر بأمر الله، سخر الله هذه الشمس العظيمة أن تدور على الأرض من أجل مصلحة الخلق[١].

❁ ❁ ❁

١١- فإذا قال قائل: ما تفسيركم لاختلاف الفصول من برد إلى حر إلى وسط؟

نقول: سهل تفسيره، نفس الشمس لها حركة تقرب من الشمال وتقرب من الجنوب، فإذا قربت من الشمال توسطت على الرؤوس، واشتدت حرارتها؛ لأن الحرارة إذا كانت عمودية تكون أشد مما إذا كانت جانبية، والمسألة واضحة ولله الحمد.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٦٨).

لكن لو قال لنا علماء الفلك: إننا متيقنون من هذا.

قلنا: تيقنكم لكم، ولا نقول إنكم كفرتم بذلك؛ لأن المسألة مجرد ظاهر القرآن، فإذا كنتم متيقنين لهذا، فأنتم على يقينكم، ولا نقول: أزيلوا ذلك اليقين، فإن الإمام إذا كان في الصلاة وتيقن، وسبح به كل الذين وراءه، فلا يجوز أن يرجع إلى قولهم وهو يتيقن خلافه، فهؤلاء العلماء كذلك[1].

❁ ❁ ❁

١٢- إذا قال قائل: لا شك أن الاستدلال بحديث ابن مسعود وحديث صاحب البطاقة لا يقاوم الأدلة الدالة من القرآن والسنة على أن الذي يوزن هو العمل.

لهذا صرح شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»، فقال: «تنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد»، وهذا هو الحق، لكن حديث البطاقة قد يقال: إن هذا خاص به وبأمثاله من أجل أن يتبين له فضل الله ﷻ عليه، وقد يقال: إنه لما وزنت الصحيفة وثقلت بحسب العمل، فإن الوزن حقيقة يكون للعمل.

وأما حديث ابن مسعود والآية فلا تدل على ذلك؛ لأن معنى «فلا نقيم لهم»، يعني: لا نقيم لهم قيمة، كما نقول: فلان ليس له عندي وزن؛ أي: لا قيمة له ولا اعتبار، وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فأراد النبي ﷺ أن يبين أن خفة الوزن لا تدل على قلة العمل، أو على خفته، وليس بذاك الصريح.

وعلى ذلك فالمعتمد أن الذي توزن هي الأعمال نفسها[2].

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٦٩).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٨٠).

١٣- إذا قال قائل: بل ورد التخصيص في الحكم الشرعي لعين الشخص كما في حديث أبي بردة بن نيار ﵁، فإنه لما كان يوم عيد الأضحى أحب أن يذبح أضحيته مبكرًا من أجل أن يأكل هو وأهل بيته، فذبح أضحيته قبل صلاة العيد، فلما جاء وصلى العيد وخطب النبي ﷺ الخطبة، وقال: «من ذبح قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله، وليس من النسك في شيء».

أبو بردة ﵁ مثل غيره من الصحابة صُرَحاء، ما سكت لما سمع ذلك قال: يا رسول الله**!** إني نسكت قبل أن أصلي، يعني وأحببت أن آكل أنا وأهلي، فقال له الرسول ﷺ: «**شاتك شاة لحم**»، أي: مجزئة أو غير مجزئة؟ غير مجزئة، قال: يا رسول الله، أن عندنا عناقًا - أنثى من المعز الصغيرة - هي أحب إلينا من شاتين. أفتجزئ عني؟ يعني أن أذبحها الآن، قال: «**نعم، ولن تجزئ عن أحد بعدك**».

وهذا الحديث يدل على أن الحكم خصص لأبي بردة ﵁ بعينه، لأنها لن تجزئ عن أحد بعينه، فأخذ بذلك بعض العلماء، وقال: إن هذا تخصيص في الحكم الشرعي يعني الرجل، لكن أبى ذلك الحبر ابن تيمية ﵀، وقال: المراد بقوله: «**بعدك**»: أي: بعد حالك، يعني لن تجزئ عن أحد حاله ليست كحالك، مثلما تقول للرجل: ما بعدك رجل يوفي بالعهد، فالمعنى ما بعد وفائك وفاء بالعهد؛ لأنه وفاء كامل، وإلا سيوفي آخر بعده في الزمن.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام هو الحق، فإنه لو جاءنا رجل مثل أبي بردة وذبح شاته قبل الصلاة جاهلًا، ثم قال لنا مثل ما قال أبو بردة للنبي ﷺ: عندي عناق صغيرة أذبحها بعدها؟ قلنا: نعم؛ لأنه جاهل.

❁ ❁ ❁

١٤- فإذا قال قائل: أليس الله خص نبيه بخصائص ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

قلنا: بلى، ولكن النبي ﷺ خص بذلك؛ لأن اسمه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، أم لأنه رسول الله؟ إذن خص بوصف أم بعين؟، خص بوصف، لولا أنه رسول لكان رجلًا من بني هاشم.

فالقاعدة عندنا الآن: أن الأحكام الشرعية والجزائية لا تخصص بالأشخاص بأعيانهم، ولكن بالأشخاص بأوصافهم، وهذا الاستطراد أوجبه قول الرسول ﷺ للأنصار: «**إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**».

فنقول: إنه يرجى لمن صبر على جور الأئمة وأثرتهم أن يرد الحوض على النبي ﷺ.

ونحن نقول: يرجى، ولم نقل: يجزم؛ لأننا نخشى أن يأتي إنسان ويقول: من يتصف بأوصاف الأنصار؟، يعني حتى لو صبر فهو ليس كالأنصار، ولكن نقول: إن الرسول ﷺ علق الحكم بالصبر، فيرجى لمن صبر أن يكون كالأنصار(١).

❁ ❁ ❁

١٥- قد يرد إشكال على قوله تعالى لأهل بدر: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)؛ فإن ظاهر هذا القول العموم، يعني أنه يشمل الكفر وما هو دونه!

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٤٨٠، ٤٨١).

والجواب على هذا بأحد وجهين:

الأول: أن يقال: إنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر لما حل في قلوبهم من الإيمان الراسخ الذي لا يمكن أن يدخل من خلاله الكفر، فيكون هذا بشارة لهم أنهم لن يكفروا، ويبقى ما دون الكفر مكفر بهذه الغزوة.

إذًا معناه أن قوله: «**ما شئتم**» لا يدخل فيه الكفر؛ لأنهم لا يمكن أن يشاءوا الكفر بسبب ما قدموه من هذه الحسنات العظيمة، ويكون في هذا بشارة لهم بأنهم لن يكفروا.

ثانيًا: أنه على فرض كفرهم سوف ييسرون للتوبة حتى يغفر لهم: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، فيكون في هذا بشارتان: إما أنهم لن يكفروا، أو بأنه لو قدر أنهم كفروا فإنهم سوف يعودون إلى الإسلام، ويغفر لهم ما قد سلف، ومن تتبع أحوالهم لم يجد أحدًا منهم ارتد، فكل الذين في غزوة بدر لم يرتد منهم أحد، فيكون المعنى الأول أقرب وأصح، وهو أنهم لن يشاءوا الكفر.

ولو قلت لك أثبت لي معصية واحدة وقعت من أهل بدر فلن تستطيع، والفرض الذهني لا يعني الأمر الواقع قد يفرض الذهن أن الرسول قد يرتد حاشاه من ذلك، أنت الآن هل عندك أن واحدًا من أهل بدر زنا أو سرق أو شرب الخمر، لذلك أنا استثنيت قلت: متأول لم يفعل أحد منهم معصية جهارًا يعلم أنها معصية إلا بتأويل.

المهم الآن: هل تستطيع أن تقدح في أحد من أهل بدر تقول أنه زنا؟ لا تستطيع، وأنا قلت لكم: لو فرضنا أنهم زنوا وسرقوا وشربوا الخمر، فهذه معاصي دون الكفر فتكون مكفرة بهذه الحسنة العظيمة، هي ما أشكل عليهم

بمسألة الكفر ومسألة الكفر أخبرتكم بأن هذه بشرى بأنهم لن يشاءوا الكفر، لأن الله قال: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ وهم لن يعملوا الكفر.

وكيف يتصور الإنسان أنهم غزوا هذه الغزوة العظيمة التي فتح الله بها على المسلمين ثم يكفر؟ هذا بعيد.

لكن نقول: هو دليل على أنهم لن يكفروا أي: لن يشاءوا الكفر ثم لو فرض أنهم كفروا فرضًا ذهنيًا ليس واقعًا، يقول ابن حجر وغيره من العلماء: لو أننا نزلنا الفروض الذهنية منزلة الواقع لما استدللنا بأي حديث.

وكذلك نقول في الآيات: يعني لو فرضنا أن كل فرض يفرضه الذهن يرد على مسألة من المسائل على نص من النصوص ما استطعنا، كل نص يمكن أن يحتمل نحن ليس لنا إلا الظاهر[(١)].

❊ ❊ ❊

١٦- إن قال قائل: أليس قد أخبر النبي ﷺ أنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ولا يقبل إلا الإسلام فلا يقبل الجزية، وهذا ليس هو الحكم الشرعي الموجود الآن، فإن الحكم الشرعي الموجود الآن يقر النصارى على ما هم عليه، يعني إذا كان بيننا وبينهم عهد فإننا لا نتعرض لديانتهم؟

فالجواب: أن النبي ﷺ حدثنا بذلك مقررًا له راضيًا به فيكون ما يقضي به عيسى في آخر الزمان من شريعة النبي ﷺ[(٢)].

❊ ❊ ❊

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٦١١، ٦١٢).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٣٣).

١٧- بالنسبة لشرط القوة في النبوة هل يرد عليه نبي الله أيوب؟

الجواب: لا؛ لأن أيوب أصيب بما أصيب ثم برئ في النهاية فهذا من العوارض[١].

١٨- لكن المعروف أنه ظل مريضًا بقدر السنين التي كان فيها؟

الجواب: لا، هذا لم يثبت لكن لا شك أن الشيطان ... (جملة غير واضحة) ولكنه برئ في النهاية فهذا من العوارض.

❁ ❁ ❁

١٩- بالنسبة لشرط الحرية في النبوة يوسف عليه السلام بيع مملوكًا عند عزيز مصر فهل هذا يشكل؟

الجواب: لا يشكل، يوسف عليه السلام نبئ بعد السجن[٢].

❁ ❁ ❁

٢٠- حديث «يأتي النبي وليس معه أحد»، وحديث «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا جعل الله حواريون »، ما المراد بذلك؟

الجواب: المراد بذلك إما أنهم ذوو العزم أو يستثنى من ذلك ما دل عليه الحديث الأول[٣].

❁ ❁ ❁

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢٤).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢٢).

(٣) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢١).

٢١- قول المؤلف (السفاريني) عن أوصاف النبي وشروطه: «حرية ذكورة كقوة» ما معنى الكاف هنا؟

الجواب: لو قال: «**حرية ذكورة وقوة**» لكان أحسن، لكن قال: «**كقوة**»: إشارة إلى أن الحرية، والذكورة سبب اشتراطها: أنها ضعف يعني كأنه جعل القوة تعليلًا لاشتراط الذكورة واشتراط الحرية، والكاف هنا للتشبيه يعني: «**كما تشترط القوة**»[1].

❀ ❀ ❀

٢٢- في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام: «وأوحينا إليه لتنبأنهم بأمرهم هذا» [يوسف: ١٥] يعني جاءه الوحي قبل السجن؟

الجواب: الضمير يعود على أبيه يعقوب[2].

❀ ❀ ❀

٢٣- ذكرتم أن الخلة أبلغ من المحبة . . . (سؤال غير واضح)؟

الجواب: لا، لا يمنع، الإكرام إذا كان مطلقًا، الإكرام المطلق يدخل فيه الاجتباء لا شك والرسل وصفهم الله بالاصطفاء، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

❀ ❀ ❀

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢٤).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢٢).

٢٤- اشتراط الذكورة ألا يشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص ٧]؟

الجواب: يرد على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، يقول العلماء: الوحي أقسام: منه وحي الإلهام، فإذا ذكر الله وحيا إلى من ليس برسول فهو وحي إلهام فمعنى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾، يعني: ألهمناها أن ترضعه وإذا خافت عليه أن تلقيه في اليم ليس هذا وحي الرسالة.

❁ ❁ ❁

٢٥- «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، هل هذا أثر أم حديث؟

الجواب: لا، هذا حديث في البخاري لما أخبر أن الفُرس ولوا بنت ملكهم قال: «**لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**» وهو حديث ثابت في البخاري، وكنت أتوقع أن تورد علي أن قومًا ولوا أمرهم نساء وأفلحوا، الإنجليز دائمًا يولون أمرهم امرأة! ومع الأسف في تركيا الآن رئيسة الوزراء امرأة!

فيقال: الجواب على هذا: من أحد وجوه ثلاثة:

١- الوجه الأول: إما أن يراد بقوله: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» يعني أولئك القوم فقط يعني الفُرس يعني هؤلاء لما ولوا أمرهم فإنهم لن يفلحوا وعلى هذا فيكون خاصًا، وإذا جعلناه خاصًا لم يكن إشكال.

٢ - **الوجه الثاني:** أن نقول: إن هؤلاء النساء لم يتولوا الأمر على وجه الإطلاق، بل الذي يدبر المملكة غيرهن، لكن لهن الرئاسة اسمًا لا حقيقة.

٣ - **الوجه الثالث:** أن يقال: هؤلاء القوم لو أنهم ولوا رجلًا لكان أفلح لهم، ويكون المراد بالنفي: «**لن يفلح قوم**» نفي الفلاح التام فيقال: هؤلاء القوم

لو أنهم ولوا رجلًا لكان أفلح لهم.

٣- **الوجه الرابع**: أن يقال هذا أعني قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**لن يفلح قوم**» هذا بناءًا على الأغلب والأكثر وإلا فقد يفلحوا، فهذه أربعة أوجه في الجواب عن هذا الحديث، هذه الأربعة محتملة، والله أعلم[1].

قال أحدهم: هناك وجه خامس يا شيخ.

الشيخ: ما هو؟

المتكلم: أن هناك فلاحًا في الظاهر ولكن في السياسة الداخلية يكون فيه فساد كبير.

الشيخ: لا، لا يصلح.

❁ ❁ ❁

٢٦- هل يجوز تولية المرأة على شيء من أمور المسلمين؟

الجواب: لا نرى هذا، نرى أنه لا يجوز، لا سيما إذا قلنا لو أنهم ولوا أمرهم رجلًا لكان أفلح.

❁ ❁ ❁

٢٧- أورد علينا بعض الطلبة أن الأنبياء وجدهم النبي عليه الصلاة والسلام في السموات.

فكيف يصح أن نقول: إنه اختصه بالمعراج مع أن الأنبياء في السموات؟

والجواب على ذلك: من وجهين:

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٢٢، ٥٢٣).

الأول: أن الأنبياء لم يعرج بهم وهم أحياء، من الدنيا إلى السموات، وإنما وجد أرواحهم في السموات.

والثاني: أنه حتى الذين في السموات لم يصلوا إلى سدرة المنتهى؛ لأن أعلاهم إبراهيم في السماء السابعة، ولم يصلوا إلى سدرة المنتهى.

وهذان الفرقان واضحان[١].

❀ ❀ ❀

٢٨- لو قال قائل كيف تصفون الله بالاختيار؟ هل جاء في النص ما يدل على أن الله يوصف بالاختيار؟

الجواب: قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

❀ ❀ ❀

٢٩- خطر على بالي ما جاء في الحديث: «إن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم» [أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وصححه الألباني]. فكيف نجيب عن هذا الحديث؟

الجواب عنه: نقول من أوجه:

أولًا: نطالب بصحته.

ثانيًا: فإذا صح كان المعنى: إن الله لو عذب أهل سماواته وأرضه لكان تعذيبه إياهم في غير ظلم، أي: لكان تعذيبه إياهم بسبب منهم وهو المعصية.

ثالثًا: لو عذبهم لعذبهم وهو غير ظالم لهم وذلك بأن يقابل إحسانه

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٥٦١).

بإحسانهم. فإنه إذا قابل إحسانه بإحسانهم لصار إحسانهم ليس بشيء، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»، أي: من باب المقابلة، لأننا لو أن الله حاسبنا على وجه المناقشة لكان فعلنا للخيرات دينًا علينا؛ لأنه هو الذي من علينا بذلك، وحينئذٍ لو عذبنا في هذه الحال أو من هذا الوجه، لكان عذبنا وهو غير ظالم لنا، هذا إذا صح الحديث، فلا يكون في هذا إشكال[1].

❁ ❁ ❁

٣٠- ولا نــرد ذاك بــالــعــقــول لــقــول مــفــتــر بــه جــهــول

قوله: «ولا نرد ذاك»: أي: ما جاءت به النصوص من الآيات والأحاديث، لا نرده بالعقول، وإنما قال ذلك إشارة إلى قول من يقول: إن المرجع في إثبات الصفات أو نفيها هو العقل، فما اقتضى العقل ثبوته أثبتناه وما اقتضى العقل نفيه نفيناه، سواء كان موجودا في القرآن والسنة أم غير موجود، وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه إما أن نتوقف فيه، وإما أن ننفيه، وأكثرهم نفى ذلك، **فالأقسام عندهم ثلاثة**:

الأول: ما اقتضته العقل فيثبتونه، سواء كان ثابتًا في الكتاب والسنة أم لا.

الثاني: ما اقتضى العقل نفيه فينفونه، سواء كان ذلك موجودًا في الكتاب والسنة أم لا.

الثالث: ما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه.

فانقسموا فيه إلى قسمين:

١- قسم نفاه وهم الأكثر.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٤٨).

٢- وقسم توقف فيه، وقال: لا نثبت ولا ننفي؛ لأن العقل لا يقتضي إثباته ولا نفيه، فالذين نفوه وهم الأكثر قالوا: لأن العقل لم يدل عليه، وما لم يدل عليه الدليل فالواجب نفيه.

والذين توقفوا فيه قالوا: إن العقل لم يدل على نفيه ولم يدل على إثباته، فالواجب التوقف.

لكن كل هذه القاعدة قاعدة مبنية على شفا جرف هار؛ لأنها قاعدة تقتضي تقديم المعقول على المنقول، والعقل يقتضي تقديم المنقول على المعقول.

وهذا من العجب أن يقولوا: نحن نتبع العقل وهم يهدمون العقل بما يدعونه عقلًا، العقل يقتضي أن هذه الأمور الغيبية نقتصر فيها على الخبر المجرد؛ لأن العقل لا يمكن أن يتحكم فيها أو يدركها فكان مقتضى العقل الصريح أن يرجع فيها إلى النقل، خبر محض ما تدركه بعقلك كيف ترجع إلى عقلك فيه؟

الآن لو رجعت إلى عقلك بالنسبة إلى حال شخص من البشر، هل يمكن أن تحكم بعقلك على أحواله؟

لا يمكن، لكن إنما تعتمد في أحواله على ما نقله عن نفسه أو ما نقل عنه بالخبر الصادق، أما أن يحكم عليه بعقلك فليس بصحيح كل له تصرف يختص به، أنت في بيتك تقوم وتفطر وتذهب لعملك، وهو لا يقوم ولا يفطر يروح لعمله قبل أن يفطر أليس كذلك؟ يختلف عنك، هذا وهو بشر حاله قريبة من حالك، فكيف بالله ﷻ؟

كيف تحكم على الله بعقلك، والعقل يقتضي أن تعتمد في ذلك على النقل؟

لأن هذا لا يثبت إلا بالخبر المحض.

ولهذا نقول: أنتم يا أصحاب العقول هدمتم العقول؛ لأنكم تقولون: العقل يقتضي ألا يوصف الله بذلك، وهو قد وصف به نفسه، وهو خبر عن أمر لا يدرك بالعقل، فالواجب فيه الاعتماد على النقل.

تقولون: هذا ثابت لله، والله لم يثبته لنفسه، هذا أيضًا إثبات للعقل بما ينافي العقل؛ لأن الذي يقتضيه العقل أن ما لم يبلغك خبره في أمر غائب عنك أن تتوقف فيه، أما أن تثبته مع نفي الله له، فهذا زيادة في العدوان.

فالحاصل: أن قول المؤلف: «لا نرد ذاك بالعقول»: يشير به إلى رد قول من يقول: «إن المرجع في صفات الله إلى العقل».

نقول لهم: إن هذه القاعدة باطلة من أساسها وإن هذه القاعدة تبطل الاعتماد على العقل؛ لأن العقل يقتضي أن ما طريقه الخبر المجرد يعتمد فيه على النقل وعلى الخبر، ما دامت العقول لا تدرك هذا فالواجب عليها أن تعتمد على النقل وما أخبر الله به عن نفسه أو أخبرت عنه رسله.

ثالثًا: أن نقول: تحكيم العقل في هذا الباب تحكيم من لا يحيط بالحكم علمًا، وذلك لأن ما يصف الله به نفسه لا يمكن للعقل أن يدركها.

إذا كان الله يقول: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. والإدراك بالبصر إدراك بمحسوس، فكيف تدركه العقول؟

العقول لا تدرك كنه حقيقة صفات الله ﷻ أبدًا، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ثم نقول لهم رابعًا: إن هذه العقول التي زعمتم أنها مرجع ومحكم في صفات الله عقول متناقضة؛ لأن هؤلاء العقلاء كما يدعون يتناقضون، فتجد

بعضهم يقرر وجوب ذلك عقلًا والآخر يقرر وجوب ذلك عقلًا.

وفرق واسع شاسع بين الواجب والممتنع، وكل منهم يدعي أنه من ذوي العقول، هذا يقول: هذا ممتنع على الله، ولا يجوز وصفه به، وهذا يقول: واجب لله فيجب وصفه به، أين العقل؟ بأي شيء يوزن ما يجب لله وما يمتنع؟ بأي عقل يوزن؟

إن قلنا: بعقل زيد، قال عمرو: ما لكم تتركون عقلي، إن قلنا: بعقل عمرو، قال زيد: ما لكم تتركون عقلي، فبأي عقل يوزن؟ فأنتم متناقضون.

بل إنه كما قال شيخ الإسلام وغيره من أهل العلم: إن الواحد من هؤلاء الذين يحكمون العقل يكون متناقضًا، فيكتب في بعض مصنفاته: أن هذا واجب لله، ويكتب في المصنفات الأخرى: أنه ممتنع على الله، إذن الرجوع إلى العقل باطل من هذه الوجوه الأربعة، والواجب أن نرجع إلى النقل.

فإذا وجب الرجوع إلى النقل فهناك مرحلة أخرى واجبة: وهي أن نأخذ بظاهر هذا النقل ولا نحرفه، لا نقول: المراد به: كذا وكذا مما يخالف الظاهر، بل الواجب أن نأخذ بظاهره[1].

❁ ❁ ❁

٣١- فإذا قال قائل: إذا أخذت بظاهره فقد مثلت الله بخلقه.

ولنفرض أنك أخذت بظاهر اليد أن لله يدين.

يقول: إذا قلت: إن المراد باليدين هما ما يؤخذ بهما ويقبض فقد مثلت الله بخلقه، وحينئذٍ وقعت فيما هو كفر، فما جوابنا على ذلك؟

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٤٨).

جوابنا على ذلك أن نقول: من يقول: إن ظاهر اليدين حقيقة يقتضي المماثلة؟ من يقول هذا؟ بل لنا أن نقول: إن ظاهر المضافتين إلى الله حقيقة يقتضي امتناع المماثلة وذلك، كيف ذلك؟ لأنها يد أضيفت إلى متصف بها، ومن المعلوم أن ما أضيف إلى الشيء فإنه يكون لائقًا به.

فاليدان اللتان أضافهما الله إلى نفسه يدان لائقتان لله ﷻ، لا يمكن أن تماثل أيدي المخلوقين، ألم تكن تقول: يد إنسان، وتقول: يد حمار، وتقول: يد جمل، وتقول: يد هر، وتقول: يد أسد، وتقول: يد ذرة؟

هل أحد من الناس يعتقد التماثل في هذه الأيدي؟

أبدًا؛ لأنها مضافة إلى متصف بها فتكون هذه الأيدي لائقة بالموصوف به، لكن إذا قلت: يد أسد ويد أسد آخر، صارت مماثلة.

فإذا علم التباين بين المخلوقات بعضها مع بعض فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى، ومن اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة التمثيل، فقد كفر؛ لأن تمثيل الله بخلقه كفر، ومن زعم أن ظاهر الكتاب والسنة ما يقتضي الكفر، فهو كافر؛ لأن الكتاب والسنة يقرران الإيمان وينكران الكفر.

ولهذا قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا»[1].

❁ ❁ ❁

٣٢- لو قال لنا قائل: هل تقولون إن الله جسم؟

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٠٩).

فالجواب: لا نقول إنه جسم، وتأمل العبارة: لا نقول إنه جسم، وهذه العبارة غير أن نقول: إنه ليس بجسم، أيهما أصح؟ يعني هل الصحيح نقول: ليس بجسم، أو الصحيح نقول: إنه ليس بجسم؟

الثانية الصحيحة، يعني لا نقول: إنه جسم؛ لأنك إذا قلت: نقول: إنه ليس بجسم نفيت أنه جسم.

أما إذا قلت: لا نقول: إنه جسم فقد نفيت القول بأنه جسم، وفرق بين النفيين؛ لأن الأول نقول: إنه ليس بجسم، حكم بانتفاء الجسمية عن الله، وهذا ليس عندنا علم فيه.

والثاني: لا نقول: إنه جسم، نفي للقول بذلك ونعم نحن ننفي أن نقول بذلك؛ لأننا لا نعلم، إذن الجسم نقول: لا نثبته ولا ننفيه، لماذا؟ لأن الله لم يثبته لنفسه ولم ينفه، فإذا لم ينفه عن نفسه ولم يثبته فليس لنا شغل، نقف حيث وقف النص.

ولكن نسأل عن المعنى المراد بالجسم، يعني: اللفظ نتوقف فيه، المعنى نسأل: ماذا تريد بالجسم؟ إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصف بما يستحقه من الصفات فهذا المعنى صحيح، فإن الله تعالى شيء قائم بنفسه متصف بما يليق به من الصفات يستوي ويأتي وينزل ويفرح ويغضب ويرضى نؤمن بذلك.

وإن أردت بالجسم الشيء المركب من أجزاء يفتقر بعضها إلى بعض ويجوز انفصال بعضها عن بعض كما في الأجسام المخلوقة فهذا باطل، كذلك أيضًا: «**الجهة**» هل الله في جهة؟

نقول: أما اللفظ فإننا نتوقف فيه وما لنا وله، ولكن المعنى نستفصل: ماذا تريد في جهة؟

إن أردت أن الله تعالى في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف فهذا ممتنع وباطل، وإن أردت بذلك سفل ومخالطة للمخلوقات فهذا أيضًا باطل ممتنع على الله فليس الله تعالى في جهة السفل، وليس في جهة تحيط به إحاطة الظرف بالمظروف، وإن أردت أنه في جهة عليا عدمية لا تحيط به ما ثم إلا هو ﷻ فهذا حق.

والنبي ﷺ أعلم الخلق بالله تعالى، قال للجارية: «**أين الله؟**»، قالت: في السماء، فاستفهم بـ«**أين**» التي يستفهم بها عن المكان، والمرأة أجابت بـ«**في**» الدالة على الظرفية، لكن الظرفية العدمية نعني ما فيه شيء يحيط بالله ما ثم فوق المخلوقات إلا الله.

وفي خطبة يوم عرفة التي لم يشهد النبي عليه الصلاة والسلام ولا المسلمون اجتماعًا أكبر منها وأعظم منها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، قال وهو يخطب الناس: «**ألا هل بلغت؟**» قالوا: نعم، قال: «**اللهم اشهد**»، يشير بها إلى السماء وينكت بإصبعه إلى الناس، «**ألا هل بلغت؟**»، قالوا: نعم، ففعلها مرة أخرى، «**ألا هل بلغت؟**»، قالوا: نعم، ففعلها مرة ثالثة.

ماذا تعني هذه الإشارة؟ تعني أن الله في جهة العلو، إذن إذا أردت بذلك جهة علو عدمية أي: ليس فوق إلا الله وحده فهذا صحيح، لكن مع ذلك فنظرًا لكون البسطاء من الناس يفهمون من الجهة أنه في كل مكان مثلًا.

نقول: لا تطلق أن الله في جهة أو في غير جهة، بل لا بد من التقييد على حسب التفصيل السابق.

«**الحيز**» كذلك اللفظ نتوقف فيه، المعنى نستفصل:

فإن أردت أن الله في «**حيز**» يحيط به ويحوزه فهذا باطل وممتنع؛ لأن الله ﷻ لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وإن أردت أنه منحاز عن المخلوقات بائن منها غير مختلط فيها، ولا هي حالة فيه فهذا حق.

قلنا في القسم الثالث (الذي لم يرد نفيه ولا إثباته): نتوقف فيه إلا إذا تضمن نقصًا محضًا، مثل لو قال لك قائل: هل لله أمعاء؟

فتقول: لا؛ لأن الأمعاء إنما تكون للآكل، والله ﷻ يطعم ولا يطعم ولا يأكل.

وقد يقول قائل: إن هناك دليلًا من القرآن على أنه ليس له أمعاء وهي الصمد، لكن لو قال قائل: هل لله آلة تناسل مثلًا؟

نسأل الله العافية؛ لأن أهل التعطيل يلجئون أهل السنة بمثل هذه الافتراضات، ماذا نقول؟

نقول: لا؛ لأن هذه إنما يحتاج إليها من يحتاج إلى الولد، والله ﷻ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص: ٣-٤][1].

❊ ❊ ❊

٣٣- إن قال قائل: أليس هناك ملائكة موكلون بحفظ أعمال بني آدم، وملائكة موكلون بالقطر، وملائكة موكلون بالنبات، والملائكة موكلون بالحفظ العام لبني آدم؟

فالجواب: نقول: بلى هذا موجود، لكن هل وكلهم الله تعالى استعانة

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١١٧).

بهم؟ كلا والله لكن وكلهم الله بذلك ليبين عظمته وكمال سلطانه، كما أن الملك في الدنيا - ولله المثل الأعلى - له من يتولى شئون ملكته، لكن الملوك في الدنيا يفعلون ذلك لقصورهم وعدم إحاطتهم، أما الله ﷻ فلا، إنما فعل ذلك سبحانه؛ ليظهر عظمة ملكه وسلطانه، وأنه المدبر ﷻ، وأن له جنودًا لا يستعين بهم ولكن يمتثلون بأمره ويكلفهم ﷻ بما شاء، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [المدثر: ٣١]، ولكن ليسوا جنودًا يعينونه كجنود الملوك في الدنيا، بل جنود تظهر بهم عظمته وكمال سلطانه(١).

❁ ❁ ❁

٣٤- إذا قال قائل: كيف نجمع بين قوله ﷺ «... أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ... أو استأثرت به في علم الغيب عندك ...»، وبين قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة»؟

الجواب: أن هذا الحديث الثاني لا يدل على الحصر، وإنما يدل على حصر معين، وهو أن من أسماء الله تسعة وتسعين اسمًا إذا أحصيتها دخلت الجنة، يعني إذا أحصيت تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله فإنك تدخل الجنة.

ونظيره لو قلت: عندي عشر سيارات أعددتها لحمل البطحاء، فليس معنى ذلك أنه ليس عندك إلا هذه العشر، لكن هذه العشر خصت بأنها معدة لحمل البطحاء، وفيه سيارات أخرى معدة لحمل الخشب، معدة لحمل الرجال، ولحمل الأمتعة، ومثل هذا التعبير لا يدل على الحصر.

❁ ❁ ❁

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٥٣).

٣٥- فإذا قال قائل: ما الفائدة من هذا الكلام إذا قلنا: إنه لا يدل على الحصر؟

الجواب: قلنا: الفائدة من أجل أن يبحث المكلف عن هذه الأسماء من الكتاب والسنة حتى يدركها، وإلا لسردها لنا النبي ﷺ سردا ونستريح، لكن من أجل أن يبتلي الله الإنسان الحريص من غير الحريص. فالحريص هو الذي يبحث عن الشيء حتى يصل إليه وغير الحريص هو الذي يقول إن كان الشيء سهلًا أخذته، وإن كان صعبًا يحتاج إلى مراجعة والى بحث فلا حاجة[1].

❁ ❁ ❁

٣٦- ادعى أهل الحلول أن كل كلام فهو كلام الله، حتى نعيق الطيور وأصواتها كلام الله، وقال قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

يعني كل كلام في الوجود فهو كلام الله، وهذا غير معقول يعني حتى الذي يتكلم باللعن والسب والشتم ويشتم الله ورسله وكتبه يعتبر كلامه كلام الله عند أهل الحلول! لكن هذا القول وإن كان الجهمية والمعتزلة ينكرونه لكنه لازم لهم.

لأنكم إذا صححتم أن ما يضاف إلى الله من الكلام يكون كلام غيره فلا فرق بين أن يكون كلام البشر أو كلام الشجرة وجانب الطور وما أشبه ذلك، وعلى هذا المذهب لا يوصف الله بالكلام في الواقع، وإنما يوصف بأنه خالق الكلام ومن ثم بنوا على هذا قولهم: إن القرآن مخلوق.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٦٣).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

والكلام شيء فيكون مخلوقا غير منزل، ويقولون: حتى لو قلنا: إنه منزل فليس كل منزل مخلوقًا، فالله أنزل من السماء ماءا والماء النازل من السماء مخلوق، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ [الزمر: ٦]، والأنعام مخلوقة، ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ﴾ [الحديد: ٢٥]، والحديد مخلوق فانظر كيف التلبيس! وهو من تلبيس إبليس.

فبماذا نجيبهم على شبهتهم هذه؟

الجواب: نقول: إن المنزل إما أن يكون عينا قائمة بنفسها وحينئذٍ يكون مخلوقًا؛ لأنه بائن من الله ﷻ، وإما أن يكون وصفًا لا يقوم إلا بغيره وحينئذٍ يجب أن يكون من صفات الله، والكلام وصف لا يقوم إلا بغيره، وحينئذٍ إذا أضاف الله الكلام إلى نفسه فهو صفة من صفاته.

أما الحديد فلا يكون من صفات الله، وهذا غير معقول، فكل إنسان يعرف أن الحديد ليس من صفات الله، والماء النازل من السماء ليس من صفات الله، وكذلك الأنعام والإبل والبقر والغنم مع ضأنها ومعزها ليست من صفات الله.

بل هي أعيان قائمة بنفسها أضافها الله تعالى على نفسه إضافة خلق وتكوين، وليس إضافة صفة إلى موصوفها.

ونرد عليهم نقول: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] تدل على خالق ومخلوق، فيجب أن يكون المخلوق بائنًا منفصلًا عن الخالق، كما لو قلنا: صانع ومصنوع.

فإننا إذا قلنا مثلًا: هذا صانع للقِدر فالقِدر ليس من صفاته بل هو بائن عنه، إذن فالمخلوق الذي خلقه الله بائن عن الله ﷻ.

ومن المعلوم أن الكلام معنى يقوم بالغير ليس عينًا قائمة بنفسها، فإذا أضافه الله إليه فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، إذن ما احتجوا به فهو باطل، وهم إذًا أنكروا كلام الله الذي هو وصفه وقالوا: إنه مخلوق، فإن إنكارهم هذا في الحقيقة يقتضي إنكار الشرع والقدر؛ لأنه يقتضي أن تكون المخلوقات بغير كلام الله، بل بمخلوق مثلها، ويقتضي أن يكون الشرع بغير وحي الله بل بمخلوق من المخلوقات، ولا يقتضي إلزام الناس به؛ لأنه مخلوق.

فلهذا ذكر ابن القيم في النونية أن هذا القول يترتب عليه إبطال الخلق والأمر جميعًا؛ لأنه لا يكون خلق بقوله: «**كن**» ولا الشرع بقول: «**افعلوا**»، وإنما بأشياء مخلوقة بمخلوقة وهذا إبطال للشرع والقدر.

وقال الأشاعرة: إن كلام الله صفة من صفاته وليس بمخلوق، ولكن الكلام الذي نقر به هو المعنى القائم بنفسه، وليس الشيء المسموع الذي يكون بالحرف، فإن هذا الشيء المسموع الذي يكون بالحروف خلق من مخلوقات الله، خلقه الله تعبيرًا عما في نفسه، وليس هو كلام الله، لكن إضافته إلى الله من باب المجاز، فيسمى كلام الله، لأنه عبارة عنه وليس هو كلام الله.

إذن الكلام هو المعنى القائم بالنفس وهو أزلي أبدي لا يتعلق بمشيئته، بل هو وصف لازم له، كلزوم الحياة والعلم والقدرة يعني أنه لا يتكلم متى شاء على زعمهم، كما أنه لا يعلم متى شاء علمه لازم لذاته.

هم يقولون: الكلام لازم لذاته لا يتعلق بمشيئته، الجهمية والمعتزلة خير منهم من هذا الوجه؛ لأنهم يقولون: إن كلام الله يتعلق بمشيئته لكنه مخلوق، هم يقولون: لا يتعلق بمشيئته ولا بإرادته، ثم يقولون: إن ما يسمعه محمد عليه

الصلاة والسلام وموسى وغيرهما من كلام الله إنما هو شيء مخلوق، فشاركوا الجهمية والمعتزلة في أن ما يسمع مخلوق.

لكن الجهمية قالوا: هو كلام الله، وهؤلاء قالوا: عبارة عن كلام الله، فوافقوا الجهمية في أن المسموع مخلوق، وخالفوهم في أنهم قالوا: إنه عبارة، وهؤلاء قالوا: إنه حقيقة، فصار المعتزلة والجهمية خيرًا منهم من هذا الوجه أيضًا.

ونرد عليهم فنقول: دعواكم أن الكلام هو المعنى القائم بالنفس هذه دعوى يكذبها الشرع وتكذبها اللغة، وإذا كانت يكذبها الشرع وتكذبها اللغة فهو باطل، أما الشرع: فلأن الله تعالى وصف القرآن بأنه كلام الله، والأصل أن الصفة حقيقة في موصوفها، وهذا القرآن مسموع وبحروف ويتعلق بالمشيئة فكذب دعواكم بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس.

وأما مخالفته للغة: فإنه لا يقال في اللغة للكلام كلام حتى يخرج باللسان، وإنما يذكر الكلام القائم بالنفس كلامًا مقيدًا. فيقال: حدث نفسه. ويقال: حديث النفس. ويقال: يقول في نفسه.

أما عند الإطلاق: فإن القول والكلام لا يقال إلا لما يسمع ويكون بحروف.

❊ ❊ ❊

٣٧- فإذا قالوا (الأشاعرة): إن الله تعالى يقول ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [**المجادلة**: ٨].

قلنا: هذا رد عليكم وليس لكم بل هو دليل عليكم وليس لكم، لأن الله لما

أراد حديث النفس قال: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾، ولما أراد حديث اللسان قال: ﴿بِمَا نَقُولُۚ﴾ فأطلق ولم يقولوا بما يقولون في أنفسهم؛ لأنهم يقولون بألسنتهم لكن يحدثون أنفسهم ويقولون ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ فحديث النفس لا يسمى قولًا ولا كلامًا ولا حديثًا إلا مقيدًا.

وأما القول والحديث والكلام عند الإطلاق فإنما هو قول اللسان وهذا بالنسبة للآدمي، لكنه القول المسموع الذي يكون بالحروف.

ثم إننا نقول لهم: أي فرق بين العلم والكلام على ما زعمتم؛ لأن حقيقة الأمر أنه إذا كان الكلام هو ما قدره الله في نفسه صار معناه العلم، فلا فرق بين العلم والكلام على زعمهم، فإن قالوا: قال الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلًا

قلنا: وهذا دليل عليكم أيضًا، وليس لكم؛ لأن الشاعر يريد أن الكلام المعتبر هو الذي يخرج من القلب، ولكنه لا يسمى كلامًا ولا يضاف إلى الإنسان حتى يقوم عليه الدليل، وبماذا يكون الدليل؟ باللسان الذي ينطق فيسمع ويكون بحروف، هذا إذا تنزلنا أن نوافق على الاستشهاد بهذا البيت.

* * *

٣٨- وأما إذا قيل: إن القائل لهذا البيت هو الأخطل؟

فإنه لا دليل فيه؛ لأن الأخطل رجل من النصارى يجوزون من الوهميات ما لا تجيزه العقول، فالنصارى يقولون: إن الله ثالث ثلاثة، ويقولون: نحن موحدون، وكيف يكون موحدًا من جعل الآلهة ثلاثة؟! فهم عندهم خطأ وعندهم ضلال؛ ولهذا وصفوا بأنهم ضالون، وإن قولا يستشهد له ويستدل له

بأقوال النصارى لقول مبني على شفا جرف هار.

إذا قال قائل: على أي شيء بنى المعتزلة قولهم؟ وعلى أي شيء بنى الأشاعرة قولهم؟

الجواب: نقول: أما المعتزلة فبنوا قولهم على نفي الصفات عن الله؛ لأنهم ينفون صفة الكلام فهم يثبتون الأسماء وينفون الصفات، وأما الأشاعرة فبنوا قولهم على امتناع قيام الحوادث بالله، وقالوا: الشيء الحادث الذي يكون بالمشيئة لا يقوم بالله أبدًا، لماذا؟ قالوا: لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث، فإذا قامت بالله الحوادث لزم من ذلك أن يكون حادثًا وهذا لا شك أنه خطأ.

أما مذهب المعتزلة والجهمية فظاهر خطؤه؛ لأنهم ينكرون جميع الصفات، ونحن نثبت لله جميع ما أثبته لنفسه، وأما الأشعرية فنقول: من قال: إن الحادث لا يقوم إلا بحادث؟ قد يقوم الحادث بالقديم أي: بالأزلي الأبدي، وهذا من كمال الله أن يكون فعله متعلقًا بمشيئته، وأن يحدث من أمره ما شاء.

ونقول لهم: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢] فإن الآية واضحة بأنه عند إرادة الشيء يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، والفاء تدل على الترتيب والتعقيب؟ إذن فالأمر بالكون سابق للكون، لكنه متصل به ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

فإن ادعوا أن المراد يقول في الأزل: «كن».

فالجواب: أن هذا خلاف الظاهر؛ لأن ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدل على أنه هذه عقب هذه، وهذا يستلزم أن يكون قوله حادثًا عند وجود ما أراده ﷻ.

لكنها بإسقاط حرف العطف لضرورة النظم والسمع الذي أثبته الله لنفسه نوعان:

١- سمع إدراك المسموع

٢- وسمع إجابة المسموع.

وهناك فرق بين الإدراك وبين الإجابة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنفال: ٢١]، ﴿سَمِعْنَا﴾، أي: سمع إدراك، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ أي: سمع استجابة.

ففي قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] سمع إدراك، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] سمع استجابة، وفي قول المصلي: «سمع الله لمن حمده» سمع الأمرين جميعًا، يعني يسمع ويجيب من حمده بالإثابة. وهل هما من الصفات الذاتية أو لا؟

الجواب: أما سمع الإدراك فهو من الصفات الذاتية، وأما سمع الاستجابة فهو من الصفات الفعلية؛ لأنه إن شاء استجاب وإن شاء لم يستجب، فأولوا الألباب الذين يقولون: ربنا إننا آمنا، قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] فالاستجابة حصلت بعد الدعاء.

وكل شيء من صفات الله يكون له سبب فهو من الصفات الفعلية، سمع الاستجابة من الصفات الفعلية، فمن استجاب الله له فقد سمعه، لكن سمع الإدراك ذكرنا أنه من الصفات الذاتية لكن الحادث هو المسموع لا السمع.

أنا مثلًا أسمع الصوت الآن وسمعي موجود من قبل؟ لا، سمعي لهذا الصوت المعين، ولكن بمعنى أن القوة السمعية موجود في من قبل هذا الشيء، فيمكن أن تكون الصفة قديمة ومتعلقها حادث، ولا مانع.

قال العلماء: والسمع بمعنى الإدراك ينقسم إلى عدة أقسام:

الأول: سمع عام لكل شيء، مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] فهذا يشمل المؤمن والكافر وما يرضاه الله وما لا يرضاه.

الثاني: سمع خاص، مقتضاه النصر والتأييد، وهذا الخاص له أمثلة: منها: قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦] فالمراد أسمع وأرى فأنتصر لكما.

وقد يكون للتهديد والوعيد: مثل: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠]، فصار الخاص قد يراد به النصر والتأييد، وقد يراد به التهديد والوعيد.

وقولي: «**قد يراد به**»، أي: قد يكون مقتضاه النصر والتأييد، وقد يكون مقتضاه التهديد والوعيد.

فإذا قال قائل: ما هو الضابط لما يقتضي هذا وهذا؟

الجواب: أن الضابط القرائن. أي: قرائن الأحوال وسياق الكلام تدل على أن مقتضاه كذا وكذا[1].

❊ ❊ ❊

٣٩- لو قال قائل مثلًا: إن الله يريد هذا الشيء أن يكون متحركًا ساكنًا؟

فالجواب: لا، لا يريد هذا؛ لأنه متى كان الشيء متحركًا لم يكن ساكنًا، ومتى كان ساكنًا لم يكن متحركًا، وليس المراد أنه يكون متحركًا ثم يسكن أو ساكنًا ثم يتحرك فهذا ممكن.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٧٦ : ١٨٧).

فالإرادة إذًا تتعلق بالممكن، ولهذا نقول: إن الله إذا أراد أمرًا فإنما يقول له: كن فيكون، وهذا يدل على أن الإرادة تكون في الأشياء الممكنة، التي يمكن أن يفعلها الله ﷻ[1].

❁ ❁ ❁

٤٠- لماذا الأشاعرة لا يثبتون إلا الصفات السبع فقط؟

الجواب: قالوا: لأن هذه الصفات السبع دل عليها العقل فأثبتناها لدلالة العقل عليها.

وأما ما سواها فإن العقل لا يدل عليها فيجب أن نؤول.

قيل لهم: اشرحوا لنا كيف دل عليها العقل؟

قالوا: الإيجاد دل على القدرة، فإيجاد الأشياء يدل على قدرة الموجد وهو الله ﷻ وأشياء موجودة، وإحكام هذه الأشياء إحكامها خلقًا وصنعًا يدل على العلم؛ لأن الجاهل لا يحكم الشيء، بقي الإرادة، التخصيص يدل على الإرادة.

يعني: كون هذا ذَكر، وهذه أنثى، وهذه شمس، وهذا قمر، وهذه أرض، وهذه سماء، يدل على الإرادة، أراد الله أن تكون السماء سماء فكانت، أن تكون الأرض أرضًا فكانت، أن يكون الإنسان إنسانًا فكان، أن يكون البعير بعيرًا فكان؛ فالتخصيص يدل على الإرادة.

كم هذه من صفات؟ ثلاث.

قالوا: وهذه الصفات الثلاث لا تقوم إلا بحي أي: من لازم المتصف بهذه

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٩٥).

الصفات الثلاث أن يكون حيًا فنثبت الحياة، فتكون الصفات الآن أربعة.

ثم يقولون: إذا ثبت أنه حي، فإما أن يتصف بالسمع والبصر والكلام، أو بضد ذلك وضد ذلك ممتنع؛ لأن ضد السمع الصمم وضد الكلام الخرس وضد البصر العمى، وهذه الصفات صفات عيب، لا يمكن أن يتصف بها الخالق، هذا وجه دلالة العقل على هذه الصفات السبع.

الرحمة؟ قالوا: ما فيه رحمة! الرضى؟ قالوا: ما فيه رضى! الحكمة؟ ما فيه حكمة! الوجه؟ ما فيه وجه! اليدان؟ ما فيه يدان! كيف؟ قالوا: لأن هذه الصفات لا يدل عليها العقل، وإذا لم يدل عليها العقل فإنه لا يمكن أن نثبتها لله ﷻ.

كيف نجيبهم؟

نجيبهم بثلاثة أدلة:

أولًا: أن الرجوع إلى العقل في هذه الأمور باطل شرعًا وعقلًا:

أما الشرع: فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأما بطلانه عقلًا: فلأن هذه الأمور من الأشياء التي تتلقى بالخبر؛ لأن الخالق ﷻ ليس كمثل الخلق، فلا يجوز عليه ما يجوز عليهم، ولا يمتنع عليه ما يمتنع عليهم، ولا يجب له ما يجب لهم، فهو مخالف للخلق، وإذا كان مخالفًا للخلق فهل يحكم الخلق عليه بعقولهم؟

الجواب: لا، كيف تحكم عليه؟! لا شاهدت الله، ولا شاهدت نظيرًا له فكيف تحكم عليه بالعقل؟!

فكان في الشرع والعقل ما يبطل الاعتماد على العقل في هذه الأمور.

ثم نقول ثانيًا: هب أن العقل لا يدل على سوى هذه الصفات السبع فقد دل عليها الشرع.

وتعدد الدليل جائز عقلًا وواقعًا، فإذا انتفى أحد الدليلين ثبت المدلول بالدليل الآخر؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، فقد يكون للمدلول دليل آخر غير الدليل الذي انتفى.

فإذا فرضنا جدلًا أن العقل لا يدل على هذه الصفات، فإن الشرع دل عليها، وإذا دل عليها وجب إثباتها بدلالة الشرع؛ لأن الشيء قد يكون له أكثر من دليل، فإذا انتفى الدليل المعين قام الدليل الثاني مقامه؛ لأن بعض الأشياء تتعدد أدلته.

الوجه الثالث: أننا يمكننا أن نثبت بالعقل ما نفيتم أن العقل دال عليه أي: أننا نستدل بالعقل كما استدللتم بالعقل، ونقول: ما نفيتموه قد دل عليه العقل.

مثال ذلك: هذه النعم التي نشاهدها وهذه النقم التي تندفع عنا مع وجود أسبابها تدل على الرحمة، فنزول المطر من آثار الرحمة ونبات الأرض من آثار الرحمة والنوم والراحة من آثار الرحمة والعلم والرزق من آثار الرحمة، كل ما بنا من نعمه فهي من آثار الرحمة، كل ما بنا من نعمة فهو من آثار الرحمة.

ودلالة هذه الأشياء على الرحمة عقلًا أوضح وأبين من دلالة التخصيص على الإرادة.

لأن دلالة هذه الأشياء على الرحمة واضحة للعامي والعالم، ودلالة التخصيص على الإرادة لا يفهمها إلا شخص عالم، وأنتم الآن لولا أنكم عرفتم ذلك من كتب أهل العلم ما عرفتم، كيف تستدلون بالتخصيص على الإرادة؟

ونقول: إثبات الطائعين وتعلية منازلهم دليل على الرضا عنهم؛ لأنه لو كرههم لعاقبهم وانتقامه تعالى من المجرمين يدل على الغضب ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فالمهم أن ما ذكروا أن العقل لا يدل عليه فإنه يمكننا أن نثبته نحن بدلالة العقل، وحينئذٍ نجيبهم بثلاثة أجوبة.

إثبات الأشاعرة لهذه الصفات السبع ليس كإثبات أهل السنة لها يختلف.

فمن ذلك مثلًا: الكلام: الكلام عند أهل السنة ليس هو الكلام عند الأشاعرة، سبق أن الأشاعرة قالوا في الكلام قولًا لا يقوله من له عقل، بل قالوا قولًا حقيقته نفي الكلام، لأنهم قالوا: أن الكلام هو المعنى القائم بالنفس والمسموع عبارة عن هذا الكلام خلقه الله ليعبر عما في نفسه، وسبق بيان قولهم والرد عليهم، حتى أيضًا السمع والبصر يختلف إثباتها لها عن إثبات أهل السنة والجماعة.

فلهذا نقول: إن مذهب أهل السنة والجماعة مع مذهب الأشاعرة متماثل في عد هذه الصفات السبع وثبوتها، وإن كان يختلف في كيفية إثباتها، صارت هذه الصفات الست: اثنان منها تتعلق بكل شيء وهما العلم والكلام، واثنان تتعلقان بالممكن وجودًا وعدما وهما القدرة والإرادة، والثالث يتعلق بالموجود السمع والبصر(١).

❀ ❀ ❀

٤١- إن الأشاعرة يقولون: إن القرآن جاء به جبريل إلى محمد عليه

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٠٠)، و«تقريب التدمرية» (ص/ ٢٦).

الصلاة والسلام وإذا جعلتموه صفة من صفات الله فكيف تنفك الصفة عن الموصوف؟

الجواب: الجواب على هذا بسيط؛ عندما أقول لك: يا هداية الله، بلغ أحمد بكذا وكذا وكذا، الكلام، من كلامه؟ كلامي أنا وأنت الذي بلغته، فالكلام إنما يضاف إلى من قاله مبتدءًا لا إلى من قاله مبلغًا.

أصل الكلام: كلام الله، لكن تكلم جبريل به هذا مخلوق، أما المتكلم به فهو كلام الله، أنا الآن عندما أقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٢-٤] صوتي هذا مخلوق، لكن ما أصوت به هو صفة الله غير مخلوق.

ولهذا وصف الله القرآن بأنه قول محمد وقول جبريل ولا يمكن أن يكون قول من قائلين، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠﴾ [التكوير ١٩ - ٢٠] من المراد بالرسول هذا؟ جبريل، ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة ٤٠ - ٤١] المراد بالرسول هنا محمد. فأضاف القول إلى محمد. وأضاف القول إلى جبريل. ومن المعلوم أنه لا محمد ولا جبريل.

القائل الأول، من هو؟ الله ﷻ، ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢].

انظر الآية التي في الشعراء تبين: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤] ثلاثة، ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، هذا هو الأول من الثلاثة، إذن فالكلام يضاف إلى من؟ إلى أول من قاله، أنا لو قلت:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . . . .

قلت الآن الكلام هذا، من الذي قاله؟ امرؤ القيس، الذي قاله امرؤ

القيس، وأنا قلته الآن، لكن قلته إما مبلغًا إن قد أمرت بتبليغه وإما حاكيًا إن كنت لم أؤمر بتبليغه[1].

❁ ❁ ❁

٤٢- أورد أحدهم فقال: الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١﴾ [القدر: ١] فكيف نرد عليه؟

الجواب: نقول: لا شك أن هذا ليس على ظاهره فإن ﴿قَدۡ سَمِعَ﴾ لم تنزل في ليلة القدر ويكون معنى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ أي ابتدأنا إنزاله.

❁ ❁ ❁

٤٣- تكلم الله بالقرآن بمعانيه وحروفه، بعضها ألا ينفصل عن بعض؟

الجواب: لا، عند الأشاعرة ينفصل بعضها عن بعض.

ألم تعلم أن الأشاعرة قالوا: القرآن معناه كلام الله ولفظه خلق من مخلوقاته؟

فإن قولنا هذا دفعًا لقول الأشاعرة، الأشاعرة الحقيقة قالوا في الكلام قولًا لا يعقل، قالوا: كلام الله هو المعنى القائم بالنفس وما سمعه جبريل مخلوق، المعتزلة ماذا قالوا؟ قالوا: القرآن مخلوق، وهذا القرآن الذي بين أيدينا هو كلام الله وأضيف إلى الله على سبيل التشريف.

والأشاعرة قالوا: القرآن الذي بين أيدينا عبارة عن كلام الله وليس كلام الله وأضافه الله إليه؛ لأنه عبارة عن كلامه، ولهذا قال بعضهم كما مر علينا قال

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ١٨٣، ١٨٤).

بعضهم: إنه في الحقيقة لا فرق بيننا وبين المعتزلة فإننا جميعًا متفقون على أن هذا القرآن مخلوق.

❀ ❀ ❀

٤٤- لو قيل أن القرآن . . . (جملة غير واضحة) ابتداء في اللوح المحفوظ ثم حين إنزاله تكلم به؟

الجواب: هذا خلاف الظاهر في قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، والله يسمع.

❀ ❀ ❀

٤٥- لأنه قد يقول قائل: «كان» فعل ماض يدل على شيء مضي؟

الجواب عن هذا الإشكال: أن نقول: إنَّ «كان» أحيانًا تسلب منها الدلالة على الزمنية، ويكون المراد بها إثبات الصفة دون الزمن.

ف ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، معناه أن الله متصف بالمغفرة والرحمة.

لا أنه «كان» و «زال»، ف«كان» هنا مسلوبة الدلالة على الزمان.

والغرض منها إثبات الصفة على وجه الاستقرار والدوام.

والرحمة صفة ذاتية لم يزل ولا يزال الله تعالى راحم دل عليها السمع والعقل.

أما السمع: الآيات في ذلك لا تحصى، فهي كثيرة جدا في القرآن والسنة.

أما العقل: موجه الدلالة على رحمة الله ما فينا عن النعم العظيمة ودفع النقم.

كل هذا يدل على الرحمة فجلب النعم والأرزاق من آثار رحمة الله.

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨].

وقال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الروم: ٤٩-٥٠].

إذن غير الرحيم لا ينعم، بل ينتقم ويهين ويؤذي ويتعدى لكن الذي ينعم هو الرحيم.

وما اندفع عنا من النقم من الأدلة على ثبوت الرحمة لله.

والعجب أن من يدعون العقل يقولون: إن العقل يدل على امتناع ثبوت الرحمة لله، وإن الله لا يوصف بالرحمة عقلًا، الرحمة تدل على الرقة واللين، والرقة واللين ضعف، والله ﷻ منزه عن الضعف، وهذا الكلام موهم.

ولكن نقول: هذا الذي ادعيته في الرحمة إنما هو إن صح أنه ملازم للرحمة في رحمة المخلوق.

أما الخالق فهو يرحم مع كمال سلطانه وعزته وقوته.

على أننا لا نسلم لك أن الرحمة تقتضي الرقة واللين والضعف.

فها هو الملك ذو السلطان العظيم، في سلطانه المناسب للبشر من أقوى الناس ويكون من أرحم الناس وهذا يمكن فلا تلازم بين الرحمة والضعف فدعواك أن الرحمة تقتضي الرقة واللين والضعف دعوى مجردة لا دليل عليها، ثم على فرض أن يكون عليها دليل فهي بالنسبة للمخلوق.

والعجب أيضًا من هؤلاء الذين يدعون العقل، أنهم يقولون: إن الإرادة دل عليها العقل والرحمة لم يدل عليها العقل.

فيثبتون لله الإرادة ويقولون: إن العقل دل عليها.

ولا يثبتون الرحمة ويقولون: إن العقل دل على نفيها.

ولو سألتهم: أيما أكثر في القرآن ذكر الإرادة لله أو ذكر الرحمة؟

الجواب: ذكر الرحمة أكثر بكثير من ذكر الإرادة.

ثم إن دليل العقل على الإرادة دليل خفي لا يفهمه إلا الجهابذة من طلبة العلم.

لأن الدليل العقلي على ثبوت الإرادة عندهم هو التخصيص.

ما هو التخصيص؟

كون السماء سماء والأرض أرضًا والشمس شمسًا والقمر قمرًا والبعير بعيرًا والحمار حمارًا، هذا تخصيص، ما الذي خصص أن يكون هذا البعير بعيرًا وهذا الحمار حمارًا؟

إرادة الله، أراد الله أن يكون البعير على هذا الشكل فصار على هذا الشكل، والحمار على هذا الشكل فصار على هذا الشكل، فالتخصيص يدل على الإرادة.

ودلالة التخصيص على الإرادة أخفى بكثير من دلالة النعم على الرحمة.

أي عامي تسأله، وتقول: الحمد لله مطرنا البارحة مطرًا كثيرًا خاليًا من العواصف والقواصف، من أين هذا؟ وماذا يدل عليه؟

الجواب: سيقول لك الحمد لله مطرنا بفضل الله ورحمته.

ويستدل بهذا المطر على رحمة الله استدلالًا لا يحتاج إلى تعب.

فهذه الدلالة العقلية الجلية الواضحة التي يستوفيها العام والخاص يقولون:

إنها منتفية عن الله، ولا يوجد دليل يدل على الرحمة، بل الدليل يدل على نفي الرحمة.

والتخصيص الخفي يقولون: هذا هو الذي نثبت به الإرادة عقلًا.

وهؤلاء أنكروا الرحمة ولكن على أي شيء يفسرون الرحمة؟

الجواب: قالوا: إما الإحسان وإما إرادة الإحسان.

إذا فسروها بالإحسان فسروها بمفعول منفصل عن الله لا من صفاته.

وإذا فسروها بالإرادة فسروها بصفة يقررونها؛ لأنهم يثبتون لله سبع صفات ومنها الإرادة.

فيفسرون الرحمة بإرادة الإحسان، فيقول: الرحمن الرحيم، يعني: المريد الإحسان أو يعني المحسن، فيفسرون الرحمة بلازمها ومقتضاها، ولا شك أن هذا تحريف.

ونقول لهم: إذا أثبتم الإرادة فلماذا لا تثبتون الرحمة؟

إذا قالوا: إن الرحمة رقة ولين وضعف.

فقد سبق لنا الجواب عن هذا وقلنا: إن الجواب عن هذا بأمرين:

الأول: منع أن تكون الرحمة دالة على الرقة واللين والضعف.

الثاني: لو قدر أن هذا مقتضاها باعتبار رحمة المخلوق، فإن ذلك لن يكون مقتضاها باعتبار رحمة الخالق[١].

❁ ❁ ❁

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٤٧، ٢٤٨).

٤٦- إن قال قائل: إنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه فإن الله خلق آدم على صورته»، وهذا يدل على أن وجه آدم مماثل لوجه الله وأنتم تقولون: إن لله وجها لا يماثل أوجه المخلوقين، فما هو الجواب عن هذا الحديث؟

الجواب: قلنا: هذا الحديث من الأحاديث المتشابهة فمن كان من قلبه زيغ اتبعه وجعله مناقضًا للقرآن، وضرب القرآن بعضه ببعض، وقال: هذا القرآن يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا الحديث يقول: إن الله خلق آدم على صورته، فأيهما نصدق؟ فيتبع المتشابه.

وأما الراسخون في العلم فيفتح الله عليهم ويعرفون وجه الجمع بين النصوص.

ويقولون في الجواب عن هذا الحديث:

١- إن معنى قوله: «**خلق الله آدم على صورته**»، أي: على الصورة التي اختارها سبحانه وتعالى وخلقها في أحسن صورة.

فتكون إضافة الصورة إلى الله إضافة خلق وتشريف.

كقوله: ناقة الله، وبيوت الله، ومساجد الله، وما أشبه ذلك.

وهذا وارد في القرآن ولا يمتنع على الله عز وجل.

٢ - أن نقول: «**على صورته**»، أي: على صورة الله التي هي صفته.

ولا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلًا للشيء والدليل على هذا: أن النبي ﷺ أخبر بأن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر.

ومعلوم أنها ليست على صورة القمر من كل وجه، فليس في القمر عين ولا

أنف ولا فم، ومن دخل الجنة فهو له عين وأنف وفم، فهذا يدل على أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلًا للشيء.

فصار قولنا: «**إن الله خلق آدم على صورته**»، لا ينافي قولنا: إننا نثبت لله وجهًا لا يماثل أوجه المخلوقين(١).

❁ ❁ ❁

٤٧- هل «اليد» حقيقة أو مجاز؟

الجواب: نقول: هي حقيقة.

ونقول قبل أن نجيب: ليس في القرآن مجاز أصلًا.

وذلك لأن من أبرز علامات المجاز جواز نفيه.

وليس في القرآن شيء يجوز نفيه أبدًا.

مثال ذلك: إذا قلت رأيت أسدًا يحمل حقيبته ويحفظ درسه، وتعني بالأسد طالبًا شجاعًا.

فإذا قال لك المخاطب: هذا ليس بأسد، هذا بشر.

فهنا صح كلامه فنفينا.

فالمجاز يصح نفيه، وليس في القرآن شيء يصح نفيه.

وهذا الدليل دليل واضح وعليه اعتمد الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «منع المجاز في القرآن».

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٥٢).

ولكن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ذهبا إلى أبعد من ذلك.

وقالا: ليس في اللغة العربية مجاز، والمجاز الذي ادعاه من ادعاه لطاغوت، أرادوا به أن يحرفوا آيات الصفات وأحاديثها عن ما أراد الله بها ورسوله.

ولهذا عنون ابن القيم في النونية على هذه المسألة قال: «كسر الطاغوت».

يعني المجاز الذي كانوا يلهجون به ويحتجون به.

فقالوا: المجاز ممنوع في اللغة العربية كلها.

وعلى العكس من ذلك رأيت كلامًا لبعض أهل اللغة نقله ابن القيم في «الصواعق المرسلة» يقول: جميع الكلام في اللغة العربية مجاز.

فإذا قال: قلت إن زيدًا قائم.

قال: هذا ليس حقيقة.

لأنه لا يقع الفعل على نفس الجملة يقع على مدلولها أما «زيدًا قائم» ما وقع الفعل عليه.

وعلى كل حال: فإذا قلنا: هل يد الله حقيقة أو مجاز؟

نقول: حقيقة.

ولكن قبل أن نجيب عن هذا السؤال.

نقول: ليس في القرآن مجاز، بل ولا في اللغة العربية مجاز للتعليل السابق.

وهو إن المجاز أبرز علاماته: أن يصح نفيه.

ومن المعلوم أن الكلمة في مكانها ومعناها الذي دلت عليه وضعًا أو بقرينة لا يمكن نفيه[١].

❁ ❁ ❁

٤٨- إذا قال قائل: قوله تعالى ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] هذا مجاز؛ لأن القرية لا تسأل؟

قلنا: ليس مجازًا؛ لأن المخاطب يعرف المعنى.

ولو أردت أن تحول القرية إلى الجدران والبيوت.

لقال: إنك مجنون.

أولاد يعقوب لما قالوا: «واسأل القرية» هل يريدون من أبيهم أو يمكن أن يفهم أبوهم أنهم يريدون أن يذهب إلى القرية ويقف عند كل جدار، ويقول: ما تقولون في ابني هل سرق أم لا؟

أبدًا، ولا كان يريدون هذا ولا خطر ببالهم وهو أيضًا يفهم أنهم لم يريدوا هذا.

فإذا كان المتبادر من هذا السياق أن المراد سؤال من يصح توجيه السؤال إليه، بقي الكلام حقيقة[٢].

❁ ❁ ❁

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٥٧).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٥٦).

٤٩- هل اليد واحدة أو متعددة؟

الجواب: أنها متعددة، فلله تعالى أكثر من يد.

❁ ❁ ❁

٥٠- فإذا قال قائل: كم لله من يد؟

الجواب: نقول له يدان اثنتان.

والدليل: قوله تعالى وهو يتمدح بكمال القدرة: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

ولو كان له أكثر من اثنتين لقال: «بأيدينا»؛ لأن الأكثر أبلغ في القدرة من الأقل.

فلما قال في مقام التمدح بالقدرة والقوة والتشريف لآدم لما قال: «بيدي» علم أنه ليس له إلا يدان اثنتان.

ولما قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، قال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا في مقام الثناء على الله بكثرة العطاء، ولو كان له أكثر من اثنتين لذكرها؛ لأن المعطي بثلاث أكثر من المعطي باثنتين.

ولكن الكمال كله لله ﷻ باليدين الاثنتين؛ فإذن لله تعالى يدان اثنتان.

❁ ❁ ❁

٥١- فإن قال قائل: قد جاءت النصوص بأن لله يدا واحدة كقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وكقول النبي ﷺ: «يد الله ملأى سحاء»،

فكيف تجمع بين النصوص، ولماذا لم تقل إنه له يدًا واحدة؟

الجواب: نقول: من المقرر عند العلماء في الاستدلال: «أنه إذا جاء دليلان أحدهما فيه زيادة أخذ بالزائد»؛ لأن الأخذ بالزائد أخذ بالناقص وزيادة.

ولو اقتصرت على الأخذ بالناقص لألغيت الزيادة التي جاء بها الزائد وهذا خطأ.

فنقول: النصوص الدالة على اثنتين فيها زيادة فيؤخذ بها.

❁ ❁ ❁

٥٢- فإذا قال قائل: هل يلزم من أخذك للزيادة أن تجعل لله يدين اثنتين أن يهدر دلالة اليد التي جاءت بالإفراد؟

الجواب: أقول: لا يلزم.

وذلك لأن اليد التي جاءت مفردة جاءت مضافة: «يد الله ملأى»، ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [تبارك: ١].

والمفرد إذا أضيف يكون عامًا؛ فيشمل كل ما لله من يد، ولو زادت على الواحدة.

وحينئذٍ لا معارضة بين مجيئها مفردة ومجيئها مثناة.

❁ ❁ ❁

٥٣- فإن قال: أين الدليل على أن المفرد إذا أضيف يكون للعموم؟

الجواب: فأقول: الأدلة كثيرة.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]،

ونعم الله كثيرة وليست واحدة فقط، بدليل قوله: ﴿لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ ولو كانت واحدة لكانت محصاة[١].

❁ ❁ ❁

٥٤- فإذا قال قائل: أنت أصلت قاعدة وألزمتنا بها ونحن نقبلها وهو أنه إذا جاءت النصوص بزائد وناقص، أخذ بالزائد ونحن نلزمك بناء على هذه القاعدة أن تجعل لله أكثر من يدين؛ لأنه تعالى يقول: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]. **ويقول:** ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الذاريات: ٤٧]. **فأثبت لله أكثر من اثنتين؟**

الجواب: فأقول: قد ذكرنا أن اليدين الاثنتين ذكرتا في مقام التمدح والثناء؛ وهذا يمنع أن يكون هناك زيادة عليهما؛ لأنه لو كان هناك زيادة عليهما لم يكمل التمدح والثناء.

لأننا أثنينا عليه بما هو أنقص من كماله، إذا جعلنا الكمال في أكثر من اثنتين.

❁ ❁ ❁

٥٥- فإذا قال: أنا أسلم ذلك لكن أجيبوني عن الجمع؟

الجواب: فنقول: إن الجمع هنا نجيبك عنه بأحد أمرين:

إما أن نسلك طريق من قالوا: إن أقل الجمع اثنان:

وقالوا: إن أقل الجمع اثنان شرعًا ولغة:

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٥٧).

أما لغة: فقد قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وهما اثنتان، وليس لهما إلا قلبان بنص القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤]، فليس لهما إلا قلبان وقد جمع فقال: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ وهذا يدل على أن الجمع قد يراد به الاثنان.

وأما شرعًا: فلأن الإنسان مأمور بصلاة الجماعة وإذا صلى اثنان أحدهما بالآخر صلى جماعة وهذه جماعة شرعية وهما اثنان.

فإذن يكون قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١] كما لو قال: مما عملت يدانا أنعاما.

لأن المدلول واحد.

أو نقول: إن أقل الجمع ثلاثة.

لكن الجمع هنا لا يراد به حقيقته، وإنما المراد به التعظيم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

فنقول: «أيدينا»، «نزلنا» هذه ضمائر جمع.

لكن المراد بها التعظيم.

فالأيدي هنا المراد بها التعظيم تعظيم اليد.

وهناك أيضًا مناسبة لفظية وهي أن أيدي أضيفت إلى «نا» الدالة على الجمع.

فكان جمعها أنسب للمضاف إليه من التثنية.

ولهذا قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤]. ولم يقل: لما خلقت بيدينا، بل قال: ﴿بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

أما لما أضافها الله ﷻ إلى ضمير الجمع الدال على العظمة فكان المناسب أن يجمعها ليتطابق اللفظان، ولا يحصل بينهما تناقض.

وهناك وجه ثالث: لم يرد صيغة الجمع وورود صيغة المثنى ولا المفرد وورود صيغة المثنى، المثنى فيه التصريح بأن الخلق كان باليدين، والجمع ليس فيه التصريح بأنه بالأيدي، الآية الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] والباني هو الله ﷻ، وعلى هذا فيكون لله أيدي كثيرة؟

والجواب عن هذه الآية سهل جدًا:

وهو أن نقول: «أيد» هنا ليست جمعًا.

ومن قال: إنها جمع فهو واهم لا يعرف سياق الكلام ولا يعرف اللغة العربية.

فـ «أيد»، هنا مصدر.

وليست اسمًا لليد «أيد» مصدر فعلها آد يأيد، والمصدر أيدًا كباع، يبيع بيعًا، هي مصدر «آد».

ومعنى «آد» أي: قوي فمعنى بأيد أي بقوة.

فيكون المعنى أن السموات قوية كما قال تعالى كما ومعنى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾﴾ [النبأ: ١٢]، ويدل لذلك: أن الله لم يضف الأيد إلى نفسه.

❀ ❀ ❀

٥٦- فإذا قلت: إن «أيد» هنا المراد بها يد الله فقد أخطأت خطًا عظيمًا وقلت على الله ما لا تعلم، لأن الله ما أضاف الأيد إليه، فكيف يصح منك أن تضيفها إلى الله؟

فإن قال قائل: نوافقك على أن ما لم يضفه الله إلى نفسه فإننا لا نضيفه إليه، لكنك نقضت قاعدتك، فقلت في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [القلم: ٤٢].

قلت: إن المراد بذلك ساق الله مع أن الله لم يضفه إلى نفسه، فكيف تؤصل قاعدة ثم تنقضها؟

الجواب: فأقول: أنا لم أنقض القاعدة وأقول في الآية: «يوم يكشف عن ساق».

١- يحتمل أن يراد بذلك ساق الله.

٢- ويحتمل أن يراد بالساق الشدة.

وقد قال بهذين القولين السلف.

فليس علي جناح إذا قلت: إن المراد بالساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ أن المراد به الشدة، يعني يوم تتبين الشدة ويكشف عنها حتى تظهر كما يكشف عن الوجه حتى يتبين.

فإذا قلت بهذا فإنه لا يصح أن تورد على هذه الآية؛ لأنها جارية على القاعدة.

أنا لم أضف الساق إلى الله لأن الله ما أضافه إلى نفسه، بل المراد بالساق هو الشدة، ولو ذهبت إلى أن المراد بالساق ساق الله، فإنني لم أذهب إلى ذلك إلا بدليل كما هو القول الثاني للسلف في الآية.

والدليل: حديث أبي سعيد الطويل وفيه: «**أن الله يأتي ﷻ فيكشف عن ساقه فيسجد له كل من كان يسجد لله تعالى في الدنيا**».

فإن سياق الحديث يجاري سياق الآية تمامًا، فتحمل الآية على ما جاء في الحديث، وتكون إضافتنا الساق لله في الآية بناء على الحديث.

ومن المعلوم أن الحديث يفسر القرآن، وبهذا تكون القاعدة مضطردة ليس فيها نقص.

هل خالف أحد من المسلمين في تفسير اليد بأنها اليد الحقيقية؟

الجواب: نعم.

خالف الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل في إثبات اليد الحقيقية.

وقالوا: ليس لله يد حقيقية.

ومن أثبت لله يدًا حقيقية فقد شبه الله بخلقه فهو كافر.

لو أثبت اليد الحقيقية لله أثبت أن الله جسم، وأثبت أن له أبعاضًا وهذا حرام.

والله يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وأنت إذا أثبت يدًا حقيقية فقد ضربت له الأمثال، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وإذا أثبت له يدًا حقيقية كذبت مقتضى هذا الخبر، وجعلت الله مثيلًا.

إذن ما المراد بها؟

الجواب: قالوا: المراد باليد النعمة.

ألم تسمع إلى قول الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد تحدث أن المانوية تكذب

قوله: «من يد»: أي: من نعمة.

وكذلك قال مندوب قريش لأبي بكر رضي الله عنه: «لولا يد لك علي لم أجزك بها لأجبتك»، ومعنى «يد» أي: نعمة ومنة.

فالمراد بـ«يد الله» نعمته ومنته أو المراد بها: القوة والقدرة، لأنه يقال: ما لهذا بهذا يد أي: طاقة وقدرة.

ومنه: حديث النواس بن سمعان الطويل في قصة يأجوج ومأجوج أن الله تعالى يوحي إلى عيسى بن مريم: «أني قد أخرجت عبادا لا يدان لأحد بقتالهم»، أي: لا قدرة ولا قوة لأحد بقتالهم، فالمراد باليد: إما القدرة والقوة أو النعمة، وهذه شواهدها.

فما الجواب عن هذه الشبهة؟

الجواب: نقول: الجواب ولله الحمد واضح.

أما قولكم: «إن إثبات اليد الحقيقية يستلزم التمثيل»: فقول باطل بنص القرآن.

لأن الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، هو الذي قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وإذا قلتم: إن إثبات اليدين يستلزم التمثيل لزم أن يكون القرآن يكذب بعضه بعضًا، وهذا لا تقولون به أنتم.

ثانيًا: أن نقول: إنه لا يلزم من إثبات اليد أن تكون مماثلة ليد المخلوق.

كما أنكم تثبتون لله ذاتًا، ولا ترون من اللازم أن تكون مماثلة لذوات المخلوقين، والصفات يحذى بها حذو الذوات.

وأنتم الآن نسألكم بالله ألكم أيدي؟

سيقولون: نعم، لنا أيدي.

هل أيديكم تشبه أيدي الفيلة والقردة؟

سيقولون: لا.

إذن لا يلزم من إثبات اليد أن تكون مماثلة لأيدي المخلوقين.

كما لا يلزم من إثبات يدك أنت أن تكون مماثلة ليد الفيل.

فلا يلزم من اتفاق الشيئين في الاسم أن يتفقا في حقيقة المسمى.

إذن دعواهم أن إثبات اليد يستلزم التمثيل باطل بالشرع والعقل والحس.

بالشرع: في القرآن: أثبت الله له اليدين ونفى المماثلة.

بالعقل: كما أثبتم ذاتًا لا تماثل الذوات فيلزم أن تثبتوا صفات لا تماثل الصفات.

بالحس: المشاهد كما تثبتون لأنفسكم أيديًا حقيقية وللفيل أيديًا حقيقية ولا تتماثل، هذا دليل حسي واضح.

وأما دعواكم: أن المراد باليد القدرة أو النعمة فهذا يكذبه النص، فإن الله تعالى يقول: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وذلك لإبليس.

إذا جعلنا اليد بمعنى القوة أو القدرة؛ فإنه لا حجة على إبليس بهذا؛ لأنه هو أيضًا مخلوق بالقدرة، والله ﷻ ذكر ذلك احتجاجا عليه.

وإذا كان الله ذكر ذلك احتجاجا على إبليس دل هذا على أن اليد ليست هي القدرة.

❁ ❁ ❁

٥٧- فإذا قال قائل: هل يد الله ﷻ تماثل أيدي المخلوقين؟

الجواب: لا.

لأن لدينا قاعدة ذكرها الله تعالى في كتابه مقررًا بها ونافيًا عن مخالفتها.

وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ﴾ [النحل: ٧٤] يعني: لا تمثلوا لله بخلقه.

وقال السفاريني: «**وكل ما عن نهجه**» أي: طريقه يعني كل ما كان على هذا النحو من صفات الله، فإن الواجب أن نؤمن به ونثبته لله ﷻ، لكن من غير تمثيل.

بل نقول: إن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][1].

❁ ❁ ❁

٥٨- فإن قال قائل: إن الله مريد للمعصية؟ أليست شرًا؟

فالجواب: بلى، هي شر لكن الله تعالى قد يريد هذا الشر لمصلحة عظيمة وبكونه مصلحة ينتفي عنه أن يكون شرًا محضًا.

فالشر المحض ليس إلى الله ولا يريده الله.

لكن هذه المعصية هي بنفسها شر.

لكن بما تؤدي إليه تكون خيرًا فليست شرًا محضًا؛ لأن المعصية فساد ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ولا يريد الفساد المحض لكن فيه خير، ليست شرًا محضًا.

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٢٦٣).

فمن الخير في المعاصي:

أولًا: أن الله تعالى يقدرها ليتبين بذلك فضل الطاعة؛ لأنه لولا تقدير المعصية ما عرف فضل الطاعة، فإذا حصلت المعصية وحصل من نتائجها ما يحصل من العقوبات العامة والخاصة والظاهرة والباطنة عرف بذلك قدر الطاعة.

ثانيًا: يعرف بها تمام قدرة الله وحكمته حيث أراد الطاعة التي فيها الخير وأراد المعصية، فإن هذا من الحكم التي يتبين بها قدرة الله ﷻ على الجمع بين النقيضين بين الطاعة والمعصية.

ثالثًا: قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ لولا المعصية ما كان هناك منكر يحتاج إلى النهي عنه، ولم يعرف المعروف حتى يؤمر به.

رابعًا: إقامة الجهاد، إذا كانت المعصية كفرًا فإن المسلمين يجب عليهم مجاهدة الكفار حتى تكون كلمة الله هي العليا إما بإسلامهم وإما بإخضاعهم لأحكام الإسلام وبذل الجزية.

خامسًا: أن المعصية يكون فيها أحيانًا خير للعاصي، وذلك أنه ينتبه إذا رأى آثارها، فيقلع عن المعصية ويزداد عملًا صالحًا، ويكون بعد المعصية خيرًا منه قبل المعصية.

إذن فصارت المعاصي مرادة لله من أجل ما يترتب عليها من المصالح لا لذاتها؛ لأن ذاتها شر، لكن الله يريدها؛ لأنه يترتب عليها خير كثير، كما لو أراد الأب الحنون أن يكوى ابنه من مرض ألم به فالكي شر لكن لما يترتب عليه من المصالح يكون مرادًا للأب، ولهذا لو أراد أحد أن يكوى ابنه بدون سبب لمنعه بقدر ما يستطيع.

وكان بعض المعتزلة يقول: إن الله يريد الطاعة؛ لأنها خير، ولا يريد المعصية؛ لأنها شر، والله تعالى لا يحب الشر ولا يحب الفساد.

فقال ذات يوم عند رجل من أهل السنة: سبحان من تنزه عن الفحشاء، الكلام هذا طيب.

هل الله يفعل الفحشاء؟ حاشا وكلا، هذه الكلمة إذا سمعها العامي قال: إن هذا الرجل قد قدس ربه ونزهه عما لا يليق، ولكن هذه الكلمة ظاهرها رحمة وباطنها عذاب، فالله ﷻ تنزه عن الأمر بالفحشاء ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ولم يقل قل: إن الله لا يقدر الفحشاء، وفرق بين الأمر بالفحشاء وبين تقدير الفحشاء.

المهم أنه لما قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء.

قال له السني: سبحان من لا يكون في ملكه إلا ما يشاء.

الأصح الثانية؛ لأن العاصي مملوك لله ومعصيته داخلة في ملك الله، فهل يمكن أن تكون معصية لم يشأها الله؟

إن قلنا: نعم، فقد حكمنا بأنه يكون في ملك الله ما لا يشاء.

فقال له المعتزلي: أرأيت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى أحسن إلي أم أساء؟ مشكل، إن منعني الهدى يعني جعلني كافرًا فهل أحسن إلي أم أساء يعني لأجل يلزم السني، يقول: إذا كنت ترى أنه بإرادة الله أن كفره بإرادة الله فقد أساء إلي، وهل الله يسيء إلى أحد؟

فقال له السني: إن منعه ما هو عليه فقد أساء، وإن منعه فضله فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، أجاب بجواب سديد، قال: هل الله واجب عليه أن يهدي الناس؟

الهداية فضل من الله، إن تفضل به عليك فقد أحسن وإن منعك فإنه لم يمنع حقًا واجبًا عليه لك، فقطع المعتزلي وبهت وعجز عن الجواب وهذا هو الحق.

كل ما في الكون من طاعة أو ضدها فهو مراد لله ويأتي إن شاء الله بقية الكلام عليها، إذا أمرت شخصًا وقلت: افعل كذا فقد أطاعك، وإذا قلت: لا تفعل كذا فانتهى فقد أطاعك.

إذن فالطاعة تشمل فعل الأوامر وترك النواهي(١).

❁ ❁ ❁

٥٩- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٢١]:

الرد على الذين قالوا: «إن دين الإسلام دين مساواة»؛ لأن التفضيل ينافي المساواة؛ والعجيب أنه لم يأت في الكتاب، ولا في السنة لفظة «المساواة» مثبتةً؛ ولا أن الله أمر بها؛ ولا رغب فيها؛ لأنك إذا قلت بالمساواة استوى الفاسق، والعدل؛ والكافر، والمؤمن؛ والذكر، والأنثى؛ وهذا هو الذي يريده أعداء الإسلام من المسلمين؛ لكن جاء دين الإسلام بكلمة هي خير من كلمة «المساواة»؛ وليس فيها احتمال أبدًا، وهي «العدل»، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]، وكلمة «العدل» تعني أن يسوى بين المتماثلين، ويفرق بين المفترقين؛ لأن «العدل» إعطاء كل شيء ما يستحقه؛ والحاصل: أن

---

(١) «شرح العقيدة السفارينية» (ص/ ٣٣١، ٣٣٢).

كلمة «المساواة» أدخلها أعداء الإسلام على المسلمين؛ وأكثر المسلمين - ولا سيما ذوو الثقافة العامة - ليس عندهم تحقيق، ولا تدقيق في الأمور، ولا تمييز بين العبارات؛ ولهذا تجد الواحد يظن هذه الكلمة كلمة نور تحمل على الرؤوس: «الإسلام دين مساواة»! ونقول: لو قلتم: «الإسلام دين العدل» لكان أولى، وأشد مطابقة لواقع الإسلام(١).

* * *

٦٠- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

الرد على الجبرية؛ لأنهم يسلبون الإنسان إرادته، وقدرته، واختياره، ويقولون: «الإنسان ليس له إرادة، ولا قدرة؛ إنما هو مجبر على عمله»؛ فلا يرون فرقًا بين الذي يتحرك ارتعاشًا، والذي يتحرك اختيارًا(٢).

* * *

٦١- من فوائد قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾ [البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩]:

الرد على القدرية الذين يقولون: «إن الإنسان مستقل بعمله»؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾؛ والرد على الجبرية أيضًا؛ لتوجيه الأوامر إلى الإنسان؛ لقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟﴾، وقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾، وما أشبههما؛ لأننا لو قلنا

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٨٠).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ١٤٨).

بأن العبد مجبر صار توجيه الخطاب إليه نوعًا من العبث؛ لأنه أمر بما لا يطاق، ولا يمكن تطبيقه[١].

❁ ❁ ❁

٦٢- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]:

الرد على القدرية؛ لأنهم يقولون: إن فعل العبد ليس بمشيئة الله؛ وإنما العبد مستقل بعمله؛ وهذه الآية صريحة في أن أفعال الإنسان بمشيئة الله[٢].

❁ ❁ ❁

٦٣- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]:

الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ﴾، «كفر»، حيث أضاف الفعل إلى العبد؛ وهم يرون أن الإنسان مجبر على عمله، ولا ينسب إليه الفعل إلا على سبيل المجاز كما يقال: أحرقت النار الخشب؛ وهذه الآية ترد عليهم[٣].

❁ ❁ ❁

٦٤- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]:

الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ﴾، حيث أضاف الفعل إلى

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ١٨٣، ١٨٤).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٤٢).

(٣) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٤٣).

المنفقين؛ والجبرية يقولون: إن الإنسان لا يفعل باختياره؛ وهذا القول يرد عليه السمع، والعقل -كما هو مقرر في كتب العقيدة-[١].

❁ ❁ ❁

٦٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]:

الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾؛ لأننا نعلم أن رزق الله يأتي بالكسب؛ ويأتي بسبب لا كسب للإنسان فيه؛ فإذا أمطرت السماء وأنت عطشان، وشربت فهذا رزق لا كسب لك فيه، ولا اختيار، لكن إذا بعت، واشتريت، واكتسبت المال فهذا لك فيه كسب؛ والله ﷻ هو الذي أعطاك إياه؛ لو شاء الله لسلبك القدرة؛ ولو شاء لسلبك الإرادة؛ ولو شاء ما جلب لك الرزق[٢].

❁ ❁ ❁

٦٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

الرد على القدرية الغلاة؛ لقوله تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ﴾؛ فإثبات عموم العلم يرد عليهم؛ لأن القدرية الغلاة أنكروا علم الله بأفعال خلقه إلا إذا وقعت[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٤٨).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٦٠).

٦٧- **من فوائد قوله تعالى**: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

الرد على الخوارج والمعتزلة في إثبات الشفاعة؛ لأن الخوارج، والمعتزلة ينكرون الشفاعة في أهل الكبائر؛ لأن مذهبهما أن فاعل الكبيرة مخلد في النار لا تنفع فيه الشفاعة[1].

❁ ❁ ❁

٦٨- **من فوائد قوله تعالى**: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]:

الرد على الممثلة؛ لأن ذلك قول على الله بلا علم؛ بل بما يعلم خلافه؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١][2].

❁ ❁ ❁

٦٩- **من فوائد قوله تعالى**: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]:

الرد على علماء الهيئة الذين يقولون: إن إتيان الشمس ليس إتيانًا لها بذاتها؛ ولكن الأرض تدور حتى تأتي هي على الشمس؛ ووجه الرد أن إبراهيم قال: «فإن الله يأتي بالشمس من المشرق»؛ إذًا الله أتى بها من المشرق؛ وهم يقولون: إن الله لم يأت بها من المشرق؛ ولكن الأرض بدورتها اطلعت عليها؛ ونحن نقول: إن الله لم يقل: إن الله يدير الأرض حتى ترى الشمس من المشرق؛ فأدرها حتى ترى من المغرب!!

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٦٠).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٦١).

ويجب علينا أن نأخذ في هذا الأمر بظاهر القرآن، وألا نلتفت لقول أحد مخالف لظاهر القرآن؛ لأننا متعبدون بما يدل عليه القرآن؛ هذا من جهة؛ ولأن الذي أنزل القرآن أعلم بما خلق: قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]، فإذا كان يقول في كلامه إن الشمس: «تأتي»، و«تطلع»، و«تغرب»، و«تزول»، و«تتوارى»؛ كل هذه الأفعال يضيفها إلى الشمس؛ لماذا نحن نجعلها على العكس من ذلك، ونضيفها إلى الأرض**!!!** ويوم القيامة سيقول الله لنا: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، لا يقول: ماذا أجبتم العالم الفلكي الفلاني؛ على أن علماء الفلك قديما، وحديثا مختلفون في هذا؛ لم يتفقوا على أن الأرض هي التي بدورانها يكون الليل، والنهار؛ وما دام الأمر موضع خلاف بين الفلكيين أنفسهم؛ فإننا نقول كما نقول لعلماء الشرع إذا اختلفوا: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ بل نقول: لو جاء علماء الفلك بأجمعهم ما عدلنا عن ظاهر القرآن حتى يتبين لنا أمر محسوس؛ وحينئذٍ نقول لربنا إذا لاقيناه: إنك قلت - وقولك الحق -: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقلت: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ونحن ما وسعنا إلا أن نقول: إن قولك: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت﴾ [الكهف: ١٧]، أي: إذا طلعت رأي العين؛ لا في حقيقة الواقع؛ لأننا علمنا بحسنا، وبصرنا بأن الذي يكون به تعاقب الليل، والنهار هو دوران الأرض؛ أما الحس لم يدل على هذا؛ ولكنه مجرد أقيسة ونظريات[1].

❁ ❁ ❁

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٨٣، ٢٨٤).

٧٠- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]:

الرد على القدرية؛ لأنهم يقولون: إن الإنسان حر: يهتدي بنفسه، ويضل بنفسه؛ وهذه الآية واضحة في أن الهداية بيد الله(١).

❁ ❁ ❁

٧١- من فوائد قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

إثبات الكلام لله ﷻ، والقول، وأنه بحرف، وصوت مسموع؛ لقوله تعالى: ﴿قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ﴾؛ والأولى الأخذ بظاهر القرآن، وأن القائل هو الله ﷻ(٢).

❁ ❁ ❁

٧٢- من فوائد قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

الرد على الأشاعرة الذين قالوا: «إن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه، وأن هذه الأصوات التي سمعها موسى، ومحمد عليهما الصلاة والسلام وغيرهما ممن كلمه الله هي أصوات خلقها الله ﷻ لتعبر عما في نفسه»؛ وأن هذا القول مقتضاه إنكار القول من الله ﷻ(٣).

❁ ❁ ❁

٧٣- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٦٣، ٢٨٥).
(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٩٤).
(٣) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٣٩، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤).

الرد على أهل الطبيعة الذين يقولون: إن السنن الكونية لا تتغير؛ لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، لكون هذا الطعام، والشراب لم يتغير لمدة مائة سنة، والرياح تمر به، والشمس، والحر(١).

❁ ❁ ❁

٧٤- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

الرد على القدرية؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾؛ لأن من الأشياء فعل العبد؛ والله ﷻ قادر على فعل العبد؛ وعند القدرية المعتزلة أن الله ليس بقادر على أفعال العبد؛ لأن العبد عندهم مستقل خالق لفعله، وأن الله ﷻ لم يخلق أفعاله(٢).

❁ ❁ ❁

٧٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٩]:

الرد على منكري قيام الأفعال الاختيارية بالله ﷻ؛ فهذه أفعال متعلقة بمشيئته، واختياره: متى شاء فعل، ومتى شاء لم يفعل؛ متى شاء خلق، ومتى شاء أمات؛ ومتى شاء أذل، ومتى شاء أعز(٣).

❁ ❁ ❁

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٩٤).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٩٦).

(٣) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٢٩٦).

٧٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]:

الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾؛ لأن الجبرية يقولون: إن الإنسان لا يستطيع الفعل، ولا الترك؛ لأنه مجبر؛ وحقيقة قولهم تعطيل الأمر والنهي؛ لأن الإنسان لا يستطيع أن يفعل ما أمر به، ولا ترك ما نهي عنه(١).

❁ ❁ ❁

٧٧- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾﴾ [البقرة: ٢٨١]:

الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا﴾؛ لأن توجيه الأمر إلى العبد إذا كان مجبرًا من تكليف ما لا يطاق(٢).

❁ ❁ ❁

٧٨- من فوائد قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]:

أن إيمان الرسول ﷺ والمؤمنين شامل لكل أصول الدين؛ ويبقى عندنا إشكال؛ وهو أنه ليس في الآية ذكر الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر؟ والجواب من أحد وجهين:

أحدهما: أن يقال: إن هذا داخل في عموم قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾.

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٣٨٧).
(٢) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٣٩٨).

والوجه الثاني: أن يقال: إن الإيمان بالكتب، والرسل متضمن للإيمان باليوم الآخر، والقدر(١).

❁ ❁ ❁

٧٩- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [يس: ٣٤، ٣٥]:

الرد على الجبرية بإثبات العلة والحكمة في قوله: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ﴾ والنصوص الدالة على إثبات حكمة الله ﷻ كثيرة جدًا، منها ما صرح الله تعالى به، مثل قوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴿٥﴾﴾ [القمر: ٥].

ومنها ما صرح الله به على وجه السلب والنفي، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص: ٢٧]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٣٨].

ولا أدل على الصفة من إثباتها، ونفي ضدها، فإن إثباتها يدل على الثبوت، ونفي ضدها يدل على كمالها، وأنها غير مشوبة بهذا النقص الذي يحصل بفقدها، أو بفقد كمالها، ولا شك أننا إذا نفينا الحكمة عن فعل الله ﷻ أو عن شرع الله لزم من ذلك النقص العظيم، وأن يكون الله ﷻ يفعل الشيء سفهًا وعبثًا، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا(٢).

❁ ❁ ❁

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٣/ ٤٤٧، ٤٤٨).

(٢) «تفسير سورة يس» (ص/ ١٢٥، ١٢٦).

٨٠- إشكال في صفة «العين»:

«العين» وردت مجموعة ووردت مفردة، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، فنقول: عين مفرد مضاف فيعم ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾، إما أن نقول: للتعظيم، أو بأن أقل الجمع اثنان، وليس لله أكثر من عينين اثنتين، ودليل ذلك حديث الدجال حين تحدث النبي ﷺ عنه وبين تمويهاته قال: «**إنه أعور العين اليمنى وإن ربكم ليس بأعور**» فبين العلامة الحسية الظاهرة، وهي عور عين الدجال، ومن العجب أن بعض الناس قال: إن المراد بالعور هنا العيب؛ يريد أن يثبت أن لله تعالى أعينًا كثيرة، بناء على الجمع في قوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ ولكن هذا عور من هذا القائل؛ لأن الحديث صريح في أن المراد عور العين، حيث قال: «**أعور العين اليمنى**»، ولم يقل: أعور فقط، فلو قال: أعور فقط، فربما يحتمل ما قاله، مع أن ما قاله ضعيف بعيد؛ لأن اللغة العربية لا تعبر بالعور عن العيب؛ فالرسول ﷺ قال: «**أربع لا تجوز في الأضاحي: المريضة والعجفاء والعوراء والعرجاء**» فجعل الأمور غير العيب، فكل الثلاثة الأخرى عيوب لكن جعل العور في العين؛ فنحن نقول لهم: أصل العور في العين ثم إذا جاء الحديث «**أعور العين اليمنى**» صار قاطعًا للاحتمال قطعًا نهائيًا، لا يمكن أن يراد به العيب.

فإذا قال قائل: ما وجهه؟

قلنا: وجهه لو كان لله أكثر من عين لكان الرسول ﷺ يذكره؛ لأنه أدل على تعظيم الله، وأبين في التمييز من أن يقال: إن الفرق هو أن هذا أعور، والرب ﷻ ليس بأعور، وبهذا يتبين أن دلالة حديث الدجال وهو صحيح

دلالة واضحة ظاهرة[١].

فإن قيل: إن من السلف من فسر قوله تعالى: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾، بقوله: بمرأى منا. فسره بذلك أئمة سلفيون معروفون، وأنتم تقولون: إن التحريف محرم وممتنع، فما الجواب؟

فالجواب: أنهم فسروها باللازم، مع إثبات الأصل، وهي العين، وأهل التحريف يقولون: بمرأى منا، بدون إثبات العين، وأهل السنة والجماعة يقولون: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾: بمرأى منا، ومع إثبات العين.

لكن ذكر العين هنا أشد توكيدًا وعناية من ذكر مجرد الرؤية، ولهذا قال: «فإنك بأعيننا»[٢].

❁ ❁ ❁

٨١- من فوائد قوله تعالى: ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ٨١﴾ [يس: ٨١]:

الرد على الفلاسفة الذين يقولون بقدم الأفلاك، وجه ذلك أنه قال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ أي: أوجدها من العدم، ومعلوم أن الموجد ليس بقديم، والقديم عندهم هو الأزلي الذي لا بداية له، فالسموات والأرض كانت معدومة ثم أوجدت بقدرة الله ﷻ، وأما من قال بقدم الأفلاك، وأنه لم تزل ولا تزال هذه الطبيعة، فإنه ظالم لا يعلم عن هذا شيئًا لأنه بنى الأمر على غير دليل عقلي

(١) «تفسير سورة يس» (ص/ ٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣١٤).

ولا نقلي، بل إن الدليل العقلي والنقلي يدل على إمكان حدوث هذه الأفلاك، وأنها حادثة[١].

❀ ❀ ❀

٨٢- أقسم الله تعالى بالسماء والطارق، وقد يشكل على بعض الناس كيف يقسم الله ﷻ بالمخلوقات مع أن القسم بالمخلوقات شرك؛ لقول النبي ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»، وقال عليه الصلاة والسلام: «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»، فلا يجوز الحلف بغير الله لا بالأنبياء، ولا بالملائكة، ولا بالكعبة، ولا بالوطن، ولا بأي شيء من المخلوقات؟

والجواب على هذا الإشكال أن نقول: إن الله ﷻ له أن يقسم بما شاء من خلقه، وإقسامه بما يقسم به من خلقه يدل على عظمة الله ﷻ؛ لأن عظم المخلوق يدل على عظم الخالق، وقد أقسم الله تعالى بأشياء كثيرة من خلقه، ومن أحسن ما رأيته تكلم على هذا الموضوع ابن القيم رحمه الله في كتابه «التبيان في أقسام القرآن» وهو كتاب جيد ينفع طالب العلم كثيرًا[٢].

❀ ❀ ❀

٨٣- إشكال من يحتج بالقدر على المعاصي:

لما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أنه ما من أحد من الناس إلا وقد كتب مقعده من الجنة، ومقعده من النار، كل بني آدم مكتوب مقعده من الجنة إن كان

(١) «تفسير سورة يس» (ص/ ٣٠٤).

(٢) «تفسير جزء عم» (ص/ ١٢٤، ١٥٠، ١٥١).

من أهل الجنة، ومقعده من النار إن كان من أهل النار، قالوا: «**يا رسول الله أفلا ندع العمل ونتكل**» - يعني على ما كتب - قال: «**لا. اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»، فأهل السعادة ييسرون لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة ييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝﴾، وهذا الحديث يقطع حجة من يحتج بالقدر على معاصي الله فيعصي الله، ويقول: هذا مكتوب علي، وهذا ليس بحجة؛ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»، هل أحد يحجزك عن العمل الصالح لو أردته؟! أبدًا.

هل أحد يجبرك على المعصية لو لم تردها؟ أبدًا لا أحد، ولهذا لو أن أحدًا أجبرك على المعصية وأكرهك عليها لم يكن عليك إثم، ولا يترتب على فعلك لها ما يترتب على فعل المختار لها، حتى إن الكفر وهو أعظم الذنوب، قال الله تعالى فيه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝﴾ [**النحل**: ١٠٦][(١)].

❁ ❁ ❁

٨٤ - إشكال في مسألة «ماهية الموزون»:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فمن العلماء من قال: إن الذي يوزن العمل.

ومنهم من قال: إن الذي يوزن صحائف الأعمال.

(١) «تفسير جزء عم» (ص/ ١٦٧، ١٦٨).

ومنهم من قال: إن الذي يوزن هو العامل نفسه.

ولكل دليل، أما من قال: إن الذي يوزن هو العمل فاستدل بهذه الآية ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [الزلزلة: ٧]؛ لأن تقدير الآية فمن يعمل عملًا مثقال ذرة.

واستدلوا أيضًا بقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

لكن يشكل على هذا أن العمل ليس جسمًا يمكن أن يوضع في الميزان بل العمل عمل انتهى وانقضى.

ويجاب عن هذا بأن يقال:

أولًا: على المرء أن يصدق بما أخبر الله تعالى به ورسوله ﷺ من أمور الغيب، وإن كان عقله قد يحار فيه، ويتعجب ويقول: كيف يكون هذا؟ فعليه التصديق؛ لأن قدرة الله تعالى فوق ما نتصور، فالواجب على المسلم أن يسلم ويستسلم ولا يقول كيف؟ لأن أمور الغيب فوق ما يتصور.

ثانيًا: أن الله تعالى يجعل هذه الأعمال أجسامًا توضع في الميزان وتثقل وتخف، والله تعالى قادر على أن يجعل الأمور المعنوية أجسامًا، كما صح عن النبي ﷺ في أن الموت يؤتى به على صورة كبش ويوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة فيشرئبون ويطلعون، ويقال: يا أهل النار فيشرئبون ويطلعون، فيقال لهم: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، مع أنه في صورة كبش والموت «معنى» ليس جسمًا ولكن الله تعالى يجعله جسمًا يوم القيامة، فيقولون: هذا الموت فيذبح أمامهم ويقال: يا أهل الجنة خلود ولا

موت، ويا أهل النار خلود ولا موت، وبهذا يزول الإشكال الوارد على هذا القول.

أما من قال: إن الذي يوزن هو صحائف الأعمال فاستدلوا بحديث صاحب البطاقة الذي يؤتى يوم القيامة به، ويقال: انظر إلى عملك فتمد له سجلات مكتوب فيها العمل السيئ، سجلات عظيمة، فإذا رأى أنه قد هلك أتي ببطاقة صغيرة فيها لا إله إلا الله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال له: إنك لا تظلم شيئًا، ثم توزن البطاقة في كفة، والسجلات في كفة، فترجح بهن البطاقة، وهي لا إله إلا الله قالوا فهذا دليل على أن الذي يوزن هو صحائف الأعمال.

وأما الذين قالوا: إن الذي يوزن هو العامل نفسه فاستدلوا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان ذات يوم مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهبت ريح شديدة، فقام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فجعلت الريح تكفئه؛ لأنه نحيف القدمين والساقين، فجعل الناس يضحكون، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**مما تضحكون؟ أو مما تعجبون؟ والذي نفسي بيده إن ساقيه في الميزان أثقل من أحد**» وهذا يدل على أن الذي يوزن هو العامل.

فيقال: نأخذ بالقول الأول: أن الذي يوزن العمل، ولكن ربما يكون بعض الناس توزن صحائف أعماله، وبعض الناس يوزن هو بنفسه.

فإن قال قائل: على هذا القول أن الذي يوزن هو العامل هل ينبني هذا على أجسام الناس في الدنيا وأن صاحب الجسم الكبير العظيم يثقل ميزانه يوم القيامة؟

فالجواب: لا ينبني على أجسام الدنيا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة**»، وقال: اقرؤا ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، وهذا عبد الله بن مسعود يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن ساقيه في الميزان أثقل من أحد**»، فالعبرة بثقل الجسم، وثقله يوم القيامة بما كان معه من أعمال صالحة[١].

❁ ❁ ❁

٨٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]:

رد على ثلاث طوائف منحرفة من بني آدم، وهم: المشركون، واليهود، والنصارى؛ لأن المشركين جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا، وقالوا: إن الملائكة بنات الله. واليهود قالوا: عزير ابن الله. والنصارى قالوا: المسيح ابن الله. فكذبهم الله بقولهم ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾؛ لأنه ﷻ هو الأول الذي ليس قبله شيء، فكيف يكون مولودًا؟!‏[٢].

❁ ❁ ❁

٨٦- إشكال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]:

الراجح ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن المراد بالقرب هنا قرب الملائكة، أي: أقرب إليه بملائكتنا، ثم استدل لقوله بقوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ [ق: ١٧]، فـ«إذ» بمعنى حين، وهي متعلقة بالقرب، أي: أقرب إليه في

(١) «تفسير جزء عم» (ص/ ٢٩٢، ٢٩٤).
(٢) «تفسير جزء عم» (ص/ ٣٥٤).

هذا الحال حين يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد.

فإن قال قائل: كيف يضيف الله القرب المسند إليه، والمراد به الملائكة ألهذا نظير؟

قلنا: نعم، له نظير. يقول الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٦: ١٨]، ﴿قَرَأْنَٰهُ﴾ المراد بذلك: جبريل، ونسب الله فعل جبريل إلى نفسه؛ لأنه رسوله، كذلك الملائكة نسب الله قربهم إليه؛ لأنهم رسله، كما قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠]، فما اختاره شيخ الإسلام رحمه الله هو الصواب.

فإن قال قائل: وهل الله تعالى قريب من المؤمن على كل حال؟

قلنا: بل في بعض الأحوال، قال النبي ﷺ: «**إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»، فهذا قرب في حال الدعاء، مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: ١٨٦]، كذلك هو قريب من المؤمن في حال السجود، لقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»، وعلى هذا فيكون المؤمن قريبًا من الله تعالى حال عبادته لربه، وحال دعائه لربه، أما القرب العام فإن المراد به: القرب بالملائكة على القول الراجح[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) «تفسير سورة ق» (ص/ ٩٠: ٩٢)، و«تفسير سورة الواقعة» (ص/ ٦٥١).

٨٧- إن قال قائل: يشكل علي أن الله قد قال في الشهداء: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ١٦٩﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقۡتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتُۢۚ بَلۡ أَحۡيَآءٞ وَلَٰكِن لَّا تَشۡعُرُونَ ١٥٤﴾ [البقرة: ١٥٤]، **فإذا كان هذا في الشهداء فكيف يكون الرسول ﷺ ميتًا، مع أنه أفضل الشهداء؟!**

والجواب على ذلك أن نقول: إن الحياة حياتان حياة دنيوية جسدية، وهي حياة الدنيا، وحياة برزخية ليس كحياة الدنيا، فهذه هي التي تثبت للشهداء، والأنبياء أفضل من الشهداء، حيث حرم الله على الأرض أن تأكل أجسادهم، وأما الشهداء فقد تأكل الأرض أجسادهم، فالأنبياء أجسادهم باقية، وحياتهم البرزخية أكمل من حياة الشهداء بلا شك(١).

❁ ❁ ❁

٨٨- الرد على من توهم أو زعم أن الرسول حي في قبره؛ لقوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ونحن نعلم بالضرورة من النقل المتواتر أن النبي ﷺ لم يقتل، فإنه ما قتل لا بسيف ولا برمح، بل مات على فراشه، ولكن ثبت عنه ﷺ أنه قال: «ما زالت أكلة خيبر تعادوني، وهذا أوان انقطاع الأبهر مني»، والأبهر عرف عند أهل اللغة على أنه عرق في الظهر إذا انقطع مات الإنسان:

فهذا يدل على أن أكلة الشاة المسمومة في خيبر كان لها أثر في موته، ولهذا قال بعض التابعين وأظنه الزهري قال: «إن النبي ﷺ مات شهيدًا؛ لأن

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣).

اليهود قتلوه، ولكن الله تعالى أمد في عمره حتى تأخر»، وهذا ليس ببعيد؛ لأن أكلة خيبر كما ثبت عن النبي ﷺ ما زال أثرها في لهواته، يرى في لهواته أثر السم، والسم كان شديدًا، ولذا مات أحد الصحابة الذين أكلوا، لكن الرسول ﷺ لم يبلغ اللحم الذي أكل(١).

❁ ❁ ❁

٨٩- الرد على الملحدين الذين يقولون: إن الإسلام رجعية ورجوع إلى الوراء:

إننا نقول لهم: أنتم الرجعيون أنتم الذين انقلبتم على أعقابكم، أما من تمسك بالإسلام فإنه التقدمي؛ لأن الإسلام يحث على التقدم لكل فضيلة، وأن يسارعوا إلى المغفرة، ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِۚ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الحديد: ٢١]، والآيات كلها تدل على أن الإسلام يأمر بالتقدم، لكن ليس التقدم إلى الكفر، الذي قال الله عن زعيمه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ [هود: ٩٨]، لكن التقدم إلى جنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين.

فالتمسك بالإسلام هو التقدم، والتخلف عن الإسلام هو الرجعية(٢).

❁ ❁ ❁

٩٠- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَاۚ﴾ [آل عمران: ١٤٥]:

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٢٤٣).

(٢) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٢٤٤).

الرد على الجبرية، لقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ﴾ حيث أثبت للإنسان إرادة، والجبرية يقولون: إن الإنسان ليس له إرادة، ولكن كل النصوص السمعية والبصرية ترد على قولهم(١).

❁ ❁ ❁

٩١- من فوائد قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]:

أن كلام الله ﷻ يختلف؛ فمنه محكم ومنه متشابه، ومنه أمر ومنه نهي، ومنه خبر ومنه استخبار، إلى أنواع لا يحصيها إلا الله، خلافً لمن قال: إن كلام الله نوع واحد، وأن اختلاف الصور أو الصيغ لا يدل على تنوعه واختلافه، مثل الأشاعرة الذين يرون أن كلام الله هو المعنى القائم بالنفس، وأنه شيء واحد، وإن عبر عنه بالعربية صار قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية صار توراة، وإن عبر عنه بالسريانية صار إنجيلًا، وإن عبر عنه بصيغة النهي صار نهيًا، وإن عبر عنه بصيغة الأمر صار أمرًا، وإلا فهو شيء واحد، ولا شك أن هذا قول يبطله العقل والسمع(٢).

❁ ❁ ❁

٩٢- من فوائد قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١١﴾﴾ [آل عمران: ١١]:

الرد على من زعم أن فرعون أسلم فنفعه إسلامه؛ لأن الله تعالى ذكر ذلك

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٢٥٣).
(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٩٤).

على وجه المؤاخذة والمعاقبة، ولو كان تائبًا توبة تنفعه ما ذكر ذنبه، بدون ذكر توبته؛ لأن الله تعالى عدل لا يذكر أحدًا بذنب تاب منه، إلا أن يبين توبته، فآدم عليه السلام لما أكل من الشجرة، وحصل له ما حصل، وتاب إلى الله ذكر الله تعالى معصيته، وذكر أنه تاب، فقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، بل ذكر أنه بعد التوبة كان خيرًا مما قبلها، ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ۝١٢٢﴾ [طه: ١٢٢][1].

❊ ❊ ❊

٩٣- من فوائد قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]:

الرد على الجبرية في قوله: ﴿تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، فأضاف الفعل إليها، والجبرية يقولون: إنه لا يضاف الفعل إلى الفاعل إلا على سبيل المجاز، كما نقول: أكلت النار الحطب[2].

❊ ❊ ❊

٩٤- من فوائد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]:

ننبه أن كثيرًا من الكتاب اليوم إذا تكلموا عن اليهودية والنصرانية والإسلام يقولون: هذه الأديان السماوية، فيظن السامع أن دين اليهود قائم، وأن دين النصارى قائم، كقيام دين الإسلام، وهذا لا يصلح، فإن هذه الأديان أديان سماوية بلا شك، لكنها حرفت، وبدلت وغيرت ونسخت ببعثة محمد ﷺ

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٧٠).
(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٨٤).

فليست دينًا يرتضيه الله اليوم، بل المتمسكون بها كفار، لا يعدون من المسلمين.

وربما توهم بعض العامة أن اختلاف هذه الأديان كاختلاف المذاهب الإسلامية يعني كاختلاف مذهب الشافعي ومالك، والإمام أحمد وأبي حنيفة، وهذا خطأ عظيم؛ لأنه من زعم أن هناك دينًا قائمًا بعد بعثة الرسول ﷺ، فهو كافر، فإن دينه نسخ جميع الأديان، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩][(١)].

❁ ❁ ❁

٩٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]:

الرد على الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مجبر على عمله، وليس له فيه إرادة.

ووجه الرد عليهم: أن الله أضاف الفعل إلى الإنسان فقال: ﴿إِن تُخْفُوا۟﴾، ﴿إِن تُبْدُوا۟﴾[(٢)].

❁ ❁ ❁

٩٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١]:

إثبات المحبة بين العبد والرب من الجانبين؛ لأنه قال ﴿تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾، فأثبت

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ١٢٤، ١٢٨).

(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ١٨٠).

أن الإنسان يحب الله، وقال: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾، فأثبت أن الله يحب الإنسان، وهي محبة حقيقية خلافًا لمن أولها.

قال: ﴿تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾: أي تحبون ثوابه، ﴿يُحۡبِبۡكُمُ﴾ الله أي: يثيبكم الله، فإن هذا تحريف.

وسبب هذا التحريف القاعدة الباطلة للسمع والعقل، وهي تحكيم الله تعالى فيما يثبت وينفي عن الله ﷻ، فإن قومًا ادعوا العقلية قالوا: نحن الذين نحكم على الله بما يجب له أو يجوز أو يمتنع، وليس ما أخبر الله هو الذي يحكم بيننا، هذا لازم قولهم، وإن كانوا لا يصرحون بهذا، والله إن الإنسان يجد طعمًا لا شيء يشبهه في محبة الله، ومحبة الله غير محبة الثواب، فإذا وقع في قلبك محبة الله؛ نسيت كل شيء حتى الجنة فتحبه حتى أنك ترى أن كل شيء يضمحل ويكون عبدًا لله أمامك، ولهذا جاء في الحديث - وإن كان فيه ما فيه - «**أحبوا الله لما يغذيكم به من النعم**»، وكل النعم من الله، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣]، وأكبر نعمة على الإنسان هي أن يهديه للإسلام، كما قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

الإنسان الذي هداه الله للإسلام ليس أحد من الناس مثله في النعمة إلا من أنعم عليه بها، فأنت في الحقيقة تحب الله نفسه لذاته، ولما أنعم عليك به من النعم، وليست محبة الله كمحبة الزوجة، أو كمحبة الطعام، أو كمحبة الشراب أو كمحبة اللباس أو كمحبة السكن، أو كمحبة السيارة، كلا فإن محبة الله لا يشبهها شيء، وجرب تجد.

إن الإنسان يعمل العمل الصالح لله، لا يعني ذلك أننا لا نلاحظ ونحتسب للثواب، لسنا صوفية يقولون: من عمل للثواب، بل نقول: نحن نحب الله

ونحب ثوابه، لكن الأصل هو محبة الله، ولهذا قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، والحسنى: الجنة لكل ما فيها من نعيم، والزيادة هي النظر لوجه الله.

فجعل النظر لوجه الله أمرًا زائدًا على النعيم؛ لأن الإنسان - جعلني الله وإياكم ممن ينظر إليه - إذا نظر إليه جل وعلا، فهذا أكمل ما يجد من النعيم واللذة؛ فلهذا نقول: إن محبة الله ﷻ حقيقة ولا مانع منها.

أما قولهم: إن المحبة لا تكون إلا بين متلائمين ولا ملاءمة بين الخالق والمخلوق؟

فالجواب عنها أن نقول لهم: إن هذه دعوى باطلة يبطلها الواقع، ألستم تحبون منازلكم وثيابكم ومركوباتكم، ولو أن إنسانًا عنده بعير صلف شديد، لا يحجزه اللجام، وبعير سهل الانقياد، سلس المشي، فأيهما أحب إليه؟ الثاني أحب إليه ثم على فرض أن هذا يكون بين المخلوقات، وليس بين الخالق والمخلوق، فيقال: إن الله أثبت، وهو أعلم أنه يُحِبُّ ويُحَب.

إذًا في هذه الآية رد على من ينكر محبة الله، المحبة بين الإنسان وبين الرب[1].

❊ ❊ ❊

٩٧- من فوائد قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [آل عمران: ٥٥]:

إثبات القول لله وأنه بحروف وبأصوات مسموعة؛ لقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ١٩٤، ١٩٦، ٤٣٣).

مُتَوَفِّيكَ﴾ وهذا خطاب من يسمع، ثم هو كلمات من حروف، أو من غير حروف؟ من حروف، ولهذا كان مذهب أهل السنة والجماعة أن الله يتكلم كلامًا مسموعًا بحرف وصوت.

والرد على من قال: إن كلام الله هو المعنى القائم النفسي القائم بنفسه، فإن هذا لا يسمى قولًا، وإن أطلق عليه القول فلا بد أن يقيد كما في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]، فلما أراد القول النفسي قيده ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمۡ﴾، أما إذا جاء القول غير مقيد فالمراد به ما يسمع، ففيه الرد على الأشاعرة الذين يقولون: إن كلام الله هو الكلام النفسي القائم بنفسه، وأنه أزلي لا يحدث ولا يصدق بعضه بعضًا؛ لأنه معنى قائم بالنفس والحقيقة أن هذا القول مضمونه إنكار كلام الله.

ولهذا قال بعض منصفيهم: ليست بيننا وبين المعتزلة فرق؛ لأننا نقول جميعًا: إن هذا القرآن الذي في المصحف مخلوق؛ لأن الأشاعرة يقولون: إن الله تعالى لا يتكلم (**بما يسمع**) بنفسه، لكن يخلق كلامًا يعبر به عما في نفسه، وعلى هذا فالمسموع والمقروء والمكتوب مخلوق، فيتفق المعتزلة والأشاعرة، بل إن المعتزلة خير لهم من جهة النسبة؛ لأنهم يقولون: هذا كلام الله، وأولئك يقولون: هذا عبارة عن كلام الله وليس كلام الله، المهم أن هذه الآية وأمثالها فيها الرد على الأشاعرة[1].

❁ ❁ ❁

٩٨- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧]:

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٢٩٠).

إثبات المحبة لله.

وإن قال قائل: كيف تستدلون على إثبات المحبة بنفي المحبة لأنه قال: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

فالجواب: أن نفي المحبة عن الظالمين دليل على ثبوتها لغيرهم، ولو كانت منتفية عن الجميع لم يكن لتخصيصها بالظالمين فائدة، ولهذا استدل الشافعي رحمه الله على ثبوت رؤية المؤمنين لله بقول الله تعالى عن الفجار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، وقال في وجه الاستدلال: ما يحجب أعداءه عن رؤيته في الغضب إلا لثبوت رؤية أوليائه في الرضا، وهذا واضح[١].

❁ ❁ ❁

٩٩- إن قال قائل: إنه جاء في حديث عن النبي ﷺ «إن الله خلق آدم على صورته»، وفي رواية: «على صورة الرحمن»، وهذا يقتضي أن تكون صفات الله كصفات المخلوق، فوجهه كوجه المخلوق، ويده كيد المخلوق، وعينه كعين المخلوق، وساقه كساق المخلوق، وقدمه كقدم المخلوق، فما الجواب؟

الجواب على ذلك: أن هذا لا يمكن أن يكون مراد الحديث؛ لأنه لو كان هذا مراد الحديث لكان تكذيبًا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وخبر الله ورسوله لا يتكاذب بل يصدق بعضه بعضًا.

فإذا كان كذلك فالجواب أن نقول:

أ- لا يلزم من كون آدم على صورة الله أن يماثله، فقد يكون الشيء على

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٣٤٧).

صورة الشيء من حيث العموم لا من حيث التفصيل، ويدل لهذا أن النبي ﷺ أخبر أن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، وهل يلزم من ذلك أن يكونوا مثل القمر؟ أبدًا، لكن من حيث الإجمال على صورة القمر، وإلا فليس للقمر أنف، وليس له عين، وليس له فم، وأهل الجنة لهم أنوف وأعين وأفواه، وهذا وجه قوي جدًا، ويبقى النص على ظاهره.

ب- أن نقول: إن الله خلق آدم على صورة الرحمن أي: على الصورة التي اختارها الله ﷻ كما لو قلت: هذا الباب صنعه فلان يعني هو الذي صنعه، فالله هو الذي صور آدم، وإضافة صورة آدم إلى الله تقتضي التشريف، ولذلك جاءت هذه الجملة في بعض الأحاديث تعليلًا للنهي عن ضرب الوجه وتقبيح الوجه؛ لأن آدم خلق على صورة الرحمن، فإذا ضرب الوجه الذي خلقه الله ﷻ واختار هذه الصورة له، فإن هذا الضرب قد يخدشه ويغيره، وإذا قبحت الوجه فقل: ما أقبح هذا الوجه، فإن هذا أيضًا قدح في الصورة التي خلقها الله ﷻ، واختارها لهذا الوجه، وعلى هذا فيكون إضافة الصورة إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، كقوله: ناقة الله، وبيت الله، وما شابه ذلك، فحينئذٍ تبقى النصوص - ولله الحمد - سليمة، لا تتناقض ولا تتعارض[(١)].

❁ ❁ ❁

١٠٠- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٤١٤، ٤١٥).

كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة: ١١٦]:

الرد على النصارى الذين زعموا أن عيسى عليه السلام له الحق في أن يعبد من دون الله، ولهذا يقول الله يوم القيامة: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فيقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ يعني: لا يمكن أن أقول هذا، والنصارى يدعون أن من دينهم التثليث، أي: أن الله ثالث ثلاثة(١).

❁ ❁ ❁

١٠١- من فوائد قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]:

الرد على منكري الأسباب؛ لقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ والباء للسببية، ولا شك أن الأسباب ثابتة، ولكنها ليست مستقلة بالإيجاد أو العدم، بل هي مؤثرة بما أودع الله فيها من قوة التأثير، وبهذا اندفع شبهة من قالوا بنفي الأسباب، محتجين بأن إثبات الأسباب يستلزم إثبات خالق مع الله.

ونحن نقول لهم: إننا نثبت الأسباب، لكنها لا تؤثر بنفسها بما أودع الله فيها من القوة، والدليل على هذا أن إبراهيم عليه السلام لما ألقي في النار قال الله للنار: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فكانت بردًا وسلامًا عليه، لم يتأثر بها مع أنها محرقة(٢).

---

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٤٥٨، ٤٥٩).

(٢) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٤٦٠).

١٠٢- الرد على اليهود الذين زعموا أنه لا نسخ في الشرائع:

إن قال قائل: هم يقولون: إن كان لغير حكمة فهو عبث وسفه، فنزه الله عنه، وإن كان لحكمة لزم أن تكون هذه الحكمة مجهولة لله في الناسخ أو في المنسوخ، وهذا يستلزم أن يكون الله جاهلًا ظهر له العلم بعد أن كان خفيًا عليه.

وجوابنا على ذلك: أن نقول: إن النسخ لا يستلزم لا هذا ولا هذا، بل إن النسخ لحكمة، لكن هذه الحكمة تتبع مصالح العباد، والعباد مصالحهم تختلف، قد يكون من المصلحة أن يشرع لهم الحل في هذه الزمن، والتحريم في زمن آخر، قد تكون هذه الأمة من المصلحة أن يشرع لها الحل، والأمة الأخرى من المصلحة أن يشرع لها التحريم، فهنا الحكمة لا تتعلق بفعل الله، ولكن تتعلق بالمخلوق الذي شرع له هذا الحكم، وهذا أمر يختلف بلا شك[1].

❀ ❀ ❀

١٠٣- الرد على أهل البدع الذين حرفوا نصوص الكتاب والسنة إلى معان لا يدل عليها ظاهرها:

وجه ذلك أننا إذا قلنا: إن المراد بالآيات والأحاديث خلاف الظاهر بدون بيان من الله ورسوله، صارت هذه الآيات مبهمة، مثلًا: إذا قالوا: المراد باستواء الله على عرشه: استيلاؤه عليه بدون بيان من الله ورسوله، نقول: كون الله يعبر بـ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بدل استولى إبهام.

وإذا قالوا: المراد باليد: النعمة والقوة، قلنا: سبحان الله! كيف يعبر الله

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٥٣٧).

بالبدعة عن النعمة والقوة، وهو يريد النعمة والقوة بدون بيان، ما هذا إلا إبهام.

فالمهم أنه على طريقة ومنهاج أهل البدع وغيرهم أيضًا ممن يحرفون الكلم عن مواضعه بدون بيان من الله ورسوله يكون القرآن ليس هدىً ولا بيانًا للناس وكذلك السنة، وهو خلاف هذه الآية وغيرها[١].

❁ ❁ ❁

١٠٤- إذا قال قائل: كيف حلف الله ﷻ بالمخلوق؟ لأن الملائكة مخلوقات مع أن الحلف بالمخلوق شرك.

فالجواب على ذلك: أن الله سبحانه وتعالى له أن يحلف بما شاء من خلقه؛ لأنه المالك كما أنه سبحانه وتعالى يأمر بما شاء.

أرأيت أمره إبراهيم الخليل عليه السلام أن يذبح ابنه، وذبح ابنه من أعظم الكبائر، وصار بأمر الله طاعة لله ﷻ! كذلك الحلف بغير الله شرك، ولكن مع هذا لله أن يحلف بما شاء من خلقه، ولكن يجب أن نعلم أن الله لا يحلف بشيء من خلقه إلا كان هذا الشيء من أعظم آياته، فيكون الحلف بهذا المخلوق متضمنًا للحلف بآيات الله ﷻ التي هي فعله؛ لأن عظم المخلوق يدل على عظم الخالق[٢].

❁ ❁ ❁

١٠٥- إشكال في إثبات وحدانية الله:

قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ۝٤﴾ [الصافات: ٤]:

(١) «تفسير سورة آل عمران» (١/ ٦٠٦).

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٤، ١٥).

﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ﴾ يعني: أيها الناس، ﴿ٱلْوَٰحِدُ﴾ يعني: لا شريك له، والواحد الأحد، وما أشبههما، تدل على الانفراد، أي: أنه ﷻ لا شريك له، ﴿إِلَٰهُكُمْ﴾ فعال بمعنى مفعول، أي: مألوهكم، والمألوه هو الذي يعبد محبة وتعظيمًا، فمحبته يقوم الإنسان بفعل الأوامر، وبتعظيمه ينتهي عن النواهي، إذًا كان معبودكم أيها الناس لواحد، لا شريك له، والله ﷻ لا شريك له في ربوبيته، ولا شريك له في ألوهيته، ولا شريك له في أسمائه وصفاته، دليل الربوبية قوله تعال: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الرعد: ١٦]، ودليل الألوهية قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ودليل الأسماء والصفات قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فالله تعالى واحد في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته ﷻ، ويرد على هذا أن للمشركين آلهة متعددة؟

والجواب أن نقول: نعم لهم آلهة لكنها آلهة باطلة، والدليل على أنها باطلة قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٠﴾﴾ [لقمان: ٣٠]، وقوله ﷻ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣][١].

❊ ❊ ❊

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٦، ١٧).

١٠٦- إذا قال قائل: كيف تحشر الأوثان وهي جماد، وليس عليها حساب ولا عقاب؟

فالجواب: أنها تحشر إلى النار وتلقى في النار، إهانة لعابديها، أما هي فلا شعور لها، لا تشعر بإهانة ولا كرامة، ولكن عابديها هم الذين يشعرون بالإهانة، إذا كانت معبوداتهم، تلقى في النار فتلقى هذه المعبودات في النار؛ إهانة لعابديها، وبيانًا لكونها لا تنفعهم في أحوج ما يكونون إلى نفعها[1].

❊ ❊ ❊

١٠٧- حكم من لم تبلغه الرسالة في الدنيا والآخرة:

نقول: أما في الدنيا فيحكم بما يتعبد به، ويتدين به، فإن كان يتدين باليهودية فهو يهودي، وإن كان بالنصرانية فنصراني، أو بالمجوسية فهو مجوسي، أبو بالشيوعية فهو شيوعي، أي: أننا لا نجري عليه أحكام المسلمين في هذه الحال؛ لأنه يدين بغير الإسلام، وليس لنا إلا الظاهر، أما في الآخرة فحكمه إلى الله ﷻ، وأصح الأقوال في هذا أن الله ﷻ يمتحنهم بما يشاء، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى دخل النار.

فإذا قال قائل: وهل في الآخرة تكليف؟ أليس التكليف ينقطع بالموت؟

فالجواب: نعم، في الآخرة تكليف؛ قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢﴾ [القلم: ٤٢]، ودعوتهم إلى السجود تكليف[2].

❊ ❊ ❊

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٥٩).

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ١٦٤، ١٦٥).

١٠٨- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٦]:

أن أعمال العباد مخلوقة لله، سواء جعلنا «ما» مصدرية، أم موصولة، إن جعلناها مصدرية فالأمر واضح، خلقكم وخلق عملكم، وإن جعلناها موصولة؛ فلأن خلق المعمول فرع عن خلق العمل، فإذا كان معمولك الذي باشرت أنت عمله مخلوق لله، فكيف بعملك الذي كان من عند الله!

والرد على القدرية الذين أنكروا أن يكون لله ﷻ شأن في أعمال بني آدم، وقالوا: إن الإنسان مستقل بعمله، وليس لله فيه إرادة ولا خلق.

والرد على الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مجبر على عمله؛ لقوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ حيث أضاف العمل إليهم، وإضافة العمل إلى الإنسان تقتضي أنه هو العامل، وهو الفاعل حقيقة، وهو كذلك.

فالإنسان حقيقة هو الذي يعمل ويفعل ويريد ويختار، ففي الآية الكريمة رد على الطائفتين المنحرفتين، وأهل السنة والجماعة قالوا: إن الإنسان له قدرة واختيار، وإيجاد لعمله، ولكن الذي خلقه وخلق هذه القدرة والإرادة هو الله ففعله يضاف إلى الله خلقًا وتقديرًا، ويضاف إليه إيجادًا ومباشرة، فهو مضاف إلى العبد باعتبار، ومضاف إلى الله باعتبار آخر[1].

❁ ❁ ❁

١٠٩- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ ۝﴾ **[الصافات: ٩٨]:**

الرد على الجبرية؛ لقوله: ﴿فَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيْدًا﴾، فهم ينفون أن يكون للإنسان

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢١٦).

إرادة في فعله؛ لأنهم يرون أن الإنسان مجبر على الفعل، وأن فعله الواقع بإرادته كفعله الواقع بغير إرادته، والكل عندهم سواء[١].

❁ ❁ ❁

١١٠. من فوائد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ۝﴾ [الصافات: ١٢٣، ١٢٤]:

اختصاص رسالة الرسول فيما سبق بقومه.

فإن قال قائل: إذا أخذتم من إضافة القوم إلى الرسول اختصاص الرسالة بقومه، فإن الله تعالى وصف النبي ﷺ بمثل ذلك، فقال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، فهل تقولون: إن النبي ﷺ مرسل إلى العرب فقط؟

فالجواب: لا، لكننا نأخذ عموم رسالته من أدلة أخرى، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وكقوله في الحديث الصحيح: «**كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة**»[٢].

❁ ❁ ❁

١١١- إبطال دعوى «اتخاذ الولد» من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ ۝ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ۝﴾ [البقرة: ١١٦، ١١٧]:

الوجه الأول: في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ﴾؛ فإن تنزهه عن النقص يقتضي أن يكون منزهًا عن اتخاذ الولد؛ لأن ا تخاذ الولد يقصد به الإعانة، ودفع

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢٢٠).

(٢) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢٨١).

الحاجة، أو بقاء العنصر؛ والله ﷻ منزه عن ذلك؛ ومنزه أيضًا عن المماثلة؛ ولو كان له ولد لكان مثيلًا له.

الوجه الثاني: في قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ وعموم ملكه يستلزم استغناءه عن الولد.

الوجه الثالث: في قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾، والمملوك لا يكون ولدًا للمالك؛ حتى إنه شرعًا إذا ملك الإنسان ولده يعتق عليه؛ فالمملوك لا يمكن أن يكون ولدًا للمالك؛ فالله خالق؛ وما سواه مخلوق؛ فكيف يكون المخلوق ولدا للخالق!

الوجه الرابع: في قوله تعالى: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾؛ ووجهه أن العباد كلهم خاضعون ذليلون؛ وهذا يقتضي أنهم مربوبون لله عابدون له؛ والعبد لا يكون ولدًا لربه.

الوجه الخامس: في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾؛ ووجهه أنه ﷻ مبدع السموات والأرض؛ فالقادر على خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق إنسانًا بلا أب، كما قال تعالى: ﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

الوجه السادس: في قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ ومن كان هذه قدرته فلا يستحيل عليه أن يوجد ولدًا بدون أب.

فبطلت شبهتهم التي يحتجون بها على أن لله ولدًا[1].



---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٨، ١٩).

١١٢- من فوائد قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [البقرة: ١١٧]:

إثبات القول لله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ﴾.

وأنه قول بصوت مسموع؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ و «له» صريحة في توجيه القول للمقول له؛ ولولا أنه يسمعه لما صار في توجيهه له فائدة؛ ولهذا يسمعه الموجه إليه الأمر، فيمتثل، ويكون.

وأنه قول بحروف؛ لقوله تعالى: ﴿كُن﴾؛ وهي كلمة بحرفين.

فإن قال قائل: كيف يمكن أن نتصور هذا ونحن نقول: ليس كمثله شيء؛ وأنتم تقولون: إنه بحروف؟

قلنا: نعم؛ الحروف هي الحروف؛ لكن كيفية الكلام، وحقيقة النطق بها - أو القول - لا يماثل نطق المخلوق، وقوله؛ ومن هنا نعرف أننا لا نكون ممثلة إذا قلنا: إنه بحرف، وصوت مسموع؛ لأننا نقول: صوت ليس كأصوات المخلوقين؛ بل هو حسب ما يليق بعظمته، وجلاله[١].

❋ ❋ ❋

١١٣- من فوائد قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠]:

الرد على أهل التحريف في أسماء الله، وصفاته الذين يقولون: «إن هذا جائز عقلًا على الله؛ فنقر به؛ وهذا يمتنع عقلًا على الله؛ فلا نقر به» كالمعتزلة، والأشاعرة، ونحوهم؛ نقول لهم كلهم في الجواب: ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾: أأنتم أعلم بما يجوز على الله، ويمتنع عليه، ويجب له، أم الله أعلم بما

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢١، ٥٦).

يمتنع عليه، ويجب له، ويجوز له؟!!!

وهذه في الحقيقة حجة ملزمة مفحمة مقحمة لهؤلاء الذين يتحكمون في صفات الله تعالى بعقولهم، فيقولون: «يجب لله كذا؛ ويمتنع عليه كذا»؛ نقول: «أأنتم أعلم أم الله»[(١)].

❀ ❀ ❀

١١٤- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]:

إضافة العمل إلى العامل؛ ففيه رد على الجبرية الذين يقولون: «إن الإنسان مجبر على عمله»؛ لقوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[(٢)].

❀ ❀ ❀

١١٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [البقرة: ١٤٢]:

إثبات مشيئة الله.

فإن قال قائل: هل في ذلك حجة للجبرية في قولهم: إن العبد مجبر على عمله؟

فالجواب: أنه لا حجة لهم في ذلك؛ لأن الاحتجاج ببعض القرآن دون بعض كفر به؛ فالقرآن من متكلم واحد؛ فمطلقه في موضع يقيد في موضع آخر؛ بل إن سنة الرسول ﷺ تقيد القرآن، وتبينه، و تخصصه؛ فإذًا لا دليل في هذه الآية للجبرية إلا من نظر بعين أعور؛ لأن الأعور ينظر من جانب العين

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٠٣).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٠٤).

الصحيحة؛ لكن من جانب العين العوراء لا يرى؛ والواجب أن ينظر الإنسان إلى النصوص بعينين ثاقبتين؛ وليس بعين واحدة؛ وقد دلت النصوص من الكتاب، والسنة على أن الإنسان له إرادة، واختيار، وقدرة، وأضافت أعماله إليه؛ وحينئذٍ لا يمكن أن يكون مجبرًا[(١)].

❁ ❁ ❁

١١٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١﴾ [البقرة: ١٥١]:

الرد على أهل التأويل، وأهل التجهيل؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ -أهل التأويل الذين يؤولون آيات الصفات-؛ لأنه لو كان هذا التأويل من العلم لعلمنا إياه النبي ﷺ؛ فلما لم يعلمنا إياه علمنا أنه ليس من العلم الذي جاء به الرسول ﷺ؛ وأهل التجهيل وهم طائفة يقولون: «إن الرسول ﷺ، وأصحابه، والأمة كلها لا تعلم معاني آيات الصفات، وأحاديثها؛ فلا يدرون ما معناها؛ حتى النبي ﷺ يتكلم بالحديث من صفات الله ولا يدري معناها»[(٢)]!!!

❁ ❁ ❁

١١٧- من فوائد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩﴾ [البقرة: ١٥٩]:

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٠٨).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٦٣، ١٦٤).

الرد على الجبرية؛ لقوله تعالى: ﴿يَكْتُمُونَ﴾؛ والكاتم مريد للكتم[١].

والرد على أهل التحريف الذين يسمون أنفسهم بأهل التأويل؛ لأن لازم طريقهم ألا يكون القرآن بيانًا للناس؛ لأن الله أثبت لنفسه في القرآن صفات ذاتية، وفعلية؛ فإذا صرفت عن ظاهرها صار القرآن غير بيان؛ يكون الله ﷻ ذكر شيئًا لا يريده؛ وهذا تعمية لا بيان؛ فيستفاد من هذه الآية الرد على أهل التأويل؛ والحقيقة أنهم - كما قال شيخ الإسلام - أهل التحريف لا أهل التأويل؛ لأن التأويل منه حق، ومنه باطل؛ لكن طريقهم باطل لا حق فيه[٢].

والرد على أهل التفويض الذين يقولون: إن آيات الصفات وأحاديثها لا يعلم الخلق معناها؛ وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن قولهم من شر أقوال أهل البدع والإلحاد[٣].

❁ ❁ ❁

١١٨- من فوائد قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: ١٦٤]:

أن السموات مخلوقة؛ فهي إذا كانت معدومة من قبل؛ فليست أزلية.

ويتفرع على هذه الفائدة الرد على الفلاسفة الذين يقولون بقدم الأفلاك -يعنون أنها غير مخلوقة-، وأنها أزلية أبدية؛ ولهذا أنكروا انشقاق القمر في

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٩٠).
(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٩٠، ١٩١).
(٣) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٩١).

عهد النبي ﷺ، وقالوا: إن الأفلاك العلوية لا تقبل التغيير، ولا العدم؛ وفسروا قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١] بأن المراد ظهور العلم والنور برسالة النبي ﷺ؛ ولا شك أن هذا تحريف باطل مخالف للأحاديث المتواترة الصحيحة في انشقاق القمر انشقاقًا حسيًا(١).

❁ ❁ ❁

١١٩- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ۝١٧٢﴾ [البقرة: ١٧٢]:

الرد على الجبرية من قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟﴾، و﴿وَٱشْكُرُوا۟﴾، و﴿فَٱعْبُدُونِ﴾؛ كل هذه أضيفت إلى فعل العبد؛ فدل على أن للعبد فعلًا يوجه إليه الخطاب بإيجاده؛ ولو كان ليس للعبد فعل لكان توجيه الخطاب إليه بإيجاده من تكليف ما لا يطاق(٢).

❁ ❁ ❁

١٢٠- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]:

إثبات العجب لله ﷻ؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ - على أحد الاحتمالين -؛ وهو من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته؛ وكل صفة من صفات الله تتعلق بمشيئته فهي من الصفات الفعلية.

فإذا قال قائل: ما دليلكم على أن العجب يتعلق بمشيئته؟

فالجواب: أن له سببًا؛ وكل ما له سبب فإنه متعلق بالمشيئة؛ لأن وقوع

---

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢١٩).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢٤٩).

السبب بمشيئة الله؛ فيكون ما يتفرع عنه كذلك بمشيئة الله[١].

❁ ❁ ❁

١٢١- من فوائد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨﴾ [البقرة: ١٧٨]:

الرد على طائفتين مبتدعتين؛ وهما الخوارج، والمعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان؛ لكن الخوارج يصرحون بكفره؛ والمعتزلة يقولون: إنه في منزلة بين المنزلتين: الإيمان، والكفر - فلا هو كافر؛ ولا هو بمؤمن - لكن اتفق الجميع على أنه مخلد في النار[٢].

❁ ❁ ❁

١٢٢- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]:

إثبات قرب الله ﷻ؛ والمراد قرب نفسه؛ لأن الضمائر في هذه الآية كلها ترجع إلى الله؛ وعليه فلا يصح أن يحمل القرب فيها على قرب رحمته، أو ملائكته؛ لأنه خلاف ظاهر اللفظ، ويقتضي تشتيت الضمائر بدون دليل؛ ثم قرب الله ﷻ هل هو خاص بمن يعبده، أو يدعوه؛ أو هو عام؟ على قولين؛ والراجح أنه خاص بمن يعبده، أو يدعوه؛ لأنه لم يرد وصف الله به على وجه

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٢٧٠).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ٣٠٢).

مطلق؛ وليس كالمعية التي تنقسم إلى عامة، وخاصة.

فإن قال قائل: ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق: ١٦، ١٧] وهذا عام؟

فالجواب أن المراد بالقرب في هذا الآية قرب ملائكته بدليل قوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق: ١٧]، ومثلها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٥]، فإن المراد بها قرب الملائكة الذين يقبضون الروح.

فإن قال قائل: كيف الجمع بين قربه جل وعلا وعلوه؟

فالجواب: أن الله أثبت ذلك لنفسه - أعني القرب، والعلو -؛ ولا يمكن أن يجمع الله لنفسه بين صفتين متناقضتين؛ ولأن الله ليس كمثله شيء في جميع صفاته؛ فهو قريب في علوه علي في دنوه[١].

❀ ❀ ❀

١٢٣- إشكال في الاستعانة بالمخلوق:

إن قال قائل: هل الاستعانة بالمخلوق جائزة في جميع الأحوال؟

فالجواب: لا؛ الاستعانة بالمخلوق إنما تجوز حيث كان المستعان به قادرًا عليها؛ وأما إذا لم يكن قادرًا فإنه لا يجوز أن تستعين به، كما لو استعان بصاحب قبر فهذا حرام؛ بل شرك أكبر؛ لأن صاحب القبر لا يغني عن نفسه

(١) «تفسير سورة البقرة» (٢/ ١٨٦).

شيئًا؛ فكيف يعينه!!! وكما لو استعان بغائب في أمر لا يقدر عليه، مثل أن يعتقد أن الولي الذي في شرق الدنيا يعينه على مهمته في بلده: فهذا أيضًا شرك أكبر؛ لأنه لا يقدر أن يعينه وهو هناك.

فإن قال: هل يجوز أن يستعين المخلوق فيما تجوز استعانته به؟

فالجواب: الأولى أن لا يستعين بأحد إلا عند الحاجة، أو إذا علم أن صاحبه يسر بذلك، فيستعين به من أجل إدخال السرور عليه؛ وينبغي لمن طلبت منه الإعانة على غير الإثم والعدوان أن يستجيب لذلك(١).

❁ ❁ ❁

١٢٤- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]:

أن الرهبة عبادة؛ لأن الله تعالى أمر بها، وأمر بإخلاصها.

فإن قال قائل: هل ينافي التوحيد أن يخاف الإنسان من سبع، أو من عدو؟

فالجواب: لا ينافي هذا التوحيد؛ ولهذا وقع من الرسل: إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما جاءه الضيوف، ولم يأكلوا أوجس منهم خيفة؛ وموسى عليه الصلاة والسلام لما ألقى السحرة حبالهم، وعصيهم أوجس في نفسه خيفة؛ ولأن الخوف الطبيعي مما تقتضيه الطبيعة؛ ولو قلنا لإنسان: إنك إذا خفت من أحد سوى الله خوفًا طبيعيًا لكنت مشركًا، لكان هذا من تكليف ما لا يطاق؛ لأن خوف الإنسان مما يخاف منه خوف طبيعي غريزي لا يمكنه دفعه؛ كل إنسان يخاف مما يخشى منه الضرر.

فإن قال: لو منعه الخوف من واجب عليه هل ينهى عنه، أو لا؟

---

(١) «تفسير سورة الفاتحة» (١/ ١٥، ١٦١).

فالجواب: نعم، ينهى عنه؛ لأن الواجب عليه يستطيع أن يقوم به؛ إلا إذا جاء الشرع بالعفو عنه في هذه الحال فلا حرج عليه فيها؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٧٥﴾ [آل عمران: ١٧٥]، لكن إذا كان في الشرع رخصة لك أن تخالف ما أمر الله به في هذه الحال فلا بأس؛ ولهذا لو كان إنسان يريد أن يصلي صلاة الفريضة، وحوله جدار قصير، ويخشى إن قام أن يتبين للعدو؛ فله أن يصلي قاعدًا؛ وهذا لأن الله تعالى عفا عنه: قال الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، ولو كان العدو أكثر من مثلي المسلمين فلا يلزمهم أن يصابروهم، ويجوز أن يفروا[١].

❊ ❊ ❊

١٢٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩]:

الرد على الجبرية الذين يقولون: إن الله سبحانه وتعالى مجبر العبد على عمله.

ووجه الرد: أن الله سبحانه وتعالى أضاف الفسق إليهم؛ والفسق هو الخروج عن الطاعة.

والوجه الثاني: أنهم لو كانوا مجبرين على أعمالهم لكان تعذيبهم ظلمًا، والله. تبارك وتعالى. يقول: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩][٢].

❊ ❊ ❊

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ١٤٥، ١٤٦).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٢٥٠).

١٢٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١]:

جواز إسناد الشيء إلى سببه الحقيقي الذي ثبت أنه سبب شرعًا، أو حسًا.

مثال ذلك: لو أطعمت جائعًا يكاد يموت من الجوع فإنه يجوز أن تقول: لولا أني أطعمته لهلك؛ لأن الإطعام سبب لزوال الجوع؛ والهلاك معلوم بالحس.

ومثال الشرعي: القراءة على المريض، فيبرأ، فتقول: لولا القراءة عليه لم يبرأ.

أما المحظور فهو أن تثبت سببًا غير ثابت شرعًا، ولا حسًا، أو تقرن مشيئة الله بالسبب بحرف يقتضي التسوية مع الله ﷻ.

مثال الأول: أولئك الذين يعلقون التمائم البدعية، أو يلبسون حلقًا، أو خيوطًا لدفع البلاء، أو رفعه. كما زعموا.

ومثال الثاني: ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال له رجل: ما شاء الله وشئت، فقال له النبي ﷺ: «**أجعلتني لله ندًا، بل ما شاء الله وحده**»؛ لأنك إذا قلت: ما شاء الله وشئت جعلت المخاطب ندا لله في المشيئة.

فإذا قال قائل: أليس الله قد ذم قارون حينما قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] **فنسب حصول هذا المال إلى العلم؛ وهذا قد يكون صحيحًا؟**

فالجواب: أن هذا الرجل أنكر أن يكون من الله ابتداء؛ ومعلوم أن الإنسان إذا أضاف الشيء إلى سببه دون أن يعتقد أن الله هو المسبب فهو

مشرك؛ وأيضًا فإن قارون أراد بقوله هذا أن يدفع وجوب الإنفاق عليه مبتغيًا بذلك الدار الآخرة.

والخلاصة: أن الحادث بسبب معلوم له صور:

الصورة الأولى: أن يضيفه إلى الله وحده.

الثانية: أن يضيفه إلى الله تعالى مقرونًا بسببه المعلوم؛ مثل أن يقول: لولا أن الله أنجاني بفلان لغرقت.

الثالثة: أن يضيفه إلى السبب المعلوم وحده مع اعتقاد أن الله هو المسبب؛ ومنه قول النبي ﷺ في عمه أبي طالب لما ذكر عذابه: «**لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**».

الرابعة: أن يضيفه إلى الله مقرونا بالسبب المعلوم بـ«ثم»، كقوله: «لولا الله ثم فلان»؛ وهذه الأربع كلها جائزة.

الصورة الخامسة: أن يضيفه إلى الله، وإلى السبب المعلوم مقرونًا بالواو؛ فهذا شرك، كقوله: «لولا الله وفلان»[١].

❁ ❁ ❁

١٢٧- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]:

الرد على الجبرية الذين يقولون: إن الإنسان ليس له إرادة في عمله، وأنه

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٢١٧، ٢١٨).

مجبر عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[١].

❁ ❁ ❁

١٢٨- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]:

الرد على المعتزلة القدرية؛ لأنهم يقولون: إن الإنسان مستقل بعمله؛ وإذا كان مستقلًا بعمله لزم من ذلك أن الله لا يقدر على تغييره؛ لأنه إن قدر على تغييره صار العبد غير مستقل[٢].

❁ ❁ ❁

١٢٩- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠]:

الرد على الجبرية من قوله «تعملون» ووجه ذلك: أنه أضاف العمل إليه، والجبرية يقولون: إن الإنسان لا يعمل، لا يفعل شيئًا باختياره[٣].

والرد على غلاة القدرية من قوله: «خبير»؛ لأن غلاة القدرية ينكرون علم الله بفعل العبد، ويقولون: إن الله ﷻ لا يعلم أفعال العبد، لكن إذا فعلها علم بها[٤].

❁ ❁ ❁

(١) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٣٥٦).

(٢) «تفسير سورة البقرة» (١/ ٣٦٢).

(٣) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٣٢٥).

(٤) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٣٢٥).

١٣٠- إشكال في التشبه بالكفار:

اختلف العلماء في التشبه بالكفار:

فذهب أصحاب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في المشهور عنهم إلى أن التشبه بالكفار مكروه، والمكروه عند الفقهاء كراهة تنزيه، أي: يثاب تاركه امتثالًا، ولا يعاقب فاعله، لكن قولهم هذا ضعيف.

والصواب أن التشبه بالكفار حرام، ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حديث: «**من تشبه بقوم فهو منهم**» في كتابه القيم الذي أشير به على كل طالب علم وهو «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لما ذكر هذا الحديث قال: وأقل أحوال هذا الحديث التحريم؛ وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم؛ لأن قوله: «**من تشبه بقوم فهو منهم**» ظاهره أنه كافر، فالاقتصار على الكراهة التي يراد بها كراهة التنزيه عند الفقهاء فيه نظر ظاهر.

المهم أن في هذه الآية إشارة إلى النهي عن التشبه بالكفار، لا سيما إذا كان الفعل نفسه محرمًا، فإن قولهم هذا فيه اعتراض على القدر كما سيتبين إن شاء الله تعالى.

❁ ❁ ❁

١٣١- إشكال في مذهب الخوارج:

إذا قال قائل: أليس في انقسام الناس إلى خبيث وطيب؛ لقوله: ﴿يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وهذا كقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، ولم يذكر قسمًا ثالثًا، وكقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ففي العمل قسم الله الناس إلى قسمين، وفي الجزاء أيضًا

قسمهم إلى قسمين= دليل على مذهب الخوارج الذين يقولون: إن الناس إما مؤمن أو كافر، ولا يمكن لأحد أن يجمع بين الإيمان والكفر؟

الجواب: أن يقال: ليس فيه دليل على مذهبهم؛ لأن المؤمن إذا لم يفعل ما يخرج به من الإيمان فإنه لا يصدق عليه وصف الخبيث على سبيل الإطلاق، بل هو من قسم الطيب، لكن فيه خبثًا، وهذا الطيب غلب على خبثه، كما أن الكافر وإن فعل ما يحمد عليه، كالبر والجود والشجاعة، وطلاقة الوجه، وما أشبه ذلك، هذه خصال إيمان، لكن خبثه أعظم من هذه الخصال فهو من قسم الخبثاء، وليس من قسم الطيبين، إذًا نقول: هؤلاء المؤمنون الذين عندهم صفات كفر من قسم الطيب الذي فيه خبث، لكن طيبه يغلب على خبثه، والكفار الذين فيهم خصال من الطيب من قسم الخبيث، لكن الطيب الذي فيهم قد انغمر في جانب الخبث، وعلى هذا فليس هناك قسم ثالث بل هما قسمان[1].

❊ ❊ ❊

١٣٢- من فوائد حديث أنس في مرض النبي ﷺ ووفاته:

الرد على هؤلاء القوم الذين يشركون بالرسول ﷺ؛ يدعون الرسول عليه الصلاة والسلام، ويستغيثون به وهو في قبره، بل إن بعضهم - والعياذ بالله - لا يسأل الله تعالى، ويسأل الرسول ﷺ؛ كأن الذي يجيب هو الرسول عليه الصلاة والسلام، ولقد ضلوا في دينهم وسفهوا في عقولهم، فإن الرسول ﷺ لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا فكيف يملك لغيره؟!

قال الله تعال آمرًا نبيه ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ

(١) «تفسير سورة آل عمران» (٢/ ٤٧٦، ٤٧٧).

أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] بل هو عبد من عباد الله؛ ولهذا قال: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال الله سبحانه له أيضًا: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا﴾ أي: هذه وظيفتي ﴿مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجن: ٢١-٢٣]، ولما أنزل الله تعالى قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعا قرابته ﷺ، وجعل ينادي إلى أن قال: «**يا فاطمة بنت محمد، سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئًا**» إلى هذا الحد!! ابنته التي هي بضعة منه والتي يريبه ما رابه يقول لها: «**لا أغني عنك من الله شيئًا**»؛ فهذا دليل على أن من سواها من باب أولى.

ففيه ضلال هؤلاء الذين يدعون الرسول ﷺ تجدهم في المسجد النبوي عند الدعاء يتجهون إلى القبر، ويصمدون أمام القبر كصمودهم أمام الله في الصلاة أو أشد[(١)].

❁ ❁ ❁

١٣٣- إن قال قائل: إن الله تعالى قال في سورة هود: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٦- ١٠٨]، ففي أهل الجنة قال: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ يعني غير مقطوع، بل هو دائم، وفي أهل النار قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ فهل هذا يعني أن أهل النار ينقطع عنهم العذاب؟

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).

فالجواب: نقول: لا، ولكن لما كان أهل الجنة يتقلبون بنعمة الله بين الله ﷻ أن عطاءهم لا ينقطع، أما أهل النار فلما كانوا يتقلبون بعدل الله قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ فلا معقب لحكمه وقد أراد أن يكون أهل النار في النار، فهو يفعل ما يريد.

هذا هو الفرق بين أهل النار وأهل الجنة: فأهل الجنة عطاؤهم غير مجذوذ، وأما أهل النار فإنهم يتقلبون بعدل الله، والله ﷻ فعال لما يريد[1].

❀ ❀ ❀

١٣٤- **إن قال قائل**: كيف تجمع بين قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**وأن تؤمن بالقدر خيره وشره**»، وقوله ﷺ: «**الشر ليس إليك**»، فنفى أن يكون الشر إليه؟

فالجواب على هذا أن نقول: إن الشر المحض لا يكون بفعل الله أبدًا، فالشر المحض الذي ليس فيه خير لا حالًا ولا مالًا لا يمكن أن يوجد في فعل الله أبدًا، هذا من وجه؛ لأنه حتى الشر الذي قدره الله شرًا لا بد أن يكون له عاقبة حميدة، ويكون شرًا على قوم وخيرًا على آخرين. أرأيت لو أنزل الله المطر مطرًا كثيرًا فأغرق زرع إنسان، لكنه نفع الأرض وانتفعت به أمة، لكان هذا خيرًا بالنسبة لمن انتفع به، شرًا بالنسبة لمن تضرر به، فهو خير من وجه وشر من وجه.

ثانيًا: حتى الشر الذي يقدره الله علي الإنسان هو خير في الحقيقة؛ لأنه إذا صبر واحتسب الأجر من الله نال بذلك أجرًا أكثر بأضعاف مضاعفة مما ناله

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٧٢، ٤٧٣).

من الشر، وربما يكون سببًا للاستعانة ومعرفة قدر نعمة الله على العبد فتكون العاقبة حميدة.

ولهذا ذكر عن بعض العابدات أنها أصيبت في إصبعها أو يدها فانجرحت فصبرت وشكرت الله على هذا وقالت: «إن حلاوة أجرها أنستني مرارة صبرها!» ثم نقول: إن الشر في الحقيقة ليس في فعل الله نفسه، بل في مفعولاته، فالمفعولات هي التي فيها خير وشر، أما الفعل نفسه فهو خير، ولهذا قال الله ﷻ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١- ٢].

أي: من شر الذي خلقه الله، فالشر إنما يكون في المفعولات لا في الفعل نفسه، أما فعل الله فهو خير. ويدلك لهذا أنه لو كان عندك مريض وقيل: إن من شفائه أن تكويه بالنار، فكويته بالنار، فالنار مؤلمة بلا شك، لكن فعلك هذا ليس بشر، بل هو خير للمريض؛ لأنك إنما تنتظر عاقبة حميدة بهذا الكي، كذلك فعل الله للأشياء المكروهة والأشياء التي فيها شر، هي بالنسبة لفعله وإيجاد خير؛ لأنه يترتب عليها خير كثير.

فإن قال قائل: كيف تجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩].

فالجواب أن تقول: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ﴾ يعني: من فضله، هو الذي من عليك بها أولًا وأخرًا ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ أي: أنت سببها، وإلا فالذي قدرها هو الله، لكن أنت السبب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]، وخلاصة الكلام: إن كل شيء واقع فإنه بقدر الله، سواء كان خيرًا أم شرًا[١].

---

(١) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٤٧٨: ٤٨٠).

١٣٥- من فوائد قوله تعالى: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [الصافات: ١٥٢]:
الرد على النصارى القائلين: بأن الله تعالى ثالث ثلاثة.

ويتفرع على هذه الفائدة أيضًا أن دينهم كذب وأعني دينهم الذي يدينون به الآن؛ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن يأتي بآلهة متعددة ولهذا يقول الله يوم القيامة: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧][(١)].

❁ ❁ ❁

١٣٦- إذا قال قائل: كيف أحتج بالقدر؟ كيف أقول: قدر الله وما شاء فعل؟

والجواب: أن نقول: نعم؛ هذا احتجاج بالقدر، ولكن الاحتجاج بالقدر في موضعه لا بأس به؛ ولهذا قال الله لنبيه ﷺ: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٦- ١٠٧].

فبين له أن شركهم بمشيئته، والاحتجاج بالقدر على الاستمرار في المعصية هذا حرام لا يجوز؛ لأن الله قال: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

(١) «تفسير سورة الصافات» (ص/ ٢٢٨، ٢٢٩).

لكن إذا وقع الإنسان في خطأ وتاب إلى الله، وأناب إلى الله وندم وقال: إن هذا الشيء مقدر علي، ولكن أستغفر الله وأتوب إليه؛ نقول هذا صحيح، إن تاب واحتج بالقدر فليس هناك مانع(١).

❁ ❁ ❁

١٣٧- هل يجوز تهنئة المسيحيين بأعيادهم وغير ذلك؟

تهنئة المسيحيين والصواب أن نقول «النصارى»؛ لأن كلمة «المسيحيين» تضفي الشرعية على دينهم، أي: أنهم ينتسبون للمسيح عيسى ابن مريم، ومن المعلوم أن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام قد بشر بني إسرائيل بمحمد ﷺ، قال الله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

إذا كفروا بمحمد ﷺ فقد كفروا بعيسى ابن مريم، ولكنهم يقولون: إن عيسى ابن مريم بشرنا برسول يأتي من بعده اسمه أحمد، والذي جاء اسمه محمد، فنحن ننتظر أحمد، أما محمد فليس الذي بشر به عيسى، فما الجواب على هذا التلبيس؟

الجواب: أن نقول أن الله ﷻ قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الصف: ٦] وجاء فعل ماض دل على أن هذا الرسول قد جاء، وهل جاءهم أحد غير محمد عليه الصلاة والسلام بعد عيسى؟

أبدًا ما جاءهم بعد عيسى إلا محمد ﷺ، وعلى هذا كان واجبًا عليهم أن يؤمنوا بمحمد ﷺ، وبعيسى أيضًا ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ

(١) «شرح رياض الصالحين» (٢/ ٨٥، ٨٦).

كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ولهذا قال النبي ﷺ: «**من شهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله**» فلا يتم إيماننا إلا بالإيمان بعيسى عليه الصلاة والسلام، أنه عبد الله ورسوله، فلا نقول كما قالت النصارى: إنه ابن الله، ولا إنه إله، ولا نقول كما قالت اليهود: إنه كاذب، وليس برسول من عند الله، لكننا نقول: إن عيسى أرسل إلى قومه، وأن شريعة عيسى وغيره من النبيين نسخت بشريعة النبي ﷺ.

أما تهنئة النصارى أو اليهود بأعيادهم فحرام باتفاق أهل العلم كما ذكر ذلك ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «أحكام أهل الذمة»، وإليك نص كلامه:

قال: «وأما التهنئة بشعائر الكفر المختصة بهم فحرام بالاتفاق، مثل أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم، فيقول: عيد مبارك عليك، أو تهنأ بهذا العيد ونحوه، فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات، وهو بمنزلة أن تهنئه بسجوده للصليب، بل ذلك أعظم إثمًا عند الله، وأشد مقتًا من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه، وكثير ممن لا قدر للدين عنده يقع في ذلك ولا يدري قُبْحَ ما فعل»، والله أعلم[1].

❁ ❁ ❁

١٣٨- إذا قال قائل: هل للملائكة عقول؟

نقول: هل لك عقل؟ ما يسأل عن هذا إلا رجل مجنون، فقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، فهل يثني عليهم هذا الثناء وليس لهم عقول؟! ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]،

(١) «الصحوة الإسلامية» (ص/ ١٦٢، ١٦٤).

أنقول: هؤلاء ليس لهم عقول؟! يأتمرون بأمر الله، ويفعلون ما أمر الله به ويبلغون الوحي، ونقول: ليس لهم عقول؟! أحق من يوصف بعدم العقل من قال: إنه لا عقول لهم!!![(١)].

❁ ❁ ❁

١٣٩- إشكال في «نعم الله»:

النعمة: كل فضل وإحسان من الله ﷻ على عباده فهو نعمة، وكل ما بنا من نعمة فهو من الله.

ونعم الله قسمان: عامة وخاصة.

والخاصة: أيضًا قسمان خاصة أخص، وخاصة أعم.

فالعامة: هي التي تكون للمؤمنين وغير المؤمنين؛ ولهذا لو سألنا سائل: هل لله على الكافر نعمة؟

قلنا: نعم، لكنها نعمة عامة وهي نعمة ما تقوم به الأبدان لا ما تصلح به الأديان، مثل الطعام والشراب والكسوة والمسكن وما أشبه ذلك، فهذه يدخل فيها المؤمن والكافر.

والنعمة الخاصة: ما تصلح به الأديان من الإيمان والعلم والعمل الصالح، فهذه خاصة بالمؤمنين، وهي عامة للنبيين والصديقين، كالشهداء والصالحين.

ولكن نعمة الله على النبيين والرسل نعمة هي أخص النعم، واستمع إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، فهذه النعمة التي هي أخص لا يلحق

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٦٤، ٦٥).

المؤمنون فيها النبيين، بل هم دونهم[١].

❀ ❀ ❀

١٤٠- إشكال في صفة «العلو»:

مذهب أهل السنة والجماعة أن الله ﷻ عال بذاته، وأن علوه من الصفات الذاتية الأزلية الأبدية، وخالف أهل السنة في ذلك طائفتان:

طائفة قالوا: إن الله بذاته في كل مكان.

وطائفة قالوا: إن الله ليس فوق العالم ولا تحت العالم ولا في العالم ولا يمين ولا شمال ولا منفصل عن العالم ولا متصل.

والذين قالوا بأنه في كل مكان استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤]، وعلى هذا، فليس عاليًا بذاته، بل العلو عندهم علو صفة.

أما الذين قالوا: إنه لا يوصف بجهة، فقالوا: لأننا لو وصفناه بذلك، لكان جسمًا، والأجسام متماثلة، وهذا يستلزم التمثيل وعلى هذا، فننكر أن يكون في أي جهة.

ولكننا نرد على هؤلاء وهؤلاء من وجهين:

الوجه الأول: إبطال احتجاجهم.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٥٢، ١٥٣).

والوجه الثاني: إثبات نقيض قولهم بالأدلة القاطعة.

١- **أما الأول**: فنقول لمن زعموا أن الله بذاته في كل مكان: دعواكم هذه دعوى باطلة يردها السمع والعقل:

أما السمع: فإن الله تعالى أثبت لنفسه أنه العلي والآية التي استدللتم بها لا تدل على ذلك؛ لأن المعية لا تستلزم الحلول في المكان، ألا ترى قول العرب: القمر معنا، ومحله في السماء؟ ويقول الرجل: زوجتي معي، وهو في المشرق وهي في المغرب؟

ويقول الضابط للجنود: اذهبوا إلى المعركة وأنا معكم، وهو في غرفة القيادة وهم في ساحة القتال! فلا يلزم من المعية أن يكون الصاحب في مكان المصاحب أبدًا، والمعية يتحدد معناها بحسب ما تضاف إليه، فنقول أحيانًا: هذا لبن معه ماء وهذه المعية اقتضت الاختلاط. ويقول الرجل متاعي معي، وهو في بيته غير متصل به، ويقول: إذا حمل متاعه معه: متاعي معي وهو متصل به. فهذه كلمة واحدة لكن يختلف معناها بحسب الإضافة، فبهذا نقول: معية الله ﷻ لخلقه تليق بجلاله ﷻ، كسائر صفاته، فهي معية تامة حقيقية، لكن هو في السماء.

وأما الدليل العقلي على بطلان قولهم، فنقول: إذا قلت: إن الله معك في كل مكان، فهذا يلزم عليه لوازم باطلة، فيلزم عليه:

أولًا: إما التعدد أو التجزؤ، وهذا لازم باطل بلا شك، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

ثانيًا: نقول: إذا قلت: إنه معك في الأمكنة، لزم أن يزداد بزيادة الناس، وينقص بنقص الناس.

ثالثًا: يلزم على ذلك ألا تنزهه عن المواضع القذرة، فإذا قلت: إن الله معك وأنت في الخلاء، فيكون هذا أعظم قدح في الله ﷻ.

فتبين بهذا أن قولهم مناف للسمع ومناف للعقل، وأن القرآن لا يدل عليه بأي وجه من الدلالات، لا دلالة مطابقة ولا تضمن ولا التزام أبدًا.

٢ - أما الآخرون، فنقول لهم:

أولًا: إن نفيكم للجهة يستلزم نفي الرب ﷻ، إذ لا نعلم شيئًا لا يكون فوق العالم ولا تحته ولا يمين ولا شمال، ولا متصل ولا منفصل، إلا العدم، ولهذا قال بعض العلماء: لو قيل لنا صفوا الله بالعدم ما وجدنا أصدق وصفًا للعدم من هذا الوصف.

ثانيًا: قولكم: إثبات الجهة يستلزم التجسيم! نحن نناقشكم في كلمة الجسم:

ما هذا الجسم الذي تنفرون الناس عن إثبات صفات الله من أجله؟!

أتريدون بالجسم الشيء المكون من أشياء مفتقر بعضها إلى بعض لا يمكن أن يقوم إلا باجتماع هذه الأجزاء؟! فإن أردتم هذا، فنحن لا نقره، ونقول: إن الله ليس بجسم بهذا المعنى، ومن قال: إن إثبات علوه يستلزم هذا الجسم، فقوله مجرد دعوى ويكفينا أن نقول: لا قبول.

أما إن أردتم بالجسم الذات القائمة بنفسها المتصفة بما يليق بها، فنحن نثبت ذلك، ونقول: إن لله تعالى ذاتًا، وهو قائم بنفسه، متصف بصفات الكمال، وهذا هو الذي يعلم به كل إنسان.

وبهذا يتبين بطلان قول هؤلاء الذين أثبتوا أن الله بذاته في كل مكان، أو أن الله تعالى ليس فوق العالم ولا تحته ولا متصل ولا منفصل ونقول: هو على عرشه استوى ﷻ.

أما أدلة العلو التي يثبت بها نقيض قول هؤلاء وهؤلاء، والتي تثبت ما قاله أهل السنة والجماعة، فهي أدلة كثيرة لا تحصر أفرادها، وأما أنواعها، فهي خمسة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

أما الكتاب: فتنوعت أدلته على علو الله ﷻ منها التصريح بالعلو والفوقية وصعود الأشياء إليه ونزولها منه وما أشبه ذلك.

وأما السنة: فكذلك، فتنوعت دلالتها، واتفقت السنة بأصنافها الثلاثة على علو الله بذاته، فقد ثبت علو الله بذاته في السنة من قول الرسول ﷺ وفعله وإقراره.

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون قبل ظهور هذه الطوائف المبتدعة على أن الله تعالى مستوٍ على عرشه فوق خلقه.

قال شيخ الإسلام: ليس في كلام الله ولا رسوله، ولا كلام الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ما يدل لا نصًا ولا ظاهرًا على أن الله تعالى ليس فوق العرش وليس في السماء، بل كل كلامهم متفق على أن الله فوق كل شيء.

وأما العقل: فإننا نقول: كلٌّ يعلم أن العلو صفة كمال، وإذا كان صفة كمال، فإنه يجب أن يكون ثابتًا لله؛ لأن الله متصف بصفات الكمال، ولذلك نقول: إما أن يكون الله في أعلى أو في أسفل أو في المحاذي، فالأسفل والمحاذي ممتنع؛ لأن الأسفل نقص في معناه، والمحاذي نقص لمشابهة المخلوق ومماثلته، فلم يبق إلا العلو، وهذا وجه آخر في الدليل العقلي.

وأما الفطرة: فإننا نقول: ما من إنسان يقول: يا رب! إلا وجد في قلبه ضرورة بطلب العلو؛ فتطابقت الأدلة الخمسة.

وأما علو الصفات، فهو محل إجماع من كل من يدين أو يتسمى بالإسلام[١].

وإذا قلنا: استوى على العرش؛ بمعنى: علا؛ فها هنا سؤال، وهو: إن الله خلق السموات، ثم استوى على العرش؛ فهل يستلزم أنه قبل ذلك ليس عاليا؟

فالجواب: لا يستلزم ذلك؛ لأن الاستواء على العرش أخص من مطلق العلو؛ لأن الاستواء على العرش علو خاص به، والعلو شامل على جميع المخلوقات؛ فعلوه ﷻ ثابت له أزلًا وأبدًا، لم يزل عاليا على كل شيء قبل أن يخلق العرش، ولا يلزم من عدم استوائه على العرش عدم علوه، بل هو عال، ثم بعد خلق السموات والأرض علا علوًا خاصًا على العرش.

فإن قلت: نفهم من الآية الكريمة أنه حين خلق السموات والأرض ليس مستويًا على العرش، لكن قبل خلق السموات والأرض، هل هو مستو على العرش أو لا؟

فالجواب: الله أعلم بذلك.

فإن قلت: هل استواء الله تعالى على عرشه من الصفات الفعلية أو الذاتية؟

فالجواب: أنه من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعلق بمشيئته، وكل صفة تتعلق بمشيئته؛ فهي من الصفات الفعلية[٢].

وإن قيل: أن «في» للظرفية، فإذا كان الله في السماء، و«في» للظرفية، فإن الظرف محيط بالمظروف! أرأيت لو قلت: الماء في الكأس، فالكأس محيط

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٧٥ : ١٧٩).
(٢) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٨٦).

بالماء وأوسع من الماء! فإذا كان الله يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، **فهذا ظاهره أن السماء محيطة بالله، وهذا الظاهر باطل، وإذا كان الظاهر باطلًا، فإننا نعلم علم اليقين أنه غير مراد لله؛ لأنه لا يمكن أن يكون ظاهر الكتاب والسنة باطلًا.**

فما الجواب على هذا الإشكال؟

قال العلماء: الجواب أن نسلك أحد طريقين:

١- فإما أن نجعل السماء بمعنى العلو، والسماء بمعنى العلو وارد في اللغة، بل في القرآن، قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]، والمراد بالسماء: العلو؛ لأن الماء ينزل من السحاب لا من السماء التي هي السقف المحفوظ، والسحاب في العلو بين السماء والأرض، كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

فيكون معنى ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، **أي:** من في العلو.

ولا يوجد إشكال بعد هذا، فهو في العلو. ليس يحاذيه شيء، ولا يكون فوقه شيء.

٢ - أو نجعل «في» بمعنى «على»، ونجعل السماء هي السقف المحفوظ المرفوع، يعني: الأجرام السماوية، وتأتي «في» بمعنى «على» في اللغة العربية، بل في القرآن الكريم، قال فرعون لقومه السحرة الذين آمنوا: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل.

فيكون معنى «من في السماء»، أي: من على السماء.

ولا إشكال بعد هذا.

وإن قلت: كيف تجمع بين هذه الآية، وبين قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي

ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ [الزخرف: ٨٤]، **وقوله**: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]؟

فالجواب: أن نقول:

أما الآية الأولى: فإن الله يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ [الزخرف: ٣٤] فالظرف هنا لألوهيته، يعني: أن ألوهيته ثابتة في السماء وفي الأرض، كما تقول: فلان أمير في المدينة ومكة، فهو نفسه في واحدة منهما، وفيهما جميعًا بإمارته وسلطته، فالله تعالى ألوهيته في السماء وفي الأرض، وأما هو ﷻ ففي السماء.

أما الآية الثانية: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِۖ﴾ فنقول فيها كما قلنا في التي قبلها: وهو الله، أي: وهو الإله الذي ألوهيته في السموات وفي الأرض، أما هو نفسه، ففي السماء. فيكون المعنى: هو المألوه في السموات المألوه في الأرض، فألوهيته في السموات وفي الأرض. فتخريج هذه الآية كتخريج التي قبلها.

وقيل المعنى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثم تقف، ثم تقرأ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، أي: أنه نفسه في السموات، ويعلم سركم وجهركم في الأرض، فليس كونه في السماء مع علوه بمانع من علمه بسركم وجهركم في الأرض.

وهذا المعنى فيه شيء من الضعف؛ لأنه يقتضي تفكيك الآية وعدم ارتباط بعضها ببعض، والصواب الأول: أن نقول: «وهو الله في السماوات وفي الأرض»، يعني أن ألوهيته ثابتة في السموات وفي الأرض، فتطابق الآية الأخرى[1].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٩٩).

١٤١- لو قال قائل: لماذا لم تكن الآية: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] **وتوكل على القوي العزيز؛ لأن القوة والعزة أنسب فيما يبدو؟!**

فالجواب: أنه لما كانت الأصنام التي يعتمد عليها هؤلاء بمنزلة الأموات: كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠-٢١]، فقال: توكل على من ليس صفته كصفة هذه الأصنام، وهو الحي الذي لا يموت، على أنه قال في آية أخرى ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾﴾ [الشعراء: ٢١٧]؛ لأن العزة أنسب في هذا السياق.

ووجه آخر: أن الحي اسم يتضمن جميع الصفات الكاملة في الحياة، ومن كمال حياته ﷻ أنه أهل لأن يعتمد عليه(١).

❁ ❁ ❁

١٤٢- إشكال عن عِلم ما في الأرحام:

الله ﷻ يعلم ما في الأرحام، فقال: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، أي: أرحام الإناث، فهو ﷻ يعلم ما في الأرحام، أي: ما في بطون الأمهات من بني آدم وغيرهم، ومتعلق العلم عام بكل شيء، فلا يعلم ما في الأرحام إلا من خلقها ﷻ.

فإن قلت: يقال الآن: إنهم صاروا يعلمون الذكر من الأنثى في الرحم، فهل هذا صحيح؟

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٨٧).

نقول: إن هذا الأمر وقع ولا يمكن إنكاره، لكنهم لا يعلمون ذلك إلا بعد تكوين الجنين وظهور ذكورته أو أنوثته، وللجنين أحوال أخرى لا يعلمونها، فلا يعلمون متى ينزل، ولا يعلمون إذا نزل إلى متى يبقى حيًا ولا يعلمون هل يكون شقيًا أو سعيدًا، ولا يعلمون هل يكون غنيا أم فقيرا . . إلى غير ذلك من أحواله المجهولة.

إذًا أكثر متعلقات العلم فيما يتعلق بالأجنة مجهول للخلق، فصدق العموم في قوله: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾ [لقمان: ٣٤][(١)].

❁ ❁ ❁

١٤٣- ذكر في «تفسير الجلالين» - عفا الله عنا وعنه - في آخر سورة المائدة ما نصه «وخَصَّ العقلُ ذاتَه، فليس عليها بقادر!»، ونحن نناقش هذا الكلام من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا حكم للعقل فيما يتعلق بذات الله وصفاته، بل لا حكم له في جميع الأمور الغيبية، ووظيفة العقل فيها التسليم التام، وأن نعلم أن ما ذكره الله من هذه الأمور ليس محالًا، ولهذا يقال: إن النصوص لا تأتي بمحال، وإنما تأتي بمحار، أي: بما يحير العقول؛ لأنها تسمع ما لا تدركه ولا تتصوره.

والوجه الثاني: قوله: «فليس عليها بقادر»: هذا خطأ عظيم، كيف لا يقدر على نفسه وهو قادر على غيره، فكلامه هذا يستلزم أنه لا يقدر أن يستوي ولا أن يتكلم ولا أن ينزل إلى السماء الدنيا ولا يفعل شيئًا أبدًا وهذا خطير جدًا**!!**

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ١٩٥، ١٩٦).

لكن لو قال قائل: لعله يريد: «خص العقل ذاته، فليس عليها بقادر»، يعني: لا يقدر على أن يلحق نفسه نقصًا قلنا: إن هذا لم يدخل في العموم حتى يحتاج إلى إخراج وتخصيص؛ لأن القدرة إنما تتعلق بالأشياء الممكنة؛ لأن غير الممكن ليس بشيء، لا في الخارج ولا في الذهن فالقدرة لا تتعلق بالمستحيل، بخلاف العلم.

فينبغي للإنسان أن يتأدب فيما يتعلق بجانب الربوبية؛ لأن المقام مقام عظيم، والواجب على المرء نحوه أن يستسلم ويسلم.

إذًا، نحن نطلق ما أطلقه الله، ونقول إن الله على كل شيء قدير، بدون استثناء.

وفي هذه الآيات من صفات الله تعالى: إثبات عموم علم الله على وجه التفصيل، وإثبات عموم قدرة الله تعالى.

والفائدة المسلكية من الإيمان بالعلم والقدرة: قوة مراقبة الله والخوف منه[1].

❁ ❁ ❁

١٤٤- إثبات السمع والبصر بقسميه:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]: **فيه إثبات السمع لله بقسميه، وإثبات البصر بقسميه.**

قرأ أبو هريرة هذه الآية، وقال: «إن الرسول ﷺ وضع إبهامه وسبابته على عينه وأذنه»، والمراد بهذا الوضع تحقيق السمع والبصر، لا إثبات العين

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٠١، ٢٠٢).

والأذن، فإن ثبوت العين جاءت في أدلة أخرى، والأذن عند أهل السنة والجماعة لا تثبت لله ولا تنفى عنه؛ لعدم ورود السمع بذلك.

فإن قلت: هل لي أن أفعل كما فعل الرسول ﷺ؟

فالجواب: من العلماء من قال: نعم، افعل كما فعل الرسول، لست أهدى للخلق من رسول الله ﷺ، ولست أشد تحرزًا من أن يضاف إلى الله ما لا يليق من الرسول ﷺ.

ومنهم من قال: لا حاجة إلى أن تفعل ما دمنا نعلم أن المقصود هو التحقيق؛ فهذه الإشارة إذًا غير مقصودة بنفسها، إنما هي مقصودة لغيرها، وحينئذٍ، لا حاجة إلى أن تشير، لا سيما إذا كان يخشي من هذه الإشارة توهم الإنسان التمثيل، كما لو كان أمامك عامة من الخلق لا يفهمون الشيء على ما ينبغي، فهذا ينبغي التحرز منه، ولكل مقام مقال.

وكذلك ما ورد في حديث ابن عمر كيف يحكي رسول الله ﷺ قال: «**يأخذ الله ﷻ سماواته وأرضيه بيديه**»، فيقول: «**أنا الله**»، ويقبض أصابعه ويبسطها. فيقال فيه ما قيل في حديث أبي هريرة[1].

❁ ❁ ❁

١٤٥- إشكال في صفة «الرحمة»:

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]: **يدل على أن كل شيء وصله علم الله، وهو واصل لكل شيء، فإن رحمته وصلت إليه؛ لأن الله قرن بينهما في الحكم.**

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢١١، ٢١٢).

وهذه هي الرحمة العامة التي تشمل جميع المخلوقات، حتى الكفار؛ لأن الله قرن الرحمة هذه مع العلم، فكل ما بلغه علم الله، وعلم الله بالغ لكل شيء، فقد بلغته رحمته، فكما يعلم الكافر، يرحم الكافر أيضًا.

لكن رحمته للكافر رحمة جسدية بدنية دنيوية قاصرة غاية القصور بالنسبة لرحمة المؤمن، فالذي يرزق الكافر هو الله الذي يرزقه بالطعام والشراب واللباس والمسكن والمنكح وغير ذلك.

أما المؤمنون: فرحمتهم رحمة أخص من هذه وأعظم؛ لأنها رحمة إيمانية دينية دنيوية.

ولهذا تجد المؤمن أحسن حالًا من الكافر، حتى في أمور الدنيا؛ لأن الله يقول: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، الحياة الطيبة هذه مفقودة بالنسبة للكفار، حياتهم كحياة البهائم، إذا شبع روث، وإذا لم يشبع جلس يصرخ، هكذا هؤلاء الكفار إن شبعوا بطروا، وإلا جلسوا يصرخون ولا يستفيدون من دنياهم، لكن المؤمن إن أصابته ضراء صبر واحتسب الأجر على الله ﷻ، وإن أصابته سراء شكر، فهو في خير في هذا وفي هذا، وقلبه منشرح مطمئن ماشٍ مع القضاء والقدر، لا جزع عند البلاء، ولا بطر عند النعماء، بل هو متوازن مستقيم معتدل. فهذا فرق ما بين الرحمة هذه وهذه.

وأنكر الأشاعرة وغيرهم من أهل التعطيل أن يكون الله تعالى متصفًا بالرحمة، قالوا: لأن العقل لم يدل عليها. وثانيًا: لأن الرحمة رقة وضعف وتطامن للمرحوم، وهذا لا يليق بالله ﷻ؛ لأن الله أعظم من أن يرحم بالمعنى الذي هو الرحمة، ولا يمكن أن يكون لله رحمة!! وقالوا: المراد بالرحمة:

إرادة الإحسان، أو: الإحسان نفسه، أي: إما النعم، أو إرادة النعم.

فتأمل الآن كيف سلبوا هذه الصفة العظيمة التي كل مؤمن يرجوها ويؤملها، كل إنسان لو سألته: ماذا تريد؟ قال: أريد رحمة الله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، أنكروا هذا، قالوا: لا يمكن أن يوصف الله بالرحمة!!

ونحن نرد عليهم قولهم من وجهين:

١- بالتسليم.

٢- والمنع.

التسليم أن نقول: هب أن العقل لا يدل عليها، ولكن السمع دل عليها، فثبتت بدليل آخر، والقاعدة العامة عند جميع العقلاء: أن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول؛ لأنه قد يثبت بدليل آخر. فهب أن الرحمة لم تثبت بالعقل، لكن ثبتت بالسمع، وكم من أشياء ثبتت بأدلة كثيرة.

أما المنع: فنقول: إن قولكم: إن العقل لا يدل على الرحمة: قول باطل، بل العقل يدل على الرحمة، فهذه النعم المشهودة والمسموعة، وهذه النقم المدفوعة، ما سببها؟ إن سببها الرحمة بلا شك، ولو كان الله لا يرحم العباد، ما أعطاهم النعم، ولا رفع عنهم النقم!

وهذا أمر مشهود، يشهد به الخاص والعام، العامي في دكانه أو سوقه يعرف أن هذه النعم من آثار الرحمة.

والعجيب أن هؤلاء القوم أثبتوا صفة الإرادة عن طريق التخصيص، قالوا: الإرادة ثابتة لله تعالى بالسمع والعقل: بالسمع: واضح. وبالعقل: لأن

التخصيص يدل على الإرادة، ومعنى التخصيص يعني تخصيص المخلوقات بما هي عليه يدل على الإرادة.

كون هذه السماء سماء، وهذه الأرض أرضًا، وهذه النجوم وهذه الشمس . . هذه مختلفة بسبب الإرادة، أراد الله أن تكون السماء سماء، فكانت، وأن تكون الأرض أرضًا، فكانت، والنجم نجمًا، فكان . . وهكذا.

قالوا: فالتخصيص يدل على الإرادة، لأنه لولا الإرادة، لكان الكل شيئًا واحدا!

نقول لهم: يا سبحان الله العظيم! هذا الدليل على الإرادة بالنسبة لدلالة النعم على الرحمة أضعف وأخفى من دلالة النعم على الرحمة؛ لأن دلالة النعم على الرحمة يستوي في علمها العام والخاص، ودلالة التخصيص على الإرادة لا يعرفها إلا الخاص من طلبة العلم، فكيف تنكرون ما هو أجلى وتثبتون ما هو أخفى؟! وهل هذا إلا تناقض منكم؟!

ولكن يشكل على منهج أهل السنة ذكر الخلود في النار، حيث رتب على القتل، والقتل ليس بكفر، ولا خلود في النار عند أهل السنة إلا بالكفر.

وأجيب عن ذلك بعدة أوجه:

الوجه الأول: أن هذه في الكافر إذا قتل المؤمن.

لكن هذا القول ليس بشيء، لأن الكافر جزاؤه جهنم خالدًا فيها وإن لم يقتل المؤمن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [الأحزاب: ٦٤- ٦٥].

الوجه الثاني: أن هذا فيمن استحل القتل؛ لأن الذي يستحل قتل المؤمن كافر.

وعجب الإمام أحمد من هذا الجواب، قال: كيف هذا؟! إذا استحل قتله، فهو كافر وإن لم يقتله، وهو مخلد في النار وإن لم يقتله، ولا يستقيم هذا الجواب أيضًا.

الوجه الثالث: أن هذه الجملة على تقدير شرط، أي: فجزاؤه جهنم خالدا فيها إن جازاه.

وفي هذا نظر، أي فائدة في قوله: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾، ما دام المعنى إن جازاه؟! فنحن الآن نسأل: إذا جازاه، فهل هذا جزاؤه؟ فإذا قيل: نعم، فمعناه أنه صار خالدًا في النار، فتعود المشكلة مرة أخرى، ولا نتخلص.

فهذه ثلاثة أجوبة لا تسلم من الاعتراض.

الوجه الرابع: أن هذا سبب، ولكن إذا وجد مانع، لم ينفذ السبب، كما نقول: القرابة سبب للإرث، فإذا كان القريب رقيقًا، لم يرث، لوجود المانع وهو الرق.

ولكن يرد علينا الإشكال من وجه آخر، وهو: ما الفائدة من هذا الوعيد؟

فنقول: الفائدة أن الإنسان الذي يقتل مؤمنًا متعمدًا قد فعل السبب الذي يخلد به في النار، وحينئذٍ يكون وجود المانع محتملًا، قد يوجد، وقد لا يوجد، فهو على خطر جدًا، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا**»، فإذا أصاب دمًا حرامًا والعياذ بالله، فإنه قد يضيق بدينه حتى يخرج منه.

وعلى هذا، فيكون الوعيد هنا باعتبار المآل؛ لأنه يخشى أن يكون هذا القتل سببا لكفره، وحينئذٍ يموت على الكفر، فيخلد.

فيكون في هذه الآية على هذا التقدير ذكر سبب السبب، فالقتل عمدًا سبب لأن يموت الإنسان على الكفر، والكفر سبب للتخليد في النار.

وأظن هذا إذا تأمله الإنسان، يجد أنه ليس فيه إشكال.

الوجه الخامس: أن المراد بالخلود المكث الطويل، وليس المراد به المكث الدائم؛ لأن اللغة العربية يطلق فيها الخلود على المكث الطويل كما يقال: فلان خالد في الحبس، والحبس ليس بدائم. ويقولون: فلا خالد خلود الجبال، ومعلوم أن الجبال ينسفها ربي نسفًا فيذرها قاعًا صفصفًا.

وهذا أيضًا جواب سهل لا يحتاج إلى تعب، فنقول: إن الله ﷻ لم يذكر التأبيد، لم يقل: خالدًا فيها أبدًا بل قال: «خالدًا فيها»، والمعنى: أنه ماكث مكثًا طويلًا.

الوجه السادس: أن يقال إن هذا من باب الوعيد، والوعيد يجوز إخلافه؛ لأنه انتقال من العدل إلى الكرم، والانتقال من العدل إلى الكرم كرم وثناء وأنشدوا عليه قول الشاعر:

وإنـــي وإن أوعـــدتـــه أو وعـــدتـــه   لـمخـلف إبعـادي ومـنجز موعـدي

أوعدته بالعقوبة، ووعدته بالثواب، لمخلف إيعادي ومنجز موعدي.

وأنت إذا قلت لابنك: والله، إن ذهبت إلى السوق، لأضربنك بهذا العصا. ثم ذهب إلى السوق، فلما رجع، ضربته بيدك، فهذا العقاب أهون على ابنك، فإذا توعد الله ﷻ القاتل بهذا الوعيد، ثم عفا عنه، فهذا كرم.

ولكن هذا في الحقيقة فيه شيء من النظر؛ لأننا نقول: إن نفذ الوعيد، فالإشكال باق، وإن لم ينفذ، فلا فائدة منه.

هذه ستة أوجه في الجواب عن الآية، وأقربها الخامس، ثم الرابع[(١)].

❁ ❁ ❁

١٤٦- من فوائد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]:

الرد على من فسر السخط والغضب بالانتقام؛ «فلما»: هنا شرطية، فعل الشرط فيها: «آسفونا»، وجوابه: «انتقمنا منهم».

ففيها رد على من فسروا السخط والغضب بالانتقام؛ لأن أهل التعطيل من الأشعرية وغيرهم يقولون: إن المراد بالسخط والغضب الانتقام، أو إرادة الانتقام، ولا يفسرون السخط والغضب بصفة من صفات الله يتصف بها هو نفسه، فيقولون: غضبه، أي: انتقامه، أو بالإرادة؛ لأنهم يقرون بها، ولا يفسرونه بأنه صفة ثابتة لله على وجه الحقيقة تليق به.

ونحن نقول لهم: بل السخط والغضب غير الانتقام، والانتقام نتيجة الغضب والسخط، كما نقول: إن الثواب نتيجة الرضى، فالله ﷻ يسخط على هؤلاء القوم ويغضب عليهم ثم ينتقم منهم.

وإذا قالوا: إن العقل يمنع ثبوت السخط والغضب لله ﷻ.

فنقول: بل العقل يدل على السخط والغضب، فإن الانتقام من المجرمين وتعذيب الكافرين دليل على السخط والغضب، وليس دليلا على الرضى، ولا على انتفاء الغضب والسخط.

ونقول: هذه الآية: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] ترد

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٤٨: ٢٦٦).

عليكم، لأنه جعل الانتقام غير الغضب؛ لأن الشرط غير المشروط[١].

❁ ❁ ❁

١٤٧- مسألة: هل يستحق القاتلُ الوعيدَ إذا تاب؟

الجواب: لا يستحق الوعيد بنص القرآن، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، وهذا واضح، أن من تاب -حتى من القتل- فإن الله تعالى يبدل سيئاته حسنات.

والحديث الصحيح في قصة الرجل من بني إسرائيل، الذي قتل تسعًا وتسعين نفسًا، فألقى الله في نفسه التوبة، فجاء إلى عابد، فقال له: إن قتل تسعا وتسعين نفسًا، فهل له من توبة؟! فالعابد استعظم الأمر، وقال: ليس لك توبة! فقتله، فأتم به المائة.

فدل على عالم، فقال: إنه قتل مائة نفس، فهل له من توبة؟ قال: نعم، ومن يحول بينك وبين التوبة؟! ولكن هذه القرية ظالم أهلها، فاذهب إلى القرية الفلانية، فيها أهل خير وصلاة، فسافر الرجل، وهاجر من بلده إلى بلد الخير والصلاح، فوافته المنية في أثناء الطريق، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة الرحمة وملائكة العذاب، حتى أنزل الله بينهم حكمًا، وقال: قيسوا ما بين القريتين، فإلى أيتهما كان أقرب، فهو من أهلها، فكان أقرب إلى أهل القرية

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٧١).

الصالحة فقبضته ملائكة الرحمة.

فانظر كيف كان من بني إسرائيل فقبلت توبته، مع أن الله جعل عليهم آصارًا وأغلالًا، وهذه الأمة رفع عنها الآصار والأغلال، فالتوبة في حقها أسهل، فإذا كان هذا في بني إسرائيل، فكيف بهذه الأمة؟

فإن قلت: ماذا تقول فيما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن القاتل ليس له توبة؟

فالجواب: من أحد الوجهين:

١- إما أن ابن عباس رضي الله عنهما استبعد أن يكون للقاتل عمدًا توبة، ورأى أنه لا يوفق للتوبة، وإذا لم يوفق للتوبة، فإنه لا يسقط عنه الإثم، بل يؤاخذ به.

٢- وإما أن يقال: إن مراد ابن عباس رضي الله عنهما: أن لا توبة له فيما يتعلق بحق المقتول؛ لأن القاتل عمدًا يتعلق به ثلاثة حقوق: حق الله، وحق المقتول، والثالث لأولياء المقتول.

أ- أما حق الله: فلا شك أن التوبة ترفع؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه في التائبين.

ب- وأما حق أولياء المقتول: فيسقط إذا سلم الإنسان نفسه لهم، أتى إليهم، وقال: أنا قتلت صاحبكم، واصنعوا ما شئتم فهم إما أن يقتصوا، أو يأخذوا الدية، أو يعفوا، والحق لهم.

جـ- وأما حق المقتول: فلا سبيل إلى التخلص منه في الدنيا.

وعلى هذا يحمل قول ابن عباس أنه لا توبة له، أي: بالنسبة لحق المقتول.

على أن الذي يظهر لي أنه إذا تاب توبة نصوحًا، فإنه حتى حق المقتول يسقط، لا إهدارًا لحقه، ولكن الله ﷻ بفضله يتحمل عن القاتل ويعطي المقتول رفعة درجات في الجنة أو عفوًا عن السيئات؛ لأن التوبة الخالصة لا تبقي شيئًا، ويؤيد هذا عموم آية الفرقان: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠][١].

❁ ❁ ❁

١٤٨- إذا قال قائل: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢].

فالجواب: أن المراد بذلك إتيان الفتح أو الأمر، لكن أضاف الله الإتيان به إلا نفسه؛ لأنه من عنده، وهذا أسلوب معروف في اللغة العربية، فالإتيان إذا قيد بحرف جر مثلًا، فالمراد به ذلك المجرور، وإذا أطلق وأضيف إلى الله بدون قيد، فالمراد به إتيان الله حقيقة[٢].

❁ ❁ ❁

١٤٩- إن قيل: ما المراد بالوجه في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]؟ إن قلت: المراد بالوجه الذات، فيخشى أن تكون حرفت، وإن أردت بالوجه نفس الصفة أيضًا وقعت في محظور - وهو ما ذهب إليه بعض من لا يقدرون الله حق قدره، حيث قالوا: إن الله يفنى إلا وجهه - فماذا تصنع؟!

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٦٦: ٢٦٨).

(٢) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٨٢).

فالجواب: إن أردت بقولك: إلا ذاته، يعني: أن الله تعالى يبقى هو نفسه مع إثبات الوجه لله، فهذا صحيح، ويكون هنا عبر بالوجه عن الذات لمن له وجه.

وإن أردت بقولك: الذات: أن الوجه عبارة عن الذات بدون إثبات الوجه، فهذا تحريف وغير مقبول.

وعليه فنقول: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾، أي: إلا ذاته المتصفة بالوجه، وهذا ليس فيه شيء؛ لأن الفرق بين هذا وبين قول أهل التحريف أن هؤلاء يقولون: إن المراد بالوجه الذات؛ ولا وجه له ونحن نقول: المراد بالوجه الذات؛ لأن له وجهًا، فعبر به عن الذات[1].

❁ ❁ ❁

١٥٠- إشكال في صفة «اليد»:

آيتا ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، و﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] فيهما إثبات صفة اليدين لله ﷻ.

ولكن قد يقول قائل: إن لله أكثر من يدين؛ لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، فأيدينا هنا جمع، فلنأخذ بهذا الجمع؛ لأننا إذا أخذنا بالجمع، أخذنا بالمثنى وزيادة، فما هو الجواب؟

فالجواب أن يقال: جاءت اليد مفردة ومثناة وجمعًا:

أما اليد التي جاءت بالإفراد، فإن المفرد المضاف يفيد العموم، فيشمل كل ما ثبت لله من يد، ودليل عموم المفرد المضاف قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٩١).

ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فـ«نعمت»: مفرد مضاف، فهي تشمل كثيرًا؛ لقوله: ﴿لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾، إذا: فما هي واحدة ولا ألف ولا مليون ولا ملايين.

﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾: نقول هذا المفرد لا يمنع التعدد إذا ثبت، لأن المفرد المضاف يفيد العموم.

أما المثنى والجمع، فنقول: إن الله ليس له إلا يدان اثنتان، كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة.

ففي الكتاب: في صورة «ص» قال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، والمقام مقام تشريف، ولو كان الله خلقه بأكثر من يدين، لذكره، لأنه كلما ازدادت الصفة التي بها خلق الله هذا الشيء، ازداد تعظيم هذا الشيء.

وأيضًا: في سورة «المائدة» قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] في الرد على من قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾، بالإفراد، والمقام مقام يقتضي كثرة النعم، وكلما كثرت وسيلة العطاء، كثر العطاء، فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين لذكرهما؛ لأن العطاء باليد الواحدة عطاء فاليدين أكثر وأكمل من الواحدة، وبالثلاث - لو قدر - كان أكثر، فلو كان لله تعالى أكثر من اثنتين لذكرهما.

أما السنة: فإن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «يطوي الله تعالى السموات بيمينه والأرض بيده الأخرى».

وقال ﷺ: «**كلتا يديه يمين**»، ولم يذكر أكثر من اثنتين.

وأجمع السلف: على أن لله يدين اثنتين فقط بدون زيادة.

فعندنا النص من القرآن والسنة والإجماع على أن لله تعالى يدين اثنتين، فيكف نجمع بين هذا وبين الجمع: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]؟!

فنقول الجمع على أحد الوجهين:

فإما أن نقول بما ذهب إليه بعض العلماء، من أن أقل الجمع اثنان، وعليه، فـ«أيدينا» لا تدل على أكثر من اثنتين، يعني: لا يلزم أن تدل على أكثر من اثنين، وحينئذٍ تطابق التثنية: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ولا إشكال فيه.

فإذا قلت: ما حجة هؤلاء على أن الجمع أقله اثنان؟

فالجواب: احتجوا بقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وهما اثنتان، والقلوب جمع، والمراد به قلبان فقط؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[(١)].

فإذا قال قائل: أنتم تثبتون أن لله تعالى يدًا حقيقية، ونحن لا نعلم من الأيدي إلا أيادي المخلوقين، فيلزم من كلامكم تشبيه الخالق بالمخلوق.

فالجواب أن نقول: لا يلزم من إثبات اليد لله أن نمثل الخالق بالمخلوقين؛ لأن إثبات اليد جاء في القرآن والسنة وإجماع السلف، ونفى مماثلة الخالق للمخلوقين يدل عليه الشرع والعقل والحس:

أما الشرع: فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأما العقل: فلا يمكن أن يماثل الخالق المخلوق في صفاته؛ لأن هذا يعد عيبًا في الخالق.

وأما الحس: فكل إنسان يشاهد أيدي المخلوقات متفاوتة ومتباينة من كبير وصغير، وضخم ودقيق .. إلخ، فيلزم من تباين أيدي المخلوقين وتفاوتهم

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٠١).

مباينة يد الله تعالى لأيدي المخلوقين وعدم مماثلته لهم ﷻ من باب أولى[(١)].

ووجوه الجواب على من يؤول صفة اليد:

أولًا: أن تفسير اليد بالقوة أو النعمة مخالف لظاهر اللفظ، وما كان مخالفًا لظاهر اللفظ، فهو مردود، إلا بدليل.

ثانيًا: أنه مخالف لإجماع السلف، حيث إنهم كلهم مجمعون على أن المراد باليد اليد الحقيقية.

فإن قال لك قائل: أين إجماع السلف؟ هات لي كلمة واحدة عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي، يقولون: إن المراد بيد الله الحقيقية**!!**

أقوله له: ائت لي بكلمة واحدة عن أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو غيرهم من الصحابة والأئمة من بعدهم يقولون: إن المراد باليد القوة أو النعمة.

فلا يستطيع أن يأتي بذلك.

إذًا: فلو كان عندهم معنى يخالف ظاهر اللفظ، لكانوا يقولون به، ولنقل عنهم، فلما لم يقولوا به، علم أنهم أخذوا بظاهر اللفظ وأجمعوا عليه.

وهذه فائدة عظيمة: وهي أنه إذا لم ينقل عن الصحابة ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، فإنهم لا يقولون بسواه؛ لأنهم الذين نزل القرآن بلغتهم، وخاطبهم النبي ﷺ بلغتهم، فلا بد أن يفهموا الكتاب والسنة على ظاهرهما، فإذا لم ينقل عنهم ما يخالفه، كان ذلك قولهم.

ثالثًا: أنه يمتنع غاية الامتناع أن يراد باليد النعم أو القوة في مثل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ لأنه يستلزم أن تكون النعمة نعمتين فقط، ونعم

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٠٤).

الله لا تحصى!! ويستلزم أن القوة قوتان، والقوة بمعنى واحد لا يتعدد فهذا التركيب يمنع غاية المنع أن يكون المراد باليد القوة أو النعمة.

هب أنه قد يمكن في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أن يراد بهما النعمة على تأويل، لكن لا يمكن أن يراد بقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ النعمة أبدًا.

أما القوة، فيمتنع أن يكون المراد باليدين القوة في الآيتين جميعًا، في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ﴾ وفي قوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾؛ لأن القوة لا تتعدد.

رابعًا: أنه لو كان المراد باليد القوة، ما كان لآدم فضل على إبليس، بل ولا على الحمير والكلاب؛ لأنهم كلهم خلقوا بقوة الله، ولو كان المراد باليد القوة، ما صح الاحتجاج على إبليس، إذ إن إبليس سيقول: وأنا يا رب خلقتني بقوتك، فما فضله علي؟!

خامسًا: أن يقال: إن هذه اليد التي أثبتها الله جاءت على وجوه متنوعة يمتنع أن يراد بها النعمة أو القوة، فجاء فيها ذكر الأصابع والقبض والبسط والكف واليمين، وكل هذا يمتنع أن يراد بها القوة؛ لأن القوة لا توصف بهذه الأوصاف.

فتبين بهذا أن قول هؤلاء المحرفين الذين قالوا: المراد باليد القوة باطل من عدة أوجه.

وصفات الله ﷻ من الأمور الخبرية الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وما كان هذا سبيله، فإن الواجب علينا إبقاؤه على ظاهره، من غير أن نتعرض له[1].

❀ ❀ ❀

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٠٦، ٣٠٨).

١٥١- إشكال في أن القرآن كلام الله:

يرى المعتزلة أن القرآن مخلوق، وليس كلام الله!

ويستدلون لذلك بقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢﴾ [الزمر: ٦٢]، والقرآن شيء، فيدخل في عموم قوله: ﴿كُلِّ شَيۡءٍ﴾، ولأنه ما ثم إلا خالق ومخلوق، والله خالق، وما سواه مخلوق.

والجواب من وجهين:

الأول: أن القرآن كلام الله تعالى، وهو صفة من صفات الله، وصفات الخالق غير مخلوقة.

الثاني: أن مثل هذا التعبير كل شيء عام قد يراد به الخاص؛ مثل قوله تعالى عن ملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٢٣]، وقد خرج شيء كثير لم يدخل في ملكها منه شيء؛ مثل ملك سليمان.

فإن قال قائل: هل هناك فرق كبير بين قولنا: «إنه منزل»، وقولنا: «إنه مخلوق»؟

فالجواب: نعم؛ بينهما فرق كبير، جرت بسببه المحنة الكبرى في عصر الإمام أحمد.

فإذا قلنا: «إنه منزل»، فهذا ما جاء به القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١].

وإذا قلنا: «إنه مخلوق»، لزم من ذلك:

أولًا: تكذيب للقرآن؛ لأن الله يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢].

فجعله الله تعالى موحى إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو كان مخلوقًا؛ ما صح أن يكون موحى؛ فإذا كان وحيًا لزم ألا يكون مخلوقًا؛ لأن الله هو الذي تكلم به.

ثانيًا: إذا قلنا: «إنه مخلوق»؛ فإنه يلزم على ذلك إبطال مدلول الأمر والنهي والخبر والاستخبار؛ لأن هذه الصيغ لو كانت مخلوقة؛ لكانت مجرد شكل خلق على هذه الصورة؛ كما خلقت الشمس على صورتها، والقمر على صورته، والنجم على صورته .. وهكذا، ولم تكن أمرًا ولا نهيًا ولا خبرًا ولا استخبارًا؛ فمثلًا: كلمة «قل»، «لا تقل»، «قال فلان»، «هل قال فلان» كلها نقوش على هذه الصورة، فتبطل دلالتها على الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وتبقى كأنها صور ونقوش لا تفيد شيئًا.

ولهذا قال ابن القيم في «النونية»: «إن هذا القول يبطل به الأمر والنهي؛ لأن الأمر كأنه شيء خلق على هذه الصورة دون أن يعتبر مدلوله، والنهي خلق على هذه الصورة دون أن يقصد مدلوله، وكذلك الخبر والاستخبار».

ثالثًا: إذا قلنا: «إن القرآن مخلوق»، وقد أضافه إلى نفسه إضافة خلق؛ صح أن نطلق على كل كلام من البشر وغيرهم أنه كلام الله؛ لأن كل كلام الخلق مخلوق، وبهذا التزم أهل الحلول والاتحاد؛ حيث يقول قائلهم:

وكل كلام في الوجوه كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا اللازم باطل، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

فهذه ثلاثة أوجه تبطل القول بأنه مخلوق.

والوجه الرابع: أن نقول: إذا جوزتم أن يكون الكلام- وهو معنى لا يقوم إلا بمتكلم - مخلوقًا؛ لزمكم أن تجوزوا أن تكون جميع صفات الله مخلوقة؛

إذ لا فرق؛ فقولوا إذًا: سمعه مخلوق، وبصره مخلوق . . وهكذا.

فإن أبيتم إلا أن تقولوا: إن السمع معنى قائم بالسامع لا يسمع منه ولا يرى، بخلاف الكلام؛ فإنه جائز أن الله يخلق أصواتًا في الهواء فتسمع!.

قلنا لكم: لو خلق أصواتًا في الهواء، فسمعت؛ لكان المسموع وصفًا للهواء، وهذا أنتم بأنفسكم لا تقولوه؛ فكيف تعيدون الصفة إلى غير موصوفها؟!.

هذه وجوه أربعة كلها تدل على أن القول بخلق القرآن باطل، ولو لم يكن منه إلا إبطال الأمر والنهي والخبر والاستخبار؛ لكان ذلك كافيًا[١].

❁ ❁ ❁

١٥٢- إشكال في صفة «النزول»:

يتبين لكل إنسان قرأ حديث «النزول» أن المراد بالنزول هنا نزول الله نفسه، ولا نحتاج أن نقول: بذاته؛ ما دام الفعل أضيف إليه؛ فهو له، لكن بعض العلماء قالوا: ينزل بذاته؛ لأنهم لجئوا إلى ذلك، واضطروا إليه؛ لأن هناك من حرفوا الحديث وقالوا: الذي ينزل أمر الله. وقال آخرون: بل الذي ينزل رحمة الله. وقال آخرون: بل الذي ينزل ملك من ملائكة الله.

وهذا باطل؛ فإن نزول أمر الله دائمًا وأبدًا، ولا يختص نزوله في الثلث الأخير من الليل؛ قال الله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣].

وأما قولهم: تنزل رحمة الله إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٤٣٣).

فسبحان الله! الرحمة لا تنزل إلا في هذا الوقت! قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، كل النعم من الله، وهي من آثار رحمته، وهي تترى كل وقت.

ثم نقول: أي فائدة لنا بنزول الرحمة إلى السماء الدنيا؟

ثم نقول لمن قال: إنه ملك من ملائكته: هل من المعقول أن الملك من ملائكة الله يقول: من يدعوني فأستجيب له .. إلخ؟

فتبين بهذا أن هذه الأقوال تحريف باطل يبطله الحديث.

❁ ❁ ❁

١٥٣- إشكال في صفتي «الضحك» و«الرضا»:

لو قال قائل: المراد بالضحك الرضى؛ لأن الإنسان إذا رضي عن الشيء؛ سر به وضحك، والمراد بالرضى الثواب أو إرادة الثواب؛ كما قال ذلك أهل التعطيل.

فالجواب أن نقول: هذا تحريف للكلم عن مواضعه؛ فما الذي أدراكم أن المراد بالرضى الثواب؟

فأنتم الآن قلتم على الله ما لا تعلمون من وجهين:

الوجه الأول: صرفتم النص عن ظاهره بلا علم.

الوجه الثاني: أثبتم له معنى خلاف الظاهر بلا علم.

ثم نقول لهم: الإرادة؛ إذا قلتم: إنها ثابتة لله ﷻ؛ فإنه تنتقض قاعدتكم؛ لأن للإنسان إرادة؛ كما قال تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فللإنسان إرادة، بل للجدار إرادة؛ كما قال

تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، فأنتم إما أن تنفوا الإرادة عن الله ﷻ كما نفيتم ما نفيتم من الصفات، وإما أن تثبتوا لله ﷻ ما أثبته لنفسه، وإن كان للمخلوق نظيره في الاسم لا في الحقيقة[(١)].

❊ ❊ ❊

١٥٤- إشكال في حديث: «إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك أنا الملك»:

فالهز هنا هزٌّ حقيقيٌّ؛ ليبين للعباد في ذلك الموقف العظيم عظمته وقدرته، وكان الرسول ﷺ يقرأ هذه الآية ويقبض أصابعه ويبسطها، فصار المنبر يتحرك ويهتز؛ لأنه ﷺ كان يتكلم بهذا الكلام وقلبه مملوء بتعظيم الله تعالى.

فإن قلت: هل نفعل بأيدينا كما فعل النبي ﷺ؟.

فالجواب: إن هذا يختلف بحسب ما يترتب عليه؛ فليس كل من شاهد أو سمع يتقبل ذهنه ذلك بغير أن يشعر بالتمثيل، فينبغي أن نكف؛ لأن هذا ليس بواجب حتى نقول: يجب علينا أن نبلغ كما بلغ الرسول ﷺ بالقول والفعل، أما إذا كنا نتكلم مع طلبة علم أو مع إنسان مكابر ينفي هذا ويريد أن يحول المعنى إلى غير الحقيقة، فحينئذٍ نفعل كما فعل الرسول ﷺ.

فلو قال قائل: إن الله سميع بصير، لكن قال: سميع بلا سمع وبصير بلا بصر، مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قرأ قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٢٥، ٢٦).

يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨] وضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه وأبو هريرة حين حدث به كذلك؛ فهذا الإنسان الذي يقول: إن الله سميع بلا سمع بصير بلا بصر نقول له هكذا.

وكذلك الذي ينكر حقيقة اليد ويقول: إن الله لا يقبض السموات بيمينه، وأن معنى قبضته؛ أي: في تصرفه؛ فهذا نقول له كما فعل الرسول ﷺ، فالمقام ليس بالأمر السهل، بل هو أمر صعب ودقيق للغاية؛ فإنه يخشى من أن يقع أحد في محذور كان بإمكانك أن تمسك عنه.

وهذا هو فعل الرسول ﷺ في جميع تصرفاته إذا تأملتها، حتى الأمور العملية قد يؤجلها إذا خاف من فتنة أو من شيء أشد ضررًا؛ كما أخر بناء الكعبة على قواعد إبراهيم خوفًا من أن يكون فتنة لقريش الذين أسلموا حديثًا[(١)].

❊ ❊ ❊

١٥٥- إشكال في الجمع بين حديث: «من أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي»، وبين قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، **وقوله:** ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]، **وغير ذلك من النصوص؟**

فالجواب من وجهين:

الأول: أن المعنى أنها مشتركة في الأظلمية، أي: أنها في مستوى واحد في كونها في قمة الظلم.

(١) «القول المفيد» (٢/ ٥٣٠، ٥٣١).

الثاني: أن الأظلمية نسبية، أي: لا أحد أظلم من هذا في نوع هذا العمل لا في كل شي، فيقال مثلًا: من أظلم في مشابهة أحد في صنعه ممن ذهب يخلق كخلق الله، ومن أظلم في منع حق ممن منع مساجد الله، ومن أظلم في افتراء الكذب ممن افترى على الله كذبًا[(١)].

❁ ❁ ❁

١٥٦- إشكال في الحياة البرزخية:

إن قال قائل: هل العذاب أو النعيم في القبر دائم أو ينقطع؟

فالجواب أن يقال: أما العذاب للكفار؛ فإنه دائم، ولا يمكن أن يزول العذاب عنهم؛ لأنهم مستحقون لذلك، ولأنه لو زال العذاب عنهم؛ لكان هذا راحة لهم، وهم ليسوا أهلًا لذلك؛ فهم باستمرار في عذاب إلى يوم القيامة، ولو طالت المدة؛ فقوم نوح الذين أغرقوا ما زالوا يعذبون في هذه النار التي أدخلوا فيها، ويستمر عذابهم إلى يوم القيامة، وكذلك آل فرعون يعرضون على النار غدوًا وعشيًا.

وذكر بعض العلماء أنه يخفف عن الكفار ما بين النفختين، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، ولكن هذا ليس بلازم؛ لأن قبورهم مرقد لهم، وإن عذبوا فيها.

أما عصاة المؤمنين الذين يقضي الله تعالى عليهم بالعذاب؛ فهؤلاء قد يدوم عذابهم وقد لا يدوم، وقد يطول وقد لا يطول؛ حسب الذنوب، وحسب عفو الله ﷻ.

---

(١) «القول المفيد» (٣/ ٢٤٩).

والعذاب في القبر أهون من عذاب يوم القيامة؛ لأن العذاب في القبر ليس فيه خزي وعار، لكن في الآخرة فيه الخزي والعار؛ لأن الأشهاد موجودون: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَدُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: ٥١].

وإن قال قائل: لو أن رجلا تمزق أوصالًا، وأكلته السباع، وذرته الرياح؛ فكيف يكون عذابه، وكيف يكون سؤاله؟!

فالجواب: أن الله ﷻ على كل شيء قدير، وهذا أمر غيبي؛ فالله ﷻ قادر على أن يجمع هذه الأشياء في عالم الغيب، وإن كنا نشاهدها في الدنيا متمزقة متباعدة، لكن في عالم الغيب ربما يجمعها الله.

فانظر إلى الملائكة تنزل لقبض روح الإنسان في المكان نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقعة: ٨٥]، ومع ذلك لا نبصرهم.

وملك الموت يكلم الروح، ونحن لا نسمع.

وجبريل يتمثل أحيانًا للرسول عليه الصلاة والسلام، ويكلمه بالوحي في نفس المكان، والناس لا ينظرون ولا يسمعون.

فعالم الغيب لا يمكن أبدًا أن يقاس بعالم الشهادة، وهذه من حكمة الله ﷻ؛ فنفسك التي في جوفك ما تدري كيف تتعلق ببدنك؟! كيف هي موزعة على البدن؟! وكيف تخرج منك عند النوم؟! هل تحس بها عند استيقاظك بأنها ترجع؟! ومن أين تدخل لجسمك؟!

فعالم الغيب ليس فيه إلا التسليم، ولا يمكن فيه القياس إطلاقًا؛ فالله ﷻ قادر على أن يجمع هذه المتفرقات من البدن المتمزق الذي ذرته الرياح، ثم

يحصل عليه المساءلة والعذاب أو النعيم؛ لأن الله سبحانه على كل شيء قدير.

وإن قال قائل: الميت يدفن في قبر ضيق؛ فكيف يوسع له مد البصر؟!

فالجواب: أن عالم الغيب لا يقاس بعالم الشهادة، بل إننا لو فرض أن أحدًا حفر حفرة مد البصر، ودفن فيه الميت، وأطبق عليه التراب؛ فالذي لا يعلم بهذه الحفرة؛ هل يراها أو لا يراها؟! لا شك أنه لا يراها؛ مع أن هذا في عالم الحس، ومع ذلك لا يرى هذه السعة، ولا يعلم بها؛ إلا من شاهدها.

وإذا قال قائل: نحن نرى الميت الكافر إذا حفرنا قبره بعد يوم أو يومين؛ نرى أضلاعه لم تختلف وتتداخل من الضيق؟!

فالجواب كما سبق: أن هذا من عالم الغيب، ومن الجائز أن تكون مختلفة؛ فإذا كشف عنها؛ أعادها الله، ورد كل شيء إلى مكانه؛ امتحانًا للعباد؛ لأنها لو بقيت مختلفة ونحن قد دفناه وأضلاعه مستقيمة؛ صار الإيمان بذلك إيمان شهادة.

فإن قال قائل كما قال الفلاسفة: نحن نضع الزئبق على الميت، وهو أسرع الأشياء تحركًا ومروقًا، وإذا جئنا من الغد؛ وجدنا الزئبق على ما هو عليه، وأنتم تقولون: إن الملائكة يأتون ويجلسون هذا الرجل، والذي يجلس؛ كيف يبقى عليه الزئبق؟!

فنقول أيضًا كما قلنا سابقًا: هذه من عالم الغيب، وعلينا الإيمان والتصديق، ومن الجائز أيضًا أن الله ﷻ يرد هذا الزئبق إلى مكانه بعد أن تحول بالجلوس.

ونقول أيضًا: انظروا إلى الرجل في المنام؛ يرى أشياء لو كان على حسب رؤيته إياها؛ ما بقي في فراشه على السرير، وأحيانًا تكون رؤيا حق من الله ﷻ،

فتقع كما كان يراها في منامه، ومع ذلك؛ نحن نؤمن بهذا الشيء.

والإنسان إذا رأى في منامه ما يكره؛ أصبح وهو متكدر، وإذا رأى ما يسره؛ أصبح وهو مستبشر؛ كل هذا يدل على أن أمور الروح ليست من الأمور المشاهدة، ولا تقاس أمور الغيب بالمشاهد، ولا ترد النصوص الصحيحة؛ لاستبعادنا ما تدل عليه حسب المشاهد(١).

مسألة: هل يسمع الأموات السلام ويردونه على من سلم عليهم؟

اختلف في ذلك على قولين:

القول الأول: أن الأموات لا يسمعون السلام، وأن قول النبي ﷺ حين زيارة القبور: «**والسلام عليكم**» دعاء لا يقصد به المخاطبة، ثم على فرض أنهم يسمعون كما جاء في الحديث الذي صححه ابن عبد البر وأقره ابن القيم: بأن الإنسان إذا سلم على شخص يعرفه في الدنيا رد الله عليه روحه فرد السلام. وعلى تقدير صحة هذا الحديث إذا كانوا يسمعون السلام ويردونه، فلا يلزم أن يسمعوا كل شيء، ثم لو فرض أنهم يسمعون غير السلام، فإن الله صرح بأن المدعوين من دون الله لا يسمعون دعاء من يدعوهم، فلا يمكن أن نقول: إنهم يسمعون دعاء من يدعوهم، لأن هذا كفر بالقرآن، فتبين بهذا أنه لا تعارض بين قوله ﷺ: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين**»، وبين قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

وأما قول: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾ فمعناه: لو سمعوا فرضا ما استجابوا لكم، لأنهم لا يستطيعون.

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٢٢: ١٢٦).

القول الثاني: أن الأموات يسمعون.

واستدلوا على ذلك بالخطاب الواقع في سلام الزائر لهم بالمقبرة، وبما ثبت في «الصحيح» من أن المشيعين إذا انصرفوا سمع المشيع قرع نعالهم.

والجواب عن هذين الدليلين: أما الأول، فإنه لا يلزم من السلام عليهم أن يسمعوا، ولهذا كان المسلمون يسلمون على النبي ﷺ في حياته في التشهد، وهو لا يسمعهم قطعا.

أما الثاني، فهو وارد في وقت خاص، وهو انصراف، المشيعين بعد الدفن. وعلى كل، فالقولان متكافئان، والله أعلم بالحال[1].

❊ ❊ ❊

١٥٧- إشكال في دنو الشمس يوم القيامة:

قد يقول قائل: المعروف الآن أن الشمس لو تدنو بمقدار شعرة عن مستوى خطها؛ لأحرقت الأرض؛ فكيف يمكن أن تكون في ذلك اليوم بهذا المقدار من البعد، ثم لا تحرق الخلق؟

فالجواب على ذلك: أن الناس يحشرون يوم القيامة؛ ليسوا على القوة التي هم عليها الآن، بل هم أقوى وأعظم وأشد تحملًا.

ولو أن الناس الآن وقفوا خمسين يومًا في شمس لا ظل ولا أكل ولا شرب؛ فلا يمكنهم ذلك، بل يموتون! لكن يوم القيامة يبقون خمسين ألف سنة؛ لا أكل ولا شرب ولا ظل؛ إلا من أظله الله ﷻ، ومع ذلك؛ يشاهدون أهوالًا عظيمة؛ فيتحملون.

---

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٨٧).

واعتبر بأهل النار؛ كيف يتحملون هذا التحمل العظيم؛ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

وبأهل الجنة؛ ينظر الإنسان إلى ملكه مسيرة ألف عام إلى أقصاه؛ كما ينظر إلى أدناه؛ كما روي ذلك عن النبي ﷺ[(١)].

١٥٨- إشكال في الإرادة الكونية والشرعية:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة: ٢٠٥].

فلا يلزم من إرادته الشيء أن يكون محبوبًا له، ولا يلزم من كراهته للشيء أن لا يكون مرادًا له بالإرادة الكونية، بل هو ﷻ يكره الشيء ويريده بالإرادة الكونية، ويوقع الشيء ولا يرضى عنه، ولا يريده بالإرادة الشرعية.

فإن قلت: كيف يوقع ما لا يرضاه وما لا يحبه؟! وهل أحد يكرهه على أن يوقع ما لا يحبه ولا يرضاه؟!

فالجواب: لا أحد يكرهه على أن يوقع ما لا يحبه ولا يرضاه، وهذا الذي يقع من فعله ﷻ وهو مكروه له، هو مكروه له من وجه، محبوب له من وجه آخر؛ لما يترتب عليه من المصالح العظيمة.

فمثلا؛ الإيمان محبوب لله، والكفر مكروه له، فأوقع الكفر وهو مكروه له؛ لمصالح عظيمة؛ لأنه لولا وجود الكفر؛ ما عرف الإيمان، ولولا وجود الكفر؛ ما عرف الإنسان قدر نعمة الله عليه بالإيمان، ولولا وجود الكفر؛ ما قام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن الناس كلهم يكونون على

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٣٥).

المعروف، ولولا وجود الكفر؛ ما قام الجهاد، ولولا وجود الكفر لكان خلق النار عبثا؛ لأن النار مثوى الكافرين، ولولا وجود الكفر؛ لكان الناس أمة واحدة، ولم يعرفوا معروفا ولم ينكروا منكرا، وهذا لا شك أنه مخل بالمجتمع الإنساني، لولا وجود الكفر؛ ما عرفت ولاية الله؛ لأن من ولاية الله أن تبغض أعداء الله وأن تحب أولياء الله.

وكذلك يقال في الصحة والمرض؛ فالصحة محبوبة للإنسان؛ وملائمة له، ورحمة الله تعالى فيها ظاهرة، لكن المرض مكروه للإنسان، وقد يكون عقوبة من الله له، ومع ذلك يوقعه؛ لما في ذلك من المصالح العظيمة.

كم من إنسان إذا أسبغ الله عليه النعمة بالبدن والمال والولد والبيت والمركوب؛ ترفع ورأى أنه مستغن بما أنعم الله به عليه عن طاعة الله ﷻ؛ كما قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦-٧]، وهذه مفسدة عظيمة؛ فإذا أراد الله أن يرد هذا الإنسان إلى مكانه؛ ابتلاه، حتى يرجع إلى الله، وشاهد هذا قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ۝٤١﴾ [الروم: ٤١].

وأنت أيها الإنسان إذا فكرت هذا التفكير الصحيح في تقديرات الله ﷻ؛ عرفت ما له سبحانه وتعالى من الحكمة فيما يقدره من خير أو شر، وأن الله سبحانه وتعالى يخلق ما يكرهه ويقدر ما يكرهه لمصالح عظيمة؛ قد تحيط بها، وقد لا تحيط بها ويحيط بها غيرك، وقد لا يحيط بها لا أنت ولا غيرك.

فإن قيل: كيف يكون الشيء مكروهًا لله ومرادًا له؟

فالجواب: أنه لا غرابة في ذلك؛ فها هو الدواء المر طعمًا، الخبيث رائحة يتناوله المريض وهو مرتاح؛ لما يترتب عليه من مصلحة الشفاء، وهاهو الأب

يمسك بابنه المريض ليكويه الطبيب، وربما كواه هو بنفسه، مع أنه يكره أشد الكره أن يحرق ابنه بالنار[١].

❁ ❁ ❁

١٥٩- إشكال في الآيات التى يدل ظاهرها على تجدد عِلم الله:

قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [محمد: ٣١]، وقال: ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة: ٩٤]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢].

فأمثال هذه الآيات مشكلة؛ لأن ظاهرها تجدد علم الله ﷻ بعد وقوع الفعل؟

والجواب عن هذا الإشكال من أحد وجهين:

الوجه الأول: إن علم الله ﷻ بعد وقوعه غير علمه به قبل وقوعه؛ لأن علمه به قبل وقوعه علم بأنه سيقع، وعلمه به بعد وقوعه علم بأنه واقع، نظير هذا من بعض الوجوه: الله ﷻ مريد لكل شيء حتى المستقبل الذي لانهاية له، مريد له لاشك، لكن الإرادة المقارنة تكون عند الفعل: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢].

فهاهنا إرادتان: إرادة سابقة، وإرادة مقارنة للفعل، فإذا أراد الله تعالى أن يخلق شيئًا فإنه يريده عند خلقه، لكن كونه أراد أن يخلق في المستقبل فهذا غير الإرادة المقارنة، كذلك العلم.

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ٢١٦: ٢١٨).

الوجه الثاني: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، أي: علمًا يترتب عليه الثواب والعقاب؛ لأن علم الله الأزلي السابق لا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، فالثواب والعقاب يكون بعد الامتحان والابتلاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

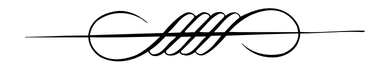
وحينئذٍ قد زال الإشكال ولله الحمد.

وقد قال غلاة القدرية: إن علم الله تعالى بأفعال العباد مستأنف حيث يقولون: الأمر أنف يعني مستأنف، فيقولون: إن الله لا يعلم الشيء، إلا بعد وقوعه، فهؤلاء كفرة بلا شك؛ لإنكارهم ما دل الكتاب والسنة عليه دلالة قطعية، وأجمع عليه المسلمون[1].



(١) «شرح الأربعين» (ص/ ٨٢).

فهرس المحتويات



تم الصف بمكتب الحسام ٠٠٢٠١١١٨٠٢٨٧٥٦
Maktab_Alhosam@yahoo.com